

مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي

مساهمات باحثات وباحثين في مؤتمر من تنظيم
مؤسسة فريدريش إيبيرت ومساواة / مركز دراسات المرأة
عقد في بيروت، 16-18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017

السلام اليد من انتقالية



FRIEDRICH
EBERT
STIFTUNG

مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي

مساهمات باحثات وباحثين في مؤتمر من تنظيم
مؤسسة فريدريش إيبيرت ومساواة/ مركز دراسات المرأة

عُقد في بيروت، 16-18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017

الناشر مؤسسة فريدريش إيبيرت- 2018

صندوق بريد : 116107 رياض الصلح

بيروت 11072210 ، لبنان

© مؤسسة فريدريش إيبيرت

غير مخصص للبيع

جميع الحقوق محفوظة، لا يمكن إعادة طبع، نسخ أو استعمال أي جزء من هذه المطبوعة دون إذن مكتوب من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيبيرت أو المحرر.

الغلاف: Fabrika.cc

المحتويات

مقدمة

7.....أريلا غروس

لنتابع نضالنا من أجل العدالة والمساواة!

9.....د. مية الرحبي

تفعيل قدرة النساء في السلام والأمن

12.....د. سلمى النمى

الجزء الأول:

19 الانتفاضات والنزاعات في العالم العربي كمحفّزات للتحوّل الاجتماعي ...

طلاء الأظافر الفلسطيني يعيد تكوين المقاومة

20.....د. شهد وادي

تمكين المرأة في الأسر السورية اللاجئة في لبنان

36.....أوريليا شترائيت

دور النساء بين فض النزاعات والسلام وصناعة الثورات في مصر

72.....د. هدى صلاح

دراسة حالة المرأة النوبية المصرية

96..... جيهان أبو زيد

سيرورة المشاركة النسوية وتحولاتها في الربيع العربي: النموذج السوري

112..... طارق عزيزة

التحول في أدوار المرأة في أثناء النزاع وبعده في السودان
حالات النزاع في مناطق (دارفور - كردفان - جبال النوبة)

127..... د. مي عزّ الدين عثمان

الجزائر.. «الربيع المغيَّب»: نساء في الواجهة!

143..... د. حبيبة العلوي

الجزء الثاني:

159... تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار السياسي وإحلال السلام والأمن...

مشاركة النساء في السياسة والسلام

160..... د. حليلة قعقور

النساء في مرحلة التحول الديمقراطي في تونس:

من المجلس التأسيسي إلى البرلمان

183..... د. عمر فساطوي

السلام والعمليات الانتقالية: ما الدور الذي يُسمح للمرأة بأدائه؟

192..... ليليان هولز-فرنش

مصالح النساء في الدول الآمنة وفي مناطق الحروب

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

199..... د. رانيا مكتبي

هل تدفع الصراعات نحو تمكين المرأة؟
عبر مستقاة من تجارب دولية

218..... سمر عبد المجيد

مشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام: التحديات والفرص

262..... باسم الصقير، عبد الرحمن رزق

المشاركة النسوية في جهود تسوية النزاعات
وبناء السلام في الموثيق الدولية (دراسة قانونية سياسية)

283..... د. هالة الرشيدي

لم يعد استبعاد النساء من المشاركة في عمليات السلام خياراً

302..... رشا جرهوم

الكوتا الجندرية والنسوية السياسية والقيادة النسائية:
التحديات والأولويات وصناعة القرار في لبنان

329..... أنجيلا كحيل

الجزء الثالث:

النزاع كفرصة لتغيير هياكل السلطة القائمة:

343..... كيف يساهم المجتمع المدني في ذلك؟

المشاركة المدنية للشباب والتعبئة العربية:
ست سنوات على تحليل الخطاب وتقييم الفترة الماضية
نموذج مساهمة المرأة في الحياة السياسية المصرية

343..... د. صفاء صابر خليفة

هل هناك استثناء تونسي؟

الحركة النسوية والمشاركة السياسية للمرأة في تونس

365..... د. خديجة بن حسين

دور الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء في الفترات الانتقالية
بالعالم العربي

د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح.....375

دور منظمات المجتمع المدني (النسوية) في تغيير الأدوار الجندرية

علياء أحمد المصطفى.....399

منظمات المجتمع المدني النسوية

وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن

أسماء حمادي.....420

المجتمع المدني العراقي.. جهود ضاغطة في تعزيز الأمن والسلام

هناة حمود عباس.....429

الخلاصة والتوصيات

منار زعيتر.....437

مقدمة

بعد مرور سبع سنوات على خروج النساء والرجال في أرجاء عديدة من العالم العربي إلى الشوارع، في انتفاضات الربيع العربي، داعين إلى الإصلاحات السياسية والعدالة والمشاركة السياسية، تحطمت الكثير من آمال النساء بتحقيق مستقبل أفضل. ففي سياق النزاعات والأزمات، ارتفعت مستويات العنف ضد النساء والفتيات، ولا تزال مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار متدنية للغاية. وينطبق ذلك بوجه خاص على العمليات الرسمية لبناء السلام والأمن، التي تؤدي فيها المرأة أدواراً هامشية في أحسن الأحوال، وتُحرَم من الحق في المشاركة في صنع القرارات التي ستحدّد مستقبل مجتمعاتها.

ومنذ أن بدأ تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325، الذي يدعو إلى مشاركة المرأة مشاركة فعّالة في تحقيق السلام والأمن، لم تطرأ سوى زيادة طفيفة جداً على مشاركة المرأة في محادثات السلام. ويستمر هذا الاستبعاد على الرغم من تزايد البحوث التي تشير إلى أن مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن والعمليات الانتقالية قد تساهم في معالجة قضايا العدالة والمصالحة والمساءلة بشكل فاعل، ما يجعل اتفاقيات السلام أكثر استدامة.

ولا يتناسب تهميش المرأة هذا في محادثات السلام مع الدور البنّاء الذي غالباً ما تضطلع به المرأة في مجتمعاتها المحلية في معالجة آثار النزاع والتخفيف منها؛ كما

أنه لا يأخذ في الحسبان التحولات الاجتماعية التي قد ينتجها النزاع والانتفاضات في كثير من البلدان، فهذه التحولات تتيح للمرأة أن تطالب بدورٍ أكثر فاعليَّةً في المجال العام.

إن المقالات في هذا الكتاب هي نتاج مؤتمر عُقد في تشرين الثاني من عام 2017 في بيروت، لبنان، وامتدَّ على فترة ثلاثة أيام، من تنظيم مؤسسة (فريدريش إيبيرت)، ومساواة/ مركز دراسات المرأة.

لقد كان الهدف العام للمؤتمر الحثُّ على فهمٍ أوسع للظروف والتحديات التي تواجه مشاركة النساء، وذلك لتشجيع النقاش الأكاديمي، وتعزيز مشاركات مماثلة، وبناء تضامن وتعاضد بين المناصرات والمناصرين لمشاركة النساء في العالم العربي.

يعكس هذا الكتاب بنية المؤتمر، ويتناول ثلاثة محاور رئيسية:

1. الانتفاضات والنزاعات في العالم العربي كمحفِّز للتحوّل الاجتماعي.
2. تمثيل النساء في عملية صنع القرار السياسي وعمليات السلام والأمن.
3. النزاع كفرصة لتغيير هياكل السلطة القائمة: كيف يمكن للمجتمع المدني المساهمة فيها؟

إن مؤلِّفات ومؤلِّفي هذه المقالات لديهنّ/م خلفيات كنشطاء وكأكاديميين/ات. وقد شاركت/ت العديد منهن/م بشكل شخصي في انتفاضات بلدانهن/م أو ما تلاها من تحولات. وبالنظر إلى هذه الخلفيات والتجارب الشخصية المختلفة، يقدّم الكتاب وجهات نظر متنوعة، وبالتالي نأمل أن يغني النقاش حول موضوع مشاركة المرأة في العمليات السياسية.

لم يكن من الممكن أن يوجد هذا الكتاب لولا الدعم المستمر من عدد من الأشخاص. وهنا أودّ أن أتوجّه بامتناني إلى فريق مركز دراسات المرأة/ مساواة، الذي أشكره على جميع جهوده في عملية الكتابة، إضافةً إلى ترجمة النصوص وتحريرها.

أريلا غروس

مديرة مكتب مؤسسة فريدريش إيبيرت

لنتابع نضالنا من أجل العدالة والمساواة!

بعد سبع سنوات من بداية خروج الشعوب في ثورات الربيع العربي في دول عربية عدة، وبعد انتكاسات عدّة تنوّعت أشكالها، تشاركت بمجملها في وأد انتفاضات الشعوب على الأنظمة الاستبدادية التي حكمتها لعقود، تحوّلت المظاهرات السلمية، التي عبّرت عن مطالب الشعوب في الحرية والعدالة والكرامة، إلى نزاعات مسلحة قتلت مئات الألوف ودمّرت المدن على رؤوس ساكنيها، أو أعادت إلى سدّة الحكم أشكالاً أبشع من الاستبداد، ولم تنج من هذا المصير سوى تونس التي ننظر إليها جميعاً واضعين أيدينا على قلوبنا، يحدونا الأمل باستمرار تجربتها، كي لا نفقد الأمل. شاركت النساء العربيات بفاعلية في كل الثورات، وكُنّ في مقدّمة المظاهرات. ربطن مصيرهن بمصير شعوبهن، وأملن أن يجلب لهنّ انتصار الثورات لا الحرّية والكرامة والعدالة فقط، بل أن يحقّق أيضاً إلغاء الظلم والتمييز ضدّهنّ، والمساواة والمشاركة في جميع مناحي الحياة.

قدّمت النساء العربيّات تضحياتٍ كبيرةً، فمنهنّ من استشهدنّ، ومنهنّ من اعتقلنّ وتعرّضنّ لكلّ أشكال التعذيب، وما زالت السجون تعجّ بكثيراتٍ منهنّ، ومنهنّ من شرّدنّ في أصقاع الأرض، وفقدنّ الأحبة، وفقدنّ المُعيل، وعشن في ظروف معيشية صعبة، بل شبه مستحيلة أحياناً.

إلا أن النساء لم يكنّ ضحايا فقط، بل واجهنّ مصائرهنّ بشجاعة، فحافظت كثيراتٍ منهنّ على أسرهنّ وأطفالهنّ، وخرجن إلى سوق العمل، وأصبحن معيلات لأسرهنّ،

وحافظن على النسيج المجتمعي، وعملن في الإغاثة، وأمّن المساعدات الإنسانية لمجتمعاتهن الصغيرة، وشكّلت المنظمات التي حاولت ربط مطالب الثورة بحقوق النساء، ودّعون إلى المشاركة السياسية النسوية الفاعلة، فقد أدركت النساء أن وجودهن في صلب المسارات التفاوضية ومسارات الحل السياسي هو الذي يمكن أن يؤمّن لهن في المستقبل ما حلمن به من مساواة جندرية ومشاركة فاعلة في جميع مجالات الحياة.

إلا أن مطالب النساء بالمشاركة السياسية في جميع مراحل صنع السلام جوبهت بالكثير من العقبات والتحديات والممانعة من قبل التشكيلات السياسية في جميع أطراف النزاع، التي تشاركت في استبعاد النساء عن مراكز صنع القرار ومسار العملية السياسية. وشاركت في ذلك المنظمات الدولية التي حاولت قصر دور النساء على الدور الاستشاري، دون أن تحاول الضغط على أطراف النزاع أو الحكومات المشكّلة حديثاً، حتى تأخذ مطالب النساء بعين الاعتبار، وحتى تؤمّن مشاركتهن مشاركة حقيقية فاعلة.

وكان هنالك إصراراً متعمّداً أو غير متعمّداً، من قبل كلّ المنظمات والقوى الدولية الفاعلة، على التعامل مع النساء كضحايا، فحتى القرار 1325، الذي تحدّث عن حماية النساء ومشاركتهن الفاعلة في عملية صنع السلام، ألحق بقرارات عدّة لم تعد تتحدّث عن المرأة كمشاركة فاعلة في حلّ النزاعات، بل تحدّثت فقط عن موضوع حماية النساء من العنف.

لقد أثبتت تجارب الشعوب أن مشاركة النساء في جميع مراحل صنع السلام تعمل على تعزيزه واستدامته، كما أنها تعمل على تعزيز وجود المرأة في مراكز صنع القرار وبناء المستقبل، وتضمن حقوق النساء في جميع مراحل بناء الدولة، بدءاً من جندرة الدستور أو المبادئ الدستورية التي تحكم المرحلة الانتقالية، أو تعزيز السلم الأهلي، أو تطبيق المحاسبة والعدالة الانتقالية التي تضمن حقوق النساء وتعويضهن عن الضرر الذي لحق بهن، أو تضمين مفهوم الجندر والمشاركة النسائية الفاعلة في جميع المؤسسات والهيئات والخطط والمشاريع المتعلقة بالدولة المنشودة؛ الدولة الديمقراطية الحديثة، التي لا يمكن، إذا لم تضمن حقوق النساء، أن تُسمّى ديمقراطية، كما أن حقوق النساء لا يمكن أن تتحقّق إلا في ظل نظام ديمقراطي.

الطريق طويلة، ونحن في بدايتها، لكننا سنتابع السير فيها حتى قيام الدولة المنشودة في كل بلد عربي، دولة العدل والقانون، القائمة على المواطنة المتساوية والمساواة الجندرية، والتي تشارك فيها النساء مشاركة فاعلة متساوية في جميع مجالات الحياة القانونية والسياسية والمجتمعية والثقافية، ويلغى فيها أي ظلم أو تمييز ضد أي مواطن على أي أساس كان، ولا بدّ أن نصل إلى ذلك يوماً ما، لأننا - كما قال الراحل سعد الله ونوس: «محكومون بالأمل، وما يحدث اليوم لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ!».

د. مية الرحبي

مديرة مساواة/ مركز دراسات المرأة

تفعيل قدرة النساء في السلام والأمن

د. سلمى النمى

يمكن أن تلعب التصدّعات والتحوّلات السياسية دوراً رئيساً في تغيير الواقع، وإحداث تغيير اجتماعي في مجموعة البنى الاجتماعية السابقة، وفي بنى السلطة، وفي الممارسات السائدة. وفيما أشارت الأدبيات إلى أن الدور الكبير الذي تلعبه النساء في المجال العام، في أثناء النزاعات، لا يستدام عادة في مراحل ما بعد النزاع وإعادة الإعمار، يوجد العديد من الأمثلة في التاريخ الحديث على استدامة هذه التغيرات. ومن هذه الأمثلة، زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في بريطانيا، خلال الحرب العالمية الأولى، ودخولها مجالات عمل جديدة كانت تقليدياً حكراً على الرجال، وذلك بسبب الوظائف التي أخلاها الرجال نتيجة الذهاب إلى الحرب¹؛ وقصة نجاح رواندا، الخارجة من الحرب، بفضل قيادة النساء اللواتي شكلن 70 في المئة من السكان بعد الإبادة الجماعية، بعد قتل معظم الرجال وفرار الجناة الذكور²، أدى هذا الوضع بالنساء إلى النهوض من أجل إعادة بناء دولتهن، وبالفعل جعلوها واحدة

1 <http://www.striking-women.org/module/women-and-work/world-war-i-1914-1918> [accessed 8 Feb 2018]

2 https://www.huffingtonpost.com/entry/rwanda-a-success-story-of-women-empowerment_us_5a4f1d87e4b0ee59d41c09ad

من أسرع الاقتصادات نموًا في إفريقيا³. بغض النظر عن النتائج المتباينة من مجتمع إلى آخر، من المهم إجراء تقييم للفرص والتحديات والديناميكيات الخاصة بمشاركة المرأة في السلام والأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، في السنوات السبع الماضية، لاستكشاف المدى الذي تمكن فيه من خلق واقع جديد لأنفسهن، سواء من خلال الضرورات أو الفرص أو الجهد الدؤوب لاستدامة المكاسب التي تحققت خلال أوقات النزاع والعمليات الانتقالية.

للأسف، لا تبعث الأمثلة في تاريخ العالم العربي على التفاؤل، فيما يتعلق بمشاركة النساء في عمليات التحول السياسية التي تؤدي إلى زيادة دور النساء في المجال العام، أو في التأثير في البرامج السياسية وتغيير واقع النساء داخل المجتمع العربي. في الجزائر، كانت مشاركة المرأة في الكفاح المسلح ضد الفرنسيين من عام 1954 إلى 1962 مفتاح انتصار المقاومة⁴؛ وشاركت النساء الفلسطينيات تاريخياً في مختلف مراحل حركة التحرير الفلسطينية؛ وشهدت السنوات ما بين 1967 و1972 ذروة الكفاح المسلح، وشاركت النساء في العمليات المسلحة، وسُجنت الكثيرات منهن بسبب أنشطة مناهضة للاحتلال⁵. ومع ذلك، فإن الدور الفعال للمرأة، في حركات التحرر ومناهضة الاستعمار، في العالم العربي، لم ينتج عنه حضور بارز للمرأة في مناصب القيادة والسلطة، في حكومات ما بعد الاستقلال. ليس هذا فحسب، بل ويمكن القول أيضاً إن التقدم الذي أحرزته المرأة، فيما يتعلق بالحرية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، نتيجة انخراطها في الحركات اليسارية وحركات القومية العربية، تراجع بشدة، على المستوى الاجتماعي، في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

3 Hamilton, Heather, B. (2000), "Rwanda's Women: Key to Reconstruction", Published report in Journal of Humanitarian Assistance , <https://reliefweb.int/report/rwanda/rwandas-women-key-reconstruction> [accessed 8 Feb 2018]

4 Amrane, Djamilia (1982), "Algeria: Anti-Colonial War." In Female Soldier-Combatants or Noncombatants: Historical and Contemporary Perspectives, edited by Nancy Loring Goldman, pp. 123 - 135, Westport, CT: Greenwood.

5 Kazi, Hamida (2013), "Palestinian women and the national liberation movement: a social perspective", Published in <https://libcom.org/library/palestinian-women-national-liberation-movement-social-perspective-hamida-kazi> [accessed 8 Feb 2018]

يعزى ذلك إلى تأثير الثورة الإيرانية في عام 1979، وظهور ثقافة متعاطفة مع أسلوب الحياة السعودي بقيادة الوهابية، خاصة بين المغتربين من الدول العربية، ممن يتمتعون بالثراء الذي يوفره لهم عملهم في المملكة العربية السعودية. وكانت الأمثلة ملموسة في الأردن ومصر على مثل هذه النزعات. في الواقع، اقترن ذلك بالتضييق الذي مارسته الأنظمة المدعومة أمريكياً على حركات اليسار والقومية العربية، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، وترك الساحة للإخوان المسلمين للعمل، على المستوى الاجتماعي، لاختراق التعليم والمجتمع، في محاولة لمواجهة تأثير الشيوعية في المنطقة العربية.

ومع انكفاء حركات اليسار والقومية العربية والليبرالية إلى النشاط السري، انكفأت أي محاولة للنقاش بشأن حقوق المرأة. ومع تصدُّ قضية تحرير فلسطين ومعارضة الأنظمة المدعومة من الغرب أولوية "نضالهم"، تعاملوا مع قضية حقوق المرأة على أنها قضية منفصلة مؤجلة. في الأردن، على سبيل المثال، انفصل نشاط المرأة عن النشاط السياسي في السبعينيات، باستثناء الاتحاد النسائي الأردني (أنشئ في عام 1945 تحت اسم اتحاد المرأة العربية، وحلَّ مع جميع الأحزاب السياسية بناء على إعلان قانون الطوارئ، وأعيد إحياءه في عام 1974).⁶ كما أن طبيعة النشاط السري، في سياق الأدوار الجندرية التقليدية في المجتمع الأردني، حدّت من مشاركة المرأة في النشاط السياسي، ما أسفر عن هيمنة ذكورية على المجال السياسي العام والسري. قدّم إلغاء قانون الطوارئ في الأردن في عام 1989، وبعده الانتخابات البرلمانية، فرصة لإحياء النقاش حول حقوق المرأة وقضاياها، في المجال السياسي. لكن، بقيت حقوق المرأة، إلى حد كبير، مجرد إضافات عامة على البيانات السياسية، تشير إلى دورها الاجتماعي دون أي انخراط حقيقي في الوقائع الهيكلية أو في أي رؤية للتغيير. وعلاوة على ذلك، لم تعرض الأحزاب السياسية التي شاركت في بعض القضايا الأساسية المتعلقة بحقوق المرأة موقفاً إيديولوجياً في هذا الصدد، بل اعتمدت قضايا انتقائية، بطريقة تعكس الانقسامات السياسية العميقة داخل المجتمع الأردني.⁷ وهكذا، فإن

6 <http://jwu.org.jo/PagesDetiles.aspx?lng=2&pageid=9> [accessed 8 Feb 2018]

7 العطوط، عمر، (2014) مدونة هلمَّ جرّاً، «أبناء الأردنيات والخوف على الكعكة»، مايو 2014 <https://omaratout.com/2014/05/> [accessed 8 Feb 2018]

جماعة الإخوان المسلمين، التي تعتبر أغليبتها الاجتماعية من الأردنيين من أصول فلسطينية، والأكثر تضرراً من استبعاد أبناء المرأة الأردنية من الحق في الجنسية، تطالب بحقوق متساوية في الجنسية لأطفال الرجال والنساء الأردنيين، لكنها تحتفظ بموقفها المعارض للحقوق المتساوية في قانون الأحوال الشخصية. وعلى المقلب الآخر، يدعو الناشطون اليساريون والليبراليون ذوو النزعات القومية إلى حقوق متساوية للنساء في جميع المجالات، باستثناء حقوق الجنسية⁸.

في الواقع، لم تكن أيّ مكاسب حققتها المرأة في الأردن في الحقوق السياسية أو الاجتماعية، بقيادة هيئات منتخبة ديمقراطياً، فهذه الهيئات ما زالت، حتى اليوم، بسبب عقدين من قوانين الانتخابات المشوهة تعزّزت فيهما هياكل القوى التقليدية والانقسامات الاجتماعية، ما زالت تمثّل الإيديولوجيات التقليدية والمحافظّة بالدرجة الأولى. تحققت زيادة (الكوتا) النسائية في الهيئات المنتخبة، وقانون الحماية من العنف الأسري، وتعديل قانون العقوبات، وبضمنه إلغاء المادة 308 المثيرة للجدل، المتعلقة بزواج المغتصب من ضحيته، من بين أمور أخرى، بأحكام قانونية بقيادة أو دعم ملكي استجابة لمطالب الحركة النسائية، وبما يتوافق مع الالتزامات الدولية. هذا يبقي الحركة النسائية مع معضلة الاحتفاء بالمكاسب المحققة بشكل غير ديمقراطي، مقابل أهمية توسيع مشاركتها في النقاش والنشاط من أجل الإصلاح والديمقراطية. وتزداد هذه المعضلة تعقيداً في العديد من البلدان الأخرى، حيث تقوم الهيئات المنتخبة ديمقراطياً بالتشريع للحدّ من حقوق النساء المكتسبة سابقاً في ظل الديكتاتوريات المستبدّة، مثل العراق وليبيا.

لم تتوقف النساء في العالم العربي عن الانخراط في أشكال مختلفة من المشاركة والنشاط السياسي، الأدبيات، والفنانات، والصحفيات، والكاتبات، والناشطات السياسيات، وعضوات منظمات المجتمع المدني وقياداتها على المستويين المحلي والوطني، لكن دون أن ترتقي إلى تولى مناصب سياسية و/أو تمثيلية. خرجت النساء إلى الشوارع خلال ثورات "الربيع العربي" في تونس ومصر وسورية وليبيا واليمن؛ ولعبن دوراً محورياً في التفاوض على تبادل "المخطوفين" من القبائل، بين المجموعات المحلية

8 ibid

المتحاربة في اليمن، وشاركين بقوة في النضال السياسي والعمل الإنساني طيلة فترة النزاعات في المنطقة العربية. مع ذلك، لم تؤدّ المشاركة الفعالة للمرأة في الثورات إلى الوصول إلى مناصب سياسية في الهياكل السياسية بعد الثورة، ولم تحصل النساء في سورية واليمن على مقاعد كافية على طاولة مفاوضات السلام. ربما يعود ذلك إلى حقيقة أن جميع أشكال هذا النشاط كانت طبيعية وتلقائية، ولم تعتمد على الأشكال التقليدية من التنظيم وهياكل السلطة في العمل. وبالتالي، يبقى السؤال، كيف يمكننا تفعيل قدرة هؤلاء النساء، ومعارفهن وحكمتهن وخبرتهن؟ كيف نحولهن إلى قوة دافعة لبناء سلام عادل ودائم بين شعوبهن؟

في الدول العربية المستقرة مثل الأردن، أحرزت المرأة مكاسب منتظمة في انتخابات المجالس المحلية خلال العقد الماضيين. لكنها لم تحصل على تمثيل كافٍ في المجلس التشريعي. وهذا لا يرجع إلى انخفاض نسبة المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان مقارنة بمثيلتها في المجالس المحلية فحسب، بل إلى التحديات الهيكلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها النساء عند القيام بالحملات الوطنية أو حتى يتم انتخابها على المستوى الوطني. تُقبل النساء اجتماعياً باعتبارهن ناشطات محليات، وهنّ قادرات على بناء الشبكات ودعم القواعد في مناطقهن. ذلك هو مجالهن العام المألوف، وهنّ قادرات على إثبات إنجازاتهن لقاعدة ناخبيهن. وعلى المستوى الوطني، يتم التعامل معهن بطريقة نفعية؛ فينظر إليهن على أنهن "مخصصات الناخبين" وليس صانعات قرار أو مشرعات. ومن ثم، لم تتمكن النساء من تكوين كتلة حرجة في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، ولم تتجاوز نسبتهن 18.5 في المئة في الحكومة، في أحسن الأحوال، ولفترة قصيرة جداً (الآن 11.1 في المئة).

تبحث المناقشات داخل هذا المؤتمر ثلاثة قضايا مهمة تتعلق بالتغييرات والأحداث التي اجتاحت العالم العربي في السنوات السبع الماضية: (1) الثورات والنزاعات بوصفها عوامل محفزة للتحوّل الاجتماعي، (2) تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار السياسي والسلام والأمن، (3) النزاع بوصفه فرصة لتغيير هياكل السلطة الحالية: كيف يمكن أن يساهم المجتمع المدني؟ تقدم الأوراق الأكاديمية في هذا الكتاب مناقشة متعمقة لهذه الموضوعات الثلاثة؛ وتساعد على فهم التحديات التي تواجه النساء، وتقدم رؤى عن الفرص المتاحة في هذا السياق. وهذه قضايا مهمة

لتغيير نظرتنا التقليدية إلى النساء، بوصفهن ضحايا، ورؤيتهن بوصفهن عناصر تغيير فاعلة. لكن التصدعات والتحولت السياسية التي شهدتها السنوات السبع الماضية أبرزت حقائق جديدة لدى النساء وأشكالاً من القدرة غير الإيجابية؛ مثل دور النساء داخل المجموعات العنيفة والتنظيمات المتطرفة، وهذه مسألة مهمة ينبغي تناولها، خاصة عندما نعلم أن معظم النساء اللواتي ينضممن إلى هذه المجموعات هنّ من الدول الغربية أو الدول العربية التي تتمتع فيها المرأة بمكانة متقدمة نسبياً مثل تونس⁹.

من ناحية أخرى، أدى ظهور التطرف العنيف وعدم الاستقرار في العديد من بلدان المنطقة، إلى أن تضع الحكومات مفهوم الأمن والاستقرار في صميم أولوياتها. في الأردن، على سبيل المثال، وبسبب نهج الاستقرار المتمحورة حول الأمن، عانى النشطاء السياسيون، في السنوات القليلة الماضية، من التضييق على الحريات المدنية، ومن تعاطٍ صارم مع أنشطة المجتمع المدني. وكان لهذا أثرٌ سلبيّ خاصّ على نشاط المرأة وتحقيقتها لذاتها. لا ينبغي التقليل من أهمية النشاط الذي تقوم به المرأة من خلال المجتمع المدني على مدى العقود القليلة الماضية. فقد وفرت منظمات المجتمع المدني، ولمدة طويلة، حيزاً فاعلاً للمرأة كي تنشط، وتساهم في النقاش وتحدث التغيير، نتيجة حضورها المحدود في الهياكل السياسية الرسمية والهيئات التمثيلية. ولّد هذا التضييق والقواعد الصارمة في الحصول على التمويل جواً من التنافس غير الصحي بين منظمات المجتمع المدني وحدّ من قدرتها على بناء التوافق والدفاع بصوت واحد عن حقوق المرأة.

في مثل هذا السياق الصعب والمعقد، يصبح من الضروري التماس الفرص وتفعيل قدرة النساء لخلق حيزٍ أوسع لهنّ في المجال السياسي ليتمكّن من تأسيس مجتمعات عادلة وشاملة. لقد قيل: "بينما يتفاوض الرجال على تقسيم السلطة، تتفاوض النساء على تقسيم المسؤولية؛ هذا ما يحقق السلام الدائم". إن اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، يمكن

9 نسيرة، هاني، 2017، قراءة في كتاب: النساء والإرهاب: دراسة جندرية، للكاتبين د. أمال قرامي وأمنة العرفاوي، نشر في صحيفة الشرق الأوسط، تشرين الأول (أكتوبر) 2017،

<https://aawsat.com/home/article/1053316/النساء-والإرهاب-قراءة-جندرية>

أن يوفر مثل هذه الفرصة. تحاول ركيزتان من الركائز الأربع في خطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ القرار 1325، والتي اعتمدها الحكومة الأردنية مؤخراً، الاستجابة لبعض القضايا المذكورة أعلاه: تتضمن الركيزة الأولى التركيز على زيادة عدد النساء في الأمن، والحث على وصول النساء إلى مستويات صنع القرار، وتعزيز دورهن باعتبارهن وسيطات للسلام؛ وشددت الركيزة الثانية على النساء بوصفهن بانياتٍ للسلام، وعلى دور المرأة والمنظمات المجتمعية في المجتمعات المحلية في الإنذار المبكر عن التطرف العنيف والوقاية منه. من ناحية أخرى، يوفر اعتماد أهداف التنمية المستدامة 2030 حيزاً لمشاركة المجتمع المدني في عمليات التخطيط التنموية، لإدماج الهدف 5 في تحقيق المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات، والهدف 16 في إنشاء مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة، ضمن الخطط والسياسات الوطنية. يجب أن تعمل المنظمات النسائية معاً للدعوة إلى التغيير داخل الهياكل المهيمنة والضغط عليها من خلال عملها على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وأهداف التنمية المستدامة. من ناحية أخرى، يجب على الحكومات إدراك أن خطط التنمية التي تفتقر في جوهرها إلى العدالة والمساواة سوف تفشل في تحقيق رؤاها. وهذا يعني أنه ينبغي على النساء التقدم ومشاركة رفاقهن الرجال في وضع جداول الأعمال وتنفيذها. مشاركة المرأة السياسية ليست ترفاً بل ضرورة؛ ويتطلب تفعيل قدرة المرأة تماسكاً ضمن مجتمع مدني قوي، وبيئة مواتية وإرادة سياسية للتغيير؛ وإلا فإننا نخاطر بفشل مجتمعاتنا في تحقيق مستقبل أفضل وعادل وشامل.

الجزء الأول:

الانتفاضات والنزاعات في العالم العربي كمحفّزات للتحوّل الاجتماعي

يركّز الجزء على البعد الجندري للنزاع والانتفاضات الشعبية، لا سيما على كيفية تغيير النزاع للأدوار الجندرية. وبعيداً عن تنميطها بدور الضحية، غالباً ما تضطلع المرأة بدور مفصلي في مرحلة النزاعات وما بعد النزاع على الصعيد المحلي على غرار دورها كمناضلة، ومعيّلة، وقائدة في المجتمع، وصانعة للسلام. في أوقات النزاع، غالباً ما توسّع المرأة حدود طاقتها، وتدخل الحيّز العام وتتحدّى بالتالي القواعد والتقاليد التي تقيدها. ومن خلال معاينة الآفاق الجديدة التي تتفتّح أمام المرأة، يسعى الجزء إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى بإمكان النزاع تمكين المرأة من خلال إحداث تحولات اجتماعية؟
- كيف يؤثّر انخراط المرأة سياسياً واجتماعياً في النزاع على القواعد الاجتماعية في المنطقة؟
- ما تأثير النزاع على المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة؟
- ما هي العراقيل المجتمعية لتغيير اجتماعي عميق الجذور؟

طلاء الأظافر الفلسطيني يعيد تكوين المقاومة

د. شهد وادي

«وَنَحْنُ نُحِبُّ الحَيَاةَ إِذَا مَا اسْتَطَعْنَا إِلَيْهَا سَبِيلاً.. وَنَرَقُصُّ بَيْنَ شَهِيدَيْنِ».

محمود درويش

«إِن لَمْ تَسْمَحُوا لِي بِالرَّقْصِ، فَأَنَا لَا أُرِيدُ أَنْ أَكُونَ جِزْءاً مِنْ ثَوْرَتِكُمْ»¹.

إيما غولدمان

نُسبت هذه العبارة الأخيرة إلى الناشطة اللاسلطوية (إيما غولدمان)، التي تروي في سيرتها الذاتية «أعيش حياتي» (1931)، أنها كانت ترقص ذات مساء في إحدى الحفلات، فنبهها أحد زملائها أنّ رقصها لا يليق بها، فهي تناضل من أجل قضية، أي أن عليها أن تتنازل عن رقصتها لتحافظ على ما اعتبره زميلها رصانة الدعوة إلى قضية. فردّت عليه غولدمان، قائلةً إنها سئمت من طرح القضية في وجهها باستمرار، فهي لا تعتقد أن القضية تتطلب إنكار الحياة والفرح، وأصرت: «أريد الحرية، والحق في التعبير عن الذات، وحق الجميع في الأشياء الجميلة والمتألقة»².

1 هذه العبارة وجميع الترجمات في هذا البحث من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية هي من مسؤوليتي، إلا إذا تمت الإشارة إلى عكس ذلك.

2 Goldman, Emma (1931) *Living my Life*, New York: Alfred A Knopf Inc : <https://theanarchistlibrary.org/library/emma-goldman-living-my-life>

هذه الكلمات هي شبيهة بالصورة التي استخدمت في ملصق مهرجان الرقص المعاصر في الضفة الغربية لعام 2017. فقد لجأ المهرجان إلى صورة تعتبر أيقونة في ذاكرة الشعب الفلسطيني، وهي لامرأة في الانتفاضة الأولى تُلَفُّ حول عنقها لفحة صفراء، وتحمل في يدها حذاءها الأصفر ذا الكعبين، حتى تتمكن من إطلاق طاقة جسدها بحرية ليرمي الحجارة ضد الاحتلال الاسرائيلي، دون أن تمنعها تنورتها الضيقة من تلك الرقصة النضالية، فتمارس حقها في النضال دون إنكار حقها في مُتَع الحياة. يؤكّد المهرجان من خلال هذه الصورة أن الرقص يصنع السعادة. فتلك السعادة الفلسطينية، سواء كانت عن طريق كعب أصفر أم رقصة، هي رمز مقاومة يقهر الاحتلال، تماماً مثل الحجر.

عادت مظاهر السعادة والمقاومة، إلى فلسطين، مع الهبة الأخيرة التي بدأت عام 2015، ومازالت مستمرة عبر هبّات أخرى، حيث شاركت الشابات في المواجهات، مُظهرات استمتاعهن بلذات الحياة، فقد شاركن في المواجهات دون إخفاء الحلي أو التخلي عن بناطيلهن الضيقة. حملن حقائبهن العصرية في يد، والحجارة في اليد الأخرى. قاومن جميع أشكال الاحتلال الكولونيالي والبطريكي بالمقلاع وطلاء الأظافر، وحوّلن ثورتهن أيضاً إلى هبة جسد، مؤكّدات: إن لم يسمح لنا النضال باستخدام طلاء الأظافر، فهي ليست ثورتنا.

إن التباين ما بين المقلاع وطلاء الأظافر في أيادي النساء اللواتي يقاومن دون التقيد بنموذج معين، أو اتباع أجندات سياسية محدّدة، أدى إلى إرباك القراءات المهيمنة حول النوع الاجتماعي للنساء في فلسطين.

ستناقش هذه الورقة كيفية قيام تلك النساء بإعادة تكوين المقاومة من خلال التأثير على الأعراف الاجتماعية، بل وعلى نموذج المشاركة السياسية في حد ذاته.

سأتساءل عن العلاقة الشائكة ما بين المظهر الخارجي والنضال، للمرأة الفلسطينية. فطلاء الأظافر سيكون في هذا البحث أداة تُحلّل وتُشخّص أنظمة المقاومة والسلطة وتناقضاتها. وأتساءل: بماذا اختلفت "هبة طلاء الأظافر" عن غيرها من المراحل النضالية التي شاركت فيها المرأة الفلسطينية؟ وما هي الآثار السياسية والاجتماعية التي تترتب على المقاومة بطلاء الأظافر؟ وما صدى ذلك على الاحتلال وعلى التضامن

الدولي؟ وأخيراً أتساءل: هل فعلاً على المرأة الفلسطينية أن تختار ما بين طلاء الأظافر والنضال، وأن تتخلى عن الجماليات حتى تصبح مناضلة؟ أم هل استطاعت النساء تحويل طلاء الأظافر من أصفاد إلى سلاح في أيديهن؟

تناقضات المقاومة

يشير المفكر ميشيل فوكو في كتابه "تاريخ الجنسانية"، الذي كتب عام 1976، إلى حدوث المقاومة والسلطة في داخل شبكة معقدة، مما يعني أنه لا تحدث أي من المقاومة أو السلطة في اتجاه واحد، بل إنهما تتحركان داخل شبكة معقدة متناقضة ومتعارضة، وفي الوقت ذاته متداخلة، فيقول:

[أيمنما] كانت السلطة؛ تكون هناك مقاومة، ومع ذلك، أو بالأحرى من هنا، فإن هذه المقاومة ليست أبداً في وضع خارجية بالعلاقة مع السلطة. فهل يجب القول بأننا نكون بالضرورة 'في' السلطة، وأننا لا 'نفلت' منها، وأن ليس هناك بالعلاقة معها، أي خارج مطلق؟³

فعلى سبيل المثال، بإلقاء نظرة على الخطاب الفلسطيني السلطوي، نرى أنه على الرغم من كونه خطاب مقاومة ضد الاحتلال، فهو خطاب لا يقل ذكورية وشوفينية عن خطاب الاحتلال الإسرائيلي، فهو بذلك حسب نظرية فوكو، خطاب مقاومة وسلطة في الوقت ذاته.

مثل فوكو، تساءلت الباحثة ليلي أبو لغد عن تناقضات المقاومة، عبر دراسة نساء قبيلة أولاد علي البدوية في مصر⁴، فوجدت أنه على الرغم من أن العديد من الدراسات المهمة حول المقاومة ساهمت بإعادة تعريفها سياسياً، إلا أن الكثير منها كانت تنظر إلى المقاومة بشكل رومانسي، فعملت على دراسة المقاومة والأشخاص المقاومين، دون أن تقوم بقراءة تفصيلية حول التناقضات في داخل أنظمة المقاومة

3 فوكو، ميشيل (2004) تاريخ الجنسانية 1 - إرادة العرفان، ترجمة محمد هشام، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ص 79.

4 Abu-Lughod, Lila (1990) "the romance of resistance: tracing transformation of power through Bedouin women" in *American ethnologist*, Vol 17, No. 1, Feb. 1990, pp. 41 - 55.

بحد ذاتها، ودراستها لتشخيص السلطة. وقامت أبو لغد بقلب عبارة فوكو "أينما كانت هناك سلطة، كانت هناك مقاومة"، مؤكدةً أيضاً أنه: "أينما كانت هناك مقاومة، كانت هناك سلطة".

ويرى هذا البحث أن اللجوء إلى سلطة طلاء الأظافر، قد يعني مقاومة لسلطة الاحتلال والمجتمع الفلسطيني الذكوري في الوقت ذاته. ودون الرغبة في الوقوع في وهم الأفكار الرومانسية واختلاق صورة مثالية عن فتيات الهبة الفلسطينية، فعلينا أن نتساءل ليس فقط عن مقاومتهن، بل وأيضاً عن التناقضات في مرحلة المقاومة هذه. فأرى أن مقاومة النساء الفلسطينيات هي أيضاً جزء من أنظمة السلطة التي تقاوم ضدها، المحتل والمجتمع الذكوري. ولكن أجادل هنا، بأن تبني جزءٍ من تظاهرات الأنظمة السلطوية، خدم النساء الفلسطينيات بشكل استراتيجي.

كانت أجساد النساء، وما زالت، ساحة للصراع ما بين القوة الذكورية داخل مجتمعهن وقوة الاحتلال. فقام الخطاب البطريركي الفلسطيني باستخدام هذه الأجساد ضد العدو، وفي الوقت ذاته ضد النساء أنفسهن، مثلاً عن طريق استخدام الأرحام كمصنع للرجال ولزيادة القوة الديمغرافية، وفرض عليهن أن يتبعن صورة معينة للمرأة الفلسطينية الأم، والطاهرة، والعفيفة.

ومن الجهة الأخرى، استخدم الكيان الصهيوني، أجساد النساء الفلسطينيات للتحكم بالشعب الفلسطيني بأكمله. فمثلاً، منذ بداية الاحتلال، جرى استخدام "ثقافة العرض" كسلاح ضد المقاومة الفلسطينية، إذ نشرت العصابات اليهودية عام 1948 الإشاعات حول اغتصابات، تفوق في كثير من الحالات، ما حدث على أرض الواقع، لإخافة السكان الذين فروا من قراهم خوفاً على "شرف" العائلة⁵. واستمر الاحتلال باستخدام أجساد النساء للتحكم في المقاومة فيما بعد، عن طريق تهديد السجينات ونساء السجناء بأعراضهن. ولخدمة مشروعه الاستيطاني، يستفيد الاحتلال من تصوير النساء عبر نموذج لمظهر خارجي واحد فقط، وهو مظهر المرأة الإرهابية الغامضة والخطرة.

تلتقي السلطة والمقاومة لكلا الطرفين، الاحتلال والمحتل، عند رفضها استخدام النساء لطلاء الأظافر أثناء النضال، فالمجتمع يفرض عليها التعفف، والبقاء في المنزل،

5 باييه، إنان (2007) التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أو النضال حسب شروط المجتمع الذكوري. أما الاحتلال فيحاول أن يحافظ على الصورة الكاذبة التي ينقلها عن المرأة الفلسطينية كإرهابية، بعيدة كل البعد عن أي عناصر تعتبر أنثوية في الثقافة المهيمنة، كطلاء الأظافر الذي يضاف عليها مسحة إنسانية.

فكيف للمرأة الفلسطينية أن تكون جزءاً من المقاومة الفلسطينية، وتقاوم ذكورية هذه المقاومة في الوقت ذاته؟ وكيف لها أن تقاوم المحتل عبر حرية جسدها دون أن تتبنى بروباغندا المحتل الذي يزعم مساعدة النساء الفلسطينيات على تحرير أجسادهن؟ قد لا أنجح في الإجابة عن هذه، وغيرها من الأسئلة، ولكن عبر طرحها أنوي توضيح التعقيد والاشتباك ما بين المقاومة والسلطة.

طلاء الأظافر والمجتمع الفلسطيني

تبعاً للمرحلة السياسية، أو تبعاً للتوجهات السياسية، يلجأ الخطاب الذكوري الفلسطيني إلى أجساد النساء، فيقوم بضبطها ورسم حدودها، للتعبير عن أجنداته السياسية⁶.

باختلاف التوجهات السياسية وفترات النضال، كانت الصورة التي تهيمن على الخطاب الفلسطيني بشكل عام، هي الصورة التي تظهر فيها المرأة الفلسطينية على أنها فلسطين بحد ذاتها، ضحية الاحتلال والاعتصاب، ولذا يتوجب عليها أن تكون رحم المجتمع المقاوم، والمرأة المثالية والإلهية⁷، الطاهرة، والعفيفة، لتكون النساء بذلك أداة للتعريف بالرواية الفلسطينية الوطنية، التي يكون فيها الوطن أمماً وُلادَةً في ثوبها الفلسطيني.

فكرة الترميز إلى فلسطين كامرأة، ليست محتكرة على خطاب الحركات السياسية، بل وأيضاً في الخطاب الثقافي والأدبي. فظهرت صورة المرأة النموذجية في كثير من

6 تقوم الحركات السياسية المختلفة باستخدام النساء كبروباغندا سياسية، فقامت مثلاً حماس في التسعينيات بأسلمة الهوية الفلسطينية، وبدأت بالنساء لتحقيق ذلك، فأدخلت اللباس الإسلامي، رافضة الثوب الفلسطيني التقليدي، إذ رأت أنه يحدد قوام النساء.

7 للمزيد، الرجاء الاطلاع مثلاً على:

Peteet, Julie (1991) *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement*, New York: Columbia University Press.

الأعمال الفنية التي تحاكي الخطاب الفلسطيني. فمثلاً، في أعمال الفنان إسماعيل شموط، الذي يعتبر من أهم الفنانين الفلسطينيين، ظهرت المرأة غالباً كرمزٍ للوطن، في ثوبها الفلسطيني المحتشم، الذي يستر معظم جسدها، وكان الأبيض، هو اللون المهيمن على الأثواب في لوحاته، وهو يدل على النقاء والعفة، أما لوحاته التي تظهر فيها المرأة الفلسطينية عارية، فقد تمَّ حجبها عن الجماهير إلى ما بعد وفاته، إذ امتنع الفنان عن نشرها حتى لا يفقد صفة الوطنية، وكأن الوطنية تتناقض مع هذا العري الفني⁸. فمثلاً، في إحدى لوحاته تظهر امرأة فلسطينية بين ذراعي حبيبها، وعلى صدرها العاري تبدو قلادة تحمل خريطة فلسطين. فلا تخفي بذلك حبها لرجلها، ولمتعة الحياة، بل وربما للمتعة الجنسية، دون أن يتناقض ذلك مع حبها للوطن، الذي يتبدى من خلال القلادة. أقيمت هذه اللوحة، ولوحات أخرى، عن الأعين المراقبة، فهي تتنافى مع الخطاب الوطني الذي يعتقد أن المرأة النموذجية عليها أن تكون مجردة من أية عواطف أو شهوات، وعلى من يتبنى القضية أن يتبع هذا النموذج وإلا تجردت منه وطنيته.

فرضت الحركات الوطنية الفلسطينية المختلفة على النساء أن يحملن القيم الوطنية المثالية، وحثت مختلف القوى السياسية الفلسطينية النساء على العطاء والتضحية بمتع الحياة، كما حثتهن على "احترام الشهداء"، من خلال التحفظ في ملابسهن، فكما تقول إصلاح جاد، في إطار حديثها عن حركة حماس:

إن طهيرة المرأة تصبح مرة أخرى في سياق الكفاح حجراً أساساً في تمثيل الروحية الجماعية المتكونة من الكفاح والتضحية والمعاناة؛ ابتعاد النساء عن الحشمة يسيء إلى كرامة ذكرى الشهداء - وانشغال النساء بالتفاهات والموضة في زمن التضحية والكفاح إهانة للمقاتلين في سبيل التحرير - وتقوم النساء بلباسهن وسلوكهن غير المحتشمين بمساعدة غير واعية للعدو في مخططاته لإفساد الأمة⁹.

8 البيك، سليم (2013) "عاريات إسماعيل شموط: فلسطين ليست بعيدة!"، القدس العربي، 2013/7/11:

<http://www.alquds.co.uk/?p=62041>

9 جاد، إصلاح (2008) نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

علماً بأن حركة فتح، بحسب الباحثة، لم تختلف كثيراً، فحثت النساء على التحشيم في إطار تنافسها مع حماس. أما عن المجموعات المنضوية تحت اليسار، فقامت أيضاً، في بداية التسعينيات، بالتخلص ممن اعتبرتهم نساء متفلّات، مما يعني أن جميع القوى السياسية تلتقي في قمع أجساد النساء الفلسطينيات.

حكاية في هذا المجال ترويها الناشطة السياسيّة سميرة صلاح جرت في أيام حركة القوميين العرب التي سرعان ما رفعت راية اليسار، تقول إنها عندما نجحت في البكالوريا مع زميلاتها في التنظيم ”يومها بتدكر حطّيت شويّة كحلة، يعني أنا والصبايا، ورحنا على السينما، لقيناها (شباب التنظيم) واقفين لنا باب السينما ناظريننا، ويقدموا فينا تقرير: إنه نحنا رحنا عالسينما وتكحلّنا“¹⁰.

ومع تغيّر المرحلة السياسية، تغيرت نسبياً هذه الصورة السائدة، وأخذ الخطاب الوطني يدعو إلى امرأة فلسطينية تبدو بمظهر أكثر عصرية، أو بالأحرى أقرب إلى صورة الغرب، حتى يتلاءم مع ما اعتُبرت مرحلة تأسيس الدولة. ففي العمل الفني ”أيقونة“ (2011)، تناول الفنان الفلسطيني عامر شوملي هذا الموضوع عبر العودة إلى البورتريه الشهير للمناضلة الفلسطينية ليلى خالد¹¹. فقد أعاد تشكيل الصورة التي تعتمر فيها المناضلة حطّتها الفلسطينية وتحمل بندقيتها على كتفها، واستخدم، هذه المرة، المئات من أقلام أحمر الشفاه. أنجز هذا العمل في العام الذي بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية فيه بالتحضير لطلب العضوية في الأمم المتحدة، وحين بدأت الشركات الفلسطينية الكبرى تتبنى في إعلاناتها التجارية الرموز الوطنية الحاضرة في الذاكرة الجماعية الفلسطينية، أحدها كان، على سبيل المثال، تقليداً لصورة ليلى خالد مع فتاة معاصرة في إعلان لبنك، وذلك لتسويق الربح المالي كإنجاز فلسطيني وطني جماعي¹².

فالمرحلة التي قام فيها الفنان بإتمام هذا العمل الفني، هي المرحلة التي بدأ فيها

10 عبد الهادي، فيحاء (2009) أدوار المرأة الفلسطينية في الخمسينيات حتى أواسط الستينيات 1950 - 1960، المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية، رام الله: مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، ص226.

11 شخصية فلسطينية مناضلة، تعتبر أول امرأة تقوم بعملية خطف طائرة عام 1969، بهدف لفت أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية.

12 حسب موقع الفنان: <http://www.amershomali.info/the-icon>

الخطاب الوطني التناقض مع ذاته، فدون أن يمحو متطلباته من المرأة الفلسطينية بالتضحية والعتاء والالتزام، بدأ يفرض عليها في الوقت ذاته صورة الفتاة المعاصرة بثيابها الغربية¹³. أراد الفنان من هذا العمل، انتقاد هذه المرحلة، وإدانة انحدار الوضع الفلسطيني، وتغيّر صورة المرأة الفلسطينية، في هذه الفترة، من المرأة المقاومة إلى المرأة ذات أحمر الشفاه وطلاء الأظافر، وغيره مما أمطرته عليها ظلال رأسمالية هذه المرحلة، بعيداً عن النضال.

ولكن، مع انفجار الهبة الفلسطينية عام 2015، استطاعت النساء الفلسطينيات الشابات، إعادة المرأة إلى ساحة المقاومة، تماماً مثلما كانت في الفترات السابقة التي برزت فيها النساء الفلسطينيات منذ الستينيات والسبعينيات وحتى الانتفاضتين. ولكن ظهرت بعض النساء في ساحات المقاومة، هذه المرة، ببناطيل ضيقة، وحقائب يد عصرية، وطلاء أظافر، رافضات الانسياق وراء صورة المرأة "الطاهرة"، و"المتعففة"، و"المحافظة" التي كان يفرضها عليها الخطاب الوطني في مراحل النضال السابقة، ولكن في الوقت نفسه متبنيّة لبعض العناصر من صورة المرأة العصرية. فهل كانت، باستخدام طلاء الأظافر، تتجاوب مع مرحلة تأسيس الدولة الفلسطينية التي تفرض عليهن صورة المرأة المعاصرة، هل كانت بذلك تنساق إلى الخطاب السلطوي أم كانت تؤكد مقاومتها؟

طلاء الأظافر يرفض الوضع الفلسطيني الراهن

على الرغم من انسياق النساء إلى مقاييس الجمال المهيمنة والمفروضة عليهن من قبل العولمة والإمبريالية، من المهم التأكيد أن طلاء الأظافر لم يظهر، في هذه الهبة، في إعلانات تجارية، ولا في عروض أزياء، بل في صفوف المقاومة. فأكدت النساء عبر ذلك إمكانية خلق نمط آخر للمناضلة الفلسطينية، هذه المرة، بشروطهن الخاصة. ولم تتخلّ الفتيات عن مظهرهن المعاصر، فكانت هبّتهن ضد الاحتلال الإسرائيلي،

13 صورة الفتاة المعاصرة لا تتنافى في الخطاب الذكوري مع الحشمة، فتتظر بعض القوة السياسية إلى الحجاب والجلباب كمؤشر على المعاصرة، فمن ترتديه هن الفتيات ذات التعليم العالي، على عكس الثوب التقليدي الذي تستعمله الأمهات والجدات الفلاحات.

هي في الوقت نفسه ضد النظام السياسي الحالي، وأيضاً ضد الأعراف الاجتماعية، بل والسياسية التي تفرض عليها إطاراً محدداً للمرأة "المناضلة الملتزمة" المتعففة عن جماليات الحياة. فقد أعلنت بنات الهبة، عبر طلاء أظافرهن، أنهن مقاومات، وفي الوقت نفسه أنهن يُحببن الحياة إذا ما استطعن إليها سبيلاً.

وبالاطلاع على صور المناضلات في الستينيات والسبعينيات، وفي الانتفاضة الأولى أيضاً، نستنتج أن النساء المناضلات، واللواتي يتحلين بما تعتبره المعايير المهيمنة، بشروط الجمال والأنوثة، ليس جديداً على الساحة الفلسطينية، على الرغم من اختفاء هذه الصورة لبضع سنوات. ولكن ما اختلف هذه المرة، أن مشاركة النساء، من حيث النوعية والكمية، كانت غير مسبوقه، فقد انتقلن من وراء الكواليس إلى القيادة في خطوط المواجهة الأساسية. فقيادة امرأة لمظاهرة، وترديد الشعارات الاحتجاجية عبر مكبرات الصوت، فيما يعيد الرجال تلك العبارات من الصفوف الخلفية، هي مجرد واحدٍ من سيناريوهات كثيرة لم يحدث أن اعتدنا عليها في الانتفاضتين الأولى والثانية.

وكان من اللافت، العدد الاستثنائي للنساء المشاركات في الاحتجاجات، وتصدرهن لجبهات المواجهة، حتى صحافة الاحتلال الاسرائيلي التفتت لذلك. واعتبرت الصحافة العالمية والمحلية أن هذه الهبة تمت قيادتها عبر النساء¹⁴، اللواتي كنّ يتصدرن الصفوف الأولى، ولا ينتظرن الأوامر من الأعلى، حتى أطلق عليها الإعلام ألقاباً تتعلق بالنساء. فعلى سبيل المثال، أطلقت إحدى الصحفيات عليها لقب "انتفاضة فتيات الحجارة"¹⁵.

كانت نساء القدس قد بدأن مقاومتهن، قبل أن تبدأ هذه الهبة، وبذلك قد تكون النساء هنّ من تسبّب في إيقاد شعلتها الأولى، حتى أن البعض فسر الارتفاع في نسبة

14 Hazan, D. (2015) "Palestinian Women On The Frontline Of The Current Uprising" in *The Middle East Media Research Institute, Inquiry & Analysis Series N. 1212, 16-12-2015*, available at: <https://www.memri.org/reports/palestinian-women-frontlines-current-uprising>

15 الغول، أسماء (2015) «انتفاضة فتيات الحجارة»، 19، Al-Montir، 2015/10/10
<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/10/palestinian-women-participate-uprising-gaza-west-bank.html>

المشاركة النسائية في الهيئة، إلى التأثير بمرابطات القدس¹⁶، وهن مجموعة من النساء كانت ترابط في القدس، دفاعاً عن المسجد الأقصى. وعلى الرغم من أن هذه الهيئة بدأت بمرابطات الأقصى، فقد انتقلت حمى المقاومة إلى فتيات الجيل الجديد، وهن إجمالاً من طالبات الجامعات.

كان النموذج الأبرز للنساء المشاركات في هذه الهيئة، هنّ الطالبات الجامعيات اللواتي ولدن ما بعد أوسلو، ولا يؤيدن الاتفاق. يتحركن من تلقاء أنفسهن، دون الانتماء إلى حركات أو تنظيمات أو أحزاب سياسية، حتى من كانت منهن تنتمي إلى حزب، فقد قامت بالتحرك بشكل تلقائي وعفوي، دون تنفيذ تعليمات محددة، أو الخضوع لأجندات معدة مسبقاً، والأهم من ذلك، دون الاضطرار إلى تنفيذ أوامر الرجال، كرسالة واضحة عن عدم ثقتهن بالقيادات، ورفضهن للوضع السياسي الراهن وتعالين على أية انتماءات سياسية لا تسمن ولا تغني من جوع.

والأيقونات النسائية التي ظهرت أثناء الهيئة، هي مرآة لهذه الفترة. فمن جهة، كانت مرابطات الأقصى يمثلن أيقونة جماعية لهذه الفترة، التي تظهر فيها النساء المتديّبات بلباسهن الشرعي. ومن جهة أخرى تحولت الطالبة داليا نصار (25 عاماً)، إلى أيقونة للفلسطينيات من رموز الهيئة الحالية، فتاة شابة، مثقفة ولباس عصري. ومن بعدها أصبحت عهد التميمي بشعرها الأشقر المتمرد (16 عاماً) أيقونة انتفاضة القدس.

خرجت النساء في الضفة الغربية، والقدس، وغزة، وفي المدن العربية داخل إسرائيل، فوحدهنّ الغضب، "على اختلاف الدين، والخلفية السياسية والاجتماعية والأكاديمية والعمرية، في حالة انسجام نادرة"¹⁷، رافضات بذلك ليس فقط الاحتلال، بل معبرّات عن رفضهن للمرحلة والقيادة الفلسطينية، وأعلنن رفضهن للانقسام¹⁸.

16 حيدر، رندة (2015) «الهيئة الفلسطينية الحالية... بناطيل ضيقة وحجاب أخضر وانفصال عن القيادات التقليدية»، النهار، 2015-10-12.

17 خليل، نائلة (2015) "نساء الانتفاضة... مناقشات كاملات العضوية رغم الاحتلال وضغط المجتمع"، العربي الجديد، 2015-10-11: <https://www.alaraby.co.uk>

18 وعلى الرغم من أن النساء أكدن عبر توحيد صفوفهن في هذه الهيئة، عن رفضهنّ الانقسام، وهو الأمر الذي كان قد صرحن به من قبل من خلال الحركات الجماهيرية لإنهاء الانقسام، قبل عدّة سنوات، إلا أنه يبدو

فكانت كل واحدة منهنّ تسلم الحجارة للأخرى، المسلمة إلى المسيحية، الليبرالية إلى المتديّنة، والفتى إلى الفتاة. وقفت المتحجبة وصاحبة الجلباب إلى جانب الفتاة ذات البنطال الضيق والشعر الثائر، وبتنوع مظهرهن الخارجي لجأن إلى أجسادهن، هذه المرة لتأكيد عدم رضاهن بالتقسيمات السياسية والانقسامات وبضرورة توحيد المقاومة الفلسطينية. إن التنوع في مظهر النساء، يعكس الساحة السياسية ويقدم قراءات جديدة، فهو في حد ذاته مقاومة للانقسامات الفلسطينية.

ولم تختلف هذه الهبة عن المراحل السابقة، فقد دخلت النساء المواجهات، كالسابق، وخضن انتفاضات متواصلة ومختلفة عبّرت عن مشاركتهن في النضال. فمثلاً دعا أحد الشيوخ مرابطات القدس إلى العودة إلى بيوتهن، ليتجنّبن ما اعتبره تعرّض أعضاهن «للخطر»، الذي هو برأيه أسوأ من هدم الأقصى¹⁹! فباستخدامهن لطلاء الأظافر تكون النساء قد أعدن تشكيل أجسادهن في المقاومة. فهنّ لم يشاركن فقط في المواجهات غير آبهات بشيء، بل فرضن المظهر الذي اخترنه هن، سواء كان ذلك الجلباب والحجاب، أم الحجاب والبنطلون الضيق، أو الشعر المفلوت، فأكدن بذلك تحديهن وتمردهن على أية قوة تقمع وجودهن، أكان ذلك الاحتلال أم المجتمع. فتلثم الرجال والنساء، حتى كدنا لا نميز بين الجنسين، الذين أصبحوا في النضال سواسية.

صورة طلاء الأظافر تنتشر

رأى البعض أن ما ساعد ليلى خالد على تحقيق هدفها بتسليط أضواء الصحافة العالمية على القضية الفلسطينية، هو جسدها. فقد كانت الصورة التي التقطها المصور إدي آدمز هي التي استرعت انتباه وسائل الإعلام العالمية، وحولت ليلى إلى رمز للمقاومة الفلسطينية، بل للنساء الثائرات بشكل عام، فلم تتحدث عن قيادة عملية خطف الطائرات من قبل امرأة فحسب، بل قارنتها بجمال الممثلة الهوليوودية

أنه تم إقصاء النساء عن طاولة المصالحة ما بين حركة فتح وحركة حماس، ولم يجدن أي مقعد لهن على هذه الطاولة، للمزيد حول هذا الموضوع الرجاء الاطلاع على: الغول، هدية «لماذا غابت المرأة عن مشهد المصالحة؟»، وكالة معاً الإخبارية، 2017-10-17: <https://maannews.net/Content.aspx?id=926037>

19 عن مصدر سبق ذكره، (2015). Hazan, D.

أودري هيورن. فكما تفترض الباحثة مجدولين شوملي²⁰، أن شهرة ليلي خالد، تعود إلى العلاقة المتبادلة ما بين الأنوثة والعنف في الصورة وفي الشخص، كلاهما يرفضان معيارية المغايرة (heteronormativity) بالنسبة للمرأة العربية. فبينما تؤكد الصورة أنوثة صاحبها من خلال الحاجبين المرسومين، والغرة، والنظرة المتمايلة بأنوثة كلاسيكية، تختلط هذه العناصر التي تعتبر أنثوية مع الطابع العسكري، من خلال السلاح، مما يعطي صورة مغايرة للمعايير الأنثوية، ومتحررة جنسياً (queer).

وفي هذه الهبة، سارعت وسائل الاعلام إلى نشر صور تلك الفتيات بأجسادهن المتمردة، فهل كانت ليلي خالد ستصبح أيقونة لولا أن انتشرت صورتها الشهيرة؟ وهل كانت عشرات المقالات ستتساءل عن فتيات الهبة لو لم يظهرن بأجسادهن المتمردة؟ هل كن سيجذبن الانتباه لو لم يكن يخضعن لمقياس الجمال المهيمن؟ كيف كانت ستحكي قصتهن؟

اختلفت هذه الهبة عن غيرها بانتشار صور النساء المقاومات محلياً ودولياً²¹. وساعد على ذلك التأثير الكبير الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي، التي لم تكن موجودة في السابق. وأفترض في هذا البحث أن مظهر نساء الهبة المتنوع ما بين البنائيل الضيقة من جهة، والحجاب من جهة أخرى، أو حتى كلاهما معاً، أدى إلى خلخلة القراءات المهيمنة والصور المفروضة عليهن، وإن التباين ما بين السلاح/الحجر ومظهر الفتيات العصري، هو ما ساعد أيضاً على انتشار صور هذه الأجساد التي رفضت أن تنحصر في حدود محددة لجنسها، أو المتوقعة من مجتمعها، فحملت حجراً أو حتى سكيناً يلمع كلمعان طلاء أظافرهن.

20 Shomali, Mejdulene, (2015) *Moving Feministies: Queer Critique and Transnational Arab Culture*, a dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy (American Culture) University of Michigan.

21 على سبيل المثال قالت وكالة رويترز: «تقوم المراهقات الفلسطينيات بحمل الحجارة إلى الصفوف الأمامية في الاحتجاجات في رام الله، وأظافرهن مطلية بألوان زاهية، بينما يرتدين الجينز الضيق، ويحملن أحدث الهواتف الذكية في حقائب اليد العصرية.» بل وأطلقت وكالة رويترز على الهبة لقب: انتفاضة الهواتف السمارت فون. للمزيد:

<https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-uprising/behind-surge-in-palestinian-israeli-attacks-angry-youth-and-women-idUSKCN0S71Q320151013>

بحسب نظرية فوكو وأبو لغد، التي ذُكرت فيما سبق، والتي تشير إلى تعقيدات المقاومة، وتداخل أنظمة المقاومة والسلطة، كانت الفتيات تنقاد إلى المظاهر التي يتم الدعاية إليها عبر الوسائل الإعلامية المهيمنة، والتي غالباً تظهر فيها أجساد النساء على أنها مجرد جماد يخدم شهوات الرجال وأهداف الرأسمالية، وفي الوقت نفسه، فقد خدم ذلك الانسياق إلى المظهر المفروض عليهن عبر القوة المهيمنة والتمتصية لمقاومتهن. فتم الترويج لصورتهم، وتعزيز مشاركة المرأة السياسية من خلال تلك الصورة، مما يؤكد أن السلطة والمقاومة تتداخلان.

إن الالتباس ما بين اللباس العصري والمتدين، وما بين المقلاع وطلاء الأظافر، قدم قراءات جديدة للنوع الاجتماعي للنساء الفلسطينيات، فجرى اختراق جميع الحدود المفروضة عليهن، ورفض الالتزام بقواعد معينة للنوع الاجتماعي، وأية أنوثة تنزع منهن السلاح، كما رفض أي نضال يفرض عليهن التقيد بما يعتبر في مجتمعهم من سمات الرجولة، فأعدن بذلك كتابة النوع الاجتماعي.

طلاء الأظافر يقاوم الاحتلال والاستشراق

تري المفكرة (جوديث بتلر) في كتابها «حياة متداعية»، أن القوى السياسية المهيمنة، مثل الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، تقوم بتقسيم الأشخاص إلى بشر يليق بهم الحزن والأسى، وآخرين ليسوا جديرين بذلك. فيتم تصوير النوع الثاني على أنه خارج إطار الإنسانية، وبذلك فإن إنهاء حياتهم لا يعني شيئاً، ولا يستحق الشفقة²².

ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي جميع أشكال المقاومة الفلسطينية إرهاباً، ومن يقوم بها هم من الإرهابيين، ممن لا تستحق حياتهم الأسى والحزن عند إنهائها. فصورة المرأة التي ينقلها الاحتلال، تظهر فيها المرأة الفلسطينية ككائن غامض، لا إنساني، وبعيد كل البعد عن أية عناصر تربط أي امرأة أخرى بهذا الكائن، وتجعل التجانس مع هذا الكائن، الخالي من الإنسانية، مستحيلاً. فيصور الاحتلال المرأة الفلسطينية

22 Butler, Judith (2006) *Prekarious Life: The Powers of Mourning and Violence*, London: Verso.

على أنها: امرأة متمزّمة، وبدائية، وقاتمة، وذلك لتخدم إحدى الروائيتين اللتين يحاول الاحتلال نشرهما: ففي الرواية الأولى، وهي الأكثر انتشاراً، تكون المرأة الفلسطينية على صورة إرهابية إسلامية، غامضة ومريية، وتشكل خطراً على إسرائيل، سواء عن طريق سلاحها أو رحمها²³. أما في الرواية الأخرى، الأقل انتشاراً، فتتضم فيها إسرائيل إلى الخطاب الغربي الذي ينظر إلى المرأة الفلسطينية كبداية ومضطهدة، وضحية مجتمعتها الأبوي، وتحتاج إلى إنقاذ، ومساعدة. فيتم استخدام النساء كأداة لتبرير الاحتلال أخلاقياً، فهي تحتل أراضيها، خدمة لها، لتقوم بمساعدتها اقتصادياً وتحريرها جنسياً، وهو ما أطلقت عليه بعض النسويات تعبير "النسوية الكولونيالية"²⁴.

بالنسبة للرواية الأولى، أرى أن طلاء الأظافر، ورموزاً أخرى، شوّه الصورة التي يريد الاحتلال نشرها عن المرأة الفلسطينية، فشئنا أم أبينا، أسبغ هذا الطلاء مسحة إنسانية على صورة المرأة الفلسطينية، التي تمارس حياتها، فتشتري الطلاء، وتجلس منتظرة أن يجف، أو حتى أنها إنسانة، كغيرها، تذهب إلى صالون التجميل، وتتبع المظهر السائد للنساء في العالم. فطلاء الأظافر صعب على الاحتلال مهمته، فهو مرتبط في الخيال الجماعي، في مختلف بقاع العالم، بالأنوثة الناعمة، وهو بذلك لا يتلاءم مع صورة الإرهاب في الذاكرة الجماعية.

أما بالنسبة للرواية الثانية، فقد خلق طلاء الأظافر تبايناً لصورة الضحية، التي تحتاج إلى إنقاذ. فكسر الصور النمطية الغربية الاستشراقية، بما فيها النسوية الغربية، التي تتوقع من النساء العربيات أن يكنّ ضحايا تنتظر مساعدة من أخواتها ذوات البشرة البيضاء لإنقاذها، ليس من الاحتلال، بل من الرجال العرب. فخلط طلاء الأظافر مع الحجر، يمحو صورة الضحية، ويجعل من المرأة الفلسطينية، أنثى تمارس، في المعايير المهيمنة، حياتها بشكل طبيعي، وتحمل الحجر لتدافع عن نفسها وعن قضيتها.

23 أحد الأمثلة على ذلك هي الصور التي انتشرت بعد العدوان على غزة عام 2009، لتبشرات خاصة بوحدة القنصاة الإسرائيلية، إحداها تحمل رسمة لامرأة فلسطينية وحامل، بيدها بندقية فيما هي في مرمى هدف القنص تماماً، فيما كتب تحت الصورة: 2 shot kills 1 (قتيلان بطلقة واحدة). فتظهر المرأة في هذه الصورة، بحملها وحجابها، خطراً غامضاً وغير معروف.

24 Abu-Lughod, Lila (2002) "Do Muslim Women Really Need Saving? Anthropological Reflections on Cultural Relativism and Its Others" in *American Anthropologist*, Vol. 104, N°3, September 2002.

طلاء الأظافر والحجر يحتم على المؤسسات النسوية الغربية تغيير نمط التضامن مع النساء الفلسطينيات، فهي عادة تقتصر على تقديم المساعدات الإنسانية، والتمكين الاقتصادي، وعلى تحرير النساء عبر خلع حجاب النساء المسلمات، وهو الهوس الأكبر لبعض هذه المؤسسات، فكما تحكي ليلي أبو لغد:

لم تصلني أي عريضة من تلك النسوة تدافع عن حق النساء الفلسطينيات بالأمن من التفجيرات الإسرائيلية أو المضايقات اليومية على الحواجز، أو عرائض تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تعيد التفكير بدعمها لحكومة شنتتهن، منعتهن من العمل، ومن أي حقوق مواطنة ورفضت حقوقهن الأساسية بالحرية. ربما بعض الأشخاص ذاتهم سيوقعون على عريضة تحمي النساء الإفريقيات من الختان، أو الهنديات من الوفيات المتعلقة بالمهور. لكن، لا أعتقد أنه من السهل تحريك الكثير من النساء الأمريكيات والأوربيات، إن لم يكن في حال رجال مسلمين يقمعون نساء مسلمات²⁵.

عبر طلاء أظافرهن محت النساء الفلسطينيات الحدود الوهمية التي تقسم البلاد إلى دول الشمال ودول الجنوب، ورفض التضامن معهن، والذي يتم من الأعلى إلى الأسفل، أو مع الآخر الأقل مستوى، مطالبات عبر طلاء أظافرهن أن يكون التضامن معهن كند متساوٍ. فبظهور حجابهن مع طلاء أظافر ومع حجر، أكدن أن حجابهن لا يجعل منهن مضطهدات أو سلبيات، بل مقاومات، يعملن على تحرير أنفسهن، بل وتحرير بلدهن المحتل أيضاً. وبمظهرهن الذي لا يختلف كثيراً عن النساء في دول متقدمة، يصبح من الصعب أن ينظر إلى المرأة الفلسطينية كمسكينة تحتاج فقط إلى المساعدات الإنسانية والتمكين الاقتصادي، وخلع الحجاب، بل للقضية الفلسطينية كقضية سياسية بحاجة إلى حل سياسي.

انتفاضة طلاء الأظافر

في هذا البحث قمت بتحليل مقاومة المرأة الفلسطينية ضد الاحتلال وضد المجتمع الأبوي، من خلال تحليل الحالة السياسية والجغرافية الأقرب والأكثر مركزية:

25 المصدر السابق، ص 787.

الجسد. قمت باللجوء إلى طلاء الأظافر، كأداة لتحليل الوضع الاجتماعي، الثقافي والسياسي، للنساء الفلسطينيات، ودراسة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بحد ذاته.

لم تكتفِ الهبة الفلسطينية العفوية الأخيرة، بإعادة صياغة المقاومة الفلسطينية وتحويلها إلى انتفاضة شعبية، وشابة، ولاحزبية فحسب، بل شهدت على تغيير الدوافع وأساليب المشاركة السياسية للمرأة.

تحدت فتيات الهبة النظام السائد للنوع الاجتماعي لدى مجتمعهن ولدى الاحتلال. أعدن تعريف المقاومة كما أعدن تعريف طلاء الأظافر، لتصبح هذه الهبة، هبة جسد ضد جميع أنواع الاحتلال. عبر استخدام طلاء الأظافر والسلاح، استطاعت النساء الفلسطينيات أن يُعدن كتابة أجسادهن ومقاومتهن بلغة نسوية وفلسطينية جديدة، فلم يقمن بالتخلي عن طلاء الأظافر من أجل المقاومة، ولا بالتخلي عن المقاومة من أجل حرية الجسد. فانتفاضة طلاء الأظافر غاضبة كالحجر، وفي الوقت ذاته جميلة كالابتسامة، كما تؤكد كلمات الصحفية ميليا بوجوده، التي سأنهي هذه الورقة البحثية بها:

هذه فلسطينهنّ، وهنّ هَبَبْنَ لاسترجاعها ولم يخجلنّ من أظافرهنّ
المطليّة ولا من عيونهنّ المكحولة التي تظهر متقدّدة وسط كفافيهنّ التي
لَقَت رؤوسهنّ وشعرهنّ المتطاير. لم يخجلنّ من حليهنّ التي بدت لامعة
حول معاصمهنّ وأصابعهنّ، وهنّ يرفعنّ قبضاتهنّ غضباً. لا الغضب يُسقط
الأنوثّة، ولا الأنوثّة تحرمهنّ من حقهنّ في الغضب. هذه فلسطينهنّ، وهنّ
هَبَبْنَ لاسترجاعها مع ابتساماتهنّ التي تضيء وجوههنّ السمرء والحنطيّة.
وجوه تشبه هذه الأرض التي أنبتتهنّ. ويبتسمنّ. لا الابتسامة تُسقط الغضب
ولا الغضب يحرمهنّ من حقهنّ في الابتسام لغدٍ، يقرّ فيه العالم كله: فلسطين
حرّة عربيّة²⁶.

26 بوجوده، ميليا (2015) "فلسطينيات جميلات"، العربي الجديد، 2017-10-14. <https://www.alaraby.co.uk>

تمكين المرأة في الأسر السورية اللاجئة في لبنان

أوريليا شترأيت (Aurelia Streit)

1. المقدمة

«أدركت النساء، مستلهمات من قوة التجربة المشتركة، أن المطالب السياسية لملايين تتكلم أكثر قوة وتأثيراً من مناشدات قلّة معزولة»¹.

أرغمت ستُّ سنوات من النزاع السوري المتواصل أكثر من خمسة ملايين سوري على الفرار من ديارهم، فأصبحوا مهجّرين في حالات لجوء طويلة الأمد -غالبيتهم مستضافة في بلدان نامية. وتأثر لبنان، البلد المجاور لسورية، أكثر من غيره، بسبب لجوء أكثر من مليون لاجئ إليه، وهو البلد الذي لا يتجاوز عدد سكانه أصلاً 4 ملايين نسمة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017). ووفقاً للمفوضية، 52 في المئة من اللاجئين السوريين المسجلين لغاية تشرين الأول (أكتوبر) 2015، هم من النساء. وعلى الرغم من ذلك، لم تركز الجهود الرامية إلى فهم تأثير التهجير القسري في النساء السوريات سوى على بعد واحد فقط: ضعفهن المزدوج، كنساء ولاجئات.

يهدف هذا البحث النوعي إلى فهم العلاقة بين التهجير القسري وتمكين اللاجئات السوريات ضمن سياق اللجوء طويل الأمد في بلاد الشام. ويبحث في العوامل

1 Crenshaw, 1991, p.1241

المساعدة على التمكين، والمعيقة له في المخيمات التي تعتمد على المساعدة، وفي كيفية إعادة التفاوض بشأن الأدوار الجندرية في النظم الاجتماعية الجديدة. وبعيداً عن الفكرة أحادية البعد التي تركز على ضعف النساء، يقدم البحث خطاباً جديداً في تناول التهجير الجندري، يؤكد قدرة اللاجئات على المساهمة في المجتمعات المضيفة والمجتمعات الأصلية، من خلال الرأسمال البشري الخاص بهن، والمساعدة الدولية المخصصة لذلك.

على الرغم من غزارة الأبحاث التي تناولت التهجير الجندري في حالات النزاع السابقة، لا تزال المعلومات شحيحة عن حالة التهجير الحالية للنساء السوريات في بلاد الشام. استوفت هذه الدراسة أهداف البحث، من خلال استعراض معمق للأدبيات المتعلقة بالتهجير القسري وتمكين المرأة، وعبر تنفيذ عمل ميداني في لبنان. نُقِّد العمل الميداني في موقعين مختلفين للاجئين من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة مع اثنتي عشرة لاجئة سورية. وفقاً لتعريف «كبير»² للتمكين، تتمكن المرأة من اتخاذ اختيارات استراتيجية في حياتها، وقد كانت سابقاً محرومة من مثل هذه القدرة، بطريقتين اثنتين: من خلال تغيير العلاقات الجندرية والقدرة على العمل للمرة الأولى. وكان لهذه الأخيرة تأثير كبير في الكيفية التي أعادت فيها المرأة التفاوض بشأن دورها الجندري، وفي اكتساب مزيد من احترام الذات ضمن إطار هويتها الجندرية. وعلى اعتبار أن الكثيرات عازمات على مواصلة مشاركتهن في العمل وتوسيعها، تنطوي الاستنتاجات على آثار مهمة جداً تتعلق بالعودة المحتملة إلى سورية في المستقبل، ودور المرأة ومسؤولياتها في مجتمع ما بعد الحرب وبناء الدولة. من أهم النتائج التي خلص إليها هذا البحث، أن التهجير القسري يعتبر حافزاً على تعزيز الضعف الجندري، وتعزيز التغيير الاجتماعي على حدٍ سواء؛ وهو وضع تتمكّن المرأة فيه من إعادة التفاوض بشكل إيجابي، حول مكانتها في العلاقات الزوجية والأسرية والمجتمعية من خلال قدرتها الخاصة. وثمة توصية في صميم هذا البحث لتكثيف التدخلات الجندرية في سياقات التهجير على المستويات المحلية والوطنية والدولية، تركز على سياسات طويلة الأجل، وتُبحث في خطاب شامل لإمكانات المرأة ومصالحها.

2 الباحثة النسوية نائلة كبير (Naila Kabeer). (المترجمة)

2. الإطار التحليلي

ترتكز هذه الدراسة على موضوعين متداخلين: تهجير المرأة، وتمكينها. يتناول القسم التالي دراسة كليهما لتقييم الوضع الراهن، ولوضع هذا البحث ضمن المجال الأكاديمي.

1.2 التعريف بمفهوم تمكين المرأة

سوف تطبّق هذه الورقة البحثية تعريف «كبير» للتمكين (1999)، الذي استخدم على نطاق واسع في قطاع التنمية، لإيجازه البليغ للسمات المميزة للتمكين: «توسيع قدرات الناس لاتخاذ اختيارات استراتيجية في حياتهم، وقد كانوا سابقاً محرومين من مثل هذه القدرة»³.

تأتي خصوصية مفهوم كبير من مبادئه الثلاثة التالية: أولاً، تفهّم كبير التمكين بوصفه عملية أن تكون محروماً من التمكين، يعني ألا تكون قادراً على ممارسة الاختيار؛ ثانياً، القدرة على الفعل والاختيار، «الاختيار يجب أن يكون من بين عدة خيارات واقعية وحقيقية ودون كلفة عالية إن كانت مالية أو معنوية»⁴. وأخيراً، بنت مفهومها على ثلاثة مكونات مترابطة: الموارد، والقدرة على الفعل، والإنجاز؛ «الموارد، هي الشرط الأساسي لعملية الاختيار؛ القدرة على الفعل، هي القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية حول الخيارات المتاحة؛ والإنجاز، هو نتيجة اتخاذ الاختيار»⁵.

2.2 القدرة في التهجير الجندري

تستلزم دراسة العلاقة بين التهجير القسري وتمكين المرأة فهماً للقدرة والبنية؛ القدرة على الفعل بشكل مستقل بناءً على اختيارات المرء نفسه، وعلى النظم الاجتماعية التي إما أن تشجع الفاعل أو تعيقه، مثل الطبقة الاجتماعية، والتعليم،

3 Kabeer, 1999, p.437

4 Kabeer, 1999, p.460

5 Kabeer, 2001, p.19

والجندر، والجنسانية، والعرق. يقدم «جيدنز»⁶ (Giddens) تعريفاً يركّز على أهمية الفعل الذي تحدده القدرة:

«الأحداث التي يكون فيها الفرد هو الفاعل، بمعنى أنه كان بإمكان الفرد، في أي مرحلة ضمن تسلسل محدد للسلوك، أن يتصرف بطريقة مختلفة. وما حدث لم يكن ليحدث لولا تدخل ذلك الفرد»⁷.

وعلاوة على ذلك، تفترض إمكانية ممارسة القدرة وجود مستوى معين من الاختيار. إذ من الممكن أن تحدّ ظروف عدة من عملية صنع القرار، لكن المهم، هو قيام الفاعل بفعل الاختيار.

3.2 العوامل التمكينية وغير التمكينية ضمن سياق التهجير

تختلف عواقب اللجوء على النساء، عن عواقبها على الرجال. يخضع النساء والرجال عند التهجير القسري لشروط بيئة ما بعد النزاع، ويعيشون مع مفاهيم وممارسات جندرية بديلة. قد يترتب على ذلك عدة نتائج، قصيرة الأجل، وطويلة الأجل، منها: التفاوض المستمر بشأن العلاقات الجندرية؛ أو القبول التدريجي بمعايير أعلى في المساواة الجندرية؛ أو تعزيز العلاقات والمعتقدات الجندرية التقليدية⁸. ذكرت «بيرموديز توريس» (Bermúdez Torres): «يتعرض النساء والرجال لتجارب مختلفة في حالات ما بعد النزاع، لكن النساء يعانين أكثر من سياسات إعادة التوطين التمييزية» (2002). وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الخطاب التقليدي يُقدّم صورة خاطئة عن تأثير التهجير في النساء. ولا يزال الباحثون يدرسون هذا الوضع بالغ الأهمية. تشير البشرية (El Bushra)⁹ بدقة إلى ذلك: «يجعل استخدام كلمة [اللاجئات]، على الرغم من أنه يُنكر القدرة على استعادة رباطة الجأش والعزيمة عند النساء اللواتي تعرضن لهذه التجربة، برامج المساعدة تنزع مسبقاً لتقديم رعاية

6 إشارة إلى عالم الاجتماع البريطاني أنطوني جيدنز (Anthony Giddens) (المترجمة).

7 (Giddens, 1984, p.9)

8 Pessar, 2005

9 جودي البشرية (Judy El-Bushra)، باحثة، لها عدة أبحاث في مجال الجندر والنزاعات (المترجمة).

تلطيفية بدلاً من التصدي لأشكال الظلم المنهجية الكامنة»¹⁰. ويشير هذا إلى وجهة نظر أحادية الجانب تجاه اللاجئات، «تصور اللاجئات دائماً على أنهن جميعاً فقيرات لا حيلة لهن، على حد سواء، بينما تمثل المرأة الغربية نموذج المرأة العصرية المتعلمة المتحررة حنسياً»¹¹. وتشير «غوروراجا» (Gururaja)¹² إلى خطاب مُعدّل يتضمن الأبعاد الجندرية، ويراعي في الوقت ذاته، الاختلاف والتنوع. ووفقاً لهذا الخطاب، تُنصف هوية المرأة الخاصة وشعورها بالانتماء. ومن دون هذا الخطاب، سيبقى يُنظر إلى اللاجئات في عملية إعادة التوطين على أنهن «يبدأن من الصفر»، ولن يوثق بأي قدرة فردية، مما يفسح مجالاً لهيئات المعونة الخارجية لـ «إدارة» اللاجئات بوصفهن مجموعة ضعيفة متجانسة، بدلاً من التعرف على المهارات والمعارف المتأصلة لدى كل لاجئة.¹³

أظهرت مجموعة متنوعة من دراسات الحالة تأثير تأمين فرص العمل الإيجابي في تمكين اللاجئات في مختلف سياقات اللجوء. فقد درست بيرغان¹⁴ أهمية استراتيجيات عمل المرأة بين اليهوديات الفارات من ألمانيا النازية. وجدت أنه غالباً ما تكون هؤلاء النساء من الطبقة الوسطى، ويتولّين القيام بأعمال منزلية متدنية المهارات ليتمكن من إعالة أسرهن. وبينت الدراسة أن هؤلاء النساء أظهرن قدرة أعلى من الرجال في التكيف مع حالة «الليمبو»¹⁵ والتعامل معها، «كانت النساء إجمالاً أكثر مرونة واستعداداً لاغتنام أي فرصة تقدم لهن من أجل رفع دخل الأسرة الضئيل. ولم يابهن لأن تكون أعمالهن سيئة الأجر، وفي معظم الحالات غير قانونية».¹⁶ وفي دراسة الحالة التي أجرتها العلي (Al-Ali)¹⁷ بشأن العلاقات الجندرية في أوساط اللاجئتين البوسنيتين

10 El Bushra (2001, p.6)

11 Crawley, (2001, p. 18)

12 سريلاكشمي غوروراجا (Sreelakshmi Gururaja) (المتجمة)

13 Gururaja, 2002, p.14

14 ماريون بيرغان (Marion Berghahn) (المتجمة).

15 إشارة إلى مصطلح ديني يعني موطن الأرواح التي تحرم من دخول الجنة لغير ذنب اقترفته (كأرواح الأطفال غير المعمدين) (المتجمة)

16 Berghahn, 1995, p. 76

17 نادجي العلي (Nadje Al-Ali) (المتجمة).

في هولندا والمملكة المتحدة، تبين أن العديد من النساء كنّ أقل تأثراً من الرجال في أوضاع «الليمبو»، بمعنى، مشاعر الانتظار، والإحساس بانعدام الأمن بعد التماس اللجوء. وأنه على الرغم من أن النساء اللاتي عملن من قبل، عانين من فقدان المركز، أفادت الكثيرات بأن العثور على عمل كان أسهل بالنسبة لهن من أزواجهن. شملت العديد من المهن أعمالاً لا تحتاج إلى مهارة، كالتنظيف أو رعاية الأطفال. كما أوضحت النساء أن أهم مزايا مغادرة المنزل، وتعلّم اللغة، وإقامة علاقات اجتماعية في البلد المضيف، فضلاً عن الكسب المادي - هي تعزيز القدرة على اتخاذ القرار، الذي أدى أيضاً إلى تعزيز الثقة بالنفس، وإلى تحقيق قدرة مالية أكبر، وإلى تعزيز روابطهن مع وطنهن ودعم أقاربهن عن طريق التحويلات المالية¹⁸. تؤكد دراسات أخرى، أجرتها فرانز (Franz)¹⁹، بشأن اللاجئين البوسنيين، العلاقة الإشكالية بين حالات خسارة المركز والفرص الاقتصادية المتاحة للاجئين الذكور. وبالمثل، «كانت النساء البوسنيات غير انتقائيات نسبياً، ومستعدّات للقيام بأي عمل، وتصرّفن بطريقة أكثر براغماتية من الرجال البوسنيين في أثناء فترة التكيف مع المجتمع المضيف»²⁰. هناك دراسة حالة أخرى، أجرتها أوي (Ui)²¹ في كاليفورنيا، عن اللاجئات الكمبوديات في عام 1991؛ ووجدت أن أحد العوامل الرئيسة التي ساهمت في البقاء على قيد الحياة، هي الاستفادة من أنماط الأدوار التقليدية في الطبخ والخياطة للحصول على دخل للأسرة. ولاحظت أوي أن التفاعل بين البنية والقدرة، كان أساسياً في تلك الحالة، فقد جاء تمكين المرأة من برامج القطاع الاجتماعي الموجهة لإيجاد فرص عمل للمرأة الكمبودية بوصفها عاملة فعالة²².

18 Al-Ali, 2002

19 باربرا فرانز، (Barbara Franz) (المتريجة).

20 Franz, 2003, p. 92

21 شيوري أوي (UI Shiori) (المتريجة).

22 Ui, 1991

رؤية الإطار التحليلي



مواطن الضعف

العنف القائم على الجندر
انعدام الأمن
الأسر المنفصلة
الاستغلال في العمل
المشاكل الصحية
فقدان الشبكة الاجتماعية
هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي
الاعتماد على المساعدات

فرصة التغيير

الاجتماعي

التحرر من العنف والاضطهاد
إعادة التفاوض بشأن الأدوار الجندرية
التحرر من العنف والاضطهاد
إعادة التفاوض بشأن الأدوار الجندرية
الاستفادة من التدخلات الإنسانية الموجهة
تفعيل القدرة ورأس المال البشري
احترام الذات

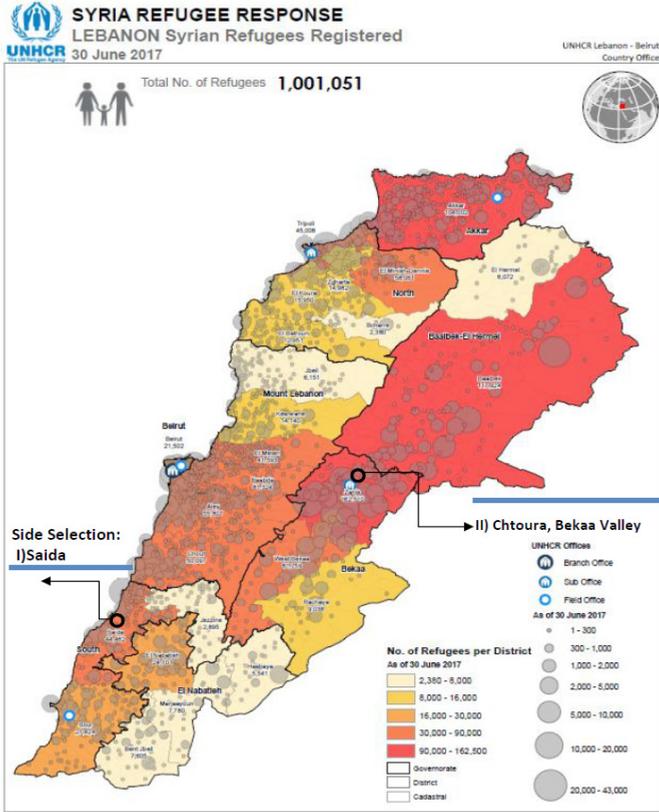
3. البيانات والأساليب

1.3 دراسة حالة لبنان واختيار المواقع

اختير التركيز على دراسة حالة واحدة في لبنان، من أجل الإسهام في بحث يتناول الهجرة القسرية في هذا البلد، والتي بلغت زخماً نادراً، من حيث الأهمية والتبعات السياسية الناجمة عن تدفق اللاجئين السوريين. تشير التحديات التي يواجهها البلد، على اعتباره واحداً من أكثر الدول تأثراً بحركة الهجرة الناتجة عن النزاع المدني في سورية، فقد تدفّق إليه مليوناً لاجئاً سوري، وهو البلد الذي يبلغ عدد سكانه أربعة ملايين نسمة فقط، تشير إلى رؤى متعددة الجوانب بشأن الهجرة القسرية السورية في منطقة بلاد الشام (مفوضية شؤون اللاجئين، 2017).

المناطق الجغرافية في لبنان: أنجز العمل الميداني لهذه الدراسة في شمال لبنان: وادي البقاع؛ وفي جنوبه: مدينة صيدا. اختير هذان الموقعان وفقاً لمعايير حالات اللجوء طويلة الأمد التالية: (1) تجمّع اللاجئين في هذه المواقع الجغرافية؛ (2) تدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي للموقع؛ (3) الوضع الاجتماعي - الاقتصادي المتدني لمجتمع اللاجئين السوريين في الموقع، وأخيراً، إمكانية الوصول إلى النساء السوريات من خلال الهيئات الإدارية أو المنظمات غير الحكومية. يعتبر شمال لبنان، ووادي البقاع وجهة رئيسة بالنسبة للاجئين السوريين، وهي أساساً مناطق تتسم بالفقر والتخلف. وبما أن لبنان من الدول التي لم توقع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، فإن إقامة مخيمات رسمية للاجئين محظورة، ما أدى إلى إنشاء مستوطنات غير رسمية في الأراضي الخاصة. واستقر العديد من اللاجئين السوريين، بشكل غير رسمي، في المناطق المهمشة تاريخياً في لبنان، ووضّعوا في منافسة مباشرة على الموارد والأعمال مع الأسر اللبنانية المكافحة (منظمة العمل الدولية، 2013).

الشكل (1)، عبارة عن رسم بياني معدّل من قبل مفوضية شؤون اللاجئين، يُظهر إجمالي عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية؛ وعدد مراكز تجمّع اللاجئين في كل منطقة، والموقعين المختارين للعمل الميداني الخاص بالبحث (1) صيدا، و (2) شتورا في وادي البقاع.



الشكل (1) مواقع العمل الميداني التي اختيرت منها العينات (معدّلة من قبل مفوضية شؤون اللاجئين في إطار الاستجابة للاجئين السوريين، 2017).

وادي البقاع، شتورا

يعتبر وادي البقاع وجهة رئيسة بالنسبة للاجئين السوريين، لقربه من الحدود السورية (مفوضية شؤون اللاجئين، 2017). ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يحتل وادي البقاع أعلى نسبة تجمّع للمستوطنات العشوائية في لبنان، فقد بلغت 69 في المئة من أصل 2.564 مستوطنة غير رسمية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017). الفئة المستهدفة في المقابلات، مجموعة سوريات لاجئات في شتورا، ووادي البقاع، ممن استطعن الوصول إليهن عبر جمعية، سواء، غير الحكومية للإغاثة والتنمية (NGO SAWA for Development and Aid).

بوصفها وسيطاً. تعتبر جمعية سوا واحدة من أول الجمعيات الرئيسة غير الحكومية التي تأسست في لبنان، والتي تعمل في مجال الإغاثة الإنسانية، وتوفير فرص العمل للنساء ضمن المشاريع الإنسانية. تعنى بتنفيذ المشاريع التعليمية والمجتمعية، والإغاثة، والتمويل الصغير للأطفال والنساء والعائلات السورية في البقاع. تحصل على التمويل من مجموعة متنوعة من الجهات المانحة الخاصة والدولية. مشروع المرأة، موضع اهتمام هذا البحث، هو ورشة تطريز وخياطة، تهدف إلى تحسين معيشة المرأة عن طريق تمكينها اقتصادياً، وتعتبر في الوقت نفسه، بمثابة مكان للدعم الاجتماعي والنفسي.²³

صيда، مخيم عين الحلوة

الموقع الميداني الثاني في هذا البحث، هو مخيم عين الحلوة الذي يستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين والفلسطينيين، يقدر بحوالي 70 000 لاجئ مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا، وعدد أكبر منه لا يزال من دون تسجيل. أنشأ الصليب الأحمر مخيم عين الحلوة بالقرب من مدينة صيدا في عام 1948 أساساً لاستضافة اللاجئين الفلسطينيين خلال الحرب الأهلية. أُسس في البداية لاستيعاب حوالي 10000 لاجئ فقط. لكنه، ولغاية الآن، يستوعب مزيداً من الأجيال اللاجئة، ويبقى واحداً من أكبر المخيمات من حيث الحجم والسكان (الأونروا، 2017). تشير أحدث البيانات المتوفرة، من عام 2015، إلى تدفق 10 آلاف لاجئ سوري إليه، ما جعل الظروف المعيشية تزداد سوءاً وتوتراً في المخيم المكتظ بالسكان أساساً (الجزيرة، 2015). ومن بين جميع التجمعات المختلفة في لبنان، يتعرض مخيم عين الحلوة، على وجه الخصوص، لمستويات عالية من انعدام الأمن، وانعدام حكم القانون، وعدم وجود هياكل إدارية من جانب الدولة اللبنانية (الأونروا، 2017). ومن المعروف أن العديد من الفصائل المرتبطة بالمنظمات العسكرية الفلسطينية والسورية واللبنانية، وتلك المرتبطة بالدولة الإسلامية، تنشط في منطقة المخيم، وتحدّ بشدة من حركة سكانه وأمنهم. وبذلك، تواجه النساء السوريات اللاتي

23 Sdaid, 2017

لجان إلى مخيم عين الحلوة ظروفاً معيشية صعبة للغاية، مع محدودية فرص الحصول على الموارد المادية والاجتماعية. مكّنا هذا العمل الميداني من إجراء مقارنة بين سياقات جغرافية مختلفة للمخيمات في لبنان، ومن دراسة عدد مختلف من تجمعات اللاجئين، ومن فهم تأثير مختلف السياقات المحلية، مثل أثر دور العنف في التهجير (دليل المدينة، 2017). في حالة مخيم عين الحلوة، تضيف المقارنة بين ظروف المعيشة الصعبة، وفهم الأنشطة التي تحمل إمكانية تحرر النساء، أفكاراً جديدة بشأن دراسة أثر التهجير في النساء. أجريت مقابلات مع مجموعة نساء مختارة، ضمن جمعية ناشط (Nashet)، غير الحكومية التي توفر مساحة آمنة للنساء في بيئتهن غير الآمنة، وتسعى إلى تمكين النساء اقتصادياً من خلال تأمين فرص العمل. تعمل مجموعة النساء اللواتي جرت مقابلاتهن في مشروع للمرأة؛ طهي الوجبات السورية التقليدية للمطاعم في منطقة صيدا.

2.3 استراتيجية اختيار العينات

على اعتبار أن المُحاور غير ملمّ بالسياق الثقافي واللغوي والإنساني لكلا الموقعين الميدانيين، استعان بالمشرفين المجتمعيين للوصول إلى الفئة المعنية. ولهذا السبب، اختيرت طريقة كرة الثلج لجمع العينات، لكونها الطريقة الأنسب للوصول إلى مجموعة النساء وكسب ثقتها²⁴. وقد ساعد المشرفون المجتمعيون المُحاور في التواصل مع العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في السياق الإنساني للاجئين السوريين في لبنان. بعد ذلك، اختيرت عينات محددة من المنظمات غير الحكومية المعروفة بنهجها الموجّه نحو تمكين المرأة، لتساعد الباحث في إجراء المقابلات عبر توضيح السياق المحلي، والتحدث إلى المشاركات، وتحديد موعد المقابلات. لطريقة كرة الثلج في اختيار العينات مزايا ومثالب. فمن ناحية، أسست عملية التحويل التي قامت بها المنظمات المشرفة، ثقة وألفة لدى مجموعة النساء تجاه المحاور. وهذه الثقة ضرورية جداً، لأن مسألة اللجوء والجنود حساسة بالنسبة للمشاركات. ومن ناحية أخرى، «تتخلى طريقة كرة الثلج عن قدر كبير من التحكم في مرحلة اختيار العينات

24 Noy, 2008

لصالح من يقومون بعملية التحويل»²⁵. وتجلّى ذلك في الشبكة الاجتماعية القوية والقدرة التي أظهرتها النساء المختارات، لأنهن استطعن الوصول إلى المنظمات غير الحكومية بشكل مستقل، واختارتهن تلك المنظمات لإجراء المقابلات. تؤدي هذه الطريقة إلى التحيز في اختيار العينات، لكنها يمكن أن تفيد في المسائل البحثية المتعلقة بتمكين المرأة.

3.3 جمع البيانات

اعتمد هذا البحث منهجية نوعية تجمع البيانات الأولية من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة ضمن دراسة حالة واحدة حول موقعين ميدانيين مختارين في لبنان. وقد أوضح الوضع الراهن أهمية الاهتمام بالبحث الجندري في مجال تمكين النساء المهجرات، باعتبارهن معرّضات لمستويات عليا من الاستضعاف بسبب تعريفهن بحد ذاته: «الأكثر تخلفاً». وهكذا، كانت الفئة المعنية بجمع العينات، أُسراً سورية تعيلها نساء. تفسر طبيعة قياس التمكين اختيار هذه الطريقة المنهجية: يمكن تقييم العملية التي تصور التغيرات الحياتية للمرأة في مسائل استرجاعية على أفضل وجه بطريقة نوعية- تلبّي طبيعتها الذاتية وغير المتجانسة. وتؤكد كل من ج. سين (G. Sen) (1993) وكبير (1997)، على أن عملية التمكين نوعية بحكم تعريفها، وهي أيضاً دراسة ذاتية. وينطبق ذلك عند الاحتكام إلى تفسير النساء أنفسهن للتمكين؛ فعلى الرغم من أهمية المفاهيم النظرية، ينبغي الاعتراف بأهمية الأسئلة التي طرحت حول تقييم المرأة نفسها لعملية التمكين.

25 Noy, 2008, p. 332

الجدول: خصائص المقابلة

الجدول (1) المعلومات المتعلقة بالمشاركات: مخيم عين الحلوة في صيدا

المشاركات	1	2	3	4
صيда: مخيم عين الحلوة				
معلومات شخصية				
الفئة العمرية	(45-35)	(45-35)	37	(45-35)
حجم الأسرة	3	6	6	8
الحالة الاجتماعية	متزوجة	متزوجة، زوجة ثانية	متزوجة	متزوجة
الوظيفة الحالية للزوج	عاطل من العمل	لا توجد إجابة	لا توجد إجابة	عامل بناء
مكان إقامة الزوج	مخيم عين الحلوة	ألمانيا	ألمانيا	يقيم في موقع العمل خلال أيام الأسبوع
عدد الأولاد	1	4 من الزوجة الأولى	4	5
مكان الإقامة	المخيم	المخيم	المخيم	سكن خاص
التهجير				
مدة التهجير	أربع سنوات	أربع سنوات	أربع سنوات	ثلاث سنوات
عدد مرات التهجير*	التهجير الأول	التهجير الأول في صيدا لمدة 10 أيام، ثم التهجير إلى مخيم عين الحلوة	التهجير الأول في مخيم اليرموك في سورية. التهجير الثاني إلى عين الحلوة	التهجير الأول
المنظمة الإنسانية المسجلة	الأونروا	مفوضية شؤون اللاجئين؛ الأونروا	مفوضية شؤون اللاجئين؛ الأونروا	مفوضية شؤون اللاجئين
العمل				
العمل السابق	مدرسة لغة إنجليزية في مدرسة ابتدائية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
نوع العمل في المنظمات غير الحكومية	الطهي للمناسبات	الطهي للمناسبات	الطهي للمناسبات	الطهي للمناسبات
العمل خارج المنظمات غير الحكومية	/	/	/	/
النشاط الاقتصادي للأسرة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة وتتلقى المساعدة من خلال تحويلات الزوج	المشاركة هي المعيلة الوحيدة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة

*عدد مرات التهجير: لمعرفة ما إذا عاشت المشاركة في سياقات تهجير مختلفة غير مكان التهجير الحالي بعد الهجرة القسرية من سورية.

الجدول (2) المعلومات المتعلقة بالمشاركات: وادي البقاع (I)

المشاركات	5	6	7	8
وادي البقاع: المخيمات في شتورا				
معلومات شخصية				
الفئة العمرية	47	(45-35)	(45-35)	(45-35)
حجم الأسرة	8	5	4	7
الحالة الاجتماعية	متزوجة	أرملة؛ تزوجت مرة أخرى؛ الزوجة الثانية	متزوجة	الزوجة الثانية
الوظيفة الحالية للزوج	عاطل من العمل	عاطل من العمل	عاجز عن العمل	عمالة غير نظامية
مكان إقامة الزوج	المكان نفسه	سورية	المكان نفسه	في المخيم نفسه، ولكن يعيش في سكن منفصل مع زوجة أخرى
عدد الأولاد	6	2	2	4 (اثنان من زوجة أخرى)
مكان الإقامة	المخيم	المخيم	المخيم	تعيش منفصلة عن الزوج في مخيم اللاجئين
التهجير				
مدة التهجير في المخيم	ست سنوات	أربع سنوات	أربع سنوات	ثلاث سنوات
عدد مرات التهجير*	2 التهجير الأول في جبيل، لبنان	1	2 التهجير الأول مخيم عين الحلوة	1
المنظمة الإنسانية المسجلة	مفوضية شؤون اللاجئين	مفوضية شؤون اللاجئين	مفوضية شؤون اللاجئين	مفوضية شؤون اللاجئين
العمل				
العمل السابق	لا يوجد	مهارات في استخدام ماكينة الخياطة المنزلية	لا يوجد	نعم، عمل خاص في منزلها في سورية
نوع العمل في المنظمات غير الحكومية	خياطة	خياطة	خياطة	خياطة
العمل خارج المنظمات غير الحكومية	/	خياطة، في منزلها خارج المنظمة غير الحكومية	/	خياطة، في منزلها خارج المنظمة غير الحكومية
النشاط الاقتصادي للأسرة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة. الزوج لا يدعمها

* عدد مرات التهجير لمعرفة ما إذا عاشت المشاركة في سياقات تهجير مختلفة غير مكان التهجير الحالي بعد الهجرة القسرية من سورية.

الجدول (3) المعلومات المتعلقة بالمشاركات: وادي البقاع (II)

12	11	10	9	المشاركات
وادي البقاع: المخيمات في شتورا				
				معلومات شخصية
(45-35)	(45-35)	55	43	الفئة العمرية
7	2	5	6	حجم الأسرة
متزوجة	مطلقة	أرملة	متزوجة	الحالة الاجتماعية
عمالة غير نظامية	/	/	عاطل من العمل	الوظيفة الحالية للزوج
المكان نفسه	المكان نفسه	/	المكان نفسه	مكان إقامة الزوج
5	0	2	4	عدد الأولاد
مع الزوج والأطفال	تعيش مع الأم	مع الابن وعائلته	مع الزوج والأطفال	مكان الإقامة
				التهجير
ثلاث سنوات	أربع سنوات	أربع سنوات	ثلاث سنوات	مدة التهجير في المخيم
1	التهجير الأول إلى طرابلس لمدة سنة ونصف. التهجير الثاني في البقاع	1	1	عدد مرات التهجير*
مفوضية شؤون اللاجئين	مفوضية شؤون اللاجئين	مفوضية شؤون اللاجئين	مفوضية شؤون اللاجئين	المنظمة الإنسانية المسجلة
				العمل
لا يوجد	لا يوجد	إلمام بالخیاطة	لا يوجد	العمل السابق
خیاطة	خیاطة	تعليم خیاطة	خیاطة	نوع العمل في المنظمات غير الحكومية
/	/	/	/	العمل خارج المنظمات غير الحكومية
المشاركة هي المعيلة الوحيدة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة	المشاركة هي المعيلة الوحيدة	النشاط الاقتصادي للأسرة

* عدد مرات التهجير: لمعرفة ما إذا عاشت المشاركة في سياقات تهجير مختلفة غير مكان التهجير الحالي بعد الهجرة القسرية من سورية.

سؤال البحث والمناقشة

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن السؤال البحثي التالي: كيف تقيّم النساء السوريات في لبنان، العلاقة بين التهجير القسري وتمكينهن كنساء في حالات اللجوء طويلة الأمد؟ تؤكد النتائج ما ورد في الفصل الثاني، في أن للتهجير تأثيراً متعدد الجوانب في تمكين اللاجئات السوريات في المخيمات. توجد اختلافات رئيسة بين التجارب، لكن لأغراض التصنيف، سيتم تصنيف التالي في عوامل تمكينية وعوامل غير تمكينية في حالات اللجوء، للإجابة عن السؤال الفرعي الأول لهذه الدراسة.

كما ورد في قسم النتائج، يمكن أن يعيق التهجير عملية التمكين بسبب عوامل مختلفة. فقد حددت النساء المشاركات، خسارة الموارد المادية والاجتماعية في سورية، والصعوبات المالية الحالية، وظروف المعيشة في المخيم التي تولد مشاعر الضيق، وعدم الإحساس بالأمان، وتؤثر في رفاههن ورفاه أسرهن، بوصفها عوامل معيقة للتمكين. ووفقاً للتعريف المستخدم للتمكين، بأنه عملية توسيع قدرات الناس لاتخاذ اختيارات استراتيجية في حياتهم، وقد كانوا سابقاً محرومين من مثل هذه القدرة؛ يتماشى هذا مع ما ذكرته النساء. قالت النساء إنه بصعوبة تُلَبَّى احتياجاتهن الأساسية في بعض الحالات، وتنحصر حركتهن ضمن المكان الذي يعشن فيه، وهذا وفق تعريف كبير يقيد المرأة في ممارسة اختياراتها واحتياجاتها في الحياة. وقد تمنع الآثار السلبية الناجمة عن عدم الراحة النفسية والجسدية الناتجة عن البيئة المعيشية، بوصفها جزءاً من موارد المرأة، المراحل التالية التي أوجزتها كبير، وهي القدرة على الفعل والإنجاز، إذ يضع انعدام الأمن قيوداً كبيرة على سلطة اتخاذ القرار²⁶. وهذا يفسر كلام توريس بوضوح، في أن التهجير عملية جندرية إلى حد كبير، ويمكن أن يزيد من نسبة تعرض اللاجئات للخطر²⁷. وعلى الرغم من ذلك، دحضت المشاركات بالإجماع، أحد أهم المواضيع التي ركزت عليها الأدبيات في تجارب اللاجئات، ألا وهو العنف القائم على الجندر، وبضمنه التحرش الجنسي. لكن هذا الإنكار لا يعني أن العنف القائم على الجندر والتحرش الجنسي لا يحدث، لكن ربما يعود عدم التصريح

26 Kabeer, 1999

27 Torres, 2002

به إلى عدم الثقة الكافية بالمحاور. فلدى سؤال عدة النساء عن العنف الجندري والتحرش الجنسي، بوصفهما خطراً شائعاً تواجهه النساء في المخيم، صرّحن بشدة بأن هذا ليس واقع الحال. وكانت الإجابات، أن العلاقات الجندرية حافظت على الدور «التقليدي» والتوقعات، ولا يحدث تحرش عام بالمرأة. على خلاف ذلك، أشير في مخيم عين الحلوة إلى التهديد بالعنف وانعدام الأمن عموماً، بوصفهما عائقين رئيسيين في وجه قوة اتخاذ القرار عند النساء. على الرغم من أن العنف لا يهدد المرأة فحسب، بل يهدد الرجل بالدرجة نفسها، في أثناء النزاع المسلح، يبقى ذلك مختلفاً عن وطأة التحرش الجنسي المعروفة. لكن النساء عبّرن موارد عن تقييد العنف لحركتهن وحركة أطفالهن، ربما يتعلق الأمر بحالة الضعف التي عانتها المرأة في الخوف من احتمال انعدام الأمن العام أو العنف الجندري. لكن، إلى جانب أثر التهجير المتعلق بظروف معيشة النساء الذي اعتُبر معيقاً للتمكين، يوجد بعد آخر يساعد على اكتشاف التمكين. أما السؤال الفرعي الثاني الذي تسعى هذه الدراسة للإجابة عنه، فهو كيفية إعادة التفاوض بشأن الأدوار الجندرية في أوضاع اللجوء. كشفت أجوبة النساء عن مجموعة متنوعة من الحالات الفردية التي تشير إلى أن اللجوء في لبنان حمل إمكانات كبيرة للتحرر من الزواج الذي تراه المرأة قمعياً أو غير مريح لها. وفي إحدى الحالات، اعتبرت إحدى المشاركات، أن وضعها أفضل مما كان عليه في سورية، لأنها لم تكن قادرة على الطلاق من زوجها ضمن السياق الاجتماعي هناك، الذي يعتبر الطلاق وصمة عار. وفي حالات أخرى، رأت النساء، في معظم الإجابات، أنه تم التفاوض إلى حد كبير، بشأن الأدوار الجندرية في وضعهن، فقد تحوّلن من ممارسة أدوارهن التقليدية كزوجات وأمّهات، إلى تولّي مهام مماثلة لمهام أزواجهن. بينما كان الزوج هو «المعيل» التقليدي في السياق الجندري والأسري السابق، الآن، معظم الرجال عاطلين من العمل، أو غير قادرين على تغطية تكاليف المعيشة بالعمل منخفض الأجر. وفي ضوء دراسات الحالة المبيّنة في الفصل الثاني، تواجه هؤلاء النسوة الآن ضرورة التكيف مع هذا الوضع الجديد، وضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة للحفاظ على الأسرة والمساهمة بأنفسهن في الدخل. وعلى غرار دراسات الحالة المذكورة لـ **أوي والعلي**، كانت النساء السوريات عازمات جدّاً على تأمين فرص العمل، لتحسين وضعهن وأسرهن، استراتيجياً. وعلاوة على ذلك، حددت الآثار المترتبة على العمل،

والمساهمة في دخل الأسرة، التحول في علاقات السلطة. تستكمل دراسات كبير هذا المنظور، «يرتفع احتمال تعبير النساء عن عدم رضاهن عن العلاقات الزوجية المسيئة، إذا اعتمدن على عملهن. ودعمتهن أسرهن ومجتمعهن المحلي».²⁸ لكن، ينبغي تمييز هذا النقاش في هذا السياق، لأن الديناميكيات الاجتماعية في الحالات الإنسانية تكون متقلبة ولا يمكن التنبؤ بها، ما يعيق كلاً من توفير بيئة عمل تحقق الاكتفاء الذاتي، وبناء علاقات مجتمعية مستقرة يعتمد عليها. وهكذا، تمكنت النساء، تدريجياً، من التفاوض مع أزواجهن بشأن القرارات المهمة المتعلقة بوضعهن، مثل الانضمام إلى مشاريع المنظمات غير الحكومية الخاصة بالمرأة، ولكن عبر ضغط وحوار ملطفين، لتجنب المواجهة المباشرة والمؤلمة.

يتناول القسم الأخير المتعلق بالإجابة عن سؤال البحث، العلاقة بين الحالة الإنسانية وتقديم الرعاية بالنسبة لتمكين النساء السوريات. التزم نهج هذه الدراسة بالطريقة الاستكشافية لدراسة أي العوامل، وفقاً للنساء اللواتي أجبن عن الأسئلة، تؤثر في تمكين المرأة. أشارت إحدى النتائج الرئيسة إلى أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، من خلال توفير فرص العمل للاجئات السوريات. وبالمقارنة مع حياتهن السابقة، من حيث أنه لم يسبق أن انخرطن في عمل مأجور، وعلى الرغم من أنهن ما زلن يظلمعن بدورهن التقليدي في الأسرة، إلا أن الكثيرات اعتبرن أن هذا نقطة تحول جذرية في حياتهن. ما دفعهن إلى انتقاد هذه المسألة في سورية، لأن فرص عمل النساء شحيحة في سوق العمل، ودور المرأة العاملة غير مقبول في حالة الزواج، وفي المجتمع، - كما هو مبين في الفصل الثاني من جغرافيا الجندر، وبناء على الفصل الثالث حول الأدوار الجندرية في سورية. مكنت القدرة على العمل النساء من إعالة أنفسهن وأزواجهن وأطفالهن مالياً، والعمل بنشاط من أجل تحسين وضعهن، وتعزيز مهارتهن في ذات الوقت، والاستفادة من التفاعل الاجتماعي مع النساء الأخريات. مع أن الكثيرات شددن على الأثر السلبي للجوء في المسائل المالية والصحة العقلية، لكنهن لمسن تحسناً قوياً في تلك الجوانب بمجرد انخراطهن في العمل. يوضح هذا أثر التمكين والتحسين قصير المدى في حالة اللجوء

28 Kabeer, 2000

الخاصة بهن، وسوف تقيم لاحقاً، تأثيراته المحتملة في التمكين طويل الأجل. في تحليل تمكين المرأة بوجه خاص، شعرت معظم النساء أن القدرة على العمل عززت تقديرهن لذواتهن، وزادت معارفهن، وبالتالي أثرت في رفاه أسرهن، وفي قدرتهن على التفاوض بشأن علاقاتهن الزوجية. وتغيرت ذهنية الأزواج الذين رفضوا سابقاً عمل زوجاتهم، بعد أن بدأن بالعمل. واعتبرت امرأتان أن هذه الفرصة قوية جداً، لدرجة أدت بهن إلى استنتاج أن هذه الحرب، وبالتالي اللجوء، هو الذي منحهن حرية وحقوقاً أوسع، وليست حياتهن في سورية. في تعريف كبير للتمكين، بوصفه عملية توسيع قدرات الناس لاتخاذ اختيارات استراتيجية في حياتهم، وقد كانوا سابقاً محرومين من مثل هذه القدرة؛ يمكن التحقق من الأثر متعدد الجوانب للعمل الذي تيسره وكالات المعونة الإنسانية، بوصفه إيجابياً في تمكين المرأة. ويمكن القول، بأن اللجوء في حقيقة الأمر، يتيح فرصة للتغيير، فقد قالت النساء بأن قرار العمل لم يكن مقبولاً في مجتمعهن.

لكن مجموعة من العوامل والظروف المحيطة تعيق العلاقة بالعمل، بوصفها سبيلاً إلى التمكين وتغيير الأدوار الجندرية. أولاً، يبدو أن الموازنة بين الرجال والنساء، وبين رعاية الأطفال والقيام بالمهام المنزلية، ضعيفة بعد انخراطهن في العمل. إذ قالت العديداً إنهن فخورات بتوفر فرصة العمل وتحسين وضعهن، لكنهن مرهقات لاضطرارهن لأن يكنَّ «نساءً ورجالاً». ثانياً، التزمت النساء بالعمل في ظل ظروف قاسية. لكن ضعف حالتهن الصحية الجسدية والعقلية، والحاجة إلى رعاية الأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدرسة، وقبل كل شيء، التكيف مع الظروف المعيشية التي تولد الإحساس بعدم الأمان والقلق اليومي، كل ذلك أدى إلى عدم الشعور بالراحة والانهماك الكامل في العمل. ثالثاً، حبّدت النساء عموماً نوعية العمل الذي شاركن فيه، وهو مهام نسائية تقليدية؛ طهي أو خياطة، لكن في الوقت نفسه انتقدنهن، لأنهن يرغبن في الاستفادة من المزيد من فرص التعلم، كتعلم اللغة الإنجليزية، أو توفير فرص عمل أخرى. فضلاً عن أن العمل مرهون بالمناسبات والطلب، ويتوقف على تمويل المنظمات غير الحكومية، وبالتالي، غير مستقر في الكسب المادي. ربما تساعد إمكانية تحقيق دخل أعلى وأكثر انتظاماً في استدامة الأثر الجوهري طويل الأجل في تمكين النساء السوريات. على الرغم من عدم حدوث مرض الاتكالية عند

اللاجئين، ثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من التدابير التي تحسّن الاكتفاء الذاتي للنساء في المخيم، من أجل إدارة قراراتهن وأنماط حياتهن²⁹. في الواقع، يعزز التحليل الجندري متعدد الجوانب أهمية القدرة، وعدم التجانس في مفهوم تمكين اللاجئات السوريات. على اعتبار أن المشاركات: نساء، ومهجرات، وخلفيتهن التعليمية والمهنية محدودة، قد تشكل هذه السمات الثلاث، وهي كذلك حتى الآن، موارد خاضعة للقمع وعدم التمكين. لكن اتضح في هذه الدراسة، أن إمكانية المرأة على ممارسة قدرتها بفعالية لتحسين وضعها، وتحدي القوالب النمطية المتعلقة بالجنس، ودور الأنثى في بيئتها، قد دحضت هذه العيوب نوعاً ما. لكن هذا مرتبط بدور التدخلات الإنسانية أيضاً، ولا ينطبق في هذه الدراسة إلا على أقلية من النساء السوريات اللاتي يمكنهن الاستفادة منها. يوجز هذا الملخص النهائي الاستنتاجات الرئيسية التي انبثقت من السؤال البحثي لهذه الدراسة. وفقاً لمفهوم كبير عن التمكين، تتمكن المرأة من اتخاذ اختيارات استراتيجية في حياتها، وقد كانت سابقاً محرومة من مثل هذه القدرة، بطريقتين اثنتين: من خلال تغيير العلاقات الجندرية والقدرة على العمل للمرة الأولى. وكان لهذه الأخيرة تأثير كبير في الكيفية التي أعادت فيها المرأة التفاوض بشأن دورها الجندري، وفي اكتساب مزيد من احترام الذات ضمن إطار هويتها الجندرية. أهم الاستنتاجات التي خلص إليها هذا البحث، هو أنه يمكن أن يكون التهجير القسري عاملاً مساعداً على تعزيز الضعف الجندري، وعلى تعزيز التغيير الاجتماعي بالدرجة نفسها؛ وهو وضعٌ تستطيع المرأة فيه إعادة التفاوض، بصورة ايجابية، حول مكانتها في العلاقات الزوجية والأسرية والمجتمعية من خلال قدرتها الخاصة.

الخاتمة

تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في فهم أفضل لتجارب النساء السوريات المهجرات فيما يتعلق بالعلاقة بين التهجير القسري وعملية تمكينهن كنساء في حالات اللجوء طويلة الأمد في لبنان. ووجهت أسئلة فرعية أخرى هذا الهدف نحو البحث في كيفية إعادة التفاوض بشأن الأدوار الجندرية في سياق المخيمات، وتحديد

29 Horst, 2007

العوامل المساعدة على التمكين، والمعيقة له، في حالات التهجير. وأجيب عن هذه الأسئلة عبر تحديد مفهوم هذه المصطلحات، والسياق المحلي، وفهم منظور المرأة السورية لهذه القضايا. استطاعت هذه الدراسة، من خلال استعراض شامل للوضع الراهن لتمكين المرأة، ودراسات الحالة المتعلقة بتمكين المهجرات وعدم تمكينهن، وضع مجموعة متنوعة من القضايا في بحوث الهجرة القسرية وكيفية تدخلها في سياقها الصحيح. وأوضح فصل السياق كيف أثرت خصائص الهجرة الفريدة في لبنان، بوصفه بلدًا مضيئًا، في السياق الإنساني لهجرة السكان القسرية بطرق سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية. عزّز هذا البحث من خلال المقابلات شبه المنظمة مع المهجرات السوريات في سياقين جغرافيين مختلفين، التأثير الملموس متعدد الجوانب للتهجير. ينظر إلى التهجير باعتباره يسهم في نشوء حالة اجتماعية واقتصادية فقيرة، وفي بروز قضايا تتعلق بالصحة البدنية والعقلية. لكن أظهرت عدة نتائج أن للتهجير جوانب تمكينية أيضاً. وفي ضوء تحديد مفهوم التمكين، تمكنت النساء من اتخاذ خيارات بشأن حياتهن، كنّ محرومات منها سابقاً، مثل القدرة على العمل. وكان لهذه الأخيرة تأثير كبير في الكيفية التي أعادت فيها المرأة التفاوض بشأن دورها الجندري، وفي اكتساب مزيد من احترام الذات ضمن إطار هويتها الجندرية. وعلى اعتبار أن الكثيرات عازمات على مواصلة مشاركتهن في العمل وتوسيعها، تنطوي هذه الاستنتاجات على آثار مهمة جداً تتعلق بالعودة المحتملة إلى سورية في المستقبل، ودور المرأة ومسؤولياتها في مجتمع ما بعد الحرب وبناء الدولة.

خضعت هذه الدراسة لبعض القيود، مثل حجم العينة، واحتمال الخطأ بسبب الترجمة. إضافة إلى التحيز الذي نتج عن استخدام طريقة كرة الثلج في اختيار العينات، وقد تجلّى ذلك في الشبكة الاجتماعية القوية والقدرة التي أظهرتها النساء المختارات، لأنهن استطعن الوصول إلى المنظمات غير الحكومية بشكل مستقل، واختارتهن تلك المنظمات لإجراء المقابلات. وأخيراً، تقدم دراسة الحالة في لبنان حالة فريدة عن الهجرة القسرية، من الممكن إيجاد حالات مشابهة في منطقة بلاد الشام، لكن عموماً، لا يمكن أن تتكرر في بلدان أخرى متأثرة بتدفق اللاجئين السوريين أو غيرهم من اللاجئين.

ثمة مجالات عديدة لإجراء مزيد من البحوث، مثل دراسة المنظور الذكوري

بشأن التمكين؛ مع مراعاة المنظور المؤسسي للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والمقارنات بين بلدان منطقة المشرق العربي، والبلدان التي تعاني من هجرة السوريين القسرية، إضافة إلى دراسات تتعلق بالمجتمعات المتأثرة الأخرى.

من الناحية الأكاديمية، تسهم هذه الأطروحة في المعرفة العلمية، من خلال وضع موضوع التهجير الجندري ضمن إطار سياق نقاش موسع لإعادة التفاوض حول الأدوار الجندرية، وعملية تسهيله من جانب المنظمات الإنسانية. وفيما يتعلق بالأهمية المجتمعية، ساعدت نتائج هذه الدراسة في صوغ خطاب مختلف عن النساء المهجرات، يقدر قيمتهن وقدرتهن على إيجاد حلول دائمة. وهذا أيضاً، يمكن توجيه التدخلات بالنسبة للباحثين وواضعي السياسات للعمل وفق منظور يراعي الجندر في سياق التهجير. يعتبر التعلم من أولئك الأشخاص الذين يُنظر إليهم تقليدياً على أنهم متخلفون جداً، وبالتالي تمكينهم من صياغة خطابهم الخاص، هي المناشدة الأساسية الأخيرة التي تكمن في جوهر عملية تمكين المرأة في الحاضر والمستقبل.

ثمة توصية في صميم هذا البحث لتعزيز المبادرات الجندرية في سياق التهجير، على المستويات المحلية والوطنية والدولية، تركز على سياسات طويلة الأجل، وتبحث في خطاب شامل لإمكانيات المرأة ومصالحها. أولاً، من المهم مواصلة التأكيد على أن للتهجير آثاراً جندرية في التمكين. يوجد عدة عوامل في سياق التهجير، لا تقوض المتضررين كمجموعة فحسب، بل تؤذي المعرضين للاستضعاف أكثر من غيرهم، وينطبق ذلك على النساء غالباً. وبالتالي، من المهم جداً أن تأخذ الجهات الفاعلة في السياق الإنساني هذه الاختلافات في الحسبان، وتبني أي مبادرة إغاثية قصيرة وطويلة الأجل تؤثر في حياة المرأة. ثانياً، لا تؤثر الفرص التي تزيد من قدرة النساء المهجرات على صنع القرار في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تأثيراً إيجابياً، في حياتهن أنفسهن فحسب، بل تؤثر أيضاً في العلاقات الأسرية والعلاقات الزوجية والمجتمعية. ومن شأن زيادة التنوع في فرص العمل، وتحسين المعارف أن تفيد في هذه العملية. وأخيراً، أعربت العديد من النساء عن رغبتهن في مواصلة عملهن في سورية ومواصلة تحسين قدرتهن، وهذا ينطوي على آثار كبيرة وإمكانات غير متوقعة بشأن العودة إلى سورية والدور الجديد الذي ستلعبه المرأة في مجتمعتها في المستقبل.

ABAAD, I. (2012). Syrian Women and Girls: Fleeing death, facing ongoing threats and humiliation. A Gender- Based Violence Rapid Assessment.

Al Ariss, A. (2008). *A Brief History of the Lebanese Migration: Contesting the Diaspora Image*. Retrieved 08 25, 2017, from <http://www.iloubnan.info/en/article/id/24842>

Amnesty International. (2007). *Exiled and Suffering: Palestinian Refugees in Lebanon*. Retrieved 08 25, 2017, from <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE18/010/2007/en/34373bc5-d367-11dd-a329-2f46302a8cc6/mde180102007en.pdf>

Amnesty International. (2011). Annual Report 2011: Syria. Retrieved 08 25, 2017, from <http://www.amnesty.org/en/region/syria/report-2011>

Baines, E. (2004). *Vulnerable Bodies: Gender, the UN and the global Refugee Crisis*. Hants UK: Ashgate.

Berghahn, M. (1995). *Women 'emigres' in England*. (C. U. Press, Ed.) Cambridge: *Between Sorrow and Strength: Women Refugees of the Nazi Period*.

Bermudez Torres, A. (2002). *FMO Thematic Guide: Gender and Forced Migration*. Centre for Refugee Studies, University of Oxford.

Buitelaar, M. (2006). 'I am the Ultimate Challenge' Accounts of Intersectionality in the Life-Story of a Well-known Daughter of Moroccan Descendants in the Netherlands. *European Journal of Womens Studies*, 13.

Butler, J. (1990). *Gender Trouble. Feminism and the Subversion of*

Identity. New York: Routledge.

Chalcraft, J. (2009). *The Invisible Cage: Syrian Migrant Workers in Lebanon*. California: Stanford University Press.

Cho, S., Crenshaw, K., & McCall, L. (2013). Toward a Field of Intersectionality Studies: Theory, Applications, and Praxis. *Signs*, 38(4).

Collins, P. (1998). The tie that binds: race, gender, and US violence. *Ethnic and Racial Studies*, 21 (5).

Collins, P. (2000). Gender, Black Feminism, and Black Political Economy. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*.

Crawley, H. (2001). *Refugees and Gender: Law and Process*. Bristol: Jordan.

CRWC Womens Commission for Refugee Women. (2002). Retrieved 09 25, 2017, from <http://www.womenscommission.org>.

Cueva Beteta, H. (2006). What is missing in measuring women's empowerment? *Journal of Human Development*, 7.

Daleel-Madani. (2015). *Between Radicalization and Mediation Processes: a Political Mapping of Palestinian Refugee Camps in Lebanon*. Retrieved from Civil Society Knowledge Center, Lebanon Support: <http://cskc.daleel-madani.org//paper/between-radicalization-and-mediation-processes-political-mappingpalestinian-refugee-camps>

Dionigi, F. (2016). *The Syrian Refugee Crisis in Lebanon: State fragility and social resilience*. LSE Middle East Centre Paper Series.

E. Fiddian-Qasmiyeh, G. L. (Ed.). (2014). *The Oxford Handbook of Refugee and Forced Migration Studies*. Oxford University Press.

El-Bushra, J. (2002). *Gender and forced migration:Editorial*. Retrieved 08 25, 2017, from <http://www.fmreview.org>.

Engels, B. (2008). *Gender und Konflikt: Die Kategorie Geschlecht in der Friedens und Konfliktforschung*. Saarbrücken: Vdm Verlag Dr. Müller .

EUROMED. (2010). National Situation Analysis Report: Women's Human Rights and Gender Equality in Syria.

European Commission. (2016). EU support to Lebanon. Retrieved 08 25, 2017, from <https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/eu-support-to-lebanon-factsheet.pdf>

Fiddian, E. (2006). Relocating: The Asylum Experience in Cairo. *Interventions: International Journal of Postcolonial Studies* , 8.

Fielding, N., & Fielding, J. (1986). *Linking Data*. London: SAGE.

Flick, U., Steinke, I., & Kardoff, E. v. (2004). *A Companion to Qualitative Research*. SAGE.

Franz, B. (2004). Bosnian refugee women in (re)settlement: gender relations and social mobility. *Feminist Review*.

Gesellschaft fuer Internationale Zusammenarbeit. (2016). *Employment and Labour Market Analysis (ELMA)*. Lebanon: GIZ.

Giddens, A. (1984) *The Constitution of Society, Polity*, Cambridge.

Gururaja, S. (2002). *Gender dimensions of displacement*. Retrieved 08 25, 2017, from Forced Migration Review: <http://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/en/FMRpdfs/FMR09/fmr9full.pdf>

Hanafi, S., & Tiltnes, Å. (2008). *The employability of Palestinian professionals in Lebanon: Constraints and Transgression*. Knowledge, Work and Society.

Hans, A. (2008). Gender, Camps and International Norms. *Refugee Watch*, 32.

Horst, C. (2008). *Transnational Nomads: How Somalis Cope with Refugee Life in the Dadaab Camps of Kenya*. Berghahn Books.

Hyndman, J. (2004). Mind the gap: bridging feminist and political geography through geopolitics. *Political Geography*, 23.

Hyndman, J., & Alwis, M. d. (2003). Beyond gender: towards a feminist analysis of humanitarianism and development in Sri Lanka. *Women's Studies Quarterly*, 31.

Indra, D. M. (2008). *Engendering forced migration: theory and practice*. New York: Berghahn Books.

International Labour Organisation. (2013). *Assessment of The Impact of Syrian Refugees in Lebanon and Their Employment Profile*. Beirut: ILO.

International Labour Organization (ILO). (2015). *Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis*. Beirut: ILO ROAS.

IOM. (2011). Glossary on Migration. *International Migration Law Series No. 25*.

Jacobsen, K., & Landau, L. B. (2003). The Dual Imperative in Refugee Research: Some Methodological and Ethical Considerations in Social Science Research on Forced Migration. *Disasters*, 27.

Kabeer, N. (1999). *Resources, Agency, Achievements: reflections on the Measurement of Womens Empowerment* (Vol. Development and Change). Oxford, United Kingdom : Blackwell Publishers Ltd.

Kabeer, N. (2001). *Reflections on the measurement of women's empowerment* (Vol. Sida Studies No.3). In *Discussing Womens Empowerment - Theory and Practice* .

Kabeer, N. Mahmud, S. and Tasneem, S. (2011). Does Paid Work Provide a Pathway to Women's Empowerment? Empirical Findings from Bangladesh. *IDS Working Paper*(375).

Krause, U. (2014). *Analysis of Empowerment of Refugee Women in Camps and Settlements*. *Journal of Internal Displacement* 4.

Khuloud A., Kapilashrami, A. (2016). *Understanding women's experience of violence and the political economy of gender in conflict: the case of Syria*. *Reproductive Health Matters*.

Lee, S., & Piper, N. (2013). Understanding Multiple Discrimination against Labour Migrants in Asia. *International Policy Analysis*.

Mackenzie, C., McDowell, C., & Pittaway, E. (2007). Beyond 'do no harm': The challenge of constructing ethical relationships in refugee research. *Journal of Refugee Studies*.

McQuillan, K. (2004). When Does Religion Influence Fertility? *Population and Development Review*, 30.

Migration Policy Centre . (2013). Lebanon: The Demographic- Economic Framework of Migration, The Legal Framework of Migration, The Socio-Political Framework of Migration. European University Institute. Retrieved 08 25, 2017, from http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/migration_profiles/Lebanon.pdf

Migration Policy Centre. (2013). Migration Facts Lebanon. *European University Institute: Robert Schuman Centre for Advanced Studies*.

Moghadam, V. (1998). *Women, Work, and Economic Reform in the Middle East and North Africa*. Boulder: Lynne Rienner Publishers

Moghadam, V. (2004). Patriarchy in Transition: Women and the Changing Family in the Middle East *Journal of comparative family*

studies. Vol.35(2)

Momsen, H., & Townsend, J. (1987). *Geography of gender in the third world*. London: Hutchinson Education.

NGO Nashet Activist. (n.d.). Retrieved from <http://www.nashet.org/>.

Norwegian Refugee Council Lebanon. (2014). The Consequences of Limited Legal Status for Refugees from Syria in Lebanon. *Forced Migration Review*.

Noy, C. (2008). Sampling Knowledge: The Hermeneutics of Snowballin Qualitative Research. *International Journal of Social Research Methodology*.

OCHA, U. (n.d.). *Bekaa and Baalbek/Hermel Governorates*. Retrieved 08 25, 2017, from <http://www.unocha.org/syrian-arab-republic/syria-crisis-regional-overview/lebanon-country-office/bekaa-and-baalbekhermel-g>.

Olivius, E. (2014). Three Approaches to Gender in Humanitarian Aid: Findings from a Study of Humanitarian Aid to Refugees in Thailand and Bangladesh. *Department of Political Science & Umeå Centre for Gender Studies*.

Omran, A., & Roudi, F. (1993). The Middle East Population Puzzle. *Population Bulletin*, 48.

Parish, A. (2017). *Gender-Based Violence against Women: Both Cause for Migration and Risk along the Journey*. Retrieved 08 25, 2017, from Migration Policy Institute: <https://www.migrationpolicy.org/article/gender-based-violence-against-women-both-cause-migration-and-risk-along-journey>

Pessar, P. (2005). Women, Gender and International Migration across

and beyond the Americas: Inequalities and limited Empowerment. *UN/POP/EGM-MIG/2005/08*.

Phoenix, A., & Pattynama, P. (2006). Intersectionality. *European Journal of Women's Studies*, 13(3).

Rajasingham-Senanayake, D. (2004). Between Reality and Representation Women's Agency in War and Post-Conflict Sri Lanka. *Cultural Dynamics*.

Ritzer, G. (2007). Contemporary Sociological Theory and Its Classical Roots: The Basics. *McGraw-Hill*.

SAWA for Development and Aid. (n.d.). Retrieved from <http://www.sdaid.org/>.

Sen, A. (1999). *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press.

Sen, G. (1993). Women's empowerment and human rights: The challenge to policy. *Population Summit of the World's Scientific Academies*.

Social Institutions and Gender Index "Syrian Arab Republic". (2017). Retrieved from <http://genderindex.org/country/syrian-arab-republic>

Strickland, P. (2015). *Refugees seek lasting peace in Lebanon's Ain al-Hilweh*. Retrieved 25 08, 2017, from Al Jazeera: <http://www.aljazeera.com/news/2015/08/refugees-seek-lasting-peace-lebanon-ain-al-hilweh-150830105256501.html>

Tabar, P. (2008). Lebanon: A Country of Emigration and Immigration. Retrieved 08 25, 2017, from <http://schools.aucegypt.edu/GAPP/cmrs/reports/Documents/Tabar080711.pdf>

The Guardian. (2009). No magic wand for Lebanon's migrants. Retrieved 28 25, 2017, from [http://www.guardian.co.uk/](http://www.guardian.co.uk/commentis-) commentis-

free/2009/may/21/lebanon-migrant-workers

Tickner, J. A. (1997). *You Just Don't Understand: Troubled Engagement Between Feminists and IR Theorists* (Vol. International Studies Quarterly).

Tickner, J. A. (1997). *You Just Don't Understand: Troubled Engagements Between Feminists and IR Theorists* (Vol. 4). International Studies Quarterly.

Turner, S. (2012). *Politics of Innocence: Hutu Identity, Conflict and Camp Life*. Oxford: Berghahn Books.

Ui, S. (1991). *Unlikely Heroes: the evolution of female leadership in a Cambodian ethnic enclave*. Berkeley, CA.

Ui, S. (1991). *Unlikely Heroes: the evolution of female leadership in a Cambodian ethnic enclave*. (A. B. M. Buraway, Ed.) Berkeley: University of California Press .

UNDP. (2013). Human Development Report 2013. Retrieved 08 28, 2017, from <http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2013/>

UNHCR / World Bank. (2016). *The Welfare of Syrian Refugees. Evidence from Jordan and Lebanon*. Washington: World Bank.

UNHCR. (2001). *UNHCR good practices on gender equality mainstreaming: a practical guide to empowerment*. Geneva: UNHCR.

UNHCR. (2003). *Sexual and Gender-Based Violence against Refugees, Returnees and Internally Displaced Persons: Guidelines for Prevention and Response*. Geneva: UNHCR.

UNHCR. (2004). Protracted Refugee Situations, Executive Committee of the High Commissioner's Programme, , Standing Committee, 30th Meeting, UN Doc. EC/54/SC/CRP14.

UNHCR. (2006). *Operational Protection in Camps Settlements. A Reference Guide of Good Practices in the Protection of Refugees and Other Persons of Concern*. Geneva: UNHCR.

UNHCR. (2009). *2008 Global Trends: Refugees, Asylum-seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons*. Geneva: UNHCR.

UNHCR. (2015). *Country Operations Profile: Lebanon*. Retrieved 08 25, 2017, from <http://www.unhcr.org/pages/49e486676.html>

UNHCR. (2015). *Global Trends Report 2014: World at War*. UNHCR.

UNHCR. (2015). *Refugees from Syria: Lebanon*. UNHCR.

UNHCR. (2017). *Syria Regional Refugee Response - Inter-agency Information Sharing Portal*. Retrieved 29 08, 2017, from <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>

United Nations Department Economic Social Affairs. (2016). *International Migration Report 2015*. ST/ESA/SER.A/375.

United Nations Development Programme (UNDP) . (2014). *Human Development Report Lebanon*. UNDP.

United Nations, Department of Economic and Social . (n.d.).

UNRWA. (2017). *Ein El Hilweh Camp*. Retrieved 08 25, 2017, from UNRWA: <https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon/ein-el-hilweh-camp>

UNRWA. (2017). *Refugee Camps in Lebanon: Where We Work*. UNRWA. Retrieved 08 26, 2017, from <https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon>

World Bank/ United Nations. (2013). *Lebanon: Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict*.

الملحق أ: دليل إجراء المقابلات

دليل المقابلة - العائلات السورية اللاجئة التي تعيلها نساء في لبنان

1. معلومات موجزة عن البحث

يهدف هذا البحث إلى فهم تأثير التهجير في عملية تمكين النساء السوريات في حالات اللجوء طويلة الأمد في لبنان. والقضية الرئيسة التي ينبغي تناولها، هي الكيفية التي يمكن أن تتحول فيها الأسر السورية اللاجئة التي تديرها نساء في لبنان، من الاتكالية إلى أشكال مختلفة من الاعتماد على الذات في حالات التهجير طويلة الأمد. استهدف البحث الأسر التي تعيلها نساء، باعتبارها عرضة للاستضعاف أكثر من غيرها، وكذلك بسبب تعريفها بحد ذاته. كما هدف البحث إلى تناول المشكلة الأساسية التي تسبب استمرار اتكالية الأسر اللاجئة. ويبحث محوره في العوامل التي تمكن التحول من علاقة التبعية هذه إلى أشكال مختلفة من الاعتماد على الذات.

2. قائمة العمل قبل إجراء المقابلة

تحاط المرأة المشاركة بمضمون المقابلة، والغرض من البحث، والخصوصية المتعلقة بالمعلومات المقدمة. وأنه في حال نشر البحث لاحقاً، يمكن توزيعه على المشاركات للإفادة منه. وأنه في حال وجود موضوع حساس جداً بالنسبة للمشاركة، لا يكون ضرورياً أن تقدم أي معلومات. يجري التأكيد على الموافقة الشفوية قبل بدء المقابلة، كما يمكن للمشاركة الاطلاع على مواد التسجيل.

مواضيع المقابلات شبه المنظمة

(a) بداية المحادثة: المعلومات الشخصية والهجرة إلى لبنان

1. (بعد التقديم الشخصي والتعريف بالبحث) هل لك أن تقدمي نفسك؟
2. متى جئت إلى لبنان، وهل تنقلت عبر البلد في عمليات إعادة توطين مختلفة؟
3. هل تعيشين مع العائلة أو مع أفراد العائلة الممتدة؟
4. كيف تصفين حياتك في سورية من قبل؟ وكيف كان روتينك اليومي؟

(b) فكرة عن حالة اللاجئين طويلة الأجل

1. منذ متى تعيشين في مركز تجمع اللاجئين؟
2. كيف يتم توفير ما يلي:
 - الطعام؟
 - المسكن؟
 - الرعاية الصحية؟
 - التعليم؟
 - رعاية الأطفال النهارية؟
3. أين واجهت نقصاً؟ وما هي احتياجاتك التي لم تُلبَّ؟
4. ماهي، من وجهة نظرك، الأسباب الرئيسة لعدم التمكّن من تلبية احتياجاتك؟
5. هل ترين أي إمكانية لتحسين وضعك؟
6. كيف أثر التوطين طويل الأجل في إمكانياتك وقدرتك على كسب العيش؟

(c) التفاعل مع وكالات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية والبرامج الحكومية

1. كيف تصفين علاقتك الاتكالية تجاه:
 - الوكالات المانحة (برنامج الأغذية العالمي؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)

- المنظمات غير الحكومية اللبنانية المحلية
 - البرامج الحكومية مثل منظمة كير (CARE)
2. أي الإعانات كانت مهمة لتلبية احتياجاتك الأساسية؟
 3. هل تشعرين بالثقة بالنفس؟ كيف تشعرين بها، وكيف لا؟
 4. هل سبق لك أن لمست، في أثناء تقديم المعونات، التطرق إلى موضوع استثمار إمكانياتك الخاصة لتصبحي قادرة على الاعتماد على نفسك؟
 5. هل تشعرين أن التعاون فيما بين الوكالات المذكورة، أو عدم التعاون، يساعد في إعالتك أو يزيد لها سوءاً؟
 6. هل ترين أن ثمة ضرورة لمزيد من عمليات التدخل التي تستهدف النساء في مثل حالتك؟
 7. كيف ترين التواصل مع عمال المنظمات المذكورة؟
 8. فيما يتعلق بالاحتياجات التالية، أي من عمليات التدخل ينبغي تحسينها، لتتمكني من الاعتماد على نفسك أكثر:

- الطعام؟
- المسكن؟
- الرعاية الصحية؟
- التعليم؟
- الرعاية النهارية للأطفال؟

(D) الجوانب الجندرية

1. هل تلمسين اختلافاً في كيفية ممارسة الرجال والنساء لحياتهم في المخيم؟ ما هو الأمر المختلف؟ وماهي المزايا والعيوب في هذه الحالة؟
2. هل تعتقدين أن العيش في المخيم يقيدك أكثر لأنك امرأة؟ في أي المجالات ولماذا؟
3. هل تعتقدين أن الرجال يعاملون معاملة مختلفة عن النساء فيما يتعلق بتقديم الخدمات الأساسية؟ إذا كان الجواب نعم، لماذا؟

4. بوصفك امرأة، إذا قارنت بين دورك ومهمتك في سورية ودورك هنا، ما هي الاختلافات؟ وهل هذا التطور لصالحك أو ضده؟
5. ما الذي يعنيه التمكين بالنسبة لك؟ وبوصفك امرأة، ما الذي جعلك تشعرين بأنك ممكنة مؤخراً؟ هل ثمة شيء ما حالياً، على سبيل المثال، لم تتمكني من القيام به في سورية (أو العكس بالعكس)؟
6. هل تغيرت علاقتك بزوجك منذ أن أصبحت تعيشين في المخيم؟ ما الذي تحسن، وما الذي ساء؟

(E) القدرة

1. كيف سمعت عن المنظمات غير الحكومية، وكيف تمكنت من الانضمام إليها؟
2. هل الأنشطة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية وغيرها من المنظمات، مفتوحة ومتاحة للجميع، أو ما الذي يحدد مشاركة المرأة؟
3. كيف تصفين قدرتك على صنع القرار، وإمكانيتك في تحديد اختياراتك الخاصة في الحياة في المخيم؟
4. ما هو الأمر الذي يشجع حياتك اليومية ويحفزها (أو العكس بالعكس)؟
5. ما الأمر الذي ما زلت تودين تحقيقه في المستقبل القريب والبعيد؟
6. ما هي أمنياتك بالنسبة للعودة إلى سورية؟

الملحق ب: دليل

الروتين اليومي في مخيم اللاجئين بالمقارنة مع الحياة في سورية				
الاحتياجات الاساسية	المسكن	التعليم / العمل	وحدة الأسرة	العلاقات الاجتماعية

خبرة عامة عن الجوانب المعيقة للتمكين من خلال التهجير				
الحالة الاجتماعية والاقتصادية	التوتر النفسي	الظروف الصحية	ظروف المعيشة والإحساس بعدم الأمان	الشعور بالعزلة

تجربة العلاقات الجندرية					
العلاقات الزوجية		التمييز الجندي		الهوية الأنثوية	
موافقة الزوج على عمل المرأة	تغيير ديناميكيات السلطة ومسؤولياتها	مكان الزوج	استغلال في العمل	انعدام الأمن / العنف في المخيم	القمع / التمكين في اتخاذ الخيارات الاستراتيجية في الحياة الاستراتيجية كنساء
تأثير التهجير في الهوية الأنثوية					

العلاقات الأسرية			
الانفصال إبان الفرار/ وحدة الأسرة	رفاهية أفراد الأسرة، ولا سيما الأطفال	أثر التهجير في وحدة الأسرة والحوار	وصول أفراد الأسرة إلى الاحتياجات الأساسية / التعليم / العمل

خبرة عامة في الجوانب التمكينية من خلال النزوح		
العودة إلى سورية	المتابعة / توسيع الخبرة في العمل	المزيد من الفرص في العمل / التعليم في المخيم
	تحسين العمل والدخل للحفاظ على الأسرة	
النساء بوصفهن معيلات للأسرة	أهمية القدرة	تقدير الذات/بناء علاقات اجتماعية مع النساء
الخبرة في العمل	إعادة التفاوض بشأن الأدوار الجندرية	الطلاق
الخيارات الاستراتيجية في العلاقات الزوجية		
اكتساب الخبرة والمعرفة من خلال مشاريع المنظمات غير الحكومية الخاصة بالنساء		

الآفاق المستقبلية			
العودة إلى سورية	المتابعة / توسيع الخبرة في العمل	المزيد من الفرص في العمل / التعليم في المخيم	تحسين العمل والدخل للحفاظ على الأسرة

دور النساء بين فض النزاعات والسلام وصناعة الثورات في مصر

د. هدى صلاح

1. سؤال البحث وأهدافه ومنهجيته

أكثر الأدبيات تؤكد أن المرأة هي الخاسرة، وضحية الثورة في مصر، وأن العنف الطائفي والتحرش الجنسي وعدم الاستقرار قد تصاعدت في مصر، بما يضرّ بأمان المرأة المصرية. إن هذا حقيقيّ، ولكنه جزء من الحقيقة. فهذا المنظور ضيقٌ وذو بعد واحد، لأنه يقتصر برؤيته على علاقة الدولة بالمرأة كمواطنة مصرية، ولكنه يهمل في الوقت نفسه علاقة المرأة عكسياً مع الدولة، أو دورها في المجتمع المدني أو في علاقتها مع المستويات السياسية والاجتماعية المختلفة، إذًا، هذا الرأي لا يعكس الصورة المعقدة لدور المرأة المصرية. إن هذا التحليل الذي يجعل من المرأة ضحيةً ومفعولاً بها، يستخدم نظريات العلوم السياسية التقليدية السائدة، والتي جعلت محور اهتمامها هو دور الدولة مع المواطن، وتحليل الوضع السياسي للمواطنات والمواطنين، أو للحركة الاجتماعية من نظرة «السياسة من فوق»، أي تحلل السياسات الفوقية للدولة حتى تصل إلى المرأة، أو المجتمع المدني، أي علاقتها بالذي أسمّيه «السياسة من تحت». من هذه النظرة البحثية يجري تحليل الدستور والقوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة، وعلى أساسها تحلل وضعية المرأة مثلاً، ما بعد الثورة¹.

1 Sauer 2001: 206; Arab Human Development Report 2016

لتكلمة الصورة البحثية لوضع المرأة يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً السياسة من أسفل، وعلاقة المرأة بالدولة وبالمجتمع المدني، ودورها في المجالين العام والخاص. وبهذا سوف ننظر إلى المرأة، لا كضحية فقط لسياسات الدولة وممارسات المجتمع، ولكن كفاعل، ناشطة، لها إرادة سياسية ودور سياسي، ولها أهدافها للتأثير في المجتمع بدءاً من الأسرة حتى مؤسسات الدولة. لذلك يجب تكلمة البحث بإضافة نظريات ووسائل تحليلية للحركات النسائية واستراتيجيات المرأة تحت النظام السلطوي في الدولة والمجتمع.

إن فرضية البحث أنه على مستوى «السياسة من فوق»، أي على مستوى الدولة والحكومة والنظام السياسي، لم تتحقق الديمقراطية، بل ظلت مكبلة في مصر ما بعد الثورة، وفي الوقت نفسه فإن مصر تشهد حالياً تغييراتٍ وحراكاً اجتماعياً كبيراً على مختلف المستويات في المجتمع، أي على مستوى «السياسة من أسفل». فهناك حراك اجتماعي كبير في المجال الخاص والمجال العام، بدايةً من الأسرة، إلى الشارع، حتى أماكن العمل. هذا يؤدي إلى تغييرات حاسمة في المجتمع: الأجيال والأجناس والأعراق وبين طبقات المجتمع المختلفة.. التغيير هو تغيير حضاري وثقافي في قيم المجتمع. ومنطلق هذه البحث أن المرأة المصرية هي عامل إيجابي وفعال في التمهيد للثورة، وهي حاملة شعلتها ورائدة التغيير التحتي من الأسرة، أولاً، إلى الشارع والمجال العام في الشارع، حتى مكان العمل. إن الحركات النسائية ومعها الشبابية هي أكثر الجهات الفاعلة في التغيير ودمقرطة المجتمع وثقافته اتجاه المرأة.

تتناول هذه المقالة كلاً من البعد الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، للثورة، وينصبّ التركيز في هذه الدراسة على دور المرأة في فضّ النزاعات، ومشاركتها في إحلال السلام والأمن في هذه المرحلة الانتقالية في مصر.

النظرية المستعان بها لبحث تلك الفرضية هي نظرية الحركات الاجتماعية الجديدة، ودمجها بنظرية المشاركة السياسية من أسفل، وعلاقة المجتمع المدني بالدولة والتأثير المتبادل فيما بينها، وسوف نبحت نشاطات المرأة في المجتمع، وماذا تفعل للوصول إلى التغيير نحو مجتمع أكثر سلمية².

2 Rucht 1999: 16ff; Melucci 1999: 123f; Ferree/Roth 1999: 133

جاءت نتائج البحث من نتيجة مقابلات مع 30 امرأة ناشطات في المجتمع المدني في مصر. وهن نساء من مختلف الاتجاهات السياسية والأعمار والطبقات الاجتماعية، هن نساء ناشطات في منظمات غير حكومية مستقلة، وسألتهن عن تأثير الثورة في حياتهن، وماهي نشاطاتهن، وما هو التغيير الذي حدث لهن في ممارستهن السياسية والثقافية اليومية. أيضاً قمت بالبحث عن المؤسسات الجديدة المدنية لحقوق المرأة، ونشاط النساء في وسائل الإعلام الجديدة في الإنترنت.

إن هدف البحث هو تسليط الضوء على مجهود النساء وإظهاره، وأن نعطي لهن صوتاً مسموعاً ومرئياً في البحث العلمي والمناقشات السياسية والمجتمعية. وأن نعرض آراءهن وتجاربهن وممارستهن لمكافحة التمييز ضد المرأة، أو كما تقول سبيفاك: «ترك المظلوم يتكلم!»³.

المهم التأكيد قبل عرض نتائج البحث، أنه لا يوجد ما يسمّى «المرأة المصرية». ولا نستطيع تلخيص حالة «المرأة المصرية» في بضعة أسطر، فهي مشكلة غير قابلة للحل تقريباً: ماذا نعني عندما نتحدث عن «المرأة المصرية»؟ هل نعني المرأة المصرية التي تعيش في الريف، في الصحراء، أم في المدن؟ هل، عندما نقول «المرأة المصرية»، نعني نساء الطبقة الوسطى اللواتي يكافحن من أجل حقوقهن الإنسانية كأفراد، مطالبات باستقلالية عن المجتمع والأسرة، أو مطالبات باحترام أجسادهن، أو يطالبن بالحرية في المجال الخاص؟ ونحن، عندما نتكلم عن المرأة المصرية، هل نقصد نساء الطبقة العليا اللواتي يُصررنّ على الحرية للفن دون رقابة، والاستمتاع بالأوبرا والموسيقا؟ أم أننا نتحدث عن النساء المصريات اللاتي يعشن تحت خط الفقر - والذين يعيشون تحت خط الفقر، في مصر، يشكلون في الواقع 40% من السكان - اللاتي يُصارنّ عن للبقاء على قيد الحياة يومياً، وبالتالي لديهن احتياجات مختلفة تماماً؟ وهنّ أكثر المهتمات بحقوق الإنسان الاقتصادية، كالحصول على مياه الشرب النظيفة والمرافق الصحية، وتوفير ما يكفي من الغذاء، والقدرة على تأمين ظروف عملهن غير الحكومي، والذي دون عقود عمل أو تأمين اجتماعي، أو تأمين صحي، أو معاشات، مثل أن تعمل المرأة من هؤلاء بائعة خضار أو فلاحه في كثير من الأحيان.

3 Spivak, Gayatri Chakravorty 2007

إن حرية الفن والإبداع قد تكون مهمة عندهن، ولكنها ليست هي الأولوية بالنسبة لهؤلاء النساء، لأنهن لا يملكن الإمكانية المادية أو حتى الوقت والرفاهية للاستمتاع أو الوصول إلى الفن، أو السينما، والمسرح، بطريقة أو بأخرى. عندما نتكلم عن المرأة المصرية، هل نقصد المرأة المسيحية، أو المسلمة، أو الشيعية والبهائية؟ هل نحن نتحدث عن النساء الناشطات في مختلف الحركات السياسية (والتي هي: الاشتراكي، المحافظ، الناصري، الإسلامي أو الليبرالي)؟ هل نعني النساء النوبيات، أو البدويات اللاتي يعشن في شبه جزيرة سيناء، أو نساء البربر في سيوة؟ لدى كل واحدة من هؤلاء النساء المصريات هوايات كثيرة ومختلفة، ولديهن قصصهن وقيمهن وأساليب حياتهن وتجاربهن وأهدافهن.

إذاً، اتفاقنا الأول هو أنه ليس هناك شيء يسمى «المرأة المصرية». ولكن هناك نساء كثيرات مصريات. ويجب عند كلامنا ان لا نعمم، بل نوضح عن أي امرأة، وعن أي طبقة اجتماعية، وعن أي مطالب نقصد نحن.

ولكن، بالرغم من هذا، يمكن أن نجد خيطاً يجمعهن معاً، وهو كفاحهن لتبيل حقوقهن، منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الوقت الحالي. أكيد توجد اختلافات دقيقة بين الحركات النسائية المختلفة. الهدف، هنا، هو إعطاء لمحة سريعة وعامة عن نقطة الإجماع، وهي كفاح نساء مصر من أجل حقوقهن.

البحث مقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

* القسم الأول مهتم بتطور الحركة النسائية، وكيف أنها من أهم حاملي التغيير في المجتمع بنشاطها.

* القسم الثاني سوف يحلل أهم النزاعات والصراعات التي تعاني منها المرأة المصرية.

* القسم الثالث سوف يتناول نظرة مستقبلية في فض النزاعات وإحلال السلام.

2. الحركة النسوية معدّةً وحاملةً للثورة ومشاركة في السلام والعملية الانتقالية

في مصر

1-2 المرحلة الأولى: المرحلة الليبرالية (1870 - 1950): الحركات النسائية ضد

الاستعمار

غالباً ما يشار إلى هذه المرحلة باسم المرحلة الليبرالية. أو مرحلة الكفاح الوطني ضد الاستعمار⁴. وخلال هذه الفترة ظهرت أحزاب وحركات جديدة وكثيرة، مثل الإخوان المسلمين، والحركة النسائية، وحركة العمال، والحركة الماركسية، والحركة الاشتراكية، وتمتعت بقدر كبير من الحرية. وكان هدف معظم هذه المجموعات هو تحقيق استقلال مصر، وإقامة دولة جديدة وحديثة. كانت النسويات الأوائل جزءاً من حركات المقاومة التي تقاوم ضد الحكم الاستعماري، وكانت أيضاً جزءاً من عصر "النهضة" الذي كان من أهدافه تعزيز الأفكار والقيم الليبرالية، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن الدعوة إلى إعادة تفسير الدين وإصلاحه⁵.

النسويات عملن جنباً إلى جنب مع النخبة السياسية، وعملن أيضاً مع المؤسسات الدينية، مثل الأزهر بمصر، أو مع شيوخ جامع الزيتونة في تونس. وبالتعاون مع مفكرين إسلاميين، مثل الزعيم الديني والمفكر طاهر الحداد، محمد عبده ورشيد رضا. من أوائل القرن الماضي كان الهدف هو إعادة تفسير الدين وإصلاحه. النسويات الأوائل كنّ مسلمات ومسيحيات وأيضاً يهوديات. ومع أن الأغلبية منهن كنّ متديّبات، فإن حركتهنّ، عموماً، ليست دينية، بل كانت مدفوعة بهوية وطنية للحصول على الاستقلال من الاستعمار، وإقامة دولة وطنية⁶. الدين، كالإسلام، أو المسيحية، لم يكن الهوية الرئيسية، بل جزءاً من هويات وطنية، عربية وإثنية وجنسية. لم تكن مطالب النسويات الدخول فقط إلى المجال العام والحياة السياسية والعامّة، من خلال الحصول

4 Badran 1996: 48ff ; Ahmed 1998: 190ff; Al-Saadawi 2007

5 Derichs 1998; Schröter 2013

6 Beth 2007; Badaran 1996

على حق التعليم وحق الانتخاب للنساء، بل كانت أيضاً الكفاح لتحسين حقوق المرأة في المجال الخاص، وإصلاح قانون الأسرة، وحظر تعدد الزوجات.

2-2 المرحلة الثانية: المرحلة الاشتراكية (1950 - 1970) وجعل حقوق المرأة مسؤولية الدولة لتحقيقها (نسوية الدولة)

ظهرت الموجة الثانية من الحركات النسائية بين الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن العشرين. وفي هذه الفترة حصلت مصر على الاستقلال، وتبنت الإيديولوجيات الحداثية الاستقلالية، مثل الاشتراكية والناصرية.

وخوفاً من الانقسامات الداخلية في الدولة المستقلة حديثاً، حلَّ رئيس مصر: جمال عبد الناصر، مختلف الأحزاب والحركات والمنظمات، وضمَّها إلى الاتحاد الاشتراكي (الحزب الوحيد) للدولة. وحلَّ أيضاً المنظمات النسائية.

وجعل تأمين حقوق المرأة مسؤولية الدولة، وأدرجها في الدستور، ثم فرض شكلاً من أشكال "نسوية الدولة".

وإلى حدِّ ما، تمتَّع الرجال والنساء من مختلف الفئات والأعراق بشكلٍ من أشكال المساواة. كان ذلك دون السماح بالمشاركة السياسية، أو بوجود مجتمع تعددي. وكان من المستحيل تشجيع المناقشات أو الاعتراف بالتنوع. ولكن حقوق المواطنة - مثل المساواة بين الرجل والمرأة، والحق في التعليم، والحق في العمل للمرأة، والمساواة في الأجور والمناصب - جرى تضمينها في الدستور⁷. ولكن هذا لا يعني ان الحصول على حقوق المرأة كان سهلاً. فلم يُوسَّع نطاق حق الانتخاب، مثلاً، ليشمل النساء. في عام 1954، بدأت النساء المصريات إضراباً عن الطعام، وكنَّ مستعدَّات للقتال من أجل

7 وبعدها نالت معظم النساء العربيات حق الاقتراع: لبنان 1952، سورية في عام 1956 والجزائر في عام 1962 والمغرب في عام 1963، ليبيا والسودان 1964، واليمن في 1970 والبحرين في عام 2001. وقد أعطت عمان والكويت حق التصويت للمرأة في عامي 2003 و2005. الأردن 1974.

فوز سبع عشرة امرأة سعودية في الانتخابات البلدية 2015، أسدل الستار على الدولة الخليجية الأخيرة التي تمنح النساء لأول مرة حق الترشح والتصويت. (2014 صدر أمر ملكي ينص على أن "تكون المرأة عضواً يتمتع بالحقوق الكاملة للعضوية في مجلس الشورى، وأن تشغل نسبة (20%) من مقاعد العضوية كحدٍ أدنى.

الاعتراف بحقوقهن كمواطنات. وبعد عامين، في عام 1956⁸، جرى الاعتراف بكفاحهن، ومُنحت المرأة حقُّ الاقتراع الكامل في أن تنتخب وتُنتخب (حق الانتخاب السلبى والإيجابى)⁹.

2-3 المرحلة الثالثة: المرحلة النيولبرالية من الثمانينيات حتى اليوم: انتشار المنظمات غير الحكومية لحقوق المرأة

وبدأت المرحلة الثالثة من الحركة النسائية في السبعينيات ولا تزال جارية؛ وهي تتزامن مع بداية الفترة النيولبرالية في مصر، وهي يمكن أن تُعزى إلى فشل الاشتراكية وانحياز التطلعات للتحديث والازدهار، بعد هزيمة مصر وسورية والأردن، ومعهم العالم العربي، في حرب الأيام الستة مع إسرائيل في حزيران (يونيو) عام 1967. وبعد ذلك أدارت معظم الدول العربية ظهرها للاتحاد السوفيتي والاشتراكية، وفتحت أبوابها لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت السياسات النيولبرالية والمعونات من الغرب. وخلال هذه الفترة أيضاً، شهدت الحركة النسائية، مثل معظم الحركات السياسية الأخرى، كالإسلامية والناصرية والاشتراكية والقومية والماركسية، انتعاشاً وعودة. وهنا نشأت العديد من المنظمات النسائية - كانت أيضاً من مختلف الإيديولوجيات السياسية والدينية. ومنذ ذلك الحين، أنشئت «منظمات غير حكومية» لحقوق المرأة. ونشطت النساء واشتركن في الأحزاب، وحاولن التأثير في المجتمع والسياسة من خلال المنشورات وسلسلة المحاضرات وورش العمل والبرامج التدريبية، ومن خلال وجودهن في وسائل الإعلام، والمساهمة في تقارير الظل التي تجري كتابتها سنوياً على أساس محلي وإقليمي ودولي (خاصة لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو)، وهنا اكتسبت النسويات المصريات نفوذاً في المجتمع وفي مؤسسات الدولة.

وفي هذه المرحلة ظهرت الحركة النسائية الإسلامية، والجهاد السلمي والاجتهاد

8 أول امرأة مصرية وعربية في البرلمان راوية عطية 1957. Nelson 1996 Biography about Doria Shafik.

9 Sasapost 16.12.2015 <https://www.sasapost.com/arab-women-and-elections/>

من أجل حرية المرأة.¹⁰ فخلال المرحلة النيوليبرالية في التسعينيات، ظهرت حركة نسائية جديدة داخل التيارات الإسلامية من أجل حقوق المرأة. هذه الحركة النسائية هي جزء من صعود الحركة الإسلامية منذ السبعينيات. ومع ذلك، في حين أن النسوية الإسلامية تعزز الحركة الإسلامية، فإنها تتحداها في الوقت نفسه، من خلال الدعوة إلى إصلاحات، وتقود الإسلاميات صراعات داخل حركة الإخوان المسلمين، أو السلفيين، أو الوسط، أو حركة القرآنيين، وتقود معارك من أجل حقوق المرأة، التي غالباً ما تُنتهك باسم الدين أو العرف، وهي بالتالي حركة نسائية دينية وسياسية إسلامية. والناشطات يحاولن أن يحسّن حقوق المرأة من خلال التركيز على النموذج الإسلامي القائم على النصوص الدينية ونصوص القرآن الكريم، وسنة النبي محمد، والحضارة الإسلامية. إن النسويات الإسلاميات مقتنعات اقتناعاً راسخاً بأن الإسلام يمكن ويقوّي المرأة، وأن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من الإسلام. التيارات النسوية الإسلامية متشابكة معاً، ويمكن تقسيمها إلى 3 تيارات:

أولاً، خطاب الغالبية النسوية: السلفيات والأخوات المسلمات، والدعوة إلى أدوار الجنسين التكميلية لكلا الجنسين:

ويتطابق هذا الخطاب بشكل وثيق مع الدستور، وخاصة مع قوانين الأسرة. ومع ذلك، فقد تم إصلاحه أيضاً من قبل النسويات الإسلاميات المعاصرة، وكثير منهن يجادلن بأن المساواة يجب أن تقوم على العدالة. ويستند هذا النوع من العدالة إلى احترام الأدوار الإلهية لكل من الجنسين. وبالتالي، فإن الفروقات بين الجنسين تُفسّر، من جهة، بالنظر إلى التنوع البيولوجي، ومن ناحية أخرى، تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع الإسلامي من خلال أدوار مختلفة، ولكنها تكميلية، للجنسين. ومن ثم، فإن هؤلاء الناشطات الإسلاميات ملتزمات بأدوار الجنسين التكميلية، لا بالمساواة. يعني مثلاً هنّ يقلن إن الأفضل للمرأة أن تقبع في البيت، وأن تكون أمّاً وزوجة، وإذا اضطرت للعمل فيمكن، أو يُفضّل، أن تكون معلمة أو ممرضة أو طبيبة، يعني وظائف خاصة للمرأة وفصل بين الجنسين. هنّ يركّزن على حقوق المرأة في معاملة جميلة من الزوج، ويكرّرن أن الرسول لم يضرب امرأة، وكان يمرح معهن، أو يتكلمن

10 Salah 2009: 50f; Krämer, Gottes Staat als Republik. S. 30.

عن حق الزوجة في معاشرة جنسية جميلة. أولئك النسويات يطرحن خطاباً يركّز على حسن التعامل مع المرأة، ولا يناقش تغيير قوانين. والقوامة للرجل في العام والخاص. الأخوات المسلمات يطرحن الآن نقاشات واسعة حول حقهنّ في التصويت والترشح، والحصول على وظائف قيادية داخل حركتهن. هذا يعني أن هناك تحركاً للحصول على حقوق أكثر.

ثانياً، خطاب الأقلية، إسلاميات الوسط:

المساواة فقط في المجال العام: هذا التيار الأصغر يستخدم صراحة مصطلح النسوية، ويدّعي أن الإسلام دين ثوري ونسوي، ذلك أن المساواة بين الجنسين كانت راسخة بعمق منذ 1400 سنة. بالنسبة لهذه المجموعة، لقد تعامل الله مع النساء في القرآن الكريم بالقدر نفسه من المساواة الذي يتمتع به الرجال، وفرض عليهنّ الواجبات نفسها، ووعدهنّ بالثواب نفسه. إن الفكرة المشتركة بين هؤلاء النسويات الإسلاميات هي أن النساء المسلمات يعانين من الاضطهاد والقهر الذي لا علاقة له بالإسلام. معظمهن يُعدنّ قمع النساء إلى التفسيرات الذكورية للدين، ويطالبن بالجهاد والاجتهاد، والتعامل مع تفسير مستقل وجديد للقرآن والسنة. كما يجادلن بأن القوامة في القرآن معناها ليست سُلطة، أو حق الرجل في ضرب زوجته، بل هي مسؤولية الرجل نحو أسرته، وقيادته مقتصرة على الأسرة والمجال الخاص. وفي المجال العام، لا توجد قيادة للرجل. وبالتالي، فإنهن يجادلن أكثر من أجل المساواة في المجال العام، وحق المرأة في القيادة ورئاسة الدولة، ولكن ليس في المجال الخاص، في الحقوق والحرية الشخصية أو في قانون الميراث.

ثالثاً، الخطاب أقلّ من الأقلية؛ المساواة في المجالين العام والخاص:

هذا الخطاب يدعم الخطابين المذكورين سابقاً، ويؤكد جوانبهما الإيجابية. ومع ذلك، فإن هذا الخطاب لا يتفق مع الرأي القائل بأن الإسلام يعاني من تفسير أبوي. رأيهم أن الإسلام نفسه، مثل المسيحية واليهودية، فيه بعض النصوص الأبوية التي فيها

تفوق الرجل على المرأة، وحقه في ضربها وتأديبها، وأخذه ميراثاً أكثر منها، أو حقه الفردي في الزواج. هذا الخطاب يرفض تلك النصوص، ويؤكد عدم توافقها مع العصر. وأن القيم الأخلاقية وروحانية الإسلام هي ملزمة وفرض، ولكن التشريعات تتغير. وهذا الخطاب يرى الإسلام كسلطة أخلاقية تحث على الفضيلة والحب والأخلاق والتعاملات الجيدة مع الناس. ويرفض أن يكون الإسلام قوانين، وهن يؤيدن كل المواثيق الدولية ويطلبن رفع كل التحفظات على سيداو. وبالتالي، فإن هذا النمط من الفكر يدعو إلى الشراكة والعلاقة الإنسانية المتساوية بين الرجل والمرأة، حتى في قانون الميراث.¹¹

2-4 المرحلة الرابعة: الربيع العربي والتركيز على حرية الجسد والعلاقات الجنسية

من الممكن أن نسمي الحركة النسائية التي ظهرت قبل سنوات ما قبل الثورة، وكنّ حاملات أفكار التغيير، بأنها الجيل الرابع من الحركة النسائية المصرية، وبأن تركيزها على قضايا الجسد والجنس وحرية المرأة هو ثورة جنسية في حدّ ذاتها.¹² وأكثر ممهدية وحاملي أفكارها هم الحركات النسوية والشبابية، بمشاركة السياسية حتى قبل الثورة من خلال تنظيماتهم السياسية وكتاباتهم في وسائل الإعلام الجديدة، مثل مدوّنين في الإنترنت، وكذلك من خلال عملهم السياسي والثقافي، ومحاولتهم التأثير على صناع القرار، وتغيير ثقافة المجتمع. الناشطات النسويات والشباب يحاولون إعادة تعريف الجسد وخصوصيته ويتناقشون حول مفاهيم جديدة عن العذرية، الحب أو الرجولة والذكورة، ويحاولون من خلال المناقشات والنشر والممارسات الديمقراطية أن يكتبوا عقداً اجتماعياً جديداً للأجيال الجديدة، وتعزيز العلاقات بين الجنسين في إطار من الحرية المأمولة والمكتسبة.¹³

في هذه المرحلة الرابعة للحركة النسائية نعود إلى بداية فرضية البحث ونتائج المقابلات مع النساء الناشطات اللاتي أجريت مقابلات معهن. فهنّ يرين أيضاً أن الثورة المصرية هي ” ثورة جنسية، بسبب التركيز على أجساد النساء، ومطالبة المرأة

11 Abu Zaid 2000، Abu Bakr 2001

12 Salah 2017; 21; Singerman 1996

13 Ghannam2013; Eltahawi 2015

بأن تكون هي الوصيّة على نفسها، والمسؤولة عنها، ونبذ الأفكار والجرائم والقوانين المتعلقة بـ«الشرف» المرتبط بتصرفات المرأة وجسدها. الأغلبية من الناشطات اللاتي أجريّت المقابلات معهن أكّدن لي ترحيبهن ببحث كهذا. لأن معظم الأبحاث مهتمة بالتغييرات السياسية في الدولة والحكومة، التي هي في رأيهن تتجه نحو دولة بوليسية سلطوية يحكمها الجيش. هن يؤكّدن لي فرضية البحث بأن الثورة المصرية لم تكن صراعاً ضد النظام السياسي القائم فحسب، بل أيضاً ثورة ضد القيم القديمة لثقافة مجتمعية بالية عفا عليها الزمن. فلم يقتصر الأمر عندهن على محاولة إسقاط النظام السياسي فحسب، بل أيضاً كسر التقاليد القمعية بدءاً من الأبوية، والوصاية القائمة بسبب السن، أو النوع، أو الطبقة الاجتماعية أو العرقية.¹⁴ وهن يؤكّدن حدوث تغييرات كبيرة في حياتهن الشخصية، والكثير منها إيجابي، مثلاً في اتجاه المساواة مع الرجل الأخ، زميل العمل، والحبیب، أو في اتجاه اكتساب المجال العام والحركة بحريّة أكثر.

وتذكر الناشطات أن عدداً كبيراً من المبادرات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي ظهرت بعد الثورة تجعل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والرجل قضية عامة، يهتم بها المجتمع. ولا يزال عدد من هذه المبادرات يرتفع. فمثلاً من المبادرات الجديدة: مجموعات المساعدة الذاتية للرجال والنساء بشأن القضايا الجنسانية، مثل «بصي»، أو «مسرح شبابيك»، أو هاشتاغ على الإنترنت عن «التحرّش الجنسي الأول للرجال والنساء»؛ أو مبادرة «شاهد تحرّش»، أو مجموعة «رجولة»؛ أو «مسرح الشارع حول العلاقات بين الجنسين» و«حقوق الإنسان» في مصر. هذه المنظمات غير الحكومية ومبادرات الإنترنت في وسائل الإعلام الجديدة، مثل الفيسبوك، خلقت نوعاً من المنطقة السليمة والأمنة للرجال والنساء، للتعبير عن أنفسهم والمناقشة بحريّة، دون أن يتعرّضن لخطر.

جاءت المبادرات التي أنشأتها النساء قبل سنوات قليلة من الثورة، وبعدها، أكثر جرأة عن سابقاتها، وأكثر التصاقاً بمشكلات الواقع، سعياً للعب دور مباشر مؤثّر لتغيير أوضاع النساء بشكل أساسي. مبادرات النساء نجحت فيما لم تنجح فيه التيارات السابقة، وتمكنت من جذب انتباه الشباب الذكور، وأصبح هناك كتلة جديدة من

14 El Hamamsy/Soliman2016; El-Difraoui 2014; El Feki 2014

الذكور مناصرة لحقوق متساوية لكُل من النساء والرجال. فهم ضد التقاليد والأعراف والقوانين المهينة للمرأة، مثل حق الرجل الحصري في الطلاق، أو حق الولاية على المرأة، أو الجرائم وقوانين الشرف والختان، أو العلاقات بين الجنسين غير المتساوية. ومن خلال وسائل الإعلام الجديدة دارت نقاشات ومداولات بين آلاف من النساء والرجال. وأدى هذا إلى محاولة طرح خطاب تحرري جديد في المجتمع، يركز على ملكية المرأة لجسدها مثل الرجل. وقد أشعلت الحركات النسائية، بنجاح، النقاش حول التحرش الجنسي والعنف المنزلي ضد المرأة، وعدم المساواة في قوانين الميراث، وتوعية المجتمع والسياسيين بهذه القضايا.

فمثلاً، حشدت هذه الحركات، من أجل إصلاح قانون الأسرة، وحق المرأة في الطلاق والوصاية على أبنائها. وعندما حاول الإسلاميون (2012) خفض سن الزواج إلى أربعة عشر عاماً، أدت المناقشات في جميع أنحاء المجتمع إلى إجماع واسع النطاق ضدّ هذا. وقد فشل الإسلاميون، أيضاً، في تغيير قوانين المساواة لصالح الرجل. وبالمثل، كان هناك نقاش واسع النطاق حول الحد من تعدد الزوجات. وأيضاً كسرت التابوهات عن العنف والاعتصاب الزوجي. كما تمكن نشطاء حقوق المرأة من الضغط على الدولة والبرلمان، ما أدى إلى إصدار قوانين تحررية في مصلحة المرأة، واعتماد شروط المساواة بين الجنسين: أصدرت قوانين للمعاقبة على جرائم الشرف في مصر، وهناك قوانين جديدة، وكذلك فيما يخص العنف العائلي (الختان أو ضرب الأطفال)، ومكافحة قوانين الاعتصاب والزواج بالمغتصب، كل هذه التغييرات والمناقشات والأنشطة والممارسات الجديدة في المجتمع المدني، على وسائل الإعلام، في الأحزاب أو الشارع، والأسرة، أي "السياسة من تحت"¹⁵، كلّها تؤثر أيضاً على النظام "السياسي من فوق"، وتعمل على وضع تشريعات وممارسات جديدة في وسائط الإعلام والقضاء والشرطة لصالح المرأة. وقد بدأت هذه التطورات في تخفيف حدة الأطر السلطوية والتقليدية على المجتمع المصري. ولذلك نحن نرى أن المجتمع المصري يتحرك نحو مرحلة انتقالية تحررية، ضد الأبوية والتقاليد والتشريعات التي تضطهد المرأة.¹⁶

15 Bayat 2010: 20f

16 Salah 2011: 112

3. النزاعات بين الدولة والحركة النسائية: الدولة وسياستها المتناقضة في تطبيق

القرار 1325

مصر، كمعظم الدول العربية، لا تطلق على نفسها علمانية، لكنها، أيضاً، لا تطلق على نفسها دولة إسلامية فقط. وعلى الرغم من أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للدستور، كمعظم الدول العربية، فإن القوانين الشرعية في الغالب تستخدم في المجال الخاص، يعني فقط في قانون الأسرة، أي الزواج والطلاق والإرث. ومن ناحية أخرى، غالباً ما تكون الحقوق السياسية الأساسية، والقانون الجنائي، والقانون المدني، من أصل علماني، وهي تأتي أساساً من القانون الفرنسي، أو السويسري، أو الإسباني، أو الإنجليزي.

يوجد تناقض كبير بين التشريعات وتطبيقاتها في الدولة: فالدولة، حسب دستور 2014، الذي اشتركت في كتابته رائدات الحركة النسائية، تضمّن للمرأة المساواة الكاملة مع الرجل في كلّ الحقوق والواجبات، وضمّنت للمرأة قوانين جديدة ثورية؛ فالدستور يضمن في المادة 6 أن المرأة تستطيع نقل جنسيتها إلى الأطفال. وفي المادة 11، تُضمن الحقوق المدنية (المواطنة الكاملة) لأول مرة في تاريخ مصر. وأيضاً رفع سن الزواج إلى 18 عاماً، لوقف الزواج المبكر للمرأة، على الضدّ من إرادة السلفيين. وكثير من منظمات حقوق المرأة تؤكّد أن الدستور الجديد يكفل حماية النساء العازبات والنساء الأكبر سناً، كحصول المرأة الفقيرة على «معاش» و«إعالة» من الدولة، أو على حق المصريات في السفر دون موافقة وليّ الأمر، أو الزوج: ¹⁷ على التضاد من هذا، نجد أن تمثيل المرأة المصرية في البرلمان لم يتحسن بعد الثورة، وظل، من دون (الكوتا)، يصل إلى نسبة 0 إلى 2 في المئة، وتكاد لا توجد أي امرأة كوزيرة إلا عدد قليل: 4 مقابل 22 وزيراً.

عندما نتفحص الصفحات الرئيسية للدولة، أو حتى نتفحص الأحاديث الرسمية من ممثلي الدولة، في اللقاءات الدولية، نجد تأكيداً قوياً لالتزام الدولة المصرية بهذه المعاهدات، وخاصة 1325، وأن الدولة مهتمة جداً بالمشاركة السياسية للمرأة، وخاصة في صنع القرار. أيضاً نجد تأكيد الدولة حرصها على تنفيذ التزامها باتفاقيات حقوق

17 Abol Komsan 2014. IPU 2014; Worldbank 2014

الإنسان، وخاصة (سيداو) التي هي من أهم الدعائم والأسس لمعاهدة 1325، لتحقيق السلام للمرأة¹⁸. أيضاً يؤكد الجيش في صفحته الرسمية أنه يرحب برغبة الفتيات في التجنيد بالقوات المسلحة، وتأكيد دور المرأة في مواجهة مخططات الإرهاب. والجدير بالذكر التأكيد أن المرأة المصرية في الجيش تُكَلَّف بأعمال إدارية، إضافة إلى ممارسة الطب بالمستشفيات العسكرية، في مقابلات كثيرة يجري التأكيد على الرغبة في تعميم مشاركة النساء في كل أسلحة الجيش المصري.¹⁹

ولكن عندما ننظر إلى ممارسات الدولة نلاحظ تضاداً أو تناقضاً وتردداً بين الالتزامات والممارسات. ونذكر منها أنه عند الكلام عن القرار 1325، يجري الكلام عن ظروف المرأة العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولا يوجد أي ذكر للواقع داخل مصر، وكأنها غير معنية بهذا القرار.

ثانياً، بعد الثورة ومن سنة 2013، تعاني الكثير من منظمات حقوق المرأة من تهديدات بإغلاقها، وأسوأ ما حدث هو غلق منظمة النديم، وهي من أعرق المنظمات المصرية والعربية وأفضلها لتأمين الحماية وتقديم علاج بدني ونفسي لضحايا العنف والتعذيب.²⁰ ومُنعت ناشطات نسائيات من السفر، ووقع الحجز على أموالهن. أيضاً عند الأحاديث عن العنف الطائفي أو الإثني، يجري التأكيد على سلطة الدولة واستقلالها وسيادتها، وبذلك تُمنع الأحاديث عن وضع المرأة في سيناء أو سيوة أو النوبة.

مصر اعتمدت وصدقت على اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الانسان. وكانت مصر أيضاً من أوائل الدول في أواخر السبعينيات، التي صدقت وألزمت نفسها بالمعاهدة

18 Egyptian Ministry of Foreign affairs (EFA) 2017: Implementing UN Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security: An Egyptian Perspective. In: <https://mfaegypt.org/2015/10/24/implementing-un-security-council-resolution-1325-2000-on-women-peace-and-security-an-egyptian-perspective/>

أيضاً انظر إلى موقع الحكومة المصرية: لقومي للمرأة يحتفل بالذكرى 15 على صدور قرار مجلس الأمن 1325 سامح شكري يشيد بجهود المجلس القومي للمرأة. <http://ncw.gov.eg/ar/15-1325/>. دخول الموقع 2017.07.11

19 جريدة فيتو 2016.3.31: مصر تؤكد أمام مجلس الأمن ضرورة تعزيز دور المرأة

<http://www.vetogate.com/2119262>

20 BBC 2016

الهامة (سيداو) للقضاء على أي تمييز ضد المرأة.²¹ وتعتبر سيداو من أهم المعاهدات لحفظ السلام. ولكن، لمصر أيضاً، كمعظم البلدان العربية والإسلامية في العالم، تحفظات بشأن الاتفاقية:

وهي في معظم الحالات ضد المادة 2، إذ تدعو سيداو إلى أن تلتزم الدول بإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة بجميع الوسائل المتاحة، وأن تضمن المساواة الكاملة بين الجنسين. التحفظات هي أنه وفقاً للشريعة الإسلامية، لا يمكن أن تكون هناك مساواة للمرأة في مجال قانون الأسرة، أو الزواج، أو التعددية أو الميراث، وحتى الحق في الشهادة أمام المحاكم.

التحفظات الخاصة بالمادة 16، المتعلقة بحق المرأة في تزويج نفسها، وتطبيق نفسها، وحقها في الوصاية على أولادها مثل الرجل، وهذه المادة تكرس حق الاختيار والاستقلالية في الزواج والإنجاب، بتقرير الاستقلالية والحرية الجنسية للمرأة والمساواة الكاملة مع الرجل. تحفظت مصر بأن هذا لا يتفق مع الشريعة والتقاليد. رُفعت التحفظات عن المادة 9 لحق المرأة في الجنسية وإعطاء الجنسية لأولادها لو كانت متزوجة. وهنا نرى أنه ليس فقط الدين، ولكن العرف والتقاليد وأمن الدولة لعبوا دوراً في تقييد المرأة.

4. (سيداو) النزاعات الثقافية بين الدولة والإسلاميات والعلمانيات بين عالمية حقوق الإنسان والخصوصية الثقافية المصرية

اضطهاد المرأة ليس فقط من الدولة، ولكن يجيء أيضاً من القيم والأعراف في المجتمع نفسه، وأن كثيراً من النساء، حتى في الحركة النسائية، هنَّ ضدَّ المساواة الكاملة:

شاركت مصر في مؤتمر بكين +5 وبعده حتى 2015 بثلاثة تقارير لسيداو. الأول من قبل الحكومة، والثاني من قبل الجماعات النسائية الإسلامية، والثالث من قبل

21 وانضمت بقية الدول العربية الـ 22 إليها، حتى المملكة السعودية (إيران والسودان والولايات المتحدة لم يوقعوا).

منظمات غير حكومية مختلفة، وهذه يمكن أن تسمى المنظمات غير الحكومية العلمانية، لأن أهدافها ومصطلحاتها تشير إلى حقوق الإنسان وحقوق الإنسان الدولية، وليس الدين²². إذا قارنا التقرير الإسلامي مع التقرير الحكومي وتقرير الظل للمنظمات غير الحكومية المصرية التي قُدمت في مؤتمر المرأة في بكين +5 في عام 2000، ثم في مؤتمرات أخرى حتى 2015، نجد الكثير من أوجه التشابه: كل التقارير تؤكد أن المساواة بين النساء لا تزال تعاني من العجز، وأنه لا يزال الأمر يتطلب جهداً كبيراً للوصول إلى الأمل. وفي جميع التقارير يتم التأكيد على احترام الإسلام والثقافة والتقاليد. ومع ذلك، لم يذكر أي من المجموعات الثلاث الحقوق الإنجابية للمرأة قبل الزواج، أو الحق في الحرية الجنسية، وخاصة المثلية الجنسية. وهنا الدولة تتفق مع العرف والدين ومع الإسلاميات في رفض المواطنة الكاملة. تطالب الناشطات العلمانيات بأن ترفع مصر كل تحفظاتها ضد سيداوا، وأن تقوم بالعمل على إزالة أي تمييز ضد المرأة، وأن تتمتع بالمساواة وبحقوقها الكاملة كمواطنة.

في رأيي إن الناشطات الإسلاميات والعلمانيات، في مجال الحقوق، لا يتناقض كثيراً ما دمن يتفاوضن على الحقوق السياسية والاجتماعية للمرأة. لا أحد منهن ينكر حق المرأة في التعليم، الحق في التصويت، أو القيام بإدارة أعمالهن الخاصة. وتصبح

22 أهم شيء التأكيد هنا، ان المقالة في العلوم السياسية، وعندما أستخدم كلمة إسلامي أو علماني، فأنا هنا أتكلم عن حركات اجتماعية سياسية، تريد من خلال المشاركة السياسية التأثير على المجتمع والدولة وعلى القضاء والقرارات السياسية، يعني يريدون الحصول علي دعم وسلطة وقوة في المجتمع. إذاً أنا لا أتكلم عن الأديان أو اللاهوت.

يجب التمييز الواعي بين مصطلح الناشط "الإسلامي" وصفة "مسلم". "مسلم" هو تسمية تعني للانتماء إلى الإسلام كدين، دون دلالة سياسية. مصطلح "مسلم" لا يقول لنا شيئاً عن اتجاه السياسي الأشخاص. أما مصطلح "إسلامي" فهو مختلف. "الناشطون الإسلاميون" أو "الإسلاميون" هم بالتالي النشطاء الذين تكون حججهم الرئيسية ومرجعيتهم في السياسة من القرآن والسنة والسلف، وليس، على سبيل المثال اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولكن هذا لا يعني أن الإسلاميين لا يراعوا الدستور أو اتفاقيات الأمم المتحدة في حججهم. إنهم يدرسون ما إذا كانت متوافقة مع فئاتهم الدينية ويقبلون الدستور أو الاتفاقيات الدولية إذا لم تعارض مع الإسلام. هم يتحدثون علناً عن الأهداف الإسلامية ويرغبون في تطبيقها عملياً في الحياة السياسية والتشريعات. والتيار الإسلامي ليس واحداً أو متجانس. من أهم الحركات الإسلامية هم الإخوان المسلمون والسلفيون. وتوجد تيارات أقلية منهم مقتنعة بالعنف مثل الجهاديين. الحركة النسائية الإسلامية هي حركة سياسية تهدف الحصول على حقوق المرأة وهي أيضاً بها تيارات واتجاهات مختلفة سوف اوضحها لاحقاً في نقطة الإسلام النسوي.

المفاوضات أصعب عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان المرأة الفردية كمواطنة كاملة، وحقوق الإنسان في المجال الخاص، مثل قانون الميراث، أو قانون الأسرة، أو تعدد الزوجات، أو مسألة تقرير الحرية الجنسية. وفي هذا الصدد، تطالب القوى العلمانية هي أنه بدلاً من مهاجمة الدين، فعليهن القيام بإضافات إلى الشريعة الإسلامية. فمثلاً إنهن لا يحاربن قانون الميراث بنفسه، ولكنهن يؤكدن أن الآباء يستطيعون تغيير وصيتهم والإرث في اتجاه المساواة. ويطالبن أيضاً بإدخال عقد زواج يمكن فيه للمرأة أن تضمن حقوقها في العمل والطلاق ورعاية الأطفال.

على الجانب الآخر، تصف اللجنة الإسلامية الدولية للمرأة والطفل في تقاريرها للفترة 2001-2013 مخاوفها من سيداو وقلقها من اختفاء العرف والتقاليد وازدياد التدهور الأخلاقي. ويخشى أعضاء هذه المنظمة من أن تحل محل القوانين والعتادات والدين المعاهدات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والغرض من هذه التقارير هو تزويد لجنة الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالمعلومات، والإشارة إلى "الجوانب الإسلامية" ورأي الدين.

ويتضمن هذا التقرير²³، الذي يشار إليه بوصفه «بياناً إسلامياً حاسماً بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» وهو مكون من 40 صفحة، وتتناول الصفحتان الأوليان «الجوانب الإيجابية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المرأة». وتبين الصفحات المتبقية «جوانبها السلبية» وتؤدي إلى رفض هذه الاتفاقية المتعلقة بحقوق المرأة. وكجزء إيجابي من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو، أقرت اللجنة بالتركيز على المساواة في حقوق المرأة، في مجالات العلم والعمل والمشاركة السياسية، ورفض الاتجار بالنساء والرق والبغاء.

ويشدد التقرير في المقام الأول على أن الإسلام يجب أن يكون أعلى من العلم والفلسفة وجميع الاتفاقيات الإنسانية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة. ثانياً، يشير إلى أن جميع هذه الحقوق موجودة أصلاً في الإسلام. في الواقع هذا الرأي مماثل جداً لرأي جماعة الإخوان المسلمين والسلفية. ويمكن القول بشكل عام إن هذا

23 The Egyptian Non Governmental Organizations Coalition 2015

الرأي موجود في معظم الحركات الإسلامية، وكذلك في أذهان العديد من المسلمين والعرب.

ومن وجهة النظر الإسلامية، تتمتع المرأة، وفقاً لهذا الرأي، بالحرية والمساواة الكاملتين. ولها الحق في التعليم والعمل وإدارة أعمالها الخاصة، وكذلك في حرية اختيار الزوج. ويثني التقرير أيضاً على «امتيازات» المرأة، مثل إن على الأب رعاية ابنته. ثم إن زوجها مسؤول عنها كزوجة. وإذا كانت مطلقة، أو إذا مات زوجها، فإن هذه المسؤولية تذهب إلى أولادها أو إلى قريب آخر.

نقدي لهذا الخطاب النسوي هو أنه يكرّس فكرة قصور المرأة، وأنها لا تستطيع العناية بنفسها. غير أن هذا الخطاب غير واقعي لأن المرأة تدعم بيتها، وثالثاً يعتبر هذا الخطاب تمييزاً أيضاً ضد الرجل، ويحمّله مسؤولية كبيرة صعبة عليه تحقيقها. الإسلاميات والإسلاميون رفضوا (سيداو) وكانوا يريدون بعد الثورة التراجع عن الاتفاقية. الحركات النسائية العلمانية نظمت مظاهرات، وجعلت الشارع العربي يقف معها ضد الإسلاميين. كثير من النساء العاملات والطبقة المتوسطة والسفلى وجدن أن المشروع الإسلامي يأخذ من النص، دون أن يتصل بالواقع وتطورات. ففي دولة مثل مصر، فإن أكثر من 35% من البيوت تصرف عليها امرأة عائلة، وأنه بعد انتشار البطالة أيضاً، كثير من النساء يُعلن الأسرة والرجال. طلب الإسلاميات بمكوث المرأة في البيت شكّل تهديداً اقتصادياً لعدد كبير من النساء وأسرهن.

5. نظرة مستقبلية إلى مشاركة المرأة المصرية في السلام والأمن والعمليات

الانتقالية في مصر

علاقة الدولة مع النساء: من تحفظات الدولة (مصر) نرى أن ليس فقط الدين، ولكن العرف والتقاليد وأمن الدولة كان لها دور في تقييد المرأة. إذ تُعامل المرأة كقاصر ليس من حقها إعطاء جواز سفر (باسبور) وجنسية لأولادها. ولكن بعد الربيع العربي غيّرت مصر تشريعاتها لصالح المرأة. فالصراع الذي تعاني منه المرأة هو أنها حسب الدستور كمواطنة مساوية للرجل، ولكن حسب التشريعات (التفسيرات الفقهية) الإسلامية والمسيحية واليهودية غير مساوية للرجل. يعني، هي تدرس وتعمل

وتخرج للمجال العام، وتتمتع إلى حدٍّ ما بالمساواة، وعندما ترجع إلى البيت تكون غير مساوية، لا كزوجة، أو كابنة أو كأخت. أدى هذا إلى توتر شديد في العلاقات الإنسانية، وعدم شعور المرأة بالأمان في الأسرة أو مع الزوج. ويؤدّي هذا إلى عزوف نساء كثيرات متعلّقات عن الزواج. أيضاً من نتائج البحث المفاجئة أن الدولة السلطوية تحاول القضاء على الحركة النسائية، بمراقبتها ورفض أن تنشط سياسياً. وهناك نتيجة أخرى هي التناقض بأن هذه الدولة السلطوية هي في نهاية المطاف أكثر دعماً للمرأة، وأن ثقافة المجتمع المدني والأحزاب لا تحترم المرأة بالقدر الكافي. لقد أجبرت الدولة مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب على إدخال (الكوتا) 30 في المئة من النساء إلى قوائمهن الانتخابية، ولكن جميع الأحزاب تقريباً وضعت النساء في الجزء الخلفي من القوائم، ومع ذلك، فقد انتقلت الحصص نوعاً ما لصالح المرأة.

علاقة الحركات النسائية بالمرأة والمجتمع: أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الحركة النسائية هي التركيز على الحقوق الفردية للمرأة، خاصة امرأة الطبقة الوسطى والعليا التي تعيش في المدن. وأيضاً التركيز على العنف الأسري والزوجي. وهن يُردن أن تُرفع كلّ التحفظات على (سيداو). كما أنهن يشكين في تقاريرهن سطوة العرف والتقاليد (الزواج بالمغتصب، ضرب الزوجة، الختان، قضايا الشرف) وهن يطالبن بقوانين المساواة. في الوقت نفسه، تهمل الناشطات النسويات العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية للمرأة، وخاصة لامرأة الطبقة الوسطى والسفلى العاملة في المصنع، أو العاملة في سوق العمل غير الرسمي ودون عقد ولا تأمينات اجتماعية. لا توجد مشاريع مثلاً للمرأة كفلاحة أو بدوية، على سبيل المثال. كمزارعة في سوق العمل غير الرسمي أو حقوق المرأة في سيناء. ونتيجة أخرى هي أن العلمانيات يخفن من الإسلاميات والإسلاميين أكثر من خوفهم من الدولة السلطوية. وفي أبحاثي يؤكّدن أنهن يفضلن الدولة السلطوية على الإسلاميين. أولاً لأن الحروب وعدم الأمان يرجعنه للحركات الإسلامية المسلحة. أيضاً هن يخفن أن يفقدن الحقوق التي تضمنتها الدساتير العربية، ولا سيما المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في الحياة العامة والخاصة. ثالثاً إن الناشطين الإسلاميين يريدون السيطرة أيضاً على المجال الخاص والسيطرة علي الحرية الشخصية والعلاقات بين الجنسين، والاختيار الحر للملابس، والمثلية الجنسية. والنقطة الرابعة أن الإسلاميين ضد حرية الفن والإبداع.

في هذا البحث قمت بتحليل وضع المرأة المصرية والحركات النسائية، ودورهن في السلام وفضّ النزاعات، من خلال توسيع أدوار المجتمع المدني ونشاط المرأة فيه، من منظور الحركة الاجتماعية والتحول الاجتماعي، وفقاً لمنظور السياسة التحتية، من الأسرة، الشارع، المدرسة، «السياسة من الأسفل»، على المستوى الاجتماعي؛ وعندما نأخذ في الحسبان الحركات الاجتماعية وتغيّر قيم العلاقات بين الجنسين وبين الأجيال. إذًا، النساء هنّ أيضاً من الفائزات في الثورة، بقيامهن بكسر تابوهات المجتمع، وإجباره على تغيير قيمه. نجاح الحركات النسائية يتمثل في أنهن قُمن بتعميق الوعي والحساسية، في مصر والعالم العربي، لقضايا المساواة وحقوق المرأة. وأدّى هذا إلى حدوث تحوّل في قيم المجتمع. أصبحت أصوات المرأة المصرية ذات أهمية متزايدة في وسائل الإعلام وفي المجتمع. وأدّت تقاريرهن للأمم المتحدة وداخل بلادهن، عن التحرش الجنسي، والعنف ضد المرأة، إلى زيادة الوعي لدى الدولة والشعب بهذه المشاكل. وأدّت إلى بداية نقاشات جديدة وواسعة لحقوق المرأة عبر الطبقات الاجتماعية المختلفة. وأنشأت المدافعات عن حقوق المرأة مجموعات بحثية في الدراسات الجنسانية، في الجامعات، وغيّرن المناهج الدراسية في المدارس، وكشفن عن أصواتهن وعبرن عن قضايا المرأة المصرية من كل الطبقات والأجناس. كلّ هذا لأن النساء واعيات بأن أفضل القوانين أو الاتفاقيات الدولية، مثل (سيداو) تظل محدودة، أو حتى غير فعالة، إذا كانت تفتقر إلى الإرادة السياسية والشعبية لتحقيقها. لذلك هن يركّزن نشاطهن أيضاً على التأثير السياسي التحتي ل فوق (من تحت إلى فوق)، من الأسرة، إلى المدرسة، إلى الإعلام، إلى الدولة. ساهمت تلك المعرفة بتعزيز ثقة النساء بقدراتهن، ومدّتهنّ بالقدرة على إنشاء آلاف المبادرات والمشروعات الثقافية والسياسية والاجتماعية والفنية، ويكشف امتداد تلك المبادرات في كل أرجاء مصر عن اتساع دائرة التغيير، وهذا ما تفعله الحركات النسائية المصرية بكل أطيافها الآن، وبنجاح.

السؤال الذي يشغلني وأتمنى النقاش والبحث فيه هو: كيف نؤسس خطاباً جديداً يدعم حقوق المواطنة الكاملة، ويكون تألفياً بين كل تيارات المجتمع؟ وماهي الاستراتيجية القادمة؟

Abu Zaid, Nasser Hamid 2000 : Daua'er Al-Khuf. Qira'a fi Khetab Al-Mara'a (Die Kreise der Angst. Analyse des Diskurses über Frauen). Beirut ,Al-Markaz Al-thaqafi Al-'Arabi

Abu-Bakr, Omaima 2001: Islamic Feminism: What's in a Name? Preliminary Reflections. Middle East Women's Studies Review 15 41-4

Abol Komsan, Nehad 2014: Egyptian Women's Status Report in 2014. http://ecwronline.org/upload/annual_report/2014%20report.summerypdf.pdf

Ahmed, Leila 1998: Women and Gender in Islam: Historical Roots of a Modern Debate. Kairo, The American University in Cairo Press

Al-Saadawi, Nawal 2007: The Hidden Face of Eve: Women in the Arab World. London, Zed Books

Arab Human Development Report (AHDR) 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality. <http://www.arab-hdr.org/PreviousReports/2016/2016.aspx>

Badran, Margot 1996: Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt. Kairo, The American University in Cairo Press

Baron, Beth 2007: Egypt as a Woman: Nationalism, Gender, and Politics. California, University of California Press

Bayat, Asef 2010: Leben als Politik. Wie ganz normale Leute den Nahen Osten verändern. Berlin, Assoziation A

BBC Arabic 27.02 2016: السلطات المصرية تأمر بإغلاق مركز النديم لضحايا العنف والتعذيب: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/02/160217_egypt_ngo_closed

De Sony, Amanullah 2015: The Crisis of Islamic Masculinities. UK, Bloomsbury Academic

Derichs, Claudia 1998: Universalismus und Kulturspezifik - das Modell westlicher Demokratie in der Defensive. In: Greven, M. (ed.) Demokratie - eine Kultur des

Westens. Opladen. Leske & Budrich107-22 .

El Feki. Shereen 2014: Sex and the Citadel: Intimate Life in a Changing Arab. London: Vintage

Egyptian Ministry of Foreign affairs (EFA) 2017: Implementing UN Security Council Resolution 1325 (2000) on Women, Peace and Security: An Egyptian Perspective. In: <https://mfaegypt.org/2015/10/24/implementing-un-security-council-resolution-1325-2000-on-women-peace-and-security-an-egyptian-perspective/> .<http://www.vetogate.com2119262/>

El Hamamsy. Walid; Soliman Mounira (Hg.) 2013: Popular Culture in the Middle East and North Africa: A Postcolonial Outlook. Oxford. Routledge

El-Difraoui. Asiem 2013: Ein neues Ägypten? Reise durch ein Land in Aufruhr. Berlin. Körber-Stiftung

Eltahawy. Mona 2015: Headscarves and Hymens: Why the Middle East Needs a Sexual Revolution. Hachette UK: W&N Publisher

Ferree. Myra Marx / Roth. Silke 1999: Kollektive Identität und Organisationsstrukturen: Theorien neuer sozialer Bewegungen aus amerikanischer Perspektive. In: Klein. A. / Legrand. H.-J. / Leif. T. (Hg.) Neue soziale Bewegungen. Opladen. Westdeutscher Verlag131-144 .

Ghannam. Farha 2013. Live and Die Like a Man: Gender Dynamics in Urban Egypt. Stanford. Stanford University Press

Inhorn. Marcia C. 2014: The New Arab Man: Emergent Masculinities, Technologies, and Islam in the Middle East. Princeton. Princeton University Press

Inter-Parliamentary Union (IPU) 2014: Women in the Politics 2014: http://www.ipu.org/pdf/publications/wmnm14_en.pdf

Krämer. Gudrun 1999: Gottes Staat als Republik: Reflexionen zeitgenössischer Muslime zu Islam, Menschenrechten und Demokratie. Baden-Baden. Nomos

Melucci. Alberto 1999: Soziale Bewegungen in komplexen Gesellschaften. Die

europäische Perspektive. in: Klein, Ansgar / Legrand, Hans-Josef / Leif, Thomas (Hg.) Neue soziale Bewegungen. Opladen, Westdeutscher Verlag-131 114 ,

Mernissi, Fatima 1992: Die Angst vor der Moderne: Frauen und Männer zwischen Islam und Demokratie. Hamburg/Zürich, Luchterhand Literaturverlag.

Naguib, Nefissa 2015: Nurturing Masculinities: Men, Food, and Family in Contemporary

Nelson, Cynthia 1996: Doria Shafik, Egyptian Feminist: A Woman Apart. Miami, University Press of Florida.

Rucht, Dieter 1999: Gesellschaft als Projekt – Projekte in der Gesellschaft: Zur Rolle sozialer Bewegungen. In: Klein, Ansgar / Legrand, Hans-Josef / Leif, Thomas (Hg.) Neue soziale Bewegungen. Opladen, Westdeutscher Verlag 15-28 ,

Salah, Hoda 2009: Diskurse von islamischen Feministen. In: GENDER: Zeitschrift für Geschlecht, Kultur und Gesellschaft, Leverkusen, Heft 1/2010, Verlag Barbara Budrich 47-64 ,

Salah, Hoda 2011: Moralwandel der Sexualität innerhalb der sunnitischen Welt und ihre Wirkung auf Familie, Bindung und Fürsorge. In: Bertram, Hans/Ehlert, Nancy (Hg.): Familie, Bindung und Fürsorge. Opladen: Verlag Barbara Budrich, 653 – 633

Salah, Hoda 2017: Die sozio-politische Dimension: Arabischer Umbruch als Folge von akuten Generationen- und Geschlechterkonflikten am Beispiel der islamischen Bewegungen in Ägypten. In: Müller-Graff, Peter-Christian (Hg.): EU-Nachbarschaftspolitik-Nordafrika und Nahost. Schriftenreihe des Arbeitskreises Europäische Integration e.V., Baden-Baden, Nomos, Band 10251 - 21 ,

Sauer, Birgit 2001: Die Asche des Souveräns: Staat und Demokratie in der Geschlechterdebatte. Frankfurt/New York, Campus

Schröter, Susanne (Hg.) 2013: Transformation und Restaurationen von Genderverhältnissen in der islamischen Welt. Bielefeld, transcript Verlag

Singerman, Diane 1996: The Family and Community as Politics. In: Singerman,

D. / Hoodfar, H. / Hoffman, V. (Hg.) Development, Gender, and Change in Cairo: A View from the Household. Bloomington, Indiana University Press 145-189 ,

Spivak, Gayatri Chakravorty 2007: Can the Subaltern Speak?: Postkolonialität und subalterne Artikulation. Frankfurt, Turia + Kant

The Egyptian Non Governmental Organizations Coalition (ed.) 2015: The Shadow Report of the Egyptian Non Governmental Organizations Coalition on the CEDAW. Kairo

The World Economic Forum 2014: The Global Gender Gap Report 2014: <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/>

دراسة حالة المرأة النوبية المصرية

جيهان أبو زيد

”أينما وُجد نزاع فالمرأة يجب أن تكون جزءاً من الحل“ - ميشيل باشيليه¹

خلال أربعة عشر عاماً تلت نهاية الحرب الباردة، أي من 1990-2004 كان هناك 60 نزاعاً حول العالم. والنساء آخر من يُدعى إلى طاولة التفاوض، وتبقى مشاركتهن محدودة في مفاوضات السلام، باستثناء بعض الحالات مثل إيرلندا الشمالية، وغواتيمالا، وجمهورية الصومال... الخ. ولكن، بغض النظر عن الاستثناءات، تحظى النساء باهتمام أقل من الرجال في مفاوضات السلام، وفي نزع السلاح، وفي إعادة الإعمار بعد النزاع.² ماذا يعني أن تشارك المرأة بشكل أوسع في عملية صنع القرار؟ هل يفيد ذلك حقاً عملية بناء السلام؟ وكيف، وبأية أدوات يمكن للنساء أن يساهمن في صنع السلام؟ إنَّ النظر إلى النساء كمجموعة منفصلة عن المجموع الوطني، يعزِّز تهميشهن وإقصاءهن عن مفهوم الحيِّز العام السياسي. فالنساء جزء من النسيج الوطني، وهنَّ تاريخياً جزء مساهم اقتصادياً ومشارك في المقاومة الوطنية، وبالتالي فإن دراسة واقع النساء أو نشاطهنَّ واحتياجاتهنَّ لا تتحقَّق عبر فصلهنَّ، بل عبر دمجهنَّ في الكل، مع

1 ملخص-حوار- /http://iknowpolitics.org/ar/learn/knowledge-resources/discussion-summaries/

حول- دور-النساء-في-اوضاع-ما-بعد-النزاع-وفي-مفاوضات-السلام

2 المصدر نفسه.

الأخذ بالاعتبار خصوصيات معينة ناتجة عن التحيز الاجتماعي والسياسي الذي واجهته المرأة تاريخياً.

الخلفية:

في مطلع القرن العشرين، كانت بلاد النوبة تتكون من 39 قريةً، على امتداد 350 كيلومتراً جنوب أسوان، حتى خط عرض 22 (وادي حلفا) على ضفتي النيل شرقاً وغرباً. وتتكون القرى النوبية من مجموعات متباعدة من المساكن تفتح أبوابها على نهر النيل، وامتدت تلك المساكن في نجوع بلغ مجموعها 535 نجعاً³.

يرجع الحراك المتعلق بالقضية النوبية في مصر إلى قرن مضى، منذ تقسيم النوبة في 1898 بين مصر والسودان، وتعرض النوبيون لعدة عمليات تهجير قسري بدأت عام 1902 مع بناء خزّان أسوان، بهدف التوسع في زراعة القطن، مروراً بتهجير عام 1912، وعام 1932، وأخيراً تهجير 1964 لبناء السدّ العالي. وتعدّ الخسائر المترتبة على التهجير الأخير (عام 1964) هي الأكثر فداحة، فبالرغم من خسارة الأراضي خلال حلقات التهجير الأخرى، إلا أن التهجير الأخير تسبّب في غرق النوبة التاريخية وإبعاد النوبيين عن "بيئتهم الزراعية" إلى أماكن ذات ظروف معيشية قاسية. هُجر النوبيون قسراً أربع مرات في القرن العشرين: في 1902، و1912 و1932 و1964. فقدوا النوبة التاريخية تحت ما تسمّى الآن بحيرة ناصر، بعد بناء السدّ العالي. حين يذكر النوبيون حقّ العودة، فإنهم يقصدون الحق في الإقامة في الأرض المحيطة بالبحيرة وتنميتها، فقد انتشرت مساكنهم بين التلال والصحارى في جنوب أسوان، ولم تستطع حكومة من الحكومات، طيلة العهدين الملكي والثوري، أن تجد حلاً لأهالي النوبة. ورحلت أجيال منهم وجاءت أجيال أخرى والقضية واحدة: ترحيل مغلّف بالإهمال. لم تقرّر الدولة التعويضات المناسبة للأراضي الزراعية التي تركها سكان النوبة وأغرقتها مياه السدّ العالي وخزان أسوان، ولم تقرّر الدولة التعويضات المطلوبة عن قطعان الماشية التي كان يملكها أهالي النوبة، وطاردتهم الحكومة وخرجوا من منازلهم لا يحملون شيئاً، تاركين خلفهم حتى الماشية وأثاث البيوت.

3 <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=244258>

قدّمت الدولة للنوبيين منشآت غريبة في قلب الصحراء، ورفضت تسليمهم مساحات من الأراضي الصالحة للزراعة لكي يبدؤوا فيها حياتهم من جديد، وتشرّد سكان النوبة في مناطق عديدة، بعضهم أقام، وبعضهم رحل إلى شمال الوادي، وعدّد منهم هاجر من مصر ولم يعدّ.

وبحلول عام 1970 كان بالفعل قد تمّ تهجير حوالي 50000 نوبيّ بعيداً عن أراضيهم. ومن هنا بدأ النوبيّون ات يطالبون بحقّ العودة، الذي لا يعني العودة إلى الأراضي التي أدّى إنشاء السدّ إلى إغراقها تحت بحيرة ناصر، وإنّما هو حق النوبيّين في إعادة توطينهم حول البحيرة، وتمكينهم من تطوير الأراضي المحيطة بها. واستمر، على مدى أجيال، العمل من أجل الحقوق النوبية، التي تشمل أيضاً الحقوق الثقافية المتعلقة باللغة والتراث النوبيّ. واتخذ الحراك النوبي عدة أشكال، بعضها فنّي وأدبيّ، وبعضها اهتمّ بتكوين أطر تنظيمية تنادي بحق النوبيين في العودة أو/ وتنظم الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي من شأنها الحفاظ على الهوية والتراث النوبي وإحيائه. وكان من ضمن هذه الأطر التنظيمية على سبيل المثال لجنة متابعة الملف النوبي، واتحاد الشباب النوبي الديمقراطي، الذي تأسّس في القاهرة عام 2009.

أتت ثورة كانون الثاني (يناير) 2011 مفعمّة بالعديد من الآمال حول ما يمكن أن يحمله حلم التغيير من تلبية لمطالب النوبيين. ونشأت بعض التنظيمات الجديدة التي تناضل من أجل الحقوق النوبية بعد 2011، ومنها الاتحاد النوبي العام الذي تأسس بأسوان في شهر نيسان (أبريل) 2011 ومؤسسة جنوبية حرة. ونظم الاتحاد أكثر من فعالية بعد تأسيسه، منها فعالية اليوم النوبي العالمي يوم 7 تموز (يوليو) 2011، وتلاه اعتصام 4 أيلول (سبتمبر) 2011 الذي استمرّ 11 يوماً، من أجل المطالبة بحقوق النوبيين في العودة، وعقبه اجتماع في مجلس الوزراء 8 مع بعض النشطاء المنخرطين في القضية النوبية. تعتبر الاستحقاقات الدستورية التي أقرّها دستور 2014 نقطة تحول في القضية النوبية، فقد نصّت المادة 236 على "وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون". إلا أنه بالرغم من هذه الاستحقاقات، كانت قرارات الدولة فيما بعد مخيبة للآمال ومخالفة للالتزامات الدستورية.

ظهرت فكرة تدويل مشكلة النوبة في عام 2010 وسط مطالبات من الناشطة

النوبية الحقوقية منال الطيبي (مديرة المركز المصري لحقوق السکن)، التي تزعمت تدويل المشكلة النوبية، ودعت إلى اجتماع لحشد أصوات النوبيين ضد الحكومة المصرية أمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وكانت "الطيبي" قد نظمت عدداً من التحركات الرامية لتجميع كلمة النوبيين حول موقفها الداعي إلى طرح المشاكل النوبية على مستوى دولي، إلا أن المشاركين رفضوا هذه الخطوة رغم محاولة الطيبي التقليل من طرح المشكلة على لجنة حقوق الإنسان ووصفها بالأمر العادي، خاصة أن مصر عضو بهذه اللجنة. ورفض العديد من القيادات النوبية وقتذاك فكرة التدويل.⁴

الآليات الاجتماعية والآليات السياسية لفض النزاعات:

النزاع بين النوبيين والدولة هو، إذًا، نزاع قديم يعود إلى ما يزيد عن مئة عام، وقد مرّ بمراحل مختلفة، لكن العنصر الحاكم لكل المراحل كان هو التهجير، وقد تعرّض أهالي النوبة للتهجير مرات متعددة في تاريخهم الحديث، وأُجبروا على التشتت في بقاع كثيرة، بعضها داخل مصر والآخر خارجها. فكيف حافظ المجتمع النوبي على صلابته وسلام مفاوضاته لاستعادة الأرض على مدى ما يزيد عن مئة عام؟

اللافت أن التماسك الاجتماعي للمجتمع النوبي، برغم ذلك التاريخ المؤلم من التهجير، ظلّ قوياً ومميّزاً، ومع توالي الأجيال لم يبهت الانتماء، ولم تضعف التقاليد النوبية ولا اللغة، ولم تتأثر علاقات الفرد بالجماعة، بل ساهمت الأنشطة الاقتصادية السياحية التي أنشأها بعض النوبيين في تعميق التماسك بينهم، على أن الفاعل الأساسي خلف الحفاظ على تماسك المجتمع النوبي هن النساء النوبيات الحافظات للثقافة ولفن النوبي ولّغة والعادات والتقاليد.

أولت الجماعة النوبية الأمهات مسؤولية الحفاظ على المجتمع، بتراثه وتاريخه ولغته وفنونه وأيضاً مطالباته، وقد اعتمدت النساء آليات عدة للحفاظ على التماسك وفض النزاعات، وعلى رأسها: استخدام اللغة النوبية داخل الأسرة، فاللغة النوبية هي الأصل للإنسان النوبي، تليها اللغة العربية، ويعزز استخدام اللغة النوبية الانتماء إلى حضارة النوبة التاريخية، ويدعم شعور الأفراد بتفرد تراثهم وامتداد أصلهم، ويعمل

4 <https://eipss-eg.org/> النوبة- أزمة- هوية- أم- قضية- أقلية

عدد من الباحثين اليوم على سبر أغوارها وفكِّ شفرات حروفها القديمة لحفظها من الضياع. تحرص النساء على تعليمها للصغار حتى بعد الانخراط في المجتمع المصري، خاصة في المدارس الحكومية التي تمنع التحدث بغير اللغة العربية.

يرفض المجتمع النوبي أيضاً الزواج من خارجه، ويعدّ الزواج من خارج النوبة أمراً جلاً ومرفوضاً، وبالأخص من ناحية النساء، لكن هناك مرونة محدودة يلقاها الذكور إلا أن زوجاتهم القادمات من (جنسيات) أخرى أو من أسر غير نوبية لا يتمتّعن أبداً بالاندماج في العائلة النوبية الأكبر. وتعزز النساء في أبنائهنّ الصغار احترام أسرتهنّ الكبيرة، وتدعم انتماءهم للنوبة القديمة التي لم يرّها الأطفال أبداً، لكن الأمهات والجدّات ما زلن يأملن في العودة إليها.

من ناحية أخرى، ورغم التشتت، لم تتغير العادات والتقاليد النوبية، ابتداءً بطقوس الزواج وانتهاءً بالعلاقات الإنسانية التي بقيت من أهم الروابط التي حافظوا عليها، والغريب أن أهالي النوبة حافظوا على هذا التراث حتى وهم بعيدون عن بلادهم. إن العادات النوبية موجودة في كل مكان يوجد فيه أهل النوبة في القاهرة. وفي الأفراح النوبية تجد الغناء والرقص والكلمات باللهجة النوبية، حتى أنواع الطعام ابتداءً بالخبز الشمسي وانتهاءً بأنواع الحلوى. ويعتبر الزيّ النوبيّ التقليدي «الجرجار» وسيلة إعلان للهوية النوبية، فهو المتداول بين النساء في أسوان وتعزز به النوبيات المتعلّقات ويربيتهنّ معيناً للحفاظ على الهوية.

الفن: في كل مرة تعرّض فيها أهالي النوبة للتهجير، ازداد تمسّك النساء أكثر وأكثر بنقل الزخارف والنقوش النوبية ورسمها على جدران المنازل الجديدة، كما استمرت النساء في النحت وزخرفة الأواني، بعد أن فقدت القرية ملامح البيوت النوبية القديمة المبنية من الطوب اللبن، بقبابها الصغيرة المميزة التي تعمل على التحكم في درجات الحرارة المرتفعة وتعديلها.

الحكي: تلعب النساء الدور الأساسي في نقل التراث الشفهي عبر الحكاية الشفاهية التي ينقلنها للأجيال الجديدة جيلاً بعد جيل، وعادة ما تكون رواية الحكاية هي مهمة الجدّة أو الأم، وقد لعبت الحكاية النوبية دوراً هاماً في الحفاظ على التراث النوبي رغم كل العواصف التي ألمّت ومازالت تلمّ به وتهدّد بكسر وحدته وتبعثر مكوّناته.

وقد اشتهرت الحكّاءة "زينب كوتود" بأنها رائدة الحكى النوبي، وجمعت حكاياتها النوبية في مجموعة قصصية نشرتها مكتبة الإسكندرية ضمن مشروع إحياء التراث النوبي.

في الحكايات النوبية لعبت المرأة دور البطولة في عشر حكايات (حواديت) من أصل خمس عشرة (حدّوتة)، ويشير ذلك إلى مكانة المرأة في المجتمع النوبي، فقد تحدثت عن المرأة الطفلة والأم والجدة والزوجة أيضاً، وأوضحت كيف حدثت تغيرات في أحداث (الحواديت) في سبيل إنقاذها أو التقرب إليها. وفي المقابل لعب الرجل دور البطولة خمس مرات، وشاركته المرأة في تغيير الأحداث وفقاً لتأثيرها عليه.

لقد صنعت النساء النوبيات وطناً رمزياً عوضاً عن الوطن الذي رحلوا عنه، ووفّرت الأمهات مفردات الوطن المستلب في الحكايات، لتظلّ الأجيال حافظة لفكرة الوطن الذي سيجمعهم من الشتات. الأدوات التي صنعتها المرأة النوبية من الفنون والزخرفة والموسيقى والأزياء ولّدت معها حالة مقاومة مسالمة مثابرة لا تكّل ولا يخفت صوتها، وساهم في ذلك أيضاً النقلة التكنولوجية بمنصّاتها المتعددة.

وعلى ثقل المهمة التي حمّلتها الثقافة النوبية للنساء فإنهنّ، كما كلّ نساء مصر، مغيّبات عن القرار السياسي، على أن ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) خلقت حراكاً نوبياً من نوع جديد، ولم تكتفِ فيه النساء بالحفاظ على تماسك المجتمع ووقايته من النزاعات، بل شهدت السنوات الأخيرة تفاعلاً أكبر وانتقالاً فعلياً إلى الاشتباك السياسي.

تحديات الانتقال من الدار إلى الساحة:

بدأ الحراك الحقوقي للمطالبة بالحقوق المهدورة لأهل النوبة قبل سنوات قليلة من ثورة كانون الثاني (يناير) 2011، فقد بدأ تشكيل الجمعيات الحقوقية، مثل «الجمعية النوبية المصرية للمحامين»، التي مهّدت الطريق لحركة حقوق أوسع، خاصة أنها قامت برفع عدد من الدعاوى القضائية لأهل النوبة تطالب بالعودة إلى أراضي أجدادهم، أو تطالب بتعويض عادل عن الأضرار التي لحقت بهم. إضافة إلى ذلك، أضفى اهتمام «المركز المصري للحق في السكن» بمشكلات النوبيين، بُعداً

جديداً للقضية، خاصةً في ظل توظيفه القوانين الدولية الخاصة بالسكان الاصليين لتأسيس الحق في عودة النوبيين.⁵

كذلك تشكل اتحاد الشباب النوبي الديمقراطي وبدأ حينما أُطلقت الدعوة إلى إضراب عام اعتراضاً على انخفاض معدلات الأجور في ظل ارتفاع أسعار السلع الغذائية، عام 2009، وما ميّز تلك الدعوة عن سابقتها أنها استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي بشكل مكثف، واعتمد عليها النشطاء في تنظيم المظاهرات والاحتجاجات المختلفة. وقد مثلت تلك الأزمة دافعاً وإلهاماً لجيل شباب النوبيين للمطالبة بحقوقهم، لذا تم تأسيس «اتحاد الشباب النوبي الديمقراطي» من مجموعة من طلاب الجامعة النوبيين، من أجل الدفاع عن حقوق أهل النوبة في مصر، وقدّم، حينذاك، مجموعة من المطالب للحكومة المصرية⁶.

وفي أسوان تأسس الاتحاد النوبي العام في أعقاب ثورة الـ25 من كانون الثاني (يناير) 2011 ليكون كياناً يجمع النوبيين والنوبيات للدفاع عن قضيتهم الممتدة لأكثر من قرن⁷، وذلك عبر آليات جديدة تتواءم مع الحراك الذي عرفته مصر، شاركت النساء النوبيات في تأسيس الاتحاد، وقد بدأ النشاط بـ 9 سيدات، ثم تضاعف عددهنّ. وعلى الصعيد نفسه كوّنت مجموعة من الناشطات النوبيات مؤسسة «جنوبية حرّة»، فكانت الأولى في مجتمع النوبة التي تطالب بحقوق النساء في المشاركة السياسية، وفي تجريم العنف، وفي إدارة الموارد؛ وتسعى المبادرة لتمكين النساء، في بيئة ذات طابع عائلي وقبلي وعشائري متختم بكل عناصر التمييز المجتمعي في اتجاهات عدة ولا سيما التمييز ضد النساء.

لم تكن مشاركة نساء النوبة إلا جزءاً من مشاركة النساء في الثورة المصرية، التي اجتمعت على مطالب محددة وواضحة هي: «عيش، حرّية، عدالة اجتماعية». وقد كسرت النساء بمشاركتهن في الثورة كلّ المحاذير التي كانت تحصر أدوارهنّ في المجال الخاص، فاندمجن في الحراك الثوري، وتبلور حراك نسويّ ضمّ أجيالاً جديدة من الشابات الوافدات على المجال العام. لقد بدأت الثورة في ميدان التحرير، لكنها

5 النوبة - أزمة هوية أم قضية أقلية؟ المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

6 المصدر السابق نفسه.

7 <http://nubain.forumegypt.net/t7-topic>

امتدّت إلى كل أنحاء الجمهورية، شرقاً، وغرباً، شمالاً وجنوباً، وقد تمكّن شباب ثورة يناير من إحداث حالة من الحراك في الصعيد والأماكن النائية.

أفرزت ثورة يناير، إذًا، مبادرتين للمطالبة بالحقوق المسلوقة، الأولى: الحق في استعادة الأرض وفي التعويضات وفي التمتع ببرامج تنمية مساوية لبرامج تنمية بقية بقاع مصر، والثانية مبادرة نوعية لدعم تحرر النساء من أشكال القيود الهيكلية التي تفرضها البيئة النوبية والمجتمع المصري والممارسات القانونية. على أنه سرعان ما عادت إلى الظهور التحديات البيئية التي طالما أعاقحت حركات تحرر النساء، إذ برز التحديّ الأول في شهر نيسان (أبريل) 2017، حين أعلن الاتحاد النوبي العام عن فتح باب الترشح لانتخابات مجلس إدارته، وهو الاستحقاق الذي ينعقد كل سنتين، تحت إشراف لجنة مختصة بمتابعة سير العملية الانتخابية، لكن الصادم هذه المرة هو إعلان الاتحاد في منشور رسمي عن توصية تفيد بقصر الترشح على مقعد الرئيس والنائبين على الرجال، وحرمان النساء من هذا الحق، وهو ما أثار حفيظة الكثيرات من النوبيات اللواتي شاركن في تأسيس الاتحاد، وانخرطن في كل نشاطاته.

دشّنت بعض الناشطات النوبيات حملة احتجاج ضد هذا الإجراء، ولاقى الحملة تفاعلاً كبيراً، سواء عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو على مستوى المنظمات النسوية الحقوقية، حتى نجحن في استعادة حقهن، وانعقد اجتماع لمجلس إدارة الاتحاد انتهى إلى رفض مناقشة التوصية الخاصة بشأن منع ترشح السيدات على مقاعد الرئيس والنائبين، فأصبحنا أمام أول امرأة تترشح لرئاسة الاتحاد النوبي العام، وهي "سهام عثمان". وسهام عثمان، المرشحة لمنصب أمين الاتحاد، هي ناشطة نسوية ونوبية، فازت بمنصب النائب الثاني للرئيس في انتخابات الاتحاد النوبي العام في عام 2012.

برز التحدي الثاني مع قافلة العودة النوبية في تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2016، و"قافلة العودة النوبية" هي تحرك جماهيري نظمه الاتحاد اعتراضاً على قرار تخصيص منطقة فرقة النوبية⁸، البالغة 110 آلاف فدان من أراضي توشكي ضمن المساحة التي ستوزع بمشروع المليون ونصف مليون فدان، وتحول التحرك إلى

8 <https://elbadil.com/2016/11/العودة-النوبية-تحت-الحصار-والنار-والنوبيين>

اعتصام في طريق أسوان - أبو سمبل، استمر من يوم 19 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي إلى 21 من الشهر نفسه، وشاركت فيه النساء من عضوات الاتحاد منذ البداية، ثم انضمت إليه نساء نوبيات أخريات، ومع ذلك لم يجز تمثيلهن في الوفد الممثل للقافلة، والذي التقى رئيس الوزراء المهندس شريف إسماعيل، وتعتبر "سهام" هذه الخطوة أول إعلان صريح عن التمييز ضدهن وتهميشهن، وتقول: "كان بمثابة اعتراف بأننا مشاركات في الفعاليات والتحركات لكن لا نمثل الاتحاد في المواقع أو اللقاءات التي تتم مباشرةً مع ممثلي الدولة، ومع ذلك تغاضينا عما حدث حينذاك لأجل تغليب المصلحة العامة".

في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 صدر القرار الجمهوري رقم 444 الذي اعتبر 16 قرية نوبية، من أصل 44 قرية، أراضي حدودية عسكرية⁹. وبذلك يعدّ القرار 444 انتهاكاً واضحاً لحقّ العودة الدستوري، ذلك أنه يحرم النوبيين من العودة إلى 16 قرية حول بحيرة السد. وتبع ذلك قراراً آخر، وهو القرار 355 الذي استبعد النوبيين من أيّ مشاورات حول تنمية مدينة توشكي، بالرغم مما يقره الدستور من مشاركة للنوبيين في عمليات التنمية التي تخصّ أراضيهم. ونظمت عدّة فعاليات احتجاجية حول هذه القرارات، كما جرى رفع قضيتين أمام المحاكم المصرية مطالبين بوقف العمل بالقرار 444، لكنّ دون جدوى. وأخيراً، استكمالاً لسلسلة القرارات المخالفة للمكتسبات الدستورية بعد 2014، صدر قرار بضمّ «فورقندي»، وهي أرض نوبية، إلى البيع ضمن مشروع المليون ونصف مليون فدان، الذي أعلنت عنه الحكومة في أواخر عام 2016، وهو ما يعني حرمان النوبيين من العودة إلى قطعةٍ من أراضيهم.

وأثار القراران غضب المجتمع النوبي، ما دفع مجموعات نوبية مستقلة ومنظمات مجتمع مدني للعمل على تجميع الحجج والوثائق التاريخية اللازمة للتقدم بشكوى رسمية ضد الحكومة المصرية أمام اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لوقف تنفيذ القرارين الجمهوريين 444 و355، وإعادة توطين النوبيين في الـ 44 قرية التي جرى فيما مضى تهجيرهم منها، وذلك استناداً إلى الالتزامات التي أقرّها الدستور للنوبيين.

9 فاطمة إمام سكوري. «قرار 444». مدى مصر. 12 شباط (فبراير) 2015.

لاحقاً، قام المئات من النشطاء النوبيين بتنظيم حملة «قافلة العودة النوبية»، وقد توجّهوا للاعتصام بقرية فورقندي، إلا أن قوات الأمن استوقفت القافلة في منتصف طريق أسوان- أبو سمبل، وحاصرت أعضائها الذين قرروا الاعتصام لأيام على الطريق العام. زار عدد من نواب البرلمان الاعتصام، في محاولة للتوسط لحل الأزمة، وعُقد اجتماع بين ممثلي الاعتصام وكلّ من رئيس الوزراء شريف إسماعيل، ورئيس البرلمان علي عبد العال، وهو الاجتماع الذي قرر النشطاء على أثره فضّ الاعتصام ومنح الحكومة مهلة لمدة شهر، للتوصل إلى حلّ للأزمة. بدأت القافلة بنّية رفع اللافتات المننّدة بالقرار، في قرية «فورقندي»، ثم تحولت إلى اعتصام استمر لمدة ثلاثة أيام من 19 إلى 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016 فجراً.

النساء وقرار فضّ الاعتصام:

بالرغم من مشاركة النساء ودورهنّ البارز في الحشد والمشاركة في الاعتصام يومياً، فإن ذلك لم يمنع المشاركين في القافلة من اتخاذ قرار فضّ الاعتصام بصورة منفردة في فجر اليوم الثالث من الاعتصام، في غياب معظم النساء المشاركات في الاعتصام، واللاتي يضطرن إلى الرحيل مساءً.

انحصر دور النساء خلال أزمة القافلة في «الدعم» و«المساعدة» أو القيام بأدوار متوافقة تماماً مع تقسيم الأدوار الجندرية، مثل توصيل المياه والغذاء. وظهر بوضوح التباين بين رؤية النساء لدورهنّ، ورؤية الرجال له. لقد احتفى عدد من الرجال المشاركين في الاعتصام بمشاركة النساء، وتخطّين الكمائن العسكرية لإيصال الإعاشة إلى المعتصمين، لكنهم رغم ذلك اعتبروا جهد النساء أمراً طبيعياً، وامتداداً لدور النساء التقليدي في دعم الرجال. لقد ظلّ النظر إلى النساء محصوراً في دور المساعد وليس دور الشريك. وقد أثبتت إجراءات فضّ الاعتصام تلك الرؤية، إذ طالب رئيس الوزراء لقاء وفد ممثل للقافلة، فجرى اختيار كلّ أعضاء الوفد من الرجال، وأقصيت النساء تماماً.

كشفت مشاركة الناشطات والنساء النوبيات في القافلة الكثير من أوجه التمييز الأبوي التي تؤثر على وجودهنّ في المجال العام، والذي يشمل اشتباكهن مع القضية

النوبية. فحضور النساء الملحوظ في القافلة ومشاركتهن المتواصلة في أنشطة الاتحاد النوبي ليست بالضرورة دليلاً على إشراكهن في صنع القرار، إذ إن ما يحوّل دون المساواة التامة للنساء في التمثيل العادل واتخاذ القرارات إمّا تمييز أبويّ واضح يحدّ من فرص النساء في الترشح لمناصب بعينها، مثل منصب رئيس الاتحاد، أو عدم مراعاة للأسباب الهيكلية التي تمنع وجودهنّ في سياقات محدّدة، مثل الوجود ليلاً في الاعتصام واتخاذ القرارات الهامة في هذه الأوقات.

فيبدو أن الترحيب بمشاركة النساء يتوقف عند رغبتهن في لعب أدوار قيادية حقيقية مثل الترشح للمناصب القيادية، أو المشاركة في التفاوض السياسي. تتعرّض النساء النوبيات، وبالأخص الأصغر سنّاً، ومَن لهنّ نشاط واضح في المجال العام، لأشكال من الاستهداف والوصم الأخلاقي. وما يجعل معركتهن أشدّ صعوبة هو كون هذه الممارسات غير مقتصرة على المجال العام، بل إنها تبدأ من المجال الخاص، بدءاً من تقييد حرية حركتهن ومنع مشاركتهن في الفعاليات السياسية، حتى تأثير الاستهداف السياسي والمجتمعي لهنّ، في علاقاتهنّ بأسرهن ومحيطهنّ الاجتماعي، وفي قدرتهن على استكمال نضالهن. كشفت شهادات النساء لا الممارسات التمييزية التي عانين منها فقط، ولكنها أبرزت أيضاً سرديةً مختلفة عن قافلة العودة كحلقة من حلقات النضال النوبي، تظهر فيها الأحداث من عيون النساء ورؤيتهن لفرص الاشتباك معها أو معوقاتهما. وعزّزت هذه السردية وجود فجوة بين رؤية النساء لدورهن في الحراك، وفهم زملائهن من الرجال لهذا الدور، وهو لا يكون دائماً دوراً كاملاً ومتساوياً، من وجهة نظرهم. ربما برز ذلك بالتحديد في تحليل دوافع مشاركة النساء في القافلة، بين احتفاء أغلب الرجال بـ"دعم النساء لهم بالمياه والمأكولات"، ورواية النساء عن دوافعهن السياسية للمشاركة في القافلة واستخدام توصيل المياه والمأكولات كأداة. ومع جميع أشكال التمييز التي تواجهها النساء المنخرطات في القضية النوبية، إلا أنهن أبدن عزيمة على الاستمرار والمقاومة.

اليوم، تواجه النساء النوبيات وخاصة الناشطات بالاتحاد النوبي تحدياً حقيقياً، بعد نشر توصية مخالفة لللائحة تمنع ترشح النساء لمنصب رئيس الاتحاد على صفحة الاتحاد. وقد جرى التراجع عن هذه التوصية في الجمعية العمومية للاتحاد التي

اجتمعت يوم 24 نيسان (أبريل) 2017، بعد ضغط وتضامن من قبل الناشطات النوبيات وعضوات الاتحاد للتراجع عن هذا القرار.

وتتمثل في هذه المعركة كل أشكال التمييز السابقة التي سُردت فيما سبق، ومع وجود مرشحة من الاتحاد إلى منصب الرئيس، وأخرى إلى منصب نائب الرئيس، تخوض النساء النوبيات المؤمنات بأحقيتهن في المشاركة السياسية المتساوية مواجهة حقيقية ضد الرغبة المستمرة في إبقائهن على هامش المعارك السياسية النوبية، بالرغم من الدور الحيوي الذي يقمن به.

القضاء العرفي في التوترات الطائفية: سياسة دولة أم بدائل مجتمع؟

ينتهي قسم كبير من حالات النزاعات الطائفية، وبخاصة في صعيد مصر، بجلسات الصلح العرفي، وهو ما يعدّ مثار نقدٍ وهجوم من قبل قطاعات واسعة في المجتمع القبلي، باعتبارها طريقة للتحايل على القانون وإفلات المتهمين من المحاكمة القضائية، وترسيخ أشكال مختلفة للتمييز الديني. ويعدّ القضاء العرفي أحد أشكال حل الخلافات، الذي نجد جذوره تاريخياً في مراحل ما قبل الدولة الحديثة ونظامها القضائي والقانوني، وذلك في إطار قبلي أو عشائري أو عائلي أو مهني، معتمداً على وجود بعض القواعد العرفية التي تراكمت عبر الزمن بحيث شكّلت عرفاً سائداً داخل تلك الأطر والتجمعات، ومهمته التصدي للنزاعات التي تقع بين أشخاص أو عائلات أو أسر أو العاملين بحرفة معينة، وبمضيّ الزمن اكتسبت هذه الأعراف واستخدامها المتعدد قوة إلزامية.

يختار طرفا الخصومة مكاناً محايداً ويختارون المحكّمين والأطراف المحايدة والمرجّحة. يعرض كل طرف رؤيته دون أن يقاطعه الطرف الآخر في سرد وقائع المشكلة وأسبابها ومسار تطورها وحجم الأضرار الناجمة عنها، ويقدم الأدلة والإثباتات التي تدعم وجه نظره وموقفه، ثم يختلي المحكّمون بأنفسهم ويقومون بحساب الأخطاء لكل طرف وتقديرها ويخرجون للإعلان عن الحكم، مع تحرير محضر بالصلح يتضمن المشاركين في الصلح وتاريخ الجلسة ومكانها ونوع الخلاف وبنود الاتفاق

وقرارات اللجنة وتوقيع الأطراف عليه، مع وضع شروط جزائية على الطرفين في حالة الرجوع عن الصلح.

لا يوجد شكل أو تشكيل ثابت لمجالس الصلح العرفي المختصة بالنزاعات الطائفية، سواء على مستوى النطاق المحلي (القرية - المركز)، أو على مستوى المحافظة، وعادة ما تشكل اللجان العرفية فور وقوع الأحداث، وتختلف قوة أعضائها ونفوذهم تبعاً لطبيعة المشكلة ومدى تصاعدها ونفوذ وقوة العائلات أطراف النزاع والعلاقة بأجهزة الدولة. ولكن عادة ما يُلجأ إلى مجالس الصلح العرفية والمحكمين المشهود لهم بالخبرة وقوة التأثير. في كثير من الأحيان كان تشكيل اللجان انعكاساً واضحاً لحجم قوة النفوذ والأغلبية العددية للمسلمين، وعلى مستوى تيار ديني من بينهم.

تحليل:

جلبت ثورة يناير تغييراً عميقاً على القضية النوبية، فقد نقلت مشكلات النزاع النوبي خارج الوضع السلبي في كون النوبيين مستبَعدين أو عاجزين، إلى بيئة إيجابية يعمل فيها الناس لحل الصراع، من أجل استعادة حقوقهم والحفاظ على استقرار المجتمع النوبي“. على أننا بداية علينا أن نحدد من هم أطراف النزاع في القضية النوبية. يعترف الباحثون والدولة بأن الدولة هي الطرف الأول في الإشكالية النوبية، وأن ضعف التعويضات أو غيابها، والاستهانة باحتياجاتهم وتراثهم هي المحفّز الأول لاستمرار الصراع، فما سجّلته مطالبات النوبيين منذ خبرة تهجيرهم الأول مازال محلّ تفاوض، ولم يحصل أغلبهم بعدُ لا على تعويضات ولا على منازل بديلة لتلك التي هُجّروا منها.

النوبيون في مواجهة النساء

لا غبار على وجود آليات اجتماعية، على النطاقين المحلي والقومي، تساعد في تطويق النزاعات والاعتداءات الطائفية، فمثل هذه التدخلات مهمة ومطلوبة. لكن في جميع الأحوال تبقى هذه الأشكال متجاوزة مع وسائل التدخلات القانونية التي يتمتع

بها المواطنون، ومن واجب الدولة أن تحرص على تطبيقها، وضمان توفرها، وحماية من يلجأ إليها من أيّ عدوان على حقوقه الأخرى.

بطبيعة الحال، لعبت الجلسات العرفية دوراً، كآلية لتهدئة الاحتقان الطائفي في عدد من الحالات، ووضعت حدّاً لتفاقم هذه الاعتداءات ومنع انتشارها على نطاق واسع، لا سيما في ظل انتشار عوامل الفرز الديني والطائفي، واستخدام ذلك لحشد الأنصار والمؤيدين وتحريضهم للاصطفاف في هذا الاستقطاب. لكن هذا الدور كان أيضاً عاملاً رئيسياً في تكرار الاعتداءات الطائفية وتجديدها. ونعرض لعدد من الأسباب التي أفقدت الجلسات العرفية دورها الأصلي.

ونادراً ما تؤدي المرأة دوراً فعالاً في القرارات التي تفضي إلى نزاع مسلح، وعضواً عن ذلك فهي تعمل على صون النظام الاجتماعي في غمرة النزاعات وتبذل ما بوسعها لضمان حياة طبيعية بقدر الإمكان. وإضافة إلى ذلك تتحمل المرأة " في كثير من الأحيان نصيباً غير متكافئ من نتائج الحرب"، كما يصرّح بذلك المركز الدولي للبحوث المعنية بالمرأة، في نشرته الإعلامية عن الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع. وقد تُركت نساء كثيرات كأرامل يواجهن الأعباء المفرطة الخاصة بإعالة أسرهن، في حين أن عليهن أنفسهن في بعض الأحيان أن يعالجن صدمة ناشئة عن التعرّض للعنف وبوجه خاص العنف الجنسي في أثناء النزاع. ويجب أن تؤخذ هذه العوامل كافة في الحسبان بصورة متزايدة، ولاسيما في بعثات حفظ السلام في المستقبل، بحيث يمكن تقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة إلى المرأة بما يتلاءم مع احتياجاتها الخاصة.

تتمثل الآثار الاجتماعية بالتهجير والنزوح داخل البلد أو خارجه، مما يساهم في تفكك العائلة، وانفصال بعض أفرادها عن البعض الآخر، والقضاء على شبكات الاتصال فيما بينهم.

أشار رودولفو ستافينهاجين Rodolfo Stavenhagen إلى مجموعة من المعايير التي تحدّد المجموعات العرقية:

- اللغة: وتعتبر مؤشراً قوياً للهوية الوطنية والعرقية.
- الدين: كان تاريخياً علامة مهمة للهوية العرقية. الناس في المجتمعات الصناعية

الحرزية يتفاعلون بشكل مستقل عن الدين، ذلك أن هويّتهم العرقية قد تكون غير مرتبطة بالدين، بينما في المجتمعات التي يتداخل فيها الدين بنظام الحياة والشؤون العامة، فإنه قد يصبح أحد أهم العوامل المحدّدة للهوية العرقية.

- الأرض: وتشكل الأساس للهياكل الاقتصادية والسياسية التي تعتبر وحدات أساسية في حياة المجموعات الوطنية والعرقية.
- التنظيم الاجتماعي: ويشير إلى الشبكة المعقدة من المؤسسات والعلاقات الإجتماعية التي تؤمّن التماسق والانسجام للمجموعات العرقية.
- الثقافة: وتتضمّن غالباً العوامل التي ذُكرت سابقاً (اللغة، الدين، التنظيم الاجتماعي).

ومن المكونات الأخرى: الأنماط المادية للثقافة، نظام القيم، الرموز والمعاني والعادات التي يشترك فيها أعضاء المجموعة العرقية.

من خلال ما سبق، نجد أن للهوية أبعاداً مهمة جداً تكمن في تكوين شخصية الفرد والمجتمعات على حد سواء، فعندما يشعر الفرد بأن حاجته إلى الشعور بالهوية قد جرى تجاهلها أو حتى طمسها، فإن ذلك قد يدفعه إلى البحث عن وسائل تضمن له تلبيتها، وقد يكون العنف إحدى هذه الوسائل.

لا غبار على وجود آليات اجتماعية، على النطاقين المحلي والقومي، تساعد في تطويق النزاعات والاعتداءات الطائفية، فمثل هذه التدخلات مهمة ومطلوبة. لكن في جميع الأحوال تبقى هذه الأشكال متجاوزة مع وسائل التدخلات القانونية التي يتمتع بها المواطنون، ومن واجب الدولة أن تحرص على تطبيقها، وضمان توفرها، وحماية من يلجأ إليها من أيّ عدوان على حقوقه الأخرى.

بطبيعة الحال، لعبت الجلسات العرفية دوراً كآلية لتهدئة الاحتقان الطائفي في عدد من الحالات، ووضعت حدّاً لتفاقم هذه الاعتداءات ومنع انتشارها على نطاق واسع، لا سيما في ظل انتشار عوامل الفرز الديني والطائفي، واستخدام ذلك لحشد الأنصار والمؤيدين وتحريضهم للاصطفا في هذا الاستقطاب. لكن هذا الدور كان

أيضاً عاملاً رئيسياً في تكرار الاعتداءات الطائفية وتجديدها. ونعرض لعددٍ من الأسباب التي أفقدت الجلسات العرفية دورها الأصلي:

إن جزءاً من التمييز المتعلق بانتماء النساء إلى أقلية دينية أو عرقية في المجتمع هو كون هذه الأقلية تتعامل، في كثير من الأحيان، باعتبار نساؤها هن المسؤولات عن الحفاظ على هوية هذه المجموعة، وأن من حق جميع رجال هذه الأقلية ممارسة الوصاية على أجساد هؤلاء النساء وحيواتهن، وكأن من حقهم التشاور حول خيارات كل امرأة في هذه الأقلية، بل وأخذ قرارات تتعلق بحياتها.

سيرورة المشاركة النسوية وتحولاتها في الربيع العربي النموذج السوري

طارق عزيزة

مقدمة

ترصد هذه الورقة بعضاً من الملامح الرئيسية في سيرورة المشاركة النسوية وتحولاتها في «الربيع العربي»، من خلال التركيز على الحالة السورية، بوصفها أنموذجاً مستمراً يكشف عن مآلات ذلك «الربيع»، نظراً لكونها ربما تشكّل التجسيد الأكثر تعبيراً عن «انتكاسة الانتفاضات العربية»، إذا ما استعرنا العنوان العميق لكتاب الدكتور جليبر أشقر الأخير. فإذا كانت المحطات الربيعية الأخرى قد أنجزت الخطوة الأولى من مهام الثورة، ممثلة بإطاحة رأس النظام الديكتاتوري، قبل أن تنزلق أوضاعها في الفوضى والاختلال الداخلي، كما في اليمن وليبيا، أو إعادة إنتاج سلطة الاستبداد نفسها برأس جديد كالحالة المصرية، فإنّ دكتاتور سورية ما زال في موقعه، فيما البلاد غرقت في الفوضى والإرهاب والتدخلات الخارجية، وهُجّر نصف سكانها، ودمّرت مدن بأكملها، عدا مئات آلاف القتلى، ومثلهم من المعتقلين الذين لا يُعرَف مصيرهم.

والورقة لن تتوقّف عند تفاصيل مجريات الأحداث بذاتها التي شهدتها سورية، وإنما ترمي إلى تحليل علاقاتها للكشف عن أبرز مكامن الخلل، في ضوء المعطيات التي صاغت ما آلت إليه وضعية المشاركة النسوية، سواء أكانت معطيات ميدانية

أم سياسية، إذ يهدف التحليل إلى معاينة الصعوبات التي تعترض مشاركة النساء في عمليات بناء السلام والأمن، كمقدمة للبحث في سبل تجاوزها.

وبالنظر إلى الدور الذي يُفترض أن تضطلع به الأمم المتحدة في التسوية السياسية المقبلة، والتي يؤمل منها أن تضع حداً للصراع الدائر في سورية، باعتبار أنها - أي الأمم المتحدة - الراعي الرئيس لمسار جنيف التفاوضي، الذي يعدّ العنوان الرسمي الأبرز للعملية السياسية، فإنّ الورقة تسلّط الضوء أيضاً على دور المنظمة الدولية، وكذلك الاتفاقيات والقرارات الأممية ذات الصلة، ومدى تأثيرها فعلياً في مسألة دور المرأة ومشاركتها. وصولاً إلى خاتمة تتضمن خلاصة الورقة وبعض التوصيات التي قد تسهم في تهيئة الظروف لمشاركة نسوية حقيقية فاعلة ومستدامة.

ثورات «الربيع العربي» بوصفها محقّراً للتغيير الجندري

في معظم المجتمعات العربية والشرق أوسطية تعاني المرأة معاناة مزدوجة، نظراً لكونها تتعرض للقمع والاضطهاد على مستويين. فهي تشترك في المستوى الأول مع الرجل، من حيث أن كلاهما يعيش ظروف القمع السياسي والبؤس الاقتصادي، في بلدان يرزح السواد الأعظم من شعوبها تحت أعباء الفقر والبطالة، فضلاً عن تدني سقف الحريات العامة والسياسية وترديّ أوضاع حقوق الإنسان، بفعل الاستبداد المديد بأشكاله المتنوعة، أو نتيجة للمحاصرة الطائفية والفساد وغياب الحكم الرشيد في الحالات التي لا تتوفر على نظام استبدادي، كما في لبنان وعراق ما بعد صدام مثلاً.

أما في المستوى الثاني، فإن المرأة تنفرد بمعاناة أخرى من نوع خاص، إذ تنال قسماً وافراً من القهر الاجتماعي والتمييز والاضطهاد في شتى صورته، بذريعة العادات والأعراف والتقاليد الموروثة التي تدعمها وتكرّسها قوانين وتشريعات، هي غالباً ما تنهل من إرث ديني قروسي يتناقض في مضمونه ومنطوقه مع حقوق النساء. هذه القوانين تشرعن الهيمنة الذكورية وتنظمها، وترعى العلاقات التمييزية ضدّ النساء، بل إنها تحمي من يمارسون تسلّطهم واضطهادهم على المرأة لا لشيء سوى لأنها امرأة، وكفى بذلك سبباً في رحاب المجتمعات البطريركية.

في ظل هذه الظروف، كان من البديهي أن تشكّل موجة الانتفاضات والثورات التي شهدتها بلدان عربية عدّة، واصطلح على تسميتها «الربيع العربي»، فرصةً جدّية من شأنها تحفيز شرائح واسعة من النساء، لا سيما المشتغلات منهنّ في الشأن العام إجمالاً، وفي إطار العمل النسوي على نحو خاص، للدفع باتجاه تحوّل اجتماعي عميق يستند إلى البعد الجندري، بحيث لا يُكتفى بالمستوى السياسي للتغيير، بل يمضي بعيداً في خلخلة نظام العلاقات السائد، والقائم على تلك الأسس الذكورية التي تأسر المرأة في قوالب منمّطة، فتحدّ من حريتها واستقلاليتها أو تلغيهما، فضلاً عن العنف المرافق لذلك. وقد بدأ، أوّل الأمر، أنّ موجبات وإمكانيات العمل على تحوّل من هذا القبيل تزداد رسوخاً ووضوحاً، بل وأثراً لا بدّ من ضمان تحقّق التغيير جندرياً كنتيجة منطقية لانخراط النساء من البداية في الحراك الشعبي بمستوياته كافة، وأيضاً لأنهن استطعن إثبات فاعليتهنّ وتأثيرهنّ، في شكل أدّى نسبياً إلى تحطيم العديد من الصور النمطية، وإلى تغيير ملحوظ في عدد من الأدوار الجندرية السائدة، لكن إلى حين.

مشاركة جادة متفائلة وأثمان باهظة

منذ الأيام الأولى لانطلاق الثورة في سورية، أواسط آذار (مارس) من عام 2011، شاركت شرائح واسعة من النساء بفاعلية في المظاهرات والاعتصامات السلمية، كما أسهمن بقوة في التنسيق لمختلف الفعاليات الاحتجاجية، إذ ضمت العديد من التنسيقيات ناشطات في صفوفها. فيما عملت ناشطات أخريات في الجهد الإعلامي للثورة، من خلال تغطية الأحداث والتواصل مع وسائل الإعلام لنقل حقيقة ما يجري في سورية إلى العالم. لقد بذلن كلّ ما يمكن في خدمة قضية الحرية وسعيّاً لانتصار الثورة السورية وتحقيق أهدافها¹.

هكذا، سرّت موجة من التفاؤل النسبي في بعض الأوساط النسوية، إذ شاع الاعتقاد بأن هذا المناخ الثوري سيتيح للنساء إمكانية أكبر للمشاركة في الشأن العام عموماً، إضافة إلى تحقيق مكاسب ملموسة على صعيد نضالهنّ النسوي على نحو خاص.

1 يمكن مشاهدة مئات المقاطع المصورة الموجودة على يوتيوب، والتي توثق بالصوت والصورة كثافة وفعالية مشاركة المرأة في الحراك الثوري في سورية.

فتشكّلت منظمات وتجمّعات نسوية عديدة، كما ظهرت عدة منابر إعلامية جديدة تعنى بقضايا المرأة بشكل خاص، عدا الانخراط بصورة متزايدة للعديد من الناشطات النسويات في العمل السياسي المباشر. وكل ذلك بالرغم من حجم التحدّيات والصعوبات التي تعترضهنّ وإدراكهنّ لها، والتي راحت تتضاعف مع انزياح المشهد العام نحو مزيد من العنف والعنف المضاد بوتيرة متسارعة، بسبب استخدام النظام القوة المفرطة في قمع المتظاهرين منذ الأيام الأولى للثورة، ثم حربه المفتوحة على المناطق المحتجّة، وما خلّفته «الحلول الأمنية» من نتائج كارثية.

باختصار، لم تترك النساء فعلاً ثورياً لم يقمن به، فكانت النتيجة أن تعرّضن، شأنهنّ شأن الثوار والنشطاء من الرجال، للملاحقة وللاعتقال والتعذيب على يد قوات النظام، ومنهن كثيرات قضين أثناء الاعتقال، فضلاً عن تعرّض العديد من المعتقلات لانتهاكات جنسية بلغت حدّ الاغتصاب. فقد أكدت التقارير الوطنية والدولية ازدياد جرائم العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات. منها تقرير «لجنة الإنقاذ الدولية»، الذي وصف الاغتصاب بأنه «سمة بارزة ومقلقة» في الحرب السورية، وقد ورد في تقرير «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان» إن أغلب ادّعاءات الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى التي اطلع عليها وفد الفدرالية قد ارتكبتها القوات الحكومية والشبيحة أثناء تفتيش البيوت، وعند نقاط التفتيش، وأثناء الاحتجاز، إضافة إلى حالات اعتداء على سيدات في أماكن عامة أو أمام أقارب لهن². والمجال يضيق عن تعداد الانتهاكات التي تعرّضت لها النساء على أيدي قوات النظام وحلفائه، ووثّقها تقارير المنظمات المحلية والدولية.

في كل الأحوال، تعقّدت شروط الصراع السياسي / الاجتماعي، وطرأت عليها معطيات وتحولات خطيرة، يمكن تكثيفها في ثلاثة عناصر رئيسية، تبدو متداخلة إلى حد كبير: التدخّلات الخارجية، وطغيان العسكرة، وبروز القوى الإسلامية المتطرّفة. فكان من نتائج ذلك حدوث تغيير ملحوظ في أدوار النساء، فقد راحت المشاركة النسائية تنحصر في مجالات محددة، ثم بدأت تنحسر انحساراً ملموساً، ومعها تنحسر

2 انظر/ي: «الانتهاكات الواقعة على النساء في سورية والأثر المجحف للنزاع عليهن». تقرير المنظمات غير الحكومية، الاستعراض الدوري الشامل - تشرين الثاني 2016، ص7.

موجة التفاؤل ليحل محلها ضربٌ من الإحباط، نتيجة ظهور أشكال من الضغوط والمخاطر من نوع مختلف.

دور عسكرة الثورة السورية وأسلمتها في تحوّل المشاركة النسوية وانحسارها

إن الحرب من صنع الرجال، فهم مشعلوها وسادتها و«أبطالها»، لكن يبقى الأطفال والنساء أبرز ضحاياها. وكما حدث في نزاعات أخرى، فقد شهد النزاع السوري المستمر منذ مدة طويلة استخداماً تدريجياً للنساء كسلاح في الحرب وللترهيب. وتأثير هذه الانتهاكات لا يقتصر على إيقاع الأذى النفسي والبدني بالنساء المحتجزات، بل يؤدي أيضاً إلى تحطيم العائلات وتقويض النسيج الاجتماعي السوري، مما يجعل من الأمل في عودة الظروف الطبيعية أمراً بعيد المنال.³

غير أنه بالرغم من كلّ الصعوبات والتحديات، أصرت نساء كثيرات على مواصلة الثورة رغم التعقيدات المستجدة التي فرضتها ظروف العسكرة والحرب، ولم يكن أمام غالبيةهن سوى الإسهام في أعمال الطبابة والإغاثة، فضلاً عن النهوض بأعباء الحياة اليومية في ظل الحصار وشح الموارد أو انعدامها، وغياب الرجال قتلاً أو اعتقالاً أو نتيجة الانشغال بالحرب. وكما في تفاصيل الحرب نفسها، كذلك في حالات النزوح واللجوء التي نجمت عنها، يدفع الأطفال والنساء الثمن الأكبر. وكثيراً ما وجدت نساء أنفسهن فجأةً مع أطفالهن في مهبّ النزوح القسري دون وجود معيل أو أي مورد للعيش، في ظروف بالغة القسوة، لا تقتصر على تردّي الأوضاع الصحية والمعيشية وسوء التغذية، بل تتجاوزها إلى الخضوع لشتى أشكال الاستغلال في العمالة الرخيصة أو حتى الاستغلال الجنسي.

على أنّ مسألة بالغة الخطورة يجدر التوقف عندها ملياً، نظراً لتأثيرها العميق في أوضاع حقوق النساء وحضورهن ومشاركتهن، وهي أنّ طغيان العسكرة على الحراك الثوري، شكّل بيئة ملائمة لبروز التنظيمات الإسلامية الجهادية، التي لا يُتصوّر أي شكل

3 مجموعة مؤلفين: «سورية، ورقة حقائق حول العنف ضد النساء». الأورومتوسطية للحقوق، نيسان (أبريل) 2017، ص.6.

من الاستقلالية أو الفاعلية ناهيك عن الحرية للنساء في ظلها، فكانت ظاهرة «أسلمة الثورة»⁴ وبالأعلى عليها بوجه عام، وعلى النساء بصورة خاصة.

لقد كان لتصاعد نفوذ الحركات الإسلامية عموماً، ونسخها الجهادية الأكثر تطرفاً على نحو خاص، تأثير بالغ السلبية في اتجاهات التغيير، مما أسهم في تعطيل إمكانات التحوّل الديمقراطي المنشود، وأفقد الثورة الكثير من التعاطف الدولي. ليس هذا فحسب، بل إنها شكّلت نماذج استبداد سياسي واجتماعي في مناطق سيطرتها، حلّ محل استبداد النظام المتهاك، فقد فرضت إيديولوجيتها الدينية على المجتمعات الخاضعة لسلطتها، وعادت بها إلى وضع «أبوي/ بطيركي» يتجاوز سوءه بمراحل ما كانت عليه الحال سابقاً، والنتيجة تدهور أوضاع النساء ووقوع انتهاكات واسعة النطاق لحقوقهن، وسلبهن أبسط أشكال الحرية الشخصية.

تغلّغت تلك التنظيمات في المجتمعات المحلية تدريجياً، مستفيدةً من القدرات التنظيمية والمالية الكبيرة التي تحوزها، فضلاً عن استغلالها ضعف قوى المعارضة الأخرى وتشرذمها. كما عزّز من حضورها انتعاش المشاعر الدينية لدى شرائح واسعة من الجمهور المنتفض نتيجة الحضور الكثيف للموت، وتخلّي «العالم» عن السوريين. يضاف إلى ما سبق توظيف الاستقطاب الطائفي كعامل تعبئة وتحشيد، سواء لدى النظام وداعميه أو من قبل فئات وازنة في المعارضة وبعض رعاتها الإقليميين. فتكاثرت التحليلات التي تدرج ما يحصل في سورية ضمن «الصراع السنّي/ الشيعي» في المنطقة، الذي يشكّل الغطاء الإيديولوجي للتنافس الإقليمي: الإيراني/ السعودي، والإيراني/ التركي أيضاً. هكذا، تعزّزت فرص النظام في اللعب على أوتار المسألة الطائفية، وهي ورقة برع في استخدامها والإفادة منها إلى أقصى درجة، لإدراكه أنها وسيلته الناجعة التي من شأنها التعمية على الأسباب الأساسية لثورة الشعب السوري، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وشيناً فشيناً نجح «المجاهدون»، على اختلاف تشكيلاتهم ومسمّياتهم، في بسط سلطتهم على مساحات شاسعة من المناطق الخارجة عن سيطرة الأسد، متّكئين على

4 للمزيد يمكن الاطلاع على دراستنا: «قراءة في ظاهرة أسلمة الثورة السورية»، مجلة صور، العدد 28. شباط (فبراير)، 2016.

دورهم الفاعل في العمل العسكري ضدّ النظام. وقد عملوا بادئ الأمر على استمالة السكان من خلال توفير بعض المواد التموينية الأساسية، في عدد من المناطق المنكوبة بفعل تعرضها لقصف ممنهج من قبل النظام وحلفائه. فكان من المنطقي في ظروف كهذه أن تلقى «جبهة النصر» (وهي الفرع الرسمي لتنظيم القاعدة في سورية، كما هو معروف)، ومثيلاتها، شيئاً من الترحيب الشعبي في بعض مناطق انتشارها، ثم أن يصبح هؤلاء شركاء مهيمنين في «الهيئات الشرعية» والمجالس المحلية وسواها.

ولأن هذه الجماعات تقدّم نفسها بوصفها الأمانة على «الدين / الإسلام»، والحريصة على إبرازه وفرض أحكامه، وفق رؤيتها المتشددة، دأبت على الإفراط في الشكليات والمظاهر، من قبيل فرض الحجاب أو حتى النقاب، ومنع الاختلاط بين الجنسين في الأماكن العامة، ما شكّل قيوداً إضافية على حركة المرأة وفرص العمل أو الدراسة، وصولاً إلى إقامة «الحدود» كلما أتيح ذلك، بتهمٍ متنوعة، منها «الرجم» للمتهّمات بالزنا، وذلك تأكيداً لسلطتها وقوتها و«التزامها». ولا يخفى أنّ كثيراً من هذه السلوكيات هي في أحد أوجهها وسيلة لانتحال «شرعية دينية» تبرّر تسلّطها، في إطار استخدام الدين كأيدولوجيا يجري توظيفها لخدمة مشروع تسلّطيّ⁵، وللتغطية على قصور مشاريعها وأطروحاتها الأيدولوجية، العاجزة عن الاستجابة للتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لا سيما بعد تراجع اهتمامها بتلبية الاحتياجات المتصلة بالحياة اليومية لعموم السكان الخاضعين لسلطتها، مع تطاول أمد الصراع، واعتمادها على القوة والترهيب في فرض سيطرتها.

في المحصلة، كانت الانعكاسات السلبية لسيطرة الإسلاميين أضعافاً مضاعفة على المرأة وحقوقها، وباتت المشاركة النسوية في الشؤون العامة وأمور السياسة ومشاغلها، في مناطق سيطرتهم، شبه معدومة. حتى أن محاولات العديد من المنظمات النسوية للعمل داخل «المحرر» - كما يحلو لبعضهم تسمية المناطق الخارجة عن سيطرة النظام - ومحاولتها تنفيذ أجندها التي تعنى بالنساء، اصطدمت بواقع السلطة الذكورية المتشددة المغلّفة بأردية الدين والشريعة. وبالتالي، لم يكن هناك أي فرصة

5 للمزيد، انظر/ي: طارق عزيزة في استخدام «الإسلام» كأيدولوجيا تسلّطية. مجلة صور، العدد 26. كانون الأول (ديسمبر) 2015.

للنشاط السياسي أو الحقوقي أو التوعوي في أوساط النساء، وإنما البقاء في أطر الأدوار التقليدية، كالقيام بمشاريع من نوع تعليم النساء أشغلاً ومهنياً يدوية، قد تساعدهن في تلبية الحاجات المعيشية، دون المسّ بالإيديولوجية الذكورية المهيمنة. إن مشكلة النساء مع التنظيمات الإسلامية، على اختلاف مسمياتها وتفاوت درجات تشددها، ليست في فهمها المغلوط أو تطبيقها الخاطئ للنصوص الدينية وأحكام الشريعة، على نحو ما يرى بعضهم. فالمشكلة تكمن في الأساس الذي تقوم عليه هذه التنظيمات، أي في كلّ مشروع سياسي يستند إلى إيديولوجيا دينية. هذه الإيديولوجيات، في التحليل الأخير، تحطّ من شأن المرأة، والنصوص الدينية المهيمنة نفسها، التي لم تخضع بعد لأي عملية مراجعة أو نقد أو «إصلاح ديني»، ستفند كل المزاعم والادّعاءات عن احترام المرأة وضمّان حقوقها التي يروّجها من يزعمون الاعتدال من الإسلاميين⁶، وكذلك الكلام الوردية الذي يطلقه بعض النشطاء والناشطات أو المثقفين والمتقّفات والسياسيين والسياسيات من غير الإسلاميين، عن «إنصاف الإسلام للمرأة»، والذي قد يأتي عند البعض عن حسن نيّة، استناداً إلى قراءاتهم الشخصية المنفتحة والمتنورة للإسلام، لكنه عند غيرهم يشكّل نوعاً من التواطؤ الضمني مع الإسلاميين طمعاً في مكاسب سياسية، أو حتى خضوعاً لإرادات الممولين وأجنداتهم في بعض الحالات.

قوى المعارضة السياسية ومشاركة المرأة

مع ظهور أوّل التشكيلات السياسية التي أُريد لها أن تواكب حركة الشارع المنتفض وتعبّر عن مطالب المحتجّين، من خلال جسم سياسيّ يحشد وينظّم جهود المعارضة، مثل «هيئة التنسيق الوطنية» و«المجلس الوطني السوري»، لم تغب السياسيات السوريات عن تلك التشكيلات. وعلى الرغم من أنّ حضورهنّ فيها لم يكن متناسباً وحجم مشاركة النساء الفعلية في الثورة، وجسامة التضحيات التي بذلنها منذ بدايتها، غير أنّ ذلك الحضور شكّل مؤشراً إيجابياً إلى حد ما، فقد دلّ على عدم إمكانية تجاهل دورهنّ، إذ فرضنّ أنفسهنّ على المشهد السياسي وعلى قوى المعارضة السورية

6 لا يختلف الحال لدى أتباع الديانات الأخرى، ممن يقيمون مشاريعهم السياسية على أسس دينية.

بالذات، وهي التي لم تكن سيرتها، عبر تاريخها، مشجعة للمشاركة النسائية بوجه عام، بدليل غياب النساء عن المراكز القيادية فيها، ودوماً بحجة ظروف القمع والعمل السري وما شابه ذلك، مع العلم أنّ قوائم الاعتقال السياسي التي طالت كوادر معظم تلك الأحزاب قد حوت على أسماء الكثيرات من النساء، لا سيما خلال حكم الأسد الأب.

على أي حال، ليس هذا مجال الخوض في تفاصيل وظروف إنشاء تلك التشكيلات وقلة الحضور والفاعلية للنساء فيها، غير أنه يمكن تبين موقف المعارضة السورية الرسمي إزاء المشاركة النسوية من خلال معاينة إحدى وثائقها الرئيسية، رؤية «الهيئة العليا للمفاوضات»، التي تأسست في 10 كانون الأول (ديسمبر) 2015، باعتبارها شكّلت أكبر مظلة جامعة لقوى المعارضة والثورة، ويُفترض أنها الطرف الرسمي الذي يفاوض النظام في إطار محادثات جنيف، برعاية الأمم المتحدة.

ففي الوثيقة المعنونة «الإطار التنفيذي للعملية السياسية وفق بيان جنيف 2012» والصادرة في أيلول (سبتمبر) 2016، قدمت الهيئة رؤيتها للعملية السياسية، «والتي تمثل تصوراً شاملاً للعملية التفاوضية والمرحلة الانتقالية وللأسس العامة التي ينبغي أن يقوم عليها النظام السياسي الجديد لسورية المستقبل، وللضمانات القانونية التي تحمي خيارات الشعب السوري»⁷. فإذا استثنينا «الملخص التنفيذي» والمقدمة، بما هما مجرد تلخيص يكرر أبرز ما تضمنته الوثيقة، فإن كلمة «المرأة» لم ترد في متن الوثيقة سوى أربع مرات، إحداها ضمن عنوان، أي أنها ثلاث مرات فقط، كما لم ترد كلمة «نساء» إلا مرة واحدة، وذلك على امتداد عشرين صفحة تتضمن ستين بنداً، إضافةً إلى خمسة عشر بنداً آخر تصدّرت الوثيقة تحت عنوان «مبادئ عامة» ووصفتها الوثيقة بـ«المبادئ الأساسية»، وذلك على النحو الآتي:

في الصفحة 10، البند رقم 10 من «المبادئ الأساسية»: «تتمتع المرأة بكامل حقوقها العامة والفردية، وتضمن الدولة إسهامها الفاعل والمكفول دستورياً في جميع المؤسسات الرسمية وهيئات ومواقع صنع القرار بنسبة لا تقل عن 30 بالمئة». ثم في الصفحة 16، البند رقم 21: «تمثيل المرأة: تلتزم هيئة الحكم الانتقالي بتمثيل المرأة في

7 يمكن الاطلاع على النص الكامل للوثيقة أو تحميلها عبر الرابط: <http://etilaf.org/images/reports/hnc>

جميع الكيانات والمؤسسات التي يتم تشكيلها بنسبة 30 بالمئة، والعمل على تمكينها في شتى المجالات». أما كلمة «نساء»، فوردت في الصفحة 14، البند 16، الفقرة ز: «وقف العمل بالدستور الحالي (الصادر عام 2012) وإصدار إعلان دستوري مؤقت لضبط المرحلة الانتقالية، وذلك لضمان الحرية والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين نساء ورجالاً». وأخيراً في البند 36، ص 18-19: «تدعو هيئة الحكم الانتقالي إلى عقد مؤتمر وطني سوري خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، ويتكون من أشخاص يمثلون مختلف مكونات الشعب السوري وقوى المجتمع المدني ومنظماته إضافة إلى شخصيات دينية وسياسية وثقافية ونقابية وفكرية لها حضور على الصعيد الوطني، وتمثيل السوريين في المهجر والشتات، وذلك وفق معايير يتم تحديدها في مرحلة المفاوضات، مع ضمان تمثيل المرأة بصورة مناسبة، ويقوم المؤتمر الوطني السوري بإطلاق عملية حوار وطني شامل لا يستثني أحداً من مكونات المجتمع».

من الجيد أن ينص أحد المبادئ العامة الأساسية على تمتع المرأة بحقوقها، وأن تُكفل تلك الحقوق في الدستور، وكذلك النص على مشاركتها في مراكز صنع القرار بنسبة 30 بالمئة. غير أنه ثمة ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن إدراج هذا البند إنما جاء تلبية لمطالب السيد ستيفان ديمستورا، المبعوث الأممي الذي يقوم وفريقه بتيسير مفاوضات جنيف. وبالتالي، هذا لا ينبع من إرادة حقيقية لدى مكونات الهيئة إجمالاً في الإقرار بحق النساء في المشاركة وتمكينهن من أداء دورهن. فإن التأمل في تكوين الهيئة أو قوائم الوفود المختلفة التي شكّلتها خلال جولات جنيف المتعددة، يكشف عن عدم التزام الهيئة نفسها بنسبة الثلاثين بالمئة.

الأهم أن الهيئة نفسها ستعود، في الوثيقة ذاتها، وتتصل من الالتزام بنسبة التمثيل تلك، وذلك في البند 36، الذي تحدث عن عقد مؤتمر وطني، إذ استعيض عنها بعبارة «ضمان تمثيل المرأة بصورة مناسبة». فمن الذي سيقدر كيف يكون التمثيل مناسباً، وقبل ذلك «مناسباً» بالنسبة لمن؟ وأما الحديث في البند 16 عن «إعلان دستوري مؤقت لضبط المرحلة الانتقالية، وذلك لضمان الحرية والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين نساء ورجالاً»، فهو كلام إنشائي عام لا يقول شيئاً، ولا يختلف عن عبارات مماثلة تضمّنها دستور النظام، فلا هي صانت حقوق النساء، ولا منعت صدور التشريعات والقوانين التمييزية ضدّهن.

إلى ذلك، ثمة ملاحظتان أساسيتان على الوثيقة، لا بدّ من تشييتهما، فهما تساعدان في تفسير هذا التراجع الواضح في موقع وأهمية مشاركة النساء ضمن رؤية «الهيئة العامة للمفاوضات». الأولى، أنّ لفظة «الديمقراطية» لم ترد في الوثيقة كلها سوى مرتين: الأولى ضمن الملخص التنفيذي (ص4)، والثانية في البند 3 من المبادئ العامة (ص9)، وفي الحالتين جاءت اللفظة كصفة لموصوف، بالقول: «الممارسة الديمقراطية»، أي لا مكان في رؤية الهيئة للديمقراطية بكل مبادئها ومقتضياتها كنظام متكامل. وهنا من المفيد التذكير بأنّ «الديمقراطية» كلمة رجيمة عند الإسلاميين، ولهؤلاء، سياسيين وعسكريين، تمثيل وازن في الهيئة العليا للمفاوضات.

أما الملاحظة الثانية والأهم، فهي أنّ أوّل «المبادئ الأساسية» في الوثيقة ركّز صراحةً على «العروبة» و«الإسلام»، بالقول: «سوريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وتمثل الثقافة العربية الإسلامية معيّنًا خصبًا للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الإثنية ومعتقداتهم الدينية حيث تنتمي أكثرية السوريين إلى العروبة وتدين بالإسلام ورسائله السمحاء التي تتميز بالوسطية والاعتدال»، وبما أنّ «عملية الانتقال السياسي»، بحسب الوثيقة نفسها، «ترتكز على التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار رقم 2254 لعام 2015، الذي تمت الدعوة لبدء العملية السياسية على أساسه»، سيظهر أنّ هناك شيء من التناقض، فالقرار 2254 يتضمن التأكيد على «بيان فيينا»، الذي يتمسك بالهوية العلمانية للدولة السورية، الأمر الذي لا يستقيم مع إيلاء مكانة تفضيلية لأي عقيدة أو إيديولوجية، سواء أكانت دينية أم غير دينية.

ثمّة، إذًا، ضرب من التمسك الإيديولوجي بهويتين جوهريتين يراد فرضهما على السوريين، وفق منطق يفترض أنّ كل سوري يولد من أبوين عربيين أو مسلمين سيعرّف نفسه تلقائيًا على هذا الأساس. وكأنّ هويات الأفراد هي معطيات جوهرانية ثابتة لصيقة بهم منذ الولادة، تبعًا لاعتبارات الدم والنسب، وتاليًا القومية والدين. هذه آلية تفكير مبتسرة، إقصائية، ومفرطة في مركزيتها وذكوريتها. البناء عليها سيرتّب نتائج سلبية، لا سيما على النساء، في القوانين والتشريعات التي قد يضعها من يفكّرون بهذه الطريقة. ولنتذكّر أنّ الدستور الذي فضّله النظام السوري على مقاسه، وجعل من خلاله

استبداده بالبلاد وأهلها "دستورياً"، إنما يقوم على هاتين الركيزتين: العروبة والإسلام. يبقى أنّ الهيئة أكدت على "ديناميكية هذه الرؤية والاستعداد لتطويرها بما يغني منظورها أو يسهم في تحقيق تطلعات الشعب السوري بكافة مكوّناته"، وبالتالي لا يسعنا إلا التمسك بهذا التأكيد، والحث على تلافي الملاحظات قولاً وفعلاً. فلا "ممارسة ديمقراطية" من دون "الديمقراطية" بألف ولام التعريف، ولا سبيل لتحقيق "تطلعات الشعب السوري بكافة مكوّناته" إذا غُيِّب دور النساء أو جرى الالتفاف على استحقاق مشاركتهن السياسية الفاعلة، أم أنّهن لسن من "مكّونات" الشعب!؟

دور الأمم المتحدة وقراراتها في تمكين وتفعيل المشاركة النسوية في سورية

سبقت الإشارة إلى دور الأمم المتحدة، ممثلة بالمبعوث الأممي السيد ديمستورا، في دعم إشراك النساء في مفاوضات السلام السورية، غير أنّ هذا الجهد، وهو جهدٌ مشكور بطبيعة الحال، تعثره سلبيات ونواقص عديدة، سواء لجهة الكيفية التي يدار بها، أو الجدوى الفعلية منه، والوجهة التي يمضي فيها. إذ يبدو أن سقف ما يمكن إتاحته من دور للنساء ينحصر غالباً في الجانب «الاستشاري»، وهذا - على أهميته - لن يكون ذا جدوى لتحقيق مشاركة حقيقية وفعالة للمرأة السورية، وضمان استمرارية المشاركة، ليس في العمليات الانتقالية فحسب، وإنما في وضع الأسس التي ستقوم عليها سورية الجديدة، ثم في متن السلطة القادمة. وقد سبق أن أشارت السيدة بوريانا جونسون، المديرية التنفيذية للمبادرة النسوية الأورومتوسطية، إلى أنه «على الرغم من الجهود الهامة لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستيفان دي مستورا لإشراك المرأة في العملية السياسية، فإنه لا يزال هناك عدد قليل جداً من النساء اللواتي يشاركن في محادثات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ولذلك لا يزال تأثيرهن محدوداً في العديد من المناقشات حول مستقبل بلدهن»⁸.

لا نبالغ إذ نقول إنّ ضعف المشاركة النسوية في عمليات الأمن والسلام والعدالة

8 جاء حديث السيدة جونسون ضمن جلسة نقاش "ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار في السياسة والاقتصاد المستقبلي في سورية" ، عقدت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، يوم 24 آذار (مارس) 2017.

الانتقالية، لا ينبع من الظروف المحلية للبلدان المعنية فحسب، وإنما ينطوي في جانب منه على شيء من تراخي، إن لم نقل غياب، الإرادة الجادة من قبل الأمم المتحدة نفسها في هذا الصدد. فالبنية النظرية والقانونية التي تؤسس لهذه المشاركة موجودة بالفعل، من خلال الوثائق والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، الخاصة بهذا الموضوع، ونصوصها واضحة لا تقبل اللبس، ومن أبرزها القرار 1325 (عام 2000)، والالتزامات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بكيّن (عام 1995)، وقبلهما اتفاقية السيداو (1979)، وغيرها الكثير. كما أنّ أعداداً متزايدة من نساء كفوّهات، ذوات خبرة وتكوين متميّز أكاديمياً وعملياً، لا ينين يناضن من أجل أداء دورهن الإنساني والوطني في هذه العمليات، والسعي لتطبيق ما تضمنته الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة.

غير أنه من الواضح اتّساع الهوة بين البلاغة وتنميق الخطاب حول دور النساء ومشاركتهن، من جهة، ومن جهة ثانية، الواقع العملي الذي ما يزال تحت سطوة إيديولوجيات ذكورية مهيمنة. وهذه لا يقتصر تأثيرها على نطاقها المحلي، بل يمتد إلى أروقة الأمم المتحدة و«المجتمع الدولي» وعملياتهما للأمن والسلام والعدالة الانتقالية. فالقوى السياسية الفاعلة، حكومات أو معارضات، باتت متداخلة في نسيج النظام العالمي بصور مختلفة، ولا يمكن إغفال الأثر السلبي الذي يمكن أن ينتج عن «ممانعة» قوى محلية تتحفظ على حقوق النساء، إزاء جهود دولية تسعى لضمان تلك الحقوق وتعزيزها، وكثيراً ما يكون التأثير الحاسم للبنى المحلية، فتفرض شروطها ورؤاها حتى على القوى الدولية، والتي مثلما سكتت طويلاً عن الاستبداد بذريعة الاستقرار، لا يُستبعد أن تقبل التفريط بحقوق النساء لاعتبارات سياسية، أو إرضاء لقوى معينة بهدف إنجاز التسوية... والاستقرار!

إنّ حضور النساء يكاد لا يلحظ في عمليات الأمم المتحدة للأمن والسلام عبر العالم، وكذلك في مواقع المسؤولية والقرار ضمن المنظمة الدولية بفروعها وامتداداتها المختلفة، لكأنّ كل الوثائق والقرارات والبيانات التي تحثّ على مشاركة النساء ومراعاة الجندرة مجرد حبر على ورق. فهل يكفي العمل على تعزيز ثقافة الجندر ونشرها نظرياً، والتأكيد المرة تلو الأخرى على القرارات ذات الصلة، وفي الوقت نفسه مواصلة إقصاء النساء عن مواقع القرار، أو المهام الفعلية في الواقع العملي؟

خاتمة

على الرغم مما تميزت به بدايات «الربيع العربي» والثورة السورية على نحو خاص، من حضور بارز وفاعل للنساء، وانتعاش الآمال بأن ربيعاً حقيقياً ينتظرهن كنتيجة طبيعية لمشاركتهن في صنع التغيير المنشود، جاءت النتائج مخيبة. ومثل معاناتهن المزدوجة، كانت خيبة النساء مضاعفة أيضاً، إذ شملت فشل التغيير السياسي ككل، وتراجع أوضاع النساء وتردّي أحوالهنّ أكثر فأكثر، ذلك أن الثورات، التي آلت إلى نزاعات مسلحة أعادت إنتاج الاستبداد بأوجه مختلفة، أفضت إلى تراجع دور النساء وحضورهنّ في المشهد العام، سواء على الصعيد المجتمعي، أم في تراجع تأثيرهنّ في أوساط النخب المشتغلة في السياسة والشؤون العامة، وهذا مما يقلل من فرص مشاركتهنّ الفعّالة في عمليات الأمن والسلام المستقبلية.

يرى بعضهم أن ثمة مكتسبات حققتها النساء السوريات في بدايات الثورة، ثم جرى التراجع عنها لاحقاً، غير أنّ الأمر لم يكن على ذلك النحو مطلقاً. كان هناك مشاركة شجاعة وفعّالة من النساء، أثبتن من خلالها حضوراً وتأثيراً لا يستهان بهما، وكان من شأن ذلك أن يفضي إلى تغيير اجتماعي عميق على أسس جندرية، غير أنّ ظروفًا موضوعية كالعسكرة والأسلمة، وأخرى ذاتية وإيديولوجية تخص الهياكل السياسية تكافتت مع الأولى، قمعت مجتمعةً تطلعات النساء وحالت دون ترجمة مشاركتهن الجادة الشجاعة إلى مكتسبات مستحقة.

لنعترف أنّ قضية المرأة لم تكن في صلب العمل الثوري، والفضل في إبقائها قضية حيّة أساسية وملحّة يعود لجهود من عملن وعملوا بإصرار على عدم الفصل بينها وبين القضية السورية العامة، من نسويات ونسويين جادّين في نضالهم الجندري. بل إنّ نساء كثيرات على ضقتي النزاع كنّ مع شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، وتبّين خطاباً ذكورياً يحطّ من شأن المرأة، ويسخّف قضيتها وحقوقها، فتماهين بذلك مع قوى ذكورية بطريكية تحت ذريعة أولوية إسقاط النظام أو تحت رايته. فلا يمكن القبول بأن يُنظر إلى قضية المرأة ومشاركتها في صنع السلام كمسألة تكميلية، أو «تزيينية»، لأن من المتعدّر التوصل إلى تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة وبناء السلام ما لم يتحقق إشراك المرأة بفعالية في إنتاج ضوابط ومخرجات كل مرحلة من

تلك المراحل. هذه النقطة ليست «مئة» أو «عطاء» من أحد، ولا يجوز أن تكون موضع أخذ وردّ في بازار السياسة، إذ يفترض أنّها تعبیر عن الالتزام بالقرارات والاتفاقيات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن (1325)، الذي أكّد ضرورة اضطلاع المرأة بدور هام في إدارة المنازعات وفي عمليات بناء السلام.

أخيراً، يجدر التنبه لخطورة اقتصار المشاركة النسوية على العمل المباشر الذي تقوم به نخبة بعينها من النساء، كالناشطات والسياسيات و«سيدات المجتمع»، ولو باسم منظمات أو هياكل نسوية، فذلك يفرغ المشاركة النسوية من مضمونها الحقيقي. مردّ ذلك، أنه أياً تكن قدراتهن وإمكاناتهن وطول باعهن في النضال السياسي والنسوي، أفراداً ومنظمات، فإنّه لن يثمر ما لم يكن هناك تواصل حقيقي مع جماهير النساء وتفاعل معهن، وصولاً إلى التمكن من حشد دعمهنّ، فهنّ صاحبات المصلحة الأساسية في التغيير الجندري. لذا، ينبغي الخروج من الحالة النخبوية والوصول إلى النساء حيث هنّ، فهنّ الرأسمال السياسي والقوة الشعبية التي يجب تعبئتها للنزول إلى الشوارع، وممارسة ضغط جدّي، إذا ما تطلب الأمر الإقرار بحقوق النساء ومكتسباتهن، أو الدفاع عنها.

التحول في أدوار المرأة في أثناء النزاع وبعده في السودان

حالات النزاع في مناطق (دارفور - كردفان - جبال النوبة)

د. مي عز الدين عثمان

المقدمة

التحول في أدوار المرأة خلال النزاع وبعده في السودان

استند هذا البحث على مراجعة بحوث مكتبية مستقاة أساساً من مصادر معلومات ثانوية، أجريت في عام 2016. وحاول تناول المواد المتاحة حول العنف ضد النساء، في أثناء النزاع وبعده، ومراجعتها، إضافةً إلى التأمّل ملياً في القرار 1325 في السودان. كما راجع بعين الناقد جميع المواد المكتوبة حول العنف ضد المرأة، في أثناء النزاع وبعده، إضافةً إلى مراجعة التغيّرات والتحوّلات في الأدوار الجندرية الخاصة بالمرأة على مستوى الأسرة والمجتمع. وأبرز أيضاً المكاسب التي حققتها المرأة نتيجة النزاع، مثل المناصب القيادية، والتعليم، والثروة، والمشاركة في المفاوضات وعمليات بناء السلام، والتمكين. وشكّلت الاستراتيجيات التي تبنتها النساء بوصفهن ناجيات، وردود فعلهن على الحياة والوضع والواقع الجديد في المخيمات، والتحول في نظام الأعراف والتقاليد، وأدوار المرأة الجديدة، جزءاً مهماً من هذا البحث أيضاً.

ركز البحث على أنواع مختلفة من المواد (كتب ، مقالات ، تقارير ، أطروحات) منشورة وغير منشورة. تم الحصول عليها من مؤسسات مختلفة أكاديمية وغير

أكاديمية، وتضمّنت تقارير وبحوثاً قامت بها منظمات وطنية ودولية ووكالات الأمم المتحدة.

اعتمد البحث معايير لإدراج المؤسسات والمواد، واستبعادها، من حيث ملاءمتها: أولاً، أدرجنا جميع المؤسسات المحتملة، من قائمة المراجع في الإدارة، ومن ثمّ، استخدمنا قائمة الاتصالات من (المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام وحقوق الإنسان)، بعد ذلك، استشرنا خبراء ونشطاء وطنيين يعملون في هذا المجال، وفي النهاية، أجرينا عملية الفرز واستعرضنا جميع المؤسسات، استثنينا تلك التي لم تُجرِ أبحاثاً وتقارير ومقالات حول العنف ضد المرأة، في أثناء النزاع وبعده.

توجّه البحث إلى مكاتب الجامعات والمراكز البحثية والمكاتب العامة والمراكز الأكاديمية والوزارات والمؤسسات والمنظمات والوكالات التي تعمل في مجال السلام والمساعدات الإنسانية وقضايا المرأة والنزاعات. كما توجّه بشكل أساسي إلى المؤسسات التي تعمل في إنتاج المواد المتعلقة بالعنف ضد المرأة، في أثناء النزاع وبعده، وكذلك المواد المتعلقة بدور المرأة في عمليات السلام وبناء السلام واستراتيجياتها وقراراتها.

خلفية حول السودان

يقع السودان في شمال شرق إفريقيا، ويعتبر من أكبر الدول الإفريقية. يبلغ عدد سكانه حوالي 42.025.867 استناداً إلى أحدث تقديرات الأمم المتحدة. يحيط به ثمانية جيران من جميع الجهات: تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى من الغرب، مصر وليبيا من الشمال، إثيوبيا وإريتريا من الشرق، جنوب السودان وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية من الجنوب.

السودان بلد متنوع من حيث الأعراق والقبائل واللغات والثقافة والدين. المجموعات العرقية في السودان هي: 70 في المئة عرب، وجماعات عرقية أخرى مُعرّبة من النوبيين، والأقباط، والبجا، وأخرى من الفور والنوبة والفلاتة. أكثر اللغات انتشاراً في السودان هي اللغة العربية، واللغة النوبية، ولغة البجا. كانت اللغة العربية،

لغاية عام 2005، هي اللغة الرسمية الوحيدة، ثم أضاف إليها دستور السودان لعام 2005 اللغة الإنجليزية. أما الديانات، فإن 79 في المئة من السودانيين دينهم الإسلام، 1.5 في المئة دينهم المسيحية، 1.5 في المئة أتباع ديانات تقليدية إفريقية. وفيه 19 مجموعة عرقية رئيسة، وأكثر من 597 مجموعة عرقية فرعية تتحدث أكثر من 100 لغة ولهجة¹.

النزاعات في السودان

1. الحرب الأهلية الأولى (1955 - 1972):

انتهت الحرب الأهلية الأولى، التي استمرت من عام 1955 حتى عام 1972، باتفاقية (أديس أبابا) عام 1972.

قاتل في الحرب الأهلية الأولى، متمردون جنوبيون، يطلق عليهم اسم الأنانيا، ضد حكومة السودان، للحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي. وبحلول عام 1969، سيطرت حركة أنانيا على معظم جنوب السودان. في عام 1971، اندمجت هذه المجموعة المتمردة في حركة تحرير جنوب السودان، السالفة لحركة / جيش تحرير السودان اليوم. انتهت الحرب باتفاقية أديس أبابا لعام 1972 بين حكومة السودان وحركة تحرير جنوب السودان، مع منح استقلال إقليمي كبير لجنوب السودان في القضايا الداخلية، ومنح منطقة (أبيي) الواقعة على الحدود الشمالية - الجنوبية، الحق في إجراء استفتاء لتحديد ما إذا كانت ستظل جزءاً من شمال السودان، أو تنضم إلى المنطقة الجنوبية المشكّلة حديثاً.

2. الحرب الأهلية الثانية (1983 - 2005):

أفضت النزاعات حول اكتشاف النفط في الجنوب، في عام 1979، إلى جانب قرار الرئيس النميري بتطبيق الشريعة الإسلامية في كامل السودان، إلى اندلاع جديد

1 Yousif,A., Hengkn,J. Musa,E.(2014).

2 Zapata, M. (2011)

للعنف المدني في عام 1983. وعلى الرغم من أنها بدأت في جنوب السودان، إلا أن الحرب الأهلية امتدّت إلى جبال النوبة والنيل الأزرق.

بدأت الحرب الأهلية السودانية الثانية في عام 1983، واستمرت لغاية عام 2005، بين الحكومة المركزية وجيش التحرير الشعبي السوداني. وكان ذلك، إلى حدّ كبير، استمراراً للحرب الأهلية الأولى. في عام 2003، حملت حركة / جيش تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة المتمردة، السلاح ضد الخرطوم. وعلى غرار الجنوب، اتهمت جماعات المتمردين في دارفور حكومة الخرطوم بتهميش السكان غير العرب في المنطقة سياسياً واقتصادياً. رداً على ذلك، سلّحت الخرطوم ميليشيات الرزيقات العربية وميليشيا الجنجويد الرحل، لمحاربة السكان غير العرب والزغاوة في دارفور. بعد بضع سنوات من الهدوء النسبي، في أعقاب صفقة عام 2005 التي أنهت الحرب الأهلية الثانية بين الحكومة السودانية ومتمردي الحركة الشعبية لتحرير السودان، اندلع القتال مرة أخرى في جنوب كردفان، وانتشر إلى ولاية النيل الأزرق المجاورة³.

على الرغم من توقيع اتفاق سلام دارفور في أيار (مايو) 2006، يستمر النزاع في دارفور، وتتدهور الأزمة الإنسانية وحقوق الإنسان في المنطقة. ارتكبت القوات المسلحة السودانية، وميليشيا الجنجويد التابعة للحكومة السودانية، منذ بداية النزاع، انتهاكات عديدة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ترقى إلى مستوى جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية. فشلت الحكومة السودانية باستمرار في حماية المدنيين في دارفور. ولا تزال قواتها، إلى جانب ميليشيا الجنجويد وأفراد الجماعات المسلحة التي وقّعت على اتفاق سلام دارفور، تنتهك المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما ارتكبت جماعات مسلحة أخرى، غير موقّعة على اتفاق سلام دارفور، الانتهاكات أيضاً⁴.

3. الحرب الأهلية الثالثة (2011 - حتى الآن):

الحرب الأهلية الثالثة في جنوب كردفان والنيل الأزرق (من 2011- حتى الآن)،

3 Zapata, M. (2011)

4 Thomas, J. (2006)

نزاع مسلح مستمر في ولايات جنوب السودان، جنوب كردفان والنيل الأزرق، بين القوات المسلحة السودانية، وحركة تحرير شعب شمال السودان، وهي فرع آخر من حركة تحرير شعب جنوب السودان⁵.

الأسباب الجذرية للنزاعات في السودان عديدة، كما أشار موسى، ي (2014). ويمكن إرجاعها إلى فترة الحكم الاستعماري الأنجلو- مصري في السودان. إذ حُكم الشمال العربي المسلم، والجنوب المسيحي والوثني باعتبارهما كيانين منفصلين. أدى تفضيل العرب الشماليين، عبر منحهم مناصب السلطة في الإدارة، إلى ظهور قوة اقتصادية وسياسية في الشمال، بينما كان الجنوب مهملاً بالكامل، وحتى معزولاً من ناحية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما أدى إلى بقاء الجنوب في فقر مدقع. أغفلت هذه السياسة التنوع والترابط التاريخي بين المناطق.

حاول الشمال أسلمة الجنوب وتعريبه، من خلال فرض الشريعة الإسلامية، كما ذكرنا من قبل، ويعتبر هذا أحد أهم أسباب إشعال فتيل النزاعات. وهكذا، كانت آثار التهميش والدين والعرق، إضافة إلى دور وكالات الإغاثة الأجنبية والشبكات الإسلامية الدولية، مسؤولة عن تشكيل مسار الحرب وآفاق السلام⁶.

أثر النزاع على المرأة السودانية

يختلف تأثير النزاع على النساء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. نتيجة الحرب، واجهت النساء الموت، وفقدن أراضيهم ومنازلهن، وأفراد أسرهن، وعانين المجاعة، فضلاً عن النزوح والهجرة داخلياً وخارجياً. وعلاوة على ذلك، عانين الكثير من المشاكل الصحية والأمراض التي تسببت بها النزاعات، إضافةً إلى المشاكل الجسدية والنفسية. وتعرضن للعنف الجسدي والجنسي، والاعتصاب وانتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاستعباد والقتل الجماعي⁷.

5 Gramizzi, C and Tubiana, J. (2013)

6 Alzain, a (2004)

7 Jaylani, M (2007)

تحول الأدوار الجندرية في أثناء النزاع وبعده

الأدوار الجندرية هي مجموعة من المعايير المجتمعية التي تحدد أنواع السلوكيات التي تعتبر عموماً مقبولة أو ملائمة أو مرغوبة بالنسبة للناس، استناداً إلى جنسهم الفعلي أو المتصور أو الجندر. هذه الأدوار ثقافية وشخصية وقابلة للتغيير. شهدت النساء في أثناء النزاعات وبعدها في السودان تحولاً في الأدوار الجندرية، فاضطلعن بمهام كانت سابقاً محصورة بالرجال في مجتمعاتهن. كما أتاح غياب الرجال، بسبب النفي أو القتال أو الموت، للنساء والفتيات فرصة شغل بعض الوظائف التي كانت عادة امتيازاً للرجال. واكتسبن وضعاً جديداً ومهارات وقوة من خلال تحمّل المسؤوليات الجديدة. ربما يشكل النزاع أرضاً خصبة لإعادة تعريف مؤقتة للعلاقات الاجتماعية، لكن في كثير من الأحيان، لا يغيّرهما جوهرياً. من الأمثلة على هذه المهام الجديدة، هو أن الكثير من النساء أصبحن ربّات أسر ومعيّلات لها. يمكن أن تتحدّى هذه التغيرات المعايير القائمة حول دور المرأة في المجتمع⁸.

يعتبر تغيير الهوية الجندرية وتحولها عاملاً أساسياً في تغيير الأدوار الجندرية. في حالة الحرب، يُركز على القيم الجندرية التقليدية، كأن تستنهض «ذكورة» الرجال لتشجيعهم، وينعكس هذا في الأغاني الحماسية التي تغنيها النساء في دارفور وكردفان. وتحمل النساء نموذج الثقافة الذي يقاوم الرجال للدفاع عنه وحمائته، لذلك، ربما يُعاد تحديد ما يمثل سلوكاً «أنثوياً» وملائماً للمرأة⁹.

دور المرأة في أثناء النزاع:

تدفع أسباب مختلفة الرجال والنساء إلى المشاركة في النزاع في السودان، منها: التجنيد الإجباري، والإيمان القوي بأهداف الحرب، والدوافع الدينية أو الإيديولوجية، والافتقار إلى الفرص التعليمية والخدمات الأخرى، والضرورة الاقتصادية.

تشارك النساء بفعالية في القتال في أثناء النزاع، وتتفاوت أدوارهن في المؤسسات

8 Alzain, A. (2004)

9 Daud, K. (2005)

العسكرية تفاوتاً واسعاً؛ سُمح لهنّ باستخدام القوة في الجيوش النظامية، وكذلك في الجهات العسكرية غير الرسمية، مثل الجنجويد في السودان. وإلى جانب الأدوار القتالية، يمكن أن تعمل الجنديات طبّاحات، وحارسات، ورفيقات جنس للجنود الذكور. ويمكن أن تدعم النساء المدنيات القتال أيضاً، عبر زرع روح الكراهية والبغضاء في الأجيال الجديدة ضد العدو من خلال القصص والألعاب والأغاني، وبالتالي المساهمة في عسكرة الرجال والمجتمع وتشجيعهم، وخير مثال على ذلك، الأغاني الحماسية في السودان¹⁰.

توصلت العديد من الدراسات إلى أن تأثير النزاع العام في النساء السودانيات سلبي ومؤلم للغاية، وأنه من الواضح أن لبعض التغيرات في الأدوار الجندرية الناجمة عن النزاع أثراً معيقاً للتمكين بالنسبة لهن، على سبيل المثال، العبء الكبير المفروض عليهن نتيجة الانهيار في الخدمات الصحية والتعليمية. وعبء ترؤس الأسرة من دون وجود دخل أو موارد كافية، فضلاً عن مسؤولية حماية الأسرة.

لكن، ثمة وجهة نظر أخرى لا تتفق مع هذا الرأي، يرى أصحابها أنه قد يكون للتغير في الأدوار الجندرية تأثير تمكيني في النساء. خاصة، عندما تتمكن المرأة من الوصول إلى موارد مختلفة، مثل فرص العمل الجديدة وملكية الأراضي وصنع القرار. لكن، يجب علينا توخي الحذر هنا، لأنه ضمن وجهة النظر هذه، يوجد نقاش وتصور مختلفين؛ إذ ستعتبر بعض النساء الفرص الجديدة هروباً من قيود العمل المعتادة، بينما قد تعتبرها أخريات طريقة للبقاء على قيد الحياة. وبالمثل، ربما تلقى المحاربات علاقات جندرية أكثر مساواة في القوات المسلحة، لكنهن بالمقابل، قد يواجهن علاقات مسيئة، لأنهنّ جنديات. كل حالة مختلفة، وتحتاج إلى تحليل مناسب لتحديد ما إذا كان التغير إيجابياً أم سلبياً، وبالتالي ما إذا كان ينبغي دعمه أو محاولة تصحيحه في مرحلة الإعمار بعد النزاع.

بسبب نقص البيانات، كما أشارت عدّة دراسات، ليس من الواضح بعدُ ما إذا كان تغيّر الدور الجندري الذي يؤثر إيجابياً في النساء، يحصل فعلياً في أثناء النزاع أم

10 Yousif, A., Hengkn, J. Musa, E. (2014)

بعده، وتحديدًا مشاركة النساء في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية في أثناء النزاع، وكذلك زيادة مشاركتهن في القوى العاملة الرسمية بعد النزاع¹¹.

تغيّر الأدوار الجندرية:

المرأة بوصفها مقاتلة

تنضمّ النساء إلى الجيوش طوعاً. وتضطلع بثلاثة أدوار مختلفة: مُقاتلة، ومساعدة، وتابعة. في حالات النزاع في السودان، لا يوجد سوى عدد قليل من المقاتلات اللواتي ينخرطن بقوة في القتال، مقارنةً بالرجال. ربما يرجع ذلك إلى الفجوة الجندرية في الجيش، حيث عدد الرجال أكثر بكثير من عدد النساء، لا سيما في الجيوش النظامية. إضافةً إلى أن مفاهيم الذكورة والأنوثة والصور الجندرية النمطية لا تميل إلى ربط النساء بالحروب في هذه المناطق.

لا تكون المرأة في النزاعات في السودان، كما أشارت العديد من التقارير والدراسات، مجرد ضحية للنزاع المسلح؛ بل تكون عنصراً فاعلاً فيها. وقد ترغب في اختيار المشاركة في النزاع، والقيام بأعمال العنف، لأنها جزء لا يتجزأ من منظومة مؤمنة بأهداف أطراف النزاع السياسية أو الدينية أو الاقتصادية¹².

تقوم النساء بالأدوار المساعدة أكثر من الأدوار القتالية في السودان، مثل الطهي والتنظيف، ومهام أخرى تتطلبها الجيوش.

الدور الثالث للنساء في الجيوش هو دور التابع. هنّ زوجات المقاتلين وبناتهم، والأرامل، وغيرهن من أفراد الأسرة النساء. نظرياً، يمكن اعتبار هذه الأدوار منفصلة، لكن، عملياً، من الصعب فصلها. وغالباً لا تكون الحدود بين الأدوار الثلاثة واضحة، لأن النساء يجمعن بينها. يكتنّ مقاتلات وطاهيات وأمّهات وزوجات في نفس الوقت. ويؤدّين أدواراً متعددة لا يمكن فصلها.

11 Khidr, M and Omer, F (2015)

12 Alzain, A. (2003)

المرأة بوصفها ربة أسرة

ربما تقع الأسرة، في مناطق النزاع، تحت وطأة الضغط نتيجة التقسيم التقليدي للعمل، خاصة في أثناء النزاعات. وكثيراً ما تتطلب استراتيجيات البقاء على قيد الحياة تغييراً في تقسيم العمل الجندري، وبالتالي، تصبح المرأة مسؤولة عن عدد أكبر ممن يحتاجون إلى الإعالة، وتتضاعف مسؤولياتها الاقتصادية، بوصفها ربة أسرة وصانعة قرار. يعتبر النزوح أحد العوامل التي تؤدي إلى تغيير الأدوار الجندرية، إذ تتقطع أوصال العائلات، ويُقتل الأقارب، وتدمر المنازل، وبالتالي، تجد النساء أنفسهن مرغمت على القيام بأدوار ومسؤوليات غير اعتيادية، ولسن مستعدات لها. فتُلقي على عاتق النساء اللواتي انفصلن عن أزواجهن أو ترملن مسؤولية إعالة الأسرة. وقد ارتفعت نسبة الأسر التي ترأسها نساء إلى ما يقارب 30 في المئة في السودان.

إدارة الأعمال الإنتاجية والمنتجة والمجتمعية

تتواصل أدوار النساء الثلاثية في مناطق النزاع في السودان، لكن المهام المنزلية العادية تزداد صعوبة في أثناء النزاع بالنسبة لهن، لأنها تتطلب بذل المزيد من الجهد والوقت، وكثيراً ما يصبحن مسؤولات عن توفير الرعاية الصحية للمرضى والشيوخ والمصابين من أفراد الأسرة والمجتمع.

في مناطق النزاع في السودان، تتخذ الاختلافات الجندرية وتغير الأدوار المتعلقة بالعمل في أثناء النزاع أشكالاً مختلفة. إذ تضطلع الكثيرات من النساء بمهام ومسؤوليات، كانت من اختصاص أزواجهن أو أقاربهن الذكور قبل الحرب. في القطاع الزراعي، على سبيل المثال، قد تتولى المرأة مسؤولية العمل في الأرض، أو رعاية الأبقار، أو التجارة، أو القيام بعمل مأجور خارج المنزل لتتمكن من الإنفاق على أسرتها أثناء غياب رب الأسرة. وتكمن المشكلة الرئيسية هنا، في أن النساء غالباً ما يُحرمن من الوصول إلى الموارد الإنتاجية وامتلاكها وإرثها قبل النزاع وبعده. وعلى الرغم من حصولهن على فرصة الوصول إلى هذه الأعمال، لا يحقّ لهن حيازتها¹³.

13 Suliman, A. Abdarhem, S., Baig, M. (2013)

والمفهوم هو نفسه في المناطق الحضرية، على الرغم من اختلاف نوع المهام، إذ «تؤثت» المهام في القطاع غير الرسمي، في أثناء النزاع. قد تفضّل النساء العمل في القطاع غير الرسمي، باعتباره وسيلة للتحرر والتمكين، أو وسيلة للاستفادة والبقاء. أما فيما يتعلق بالقطاع الرسمي، فيبقى الوضع ذاته قبل النزاع وبعده؛ يستمر التمييز، والفوارق الجندرية المتعلقة بعدم تكافؤ الفرص، والترقية والأجور، والحقوق، وغيرها، بين النساء والرجال.

تزيد التغيرات التي تطرأ على الأدوار الجندرية الخاصة بالأعمال داخل الأسرة أو خارجها أو في المجتمع المحلي، من عبء تبعية المرأة، لكنها، في الوقت ذاته، تعزّز إمكاناتها وقدراتها التنظيمية، ما يدفعها إلى الاضطلاع بمزيد من الأدوار العامة في أثناء النزاع أو بعده.

دور المرأة في صنع القرار:

لا تتمتع المرأة بمكانة متساوية مع الرجل في أي مجتمع. وعندما توجد ثقافة العنف والتمييز ضد النساء والفتيات قبل النزاع، فسوف تزداد سوءاً في أثناءه. هناك العديد من الآراء في مناطق النزاع في السودان، تقول إن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار انعكاس لدورها في هذا المجال قبل النزاع. وأنه إذا لم تشارك المرأة في هياكل صنع القرار في المجتمع، فمن غير المحتمل أن تشارك في القرارات المتعلقة بالنزاع أو بعملية السلام التي تليه. قد يكون تغير القواعد المتعلقة بأدوار النساء والفتيات ومشاركتهن في صنع القرار في الأسرة، وفي المجتمع المدني، وفي الاقتصاد الرسمي، وحققهن في امتلاك الأراضي أو الممتلكات، لصالحهن بعد النزاع.

يغيب الرجال في أثناء النزاع وبعده، فيتحتّم على النساء اتخاذ جميع القرارات، بسبب غياب أزواجهن أو إخوانهن أو أبنائهن. وهكذا، يجدن أنفسهن فجأة صانعات قرار في كل القضايا، وعلى كل المستويات. لكن، بعد النزاع، يُستبعد معظم الرجال والنساء من اتخاذ القرارات المهمة المتعلقة بأمنهم وقضاياهم بشأن السلم والحرب. اتخذت النساء قرارات حول قضايا مختلفة تتعلق بنفسها وأسرتهن. وأدت التغيرات إلى زيادة قدرة المرأة على تحديد الشخص الذي ستتزوجه، وأسفرت في بعض الحالات،

عن اكتساب حقوق قانونية تتعلق بالملكية أيضاً. وأصبحت النساء، سواء نتيجة فقدان أزواجهن أو بسبب أدوارهن الجديدة، بوصفهن معيلات للأسرة، أكثر استقلالية¹⁴.

دور المرأة في المجال العام:

أشارت العديد من الدراسات، مثل (Mohmed,N. 2010) و (Kabashi,A 2010) وغيرهما، إلى أن أحد الآثار الإيجابية للتغيير في أدوار المرأة، هو إمكانية مشاركتها في عملية السلام غير الرسمية. وقالوا إن فرصة التغيير المهم في الأدوار الجندرية التي قدمها النزاع للنساء، هي دخولهن في عمليات السلام غير الرسمية. فقد اضطلعت العديد من النساء، ومنظمات المجتمع المدني النسائية، في أثناء النزاعات، بأدوار ومهام المؤسسات العامة، وبأعمال الإغاثة، وتوجيه المساعدات الدولية إلى المحتاجين إليها، ودفعوا باتجاه إدراج حقوق وأحكام محددة في اتفاقات السلام، وشجعوا النساء على المشاركة في الانتخابات¹⁵.

وفقاً للدراسات، لا يتمثل التحدي التنموي الرئيس في دعم هؤلاء النساء، وهذه المنظمات النسائية غير الحكومية (وكذلك الرجال والمنظمات غير الحكومية الخاصة بالرجال)، في أثناء النزاع فحسب، وإنما بعده أيضاً. إذ يمكن أن يشكل هؤلاء الأساس لمجتمع قوي فعال جامع سياسي بعد انتهاء النزاع. وهذا أمر ضروري بالنسبة لجهود إعادة البناء والتنمية الفعالة والمستدامة والواسعة¹⁶.

تساعد عدة عوامل النساء على المشاركة في الحياة العامة بعد النزاع، منها، أن عدد النساء الناجيات في حالات النزاع المسلح يكون أكثر من عدد الناجين من الرجال. وغالباً تتولى النساء في غياب الرجال، نتيجة التعبئة للقتال، وظائفهم ومسؤولياتهم بعناية. كما أن التغييرات في تقسيم العمل بين الرجال والنساء، التي يمكن أن تكون طويلة الأجل أو حتى دائمة، منحت النساء الثقة والقوة لإظهار قدراتهن وإمكاناتهن في المشاركة العامة، والانفتاح على جميع المبادرات التي يقوم بها المجتمع الوطني

14 Mohamed hussien, I (2014)

15 Abdalziz, M (2010).

16 Ottawa, M and El- sadany, M. (2012)

والدولي لتعزيز هذه المهارات ورفع مستوى الوعي بحقوقهن. علاوة على ذلك، تتعلم النساء، من خلال تعزيز المشاركة السياسية، اكتساب ثقة أكبر، وتلمس فوائد العمل مع النساء الأخريات، وهكذا، نتيجة تغير الظروف والوعي الجديد، يتعرفن على الجمعيات والمنظمات النسائية على المستويين الوطني والدولي. مع ذلك، لا يزال تأثير المرأة التنظيمي والسياسي خارج المنزل محدوداً للغاية. بشكل عام، فقد أخذت المرأة على عاتقها مسؤوليات أكبر، لكنها لم تُمنح السلطة¹⁷.

فيما يتعلق بتغير الأدوار الجندرية الخاصة بالمشاركة العامة، تصرّ بعض الأصوات على ضرورة إيلاء الاهتمام لموضوع تحديد ما إذا كانت مشاركة المرأة في العمليات السياسية الرسمية تزداد خلال النزاع أو لا. وهل من الممكن القول بأن هذا مؤشر على مشاركة المرأة السياسية في المستقبل؟ وذلك لأن الهياكل الاجتماعية المهيمنة والتقسيمات الجندرية تميل إلى وجوب تراجع النساء من الحياة السياسية والعامة حال عودة السلام¹⁸.

الأثر التمكيني لتغير الأدوار الجندرية:

ينبغي عدم المبالغة في تقدير الأثر التمكيني لتغير الأدوار الجندرية في أثناء النزاع وبعده. أوضحت عدة دراسات أنه لدى مقارنة أدوار النساء والرجال وعلاقاتهم في أثناء النزاع، نجد أنها عادة تماثل ما كانت عليه في زمن السلم، مما قد يفسر سبب سيادة الأدوار والعلاقات الجندرية التقليدية في حياة ما بعد النزاع، غالباً دون أي تغيير¹⁹.

ذكرت العديد من الدراسات، أن النزاع قد يخلق فرصة مؤقتة لإعادة صياغة العلاقات الجندرية وهيكلتها، لكنه غالباً لا يغيرها بشكل جوهري²⁰. وأنه غالباً ما تؤدي تغيرات الأدوار الجندرية إلى زيادة محدودة في قوة اتخاذ القرار والمشاركة

17 Nahar.S (2014).

18 Alhag, A (2005)

19 Yaniba, C. (2016)

20 (UN 2002)

السياسية بعد النزاع بالنسبة للمرأة. لكن، يبدو أن التصورات المجتمعية والأسس الأيديولوجية التي تقف وراء العلاقات الجندرية هي التي لا تتغير، أو أنها تتعزّز بسرعة بعد النزاع. وذكرت دراسات مختلفة، أنه قد تنفصل العلاقات الجندرية في أثناء النزاع، لكن القوالب النمطية السائدة للسلوك المناسب تُطبّق بصورة أشد صرامة بعد النزاع. إضافةً إلى ذلك، لا تُترجم المكاسب الفعلية، في كثير من الأحيان، إلى تغييرات قانونية في وضع النساء - هنّ يتحمّلن المسؤولية لكن من دون سلطة. لديهن القدرة على الوصول إلى السلطة لكن من دون امتلاكها. وبناءً على ذلك، ثمة حاجة إلى اعتماد منظور طويل الأجل في دعم تدابير تمكين المرأة، والسعي إلى تحقيق توازن جندي أكبر في جهود التنمية التي تُبذل في السودان.

أوصت العديد من الدراسات بضرورة الدعم الخارجي لاستدامة الأدوار الجندرية الإيجابية في حالات النزاع. يمكن للمجتمع الدولي، ويجب عليه دعم التأثيرات التمكينية لتغيير الأدوار الجندرية. وإلا فستكون معالجة قضية المساواة الجندرية، في بيئات ما بعد النزاع غير المستقرة، غير مجدية وغير منتجة. أهمية العلاقات الجندرية المتساوية هي مفتاح الجهود الدولية لإعادة بناء النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات التي مزقتها الحرب في السودان. ويجب أن تراعي هذه الجهود الخارجية طبيعة كل دولة (النزاع موجود في أجزاء مختلفة من السودان)، وأن تقوم على أساس فهم التغيير المحلي في الأدوار الجندرية، وعلى تقييم السياقات الثقافية والاجتماعية والحاجة المحلية، وتقديم الدعم لهذا التحول. علاوة على ذلك، لن يستدام التغيير في العلاقات الجندرية من دون مشاركة النساء والرجال في مناطق النزاع في السودان²¹.

الخاتمة

حدثت تغييرات عميقة وإيجابية في وضع المرأة وأدوارها، في السنوات العشرين الأخيرة، في السودان. كانت المرأة عنصراً رئيساً في نهوض حركة المرأة السودانية التي تعمل من أجل تعزيز النهج المراعي لمنظور الجندر لتسوية جميع العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحيوية.

21 Yaniba, C. (2016)

أدى النزاع في دارفور وكردفان وجبال النوبة إلى انقطاع الشبكات الاجتماعية، وبالتالي، خلق تغيرات في الهياكل والتركيبات الأسرية، وكذلك في العلاقات الجندرية. هناك العديد من العوامل التي أدت إلى هذه التغيرات، لكن أهمها غياب الرجال. فقد أسفرت تعبئة الرجال للقتال عن تعطيل الحياة اليومية والعمل. وأدى تغير تقسيم العمل الجندري في أماكن العمل، إلى تولي النساء المهن والمسؤوليات الذكورية التقليدية، وأصبحن مسؤولات عن عدد متزايد من المعالين.

تحدت النساء الصور النمطية والأدوار الجندرية التقليدية، بأن أصبحن مقاتلات، واضطعن بأدوار أخرى غير تقليدية. يعاني الرجال غير المقاتلين أيضاً من الضغط المتعلق بأدوارهم الجندرية المنزلية، لكنهم غير قادرين على إعالة أسرهم.

فيما يتعلق بأدوار المرأة في الحياة العامة، أشارت معظم الدراسات التي تمت مراجعتها، إلى أن مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، لم تمكّن. وأنه غالباً ما تُستبعد النساء من المناقشات الرسمية نظراً لعدم مشاركتهن في المنظمات والمؤسسات التي تتخذ القرار في مرحلة ما قبل النزاع.

حاولت الورقة الإجابة عن السؤالين التاليين: هل يؤدي التغير في أدوار النساء في أثناء النزاع وبعده إلى تغيير الإيديولوجيات والتصورات حول دور المرأة في المجالين العام والخاص؟ هل تؤدي الأدوار الجديدة التي اكتسبتها النساء في أثناء النزاع وبعده إلى تمكينهن؟

أجابت معظم المواد التي تمت مراجعتها عن هذه الأسئلة، وتوصلت إلى نتيجة مفادها، أن التوقعات التقليدية حول أدوار الرجل والمرأة لم تتغير لتناسب مع الأوضاع الجديدة في التمكين. بل غالباً ما تسببت الفجوة بين التوقعات الجندرية والأدوار التي فرضت على الرجال والنساء نتيجة النزاع بالإحباط والإذلال، خاصة بين الرجال. في الواقع، هناك بعض الأدلة على أنه بدلاً من أن تتغير التوقعات الجندرية التقليدية، قد تؤدي الفجوة بين المثل والواقع الجديد إلى ترسيخ الإيديولوجيات التقليدية.

في الختام، ينبغي علينا الاستفادة من التغيرات في أدوار النساء في المجالين العام والخاص، والمساعدة على استدامة التغيرات الجندرية الإيجابية، على المستويين العام والخاص، على حدٍ سواء، من خلال تصميم برامج المساعدة الاقتصادية والسياسية التي

تعتمد على المهارات المكتسبة حديثاً، وتشجيع النساء والرجال على الاستمرار في أنشطتهم الجديدة.

المراجع:

Alzain, A. (2004). From Integrating Violence to Building Peace: The changing role of Women in Darfur region of Western Sudan. African Journal in Conflict Resolution Vol. 4.

Alzain, A. (2003). Sudan: Women and Conflict in Darfur. Review of African Political Economy Vol. 30. The Horn of Conflict.

Gramizzi, C and Tubiana, J. (2013). New war, old enemies: conflict dynamics in south kordofan. Geneva: Small Arms Survey and Graduate Institute of international and development studies.

Daud, K. (2005). Coping Strategies of the Displaced Women for Achieving food Security at Household level in Mayo Camp. Khartoum State. Thesis Msc. Agricultural Extension and Rural Development.

Yaniba, C. (2016) empowerment of women during conflict and post conflict phases and role of humanitarian Aid organization in supporting women's New-found Empowerment gained during conflict. Master Dissertation, university of Geneva.

Ottaway, M and El- sadany, M. (2012) Sudan: from conflict to conflict, at the Csnege papers.

Yousif, A., Hengkn, J. Musa, E. (2014). Socio-Psychological Impact of the Darfur war on Women and Children. East Journal of Scientific research.

Suliman, A. Abdarhem, S., Baig, M. (2013). Coping Strategies of Darfurians Displaced Women in Khartoum. Journal of Agricultural Extension and Rural Development.

Mohamed hussien, I (2014). Women's role in ending conflicts and peace building.

Nahar, S (2014). The impact of war on women in Darfur.

Alhag, A (2005) .war in Darfur and its effect on women.

Jaylani, M (2007). The impact of war on Sudanese women.

Abdalziz, M (2010). Women's role in peace building in Darfur.

Khidr, M and Omer, F (2015). Survey on women's situation in conflict areas case study of south kordofan and Blue Nile.

Thomas,J.(2006). Peace by peace: Addressing Sudan's conflict.

Zabata, M. (2011).Sudan: independence through civil wars, 1956 – 2005.

Kabashi,A.(2010).women's role in peace building and developing Darfur State.

Mohmed,N.(2010). The impact of peace on women's development, case study South Kordofan State.

الجزائر.. «الربيع المغيب»

نساء في الواجهة!

د. حبيبة العلوي

مقدمة

عرفت الجزائر أول تجربة للتحوّل الديمقراطي في المنطقة العربيّة كلّها؛ فقد اهتزّت الجزائر في الخامس من تشرين الأول (أكتوبر) من سنة 1988 ، على وقع أكبر انتفاضة شعبيّة في عمر استقلالها، طالبت فيها جماهير شبابيّة بتحسين أوضاع المعيشة وفرص الشغل، ممّا اضطر النظام الحاكم إلى إعلان نهاية عصر الحزب الواحد، وفي الوقت نفسه إعلان حالة الطوارئ، التي ستستمر طويلاً على امتداد أكثر من عشريّة من الفوضى والموت، في حالة شبيهة بما تعيشه اليوم بلاد ما يعرف بـ «الربيع العربي».

والواقع أنه ليس من قبيل المبالغة أو النسويّة القول بأنّ المرأة كانت في قلب تحوّلات الجزائر، بل يمكننا أن نضيف إنها كانت عصب هذه التحوّلات، بمشاركتها، أو إقحامها الحتمي، في صيرورة الأحداث؛ ذلك أنّها كانت من البداية هدفاً استراتيجيّاً، مثلاً، لتهديدات التيارات الجهاديّة التي برزت إثر توقيف المسار الانتخابي سنة 1992، بعد أن نزل خطاب حجاب المرأة - المسيطر في الثمانينيات - من الصوامع إلى الشوارع، متصيّداً النساء اللواتي لا يلتزمن بالزّيّ المفروض... بل إنّ محاولات الحجب

صارت تهدد المرأة في مصدر رزقها أو رقيتها الاجتماعي؛ فعدد العمليات الإرهابية استهدفت ضحايا من النساء: معلّمت لغة فرنسية مثلاً، أو طالبات أصررن على مواصلة دراستهن في خضمّ الجنون القائم.

على الصعيد السياسي المباشر يمكننا أن نحصي عدداً من المكوّنات النسائية التي لعبت دوراً مباشراً في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر، فقد شكّلت مظاهرات سيّدات اليسار الجزائري، الرافعة للشعار الشهير: «جزائر حرّة ديمقراطية»، تحدياً كبيراً للشعار «الإسلاموي» المقابل الذي كان يملأ شوارع أهم المدن الجزائرية: «لا إله إلاّ الله، محمد رسول الله، عليها نحيًا وعليها نموت، وعليها نلقى الله». لقد شكّلت هذه التحركات النسوية على الأرض دعماً كبيراً، في تلك الفترة، للمؤسسة العسكرية التي انتصرت للجمهورية، في مواجهة إمكانية قيام نظام حكم إسلاموي في الجزائر.

غير أنّ هذه التحركات التي أسهمت في تغيير مسار النقلة الديمقراطية في الجزائر لا تنفي وجود كيانات نسائية أخرى، انخرطت بقوة في الحركات الإسلامية المتعاطفة مع ضحايا ما يسمّى في الضفة المقابلة: «انقلاباً عسكرياً»، سواء بالتحاق عناصرها بالمقاتلين في الجبال، أو بانتظامهنّ في أحزاب إسلامية «معتدلة» أثرت المشاركة في المسار السياسي المستعصي في التسعينيات، والتحفّظ على فكرة جهاد الطغاة. كما أنّ ثلّةً منهنّ سيُنسَبن لاحقاً لضحايا المأساة الوطنية - كعوائل الجهاديين الذين قُتلوا من قبل العسكر - بحلول عهد «الوثام المدني» و«المصالحة الوطنية».

جبهة نسائية أخرى وُلدت إثر توقّف العمليات القتالية، جبهة نضالية طالما قُمعت وعُيِّب صوتها، لا تنتمي إلى تيّار إيديولوجي واحد بالأساس، إنهنّ أمّهات المفقودين الذين يعدّون بالآلاف في جزائر التحوّل الديمقراطي.

إنها جبهات ثلاث رئيسية: جبهة المواليات للعسكر بشكل مباشر، جبهة المواليات للإسلاميين بشكل مباشر أو غير مباشر، جبهة ضحيّات الصراع الدائر؛ أمّا هذه الأخيرة فقد تجد فيها مناضلات، أو لنقل ناشطات، لا ينتمين بالأساس إلى تشكيل سياسي، إنّما فُرِضت عليهنّ المعركة بحكم غلبة التاريخ وواجب التصدي.

وبانخراط الجزائر في مسار المصالحة، ستتمظهر هذه التشكيلات في شكل

ممارسات للسلطة: - منخرطات في جهاز الحكم، مثال المناضلة اليسارية «خليدة مسعودي»- وزيرة الثقافة من 2002 إلى 2014.

- منخرطات في المعارضة الإسلامية الإيجابية أو السلبية مستفيدات من ميثاق العفو.

- منخرطات في المجتمع المدني لا يتحرّبن إلا لقيم المواطنة... أمّا هذه الأخيرة فهي جبهة واعدة لا تتشكّل فقط من جيل معاصري الأزمة التسعينيّة، وإنّما من الجيل الجديد الذي ترعرع في خضمّ هذه الأزمة.

دعوني أعترف أنني لا أريد لهذه الورقة أن تكون نظريّة.. دعوني أستهلّها بما يردّد حالياً في الشوارع الضيقة لمدينتي «الجزائر» العاصمة، بعد حوالي ثلاثة عقود من انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) 1988. فأنا ابنة «باب الوادي»، أعرق حيّ شعبيّ في المدينة، وهو الحي الذي شهد الشرارة الأولى لذلك الحراك الشعبي المفصلي في تاريخ الجزائر، وهو الحي الذي احتضن الخطب الناريّة لـ «علي بلحاج»، لسان حال حزب الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ (المحلول)¹، في مسجد «السنّة»، المسجد نفسه الذي تأسّس فيه هذا الحزب الإشكالي في شباط (فيفري) 1989، على يد أهم رجالات التيار الإسلامي في الجزائر.

1. ماذا يتردّد في باب الوادي 2017؟

...«إنهم يسمّونها مدينة النساء».. في الخامس من كانون الثاني (يناير) من سنة 2011، قبيل اندلاع ثورة الياسمين التونسية بأيّام، خرج شباب جزائري غاضب إلى شوارع كبريات المدن مندداً بارتفاع أسعار السكّر والزيت، مستحثاً في الذاكرة الجمعيّة الجزائريّة ذكرى أحداث 5 تشرين الأول (أكتوبر) 1988، وعندما سأل أحد مذيعي قناة (فرانس 24) بعض الشباب المتظاهرين بباب الوادي، ردّ أحدهم بعبارة تناقلتها بعد ذلك قنوات التواصل الاجتماعي: «هذه بلاد الحقرة هذي.. الرجال قاعدين.. والنساء يخدموا.. هذي هي.. حنّا ما نا فاهمين والوا في هاذا البلاد... ما

1 سنة 1992.

فهمنا فيها والوو.. ولا مازالت هكّ.. مازال يصراو بزّاف المشاكل..»². هذه الجملة التي خرجت من أعماق اللاوعي الذكوري لهذا الشاب الحانق على انتكاسة رجولته في الجزائر الجديدة، «بلاد المدّامات» كما يحلو لأولاد المناطق الشعبيّة أن يسموها؛ و«المدّامة» هو تحوير جدّ ساخر ومُهين³ لمفردة (Madame) الفرنسيّة، التي وُضعت أصلاً كلقب لتوقير صنف معيّن من النساء النبيلات، ثم المتزوّجات، وعُمّم في أمريّة لمجلس الدولة الفرنسي سنة 2012 ليشمل كل النساء، في حركة رمزيّة لدمقرطة هذا اللقب.. أمّا في باب الوادي وضواحيها فله استعمالات أخرى، لم تنتبه لها القواميس الفرنسيّة حتى الآن.

ثمّة حقدٌ متنامٍ ومعبرٌ عنه اتجاه هذه «المدّامة» الجزائريّة؛ السيّدة التي باتت تسيطر على مجالات شغل عديدة في الإدارات والمدارس والجامعات والمستشفيات.. وحتى في المجالات الأكثر خشونة؛ كالمؤسسات الدفاعيّة، ومؤخراً أطلقت موجة من التهكّمات والاتهامات بالمساهمة في دياثة الجيش الوطني الشعبي، إثر تنصيب السيّدة فاطمة بودواني، ليلة الاحتفال بعيد الاستقلال كأول امرأة برتبة لواء (Général Major) في صفوف الجيش الجزائري!⁴

إنها الجزائر الجديدة، الجزائر البوتفليقيّة التي لا يأنف كثير من الجزائريين (الذكور وأحياناً الإناث) من التعبير عن تذمّرهم من انسلالها من قبضة «الأيادي الغليظة»... وكثيراً ما يردّد أنّ بوتفليقة اشترى النساء!!

2 «هذه بلاد الظلم - أو الاضطهاد - هذه.. الرجال بطألون.. والنساء يشتغلن.. هذه هي.. نحن لا نفهم شيئاً في هذه البلاد.. لم نفهم فيها شيئاً.. وإذا بقيت الأوضاع هكذا.. ستحدث مشاكل عدّة في المستقبل...». ينظر الفيديو الكامل الذي يحوي تصريح الشاب في هذا المقطع:

<https://www.youtube.com/watch?v=DzpOFTj0cco&feature=youtu.be>.

3 ويمكن أن أضيف: عنصريّ، وقد يحيل إلى المثليّ من الرجال تهكّماً وازدراءً.

4 في الرابع من تموز (جويلية) 2017، ينظر فيديو تنصيب اللواء فاطمة بودواني، وخاصة التعليقات عليه:

<https://www.youtube.com/watch?v=yVKWpZWCAAt0>

2. ماذا صنع بوتفليقة للنساء... وماذا صنعت النساء لبوتفليقة؟!

في العاشر من آذار (مارس) 2015 صادق البرلمان الجزائري على قانون ينص على حماية المرأة من العنف والتحرش، بعقوبة تصل إلى حد سجن المتحرش من سنتين إلى عشرين سنة. استُقبل هذا القانون بجلبة غير عادية؛ أول من دشنها انسحاب نواب التكتل الإسلامي من جلسة المصادقة⁵ بدعوى عدم توفر النصاب القانوني للتداول؛ بمنطق أنه تم تمرير قانون من تحت الطاولة ولي ذراع المجتمع الجزائري بقانون غير مستمد من شرعية تمثيلية... وراح مناوئو هذا القانون إلى درجه اتهامه بأنه يهدد حرمة الأسرة الجزائرية ويشتت أركانها ويعلن حرباً بين طرفيها؛ إذ كيف تمنح المرأة الصلاحية والحق في رفع دعاوى قضائية ضد زوجها بمجرد استشعار الإهانة اللفظية؟!

في الطرف الحقوقي المقاطب اعتُبر هذا القانون مكسباً مشروعاً وعادياً، انتزعت المرأة الجزائرية، ولو متأخرة، بفضل تاريخ نضالي طويل، يمتد من الثورات التحريرية إلى العشرية السوداء.

ثمّة جبهة أخرى قرأت المسألة على أنها مجرد استمالة سياسوية لمجتمع النساء الذي يشكّل نسبة جدّ مهمّة في الهيئة الناخبة، خاصة مع العزوف المطرد الذي تشهده الجزائر في نسب التصويت؛ فقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة 38.5% منخفضة بشكل واضح ومخرج عن نسبتها في تشريعات 2012⁶. في السياق ذاته سيُحسب لبوتفليقة أيضاً اعتماد نظام «الكوّتا النسوية» في تعديل سنة 2008 لقانون الانتخاب، الذي أقرّ تمثيلاً نسبياً للمرأة في المجالس المنتخبة يقدر بـ 30%⁷.

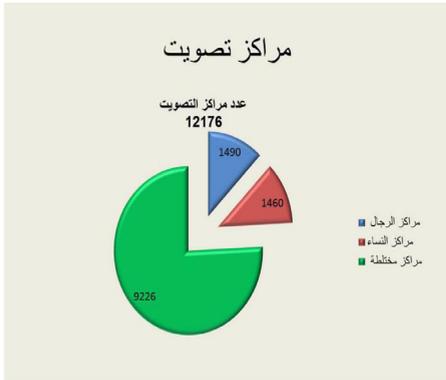
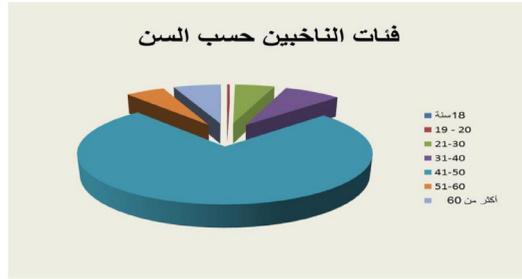
5 مع نواب حزب العدالة والتنمية وجبهة التغيير... ينظر: «إسلاميو الجزائر يحتجون على تعديل قانون الأسرة»، موقع العربية، 8 مارس 2015.

6 ينظر:

انتخابات-الجزائر 2017-2017/2/5/2017/newscoverage/2/5/2017-2017

7 التعديل الدستوري المؤرخ في 15 تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 2008.

الإحصائيات المتعلقة بالانتخابات التشريعية⁸



8 ينظر هذه الإحصاءات الرسمية على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية:

الوزير-و-الوزارة/وزارة/البيانات/-/278بيانات- /http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

fiche-statistique-des-élections-législatives-2018.html- /1682-

ويمكننا أن نختم هنا بالمادة 36 من دستور 2016⁹ التي أوصت بتعزيز مبدأ التنافس بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، ودعم فرص المرأة في تَوَلِّي مناصب المسؤولية، متوجّهةً بذلك مساراً من التمكين للمرأة كرّسته «إصلاحات» بوتفليقة، فهل اشترى بوتفليقة حقاً ذمم النساء لمزيد من التمكين لحكمه؟ أم أنّ النساء هنّ من اشترين تمكينهنّ بتمكين حكم بوتفليقة؟!

3. ما قبل بوتفليقة... نساء حاسرات الرأس!

برؤوسٍ حاسرة، قرّرت نساء رافضات للاغتيالات الممنهجة التي طالت مثقفين جزائريين غداة توقيف المسار الانتخابي في الجزائر (11 كانون الثاني (جانفي) 1992)، أن ينزلن إلى الشوارع ويحتلن أو - على الأحرى - يسترددن الفضاء العام الذي صار الحضور فيه مستعصياً على النساء، وخاصةً منهن غير الملتزمات بـ«الزيّ الشرعي»؛ الذي بات غطاء الرأس هو الحد الأدنى له¹⁰؛ وفق ما سطره الخطاب الإسلامي الذي كان متحكماً في مفاصل الشارع الجزائري بقوة السلاح والصوامع، لقد اختارت هؤلاء السيّدات المواجهة بدل الانسحاب والإذعان للتهديدات المزمّنة بالتصفية، التي بدأت تطول فعلاً عدداً من الطالبات والمعلّمات والموظفات اللواتي تحدّين هذا التهيب والتحقن بمقاعد الدراسة أو العمل برؤوس حاسرة.

لم يكنّ يحتجن إذاً لصدور عارية فقط، وإنما لرؤوس حاسرة أيضاً حين انتظمن - مثلاً - في جمعية «رفض» (RAFD) (Rassemblement algérien des femmes démocrates): «التجمّع الجزائري للنساء الديمقراطيات»، في تشرين الأول (أكتوبر) 2003، بُعيد اغتيال الكاتب طاهر جاووت على أيدي الجهاديين (2 حزيران (جوان)

9 «تعمل الدولة على ترقية التنافس بين الرجال والنساء في سوق التشغيل تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات...» ينظر نصّ دستور 2016: <http://www.joradp.dz/trv/acons.pdf>

10 أو لنقل رمزاً له، وذلك يندرج ضمن أصول منع الاختلاط بين الجنسين الذي رافع لأجل تكريسه الحزب المحلول.. ينظر: فاطمة الزهراء ساعي، المركز السياسي والوضع الأسري للنساء في الجزائر من 1830 إلى 2005، الجزء الثاني: المطالبة بالمواطنة ونيلها، تصدر فاطمة الزهراء قشي، ترجمة مريزق قيطارة، مراجعة وضبط المصطلحات: فارس بوحجيلة، دار مداد يونيفارسيستي براس، الطبعة الأولى 2016، ص 88 - 93.

(2003)¹¹ الذين دشنوا العشريّة الدمويّة في الجزائر، باستهداف موظفي المؤسسات الأمنية ثمّ الكتاب والصحفيين والأساتذة الجامعيين... وكل النخب التي عبّرت بجرأة عن معاداتها لمشروع الدولة الإسلاميّة في الجزائر، ومساندتها، ولو ضمناً، لقرارات (الجانفيين)¹²، لقد تبّنين وصيّة جاووت الأخيرة:

«إن صمّت فستموت، إن تكلمت فستموت، قلّ إذاً ومُت!»

إنّه الخيار الصعب، ولكنه وحده المتاح، كما ردّدن في مسيراتهنّ الكاسرة للصمت:

« إنهم يقتلون الجزائر، إنهم يقتلون أطفالنا، لا يمكننا أن نبقي مكتوفي

الأيدي... يجب أن لا نستسلم»¹³

لقد رفعن صور الضحايا وقررن أن يتظاهرن أمام مقرّ الرئاسة وفي الساحات المركزيّة للعاصمة عقب كلّ حادث إرهابي يؤدي بحياة مزيد من الأبرياء، كنّ يُحسبن في البداية على نساء اليسار الجزائري والناشطات في الحركة النسوية، لكن سرعان ما التحقت بهن مواطنات لم يمارسن أيّ نشاط سياسي من قبل، وشكّلن الأغليبيّة، لا يجمعهن إلّا «رفض» بشاعات ما يحلّ بأبناء وبنات الجزائر، بعضهن ينحدر من الوسط الريفي وبعضهن ربّات بيوت.

تعدّ حركة «رفض» مثلاً واضحاً عن المعارضة النسويّة الصريحة والراديكاليّة للإرهاب والتطرّف الديني¹⁴، الذي استهدف خطابه المرأة ومشروع تحرّرها بشكل مكثّف، ويمكن أن نقول: ومُرض؛ لقد وعد قادة الحزب المحلول جماهيرهم بإرجاع

11 حسب الرواية الرسميّة المتاحة، سيكون مفيداً اكتشاف الآراء المتضاربة حول مقتل هذا الكاتب الإشكالي في موسوعة ويكيبيديا الحرة التي ستنسب فيها النسخة العربيّة مقتل جاووت إلى العسكر، وستنسب فيها النسخة الفرنسيّة منها مقتله إلى الإسلاميين! ينظر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/wiki/2017_11_11_الطاهر_جعوط

12 الجنرالات المتنبّون لقرار توقيف المسار الانتخابي، إنقاذاً لقيم الجمهوريّة في الجزائر، حسب وجهة نظرهم. ينظر:

Aude Lalande, Le Refus, 8 janvier 2008, voir

<http://www.vacarme.org/article556.html>, 11 11 2017

14 ينظر:

Malika Ramaoune, Les associations féminines pour les droits des femmes, Inسانيات, revue algérienne d'anthropologie et science sociales ; n ° 8, 1999, p. 129149 -, voir :

النساء إلى فضائهن الطبيعي، أي «البيت»؛ ليستفدن لقاء تسريحهن من وظائفهن منحة مالية تجعلهن يتفرغن لدورهنّ الأساس: «إنجاب الأطفال وتهيئة المسلم الجيد». لقد اعتُبر هذا أيضاً حلاًّ عبقرياً لأزمة البطالة التي أخرجت شباب تشرين الأول (أكتوبر) إلى الشارع!¹⁵

«إنّ خطاب الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ يتراوح بين راديكاليّة علي بلحاج، الذي يقدر أنّ على المرأة أن تلازم فضاء البيت لتقتصر على ضمان أدوارها «الطبيعيّة» كزوجة وأمّ، والراديكاليّة المخفّفة لعباسي مدني، الذي يعتبر أنّ «المرأة عندنا لها دور بارز في المؤسسات التربوية والاجتماعية والاقتصادية». فرئيس الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ، التي تشكّل آنذاك التشكيكة السياسية الإسلاميّة الوحيد [هكذا وردت]، أحجم عن ذكر المؤسسات السياسيّة»¹⁶، بما يعني إقصاءً للمرأة وعزلاً رمزياً لها عن فضاء السلطة!

وقد يسند هذا التأويل واقع «الغياب التام لمرشحات [من الحزب] للانتخابات المحليّة سنة 1990 وللانتخابات التشريعية المجهضة في 1991...»¹⁷.

كان على النساء إذاً أن يعرفن عدوّهن بكل بساطة... وأن يخترن «الجبهة» التي يصطففن معها، وهذا فعلاً كلّ ما حصل. لقد شكّلت الحركة النسويّة إحدى أشرس المعارضات التي استولت على الشارع الجزائري في زمن الصمت و الخوف والاعتقالات والاختطافات والمذابح.. إلى درجة كتب فيها أحد الصحفيين: «نساء الجزائر هنّ رجالها»!¹⁸

15 سيكون من المفيد متابعة البرنامج التلفزيوني الشهير أيام الانفتاح الديمقراطي الجزائري: «في لقاء الصحافة»، الذي تطرح فيه الناشطة اليسارية «خليدة مسعودي» على «عبّاس المدني» مسألة وعد الحزب للنساء بمنحة مالية مقابل بقائهن في البيت وممارستهن واجب الأمومة على أكمل وجه، لقد تساءلت خليدة: من أين تأتون بالأموال لسدّ هذه المنح؟! فأجابها عبّاسي بأنّ تفكيك الأجهزة الأمنيّة المتعدّدة كفيّل بأن يوفّر ميزانيّتها!

«في لقاء الصحافة» 1990، عبّاس المدني، مراد شيبين، رابح خويذري، خليدة مسعودي، بشير رزوق؛
<https://www.youtube.com/watch?v=rwSaTQsJyKc>, 17, 01, 2018

16 ينظر: فاطمة الزهراء ساعي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

17 المرجع نفسه، ص 89.

18 ينظر: Aude Lalande, Op.cit.

4. نساء حاجبات للرأس!

لم يكن رجالات الجبهة المحلولة يتحركون في الواقع دون ثقل نسائي، سيذكر التاريخ أنه كان للجبهة المحلولة نساؤها، كما كان للجبهة رجالها، بل إن هناك من يُرجع الانتصار الكاسح للجبهة في الانتخابات المحليّة والتشريعيّة المجهضة إلى أصوات النساء، وهذا قد يبدو في الظاهر من المفارقات الجزائرية؛ غير أنّ الخطاب الإسلامي في الجزائر لم يكن لينجح ويغزو الشارع دونما سند نسائي يعتقد في أديّاته المحمّلة من جهة أخرى بغير قليل من الكراهية حيال قضايا التحرر النسويّة، فهل حقاً صوّتت النساء لصالح خطاب يعادي قضاياهن بشكل صريح وواضح؟

أمّ أنّهن ساندن خطاباً يدعو لحقوق نسائيّة مغايرة؟!

لقد رافع رجال «الفييس» في الواقع من أجل شكل آخر من الحياة للمرأة في الجزائر؛ لقد استند خطابهم بشكل أساس إلى هذه الجملة المفتاحيّة: «صون كرامة المرأة»؛ وهذا الصون لن يتأتّى وفق وجهة نظرهم إلّا بخيارين: إرجاعها إلى وظيفتها الرئيسيّة وفضائها الطبيعي: «البيت»، أو خلق فضاء آمن بتوفير بيئة عمل تجبرها من «آفة» الاختلاط، وهذا يتمظهر بشكل جليّ في خطاب على بلحاج المتبنيّ للخيار الأوّل، وخطاب عبّاس المدني الذي قد يتنازل عن خيار «الحجر» إلى خيار «العزل»!

إنّ إطلاق وعود من قبل الرجل الأوّل في الحزب بتعويض النساء الماكثات في البيوت بمنح ماليّة، قد يعدّ استمالة براغماتيّة لجبهة واسعة من النساء اللواتي سيشكّلن وعاء انتخابيّاً مهمّاً، ومرحلة تحضيرية للعودة إلى نموذج المجتمع الإسلامي «الفاضل» الذي تُرسم فيه بشكل صارم حدود فضاءات الأنوثة وفضاءات الذكورة.

فهل صوّتت فعلاً الجماهير النسائيّة لصالح مشروع هذا المجتمع «الصالح»؛ الذي يحضّن فيه بالحماية الماديّة والمعنويّة اللازمة.. وشاركن بالتالي في الفوز الكاسح للحزب المحلول في المحليّات والتشريعيّات، أم أنّهن شكّلن جبهة صامتة ومغيّبة؟

لا أحد في الواقع يستطيع هنا أن يجزم، غير أنّ علينا أن ننتبه إلى أكثر من معطى جعل من الصوت النسائي في محليّات وتشريعيّات 1991 صوتاً مضمراً، أهمّها على الإطلاق إجراء التصويت الأسري والزوجي؛ أي التصويت بالوكالة، الذي

سمح لكثير من الرجال بتمرير خياراتهم باستخدام أصوات من ينوبون عنهم في الاقتراع. لقد دافع الإسلاميون بشراسة عن هذا القانون الذي يتيح للجزائري أن يصوّت بدل كلّ نساء عائلته، ولم تسجّل أي اعتراضات جدية على هذا القانون، الذي يحجب صوت المرأة الجزائرية حتى في صفوف مناضلات الحزب المحلول، بل قدّرت مناضلاته «أن على المرأة أن تكتفي بالحقوق التي منحها الله إيّاها. فالجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تتصوّر الحقوق أو الحريات إلا بإسنادها إلى الإسلام.. [وبهذا] شكّلت الهيئة الانتخابية النسوية مورداً هاماً لأصوات، يمكن الاستحواذ عليها وتوجيهها، بفضل التصويت العائلي والزوجي، لخدمة قضية الحزب باعتبارها مماثلة لقضية الله. إنّ مناضلات الجبهة الإسلامية للإنقاذ أكّدن حقّ الرجل، وهو ربّ الأسرة، في الإدلاء بصوت زوجته أو زوجاته، وبأصوات الإناث الأخريات من أعضاء أسرته: الأم، البنت، الأخت...»¹⁹، وما هذا في النهاية إلا تكريس سياسي للمبدأ الإسلامي: ولاية الرجل على المرأة!

لقد اشتغلت «الجبهة النسائية» هنا في الواقع كجبهة مدافعة عن قضية الله، لا كجبهة مدافعة عن قضية الرجل؛ فلم تكن الجماهير النسائية الإسلامية تتحرّك في الواقع بوعي مُساند لدولة قوامه الرجل (البطركية)، بقدر ما كان يحركها لاوعي يوتوبيا الدولة الإسلامية؛ ففي إحدى التجمّعات المنوّدة بسجن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ²⁰، صرّحت مناضلات «الفييس» للصحافة: «نحن ندافع عن الإسلام وليس عن خبزنا اليومي»²¹.

تعدّ هذه التجمّعات وقبلها التجمّعات الانتخابية التي احتلّت فيها الملاعب إضافة إلى اعتصامات حزيران (جوان) 1991 من أبرز المحطّات التاريخية التي تمّ فيها الإفراج عن الصوت النسوي الإسلامي بإنزاله إلى «الشارع»؛ الفضاء الذي لطالما كان محظوراً على المرأة، استناداً إلى أدبيّات الخطاب الإسلامي ذاته، غير أنّ هذا الشارع الإسلامي المتأهب منذ 1989، لن يتجاهل، وهو في عزّ التجييش، الالتزام بمبدأ منع الاختلاط،

19 فاطمة الزهراء ساعي، المرجع السابق، ص 89، 91.

20 اعتُقل «علي بلحاح» و«عبّاس المدني» في 30 حزيران (جوان) 1991، وحُكم عليهما بعدئذٍ بـ 12 سنة سجناً.

21 المرجع السابق، ص 92.

لذلك نُصِبَت آنذاك خيمٌ للنساء لعزلهنَّ عن إخوتهنَّ²² في الجبهة، حتَّى وهنَّ يدافعن عن إخوتهن الذين في الحبس!

لا يمكن في الواقع أن نقيس مدى مساهمة المناضلات الإسلامويّات في مسار السلام الذي سيأتي بعد سنوات من تاريخ هذه الاعتصامات التي فضّها العسكر، مُغلَقاً، بذلك، الفضاء العام على الاحتجاج الإسلاموي، سامحاً بظهور فضاءات خاصّة وجديدة لهذا الاحتجاج الذي سيقرّر في سابقة خطيرة وقاصمة أن يتسلّح.

فبعد إعلان الجهاد المقدّس على «الطاغوت»²³ سيلتحق «الإخوة» بالرجال.. وستلتحق بهم «الأخوات» بعد حين، في شكل زوجات أو أخوات.

ورغم أنّ هؤلاء النسوة سينتزعن لقب «المجاهدات» أو «الإرهابيّات» بحكم انتمائهن - بإرادتهن أو بواقع انتسابهن لعوائل الجهاديين - إلى فضاء العصيان والثورة على النظام : الجبل، فإن التاريخ سيحكم عليهن بأن يشاركن بالمثل في مسار «توبة» الجهاديين وعودتهم إلى «حضن المجتمع»، بفضل إقناع هؤلاء النسوة لأزواجهن أو آبائهن أو إخوانهن بضرورة الاستفادة من إجراءات العفو التي أطلقها بوتفليقة بمشروعي: «قانون الوثام المدني» - 1999 ، و«ميثاق السلم والمصالحة» - 2005 .

لقد عرفت السلطة في هذا المقام كيف توظّف صوت المرأة «الإسلامويّة» في تعزيز خطاب دعوة الجهاديين إلى تسليم أنفسهم والدخول في مسار «التوبة»؛ وكثيراً ما بثّ التلفزيون الحكومي نداءات لنساء الجهاديين يطالبن فيها رجالهن بالعودة من منافعهم والكفّ عن مجابهة الدولة، أو شهادات لنساء عائدات مع رجالهن وأطفالهن من

22 من الطريف أن نذكر هنا أن مصطلح «أخ» بمتغيراته العاميّة: «خوي»؛ بمعنى أخي، «ختي»؛ بمعنى أختي، «الخواوة»؛ بمعنى الإخوة، استعمل في الجزائر إبان الثورة الجزائرية بين أعضاء جبهة التحرير الوطني؛ الحزب الحاكم بعد استقلال الجزائر، لإضفاء صفة الورع أو ما يعرف في الجزائر بالـ «حُرْمَة ولقْدَر» على العلاقة بين الجنسين من أفراد الجبهة، وقد استعداته الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ في سياق تاريخ آخر بمتغيراته الفصحى: «الأخ» «الأخت» «الإخوة» و«الأخوات»، لتضفي صفة القداسة على العلاقة بين الجنسين من أفراد حزبها، بل لضبط هذه العلاقة في حدود اللاجنسانيّة، كما تذهب إليه الباحثة فاطمة الزهراء ساعي، ينظر: المرجع نفسه، ص 93.

23 يذكر أنّ أوّل إعلان للجهاد كان قد أطلقه عبّاسي المدني في صيغة تهديد للنظام خلال خطبة الجمعة 28 حزيران (جوان) 1991 لفك إجراء الحصار المفروض من السلطة.

الجبل يؤكِّدُن فيها حسن تعامل أفراد «الجيش الشعبي الوطني» معهم على انتماءاتهم القديمة، حاثات بقيّة المسلّحين على الالتحاق بعهد السلم والتمتّع بإجراءات العفو والمصالحة.

العائدات من الجبل!

والحقيقة أنّ باب التحقيق والبحث في مدى نجاعة المرأة «الجبلية» في دعم مسار المصالحة الوطنية الجزائرية، يستحقّ المزيد من الجهد والمثابرة.. كما لا يمكن أن نغفل دور نساء الجهاديين اللواتي لم يلتحقن بالجبل ولم يُستقصّ صوتهن، وبقين راعيات لأسر وأطفال بحكم الأيتام.. فهذه جبهة نسائية أخرى، وإن لم يوثق صوتها، غير أنه يبقى من الأصوات التي يفترض أن تُساءل لقياس أثرها على مسار الجنوح إلى السلم في الجزائر، إذ لا يمكننا أن نجزم أنّ كل هؤلاء النسوة كنّ مع فكرة التوبة عن العمل المسلّح وعودة رجالهن من الجبل.. وإن كانت مصلحتهن تقتضي أن يجتهدن ويجاهدن في سبيل ذلك!

5. نساء... ب «رأس»!

لم تكن من الحتميات التاريخية تحزّب كامل الجزائريين والجزائريات وفق منطق ثنائي متقاطب، يصطّف لمعسكر العسكر، أو معسكر الجيوش الجهادية²⁴.. ثمّة دوماً جبهة ثالثة تصطّف وفقاً لمنطق آخر؛ هل يمكن أن نسمّي منطق الضحية؟!

يمكننا أن نعتبر هنا ما أقدمت عليه «تنسيقية عائلات المفقودين»²⁵ (CFDA) نموذجاً رائعاً على هذه الجبهة الثالثة، التي لا ينتمي فيها صوت المرأة إلا لمطلب

24 إثر توقيف المسار الانتخابي، تولّد عن إعلان الجهاد ضد النظام الجزائري ميلاد عدّة حركات إسلامية مسلحة: الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)، الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) الذي حاول أن يوحد الجماعات الجهادية المشتتة في مقابل الـ (GIA) الذي أعلن الجهاد ضد الفيس والنظام.

25 أسست في باريس في أيار (ماي) 1998، بضغط من مجموعة من أمّهات المفقودين، قصد الدفاع عن حق كشف الحقيقة وإحقاق العدالة بخصوص قضايا المفقودين إبّان العشرية السوداء.. لمزيد التفصيل ينظر موقع التنسيقية:

البحث عن الحقيقة؛ لا يوجد - على الأغلب - ما هو أسمى أو ما هو أفدح من مطالبة أمّهات بمعرفة الحقيقة وراء اختفاء أبنائهن القسري، وكشفها.

من زاوية أخرى، لقد كان ميلاد هذه الجبهة المحرجة للنظام بالأساس، بحكم الضرورة التاريخية، فقد تجاوزت أعداد المفقودين في الجزائر بسبب العشرية السوداء 7000 مفقود، باعتراف السلطات الجزائرية نفسها، هذه الأخيرة التي حاولت طي هذه الصفحة المعتمدة من تاريخها، بدفع ديّات لعوائل المفقودين مقابل توقيعها على إجراء غلق ملفّات الاختفاء رسمياً؛ الإجراء الذي مهّد ميثاق السلم والمصالحة 2005؛ وهو الأمر الذي ترفضه ناشطات التنسيقية بشراسة، وتعتبره مقايضة للحقيقة بالمال، بهدف حماية الأجهزة الأمنية - المتهمّة الرئيسة في هذا الملف - من الملاحقة.

لم تكن الناشطات في هذه التنسيقية ينتمين بالضرورة إلى قناعات إيديولوجية متجانسة، بل إنّ أغلبهن لم يكن لهن نشاط سياسي، أو لنقل: نشاط مطلبّي، من قبل، لقد جمعتهنّ في النهاية حرقّة الأمومة، واشتراكن جميعهن في فجيعة فقدان ابن.. فهذه الطاقة الحارقة هي التي يبدو أنّها ولّدت فيهن الشجاعة الاستثنائية للاستبسال في الدفاع عن عدالة «قضية عدالة انتقالية»، لم تتحقق في الجزائر بالشكل الذي يمكن أن يفي بمداواة جروحهن.

لقد رفعت هؤلاء السيّدات أصواتهن في وجه الصمت الذي أريد له أن يخيم على مصير أبنائهن²⁶، في الوقت الذي عزف فيه رجال من عوائل الضحايا نفسها عن المرافعة على هذه القضية الأكثر حساسية في تاريخ الحرب الأهلية الجزائرية، لقد قرّرن منذ تأسيس التنسيقية التظاهر كل يوم أربعاء أمام مقرّ «اللجنة الاستشارية لحقوق الإنسان» وسط العاصمة الجزائرية، دون تخاذل أو يأس أو استسلام للخطابات التي تتّهمهنّ أحياناً بالانتماء إلى الجماعات الإرهابية، أو تنصحن بالنسيان والتجاوز.. غير عابئات بالاعتقالات المتكرّرة لهن من قبل قوّات الأمن لثنيهنّ عن التظاهر أمام مؤسسات حكومية حسّاسة²⁷.

26 أو أزواجهن أو إخوانهن.. وإن كان أغلب الناشطات كن أمّهات للمخطوفين بالأساس رفضن أن يلتحقن بتظاهراتهن أبنائهن وبناتهن خوفاً عليهم من مضايقات النظام.

27 آخر حادثة اعتقال سجّلت بحقهنّ تعود لـ 30 أيلول (سبتمبر) 2017، عندما كنّ يتظاهرن قبالة البرلمان

=

الجزائري، ينظر:

لقد تصدّت هذه التنسيقيّة منذ تأسيسها لمهمّة الحشد والمناصرة والتوثيق لمسار تطور هذه القضية التي تمسّ مختلف شرائح المجتمع الجزائري بمختلف انتماءاته ولا انتماءاته الإيديولوجيّة؛ فقد طالت حوادث الخطف والاعتقال شباباً ينتمون إلى الجماعات الإسلاميّة، وشباباً لم يكن لهم أي انتماء أو نشاط سياسي في خضمّ الأزمة، وأصبحت قضية اختفائهم القسري قضية جزائريّة مدنيّة بامتياز، كان لتنسيقيّة عائلات المفقودين الفضل الأساس في تحريكها وإبقائها حيّة وناضجة في الذاكرة الجمعيّة الجزائريّة المعاصرة.

وما زالت هؤلاء السيّدات يتظاهرن أسبوعياً منذ عشرين سنة، للمطالبة بمعرفة الحقيقة، لعلهنّ يستطعن أن يُنهين حداداً على مفقوديهنّ بدأ في تلك العشريّة ولما ينتهي²⁸.

خاتمة

لا يمكن لهذا البحث في الواقع إلا أن يكون بؤابة لطرح عديد الأسئلة بخصوص الدور الاستثنائي الذي لعبته وتلعبه المرأة في الجزائر، في خضمّ مخاض سياسي لطالما كان مستعصياً وحرّجاً؛ ذلك أنّه ثمة شواغر كثيرة في هذا الدرس تجعل من رحلة النباش فيه شاقّة وشهيّة، لقد استشارتنا فعلاً عدّة محطّات جعلتنا نتوقّف لدى صعوبة استقصاء المادّة، خاصّة فيما يتعلّق مثلاً بصوت المرأة الإسلاميّة في مسار النقلة الديمقراطيّة؛ فالانعطافه الدمويّة للجزائر، ثم مرحلة الوثام والمصالحة؛ فمبحثٌ كهذا يمكن وصفه بالعصيّ، نظراً لشحّ المادّة، وتحفّظ أطرافها عن الشهادة، للحساسيّة التي مازالت تعترى ملفّ ناشطي الحزب المحلول عموماً، مما يجعل دراسة هذه الحالة ضرباً من المخاطرة، ثم إنّ محاولتنا في مقارنة تجارب نسائيّة مختلفة، وقد

= عثمان لحياني، «قوات الأمن تعتقل عائلات المختطفين قسراً بالتسعينيات في الجزائر»، جريدة العربي الجديد، 30 سبتمبر 2017:

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/30/9/30/9/قوات-الأمن-تعتقل-عائلات-المختطفين-قسرا-2017>
بالتسعينيات في-الجزائر. 2018/01/11.

28 سيكون من الضروري قراءة قصص مآسي هذه السيّدات المفجوعات في أبنائهن، ينظر:
<https://www.ictj.org/ar/news/algeria-women-disappeared-truth; 11/01/2018..>

تكون حتى متقاطبة، بما يقتضيه ذلك من حرص على موضوعية الطرح وضرورة أخذ المسافة الصحية من تاريخية الأحداث وجغرافيتها، زود من عيار صعوبة هذه الرحلة التي يبدو أنها مازالت في خطواتها الساذجة الأولى.

لقد ركّنا في هذه الورقة على ثلاثة أقطاب نسائية، لعبت - حسب رؤيتنا - دوراً حاسماً في صناعة الحرب، كما في صناعة السلام، لقد دافعت هذه المكونات النسائية، كل حسب منطلقاتها الإيديولوجية أو الحقوقية، عن مشروع «جزائر عادلة» ومتجانسة مع مقوماتها؛ ثمّة إذاً نقاش دائم وربما مزمن حول شكل هذه «الجزائر / الحلم»، وهذا النقاش قد يحتدم إلى درجة الصراع الدموي، الذي لم تكن المرأة في الحقيقة إلاً شريكاً حيوياً؛ فاعلاً ومنفعلاً بكونولوجيا تطوّراته.

ولم يكن إغفالنا لبعض الأطراف النسائية الفاعلة، من باب التهميش، وإنما من باب الإرجاء الذي تقتضيه حدود البحث، إذ لم يتّح لنا مثلاً التعرّيج على بعض التجارب النسائية الإسلامية «المعتدلة» التي انخرطت في المسار السياسي الذي أطّره لها السلطة، كما لم يتسنّ لنا الالتفات إلى تحولات خطاب اليساريات الجزائريات اللواتي انخرطن في صلب النظام وصرن مشاركاتٍ في صناعة قراره.

سيكون من الضروري إذاً السعي إلى سدّ العديد من الفراغات التي نستشعرها في سؤال مدى نجاعة الأدوار التي يوظّف أو ينخرط فيها صوت المرأة في الجزائر في سجال الحرب أو السلام؛ إذ لا يمكن في الواقع أن نسلم بأن للمرأة ذلك الدور التقليدي حصراً، المتمثّل في صناعة السلام ونبذ العنف، وهي الكائن المتساوي النوازع والرجل، ولهذا فإن طرحنا كان يجتهد في مساءلة مختلف الأدوار والأطياف التي كان للمرأة فيها ذلك النمط من القول.. الذي يتحوّل حتماً إلى فعل!

الجزء الثاني:

تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار السياسي وإحلال السلام والأمن

بالمقارنة مع الرجال، قليلات هنّ النساء اللواتي يشاركن في العمليات الرسمية لمراحل صنع السلام.

ينظر هذا الجزء في التفسيرات المحتملة لهذا الغياب، ويدرس استراتيجيات للتصدي لذلك، ودور المجتمع الدولي. ومن خلال دراسة حالات من دول شهدت نزاعات وانتفاضات شعبية، يعاين الجزء إلى أي مدى سيؤدي تعزيز تمثيل المرأة في مناصب صنع القرارات السياسية إلى سلام أكثر استدامة وتعزيز ثقافة اللاعنف. بالإضافة إلى ذلك، يسلط هذا الجزء الضوء على الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى تستطيع المرأة في منصب صنع القرار التطرق إلى حقوق المرأة والدفاع عنها وإنشاء عمليات تؤدي إلى تمثيل أكبر للمرأة في المعترك السياسي؟
- كيف تؤثر مشاركة المرأة على الوضع الراهن البطريكي/ الأبوي ما قبل النزاع وعلى القواعد الجندرية؟
- هل أثبتت الضغوط الخارجية لفتح المجال السياسي أمام المرأة فعاليتها في دعم طموحات المرأة بالمزيد من المشاركة؟

مشاركة النساء في السياسة والسلام

د. حليلة قعقور

مقدمة

تنص ديباجة الميثاق التأسيسي لليونسكو على ما يلي: «لَمَّا كانت الحروب تتولّد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام». وفي عقول البشر أيضاً يجب أن تُبنى حصون السلام تجاه المرأة أولاً، من أجل الوصول إلى السلام والوقاية من النزاع.¹ يرتبط وجود ثقافة السلام بإزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك عبر تعزيز الاستقلالية لديهن، وتأمين المشاركة العادلة في كل مراحل اتخاذ القرار، إن كان على الصعيد السياسي، أو الاقتصادي، أو الإداري.²

إن ثقافة السلام تستند على مجموعة من القيم، والعادات، والسلوكيات، وأنماط حياة تستند على احترام الإنسان بشكل عام، والنساء بشكل خاص. إنها ثقافة ترفض العنف وتعتمد على الحوار، والتعاون مع الآخر، والقدرة على التعامل مع الاختلاف

1 قرارات الأمم المتحدة: 173|50، 101|51، 15|52، 47|55، 5|56، 6|57، 128|58، 23|59، 142|59، 143|59، 10|60، 11|60.

2 المادة 3 من قرار 243|53 سنة 1999.

Article 3 de la résolution A/RES/53/243, 6 octobre 1999: «L'épanouissement d'une culture de la paix est lié de façon l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes grâce à leur autonomisation et une représentation équitable à tous les niveaux de la prise de décisions».

المتعلق بالجنس، الجنسية، اللون، الدين، الرأي السياسي، وغيرها من أنواع الاختلاف.³ إن معالجة مسألة السلام تحتاج إلى إدخال كل النواحي الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، والسياسية. لا يمكن أن تكون مقارنة مفهوم السلام دقيقة دون أن تأخذ بعين الاعتبار أيضاً العامل الجندي الذي بان مؤخراً أساسياً على صعيد القانون الدولي العام، وقرارات الأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية المتعلقة بإزالة كل أنواع التمييز ضد المرأة، في الوصول إلى جميع مراكز اتخاذ القرار بشكل عام، وفي السياسة بشكل خاص.

اعترفت الأمم المتحدة في عام 2000 عبر مجلس الأمن، ليس فقط بالتأثير الخاص للنزاعات على النساء، ولكن أيضاً بالحاجة إلى «تضمين النساء باعتبارهن صاحبات مصلحة نشطة في مجال درء الصراعات وحلها».⁴ لم يشدد القرار 1325 على حماية المرأة وقت النزاع وتلبية حاجاتها فقط، بل أيضاً على دورها الإيجابي في عملية بناء السلام، لذا طالب بإشراكها في عمليات حفظ الأمن في وقت النزاع. كما شدد على إشراك المرأة في عملية تسوية النزاع لتكون جزءاً من جميع مستويات صنع القرار كشريك على قدم المساواة لمنع الصراعات وحلها وتحقيق السلام المستدام.

بالرغم من وجود العديد من قرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات، إلا أن المرأة ما زالت تعاني من شتى أنواع التمييز التي تجعلها خارج المؤسسات السياسية، وخارج مفاوضات السلام. الأسئلة التي تفرض نفسها هي التالية: ما هو الدور الذي تلعبه النساء في الوقاية من النزاع؟ هل شاركتهن في مفاوضات السلام تترك آثاراً على المحتوى أو النتيجة؟ ما هي التغييرات التي تحملها معها النساء في العمل السياسي؟ وما هي العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين النساء في المؤسسات السياسية والسلام؟

3 إعلان ثقافة السلام قرار 53/243، إعلان ياموسوكرو عن السلام 1989.

Déclaration et Programme d'action sur une culture de la paix (Résolution 53/243). Déclaration de Yamoussoukro sur la paix dans l'esprit des hommes. Congrès international sur la paix dans l'esprit des hommes. (Yamoussoukro, Côte d'Ivoire), 26 juin - 1er juillet 1989.

4 يونيسكو، «قرار مجلس الأمن 1325: المرأة كعنصر فاعل في السلام والأمن».

<http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/gender-equality/gender-peace-and-conflict/un-security-council-resolution-1325/>

I مشاركة المرأة في مفاوضات السلام والوقاية من النزاع

يشدّد القرار 1325 على مشاركة المرأة في كل مراحل السلام للتأكيد على دورها الفعال في الوقاية من النزاع، حل النزاع، بناء السلام، والمفاوضات. كما أنه يشدّد على دورها الأساسي في مرحلة إعادة الإعمار وإعادة نسج العلاقات الاجتماعية والإنسانية الضرورية لضمان سلام مستدام. لذا دعت الأمم المتحدة الدول التي تعاني من نزاع الى وضع استراتيجيات تهدف إلى إشراك المرأة في كل مراحل السلام، وإلى وضع ضمانات لمشاركة المرأة في عمليات التنمية بعد النزاع، من أجل أن تؤخّذ بعين الاعتبار حاجات النساء ووجهات نظرهم.

إضافةً إلى القرار رقم 1325 من الأمم المتحدة، أُقرّ العديد من القرارات التي تتعلق بالمرأة والسلام والنزاع، مثل قرار مجلس الأمن 1820 المتعلق بالعنف الجنسي (2008)، قرار مجلس الأمن 1888 المتعلق بتعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة حول العنف الجنسي في حالات الصراع (2009)، قرار مجلس الأمن 1889 المتعلق بولاية لرصد وتقييم المبادرات من أجل المرأة والسلام والأمن (2009)، قرار مجلس الأمن 1960 (2010) لتعزيز الالتزامات السابقة وخاصة قرار مجلس الأمن 1888 (2009)، القرار 2106 (2013)، القرار 2122 (2013)، القرار 2242 (2015).

حثّ القرار رقم 1889 في مادته الأولى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية على تبني سياسات لتشجيع مشاركة المرأة خلال كل مراحل عمليات السلام، خصوصاً في حلّ النزاعات، مرحلة ما بعد النزاع، بناء السلام، وذلك عبر تمكين المرأة في المجالين السياسي والاقتصادي، ومشاركتها في مراحل اتخاذ القرار، وتعزيز القيادة عند المرأة وقدراتها عبر دعم الجمعيات والمنظمات النسائية، ومحاربة السلوكيات الاجتماعية السلبية التي تعيق المرأة من المشاركة بطريقة متساوية.⁵

أصدرت لجنة «سيداو» عام 1992 توصية عامة رقم 19 في ما خصّ العنف ضد النساء والفتيات، وقامت عام 2013 بإصدار توصية عامة أخرى رقم 30 في ما خصّ النزاعات والحروب وتأثيرها على النساء. تهدف هذه التوصية إلى إعطاء الدول الموقعة على اتفاقية «سيداو» الدليل اللازم للتشريعات، السياسات، والمعايير التي يجب تبنيها

5 <http://www.peacewomen.org/SCR-1889>

من قبل الدول من أجل إشراك المرأة في عمليات بناء السلام في كل المراحل اللازمة، ما قبل النزاع من أجل الوقاية منه، وخلال النزاع، وما بعده.⁶

بالرغم من تلك النصوص، ما زالت المرأة مستبعدة من مراكز اتخاذ القرار ومن المشاركة الفعلية، وخاصة على الصعيد الرسمي في مراحل الوقاية، وحلّ النزاع، ومرحلة ما بعد النزاع.⁷ تتعدّد الأسباب والعوائق التي تحول دون وجود المرأة في مراكز اتخاذ القرار التي تتعلّق بقرارات الحرب أو السلام، لعدة أسباب، منها التمييز، والعنف، وتصاعد المجموعات الدينية المتطرفة التي تحجّم من دور المرأة عموماً، وفي الشأن العام خصوصاً، إضافةً إلى الكثير من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.⁸

لذا تأخذ الأمم المتحدة على عاتقها ليس فقط حماية النساء خلال النزاع وما بعده، والتأكد من الأخذ بعين الاعتبار حاجاتهن، والعمل على تلبيتها، بل أيضاً العمل على تمكين المرأة في مرحلة «ما بعد النزاع» عبر تعيين مستشارين جنديرين في الوحدات وبعثات الأمم المتحدة لتأمين المساعدة التقنية لها، والتأكد من إدخال «الجنדרه» في عمليات السلام. كما تعمل الأمم المتحدة على زيادة عدد النساء كممثلين خاصين، ومبعوثين خاصين في المساعي الحميدة والوساطة بين الدول المتنازعة. كما تسعى إلى زيادة عدد النساء في قوات حفظ السلام، وبناء السلام، والبعثات السياسية للأمم المتحدة.

هناك العديد من التجارب التي شهدت دوراً مهماً في الوقاية من الإرهاب والعنف، نذكر على سبيل المثال الجمعية النسائية في باكستان «بايمن»⁹ «PAIMAN».

6 التوصية العامة رقم 30 (الدورة السادسة والخمسون، 2013) بشأن وضع المرأة في سياق الوقاية من النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، 18 تشرين الأول 2013.

7 The UN's global study on 1325 "Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the implementation of United Nations Security Council resolution 1325" (New York, October 2015).

<http://wps.unwomen.org/en/highlights/global-study-release>

8 Rita Manchanda, "Women and Politics of Peace. South Asia Narratives on Militarization, Power, and Justice", SAGE Publications, 2017.

9 Bushra Khaliq, «Rising extremism, war on terrorism and women's lives in Pakistan», International Viewpoint, February 2010.

تمّ تدريب تلك النساء في إطار هذه الجمعية على مكافحة التطرف، لأهمية دور الأمهات في مراقبة أطفالهنّ وتربيتهم، ونقل قيم الاعتدال، وتقبّل الآخر، وبالتالي في خلق ثقافة سلام وتعزيزها في مجتمعها المحلي. تمّ العمل في إطار تلك الجمعية على تمكين النساء اقتصادياً، ومناقشة المشاكل الاجتماعية التي يعانين منها، وتعزيز الحوار بين مكونات المجتمع المحلي لإيجاد حلول لتلك المشاكل مثل العنف والتطرف. تسلّحت النساء بالمعرفة، بالثقة بالنفس، بالفكر النقدي الضروري لكشف مؤشرات التطرف، ولإيجاد الطرق لمحاربتها عبر الحوار. ناقشت تلك النساء المعنى الحقيقي للإسلام وللقيم التي يحملها مثل التسامح، السلام، واحترام الاختلاف. وناقشت فيما بينها استغلال الدين الإسلامي الذي غالباً ما يستغله رجال الدين من أجل إقحام الشباب في التطرف الديني، والعنف، وتلبية نداءهم إلى «الجهاد» بالمفهوم الخاص بهم.

نشطت تلك النساء في باكستان في بناء السلام وفي الوقاية من النزاع عبر جلسات وندوات مع الشباب تهدف إلى الحوار وإلى التوعية عن التطرف والسلام، وإلى إعادة إدماجهم في المجتمع، خصوصاً من شارك منهم في العمليات العسكرية. نظمت النساء حملات توعية عن التطرف، ونظمت جمعيات ضغط تهدف إلى إشراك النساء في عملية مفاوضات السلام، من أجل التأثير في السياسة وفي القوانين.¹⁰

أثبتت النساء في بوروندي قدراتهنّ على الوقاية من النزاع، وعلى بناء السلام. في سنة 1972 وعلى أثر الإبادة الجماعية التي ارتكبتها «الهوتو» بحق «توتسي»، وإثر الهجمات التي جرت لاحقاً بين القبيلتين. في سنة 1992 نُظّمت الانتخابات البرلمانية ودخل على إثرها نساء في المجلس النيابي، وقد بدأت «حربهنّ» من أجل السلام من داخل مؤسسات الدولة. أطلقت النساء البرلمانيات حملات من أجل السلام، قامت فيها بدعم حوالي ثلاثين جمعية ومنظمة نسائية كان هدفها مساعدة النساء داخل المخيمات ومساعدتهن للرجوع إلى بيوتهن.¹¹

10 المرجع السابق نفسه.

11 Ndiora Ndiaye. «le rôle de la femme dans les conflits en Afrique et la repose de l'OIM»، Forum Caritas Afrique sur le Genre et le partenariat pour le développement, Organisation Internationale pour les Migrations (OIM), Accra, Ghana, Septembre 2001.

كما استطاعت النساء في بوروندي المشاركة في مفاوضات «أروشا» (Arusha)¹² بالرغم من المقاومة والرفض من قبل الأطراف المتنازعة التي اعتبرت أن أولئك النساء ليس من شأنهنّ التفاوض مع الرجال، وأكدت عدة مرات أن مكانها هو المنزل فقط. ولكن بفضل إصرار أولئك النساء، استطعن أن يشاركن بنسبة ست نساء كمراقبات، بعد أن وافق الرجال في الأطراف المتنازعة على واحدة فقط.¹³ أكد الوزير البوروندي، المسؤول عن مفاوضات السلام، أمبرواز نيونسابا *Ambroise Niyonsaba*، أن النساء اللواتي شاركن في تلك المفاوضات ساهمن مساهمة فعّالة في عودة النازحين إلى بلادهم، وفي تخطّي مخاوفهم.¹⁴

حدث انقلاب في ليبيريا سنة 1980، وحرب أهلية سنة 1989 دامت سبع سنوات، كان من تدايعياتها 750 ألف لاجئ، 4,51% منهم نساء.¹⁵ تشكلت العديد من اللجان من أجل السلام، كان أكثرها فعالية الجمعيات النسائية التي ضغطت كثيراً من أجل المشاركة في عمليات السلام. أرسلت تلك الجمعيات عرائض للأمم المتحدة تعترض فيها على الحرب، كما أرسلتها إلى عدة منظمات دولية أخرى. كما نظمت العديد من النشاطات والحملات من أجل السلام تطلب فيها من العسكريين إلقاء أسلحتهم، وإيقاف الحرب. توجّهت الجمعيات النسائية إلى الضحايا النساء وقدمت لهن الدعم النفسي، وساعدتهن على التمكن من الاستقلالية الاقتصادية عبر تعزيز قدرتهن على إدارة مشاريع اقتصادية صغيرة. إضافة إلى نشر الوعي لدى النساء بكل حقوقهن المدنية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية. توقفت الحرب سنة 1997 وتعيّنت رئيسة جمهورية ليبيريا امرأة لأول مرّة «روث بري» *Ruth Sando Perry* التي كانت رئيسة مجلس شوري الدولة.¹⁶

12 إن المفاوضات التي حصلت بين أطراف النزاع في بوروندي هي نتيجة الإرادة الدولية لمساعدة بوروندي على الخروج من أزمتها التي هزت البلاد منذ 21 تشرين الأول 1993.

13 Ndiora Ndiaye, «le rôle de la femme dans les conflits en Afrique et la repose de l'OIM», Op.Cit.

14 «Burundi/Négociations: Les femmes peuvent contribuer au retour des réfugiés. selon un Ministre», Agence de Presse Fondation Hirondelle. Pourparlers de paix interburundais. Arusha. un rapport publié le 23 Août 2001.

15 Ndiora Ndiaye, «le rôle de la femme dans les conflits en Afrique et la repose de l'OIM», Op.Cit.

16 Ibid.

كذلك لعبت النساء في مالي دوراً مهماً في الوقاية من الحروب عبر العمل على التماسك الاجتماعي للمجموعات الإثنية عبر الزواج، رابطة الدم، وتعزيز الروابط العائلية. كما ضغطت الجمعيات النسائية على الحكومة من أجل تدمير السلاح، وعلى المحاربين من أجل الانسحاب من المعارك.

إن الأمثلة العملية التي تلقي الضوء على إنجازات النساء في الوقاية من النزاع كثيرة جداً، خصوصاً في القارة الإفريقية مثل الكونغو، أثيوبيا، سينيغال، أريتريا، وغيرها. لذلك تمّ العمل على العديد من الوثائق والإعلانات التي تطلب من الدول الإفريقية تعزيز مشاركة النساء في عمليات السلام، نذكر منها: بروتوكول مابوتو «Maputo» الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.¹⁷

نصّ بروتوكول مابوتو على تعزيز المشاركة النسائية في عمليات السلام في القارة الإفريقية. كما تبنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)¹⁸ إعلان داكار لتنفيذ القرار 1325 لمجلس الأمن سنة 2000. يحتوي هذا الإعلان على أهمية مشاركة النساء في الوساطة كوسيلة سلمية لحل النزاع، وكذلك على دورهن في إنشاء ثقافة السلام وتعزيزها.

ينقسم إعلان داكار إلى ثلاثة أقسام:¹⁹

1. القسم الأول يعالج حماية النساء خلال النزاع وبعده من العنف الجنسي، وكل أنواع العنف التي تتركز على النوع الاجتماعي «الجندرة»، عبر تبني آليات وسياسات تضمن معاقبة المجرم. كما تضمن هذا القسم تدريباً موجّهاً للعسكريين، والمدنيين في قوات حفظ السلام حول العنف الجنسي.

17 بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بخصوص حقوق المرأة في إفريقيا
http://www.achpr.org/english/_info/women_en.html

قائمة بالدول الأعضاء التي صادقت على البروتوكول أعلاه
<http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/List/Protocol%20on%20the%20Rights%20of%20Women.pdf>

18 الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: <http://www.ecowas.int/>
إعلان داكار وخطة العمل لغرب إفريقيا الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أبلول (سبتمبر) 2010، <http://unowa.unmissions.org/Default.aspx?tabid=802>

2. القسم الثاني يدور حول الوقاية من النزاع عبر دعم الدبلوماسية الوقائية، واعتماد المساعي الحميدة، وتبادل المعلومات مع النساء من أجل إدماج مطالبهن. كذلك يدعو إلى حماية أجيال المستقبل من آفات الحرب عبر تعزيز دور النساء في الوساطة، وفي التربية على السلام. كما يحتوي القسم الثاني على آليات «الإنذار المبكر» للأمم المتحدة، وضرورة إدخال عنصر «الجندرة» فيه، ونشر مؤشراتته.

3. القسم الثالث من الإعلان يتناول المساعدات الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف الجنسي ما بعد النزاع. كما ينص على إشراك النساء في مرحلة إعادة الإعمار، عبر تبني آليات تضمن الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهن في إطار برامج وسياسات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع.

تسعى الأمم المتحدة أيضاً إلى «دعم وإدراج الفاعلات الناشطات في المجتمع المدني ممن لديهن روابط شعبية قوية ويناصرن الحلول السلمية على نحو بناء، وإلى تأسيس مشاورات مع جماعات المجتمع المدني في منطقة النزاع كإجراء موحد في الوساطة على مستوى الأمم المتحدة والمستوى الإقليمي المتعلق بمفاوضات السلام»²⁰. تجري هذه المشاورات قبل المفاوضات الرسمية للسلام، من أجل ضمان إعداد جماعات المجتمع المدني واستعدادها استعداداً جيداً.

أعدت دراسة عن وجود نساء من المجتمع المدني في مفاوضات السلام من قبل شبكة عمل المجتمع المدني الدولية ومركز الدراسات الدولية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في سنة 2010 تحت عنوان «ماذا تقول النساء؟»²¹ تؤكد أن أفراد المجتمع المدني قادرون:

1. على العمل عبر حدود النزاع للترويج لعدم العنف والسلام وحقوق الإنسان والمصالحة،

20 إيزابيل نيلسون، «إفصاح المجال للسلام، دليل لمشاركة النساء في عمليات السلام»، مؤسسة كُفينا تِل كُفينا، ستوكهولم، السويد، 2011.

<http://kvinnatillkvinna.se/en/files/qbank/17fafa5f6ce2f1904eb09d2e80a4cbf6.pdf>

21 Sanam Naraghi Anderlini, "What the Women Say: Participation and UNSCR 1325", A case study assessment. International Civil Society Action Network (ICAN), October 2010.

2. على تقديم حلول مراعية للمنظور الجندري لقضايا النزاع الأصلية؛
3. على تمثيل آراء واهتمامات جمهور أوسع؛
4. على الانخراط في الحوار مع جميع أطراف النزاع من دون تمييز؛
5. على مساندة رقابة اتفاقيات السلام وتنفيذها بالوصول إلى المجتمعات²².

تسعى الأمم المتحدة إلى إدراج 30% على الأقل من النساء في مفاوضات السلام. وتستدعي هذه المشاركة «إدارة إجراءات الدعم المالي والسفر والإقامة ورعاية الأطفال والرقابة وبناء القدرات والحماية المادية من أجل تمكين النساء في المجتمع المدني من المشاركة مشاركةً تطبيقية»²³.

إن دراسات الحالات التي أثبتت فيها النساء عبر المنظمات النسوية دورها الفعال في مفاوضات السلام، والوقاية من النزاع تستدعي دعم تلك المنظمات خصوصاً في الدول المهددة بالنزاع. يتم دعم المنظمات النسائية بشكل عام، والتي تعمل في مجال السلام وتعزيز المشاركة السياسية للنساء بشكل خاص، عبر توفير تمويل أساسي مستدام لها، وعبر تطوير قدراتها وتدريب النساء فيها على الوساطة وتقنيات المفاوضات وأدوات المناصرة لناشطات السلام في مناطق النزاع.

كذلك تحتاج تلك المنظمات النسائية إلى دعم الروابط فيما بينها أولاً، وبينها وبين الفاعلين الأساسيين في المفاوضات والحكومات والمستشارين الرسميين، الذين هم أيضاً بحاجة إلى تدريب على أهمية إدخال مفهوم «الجندرة» على مفاوضات السلام، وكل عمليات السلام ما قبل النزاع، وخلالها، وحتى بعده في مرحلة إعادة البناء.

في ظل غياب للمرأة في عمليات السلام (4% فقط)، تصرّ الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى على مشاركة المرأة في مفاوضات السلام لأسباب عدة منها:²⁴

22 إيزابيل نيلسون، "إفساح المجال للسلام، دليل لمشاركة النساء في عمليات السلام"، مرجع سابق.
23 المرجع السابق نفسه.

24 "Implementing the Women, Peace and Security Agenda", Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Guidelines for the Foreign Service, Published by: Norwegian Ministry of Foreign Affairs, 2016.

- تملك النساء الحق في المشاركة في عمليات السلام وفي المشاركة في تحديد مستقبلهن.
- إن مشاركة النساء في المفاوضات تعزز من استدامة السلام.
- إن مشاركة النساء تعزز من احتمال نجاح المفاوضات والقدرة على إبرامها وتطبيقها.
- إن وجود النساء في مفاوضات السلام يساعد على وضع حاجات النساء، والأطفال، والإنسان بشكل عام على أجندات المفاوضات.

إن مشاركة النساء في مفاوضات السلام تزيد من احتمال استدامته لفترة سنتين بنسبة 20%، واحتمال استدامة السلام لفترة 15 سنة تزيد بنسبة 35%.²⁵ ولكن مشاركة النساء في مفاوضات السلام لن تعطي هذه الفعالية في حال كانت النساء من قبل قوى خارجية، بل يجب أن تكون من الدولة نفسها وتعنى بالنزاع بشكل مباشر.²⁶ إضافة إلى ضرورة التركيز على نوعية النساء المشاركات في عمليات السلام وقدراتهن على المفاوضات، وانتقاءهن على أساس الكفاءة والمهارات التي يملكنها، وليس فقط على العدد لعدم إعطائه النتيجة نفسها والفعالية المطلوبة.

(II) نتائج المشاركة السياسية للنساء

إن مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام يتطلب وجودها بشكل رسمي في السلطات السياسية، لتتمكن من الوصول إلى طاولة الحوار التي ترسم الحقبة ما بعد النزاع. لذا حدّدت الأمم المتحدة العناوين التي تلتزم بها في إطار تعزيز المشاركة النسائية في بناء السلام، في تقرير للأمين العام وهي:²⁷

25 Thania Paffenholz, "Civil Society and Peace Negotiations: Beyond the Inclusion-Exclusion Dichotomy", Negotiation Journal, Volume 30, 22 January 2014.

26 Laurel Stone, "Can women make the world more peaceful?", the guardian, Monday 11 August 2014.

<https://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2014/aug/11/women-conflict-peace-society>

27 مشاركة المرأة في بناء السلام، تقرير الأمين العام، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، 466/S/2010، 354/A/65، 7 أيلول 2010.

1. المشاركة النسائية في جميع محادثات السلام، وتوفير الخبرات في المجال الجنساني لتلك المحادثات في الوقت المناسب،
 2. المشاركة النسائية في التخطيط في مرحلة ما بعد النزاع بحيث يتم إدخال حاجات وحقوق النساء في كل مرحلة من الخطة،
 3. المشاركة النسائية في تمويل مرحلة ما بعد النزاع لرصد جزء من الميزانية لتلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة، والنهوض بالمساواة بين الجنسين،
 4. تمتّع المدنيين الموفدين بالمهارات المتخصصة اللازمة، بما فيها الخبرات في مجال إعادة بناء مؤسسات الدولة بما يجعلها متاحة للمرأة بقدر أكبر،
 5. إمكانية مشاركة النساء بشكل كامل في الحكم في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، بوصفهن عناصر مدنية فاعلة، أو نائبات منتخبات، أو صانعات قرار في المؤسسات العامة، بطرق من بينها التدابير الخاصة المؤقتة مثل (الكوتا)،
 6. تشجيع مشاركة المرأة في مبادرات سيادة القانون وفي تحسين قدرة عناصر الأمن الفاعلة على منع انتهاكات حقوق المرأة والتصدي لها،
 7. إيلاء الانتعاش الاقتصادي أولوية لمشاركة المرأة في خطط إنشاء الوظائف وبرامج التنمية المجتمعية وتوفير خدمات الخط الأممي.
- نستنتج أن عملية بناء السلام لا يمكن أن تتحقق دون المشاركة النسائية في السياسة التي بحد ذاتها تقلل من احتمال النزاع، والتي تساعد في نجاح مفاوضات السلام، وكل المراحل التي ذكرت في تقرير الأمين العام والمتعلقة في بناء السلام.
- إن المشاركة السياسية للمرأة تتطلب تأمين التعليم، تعزيز استقلاليتها الاقتصادية، والعمل على إزالة العديد من العوائق السياسية أمامها مثل إقرار (الكوتا)، والعوائق الثقافية والاجتماعية، وصورتها بالإعلام وغيرها من العوائق التي تعيق وصولها إلى مراحل اتخاذ القرار.
- فمشاركة أكثر من نصف المجتمع في البرلمان والحكومة هو بحد ذاته تعزيز للعدالة، ولحقوق الإنسان، لأن المرأة مثلها مثل الرجل، لها حق في الترشح وفي

المشاركة بالحكم، كما نصّت المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.²⁸ والديمقراطية إذا كانت تعني حكم الشعب للشعب، وليس حكم الرجل للرجل، فلا بد من مشاركة المرأة من أجل أن يصطلح المفهوم. هذا بشكل عام، أما بشكل خاص فإن الدراسات أثبتت أن سلوك النساء السياسي يختلف عن الرجال، وأنها تحمل في أدائها عناصر أساسية لبناء السلام والوقاية من النزاع.

أثبتت الدراسات أن المرأة في السياسة هي أكثر تعاوناً وتشاركاً ما يعزز ديمقراطية الحكم والمؤسسات.²⁹ في رواندا، حيث عدد النساء في البرلمان يصل إلى نسبة 64% في عام 2016³⁰، أثبتت إرادة وقدرة كبيرة على التعاون والمشاركة، بتأسيسهن لشراكة ثلاثية بين السلطة التشريعية، والتنفيذية، والمجتمع المدني من أجل تفعيل الاستجابة لمطالب الشعب، وللتأكد أن الخدمات الأساسية ستصل إليهم.³¹

إن النساء في السياسة هي أكثر استعداداً للتعاون مع الحزب أو التيار السياسي المنافس من الرجال، حتى في ظل الظروف الصعبة، حيث تتمتع المرأة بمهارات أكبر في إدارة النزاع، والاختلاف.³² يؤكد مركز الدراسات الأمريكي عن المرأة والسياسة أن النساء صوّتت بالإيجاب على اقتراحات قوانين من قبل الحزب المنافس بنسبة 25%، بينما الرجال صوّتوا للحزب المنافس بنسبة 17% فقط.³³ كذلك في الولايات المتحدة

28 (1) لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون في حرية. (2) لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده. (3) إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

29 Cindy Simon Rosenthal, "Gender Styles in Legislative Committees", in *Women & Politics*. Vol. 21, No. 2, 2001, pp 21-46.

30 تقرير التنمية البشرية في إفريقيا لعام 2016 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء.

31 Elizabeth Powley, "Strengthening Governance: The Role of Women in Rwanda's Transition", *Women Waging Peace and The Policy Institute*. 2003.

32 Cindy Simon Rosenthal, "Gender Styles in Legislative Committees", in *Women & Politics*. Vol. 21, No. 2, 2001, pp 21-46.

33 Center for the American Woman and Politics (CAWP), "Reshaping the agenda: Women in State Legislatures", *Eagleton Institute of Politics*, Rutgers, The State University of New Jersey. 1991.

الأمريكية، أثبتت النساء في السلطة التشريعية أيضاً أن مشاريع القوانين التي اقترحتها تتمحور حول مساعدة الطبقات الأكثر فقراً، وحقوق الأقليات الإثنية والدينية.³⁴

أما في بريطانيا، فإن النساء تتعاون أكثر من الرجال مع الأحزاب المنافسة على قضايا عديدة مثل حقوق العمال، الحق في العمل، المساواة المتعلقة بالأجر، والعنف ضد المرأة، وقضايا أخرى.³⁵ إضافة إلى أنها تتعاون بشكل أكبر مع المجتمع المدني، وتطبق أكثر مبادئ الديمقراطية التشاركية. في السياق نفسه، تؤكد دراسة أخرى للنساء في البرلمان الروسي «*Douma*» أنهن التزمين بقضايا المرأة، والطفل، وخفض الضرائب، وغيرها من القضايا الاجتماعية مثل العائلة.³⁶ كما عملت النساء، بشكل عام، على تشريعات عديدة في مجال التعليم، الأطفال، البيئة، الصحة، ضمان الشيخوخة، وكل مؤشرات التنمية.³⁷ إضافة إلى أنهنّ احترمن أكثر مبادئ الحوكمة الرشيدة، وكُنّ أكثر تجاوباً مع مطالب المجتمع.³⁸

34 Center for American Women in Politics, “Women State Legislatures: Past, Present and Future”, Eagleton Institute of Politics, Rutgers – The State University of New Jersey, 2001.

35 Azzam Karam and Joni Lovenduski, “Women in Parliament: Making a Difference”, in Women in Politics: Women in Parliament: Beyond the Numbers, International IDEA, 2005.

36 Iulia Shevchenko, “Who Cares about Women’s Problems? Female legislators in the 1995 and 1999 Russian State Dumas”, in Europe-Asia Studies, Vol. 54, December, 2002.

37 Li-Ju Chen, “Female Policymaker and Educational Expenditure: Cross- Country Evidence”, Research Papers in Economics 2008, Stockholm University, department of Economics, Feb 27, 2008.

UNICEF, “Women and Children: The Double Dividend of Gender Equality”, 2006.

Lori Beaman, “Women Politicians, Gender Bias, and Policy-making in Rural India”, Background Paper for the UNICEF’s The State of the World’s Children Report 2007.

Mark Jones, “Legislator Gender and Legislator Policy Priorities in the Argentine Chamber of Deputies and the United States House of Representatives”, in Policy Studies Journal, Vol. 25, 1997.

Helena Svaleryd, “Women’s representation and public spending”, Research Institute of Industrial Economics, Stockholm, Sweden, 2007.

38 Volden Craig, Alan E. Wiseman and Dana E. Wittmer, “The Legislative Effectiveness of Women in Congress,” 2010.

<http://polisci.osu.edu/faculty/cvolden/VWWWomenLEP.pdf>.

في السياق نفسه، أكدت سفيرة بوروندا (دوميتيل برانسييرا - *Domitille Bara*)، التي أعدت دراسة عن القيمة المضافة للمرأة في السياسة في بوروندا حيث المرأة نجحت في الحصول على 30% من المقاعد النيابية. والتي أكدت أن المرأة في البرلمان كانت أكثر استماعاً لمطالب الشعب، حاضرة أكثر، وتعطي حلولاً عملية، وتعتبر الشق الاجتماعي يستحق العمل عليه، بينما الرجل البوروندي أعطى الأولوية لظهوره السياسي، وتأمين مركزه ووجوده.³⁹

إن وجود النساء في المؤسسات السياسية والدستورية يساهم في تعزيز ديمقراطيتها، وشفافيتها، ويجعلها أكثر تمثيلاً وشرعية.

أكدت دراسة لمجموعة من 31 دولة ديمقراطية أن وجود نسبة من النساء (لا تقل عن 30%) في البرلمان والحكومة، يؤدي إلى تعزيز شرعية الحكم وتمثيل تلك المؤسسات.⁴⁰ إن العديد من الدراسات أكدت أن النساء في السياسة هن أقل فساداً، وأكثر صدقاً وشفافية ما يزيد نسبة الثقة بهذه المؤسسات.⁴¹

إن وجود المرأة في السياسة يؤدي إذاً إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وانخفاض نسبة الفقر، وتحسين البيئة، وتطوير الخدمات للأفراد، وتحسين في الوضع المعيشي، وتعزيز شرعية المؤسسات السياسية وديمقراطيتها. أكدت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن زيادة عدد النساء في السلطة التشريعية يؤدي إلى زيادة الإنفاق على التربية.⁴² كذلك تهتم النساء أكثر من الرجال بقضايا الطفولة، والشيخوخة، وهذا ما أكدته أيضاً العديد من الدراسات، ومنها دراسة أجريت في

39 Cafob : quelle valeur ajoutée de la participation politique de la femme ? <http://www.cafob-burundi.org/index.php/actualites/2015-11-19-07-54-03/108-cafob-quelle-valeur-ajoutee-de-de-la-participation-politique-de-la-femme>.

40 Leslie Schwindt-Bayer, and William Mishler "An integrated model of women's representation", in *The Journal of Politics*, Vol. 67, No. 2, 2005, 407-428.

41 المرجع السابق نفسه.

42 Chen, Li-Ju, "Female Policymaker and Educational Expenditure: Cross-Country Evidence", *Research Papers in Economics*, Stockholm University, department of Economics, Feb 27, 2008.

البرلمان السويدي⁴³. كذلك يعتبر موضوع الصحة موضوعاً حيوياً ومهماً بالنسبة للنساء أكثر من الرجال،⁴⁴ وقد اعتبر 14% من النساء المشرعات في الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل 6% من الرجال، أن موضوع الصحة يشكل أولوية.⁴⁵

كما أن مشاركة النساء في البرلمان تؤدي إلى زيادة عدد التشريعات التي تساعد في تمكين المرأة السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، وإلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل. أكدت دراسة شملت مجموعة من 187 امرأة في السياسة، في 65 دولة، أن 90% من النساء يعتقدن أنهنّ يملكن مسؤولية الدفاع عن حقوق المرأة وتحسين وضعها في المجتمع⁴⁶. كذلك في الأرجنتين، حيث نسبة النساء في البرلمان فقط 14%، قدمت 78 % من التشريعات التي تتعلق بحقوق المرأة.⁴⁷

إن عمل النساء في السياسة على التشريعات والخطط التي تقلص التمييز الجندي يعتبر بحد ذاته سياسة وقائية من النزاع، لما يشكل التمييز ضد المرأة من مؤشر واضح من مؤشرات الحرب. عدة دراسات أكدت هذه العلاقة الواضحة بين العنف ضد المرأة والنزاع، منها دراسة قامت بها «*Saferworld*»⁴⁸ في جنوب السودان التي أكدت أن مفهوم «العنف» يرتبط ارتباطاً مباشراً بمفهوم «الرجولة»، فالشاب الذي شارك في العمليات العسكرية وحارب هو رجل جاهز للزواج. كما أكدت منظمة التعاون

43 Helena Svaleryd, "Women's representation and public spending", in European Journal of Political Economy, vol. 25, issue 2, 2009, 186-198.

44 Leslie Schwindt-Bayer "Female legislators and the promotion of women, children, and family policies in Latin America", The State of the World's Children, Background Paper, UNICEF, 2007. http://www.unicef.org/sowc07/docs/schwindt_bayer.pdf

45 Center for American Women and Politics (CAWP), "The impact of women in public office: findings at a glance", Eagleton Institute of Politics, Rutgers, The State University of New Jersey.

46 UNICEF, "Women and Children: The Double Dividend of Gender Equality", 2006. http://news.bbc.co.uk/1/shared/bsp/hi/pdfs/11_12_06SOWC2007.pdf.

47 Marc Jones, "Legislator Gender and Legislator Policy Priorities in the Argentine Chamber of Deputies and the United States House of Representatives", in Policy Studies Journal, Vol. 25, 1997, P 618.

48 <http://www.saferworld.org.uk/search.php?searchtext=women+and+peace+&lang=english>

الاقتصادي والتنمية OCDE أهمية العمل على العوامل الثقافية والعادات الاجتماعية المتعلقة بالتمييز الجندي من أجل الوقاية من النزاع.⁴⁹ أكثر ثماني دول إفريقية تعاني من تمييز ضد المرأة هي الدول التي عانت من حروب خلّفت عدداً كبيراً من القتلى، والجرحى، وتهجيراً، وانقساماً كبيراً للشعوب⁵⁰.

في السياق نفسه، أكدت دراسة، لـ 175 دولة، عنوانها «الجنس والسلام في العالم» *«Sex and World Peace»*⁵¹ أن العنف والتمييز الذي يمارس ضد النساء يترافق بعنف على الصعيد الخارجي وحروب. استعملت الدراسة مؤشر العنف ضد المرأة داخل الدولة، والقوانين التمييزية الداخلية، وتوقيعها على الاتفاقيات الدولية التي تحمي المرأة ومدى التزامها بها، الموت المبكر للفتيات، الاغتصاب، والمشاركة السياسية للنساء، واكتشفت أن العنف الذي يحصل على صعيد داخلي وصغير يرتبط بالنزاع على صعيد خارجي⁵².

إن عمل المرأة السياسي والتشريعي في قضايا مثل الصحة، والتعليم، والبيئة، والفقر، والطفل، والوضع المعيشي للسكان، والنساء، يؤدي إلى تعزيز وتفعيل خطط التنمية، وبالتالي إلى تعزيز إرساء سلام مستدام، إذ لا يمكننا أن نتكلم عن سلام دون خطط تنموية تخدم الإنسان وحقوقه، ولا أن نتكلم عن تنفيذ خطط تنموية بدون سلام. كل هذه الشروط تعتبر أساسية لبناء السلام واستمراره، ولإبعاد شبح الحرب، لأن نصف اتفاقيات السلام تفشل بعد معدل عشر سنوات⁵³.

49 OECD, "Gender and Statebuilding in Fragile and Conflict-affected States", Conflict and Fragility, OECD Publishing, 2013. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264202061-en>.

50 Hannah Wright, "Gender equality and peace are linked – the post-2015 agenda should reflect it", The Guardian, 3 March 2014.

51 Valerie Hudson, Bonnie Ballif-Spanvill, Mary Caprioli, and Chad F. Emmett, "Sex and World Peace", Columbia University Press, 2012.

52 Soraya Chemaly, "Why everyday gender inequality could lead to our next war", September 14, 2012. <http://www.womenundersiegeproject.org/blog/entry/why-everyday-gender-inequality-could-lead-to-our-next-war>

53 Donald Steinburg, "Beyond Victimhood: The Crucial Role of Marginalized Groups in Building Peace", Remarks at American University School of International Service, 2012. <http://transition.usaid.gov/press/speeches/2012/sp120206.html>

هذا كله، إضافة إلى ما ذكرناه في القسم الأول عن تعزيز استدامة السلام، في حال مشاركة المجتمع المدني والنساء في المفاوضات، ومرحلة ما بعد النزاع، وفي الحكم السياسي.⁵⁴

خلاصة

بالرغم من تعرّض المدنيين للاعتداء في النزاعات المسلحة (90% من الضحايا مدنيون)، إلا أن النساء يتعرّضن بشكل خاص للعنف، والقتل، والاعتصاب، والاتجار بالبشر، وغيرها من الجرائم التي تشكّل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.⁵⁵ إلا أن المقاربة التي تحصر دور النساء كضحايا ويحتجن إلى حماية في وقت النزاع والسلم لم تعد كافية، بل أيضاً مضرّة، لأنها تظهر المرأة فقط كضحية، ولا تبرز دورها الفاعل في بناء السلام، وتعزيز الديمقراطية والشفافية. وهذا ما أكدّه قرار الأمم المتحدة 1889 سنة 2009 الذي نصّ على ضرورة إلقاء الضوء على دور المرأة في بناء السلام، ودورها كلاعب أساسي في حل النزاع، وليس فقط كضحية في تلك النزاعات وضرورة تلبية حاجاتها الخاصة.

إن الأمثلة العملية التي تلقي الضوء على إنجازات النساء في الوقاية من النزاع كثيرة جداً، ولكن معظم إنجازات النساء في بناء السلام والوقاية من النزاع تبقى غير مرئية، لعدم مشاركتها بشكل رسمي في الحكومات. لذا تعتبر المشاركة السياسية للمرأة ضماناً لزيادة عدد النساء في عمليات بناء السلام، وكذلك لتسليط الضوء على إنجازاتها ووضعها تحت المجهر.

54 Christine Chinkin, "Peace Agreements as a Means for Promoting Gender Equality and Ensuring the Participation of Women", United Nations: Division for the Advancement of Women, 2003.

<http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/peace2003/reports/BPChinkin.PDF>.

55 «Les femmes dans les conflits armés», cette fiche descriptive se fonde sur l'«Examen et l'évaluation du Programme d'action de Beijing : Rapport du Secrétaire général», (E/CN.6/2000/PC/2), Publié par le Département de l'information de l'ONU, DPI/2035/E - 00-39739- avril 2000.

إن مشاركة المرأة في السياسة يساعد في إرساء سلام مستدام. إن تطبيق مبدأ (الكوتا) ووجود نساء في المجالس التشريعية بنسبة على الأقل 30% يساعد في تخفيف احتمال النزاع إلى نسبة 27% بعد خمس سنوات من المشاركة.⁵⁶ إن مشاركتها في السياسة لا يساعد فقط في الوقاية من النزاع، بل إن مشاركتها ضرورية أيضاً بعد النزاع لتشارك في وضع خطة إعادة الإعمار وفي بناء السلام. إن هذه المشاركة تشكّل ضماناً لإدخال حاجات المرأة في خطة إعادة الإعمار، وبالتالي تعزيز العدالة، والديمقراطية. إن تحويل المرأة إذاً من «ضحية عنف وتمييز»، إلى «قائدة» على المستوى السياسي، يساهم في تأسيس مرحلة من السلام الحقيقي والمستدام.

إن المشاركة السياسية للمرأة أدّت إلى تعزيز العدالة، ديمقراطية وشفافية المؤسسات الدستورية، ما ينعكس على تعزيز السلام وإبعاد شبح الحروب، خصوصاً أن أسباب الحروب عديدة منها غياب الديمقراطية، الفقر، عدم وجود لإدارة التنوع، غياب خطط تنموية. إذاً، الوجود السياسي للمرأة في البرلمانات يؤدي إلى زيادة التشريعات التي تتعلّق بالصحة، التعليم، الفقر، البيئة، وغيرها من مؤشرات وعناصر التنمية، لذلك يصبح تطبيق (الكوتا) في البرلمانات واجباً وطنياً لإرساء السلام وحماية المواطنين من الحرب.

إضافة إلى الأسباب التي ذُكرت سابقاً عن أسباب الحروب، يمكننا الآن أن نزيد سبباً جديداً نسبياً، وهو العنف والتمييز ضد المرأة، ما جعل الأمم المتحدة أن تعدّل في مفهوم «نظام الإنذار المبكر»، الذي يهدف إلى الوقاية من النزاع، بإدخال العامل الجندري على كل مراحل النظام، واعتماد مؤشر التمييز ضد المرأة كمؤشر للحرب. لذا فإن تعزيز مشاركة المرأة في كل مراكز اتخاذ القرار، وخصوصاً السياسي منها، ومحاربة التمييز يعتبر بحد ذاته وسيلة للوقاية من النزاع.

لذا من واجب الدولة والمجتمع المدني العمل على نشر التوعية بدور المرأة

56 Rita Manchanda, "Women and Politics of Peace South Asia Narratives on Militarization, Power, and Justice", SAGE Publication, May 2017.

في بناء السلام عبر مشاركتها المباشرة في المفاوضات وفي المؤسسات السياسية (البرلمان والحكومة)، وتبني هذه القضايا ووضعها على جداول أعمال الحكومات احتراماً للالتزامات الدولية، والعمل بشكل جدي على تطبيقها. كذلك يحمل الإعلام مسؤولية كبيرة في نشر هذا الوعي أولاً، وفي إلقاء الضوء على إنجازات النساء في السياسة وكل عمليات بناء السلام ثانياً.

المراجع:

الكتب:

Rita Manchanda. "Women and Politics of Peace: South Asia Narratives on Militarization, Power, and Justice", SAGE Publications 2017 .

Elizabeth Powley. "Strengthening Governance: The Role of Women in Rwanda's Transition", Women Waging Peace and The Policy Institute 2003 .

Helena Svaleryd. "Women's representation and public spending", Research Institute of Industrial Economics: Stockholm, Sweden 2007 .

Valerie Hudson, Bonnie Ballif-Spanvill, Mary Caprioli, and Chad F. Emmett. "Sex and World Peace", Columbia University Press 2012 .

Christine Chinkin. "Peace Agreements as a Means for Promoting Gender Equality and Ensuring the Participation of Women", United Nations: Division for the Advancement of Women 2003 .

Rita Manchanda. "Women and Politics of Peace South Asia Narratives on Militarization, Power, and Justice", SAGE Publication, May 2017.

قرارات الأمم المتحدة وإعلانات

قرارات الأمم المتحدة: 173|50، 101|51، 15|52، 47|55، 5|56، 6|57، 128|58، 23|59، 142|59، 143|59، 10|60، 11|60، 243|53.

بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بخصوص حقوق المرأة في إفريقيا
إعلان داكار وخطة العمل لغرب إفريقيا الصادرة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أيلول
(سبتمبر) 2010

مشاركة المرأة في بناء السلام، تقرير الأمين العام، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون،
7 أيلول 2010. 354/A/65، 466/S/2010.

Déclaration de Yamoussoukro sur la paix dans l'esprit des hommes. Congrès international sur

la paix dans l'esprit des hommes. (Yamoussoukro, Côte d'Ivoire), 26 juin - 1er juillet 1989.

مقالات وتقارير

إيزابيل نيلسون، "إفصاح المجال للسلام، دليل لمشاركة النساء في عمليات السلام"، مؤسسة كُفينا تِل كُفينا، ستوكهولم، السويد، 2011.

Anderlini Sanam Naraghi. "What the Women Say: Participation and UNSCR 1325", A case study assessment. International Civil Society Action Network (ICAN), October 2010.

Beaman Lori. "Women Politicians, Gender Bias, and Policy-making in Rural India", Background Paper for the UNICEF's The State of the World's Children Report 2007.

Chen, Li-Ju. "Female Policymaker and Educational Expenditure: Cross- Country Evidence", Research Papers in Economics, Stockholm University, department of Economics, Feb 27, 2008.

Chemaly Soraya. "Why everyday gender inequality could lead to our next war", September 14, 2012. <http://www.womenundersiegeproject.org/blog/entry/why-everyday-gender-inequality-could-lead-to-our-next-war>

Craig Volden, Wiseman Alan E. and Wittmer Dana E., "The Legislative Effectiveness of Women in Congress." 2010. <http://polisci.osu.edu/faculty/cvolden/VWWWomenLEP.pdf>.

Jones Mark. "Legislator Gender and Legislator Policy Priorities in the Argentine Chamber of Deputies and the United States House of Representatives", in Policy Studies Journal, Vol. 25, 1997.

Helena Svaleryd, "Women's representation and public spending", in European Journal of Political Economy, vol. 25, issue 2, 2009, 186-198.

Khaliq Bushra. «Rising extremism, war on terrorism and women's lives in Pakistan», International Viewpoint, February 2010.

Karam Azzam and Lovenduski Joni. "Women in Parliament: Making a Difference", in Women in Politics: Women in Parliament: Beyond the Numbers, International IDEA, 2005.

Li-Ju Chen. "Female Policymaker and Educational Expenditure: Cross- Country Evidence", Research Papers in Economics 2008, Stockholm University, department of Economics, Feb 27, 2008.

Ndiora Ndiaye. « le rôle de la femme dans les conflits en Afrique et la reponse de l'OIM », Forum Caritas Afrique sur le Genre et le partenariat pour le développement. Organisation Internationale pour les Migrations (OIM), Accra, Ghana, Septembre 2001.

Paffenholz Thania. "Civil Society and Peace Negotiations: Beyond the Inclusion-Exclusion Dichotomy", Negotiation Journal, Volume 30, 22 January 2014.

Rosenthal Cindy Simon. "Gender Styles in Legislative Committees", in Women & Politics. Vol. 21, No. 2, 2001, pp 21-46.

Schwindt-Bayer Leslie, and Mishler William "An integrated model of women's representation", in The Journal of Politics, Vol. 67, No. 2, 2005, 407-428.

Schwindt-Bayer Leslie. "Female legislators and the promotion of women, children, and family policies in Latin America", The State of the World's Children, Background Paper, UNICEF, 2007. http://www.unicef.org/sowc07/docs/schwindt_bayer.pdf

Shevchenko Iulia. "Who Cares about Women's Problems? Female legislators in the 1995 and 1999 Russian State Dumas", in Europe-Asia Studies, Vol. 54, December, 2002.

Steinburg Donald. "Beyond Victimhood: The Crucial Role of Marginalized Groups in Building Peace", Remarks at American University School of International Service, 2012. <http://transition.usaid.gov/press/speeches/2012/sp120206.html>

Stone Laurel."Can women make the world more peaceful?", the guardian, Monday 11 August 2014. <https://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2014/aug/11/women-conflict-peace-society>

Wright Hannah. "Gender equality and peace are linked – the post-2015 agenda should reflect it", The Guardian, 3 March 2014.

« Burundi/Négociations: Les femmes peuvent contribuer au retour des réfugiés, selon un Ministre », Agence de Presse Fondation Hirondelle. Pourparlers de paix interburundais. Arusha, un rapport publié le 23 Août 2001.

"Implementing the Women, Peace and Security Agenda", Norwegian Ministry of Foreign Affairs, Guidelines for the Foreign Service, Published by: Norwegian Ministry of Foreign Affairs, 2016.

Center for American Women in Politics. "Women State Legislatures: Past, Present and Future", Eagleton Institute of Politics, Rutgers – The State University of New Jersey, 2001.

Center for the American Woman and Politics (CAWP), "Reshaping the agenda: Women in State Legislatures", Eagleton Institute of Politics, Rutgers, The State University of New Jersey, 1991.

UNICEF, "Women and Children: The Double Dividend of Gender Equality", 2006.

Cafob : quelle valeur ajoutée de la participation politique de la femme ? <http://www.cafobburundi.org/index.php/actualites/2015-11-19-07-54-03/108-cafob-quelle-valeur-ajoutee-de-de-la-participation-politique-de-la-femme>.

Center for American Women and Politics (CAWP), "The impact of women in public office: findings at a glance", Eagleton Institute of Politics, Rutgers, The State University of New Jersey.

UNICEF, "Women and Children: The Double Dividend of Gender Equality", 2006.http://news.bbc.co.uk/1/shared/bsp/hi/pdfs/11_12_06SOWC2007.pdf.

<http://www.saferworld.org.uk/search.php?searchtext=women+and+peace+&lang=english>

OECD, "Gender and Statebuilding in Fragile and Conflict-affected States", Conflict and Fragility, OECD Publishing, 2013. <http://dx.doi.org/10.1787/9789264202061-en>.

« Les femmes dans les conflits armés », une fiche descriptive qui se fonde sur l'«Examen et l'évaluation du Programme d'action de Beijing : Rapport du Secrétaire général», (E/CN.6/2000/PC/2), Publié par le Département de l'information de l'ONU, DPI/2035/E - 00-39739- avril 2000.

The UN's global study on 1325 "Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the implementation of United Nations Security Council resolution 1325", New York, October 2015.

تقرير التنمية البشرية في إفريقيا لعام 2016 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء.

النساء في مرحلة التحول الديمقراطي في تونس: من المجلس التأسيسي إلى البرلمان

د. عمر فساطوي

مقدمة

تشكل النساء نسبة 31.3¹ في المئة من مجموع أعضاء البرلمان التونسي، ما جعله يضم أكبر مشاركة نسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه النسبة من المشاركة في السلطة التشريعية تعتبر أحد أفضل إنجازات التحول الديمقراطي الذي أعقب ثورة عام 2011، يبقى من المهم ربطها بالحركة النسوية التاريخية التي بدأت في تونس منذ استقلالها.

عمر الحركة النسوية التونسية من عمر استقلال البلد تقريباً، ويعود تاريخه إلى عام 1956. وضعت تونس قضية تحرر المرأة أولوية من أولوياتها الوطنية قبل فترة طويلة من مرحلة التحول الديمقراطي. ومكّنت هذه الأولوية التي بدأها نظام الحبيب بورقيبة² المرأة التونسية من التمتع بحقوق، ما زالت نساء أخريات في منطقة الشرق

1 72 امرأة من أصل ما مجموعه 217 عضواً وفق الموقع الرسمي للبرلمان التونسي www.arp.tn

2 عمل الحبيب بورقيبة أولاً رئيس وزراء ثانياً في المملكة التونسية قبل إعلان الجمهورية التونسية في عام 1957، وأصبح بذلك أول رئيس لتونس. ولعب قبل ذلك دوراً مهماً في نيل تونس استقلالها عن فرنسا، منهاياً 75 عاماً من الوصاية، وحصل على لقب "المجاهد الأكبر".

الأوسط يطالبن بها منذ الستينيات. لكن قضية تحرير المرأة، على غرار وجود الجالية اليهودية في تونس، سوف تتحول إلى أداة للدعاية بيد النظام لمواجهة أي انتقاد يتعلق بقضايا حقوق الإنسان.

لعبت المرأة التونسية، وهي مدركة تماماً لحقوقها، دوراً مهماً في التحول الديمقراطي في البلاد، فقد حضرت بشكل واضح جنباً إلى جنب مع الرجل في احتجاجات الشوارع التي أدت إلى سقوط نظام بن علي. كما لعبت دوراً مهماً في المرحلة الانتقالية، بوصفها نخبية ومرشحة.

ولا تزال المرأة التونسية تضطلع بدور حيوي اليوم. فهي موجودة في جميع مجالات السلطة، وفي عمليات صنع القرار. سوف تساعد هذه الورقة على فهم هذا الدور، وإدراجه ضمن سياقه التاريخي في «الحركة النسوية الحكومية» التونسية³.

يبدو النظر إلى المشاركة السياسية للمرأة التونسية، واعتبارها نتيجة منطقية لسلسلة من التحولات التي شكّلت الخصوصية التونسية في مجال حقوق المرأة، أكثر دقة من القول بأنها نتيجة للتحول الديمقراطي الذي بدأ في عام 2011. وهذه الورقة تتمحور حول هذه التحولات.

حدث التحول الأول في عام 1956، نتيجة الإصلاحات البورقيبية التي مكّنت تحرير المرأة التونسية، واستمر في تنفيذها نظام بن علي فقط. أما التحول الثاني فحصل في عام 2011، وشكّل خطراً على إنجازات المرأة التونسية من جانب أحزاب الإسلام السياسي التي عادت إلى الساحة السياسية في البلد. مما دفع المجتمع النسوي المدني إلى تعبئة حاشدة ساعدت على مواجهة هذا الاتجاه، واكتساب المزيد من الحقوق، لا سيما من حيث المشاركة السياسية للمرأة، ومساهمتها في عملية صنع القرار في البلد. والتحول الثالث، هو الذي لا تزال المرأة التونسية تترقبه، لأن المطلب النسوي لم يتحقق بعد. فالمرأة التونسية تطمح إلى تحقيق مساواة كاملة تتجاوز تلك التي أقرها الدستور الجديد لعام 2014، وإلى القضاء على جميع أشكال التمييز

3 Sophie BESSIS, «Le féminisme institutionnel en Tunisie», Clio. Histoire, femmes et sociétés [En ligne], 9 | 1999, mis en ligne le 22 mai 2006, consulté le 10 décembre 2017. URL : <http://journals.openedition.org/cli0/286>; DOI: 10.4000/cli0.286

القائمة ضدها. وما زالت هذه التمييزات المتبقية تشوب الاستثناء التونسي، فالمرأة تريد التمتع بمواطنة كاملة في ديمقراطيتها الجديدة.

التحول الأول: 1956

حصلت تونس على استقلالها من فرنسا في 20 آذار (مارس) 1956. ومنذ ذلك الوقت، اعتبر الحبيب بورقيبة أن النساء خضعن لاستعمار مزدوج: المستعمر والرجل. وهكذا، بدأ سلسلة من الإصلاحات القانونية التي تشكل حياة المرأة التونسية حتى يومنا هذا. ويبقى عمله الرئيس: «مجلة الأحوال الشخصية»، التي اعتُمدت في عام 1957، أي، قبل صدور أول دستور للبلاد في عام 1959. ولا يزال العديد من التونسيين يعتبرونها بمثابة دستورهم الرمزي، وأحد المكونات المهمة للهوية الوطنية التونسية. غيرت هذه المجلة قوانين الأسرة والحقوق الممنوحة للنساء، وحررتهن من قوامة الرجال في المجال الخاص، مما مكّنهن من «اقتحام» المجال العام.

تدخلت مجلة الأحوال الشخصية في ثلاثة مجالات رئيسة تتعلق بقانون الأسرة: الزواج، والطلاق، والإرث. في مجال الزواج، سحبت المجلة قوانين الأسرة من يد السلطات الدينية. وجرى تحويل المجتمع التونسي، من خلال إقامة الزواج المدني الحصري لجميع المواطنين، بعد أن كان دينياً، سواء كان إسلامياً أو يهودياً (المادة 4)، وأصبحت موافقة الزوجة الصريحة شرطاً لا غنى عنه. كما حدد القانون الحد الأدنى لسنّ الزواج (المادة 5)، وألغى القيود الزوجية التي تُخضع الزوجات لقوامة الأزواج، وألغى، في الوقت نفسه، سلطة الأزواج على ممتلكات ومتاع الزوجات (المادة 24). لكن تبقى المساهمة الأهم للمجلة بالنسبة للمرأة، هي إلغاء تعدد الزوجات، وتشديد عقوبته (المادة 18). بل ذهب المشرع التونسي إلى أبعد من ذلك، وطلب من الأجانب المسلمين الذين يرغبون في الزواج من تونسية، تقديم شهادة من سفارة بلادهم تثبت عدم تعدد الزوجات.

وفيما يتعلق بالطلاق، أقرت المجلة قانوناً أصيلاً، بالتوازي مع قانون الزواج المدني، من خلال إقرار مبدأ «الزواج المدني والطلاق القضائي». وانطلاقاً من حقيقة أن المرأة عانت من القوانين الدينية التي أخضعها للسلطة التقديرية للرجل، أقرت

المجلة الطلاق القضائي، بوصفه الطريقة الوحيدة لفسخ الزواج (المادة 30)، ومكّنت المرأة من الحصول على الطلاق بناء على مطالبتها- بحكم الطلاق أو بتراضي الزوجين (المادة 31).

كما تناولت مجلة الأحوال الشخصية قوانين الميراث أيضاً، فأحقت للفتاة أن تكون وريثة عامة لأبويها عند وفاتهما، ملغياً، بذلك، أيّ تنافس مع الأفراد الذكور غير المقربين في الأسرة، كما هو منصوص عليه في قوانين الشريعة الخاصة بالميراث.

جاءت الإصلاحات القانونية الأخرى لتعزيز الحقوق الممنوحة للمرأة، مثل دستور عام 1959، الذي نص على مبدأ المساواة بين المواطنين التونسيين (المادة 6)؛ وقانون العمل الذي أقر حق العمل والمساواة في الأجور بين الرجل والمرأة (المادة 5 مكرر)؛ والقانون الانتخابي لعام 1957 الذي أقرّ الحقوق السياسية للمرأة، وأتاح لها أن تكون ناختبة ومرشحة.

لم تتوقف الحركة النسوية التونسية الحكومية عن الإصلاحات القانونية. فبدأ بورقيبة، مقتنعاً بأنه يبني تونس جديدة، إصلاحات اجتماعية وصحية، يمكننا أن نلحظ فيها السياسات العامة التي تستهدف المرأة مباشرة، مثل تحديد النسل والتعليم. وقد منحت سياسة تحديد النسل، وسياسة منع الحمل المنتشرة على نطاق واسع، المرأة سلطةً على جسدها وخصوبتها. وفي الوقت نفسه، سمحت سياسة التعليم الإلزامي⁴ للفتيات بالتعلم والاستعداد لسوق العمل. ونتج عن ذلك ظهور الجيل الأول من النساء المتحركات المستعدات لبناء تونس جنباً إلى جنب مع الرجال في مرحلة ما بعد الاستعمار.

كما ظهرت نتائج هذه الإصلاحات في مجال المشاركة السياسية في السبعينيات والثمانينيات، فقد انتُخبت فتحية مزالي نائبةً في البرلمان منذ عام 1974، وصارت لاحقاً أول امرأة تشغل منصب وزيرة في عام 1983.⁵

4 Marie Thourson Jones: Educating girls in Tunisia, issues generated by the drive for universal enrolment in Gail Paradise Kelly, Carolyn M. Elliott ,Women's Education in the Third World: Comparative Perspectives, Suny Press, 1982,p.31

5 وزيرة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة في الفترة من 1983 إلى 1986.

بعد انتهاء نظام بورقيبة، ووصول بن علي إلى السلطة في عام 1987، فُتحت قضية حقوق المرأة. وخشيت المرأة التونسية من تراجع حقوقها، لأن النظام أظهر على الأقل خلال السنوات الأولى من الحكم- الانفتاح على الأحزاب السياسية الأخرى، وبضمنها الحركة الإسلامية التونسية التي لطالما عارضت مجلة الأحوال الشخصية.

لكن تمكّن بن علي في عام 1988، من تأسيس ميثاق وطني يجمع مختلف الأطراف السياسية، وبضمنهم الإسلاميون. وأقرّ الميثاق، بشكل لا لبس فيه، مجلة الأحوال الشخصية وغيرها من الإصلاحات التي وضعت لتحرير المرأة، بوصفها مكوناً من مكونات الهوية الإسلامية التونسية، وليست منفصلة عنها. ويمكننا أن نقرأ في نص الميثاق الوطني: «تشكل هذه الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير المرأة، وفقاً للتطلعات القديمة جداً في بلدنا، دليلاً على حيوية الإسلام وانفتاحه على التطور ومتطلبات العصر⁶». لكن انفتاح بن علي على الفاعلين السياسيين الآخرين لم يستمر، وكذا انفتاح الإسلاميين على مجلة الأحوال الشخصية. وسرعان ما مُنعوا من الساحة السياسية، حين بدأ النظام بالتحول إلى نظام استبدادي.

ومن المفارقات اللافتة، ازدهار النشاط النسوي في ظل النظام الاستبدادي. فقد أُسست، في ظل نظام بن علي، أهم جمعيتين للمجتمع المدني المعني بالمرأة في تونس؛ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية المرأة التونسية للبحث والتنمية. وطالبت هاتان الجمعيتان بتوسيع حقوق المرأة، في حين حاول النظام المحافظة على الوضع الراهن واستخدامه بوصفه بطاقة سياسية. نتج عن ذلك، تعايش برنامجين نسويين خلال سنوات نظام بن علي: نسوية النظام، تمثلها السيدة الأولى ليلي بن علي، ونسوية المجتمع المدني، تمثلها عدة شخصيات من المنظمات.

عملت الدولة على تحسين مشاركة المرأة في السياسة، فازداد حضورها بشكل ملحوظ في المجالس البلدية، وفي النقابات العمالية. وأحرز عدد النساء في البرلمان تقدماً، فقد انتُخبت تسع نائبات في عام 1994 (3 في المئة)، وكانت مشاركتهن في السلطة التنفيذية أكثر وضوحاً، مع وجود وزيرتين، وثلاث وزيرات دولة. كما وضع

6 Jane D Tchaïcha, Khedija Arfaoui, *The Tunisian Women's Rights Movement: From Nascent Activism to Influential Power-broking*, Taylor & Francis, 2017, p.66.

نظام حصص طوعي خاص بالمرأة في القوائم الانتخابية في عام 1999، وعينت أول امرأة عمدة⁷ على المستوى الإقليمي في عام 2005. كما اعتمد في عام 2010، تدبير إيجابي مهم، تمكنت بموجبه المرأة التونسية من منح جنسيتها إلى أبنائها، بغض النظر عن هوية الأب⁸. وساهمت هذه التدابير في جعل النساء التونسيات مستعدات للتحويل الثاني في عام 2011.

التحول الثاني: 2011

أنهى تاريخ 14 كانون الثاني (يناير) 2011 نظام بن علي. مثل هذا، بالنسبة لتونس، دخول مرحلة جديدة، يمتلك فيها التونسيون سلطة تشكيل بلدهم بحرية. وبالنسبة لحقوق المرأة، كان التحول الديمقراطي التونسي فرصة لعودة الإسلام السياسي الممنوع في البلاد، الأمر الذي من شأنه تشكيل خطر على حقوق المرأة التونسية، إذ لم يُخفِ حزبُ النهضة الإسلامي حال عودته إلى البلاد، رؤيته الخاصة بحقوق المرأة، ولم يتردد في تقديمها والدفاع عنها بوصفها برنامجاً سياسياً. شكلت قضية حقوق المرأة جزءاً مهماً من النقاش السياسي بين القوى السياسية المتعارضة (الحداثيين مقابل الإسلاميين)، في المشهد السياسي التونسي الجديد. وانقسمت تونس بين مدافعين عن حقوق المرأة ومعارضين لها، في الوقت الذي كانت تستعد فيه البلاد لإجراء انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي المكلف بصياغة الدستور الجديد.

في أثناء التحضير لهذه الانتخابات، نجح المجتمع المدني النسوي في إقناع الهيئة العليا المعنية بتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي⁹، والمكلفة بصياغة القواعد الانتخابية، بوضع قاعدة المناصفة في القوائم الانتخابية. مكّنت هذه القاعدة المرأة من المشاركة في العملية التأسيسية على قدم المساواة

7 تقسم تونس إلى 24 محافظة.

8 وفقاً للمادة السادسة من قانون الجنسية التونسية.

9 وكانت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي سلطة انتقالية في أعقاب الثورة التونسية. تأسست في 15 آذار (مارس)، وانتهت مهمتها في 13 تشرين الأول (أكتوبر) في عام 2011. برئاسة عياض بن عاشور، انتخبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووضعت القواعد المتعلقة بانتخابات المجلس التأسيسي.

مع الرجل. وحصلت على 49 مقعداً من مقاعد المجلس التأسيسي، البالغ عددها 217 مقعداً (24 في المئة)، وبضمنها مقعد نائب رئيس المجلس التأسيسي، ومرشحة واحدة من الحزب الإسلامي. وتعزز فيما بعد حضور المرأة في المجلس التأسيسي مع خروج بعض الأعضاء المنتخبين بسبب اتهامات وزارية أو لأسباب أخرى، مما أتاح لها تجاوز نسبة 30 في المئة من مجموع الأعضاء.

لكن اتضح أن قاعدة المناصفة في الانتخابات، التي حظيت باحترام جميع الأطراف، تنطوي على بعض أوجه الضعف، مثل «المناصفة الرمزية»، وما يمكن أن نسميه «المناصفة المعادية». المقصود بالمناصفة الرمزية هو أن المقاعد لا تعطى إلا لرؤساء القوائم، وبذلك يكون حضور المرأة في التطبيق الفعلي لقاعدة المناصفة رمزياً على بعض القوائم¹⁰. وتعني المناصفة المعادية، أن قاعدة المناصفة أتاحت لبعض الأحزاب بأن يكون لها عضوات في المجلس التأسيسي، لكنهن صوتن ضد قاعدة المناصفة ذاتها، كما اتضح من مادة التكامل، فقد أيدت، بالفعل، عضوات حزب النهضة مادة اقترح إدراجها في الدستور الجديد، تنص على: «تكفل الدولة حماية حقوق المرأة وإنجازاتها وفقاً لمبدأ التكامل مع الرجل داخل الأسرة، وبوصفها شريكة في تنمية الوطن». أثارت هذه المادة ردّاً فعلياً كبيراً من جانب المجتمع المدني والمنظمات النسوية في جميع أنحاء البلاد، ولم تُعتمد.

بعد صدور الدستور الجديد لتونس في عام 2014، أجرت تونس أولى انتخاباتها الرئاسية والتشريعية الحرة. وتأكدت مشاركة المرأة على أساس مبدأ المناصفة في أثناء الانتخابات. وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية، مُنحت المرأة لأول مرة حق الترشح للرئاسة، وكان لتونس أول مرشحة، هي كلثوم كئو، تعمل قاضية، حصلت على نسبة 0,56 في المئة من الأصوات. وبالنسبة لانتخابات مجلس الشعب، البرلمان الجديد لتونس، حصلت النساء على 68 مقعداً من أصل 217 مقعداً، (31 في المئة).

10 صحيح أن القانون الانتخابي أقر قاعدة المناصفة بين الرجل والمرأة في الترشيحات، لكنه ترك للأحزاب والمستقلين (المرشحين) للانتخابات إمكانية اختيار رؤساء القوائم. وما حدث في الواقع هو أن كل حزب من الأحزاب لم يختار مسألة المناصفة في رئاسة القائمة بل مزج بين الرجال والنساء لتبقى الغلبة للرجال في رئاسة القوائم. وبذلك لم تتجاوز نسبة القوائم التي تصدرها نساء 5 في المئة. (المترجمة).

التحول التالي: 2019

سوف تجري الانتخابات المقبلة في تونس في عام 2019. وينبغي تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. على تونس أن تتعلم من تجربتها السابقة لتحسين مبدأ المناصفة، الذي يجب أن يكون حقيقياً، وليس مجرد استجابة لحالة انتخابية. كما ينبغي أن يعكس وجود المرأة في القوائم الانتخابية إرادة حقيقية في إشراكها بفعالية في الساحة السياسية. ولا ينبغي أن تكون المناصفة من أجل المناصفة فقط، بل ينبغي أن تفضي إلى سياسة أفضل. فقد أثبتت دراسات عديدة أن البرلمانات التي يوجد فيها توازن جندري، تكون أكثر فعالية من الناحية الاجتماعية، لأنها تكون حساسة للقضايا التي تهتم المرأة، مثل الحضانه، والمساواة الجندرية، والحقوق الإنجابية، ورعاية المسنين، ورعاية الأطفال وما إلى ذلك¹¹. كما أثبتت عدة دراسات أيضاً أنه من المرجح أن تكون النساء في السياسة أقل فساداً من الرجال¹².

ينبغي أن تركز تونس أيضاً، على تشجيع المرأة على الترشح للرئاسة، وعلى العمل على تجاوز التمكين القانوني للمرأة. يبدو أن المشكلة الحقيقية في تونس هي حصول المرأة على الحقوق والتمتع بها، بينما تعاني في سياقات أخرى من عدم وجود هذه الحقوق؛ إذ يمثل تمكين المرأة الاجتماعي أحد أهم التحديات التي تواجه المرأة في المشاركة السياسية. وعلى الرغم من جميع النقاط الإيجابية، لا تزال المرأة التونسية غير قادرة على الجمع بين حياتها الخاصة والمهنية. كما يبدو أن المشاركة في السياسة صعبة جداً بالنسبة للعديد من النساء، خاصة في مجتمع ما زال ينظر إلى السياسة على أنها نشاط يتعلق بالرجال. حُدثت تونس، لكن الأدوار الاجتماعية لا تزال تتسم بنماذج جندرية نمطية من الصعب إزالتها. ستكون انتخابات 2019 مناسبة ممتازة لوضع قواعد جديدة أكثر فعالية تسمح بمشاركة أفضل للمرأة في السياسة.

11 Burrell, B.C., A woman's place is in the House : campaigning for Congress in the feminist era. 1994, Ann Arbor: University of Michigan Press; Swers, M.L., The difference women make: the policy impact of women in Congress. 2002, Chicago: University of Chicago Press; Lijphart, A., Debate- Proportional Representation III. Double Checking the Evidence. Journal of Democracy, 1991. 2(1):42-8.

12 Anand Swamy, Stephen Knack, Young Lee and Omar Azfar, Gender and corruption, Journal of Development Economics 64 (2001, February), pp. 25-55.

خاتمة

ختاماً، يمكننا القول إن تونس بذلت جهوداً مذهلة لضمان المساواة بين الرجل والمرأة، ولضمان مشاركة المرأة السياسية، بوصفها ناخبة ومرشحة. وسياقها القانوني هو السياق الأفضل في المنطقة، بما يخص المشاركة المتساوية بين الرجل والمرأة في السياسة وصنع القرار، ولكن لا يزال الكثير مما ينبغي عمله. وهذا يدل على إمكانية تحسين الاستثناء التونسي.

بدأت السلطة السياسية بالعمل على قضية تحرير المرأة منذ استقلال البلاد، وظلت هذه القضية قضية سياسية لوقت طويل، وهذا خير مثال على قدرة السلطة السياسية على تشكيل المجتمع. اعتقد بورقيبة بالفعل أن تغيير وضع المرأة سيمكّن تونس من بلوغ الحدّات، واستخدمها بن علي أداة للدعاية السياسية لتغطية ممارسات النظام الاستبدادي. ما أدى إلى عدم إدارة قضية حقوق المرأة من صاحبات الحق أنفسهن. مع ثورة عام 2011، اتخذت هذه القضية توجهاً جديداً، فقد تبنى المجتمع المدني حقوق المرأة ودافع عنها بقوة، بوصفها عنصراً من عناصر الهوية التونسية. وأكد الدستور الجديد لعام 2014 حقوق المرأة وحتى أنه حسّنها، ومن المؤكد أنها ستتحسن أكثر في تونس. إذ يمكن ملاحظة تدابير إيجابية عدة، مثل إلغاء جميع التحفظات التي أبدتها تونس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2014، والقانون الخاص بالعنف القائم على الجندر في عام 2017، ومؤخراً، إلغاء التعميم الذي ينص على منع زواج المرأة التونسية المسلمة من رجل غير مسلم دون شهادة اعتناقه الإسلام. كما قام الرئيس الباجي قائد السبسي، الذي حظي بدعم كبير من اللوبي النسوي خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بتشكيل لجنة تعمل على إلغاء جميع القوانين التمييزية، وبضمنها القوانين المناهضة للمرأة. ولا يزال الاستثناء التونسي في مجال حقوق المرأة مستمراً.

السلام والعمليات الانتقالية: ما الدور الذي يُسمح للمرأة بأدائه؟

ليليان هولز-فرنش

إنه لمن دواعي سروري المشاركة في هذا المؤتمر. فأنا متخصصة في علم الاجتماع، وعملت فترة طويلة بوصفي باحثة. ولكنني أحضر اليوم، بصفتي ناشطة نسوية، وعلى نحو أدق، الرئيسة المشاركة في المبادرة النسوية الأورومتوسطية. أشعر بالسعادة لإتاحة هذه الفرصة لي، لإطلاعك على بعض تحليلاتنا الخاصة بالسلام والأمن، ودور المرأة ومشاركتها في عملية صنع القرار، فقد شكّلت هذه القضايا صلب أنشطة شبكتنا لفترة طويلة.

تجمع المبادرة النسوية الأورومتوسطية مجموعةً كبيرة من المنظمات من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وأعتقد أن أحد أعظم إنجازاتنا، هو الإسهام في إبراز، ليس فقط إمكانية قيام النساء من الجنوب والشمال بالعمل معاً على صياغة تحليلات مشتركة، بل وضرورة ذلك أيضاً، من أجل تعزيز المساواة بين الرجال والنساء، لا في السياق القانوني فحسب، بل وفيما يتصل بالواقع في المنطقة كلها أيضاً.

ما نقوم به منذ أكثر من عقد من الزمن، هو الكشف عن التنوع الكبير لسياقاتنا، والتشابه القوي بين أنماط الهيمنة والاضطهاد التي نواجهها. ولهذا عليّ الاعتراف بأنني في كل مرة، لدى سماعي أحداً يقول: «النساء في عالمنا العربي»، أرغب في رفع يدي لأقول: «ونحن أيضاً في أوروبا»!

كتبت النسوية العظيمة، روبن مورغان، في عام 1992: « إن كان عليّ ذكر سمة نوعية واحدة فقط للبطيركية، فستكون: التفكيك، القدرة على مأسسة التفريق، وإن كان عليّ ذكر سمة نوعية واحدة للنسوية الراديكالية، فستكون: القدرة على التوحيد، وهي قدرة خطيرة جداً بالنسبة للنظام المهيمن، بسبب الإصرار على جعل الأمور جلية ومعروفة»، (كلمة امرأة، رسائل نسوية 1992). ولنتذكر فقط أنّ الربط بين البطيركية والعنف والحرب جاء على يد النسويات منذ بداية القرن العشرين. لكن، ولغاية الآن، عندما يتعلق الأمر بالأمن، ندخل في عالم ذكوري، يشيّد الرجال ويقودونه، ويستند إلى مفهوم «قوة الهيمنة» الذكوري. لقد شكّل الأمن تطور العلاقات الدولية متغدياً على مفهومين رئيسيين: «العدوّ» الخارجي، «الآخر»، وأولئك الذين يحتاجون إلى حماية في الداخل- النساء والأطفال. وفي هذا السياق، تُبنى المؤسسات، التي يشغلها الرجال بالدرجة الأولى، وتموّل بسخاء كبير. وهكذا، حظي الأمن بمرتبة أهم من مرتبة «السياسة العادية»، وأصبح، في نهاية المطاف، يعني القوة العسكرية والقدرة على التدمير.

نحن، النسويات، نطرح مسألة الأمن بشكل مختلف تماماً؛ نطرحه، بوصفه قضية شخصية وسياسية واجتماعية، وبوصفه مطلباً مشروعاً لجميع النساء والرجال، للعيش دون خوف في كل مكان، وفي جميع مراحل الحياة. ولا تتعلق مسألة الأمن بالعدالة الاجتماعية فحسب، بل أيضاً بالعدالة الجندرية.

ونحن نتناول مسألة الأمن بشكل شامل من خلال ثلاث مقاربات:

المقاربة المناهضة للعسكرة: تركز السياسات المتعلقة بالأمن والدفاع إلى مفهوم القوة عن طريق الهيمنة والسلطة والسيطرة والقوة البدنية والعسكرية. إن تجار الأسلحة لم يتأثروا بالأزمات الاقتصادية الأخيرة. عسكرة المجتمع لها عواقب اقتصادية وخيمة على المرأة؛ إذ عندما تعتمد الدولة إلى زيادة مواردها المخصصة للحفاظ على «الأمن القومي»، فإن ذلك يؤدي إلى خفض موارد القطاعات الأخرى في القطاع العام، كالخدمات الصحية، والاجتماعية، والتعليم التي توظف النساء أساساً، وترتبط أنشطتها أساساً بالنساء. لقد رُوّج لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بوصفها «مؤسسة الأمن والاستقرار»، حتى أنها اقترنت مؤخراً بالتنمية والديمقراطية.

تعني العسكرة أيضاً سيادة القيم العسكرية في الثقافة، وفي الهوية، وفي معايير الوعي المجتمعي، وكذلك في المؤسسات المدنية، وفي سياسة الدولة. تُفرض هذه القيم على المدنيين، عن طريق الدين والتقاليد، وأفكار الاعتزاز الوطني، بمساعدة من وسائل الإعلام. يؤدي ذلك إلى تكريس الوضع المميز للرجال والجيش في عملية صنع القرار، وإلى الحد من حيّز المرأة، ومن إمكانية حصولها على النفوذ السياسي، وإلى الإبقاء على السيطرة الذكورية في المجتمع في زمن السلم. تفرض النزعة العسكرية ذكورةً قاسية، تفضّل العنف للحفاظ على السلم، وأنوثتهً ضعيفة بحاجة إلى هذه الحماية، وبالتالي أنوثته تابعة. وهذه هي الكيفية التي يستدام فيها غياب المرأة عن عملية صنع القرار في إطار الأمن الدولي.

المقاربة النسوية: تحدّد السياسة الأمنية التهديدات القادمة من الخارج، ولكنها تتجاهل العنف ضد المرأة، وهو الذي يشكّل أحد العقبات الكبرى أمام أمن المرأة، إذ يمارس عليها في معظم الأحيان من داخل دائرة علاقاتها المقربة. أعني أن النساء ضحايا العنف الذي يرتكبه شركاؤهن الحاليين أو السابقين، أو رجال من أسرهن، في «المجال الخاص». لكن السياسة الأمنية لا تصل إلى هناك. وهذا ما يبرر كل الصمت بشأن العنف. لذلك، تسلّط المقاربة النسوية الضوء على التداخل بين المجالين الخاص والعام، الذي يؤدي إلى إقصاء المرأة وخضوعها.

لا تكون المرأة ضمن السياسة الأمنية العالمية محور اهتمام إلا عندما يمكن استخدام حياتها أو حقوقها ذريعة للحرب. عندئذ تصبح المرأة، «محمية» أو «محررة»، كما حصل في العمل العسكري الذي شُنَّ ضد أفغانستان، وإلى حدّ ما في العراق وغيرهما... ولقد تحدّثتُ شهد عن هذا التلاعب في فلسطين. لكن عندما ينشب الصراع، تصبح النساء أنفسهن «منطقة حرب»: إذ يتحول إخضاع النساء، والعنف المنزلي والجنسي في زمن السلم، إلى اغتصاب، واعتداءات جنسية، وتعذيب، وبغاء، واسترقاق - وكل ذلك يستخدم، بوصفه استراتيجية حرب، بهدف إذلال «العدو» وقهر «مجتمعه».

هذا يوصلنا إلى عنوان محاضرتي: ما الدور الذي يسمح للمرأة القيام به اليوم في العملية الانتقالية في عمليات السلام؟ في سياق الموجة غير المسبوقة من الحركات

السياسية الرجعية والأصولية الدينية التي تهدد حياة الناس، وتنكر عليهم حقوقهم واحتياجاتهم الأساسية، والذي وصفته أرثيلاً بشكل جيد بالأمس في كلمتها الافتتاحية. أيّ دور يمكن للمرأة أن تلعبه، في الوقت الذي نواجه فيه تواصل الصراعات الدامية، والأنظمة القمعية، وقوات الاحتلال التي تقتل الناس وتسجنهم لخنق جميع الأصوات التي تدعو إلى الحرية، وعندما نعلم أن حقوق المرأة مستهدفة بشكل خاص.

تبرّر الحرب ضد الإرهاب زيادة الميزانيات العسكرية وتجارة الأسلحة على حساب حقوق الشعوب، حتى وإن بات من المعروف على نطاق واسع الآن أنّ التدخلات العسكرية والاحتلال لا تحقق أي سلام مستدام أو حلول للصراعات إطلاقاً، وأنها لا يمكن أن تمنع اضطهاد المرأة ولا أن تنهيه. فمن الذي يعاني من أضرار الصراعات؟ ومن يستفيد منها؟

ولهذه الأسباب، من الملحّ أكثر من أي وقت مضى، أن تكون المرأة حاضرة، وأن تُسمَع الأصوات النسوية في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بحل الصراعات وعمليات الانتقال السياسي. وقبل أن تكون هذه المشاركة مسألة فعالية أو تأثير، هي مسألة ديمقراطية وعدالة اجتماعية، لسدّ الفجوة الجندرية المستمرة في كل من عمليات السلام والانتقال السياسي.

إن عمليات التفاوض والانتقال السياسي، حصون منيعة بالنسبة للمرأة، لأنها تجمع بين التقاليد البطريركية الخاصة بالبلدان المعنية، والقيم البطريركية العالمية، وتعيد، في تكوينها ووظيفتها، إنتاج جميع أشكال التمييز المعتادة ضد المرأة. ونتيجة لذلك، فإن مساهمات المرأة الفعالة والمعروفة في التغيير الاجتماعي والسياسي، وحماية مجتمعها وبلدها خلال الانتفاضات والصراعات، لا تترجم أبداً في عمليتي السلام والانتقال السياسي؛ تغيب النساء عن طاولة المفاوضات، مما يؤدي إلى نتائج مأساوية بالنسبة للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام.

لماذا؟

العقبة الأولى التي تواجهها المرأة هي استبعادها من المجال المفاهيمي التقليدي في مجال الأمن، الذي تحدثت عنه؛

تتعلق العقبة الثانية بهياكل السلطة التي تشكّل مجتمعاتنا في كل مكان، وتبقي المرأة في وضع التبعية. ولهذا السبب نحن مترددات جداً في استخدام مفهوم تمكين المرأة؛ فهل ثمة حاجة حقاً إلى تمكين النساء- اللواتي لن يكنّ ضعيفات فحسب، بل وغير راغبات في التعامل مع السلطة أيضاً؟ أو من الأفضل إضعاف قدرة الرجال، بمعنى تقاسم المسؤوليات بين النساء والرجال في المجالين الخاص والعام؟

ترتبط العقبة الثالثة ارتباطاً وثيقاً بالعقبة السابقة، وتتعلق بالقوالب الجندرية النمطية المترسخة في مجتمعاتنا: أسطورة الهوية الأنثوية الهشة والعاطفية والحساسة التي تَصْمُها، مما يؤدي إلى افتقار المرأة إلى الرغبة وعدم القدرة على إدارة المفاوضات الصعبة؛

أدت الأنوثة، بوصفها صناعة تاريخية، إلى استبعاد النساء من الحياة العامة، وبالتالي من التاريخ. نحن كمؤسسة نسوية أوربية نطالب بأدوات سياسية من أجل القضاء على مثل هذه القوالب الجندرية النمطية في التعليم والإعلام، وندين تزايد تدخّل الدين في المجال العام الذي يعززه؛

تتعلق العقبة الرابعة بالخصائص الرئيسية للمجال السياسي.

إن الهياكل الخاصة بمفاوضات السلام سياسية، ولذلك تكون ذكورية في جميع جوانبها: التشكيل، والعمل، واللغة، والتاريخ. ويرحّب بالنساء للتدخل في «قضايا المرأة»، كما لو أن هذه المواضيع أشدّ «خصوصية» من تلك التي يتناولها الرجال.

عندما تشارك المرأة في مفاوضات السلام، فإنها، غالباً ما تكون تمثل حزباً سياسياً، أو مجموعة سياسية، وتدافع عن مصالح الحزب السياسي الذي تنتمي إليه. وحتى لو كنّ نسويات، تكون نسبتهن أقل من أن تتمكن من فرض حقوق المرأة على جدول الأعمال. حتى عندما تعلن الأحزاب السياسية دعمها للمساواة الجندرية، فهي لا تعتبر حقوق المرأة أولوية، أو لا تحظى برتبة قضية سياسية كاملة.

من أجل مواجهة هذه التحديات، من الضروري إقناع مكونات الحركة الديمقراطية بالحاجة الملحة إلى مراعاة التحليلات النسوية، للوصول إلى الأهداف المترابطة للديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسلام. ونحن نعمل على صياغة خطاب بديل يبين

العلاقة القائمة بين النظام البطريركي والعسكرة والدين، وكيف تقاوم هذه الكيانات الثلاثة المساواة.

سوف أختتم بالحديث عن القرار 1325 الذي نتناوله، بوصفه أداة رئيسية بين الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المرأة. إن القرار 1325، ليس القرار الأول الذي أوضح أن الحرب والعسكرة تؤثران في حياة المرأة بشكل مختلف عن حياة الرجل فحسب، بل هو أيضاً وثيقة ملزمة قانونياً بشأن مشاركة المرأة في حل النزاعات وعمليات السلام. حثّ رئيس مجلس الأمن في عامي 2004 و 2005، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325، أو وضع استراتيجيات أخرى لضمان إدماج المرأة في عمليات السلام والأمن. ويوجد حالياً نحو أربعين خطة عمل وطنية في جميع أنحاء العالم، مع اعتماد خطة العمل الوطنية في أفغانستان في الربع الأخير من عام 2014، ومع قرب إنجاز خطة عمل اليابان.

ربما يكون القرار 1325 أداة قوية لتحدي المواقف والثقافات التمييزية بشأن دور المرأة في المجتمع. ولكن على الرغم من مرور سبعة عشر عاماً على توقيعه في عام 2000، ما زال تنفيذه محدوداً للغاية. فقد مضت ست سنوات الآن على النزاع السوري، ولا تزال تقتصر مشاركة المرأة في محادثات السلام على الدور الاستشاري، ولا تتعدى نسبة البرلمانيات في البلدان التي تمر بمرحلة نزاع أو في مرحلة ما بعد النزاع 15٪.

لهذا، نحن فخورات جداً بالمساهمة التي قدمناها في عام 2012، بدعم من النرويج، وبلاستفادة من تجربة نيبال، بفضل المساعدة القيّمة التي قدمتها بانديانا رنا، والمشاركة الفعالة من جانب منظمات حقوق المرأة العراقية، في وضع خطة العمل الوطنية الخاصة بتنفيذ القرار 1325 في العراق، بوصفه هدفاً وأداة في آن واحد لإرساء التغييرات الديمقراطية، ولتعزيز وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، حتى اعتمدت في نيسان (أبريل) 2014. وهي أول خطة عمل وطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونحن الآن ملتزمون تماماً بدعم شركائنا من أجل تنفيذ هذه الخطة.

إضافة إلى ذلك، نعمل مع شريكاتنا السوريات على افتتاح موقع جديد، والربط بين عملية بناء دستور يراعي منظور الجندر، والقرار 1325، ونتناولهما معاً في إطار مشترك للدفع باتجاه عملية التحول الديمقراطي، التي تتضمن حقوق المرأة. ونعلن

أن زميلتنا: مية الرحبي، وكذلك لما قُتوت، من اللوبي النسوي السوري، جزء من هذه العملية التي تنطوي على التحدي.

ينبغي تعميم إدراج قرار مجلس الأمن 1325 في الدستور عبر دمج أركان القرار وقِيمه في الدستور، ورفع مستوى الوعي بشأنهما. ذلك سيدعم العمل الجاري بشأن الدعوة إلى وضع إطار قانوني لحقوق المرأة، بالتوازي مع زيادة وعي المجتمع بقضايا حقوق المرأة.

لا يمكن وضع خطة وطنية لتنفيذ القرار 1325 إلا من خلال نهج تعاوني وشامل يضمن الملكية والمشاركة، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني.

هدفنا هو إثراء النقاش السياسي في المنطقة الأورومتوسطية وتوسيعه بشأن مسألة المساواة الجندرية، وإيصال معاناة المرأة ومطالبها. ينبغي على المرأة أن تكافح من أجل كسب مكائنها في هيئات صنع القرار ومراكز القوة، ويجب علينا فرض نظام حصص مُجدٍ، ولهذا يجب أن نعمل على إنهاء تهميش النهج والتحليل النسوي. ولهذا السبب، نسعى إلى إقامة روابط مع جميع مكونات الحركة الديمقراطية-النسوية، ودعاة السلام، والنقابيين، والسياسيين من الذكور والإناث، للبحث على الاعتراف بمنظمات حقوق المرأة المستقلة، بوصفها أطرافاً شرعية في الحوار من قبل القادة السياسيين.

يجب علينا إقناعهم، بأن القيم التي تدعمها الحركة النسوية هي شروط ضرورية لبناء عالم ديمقراطي قائم على العدالة الاجتماعية والسلام، لأننا نعلم أنه ما من شيء يمكن تحقيقه دون مشاركة النساء أنفسهن. إنه طريق طويل! ولكن، عندما نشعر ببعض الإحباط، ننظر إلى الأعمال التي أُنجزت، ونشعر بالرضا، لأننا حظينا بشرف المساعدة في إيقاد شعلة نحو مستقبل أفضل في وقتنا الحاضر المظلم.

مصالح النساء في الدول الآمنة وفي مناطق الحروب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

د. رانيا مكتبي

الملخص

سبع سنوات مضت على اندلاع الثورات العربية في عام 2011، انقسمت فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى منطقتين: الدول التي حوفظ فيها على النظام السياسي - سنشير إليها هنا، بوصفها «المناطق الآمنة»، والدول التي تُشكّل مناطق نزاع مسلح عقب العسكرة، وفتيت السلطات المركزية، وحكم المتمردين. ارتكزت هذه الورقة على ملاحظات الباحثين السياسيين لويز تشابيل (Louise Chappell) وليزا هيل (Lisa Hill) (2006)، في أن مصالح النساء ليست ثابتة، وإنما تتشكل من خلال العمليات السياسية. وتبعاً لذلك، أرى أن مصالح النساء في أعقاب اضطرابات عام 2011، وما تلاها من حروب في المنطقة¹، وعلى الرغم من تشابهها في الجوهر، فهي مختلفة في الشكل، لأنها رهن شرط أساسي، يعود إلى ما إذا كانت المرأة تعيش في منطقة آمنة أو في منطقة حرب.

1 نظراً لتكرار عبارة (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) أكثر من ثلاثين مرة في البحث، وورودها أكثر من مرة في الفقرة نفسها أحياناً، ولعدم وجود اختصار لها في اللغة العربية كما في اللغة الإنكليزية، أشرت إليها بـ (المنطقة) بالأسود العريض. (الترجمة).

حدّدت ثلاثة عوامل هنا، بوصفها مؤثرة في مشاركة المرأة السياسية في فترة الاضطرابات التي تلت عام 2011، ضمناً المشاركة في العمليات الانتقالية غير العنيفة. انطلق التحليل الذي قمت به من أشكال المشاركة السياسية التي تعزز استقلالية المرأة وتوسع نطاق عملها على الصعيد الوطني. العامل الأول، اختلفت الظروف السياسية التي تعيش في ظلها النساء في المنطقة، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عام 2011. ويتطلب هذا الاختلاف الكبير الاهتمام بالمسارات السياسية المتنوعة التي تؤثر في مشاركة المرأة السياسية داخل الأطر الرسمية وغير الرسمية. العامل الثاني، يُحدّد الوضع القانوني للمرأة (وأطفالها) في كل دولة من دول المنطقة، أهليتها القانونية وما يترتب عليها من حقوق بطرق دراماتيكية. وبالتالي، تتفاوت الفرص المتاحة أمام النساء والقيود المفروضة عليهن بتفاوت الأنظمة السياسية في المنطقة، فتتوقف على ما إذا كنّ مواطنات أو نازحات داخلياً أو عديمات الجنسية أو لاجئات أو مهاجرات. العامل الثالث، تُبيّن حقبة ما بعد عام 2011، أن المواطنات في الدول التي حوفظ فيها على النظام السياسي - مثل تونس والمغرب ولبنان والكويت، تمكّن من ممارسة الضغط، والتفاوض وانتزاع المزيد من الحقوق المدنية على مدى العقد الماضي. كما أصبحت قضية العنف الجنسي، في المناطق الآمنة وفي مناطق الحروب على حدّ سواء، قضيةً تتعلق بالجندر، وهذا إنجاز سياسي جدير بالاهتمام ما كان ليتحقق، لولا بلورتها وتحديدها قضية خاصة تتعلق أساساً بالفتيات والنساء، وإن كانت لا تقتصر عليهن. وتستمر الضغوط التي تمارس على الصعيدين الوطني وعبر الوطني، لمعالجة العنف الجنسي، بوصفه قضية جندرية خاصة تركّز على المرأة، عبر التوعية وإصلاح قوانين العقوبات، وباعتباره «قضية ساخنة»، ليس فقط في المنطقة، بل أيضاً على الصعيد العالمي، وحملة «أنا أيضاً» التي انتشرت بسرعة كبيرة في عام 2017، مثال على ذلك.

ينطلق النقاش الوارد في هذه الورقة، من حقيقة أنّ النساء في مناطق النزاع المسلح، يشهدن تدهوراً في حقوقهن المدنية، وظروفهن الصحية والاقتصادية في ظل الأشكال المتطرفة من العنف العسكري والجنسي. لكن الصورة في المنطقة ككل، ليست فقط صورة المعاناة واليأس وفقدان الحقوق. فقد اكتسبت النساء في الدول

الآمنة المزيد من الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية². بقي سؤالان مهمان ومقلقان يتعلقان بالتحول المجتمعي المحتمل الذي سيضعضع الهياكل البطريركية، ويمكن المرأة في المناطق الآمنة ومناطق النزاع المسلح؛ السؤال الأول: أساساً، هل تصون الحكومات الاستبدادية وشبه الديمقراطية صاحبة الأجنات الوطنية في المنطقة - مع الاستثناء الملموس لتونس - الحقوق المدنية للمرأة في مرحلة ما بعد عام 2011؟ والسؤال الثاني: هل تعيش النساء في مناطق الحروب، بصورة أساسية (وإن لم تكن حصرية)، تحت رحمة الصدقة التي يتساوم عليها ثلاثة أطراف؛ الدول الأصلية، والدول المستقبلية، ومنظمات المساعدة الدولية؟ وتبعاً لذلك، كيف يمكن للطابع عبر الوطني للقرارات الدولية واتفاقيات القانون الدولي - مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) - الاستمرار في تمكين المرأة، في ضوء طبيعة الصراعات والحروب العابرة للحدود الوطنية في المنطقة؟

مقدمة

يجري تقسيم جوهري في المنطقة، بعد مرور سبع سنوات على اندلاع الثورات العربية في عام 2011، بين الدول التي حوفظ فيها على النظام السياسي - سنشير إليها هنا، بوصفها «المناطق الآمنة»، والدول التي تُشكّل مناطق حروب عقب العسكرية، وتفتتت السلطات المركزية، وحكم المتمردين. وتمثل مخيمات اللاجئين خصائص كلا المنطقتين، إذ يوجد فيها استقرار أمني، لكنه هشّ أمام آفاق مستقبل اللاجئين والمهجرين.

هل تتقاسم النساء اللواتي يعشن في ظل هذا التناقض الحاد للظروف في المنطقة مصالح مشتركة بعد عام 2011؟ سوف أنطلق في مناقشة «مصالح النساء» ومشاركتهن السياسية في تسوية الخلافات غير العنيفة، من الملاحظات الثلاث التالية:

2 Rania Maktabi, «Female Citizenship in the Middle East: Comparing Family Law Reform in Morocco, Egypt, Syria and Lebanon,» *Middle East Law and Governance* 5, no. 3 (2013): 276-77; Rania Maktabi and Brynjar Lia, «Middle Eastern Patriarchy in Transition,» *Die Welt des Islams* 57 (2017).

أولاً، اختلفت الظروف السياسية التي تعيش في ظلها النساء في المنطقة، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عام 2011. ويتطلب هذا الاختلاف الكبير الاهتمام بالمسارات السياسية المتنوعة التي تؤثر في المشاركة السياسية للمرأة داخل الأطر الرسمية وغير الرسمية، ومنها المشاركة في عمليات السلام من خلال الاجتماعات البسيطة التي تتخطى الانقسامات الوطنية والاجتماعية، والمشاركة في التمثيل الممأسس للمطالب عبر المجالس المحلية والأحزاب السياسية والبرلمانات. ينبغي علينا، باعتبارنا ناشطات وباحثات مهتمات بوضع المرأة في المنطقة، الاهتمام بالتغيرات الكبيرة التي طرأت على السياقات الاقتصادية والسياسية بعد عام 2011 عقب تعزُّز الحكم الاستبدادي، والتوتر القائم فيما بين الدول، وهما يؤثران في الحياة اليومية للمرأة والرجل في المنطقة.

ثانياً، يُحدّد الوضع القانوني للمرأة (وأطفالها)، في كل دولة من دول المنطقة، أهليتها القانونية وما يترتب عليها من حقوق، بطرق دراماتيكية. وهكذا، تتفاوت الفرص المتاحة أمام النساء والقيود المفروضة عليهن بتفاوت الأنظمة السياسية في المنطقة، فتتوقف على ما إذا كنّ مواطنات أو نازحات داخلياً أو عديمات الجنسية أو لاجئات أو مهاجرات. ولطالما أعاق صيغ الوضع القانوني المعقدة الجهود التي تُبدل من أجل تنظيم الضغوط المجتمعية ودعمها في التصدي للخصائص البطورية وبناءها المتشابهة إلى حد ما، في تمييزها الذكور عن الإناث، وكبار السن عن الشباب والشابات في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.³

ثالثاً، تُبين حقبة ما بعد عام 2011، أن المواطنات في الدول التي حوِّظ فيها على النظام السياسي - مثل تونس والمغرب ولبنان والكويت، تمكّن من ممارسة الضغط، والتفاوض وانتزاع المزيد من الحقوق المدنية على مدى العقد الماضي. وعلى

3 يشمل مصطلح "النظام البطوريكي" هنا، المعايير والقواعد والبنى الاجتماعية المدعومة بالقوانين الدينية الحكومية، والتي بواسطتها، تؤخذ سلطة كبار السن من الذكور على النساء البالغات والقاصرات بعين الاعتبار، إما ضمناً، أو يُنص عليها صراحة. وتعكس "القوانين الحكومية البطورية" تأصل مبدأ الوصاية الذكورية على النساء، إلى جانب امتيازات المواطنين الذكور على المواطنات الإناث في القوانين الحكومية. وابتداءً من عام 2017، اخترقت أفكار مجموعة من الأفراد والمجموعات وأفعالهم بنى السلطة البطورية القائمة على الجندر والعمر، وأثرت فيها في دول وشبه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. المرجع نفسه، ص70-266.

خلافهن، شهدت النساء في مناطق الحرب - مثل العراق وسورية وليبيا، إضافة إلى مخيمات اللاجئين، والمناطق التي لا يوجد فيها حكومة مركزية - تردياً كبيراً في الحقوق المدنية التي تحققت أساساً بشقّ الأنفس.

باختصار، يصوغ السلم والحرب حيوات النساء ومصائرهن بطرق مختلفة جداً في المنطقة بعد عام 2011. في ضوء هذه التغيرات في السياق السياسي، ما هي «مصالح النساء»؟ وكيف تحدّد وتحقق؟ تشكّل هذه الأسئلة إطار التحليل الذي أقوم به.

1. «مصالح النساء» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - ما هي؟

تذكّرنا العالمتان السياسيّتان، لويز تشايبيل وليزا هيل، بأن مصالح النساء ليست ثابتة. إنما تتشكل من خلال العمليات السياسية على مرّ الزمن. وبما أن هذه المصالح حُدّدت تاريخياً بصورة ضيقة جداً، فمن الممكن تغييرها، وقد تغيرت بالفعل في الزمان والمكان⁴.

مع تهميش المرأة واستبعادها من المفاوضات الرسمية التي تتمحور حول الأمن، على الصعيدين المحلي والعالمي، في المجتمعات التي تعاني من الحروب في المنطقة، أعتقد أننا بحاجة إلى استخدام نهج مقارن لتحديد تعددية «مصالح النساء» المركبة، ومعالجتها وتقييمها. ما أعنيه، هو أن «مصالح النساء»، وإن كانت متشابهة في جوهرها، فهي مختلفة في الشكل والسياق. يُعبّر عن «مصالح النساء» بأشكال مختلفة في سياقات شتى، ويمكن تحقيقها من خلال قنوات متعددة، واستخدام مصادر متنوعة، وتطبيق وسائل مختلفة. على سبيل المثال، يحدث التغيير من خلال عملية إعادة التوجيه للمفاهيم المتعلقة بطبيعة الرجال والنساء، وما يمكنهم فعله، عبر إعادة تشكيل المواقف تجاه الأنوثة والذكورة، والمشاركة في أشكال واسعة من التمثيل السياسي في منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية والبرلمانات، والضغط من أجل إصلاحات مؤسسية في قوانين الدولة البطريكية، والاستفادة من

4 Louise Chappell and Lisa Hill, eds., *The Politics of Women's Interests: New Comparative Perspectives*, Routledge Research in Comparative Politics (London: Routledge, 2006), 3.

الدعم الإقليمي وعبر الوطني من أجل توسيع نطاق مواطنة المرأة في الدول الآمنة، ومن أجل ضمان أمن المرأة ورفاهها في مناطق الحرب⁵.

يعود اهتمامي بـ«مصالح النساء» إلى ارتباطها الوثيق بتوسيع نطاق استقلالية المرأة، المُعرّفة بشكل عام بأنها القدرة على الشروع والانخراط في أنشطة لا تخضع لشروط السلطة الذكورية. ومع أهمية الحقوق التي تترتب على العلاقات المتشابكة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، القائمة أساساً على صلات القربى - أي الروابط الاجتماعية والاقتصادية والعاطفية، التي تكون فيها الرعاية والسيطرة أساس العلاقات المتبادلة داخل الأسرة بوصفها المؤسسة الأساسية- أعتقد أن تعزيز الحالة المدنية للمرأة، وما يترتب عليها من حقوق في المنطقة، أمر مهم للغاية لمعالجة حيّز عمل المرأة وتقييمه في أنشطة الحياة اليومية وآفاقها⁶.

كما أرى أن أسس استقلالية النساء بعد عام 2011، مرهونة، إلى حدّ كبير، بسياسات سياسية شتى، تبعاً لما إذا كانت المرأة تعيش في ظل ظروف تشوبها تداعيات الحرب، أو في ظل نظام حكم حوافظ على نظامه السياسي. ومن أجل تكوين لمحة عامة عن أوجه الاختلاف والتشابه، أقدم نهجاً مقارناً لاستكشاف المسارات المختلفة لمواطنة المرأة وتجنيسها، أي، أشكال العضوية المختلفة ودرجاتها في الدولة (المواطنة)،

5 تشير مواطنة المرأة هنا إلى أن الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنات الإناث، في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تتحقق بشكل دائم عبر الأقارب الذكور، بسبب المعايير الاجتماعية والقوانين الأبوية للدولة. ومن منظور تحليلي، تعكس أشكال مواطنة المرأة الموسعة والمحدودة أهلية المرأة القانونية الواسعة أو المقيدة، واستقلاليتها في قوانين الدولة. للاطلاع موقع ممتاز يتناول قضايا الأمن التي تركز على المرأة، كما ترى من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة: 1- «الدمج» (قياس التعليم، والشمول المالي، والعمالة، واستخدام الهواتف المحمولة، والإدماج البرلماني)؛ 2- العدالة «(قياس التمييز القانوني، التحيز للابن، والمعايير التمييزية)؛ 3- «الأمن» (قياس عنف الشريك الحميم، وسلامة المجتمع، والعنف المنظم)، انظر موقع مؤشر المرأة والسلام والأمن الذي افتتحه معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن في عام 2017 بالتعاون مع معهد بحوث السلام أوسلو: <https://giwps.georgetown.edu/the-index>.

6 للاطلاع على نقاش بين علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية الذين يركزون على العلاقات العائلية، ومقاربة قانونية صرفة تجاه الحقوق المدنية الفردية، انظر:

Suad Joseph and Susan Slyomovics, eds., *Women and Power in the Middle East* (Philadelphia, Pa.: University of Pennsylvania Press, 2001); Lynn Welchman, ed. *Women's Rights and Islamic Family Law: Perspectives on Reform* (London: Zed Books, 2004).

وأشكال الانتماء المنقوصة وغير الكاملة إلى كيان سياسي ما (التجنيس)⁷.

يقدم الجدول (1) في القسم التالي، نهجاً تحليلياً مفيداً إزاء معالجة المنظورات المعنوية بمشاركة النساء والفتيات في العمليات الانتقالية غير العنيفة. وأقصد بـ«العمليات الانتقالية»: الأعمال الجماعية، والأنشطة المنظمة بين الأفراد والمجموعات الاجتماعية والباحثين والمهنيين الذين يضعون استراتيجيات للتداول والمشاركة مع صنّاع القرار (مثل البرلمانين والمسؤولين الإداريين والحكام)، بهدف تغيير المعايير الاجتماعية الذكورية والقوانين الحكومية.

ولا بد لي من الاستدراك مباشرة هنا، لأشير إلى أن قرار مجلس الأمن 1325 ليس مجال بحثي. مع أنه لا يمكن التقليل من أهمية الاتفاقيات والقرارات الدولية، بوصفها أدوات مهمة للضغط من أجل توسيع نطاق مواطنة المرأة على مستوى الدولة⁸. ولولا الثقل السياسي الذي توفره هذه الاتفاقيات للضغوط الوطنية والعابرة للوطنية، لكانت المنظمات والحركات النسائية في المنطقة أكثر فقراً في الأهداف المشتركة الموجهة، وأضعف بكثير من حيث القوة.

لقد أوضحت الباحثة النسوية في العلاقات الدولية جاكوي ترو (Jacqui True) هذه النقطة مؤخراً، إذ قالت إن العنف الجنسي ضد المرأة هو «القضية الجندرية» التي لولاها لما تضافرت مساعي الاتفاقيات الدولية، وجداول أعمال السياسة الخارجية، والبحوث النسوية، والمنظمات النسائية على الصعيد العالمي، ولما حدثت التغيرات المؤثرة التي شهدناها خلال العقد الماضي⁹.

7 يسلم مصطلح «التجنيس» الضوء على أشكال غير مكتملة ولاغية من الانتماء إلى منطقة ما. استوحيت صياغته من منظر الهجرة توماس هامار الذي أشار إلى «المقيمين» بوصفهم أجنب لهم امتيازات. Tomas Hammar, *Democracy and the Nation State: Aliens, Denizens and Citizens in a World of International Migration* (Aldershot: Avebury, 1990), 12-14.

8 أهم هذه الاتفاقيات، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدت في عام 1979؛ إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993، حيث تم التأكيد بقوة على مسألة العنف ضد المرأة للمرة الأولى؛ قرار مجلس الأمن 1325 الذي أدرجت فيه المبادئ الثلاثية: المنع والحماية والمشاركة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من شواغل الأمن الدولية، وهي ثلاثة إنجازات مهمة من أجل توسيع نطاق حقوق الإنسان للمرأة.

9 محاضرة بعنوان «تنفيذ اتفاقية السلام الجديدة المؤيدة للجندر في كولومبيا: ما هو دور النسوية المتمردة؟» المركز المعني بالجندر والسلام والأمن التابع للمعهد الدولي لأبحاث السلام، أوسلو، 8 أيلول (سبتمبر) 2017.

2. التغييرات في أشكال مواطنة وتجنيس المرأة في الدول العربية بعد عام

2011

لقد وجدت حجة جاكى ترو صداها في دراستي المتعلقة بالحشد القانوني الخاص بالمرأة خلال فترة الربيع العربي في عام 2011، وذلك عندما أجريت مقارنة بين المغرب ولبنان والكويت. بحثت هناك في الضغوط التي مورست لإصلاح قوانين الدولة البطيركية بعد خمس سنوات من اندلاع الثورات العربية في عام 2011، وتوصّلت إلى ثلاثة استنتاجات بناءً على مقابلات أجريتها مع عشر محاميات من كل دولة خلال عام 2015؛ أولاً، شكّكت عشرون محامية، من أصل الثلاثين اللواتي أجريت معهن مقابلات، في الامتيازات الذكورية في قوانين الدولة. ثانياً، أثارت المحاميات، بالتحالف مع الناشطين، مطالب قديمة بأساليب جديدة، مثل التركيز على فصول محددة في قوانين الدولة، بصورة استراتيجية، واستخدام وسائل الإعلام لتعزيز تعريف الناس بالقضايا القانونية، لا سيما القضايا المتعلقة بقوانين الأسرة، وحضانة الأطفال، والعنف ضد المرأة، وحقوق الجنسية (إذ لا تستطيع المواطنات منح الجنسية إلى أطفالهن، إذا كان الأب غير مواطن). وعلى هذا النحو، بلورت ثورات عام 2011 «مصالح المرأة»، المتعلقة بإصلاح القوانين التي تنص صراحة على قوامة الرجل على المرأة. ثالثاً، بحلول عام 2015، جرت إصلاحات في القوانين الجنائية في المغرب ولبنان؛ وحدثت تغييرات طفيفة في قوانين الأسرة في الدول الثلاث جميعها؛ ولم يطرأ أي تغيير على القوانين البطيركية المتعلقة بالجنسية التي حشدت لها المواطنات في لبنان والكويت حشداً قوياً¹⁰.

10 رانيا مكتبي، «المحاميات في المغرب ولبنان والكويت يتحدثن بعد 2011» في مجلة الشرق الأوسط الجديد: الاتجاهات السياسية والإيديولوجية الناشئة (أوسلو: جامعة أوسلو، قسم الدراسات الثقافية واللغات الشرقية، 2016)

<http://www.hf.uio.no/ikos/english/research/projects/new-middle-east/publications/>
ص1 كنت في بيروت بين 15 كانون الثاني (يناير) و10 نيسان (أبريل 2011)، وشهدت أن المرأة اللبنانية كانت أول من نظمت مظاهرات ومسيرات، إلى جانب المجموعات التي تطالب بإصلاحات في النظام الطائفي. انظر «الدم والعرق والدموع: حق الدم الأمومي في لبنان» جامعة أوسلو.

<https://newmeast.wordpress.com/201626/02//blood-sweat-and-tears-maternal-jus-sanguinis-in-lebanon/>

حول الإصلاحات القانونية في القانون الجنائي وقانون العقوبات في الدول الآمنة

لقد كان تحوّل الجسد السياسي، من مجال السياسات الدنيا إلى مجال السياسات العليا، مدهشاً للغاية، في أثناء الثورات العربية في عام 2011، وفي أعقابها. وعبرت عالمة الاجتماع السياسي دينيز كانديوتي (Deniz Kandiyoti) في عام 2013 ببلاغة عن نهضة الجسد السياسي، بالقول: "لم تعد النساء وأجسادهن وحدها في خطر، بل الجسد السياسي نفسه"¹¹. قبل عام 2011، غطّت قوانين العقوبات، العنف الخاص بالمجال العام بشكل رئيس. إذ لم يكن لدى لبنان والمغرب والكويت تعاريفٌ تخصّ «العنف الأسري»، كما لم يعتبر هذا العنف فعلاً إجرامياً، من الناحية القانونية. أدت ثورات عام 2011 إلى إفراز جهود جماعية متضافرة موجّهة لتحديد ظاهرة العنف بصورة أقوى، بوصفها قضية سياسية وقانونية محورها المرأة.

استجابت الأنظمة العربية للضغوط ومطالب التغيير التي انطلقت من القاعدة بطرق شتى. جرت إصلاحات في بعض الدول نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية؛ وتعزز الحكم الاستبدادي في دول أخرى؛ وتفكك النظام السياسي في بعضها الآخر بشكل دراماتيكي. أما التحولات السياسية المتعلقة بالنساء، فغدت أكثر تنوعاً بشكل ملحوظ بعد ثورات عام 2011، عما كانت عليه في العقود الثلاثة السابقة.

11 دينيز كانديوتي، "الخوف والغضب: النساء والعنف ما بعد الثورة"، (الديمقراطية المفتوحة، 2013).

الجدول (1) التغييرات في مواطنة المرأة وتجنيسها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد عام 2011:

الإقصاء	الإدماج	سياسة المواطنة
<p>أبقت العامة المحدودة على السياسات الصديقة للمرأة بعد عام 2011</p> <p>(2) «عالقة في المرحلة الانتقالية»</p> <p>البحرين، السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر، لبنان، الأردن، الضفة الغربية</p>	<p>تمكّن العامة الموسعة عملية الانتقال السياسي نحو المشاركة الديمقراطية (المغرب العربي)</p> <p>(1) الديمقراطية</p> <p>تونس</p> <p>المغرب</p>	<p>العضوية</p>
<p>«قضايا سياسية» محدودة</p> <p>المؤسسات السياسية والقضائية والدينية أقل خضوعاً لمؤسسات صنع القرار الديمقراطي</p> <p>(4) حالة جمود قابلة للاشتعال</p> <p>مصر بعد المواجهة العسكرية 2014</p> <p>غزة بعد حرب 2014</p> <p>الجزائر</p> <p>السودان</p>	<p>«قضايا سياسية» ممتدة:</p> <p>الصراع العنيف على النظام السياسي والمؤسسات التي تحدد قواعد اللعبة (المحاكم، الجيش، البرلمان، الحكومة)</p> <p>(3) عملية انتقالية عنيفة</p> <p>سورية (بعد الحرب الأهلية 2011)</p> <p>العراق (بعد تشطي نظام الحكم 2003)</p> <p>ليبيا (بعد تشطي نظام الحكم 2011)</p> <p>اليمن (بعد تشطي نظام الحكم 2011)</p>	<p>المشاركة</p>

يشير الجدول (1) إلى تغييرات أشكال المواطنة والتجنيس الإقصائية والإدماجية، في المنطقة. «سياسة المواطنة» لها بُعدان، يشير البعد الأول إلى الأشكال الموسعة أو المحدودة للعضوية في الدولة؛ على سبيل المثال، تؤدي أشكال العضوية الشاملة إلى زيادة مجموع العامّة، أي زيادة عدد الأعضاء الكاملين والشرعيين في الدولة.

وعلى النقيض من ذلك، تؤدي أشكال العضوية المحدودة إلى نقصان مجموع العامّة، أي انخفاض أعداد الأعضاء الشرعيين والكاملين في الدولة. ويشير البعد الثاني، إلى أشكال المشاركة في النظام السياسي، حيث تعكس أشكال المشاركة الموسعة انخراطاً أكبر في القضايا السياسية، وبضمنها قضية «مصالح النساء». وعلى خلاف ذلك، تؤدي الأشكال المحدودة للمشاركة إلى أشكال أضيق من المشاركة في تحديد القضايا السياسية وصياغتها، وبضمنها «مصالح النساء»¹².

لم تكتمل هذه المادة بعد، وسوف أوضح بمزيد من التفصيل التفاوتات في دول المنطقة، فيما يخصّ تسييس قضايا المرأة في دول مختلفة في أثناء ثورات عام 2011 وبعدها في عمل مقبل¹³.

3. الوضع القانوني للمرأة: بين المواطنة والتجنيس

يُحدّد الوضع القانوني للمرأة (وأطفالها)، في كل دولة من دول المنطقة، أهليّتها القانونية وما يترتب عليها من حقوق، بطرق دراماتيكية. وهكذا، تتفاوت الفرص المتاحة أمام النساء والقيود المفروضة عليهن بتفاوت الأنظمة السياسية في المنطقة، فتتوقف على ما إذا كنّ مواطنات أو نازحات داخلياً أو عديمات الجنسية أو لاجئات أو مهاجرات.

وبشكل غير مسبوق، تشهد المواطنات في الدول الآمنة، في أعقاب ثورات عام 2011، المداولات الخاصة بتوسيع الحقوق المدنية والدستورية تُبحث في البرلمانات، وتُثار في المحاكم، وتناقش صراحة في وسائل الإعلام، ويُعبّر عنها بوضوح شديد في

12 The table is an adaptation of theoretical insights from Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, "Iv. Tentative Conclusions About Uncertain Democracies," in *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects For Democracy*, ed. Philippe C. Schmitter Guillermo O'Donnell, and Laurence Whitehead (Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1986), 7-8; Charles Tripp, *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), 312-13.

13 رانيا مكتبي، "قانون الأسرة، ومواطنة المرأة، وتشكيل الدولة في الدول العربية: ظروف ما قبل عام 2011 وما بعده. أفكار حول التحولات السياسية"، في الدين والقانون والعدالة، تحرير هاكان ريدفينج (بيرغن: جامعة بيرغن، قريباً).

الشوارع والمنازل. وأصبحت المناقشات المتعلقة بمصالح المرأة، المعرفة عموماً بأنها قضايا ومشاريع تهدف إلى توسيع استقلالية المرأة، معقدة، وتجري من خلال مطالبات أكثر تحديداً، وتُطرح على الصعيد الوطني، ويثار بعضها بدعم من التحالفات النسائية عبر الوطنية¹⁴.

أما في مناطق الحروب، فقد صُنِّفت النساء إما ضحايا حرب أو مقاتلات متمردات، وهكذا أظهرهنّ الإعلام أيضاً. لكن الصورة الصحيحة، هي صورة النساء والرجال والأطفال، وهم يواجهون صعوبات اقتصادية يومية، ويُستبعدون من الأماكن التي تحطم فيها النظام السياسي، وصورة المواطنين النازحين داخل بلدهم، واللاجئين في المخيمات في الدول المجاورة، أو ملتجئين اللجوء إلى دول الخارج في مخيمات انتقالية. وأصبحت مسألة الاعتراف بالمهجرين واللاجئين في المخيمات، وتسجيلهم كأشخاص قانونيين، إشكالية تثير القلق بشأن قدرة المجتمع الدولي على حماية الوثائق القانونية للناس، وتسجيل الزيجات، والولادات، والوفيات¹⁵. وتواجه النساء تحديات خاصة في هذا المجال، لا سيما عندما يُفصلن عن أقربائهن الذكور، أو عندما لا يتمكن من الحصول على الوثائق المطلوبة، لأن الأقارب الذكور يُعتبرون عادةً أصحاب السلطة في عمليات التسجيل.

لكن مشاكل التوثيق والتسجيل ليست جديدة في المنطقة. فانعدام الجنسية، والتهجير الداخلي، وموجات اللاجئين لها تاريخ طويل فيها، حتى من قبل ثورات عام 2011. فعندما تأسست الدول الحديثة بعد عام 1920، بقيت أجيال من المقيمين في بلدانهم الأصلية من دون تسجيل، وما زالوا يُعتبرون أشخاصاً غير موثّقين من الناحية القانونية في موطنهم¹⁶.

14 "القاصرات المحررات: النساء بوصفهن مواطنات في الشرق الأوسط بعد عام 2011"، مجلة قوانين، عدد خاص، تحديات ناشئة: استعراض دولي حول النظرية القانونية النسوية 6، العدد 1 (2017).

15 انظر على سبيل المثال "حقوق التسجيل: اللاجئون السوريون وتوثيق المواليد والزيجات والوفيات في الأردن". صادر عن برنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، والمركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان، والمجلس النرويجي للاجئين (تشرين الأول (أكتوبر) 2015)، 5، 33.

16 السكان البدون في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ('بدون' تعني حرفياً بدون جنسية)؛ «المكتومون» و'قيد الدرس' في لبنان (تعني حرفياً 'الأشخاص المخفيين' الذين تكون جنسيتهم 'قيد الدراسة')؛ والكرد غير المذكورين في الأجزاء الشمالية الغربية من سورية (بعد عام 1962، على الرغم =

الأمر الذي يجعل قضية الوضع القانوني مسألة حساسة، لا سيما من منظور «مصالح النساء»، هو أن حالة انعدام الجنسية إلى جانب المواليد غير المسجلين وغير الموثقين، مسألة ذات بعد جندي مهم في المنطقة بسبب قوانين الجنسية البطيركية. فمن أصل 27 دولة في العالم، تحدّ من إمكانية منح المرأة الجنسية لطفلها أو لزوجها، 14 دولة تنتمي إلى جامعة الدول العربية¹⁷.

وعلى هذا النحو، تمثل الأجيال الجديدة من اللاجئين غير المسجلين، إلى جانب الأجيال القديمة من المقيمين غير المسجلين وغير الموثقين وغير المعترف بهم قانونياً في المنطقة، تحدّياً هائلاً أمام المجتمع الدولي. تعتبر الاتفاقيات الدولية التي تسعى إلى إلغاء القوانين الجندرية التمييزية في تشريعات الدولة، أمام معضلة حصر قوانين الجنسية بسلطات الدولة، أدوات مهمة للتغيير فيما يخص المساواة في حقوق الجنسية بين المواطنين الذكور والمواطنات الإناث. أما فيما يتعلق بالنساء عديمات الجنسية، واللاجئات، والمهجرات، فيمكن أن يكون نهج قرار مجلس الأمن 1325، بمثابة أداة توجيهية لمنع انتشار حالات انعدام الجنسية، وحماية المواليد الجدد، وحماية اللاجئات المعرضات لخطر الانتهاك ضمن إطار سلطة الدولة وخارجها، وتسهيل مشاركة اللاجئين والنازحين في عمليات تأمين حقوق التسجيل والتوثيق في أوقات الاضطرابات.

= من حصولهم على الجنسية بموجب مرسوم في نيسان (أبريل) 2011، بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة في سورية)، هؤلاء أمثلة عن قطاعات من الناس الذين ينظر إليهم على أنهم مقيمون غير شرعيين في الدولة، وبالتالي بقوا على هامش المجتمع. للاطلاع على مقدمة قصيرة عن انعدام الجنسية في لبنان، انظر: "State Formation and Citizenship in Lebanon: The Politics of Membership and Exclusion in a Sectarian State," in *Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications*, ed. Nils A. Butenschøn, Uri Davis, and Manuel S. Hassassian (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 2000).

17 Angelina Theodorou, «27 Countries Limit a Woman's Ability to Pass Citizenship to Her Child or Spouse,» (2014), <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/08/05/27-countries-limit-a-womans-ability-to-pass-citizenship-to-her-child-or-spouse/>.

4. توسيع نطاق الحقوق المدنية في ظل الحكم شبه الديمقراطي والاستبدادي

ثمة سؤالان شائكان وملحان، يتعلقان بالتحول المجتمعي المرتقب الذي سيضعضع الهياكل البطريركية ويمكن المرأة في الدول الآمنة وفي مناطق الحرب؛ الأول: أساساً، هل تصون الحكومات الاستبدادية وشبه الديمقراطية صاحبة الأجنات الوطنية في المنطقة- مع الاستثناء الملموس لتونس- الحقوق المدنية للمرأة؟

في الواقع، اكتسبت المواطنات في الدول الملكية- دول مجلس التعاون الخليجي، والأردن والمغرب - المزيد من الحقوق المدنية في ظل الحكم الاستبدادي في العقد الماضي. وتعليقاً على الإصلاحات الصديقة للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، أوضحت المؤرخة إليانور عبد الله دوماتو (Eleanor Abdella Doumato)، أن هذا النوع من التغييرات ”ينبغي أن ينبّهنا إلى احتمال أن يكون وضع النساء اللواتي يسعين إلى التمكين، في الوقت الراهن، أفضل حالاً في ظل حكم مستبد مستعد لتشجيع أجنات نسوية“¹⁸.

والنقاش المتعلق بتحقيق مصالح النساء عبر أنظمة سياسية داعمة في المنطقة ليس جديداً. تبحث عالمة الأنثروبولوجيا الاجتماعية فرانسيس هاسو (Francis Hasso) في المعضلات المتعلقة بسلطات الدولة، بوصفها حامية حقوق المرأة عبر التساؤل: «ما هي تبعات الاعتماد على الدولة، بوصفها الحَكَم الرئيس في موضوع الحماية والحقوق؟»، وحاجت بالقول: «لقد عمل الاعتماد على الدولة، باعتبارها المصدر الرئيس لحماية الحياة الخاصة ودعمها، إلى حد كبير، على إعادة ترسيخ علاقات السلطة الجندرية والاقتصادية وغيرها من علاقات السلطة غير المنصفة، وعلى تعزيز سيطرة الدولة على المجال الخاص»¹⁹.

18 Eleanor Abdella Doumato, «Women in Civic and Political Life: Reform under Authoritarian Regimes,» in Political Change in the Arab Gulf States: Stuck in Transition, ed. Andrzej Kapiszewski, Gwenn Okruhlik, and Mary Ann Tétreault (Boulder, Colo: Lynne Rienner, 2011), 215.

19 Frances S. Hasso, «Bargaining with the Devil: States and Intimate Life,» Journal of Middle East Women's Studies 10, no. 2 (2014): 107.

يُذَكِّرنا نقاش هاسو، بمصطلح «النسوية الحكومية»، الذي ابتكرته عالمة السياسة هيلغا هيرنيس (Helga Hernes) في الثمانينيات، كوصف تحليلي لتحول النساء من الاعتماد على الزوج (البطريك في البيت) نحو الاعتماد على الدولة كبطريك جديد يحمي مصالحهن²⁰. وعند النظر إلى الموضوع من منظور الليجو السياسي، تظهر الإشكاليات المرتبطة بالتحالف مع الدولة الاستبدادية لدعم حقوق المرأة المدنية وتوسيعها، معقدة. ولعل تجارب الحركة النسائية التاريخية في دول أمريكا اللاتينية في ظل الحكم العسكري الاستبدادي تقدم رؤى مفيدة²¹. أرى أن إيجاد صيغ متعددة للتعاوُر مع الأنظمة الاستبدادية وشبه الديمقراطية أمر مهم بالنسبة للنساء في المنطقة. إذ لا يمكننا أن ننتظر ببساطة، حتى تتحول المؤسسات السياسية إلى مؤسسات ديمقراطية. وينبغي علينا - وأنا هنا أقول رأيي، بصفتي باحثة نسوية وامرأة- التعامل مع الأنظمة الاستبدادية، خلال فترات الحكم غير الديمقراطي والاستبدادي، لأن السياسات الصديقة للمرأة التي تراعي المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع، قد أُقرّت، وعلى الأرجح أنها ستستمر في الديمقراطيات وشبه الديمقراطيات، وكذلك في الحكومات الاستبدادية. لأنه، وكما أوضحت جيل فيكرز (Jill Vickers) بالإشارة إلى صياغة مصالح النساء في الأطر الدولية:

إذا لم تقم شبكات النساء المنظمة بالتأكيد على بعض الفهم المشترك «لمصالح المرأة»، فإن نخبة الرجال الذين يتخذون القرارات في الأمم المتحدة أو في البنك الدولي أو في صندوق النقد الدولي أو في المحكمة الجنائية الدولية أو في المنظمات غير الحكومية سوف يفعلون²².

20 Helga Maria Hernes, *Welfare State and Woman Power: Essays in State Feminism* (Oslo: Norwegian University Press, 1987).

21 Mala Htun, *Sex and the State: Abortion, Divorce, and the Family under Latin American Dictatorships and Democracies* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003); Mala Htun and S. Laurel Weldon, «State Power, Religion, and Women's Rights: A Comparative Analysis of Family Law,» *Indiana Journal of Global Legal Studies* 18, no. 1 (2011).

22 Jill Vickers, «The Problem with Interests: Making Political Claims for «Women,»» in *The Politics of Women's Interests: New Comparative Perspectives*, ed. Louise Chappell and Lisa Hill (London: Routledge, 2006), 9.

إن وجهة نظر فيكر الخاصة بالتعامل مع المنظمات الدولية جيدة لأن تؤخذ بعين الاعتبار عند تناول قضايا المرأة وصياغتها على الصعيد الوطني أيضاً.

وتقودني الفكرة المتعلقة بإمكانية تقاطع مصالح النساء وتداخلها على الصعيدين الوطني والدولي، إلى السؤال المهم الثاني الذي طرحته في المقدمة: هل تعيش النساء في مناطق الحروب، بصورة أساسية (وإن لم تكن حصرية)، تحت رحمة الصدقة التي يتساوم عليها ثلاثة أطراف: الدول الأصلية، والدول المستقبلية، ومنظمات المساعدة الدولية؟

عزّز التوتّر السياسي والعسكري في المنطقة النزعة القومية. ومن منظور خاص بالمرأة، يلاحظ هذا بوضوح شديد في الضغوط المضادة التي تمارسها سلطات الدولة، إضافة إلى حشد المواطنين والمنظمات المدنية التي تعارض المساواة الجندرية في قوانين الجنسية في لبنان والكويت وفلسطين والأردن، ودول مجلس التعاون الخليجي وسورية. وربما في هذه الأوقات بالتحديد من الجدل الدائر حول عضوية المرأة في الدولة، تكون الاتفاقيات الدولية هي الأكثر أهمية، بوصفها الوصية على الحقوق المدنية للنساء، وعلى قضية «مصالح النساء».

في الختام، أؤكد أن تعزيز حالة المرأة المدنية غير المشروطة بالأوصياء الذكور، أو بالمبدأ الضمني لوصاية الذكور في القواعد الاجتماعية وقوانين الدول، شرط ضروري، وإن غير كافٍ، لتوسيع حقوق المرأة المدنية وتعزيزها. ومن دون تمهيد السبيل لحالة مدنية تقوم على أساس فردي شخصي للنساء في المنطقة، لن نتمكن من توسيع الحقوق المدنية وتعزيزها، سواء كنا نتحدث عن النساء في الدول الآمنة أو في مناطق الحرب.

المراجع:

Chappell, Louise, and Lisa Hill, eds. *The Politics of Women's Interests : New Comparative Perspectives*, Routledge Research in Comparative Politics. London: Routledge, 2006.

Doumato, Eleanor Abdella. "Women in Civic and Political Life: Reform under Authoritarian Regimes." In *Political Change in the Arab Gulf States: Stuck in Transition*, edited by Andrzej Kapiszewski, Gwenn Okruhlik and Mary Ann Tétreault, 193-223. Boulder, Colo: Lynne Rienner, 2011.

Hammar, Tomas. *Democracy and the Nation State: Aliens, Denizens and Citizens in a World of International Migration*. Aldershot: Avebury, 1990.

Hasso, Frances S. "Bargaining with the Devil: States and Intimate Life." *Journal of Middle East Women's Studies* 10, no. 2 (2014): 107-34.

Hernes, Helga Maria. *Welfare State and Woman Power: Essays in State Feminism*. Oslo: Pensumtjeneste, 2003.

———. *Welfare State and Woman Power: Essays in State Feminism*. Oslo: Norwegian University Press, 1987.

Htun, Mala. *Sex and the State: Abortion, Divorce, and the Family under Latin American Dictatorships and Democracies*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Htun, Mala, and S. Laurel Weldon. "State Power, Religion, and Women's Rights: A Comparative Analysis of Family Law." *Indiana Journal of Global Legal Studies* 18, no. 1 (2011): 145-65.

Joseph, Suad, and Susan Slyomovics, eds. *Women and Power in the Middle East*. Philadelphia, Pa.: University of Pennsylvania Press, 2001.

Kandiyoti, Deniz. "Fear and Fury: Women and Post-Revolutionary Violence." *Open Democracy*, 2013.

Maktabi, Rania. "Blood, Sweat and Tears: Maternal Jus Sanguinis in Lebanon." University of Oslo, <https://newmeast.wordpress.com/2016/02/26/blood-sweat-and-tears-maternal-jus-sanguinis-in-lebanon/>.

———. "Enfranchised Minors: Women as People in the Middle East after 2011." *Laws, special issue, Evolving Challenges: An International Retrospective on Feminist Legal Theory* 6, no. 1 (2017): 1-25.

———. "Family Law, Female Citizenship, and State Formation in Arab States: Pre-2011 Conditions and Post-2011 Reflections on Political Transitions." In *Religion, Law, and Justice*, edited by Håkan Rydving 105-42. Bergen: University of Bergen, forthcoming.

———. "Female Citizenship in the Middle East: Comparing Family Law Reform in Morocco, Egypt, Syria and Lebanon." *Middle East Law and Governance* 5, no. 3 (2013).

———. "Female Lawyers in Morocco, Lebanon, and Kuwait Speak after 2011." In *The New Middle East (NewME): Emerging Political and Ideological Trends* 1-20. Oslo: University of Oslo, Department of Culture Studies and Oriental Languages, 2016.

———. "State Formation and Citizenship in Lebanon: The Politics of Membership and Exclusion in a Sectarian State." In *Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications*, edited by Nils A. Butenschøn, Uri Davis and Manuel S. Hassassian, 146-78. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 2000.

Maktabi, Rania, and Brynjar Lia. "Middle Eastern Patriarchy in Transition." *Die Welt des Islams* 57 (2017): 265 - 77.

O'Donnell, Guillermo, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead. "Iv. Tentative Conclusions About Uncertain Democracies." In *Transitions from Authoritarian Rule: Prospects Fro Democracy*, edited by Philippe C. Schmitter Guillermo O'Donnell, and Laurence Whitehead. Baltimore and London: The John Hopkins University Press, 1986.

"Registering Rights: Syrian Refugees and the Documentation of Births, Mar-

riages, and Deaths in Jordan.” edited by Human Rights Program at Harvard Law School International Human Rights Clinic, and Norwegian Refugee Council, 1-21, October 2015.

Theodorou, Angelina. “27 Countries Limit a Woman’s Ability to Pass Citizenship to Her Child or Spouse.” (2014): 1-2. Published electronically August 5, 2014. <http://www.pewresearch.org/fact-tank/2014/08/05/27-countries-limit-a-womans-ability-to-pass-citizenship-to-her-child-or-spouse/>.

Tripp, Charles. *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Vickers, Jill. “The Problem with Interests: Making Political Claims for ‘Women.’” Chap. 2 In *The Politics of Women’s Interests: New Comparative Perspectives*, edited by Louise Chappell and Lisa Hill, 5-38. London: Routledge, 2006.

Welchman, Lynn, ed. *Women’s Rights and Islamic Family Law: Perspectives on Reform*. London: Zed Books, 2004.

هل تدفع الصراعات نحو تمكين المرأة؟

عبر مستقاة من تجارب دولية

سمر عبد المجيد

مقدمة

يمكن تعريف الصراع أو النزاع المسلح بأنه دخول مجموعتين أو أكثر من المجموعات المنظمة، التي قد تتضمن دولاً أو فاعلين من غير الدول، في قتالٍ أو مواجهة عنيفة، لأسبابٍ عدّة، منها: عدم العدالة في توزيع الموارد، وهو السبب الأول وفقاً لمسح قامت به إحدى الدراسات، غياب الديمقراطية، وهو السبب الثاني، إضافة إلى الاختلافات العرقية، الاختلافات الدينية، والوصول المحدود إلى الأرض (Kudakwashe & Richard, 2015, pp. 78, 83). وتكون الدول الأكثر عرضة للصراع هي التي تعاني من انخفاض الدخل والتنمية، وعدم المساواة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية، أو التي انخرطت في صراعات سابقة قريبة، أو تعيش حالة سياسية انتقالية (Brown & Stewart, 2015, p. 19). وقد أظهرت الدراسات أن المجتمعات التي تزداد فيها المساواة النوعية تكون أقل عرضة لوقوع الصراعات المسلحة (Tripp, 2012, p. 9).

تواجه المرأة خلال الصراعات العديد من المشكلات، فدائماً تمثل النساء النسبة الأكبر من اللاجئين، ومن السكان الواقعين تحت خط الفقر، وقد يحدث التمييز ضدّهنّ

على أساس انتماءاتهم العرقية والدينية (Browne, et al., 2014, p. 5). وعلى الجانب الآخر، تمثل المرحلة التي تعقب انتهاء الصراعات مباشرة الفرصة المناسبة لزيادة تمكين المرأة، إذ يجري الاعتراف بحقها في المشاركة في كل جوانب إعادة بناء الدولة ووضع القوانين التي تضمن المساواة (فالجى، 2012، ص4). ويعبّر التمكين بصفة عامة عن زيادة قدرات الفرد على الوصول إلى المعرفة والموارد المادية، وبالتالي التحكم في حياته الشخصية، وتحويل الخيارات التي يتبناها إلى أفعال ونتائج. فالتمكين هو تحدّد لعلاقات القوة الموجودة في المجتمع، والوصول إلى قدر أكبر من التحكم والسيطرة على مصادر تلك القوة. وتهتم عملية تمكين المرأة بصفة خاصة بزيادة قدراتها، سواء على المستوى الفردي والشعور بأهمية الذات والحق في اتخاذ القرارات الشخصية، أو الوصول إلى الفرص والموارد، أو المشاركة في صنع القرارات على مستوى الأسرة، أو المشاركة في صنع القرار والتأثير على مستوى المجتمع والدولة والنظام العالمي. وتعمل وسائل تمكين المرأة عبر عدة مستويات فردية وجماعية، رسمية، وغير رسمية، سواء فيما يتعلق بالارتقاء بالقدرات الفردية للمرأة، أو بتغيير الثقافة والعادات والإدراك المجتمعي، أو بتعديل القوانين والسياسات الرسمية (UNHCR, 2001, p. 3)، (Justino, et al., 2012, p. 12)، (Sundström, et al., 2015, p. 4)، و (Cornwall, 2016, pp. 343, 346). وعلى الرغم من إغلاق الفجوة النوعية بأكثر من 95% في مجال التعليم على المستوى العالمي، إلا أن ذلك لا يجاريه التقدم نفسه في مجال المشاركة الاقتصادية والسياسية، إذ لم يتحقق إغلاق سوى 59% من الفجوة الاقتصادية و23% فقط من الفجوة السياسية (World Economic Forum, 2016, p. 7).

تشير الأدبيات إلى تغيير دور المرأة خلال النزاعات، واضطلاعها بمسؤوليات جديدة عليها، وتزايد مشاركتها في سوق العمل. أما على الصعيد السياسي، فغالباً ما يجري استبعاد المرأة من المشاركة الفعالة في عمليات التفاوض وبناء السلام في نهاية الصراع، ويكون تمثيلها في تلك العمليات تمثيلاً شرفياً قد تحتمه المعايير الدولية (Domingo, et al., 2013, pp. 7, 11). وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 في عام 2000 حول النساء والسلام والأمن، كأحد أهم الآليات الدولية للاعتراف بأهمية تضمين البعد الخاص بالنوع الاجتماعي وزيادة دور المرأة في عمليات التفاوض

وصنع السلام، إلا أن دورها على أرض الواقع لا يزال محدوداً في هذا الإطار (Rehn & Sirleaf, 2009, p. 4)، (Korany, 2010, p. 40)، و (El-Bushra, 2012, p. 5). ومن الناحية الرسمية، هناك إجماع على ازدياد تمثيل المرأة سياسياً عقب انتهاء الصراعات، فقد احتلت المرأة 32% و27% و22% من مقاعد البرلمان عقب انتهاء النزاع في دول جنوب شرق آسيا، وإفريقيا، وشرق آسيا، على الترتيب، مقابل 18,5% و13% و13% أيضاً في الدول التي لم تشهد صراعات، من المناطق نفسها (Domingo, et al., 2013, p. 19). وتعد بوروندي ورواندا من التجارب الدولية الناجحة في إغلاق الفجوة النوعية، فقد أغلقت كلتاهما أكثر من 80% من فجوة المشاركة والفرص الاقتصادية، كما أن رواندا هي الأعلى عالمياً في نسبة الإناث بالبرلمان (World Economic Forum, 2016, p. 14).

وتدرس الورقة مظاهر التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة قبل الصراع، وأثناءه، وبعد انتهائه. كما تقوم ببحث العديد من الأمثلة والحالات التاريخية للصراع حول العالم. ومن خلال هذا الاستعراض التاريخي، تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية: هل تتمتع المرأة بمستويات أعلى من التمكين السياسي والاقتصادي أثناء الصراع وبعد انتهائه؟ هل يتأثر هذا التمكين بطبيعة الصراع وسبب اندلاعه؟ ما هي العلاقة بين التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في الدول التي تضربها الصراعات؟ هل يستمر هذا التمكين، إن كان موجوداً، لفترة قصيرة من الزمن؟ وهل يزداد أم يقل مع مرور الوقت؟ هل يعتمد المستوى الذي يصل إليه تمكين المرأة، خلال الصراع وبعد انتهائه، على وضعه الذي كان موجوداً بالفعل قبل اندلاع الصراع؟

تهتم الدراسة أيضاً ببحث أوضاع المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التي تأثرت مباشرة بحركات الربيع العربي، إضافة إلى الأثر المترتب على أوضاع المرأة أيضاً في الدول الأخرى بالمنطقة، بعبارة أخرى: هل توجد أية آثار ممتدة على تلك الدول التي لم تتأثر مباشرة بحركات الربيع العربي في المنطقة أم لا؟ وتقوم الورقة بالاعتماد على منهجية تجمع ما بين التحليل الوصفي والكمي لحالات الصراع المختلفة التي يجري استعراضها ومناقشتها، إضافة إلى دراسة وتحليل مؤشرات تمكين المرأة على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

تنقسم الورقة فيما يلي إلى ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول منها استعراضاً للأدبيات السابقة، وتحليلاً وصفيًا لأثر الصراع على تمكين المرأة. ويهتم القسم الثاني بالتحليل الكمي لقياس هذا الأثر، ويناقش المنهجية المستخدمة، والبيانات، والتحليل. وأخيراً يعرض القسم الثالث الخلاصة وأهم النتائج.

التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في ظل الصراعات: تحليل وصفي

I- التمكين الاقتصادي للمرأة في ظل الصراعات

يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه العملية التي تزداد من خلالها قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وتحسن بها ظروفها الاقتصادية وقدرتها على التمثيل. ويعمل التمكين الاقتصادي للمرأة على الارتقاء بأوضاعها بشكل أساسي في أربعة مجالات هي:

* القدرات الداخلية وما يتعلق بذلك من التعليم وتنمية المعرفة والمهارات والثقة بالنفس والقدرة على التحكم في الحياة الشخصية،

* القدرة على التأثير والمشاركة في صنع القرار الاقتصادي، سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع المحلي أو الدولة ككل،

* القدرة على الوصول إلى أو امتلاك الأصول المادية والمالية، وكذلك القدرة على التوظيف والانضمام إلى أنشطة توليد الدخل،

* وأخيراً القدرة على التنظيم مع الآخرين من أجل التأثير في وتحسين النشاط الاقتصادي والحقوق الاقتصادية (Taylor & Perezniето, 2014, p. 1).

وتمتد جوانب التمكين الاقتصادي للمرأة لتشمل ليس فقط زيادة قدرتها على الوصول إلى الدخل وغيره من الأصول والموارد المادية، ولكن أيضاً إلى التحكم فيها (عبد الفتاح والكتبي، 2010، ص 227). وتشير الدراسات إلى الأثر الإيجابي لتحقيق المساواة الاقتصادية بين الرجل والمرأة على النمو، الذي سيؤدي إلى زيادة الناتج العالمي بأكثر من الربع بحلول عام 2025 (10-Hudock, 2016, pp. 9).

قد تدفع الصراعات المرأة إلى دخول مجالات اقتصادية جديدة، مثلما حدث في تشاد وأوغندا، اللتين قامت فيهما المرأة باستغلال المزايا الحدودية وإقامة تجارة دولية وتنويع الأنشطة الاقتصادية التي تشارك فيها (Nzomo, 2002, p. 15) و (Sow, 2012, pp. 37-38). شاركت المرأة أثناء الصراعات التي شهدتها أفغانستان تحت نظام طالبان في بناء رأس المال الاجتماعي، فقد قمن بتحويل بيوتهن إلى مدارس سرّية للنساء، لتطوير مهارتهن وزيادة قدرتهن على الالتحاق بسوق العمل (Rostami, 2003, pp. 266, 275). أظهرت دراسة (Shemyakina, 2011) أن الصراع المسلح الذي شهدته طاجيكستان منذ 1992 حتى 1998 قد أدى إلى ارتفاع احتمالات انضمام المرأة إلى سوق العمل في المناطق الأكثر تضرراً، على الرغم من التأثير المصاحب والسلبى على معدلات التحاقها بالتعليم (Shemyakina, 2011, pp. 7, 34). قامت دراسة (Justino, et al., 2012) بتتبُّع تطوُّر المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل، في ستّ حالات من الصراعات المسلحة حول العالم شملت كلاً من: البوسنة والهرسك، كولومبيا، كوسوفو، نيبال، طاجيكستان، وتيمور ليشتي. وأظهرت هذه الدراسة زيادة مشاركة المرأة الاقتصادية، واقتران ذلك بعوائد إيجابية على الاقتصاد ككلّ، على الرغم من ضعف الأجور، وانخفاض مستويات الوظائف المتاحة، وزيادة نسبة الإعاقة التي تتحمّلها النساء (Justino, et al., 2012, p. 7). وغالباً تواجه المرأة أثناء الصراع، كما هو الحال في جنوب السودان، وصولاً محدوداً إلى الفرص الاقتصادية، ويُشكّلن غالبية من يعيشون تحت خط الفقر (Sherman, 2016, p. 20). لكن على الجانب الآخر، وكما يظهر بإحدى الدراسات التي اهتمت بأثر الصراع على المرأة في الصومال، أبدت المشاركات في استطلاع الرأي شعورهن بزيادة تمكين المرأة، وإن كانت الدراسة قد أظهرت نتائج إيجابية على مستوى أنشطة التمكين الاقتصادي، بعكس التمكين السياسي (Gichuru, 2014, pp. 26,29).

وعلى الرغم من تزايد معدّلات التحاق المرأة بسوق العمل أثناء الصراع، إلا أنها غالباً ما تكون الأولى في خسارة تلك المزايا خاصة في القطاع الحكومي والقطاع الرسمي، والرجوع إلى ما كانت عليه في السابق، بعد انتهاء الصراع، وهو ما ظهر واضحاً في دول مثل أنغولا، موزمبيق، وزيمبابوي (Jarbawi & Khalil, 2010, p.).

(73)، (17-Justino, et al., 2012, pp. 16)، (9-Domingo, et al., 2013, pp. 8)، و(73 Buchowska, 2016, p. 73). ولم تُشر الأدبيات السابقة إلى تحسّن أوضاع المرأة بعد انتهاء الصراعات، بل على العكس من ذلك، قد تشهد تراجعاً عمّا كانت حتى قبل اندلاعها (الجرباوي و خليل، 2008، ص ص 28-29). فقد ازداد التحاق المرأة بالقطاع غير الرسمي بعد انتهاء الصراع، في دول مثل البوسنة والهرسك، السلفادور، غواتيمالا، ورواندا. ووجد أحد المسوح التي أُجريت في عام 2009 بجمهورية الكونغو الديمقراطية أنه على الرغم من مشاركة 93% من النساء في الريف بسوق العمل، إلا أن نحو 7% فقط منهن يعملن بالقطاع الرسمي (Jarbawi & Khalil, 2010, p. 69)، (15 Justino, et al., 2012, p. 15)، و (7 Domingo, et al., 2013, p. 7). وفي استطلاع لآراء مجموعة من النساء في أربع دول اختبرت الصراعات في الفترة (1995-2005)، وهي إندونيسيا، الفلبين، سريلانكا، وكولومبيا، ظهر أن الكثير منهن لجأن إلى القطاع غير الرسمي للحصول على فرصة عمل أثناء الصراع، وتتنوع أنشطتهن الاقتصادية بعد انتهائه (Petesch, 2011, p. 20). كذلك تواجه المرأة بعد انتهاء الصراع ضغوطاً اجتماعية تعوق استمرار مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل، كما قد تتعارض الأولويات السياسية التي تضعها الحكومات بعد انتهاء الصراع مع تطلعاتها (Justino, et al., 2012, p. 6). وينصب اهتمام الحكومات بشكل أساسي، عقب انتهاء الصراع، في تعافي الاقتصاد، والاهتمام بإعادة توطين النازحين خلال الصراع، ونزع السلاح، وضمان استمرار اتفاقيات السلام، وغيرها من مظاهر بناء دولة سليمة قد لا تضع في أولوياتها زيادة تمكين المرأة (Chaney, 2016, p. 282). ومن ناحية أخرى، أشارت (الإسكوا، 2015) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الصراعات المسلحة ونسبة مشاركة المرأة في سوق العمل على المستوى العالمي (الإسكوا، 2015، ص35).

وعلى مستوى العالم العربي، ارتفعت معدلات مشاركة المرأة العربية في سوق العمل بشكل خاص في السبعينيات والثمانينيات، وقد يرجع هذا الارتفاع في جزء منه إلى الصراعات التي شهدتها المنطقة في هذه الفترة (عبد الفتاح والكتبي، 2010، ص234). وفي الوقت الحالي تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالأخص المنطقة العربية، من مشاركة ضعيفة للمرأة في سوق العمل. ويبلغ متوسط مشاركة

المرأة العربية في سوق العمل %21,22 وهو ما يقل عن نصف المتوسط العالمي، بل ويقل أيضاً عن متوسط الدول النامية الأخرى (الإسكوا، 2015، ص47). وتُصنّف المنطقة العربية في الأدبيات على أنها الأقل عالمياً في مشاركة المرأة الاقتصادية، إضافة إلى تمركز نشاطها، إن وجد، في القطاع الزراعي غير الرسمي وفي الوظائف الدنيا بقطاع الخدمات (كيوان، 2010، ص199). وعلى مستوى زيادة الأعمال تبلغ نسبة رائدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا %12 فقط في مقابل %31 بين الرجال (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014، ص2). ويمكن أن يؤدي القضاء على الفجوة بين الإناث والذكور في سوق العمل بالمنطقة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من الربع (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014، ص25).

تشير البيانات إلى تحسُّن أوضاع الإناث العربيات بشكل خاص في التعليم العالي مقارنة بالذكور، وتحقيق المزيد من المساواة بمجال التعليم، لكن على الجانب الآخر لاتزال توجد معوّقات أمام النساء بمجالات مثل التعليم الفني (Al-Shamsi & Aly, 2010, p. 227)، (Masri, 2010, pp. 190-191)، و(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014، ص25). إضافة إلى ذلك فإن تحسُّن مستويات تعليم المرأة العربية لم يسهم بالشكل المطلوب في تنويع نشاطها الاقتصادي، أو زيادة مشاركتها في سوق العمل، أو تقليص فجوة الأجور بينها وبين الرجل (Haffadh, 2010, p. 324). فعلى سبيل المثال نجد أن عمل النساء في سورية ينحصر بقطاعات محددة كالزراعة والتعليم والوظائف الكتابية، وتقلُّ فرصهن بقطاعات أخرى كالسياسة والقانون. وتشغل السوريات فقط %10 من المناصب الوزارية و%11 من الوظائف الدبلوماسية و%13 من المناصب بالقضاء (Williamson, 2016, pp. 29-30). وأشار أحد المسوح إلى انخفاض نسبة المشاركة الحالية للمرأة العراقية في سوق العمل، إذ تُقدَّر نسبة العاملات بأجر بنحو %11 فقط (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2013، ص9). وقد عانت المرأة في اليمن من التهميش حتى قبل الصراع الأخير الذي اندلع منذ 2011 وتفاقم في 2015. وقد احتلت اليمن المركز الأخير بمؤشر الفجوة النوعية في العشر سنوات الماضية. وقد أدى الصراع إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل خاصة

بالريف، كما أظهرت نتائج مجموعات نقاش بؤرية أن هناك تقبلاً أكبر لدخول المرأة اليمنية إلى مجالات عمل جديدة كانت قاصرة من قبل على الرجال، لكن على الجانب الآخر أبدت المشاركات تراجع قدرتهن على المشاركة السياسية (Rohwerder, 2017, pp. 2,8,14). ولاتزال هناك قيود وعوائق فكرية على رؤية المجتمع للمساواة بين الرجل والمرأة في مجالات مثل التعليم والقيادة السياسية، فقد أظهر أحد استطلاعات الرأي أجري في 15 دولة عربية أن 69% يرون أن التعليم أهم للرجل، ونحو 26% فقط يعترضون على فكرة أن الرجل قائد سياسي أفضل من المرأة، لكن على الجانب الآخر فإن الشباب هم الأكثر موافقة على المساواة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الإيجابية¹.

II- التمكين السياسي للمرأة في ظل الصراعات

يمكن تعريف التمكين السياسي للمرأة بزيادة قدرتها على الاختيار والتمثيل والمشاركة السياسية (Sundström, et al., 2015, p. 4). وقد يأخذ التأثير السياسي أشكالاً مباشرة من خلال الحصول على مقاعد صانعي القرار، أو غير مباشرة من خلال التصويت واختيار من يقومون بذلك (السيد، 2010، ص153). فزيادة التمكين السياسي للمرأة تتحقق من خلال توليها المناصب التشريعية والتنفيذية، واختيار من يمثلها عبر القنوات السياسة الرسمية، وكذلك مشاركتها في المجتمع المدني (Alexander, et al., 2016, p. 433).

أشارت الدراسات إلى دور الصراعات في تغيير الأدوار التقليدية للمرأة وزيادة مشاركتها السياسية، بل إن هناك علاقة بين زيادة تمثيل المرأة تشريعياً ومدّة الصراع وحدّته (Tripp, 2012, p. 15). شاركت المرأة في سريلانكا مشاركة سياسية ومجتمعية واسعة خلال فترة الصراع الطائفي الأطول الذي شهدته القارة الآسيوية في تاريخها الحديث، إذ تقدمت المرأة، من كل الطبقات الاجتماعية، صفوف التظاهرات

1 Tessler, 2016, <http://erf.org.eg/2016/09/08/arab-attitudes-toward-gender-equality-and-toward-the-islamic-state-new-public-opinion-survey-findings/>

والاحتجاجات التي طافت البلاد بتلك الفترة (Bandarage, 2010, pp. 653, 659). كذلك فقد نجحت منظمات المرأة في الحشد والتأثير الإيجابي على مشاركتها في الانتخابات بعد انتهاء النزاعات المسلحة بدول متعددة، مثل البوسنة والهرسك وكوسوفو والسلفادور وغواتيمالا والسودان ورواندا (Justino, et al., 2012, pp. 17-18). ودفعت الصراعات في كل من سيراليون وليبيريا وجنوب السودان النساء إلى مشاركة وحراك غير مسبوق (Tripp, 2012, p. 20). قامت أيضاً دراسة (Pettigrew, 2012) برصد تطور المشاركة السياسية للمرأة في نيبال خلال الحرب الأهلية التي شهدتها لمدة عشر سنوات انتهاء بعام 2006، فقد جرى تعديل عدد من القوانين لصالح المساواة النوعية، وضمان نسبة 33% لتمثيل للمرأة بجميع الجهات الحكومية (Pettigrew, 2012, pp. 100, 103).

على الجانب الآخر فإنه غالباً ما يجري استبعاد المرأة، أو تكون مشاركتها ضعيفة بعمليات التفاوض وصنع السلام لإنهاء الصراع مثل حالات الصومال وبوروندي والكونغو الديمقراطية (Sow, 2012, p. 34)، (Browne, et al., 2014, p. 10)، و (Reimann, 2014, p. 7). ولم تشهد سوى حالات قليلة فقط مشاركة المرأة بفعالية في تلك المفاوضات، التي كانت بارزة في حالة غواتيمالا التي يشار إليها باعتبارها واحدة من الاتفاقيات الأكثر شمولاً في العالم (Reimann, 2014, p. 36). تشير الدراسات إلى الاهتمام بمشاركة المرأة في الحياة السياسية في أعقاب انتهاء الصراع مباشرة، مثلما حدث في الصومال وأوغندا وسيراليون كما تشير دراسة (Nzomo, 2002). فقد نصّ دستور بوروندي الذي وُضع في عام 2005 على إعطاء حصة للنساء المترشحات، وشاركت النساء مشاركة واسعة في الانتخابات التي جرت في العام نفسه، وفي رواندا حصدت النساء ما يقرب من نصف التمثيل بالبرلمان في الانتخابات الأولى التي جرت في عام 2003 بعد وقوع الإبادة الجماعية، وفي أوغندا وصلت نسبة المشاركات بالبرلمان إلى 37,2% في عام 2012، كما بلغت نسبة النساء بمجلس الوزراء خلال العام نفسه 28% (Domingo, et al., 2013, pp. 23-24). وقد تقدمت النساء بالترشح لرئاسة الجمهورية بعد انتهاء الصراع بدول مثل سيراليون (2002)، رواندا (2003)، ليبيريا (2005)، والكونغو الديمقراطية (2006) (Tripp, 2012, p. 37).

تُظهر بعض الدلائل تراجع المشاركة السياسية للمرأة بعد فترة من انتهاء الصراع. فمثلاً أشارت الآراء التي عُرضت خلال عدد من ورش العمل المنعقدة لمناقشة أوضاع المرأة بعد انتهاء النزاع المسلح في كل من نيبال وبوروندي، إلى وجود بعض القيود على المشاركة السياسية للمرأة في نيبال، وكذلك عدم انعكاس المشاركة السياسية للمرأة وتوليها لمناصب عليا رسمية ببوروندي في صورة دعم أكبر لقضايا تمكين المرأة (El-Bushra, 2012, p. 14). وفي بوروندي وكوسوفو وشمال السودان لم تؤدِّ الحصص المخصصة للمرأة إلى سياسات أكثر حساسية تجاه قضايا النوع الاجتماعي (Castillejo, 2011, p. 4). وفي رواندا، وعلى الرغم من التمثيل السياسي الكبير للمرأة، إلا أن ذلك لا يقابله تمثيل وتأثير مماثل في صنع القرار (Sow, 2012, p. 42). وقد لا تُترجم الحصص المخصصة للمرأة إلى زيادة مماثلة في مشاركتها الفعالة بصنع القرار أو إلى المزيد من السياسات الداعمة لحقوقها ومساواتها مع الرجل. فلا توجد علاقة بين نسبة النساء المنتخبات بالمجالس التشريعية وسن قوانين ذات نفع للمرأة، فالعبرة في النهاية ليست في التمثيل النسبي أو العددي، والذي قد يعد الخطوة الأولى في تمهيد الطريق نحو مشاركة أكبر للنساء في صنع القرار، ولكن في مدى توفر آليات تضمن بلورة ذلك في صورة قوانين تدعم حقوق المرأة، وهو ما قد تفتقر إليه دول الصراع (Seckinelgin & Klot, 2014, pp. 40, 43). وغالباً ما تتولى النساء في الدول الأفريقية مناصب القيادة بالوزارات "الناعمة" التي تتعلق بالتنمية الاجتماعية، كالتعليم، أكثر من وزارات أخرى كالدفاع والمالية والخارجية (International Republican Institute, 2016, p. 16).

بدأت المرأة العربية في الحصول على حق الانتخاب منذ أربعينيات القرن الماضي (السيد، 2010، ص159). وعلى الرغم من ذلك احتلت المنطقة العربية، وفقاً لبيانات كانون الثاني (يناير) 2017، المرتبة قبل الأخيرة في نسبة الإناث بالبرلمان الأحادي أو بالمجلس الأدنى، إذ بلغ متوسط المنطقة 18,9% مقابل المتوسط العالمي 23,4% والمتوسط الأعلى منه لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الذي بلغ 23,8% (الاتحاد البرلماني الدولي، 2017، ص1).

وبدراسة الحالة المصرية على سبيل المثال كأحد أبرز الدول العربية التي تعرضت

لثورات الربيع العربي، نجد أن المشاركة السياسية للمرأة المصرية قد ازدادت عقب ثورة يناير 2011 بشكل واضح، وهو ما يظهر في دراسة (وهبة، 2014) التي رصدت بالمجموعة البؤرية التي تناولتها، والمكونة من 150 امرأة من خمس محافظات مصرية، أن خمساً منهن فقط هن من شاركن في التصويت في الانتخابات قبل الثورة، وهو الأمر الذي تقريباً انعكس بالفعاليات الانتخابية التي أعقبت الثورة مباشرة (وهبة، 2014، ص18). وعقب ثورة يناير 2011 وصلت نسبة النساء المقيّدات بانتخابات برلمان 2012 أكثر من 48% ممن لهن حق الانتخاب مقارنة بنحو 37% فقط في 2005، كما ترشحت في الانتخابات نفسها 984 امرأة مقابل 61 فقط في العامين المذكورين على الترتيب (وهبة، 2014، ص 9-11، ص15). لكن على الرغم من ذلك لم يزد تمثيل المرأة في برلمان 2012 عن 2%، ثم أعطى دستور 2014 نسبة 10% لتمثيل المرأة (جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2014، ص ص 7، 12). وقد أشارت استطلاعات الرأي إلى أن ثورتي يناير 2011 ويونيو 2013 قد عززتا فرص مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية، وأن الوعي بقضايا النوع الاجتماعي قد ازداد، على الرغم من استمرار وجود قيود ثقافية وضعف دور منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار. ومن الجدير بالذكر أن دستور 2014 قد خصص 25% من المقاعد بالحكومة المحلية للمرأة (Shash & Forden, 2016, pp. 75, 79).

أثر الصراعات على التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة: تحليل كمي

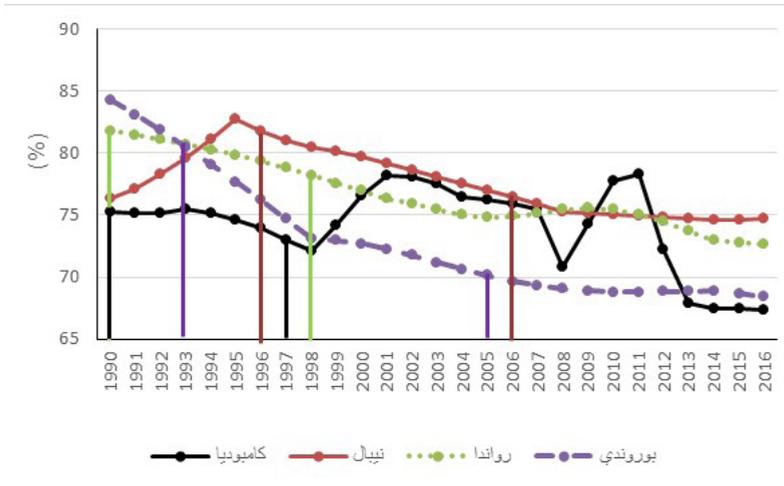
المنهجية:

تعتمد الدراسة في تحليلها الكمي على أسلوبين، أولهما هو التحليل الوصفي لأهم مؤشرات التمكين الاقتصادي والسياسي في عدد من الدول التي تأثرت بالصراعات حول العالم، مع التركيز على الدول العربية التي تمر حالياً بتداعيات الربيع العربي. أما الأسلوب الثاني فهو بناء نموذج لدراسة أثر الصراع على التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة بشكل عام.

البيانات والتحليل والنتائج:

تعتبر نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من أهم مؤشرات التمكين الاقتصادي لها، ويجري تضمينه في كثير من مؤشرات النوع العالمية. وتتبع تطور هذه النسبة في عدد من الدول التي شهدت صراعات في الماضي، وهي كامبوديا خلال (1990-1997)، نيبال (1996-2006)، رواندا (1990-1998)، وبوروندي (2005-2010)، نجد أن هذه النسبة قد شهدت تدهوراً أثناء الصراعات وتحسناً نسبياً بعد انتهائه في معظم الحالات (شكل 1).

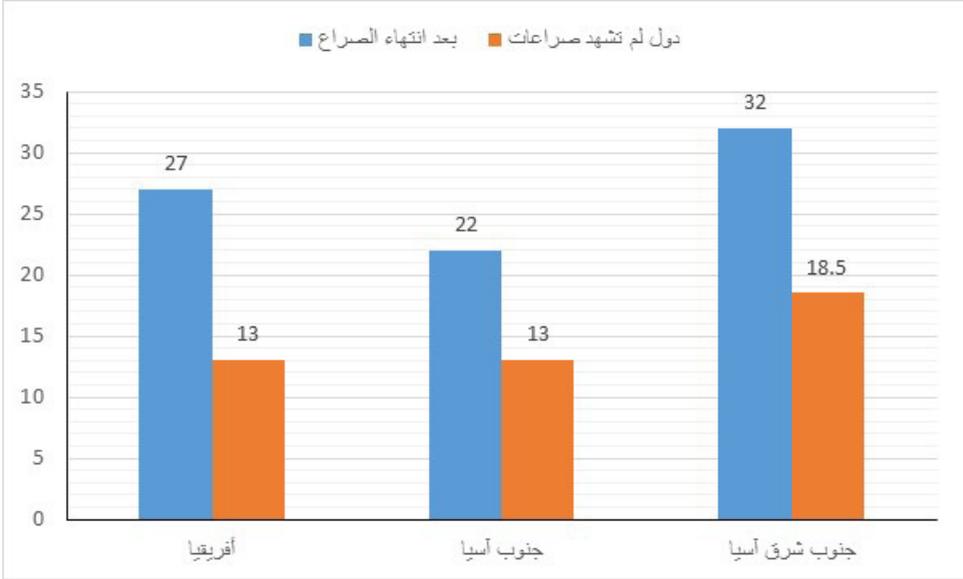
الشكل (1): تطور نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بعدد من الدول التي شهدت صراعات بالماضي



المصدر: البنك الدولي

يمكن استخدام نسب تمثيل المرأة بالمناصب التشريعية والتنفيذية العليا لقياس التمكين السياسي للمرأة. وتشير الدراسات إلى ارتفاع معدلات تمثيل المرأة بالمجالس التشريعية بعد انتهاء الصراع، مقارنة بالدول التي لم تشهد صراعات بمناطق مختلفة من العالم (شكل 2) (Tripp, 2012, pp. 36).

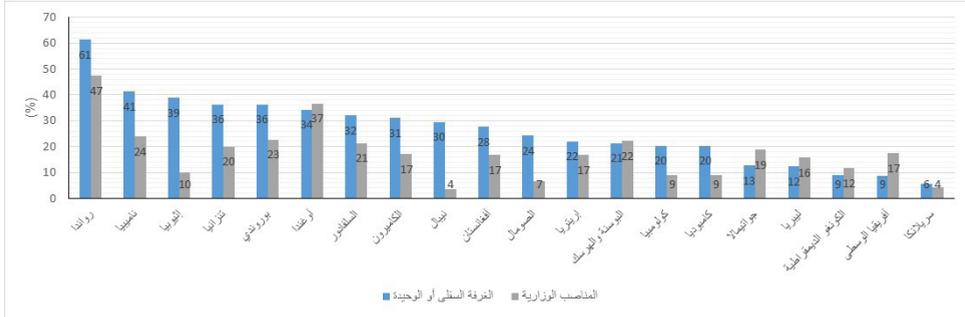
الشكل (2) معدلات تمثيل المرأة بالمجالس التشريعية بعد انتهاء الصراع (بعد 1990) مقارنة بدول لم تشهد صراعات



المصدر: (Tripp, 2102)

ويتضح في الشكل (3) أن هناك دولاً شهدت صراعات في الماضي، استطاعت المرأة فيها الوصول إلى نسب عالية بالتمثيل السياسي وبالمناصب الوزارية، خاصة في دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل رواندا، وإن كانت المرأة قد حققت هذه النسب بشكل أكبر بالمناصب التشريعية عن التنفيذية. ويشير ذلك إلى أن تأثير المرأة في صنع القرار بتلك الدول لا يزال ضعيفاً.

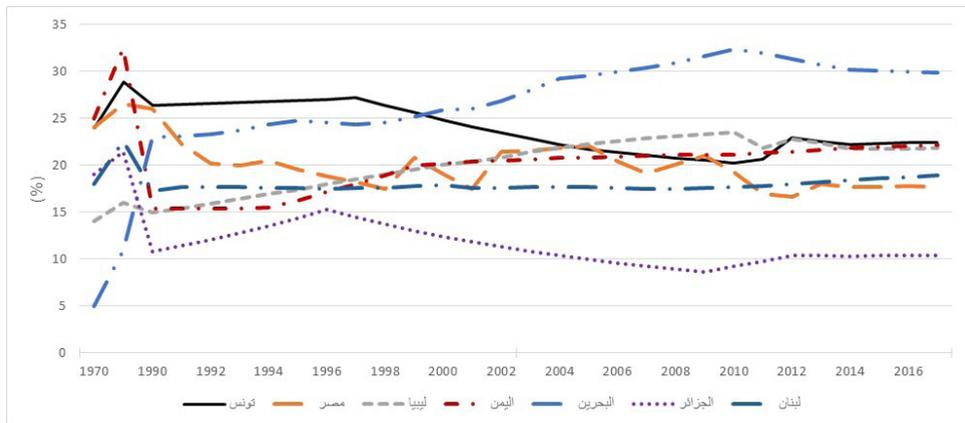
الشكل (3) نسب تمثيل المرأة بالمناصب التشريعية والتنفيذية العليا في عدد من الدول التي شهدت صراعات بالماضي



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي

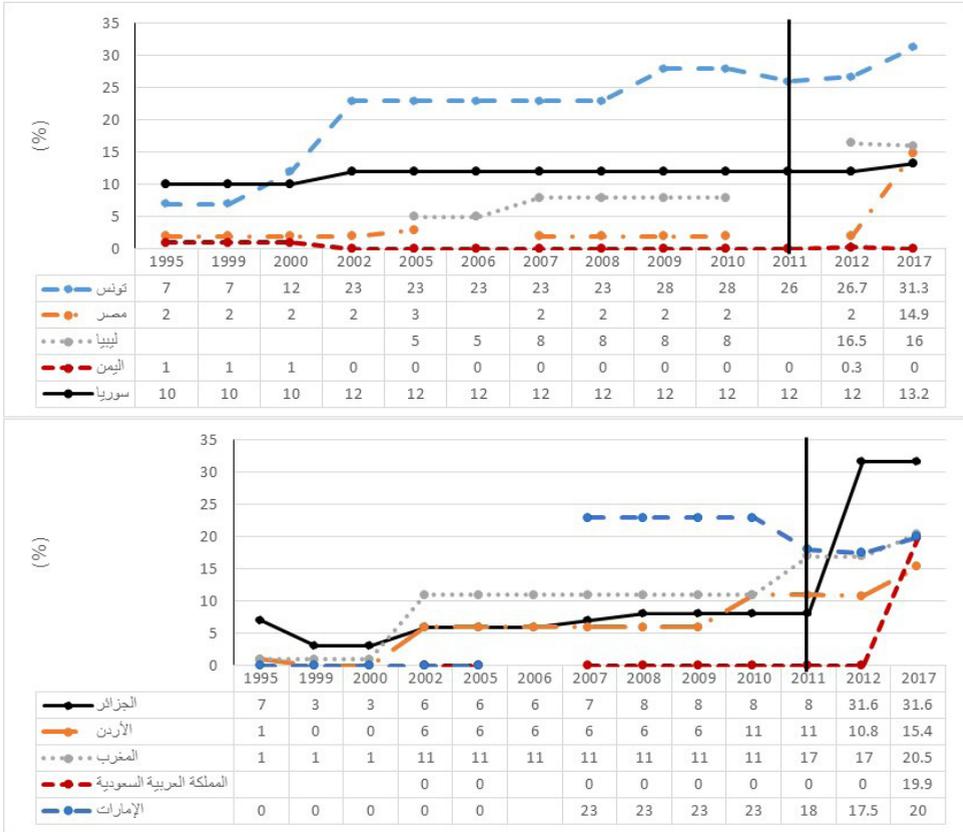
وبالتركيز على الحالة العربية، خاصة بعد ثورات الربيع العربي، توضح الأشكال (4) و(5) و(6) انخفاض نسب مشاركة المرأة العربية الاقتصادية والسياسية، وإن كان التحسن أكبر بالنسبة للمشاركة السياسية، سواء في الدول التي تأثرت بشكل مباشر بحركات الربيع العربي مثل تونس ومصر، أو في الدول التي تأثرت بشكل غير مباشر مثل الإمارات والأردن والجزائر والسعودية.

الشكل (4): تطور نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة بعدد من الدول التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بحركات الربيع العربي



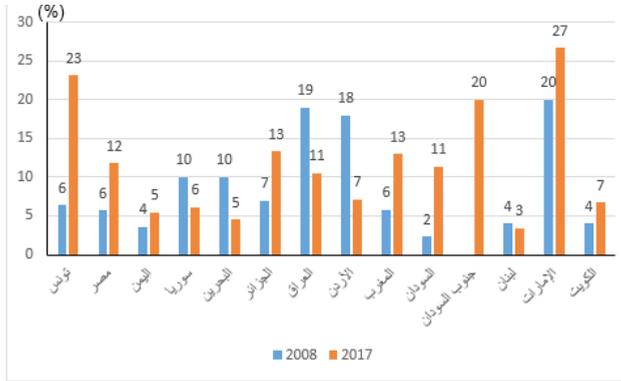
المصدر: عبد الفتاح والكتبي، 2010، البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية

الشكل (5) تطور نسبة تمثيل المرأة بالمجلس التشريعي الأدنى أو الوحيد بعدد من الدول التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بحركات الربيع العربي



المصدر: السيد، 2010 والاتحاد البرلماني الدولي

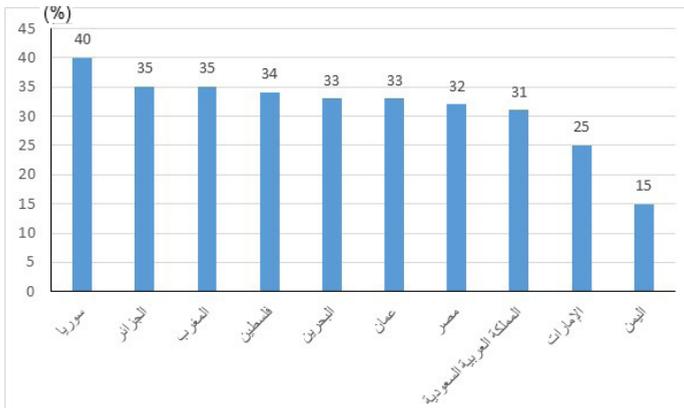
الشكل (6) تطور نسبة تمثيل المرأة بالوزارات في عدد من الدول التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بحركات الربيع العربي



المصدر: السيد، 2010 والاتحاد البرلماني الدولي

إضافة إلى ذلك، تشير نسبة النساء من مجموع العاملين بالوظائف التخصصية والتقنية، والنسبة المئوية للشركات التي تشارك الإناث في ملكيتها بالعالم العربي، وكذلك نسبة الإناث بالعمالة بأجر في القطاع غير الزراعي لعام 2015، إلى انخفاض التمكين الاقتصادي للمرأة العربية مقارنة حتى بمناطق نامية أخرى شهدت صراعات متعددة مثل إفريقيا جنوب الصحراء (الأشكال 7 و 8 و 9).

الشكل (7) نسبة النساء من مجموع العاملين بالوظائف التخصصية والتقنية بعدد من الدول العربية



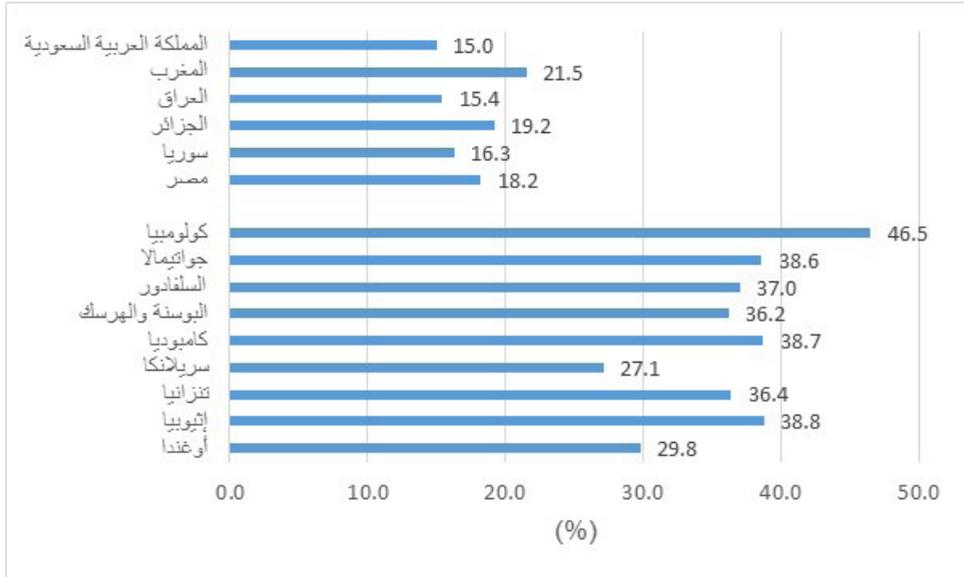
المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014

الشكل (8) النسبة المئوية للشركات التي تشارك في ملكيتها أو ترأسها النساء بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بإفريقيا جنوب الصحراء والعالم



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014

الشكل (9) نسبة الإناث في العمالة بأجر في القطاع غير الزراعي لعام 2015 بعدد من الدول العربية مقارنة بدول أخرى شهدت صراعات بالماضي



المصدر: منظمة العمل الدولية

يقوم عدد من المنظمات بتكوين مؤشرات لقياس تمكين المرأة بشكل عام. قد تركز بعض هذه المؤشرات على جميع جوانب التمكين بالصحة والتعليم والسياسة والاقتصاد، أو تركز على بعضها فقط مثل المشاركة الاقتصادية أو التمكين السياسي. ويعطي الجدول (1) نبذة عن بعض أهم المؤشرات العالمية لقياس تمكين المرأة الاقتصادي والسياسي محل الاهتمام بهذه الدراسة.

الجدول (1) بعض أهم المؤشرات العالمية لقياس تمكين المرأة الاقتصادي والسياسي

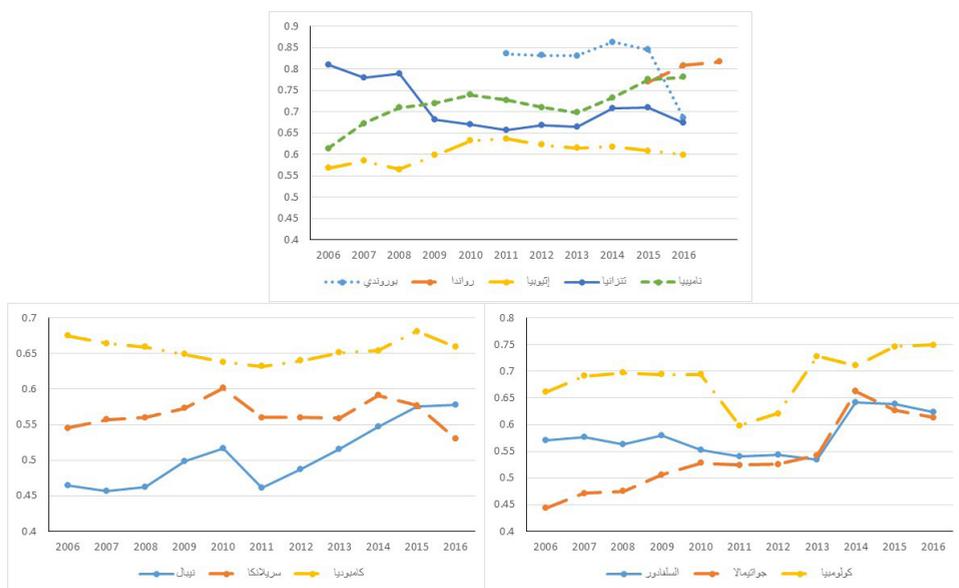
المؤشر	تعريف المؤشر
مؤشر الفجوة النوعية العالمي (Global Gender Gap index)	يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار هذا المؤشر منذ عام 2006، والذي يهدف إلى قياس الفجوة النوعية في نتائج وليس متدخلات تمكين المرأة، ويتكون من أربعة مؤشرات فرعية من ضمنها مؤشر المشاركة والفرصة الاقتصادية ومؤشر التمكين السياسي.
مؤشر عدم المساواة النوعية (UN Gender Inequality Index)	بدأت الأمم المتحدة بإصدار هذا المؤشر منذ عام 2000، والذي يقيس عدم المساواة بحدّة أبعاد تتضمن التمكين السياسي وسوق العمل، وهو المقياس الذي يمكن استخدامه بدلاً عن مؤشري التنمية المرتبط بالزوج ومقياس التمكين النوعي الصادرين أيضاً عن الأمم المتحدة.
مؤشر المؤسسات الاجتماعية والنوع (Social Institutions and Gender Index)	قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإصدار هذا المؤشر في أعوام 2009 و2012 و2014. ويغطي هذا المؤشر خمسة أبعاد فرعية من ضمنها القيود المفروضة على المرأة في كل من: صنع القرار داخل الأسرة، والوصول إلى أو التحكم في الأصول، والمشاركة المجتمعية.
مؤشر الفرصة الاقتصادية للمرأة (Women's Economic Opportunity Index)	قامت وحدة المعلومات لمجلة إكونوميست بتكوين هذا المؤشر لعامي 2010 و2012. ويقيس هذا المؤشر الفرصة الاقتصادية للمرأة من خلال خمسة أبعاد أو موضوعات رئيسية هي: سياسات وممارسات العمل، الوصول إلى التمويل، التعليم والتدريب، وضع المرأة الاجتماعي والقانوني، والبيئة العامة للأعمال.
مؤشرات القيود القانونية على زيادة الأعمال والتوظيف للمرأة (Women, Business, and the Law)	بدأ البنك الدولي منذ عام 2009 في جمع بيانات حول القيود القانونية التي تعوق المرأة حول العالم على المستوى الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالحصول على وظائف أو بزيادة الأعمال. وتشمل البيانات سبعة مؤشرات تتناول: الوصول للمؤسسات، استخدام الممتلكات الخاصة، الحصول على وظيفة، توفر حوافز للعمل، اللجوء إلى المحاكم، الحصول على التمويل، وحماية المرأة من العنف. وتتوفر البيانات لأعوام 2010، 2012، 2014، و2016.
مؤشر تنوعات الديمقراطية (Varieties of Democracy (V-Dem)	يقوم هذا المؤشر الصادر عن جامعة جونز هوبكنز بالسويد ومعهد كوج بالولايات المتحدة بتتبع التمكين السياسي للمرأة بالعالم منذ 1900 حتى 2012، ويوفر معلومات حول الحريات المدنية للمرأة، مشاركتها بالمجتمع المدني، ومشاركتها السياسية.

المصادر: (Economist Intelligence Unit, 2012, p. 10)، (OECD, 2014, p. 5)، (Sundström, et al., 2015, pp. 2-3)، (UNDP, 2015, p. 7)، (World Bank, 2015, pp. 2, 31)، (World Economic Forum, 2015, pp. 3-4)، (International Peace Institute (IPI) Global Observatory, 2017).

وهناك بعض المؤشرات الأخرى التي تهدف لتتبع تمكين المرأة في مناطق جغرافية بعينها، مثل مؤشرات تقدم المرأة الإفريقية (African Women's Progress Scoreboard)، التي تهتم بقياس تمكين المرأة على عدة أصعدة، كالصعيدين السياسي والاقتصادي، وكذلك مؤشر تمثيل وقيادة المرأة، الذي يقيس تمثيل المرأة بالمجالس التشريعية والمناصب التنفيذية العليا في 29 دولة إفريقية (Demetriades, 2007, p. 7) و (International Republican Institute, 2016, p. 3).

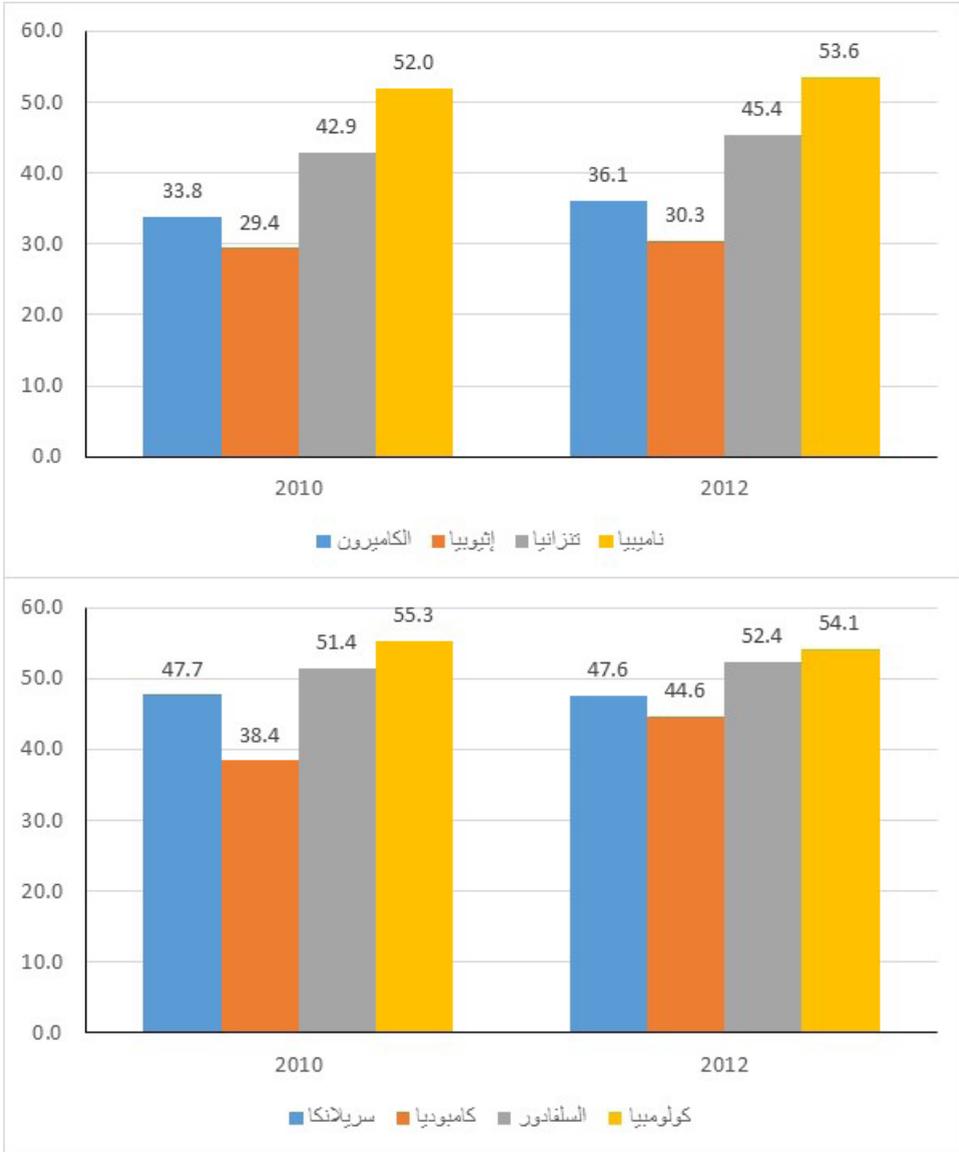
ويتتبع مؤشرَي المشاركة والفرصة الاقتصادية، والتمكين السياسي، في عدد من الدول التي شهدت صراعات حول العالم، يظهر التحسن العام بهذه المؤشرات في العشر سنوات الأخيرة. ويُظهر مؤشر الفرصة الاقتصادية الصادر عن الإكونوميست أيضاً تحسن مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة بتلك الدول. في حين لم تتحسن مستويات التمكين السياسي للمرأة خلال الفترة (2006-2016) بالدرجة نفسها، بل ثبتت أو حتى تدهورت في بعض الحالات مثل سريلانكا، وهو ما قد يشير إلى تحسُّن مستويات التمكين السياسي مباشرة بعد انتهاء الصراعات، وعدم الاهتمام بها بعد انقضاء الصراع بفترة (الأشكال 10 و11 و12).

الشكل (10) تطور مؤشر المشاركة والفرصة الاقتصادية بعدد من الدول التي شهدت صراعات حول العالم



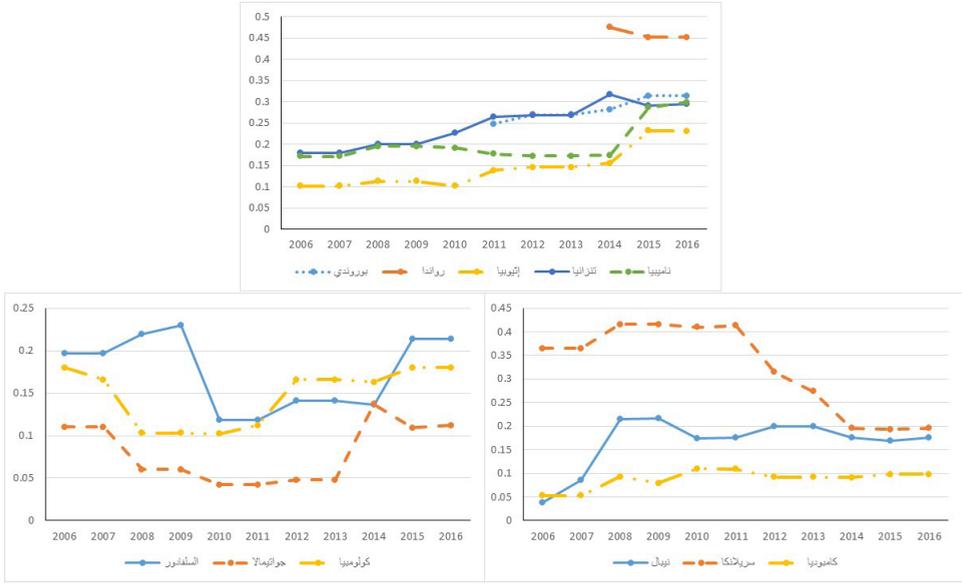
المصدر: (World Economic Forum, 2015)، و (World Economic Forum, 2016)

الشكل (11) تطور مؤشر الفرصة الاقتصادية للمرأة بعدد من الدول التي شهدت صراعات حول العالم



المصدر: (Economist Intelligence Unit, 2010)، و (Economist Intelligence Unit, 2012)

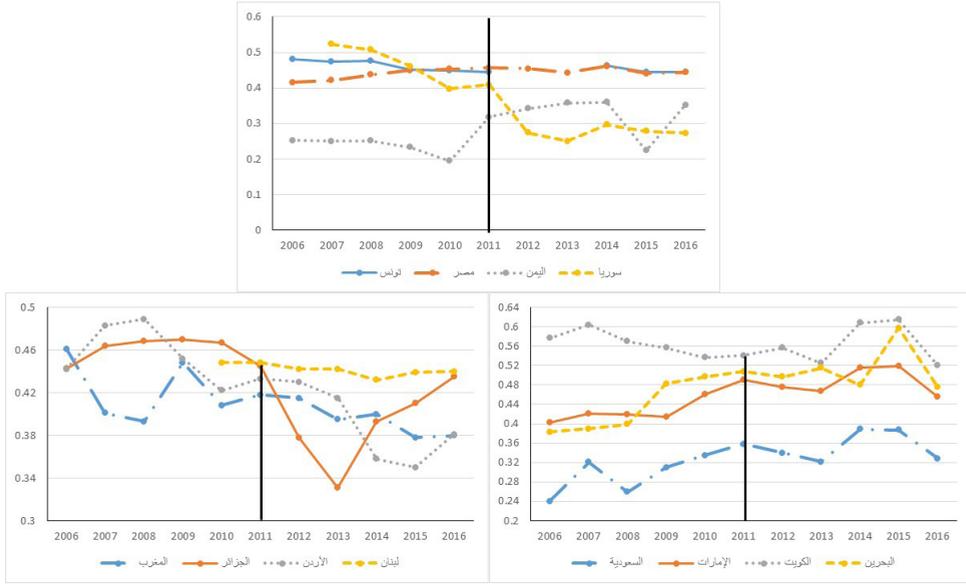
الشكل (12) تطور مؤشر التمكين السياسي للمرأة بعدد من الدول التي شهدت صراعات حول العالم



المصدر: (World Economic Forum, 2015)، و (World Economic Forum, 2016)

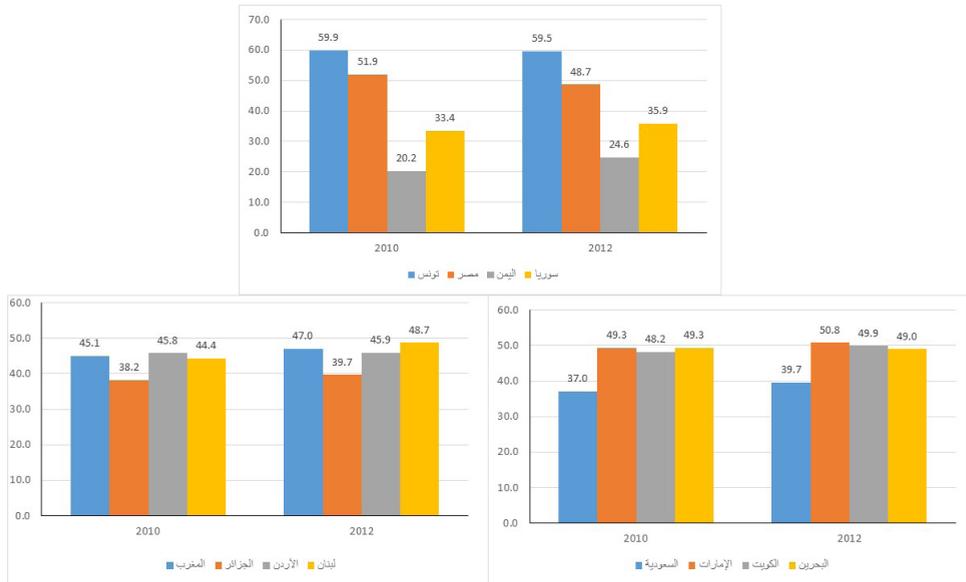
أما عن العالم العربي فتظهر البيانات أن الفترات التي تلت ثورات الربيع العربي شهدت بشكل ملحوظ تحسناً في مستويات تمكين المرأة على المستوى السياسي، وذلك على عكس التمكين الاقتصادي الذي شهد تدهوراً واتجاهاً عاماً نحو الانخفاض، في حين شهد عام 2016 تحسناً بمستويات التمكين الاقتصادي، سواء في الدول التي اجتاحتها ثورات الربيع العربي، أو التي تأثرت بشكل غير مباشر باستثناء الدول النفطية التي تراجع فيها. ويظهر مؤشر الفرصة الاقتصادية الصادر عن الإكونوميست تحسناً بمستويات التمكين الاقتصادي بالفترة التي تلت ثورات الربيع العربي مباشرة (عام 2012) مقارنة بعام 2010 في الدول التي لم تضربها ثورات الربيع العربي بشكل مباشر، وقد يرجع ذلك إلى أثر الثورة اللحظي في إعادة النظر بسياسات تمكين المرأة في تلك الدول (الأشكال 13 و14 و15).

الشكل (13) تطور مؤشر المشاركة والفرصة الاقتصادية في عدد من الدول العربية



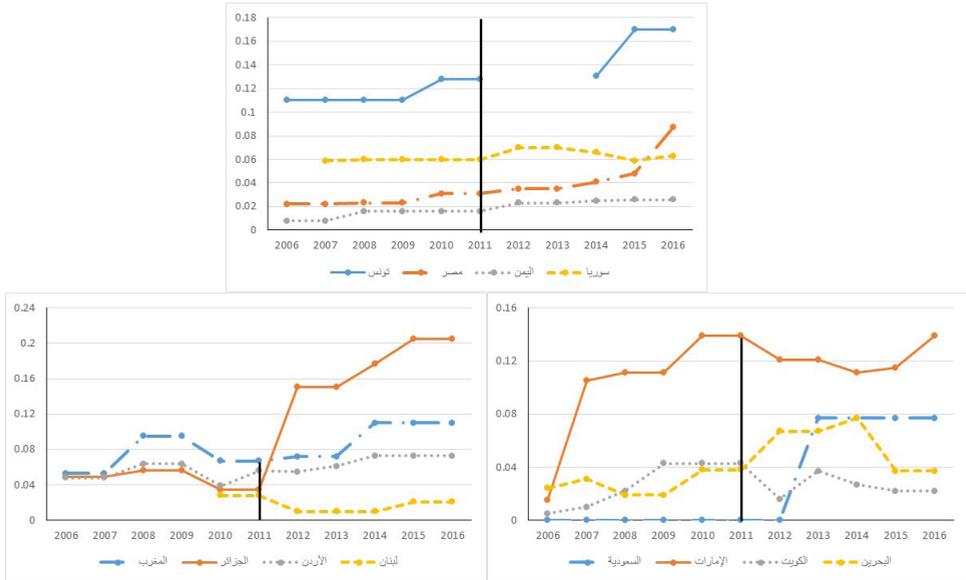
المصدر: (World Economic Forum, 2015)، و (World Economic Forum, 2016)

الشكل (14) تطور مؤشر الفرصة الاقتصادية للمرأة في عدد من الدول العربية



المصدر: (Economist Intelligence Unit, 2010)، و (Economist Intelligence Unit, 2012)

الشكل (15) تطور مؤشر التمكين السياسي للمرأة في عدد من الدول العربية



المصدر: (World Economic Forum, 2015)، و (World Economic Forum, 2016)

ولقياس أثر الصراعات على تمكين المرأة بوجه عام، جرى بناء نموذج يعتمد على تحليل البيانات الطولية (Panel Data Analysis) أو المقطعية عبر الزمن، وقد جرى تحليل بيانات الصراعات بنحو 28 دولة² حول العالم خلال (2016-1970)، ودراسة أثر كل من نوع الصراع واستمراره، وفترات ما قبل الصراع وأثناءه وبعده، على التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، مع أخذ معدل النمو في الاعتبار بالنموذج. وقد جرى الاعتماد على النسبة المئوية لمشاركة المرأة بالقوى العاملة كمؤشر على التمكين الاقتصادي لها، إذ تتوفر بيانات هذا المؤشر لمعظم الدول على مدى فترة كبيرة من الزمن، كما أنه من أكثر البيانات استخداماً في تكوين مؤشرات التمكين العالمية. أما عن التمكين السياسي فقد تم استخدام المؤشر الفرعي للتمكين السياسي للمرأة، المتضمن بمؤشر تنوعات الديمقراطية، والذي تتوفر بياناته عبر فترة طويلة من الزمن

2 تم اختيار الصراعات وتصنيفها بناء على أشهر الصراعات الحديثة وأهمها وأطولها، التي تتوفر بيانات حولها منذ عام 1970 حتى الوقت الحالي، ويشير الجدول (1) بالملحق إلى هذه الصراعات ونوعها والفترة التي استمرت بها.

ترجع إلى عام 1900 لبعض الدول، وتتراوح قيمه بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على مستويات أعلى من التمكين السياسي للمرأة. وتشير الأشكال (1) و(2) و(3) بالملحق إلى التطور الزمني لمؤشري التمكين وشكل الانتشار بينهما، إذ يتضح عدم ارتباطهما، وهو ما تؤكد قيمة معامل الارتباط غير المعنوية بينهما (الجدول (2) بالملحق).

وقد تم توفيق أكثر من نموذج والاختيار من بينها، فقد تم توفيق نماذج الآثار الثابتة (Fixed-Effects Model)، ونموذج الآثار العشوائية (Random-Effects Model)، ونموذج الانحدار المجمع (Pooled Regression). وتوضح النتائج أن النموذج الأفضل هو نموذج الآثار العشوائية، كما يتضح من خلال اختبارات هاوسمان (Hausman Test) وبروش-باجن (Breusch-Pagan test) (الجدول (5) و(6) و(7) و(8) بالملحق). ويدل ذلك على تأثير الاختلافات بين الدول على مستويات التمكين الاقتصادي والسياسي (Torres-Reyna, 2007, p. 25). وتوضح النتائج معنوية تأثير فترات حدوث الصراع وبعد انتهائه، على مستويات التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة، إذ يوجد تأثير إيجابي معنوي لفترات وقوع الصراع عليهما. وبالنظر إلى فترة ما بعد الصراع، يتضح الأثر السلبي المعنوي لها على التمكين الاقتصادي للمرأة، في حين يتضح الأثر الإيجابي لهذه الفترة على التمكين السياسي لها. كذلك يوجد أثر سلبي معنوي لمدة الصراع على كل من التمكين الاقتصادي والسياسي، فكلما استمر الصراع أكثر، أثر ذلك بالسلب على تمكين المرأة في هذه المجالات. أما عن تأثير نوع الصراع (حروب إثنية أو أهلية أو حروب دولية)، فيتضح وجود تأثير إيجابي للحروب الإثنية يتفوق بفارق بسيط على التأثير الإيجابي للحروب الأهلية، على التمكين الاقتصادي للمرأة، في حين لا يوجد تأثير معنوي لنوع الصراع على التمكين السياسي لها. ويعتبر نوع الصراع هو الأكثر تأثيراً على التمكين الاقتصادي، بينما تعتبر الفترة بعد انتهاء الصراع هي الأكثر تأثيراً بين المتغيرات المستقلة، على التمكين السياسي للمرأة. ويوضح الجدولان (2) و(3) معنوية المتغيرات المستقلة ومعادلتا النموذجين.

الجدول (2) معنوية المتغيرات المستقلة ومعادلة نموذج الآثار العشوائية
للتمكن الاقتصادي للمرأة

<p>المتغيرات المستقلة</p> <p>فترة وقوع الصراع during1**</p> <p>فترة ما بعد انتهاء الصراع after***</p> <p>حروب أهلية CW*</p> <p>حروب اثنية EW*</p> <p>مدة وقوع الصراع duration*</p> <p>النمو الاقتصادي growth</p>
<p>معادلة النموذج ومستويات المعنوية:</p> $y_{it} = 37.64 + 0.41during1 - 0.90after + 20.62CW + 20.86EW - 0.79duration - 0.01growth + u_{it} + \varepsilon_{it}$ <p>(0.001) (0.024) (0.000) (0.069) (0.080) (0.052) (0.194)</p> <p>حيث:</p> <p>y_{it}: المتغير التابع بالنموذج، وهو مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (نسبة مشاركة المرأة بالقوى العاملة) بالدولة i في الزمن t</p> <p>during 1: المتغير الصوري الذي يمثل فترة وقوع الصراع</p> <p>after: المتغير الصوري الذي يمثل فترة ما بعد انتهاء الصراع</p> <p>CW: المتغير الصوري الذي يمثل الحروب الأهلية</p> <p>EW: المتغير الصوري الذي يمثل الحروب الإثنية</p> <p>duration: مدة الصراع بالسنوات</p> <p>growth: معدل النمو السنوي</p> <p>u_{it}: الخطأ العشوائي ما بين الدول</p> <p>ε_{it}: الخطأ العشوائي داخل الدولة</p>

* معنوي عند مستوى معنوية 10%

** معنوي عند مستوى معنوية 5%

*** معنوي عند مستوى معنوية 1%

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الجدول (3) معنوية المتغيرات المستقلة ومعادلة نموذج الآثار العشوائية
للتمكن السياسي للمرأة

<p>المتغيرات المستقلة</p> <p>فترة وقوع الصراع (during1)***</p> <p>فترة ما بعد انتهاء الصراع (after)***</p> <p>حروب أهلية (CW)</p> <p>حروب إثنية (EW)</p> <p>مدة وقوع الصراع (duration)*</p> <p>النمو الاقتصادي (growth)</p>
<p>معادلة النموذج ومستويات المعنوية:</p> $y_{it} = 0.45 + 0.04during1 + 0.22after - 0.02CW + 0.03EW - 0.005duration - 0.0001growth + u_{it} + \varepsilon_{it}$ <p>(0.000) (0.000) (0.000) (0.802) (0.714) (0.062) (0.764)</p> <p>حيث:</p> <p>y_{it}: المتغير التابع بالنموذج وهو مؤشر التمكين السياسي للمرأة بالدولة i في الزمن t</p> <p>1 <i>during</i>: المتغير الصوري الذي يمثل فترة وقوع الصراع</p> <p><i>after</i>: المتغير الصوري الذي يمثل فترة ما بعد انتهاء الصراع</p> <p><i>CW</i>: المتغير الصوري الذي يمثل الحروب الأهلية</p> <p><i>EW</i>: المتغير الصوري الذي يمثل الحروب الإثنية</p> <p><i>duration</i>: مدة الصراع بالسنوات</p> <p><i>growth</i>: معدل النمو السنوي</p> <p>u_{it}: الخطأ العشوائي ما بين الدول</p> <p>ε_{it}: الخطأ العشوائي داخل الدولة</p>

* معنوي عند مستوى معنوية 10%

** معنوي عند مستوى معنوية 5%

*** معنوي عند مستوى معنوية 1%

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

وقد جرت دراسة أثر ثورات الربيع العربي على مستويات التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة بالدول العربية. وتشير الأشكال (4) و(5) و(6) بالملحق، إلى التطور الزمني لمؤشري التمكين وشكل الانتشار بينهما، فيتضح عدم ارتباطهما، وهو ما تؤكد قيمة معامل الارتباط غير المعنوية بينهما (الجدول (9) بالملحق). وبتوفيق النماذج نفسها على الحالة العربية، اتضح عدم معنوية أيٍّ منها، وهو ما يدل على عدم تأثير ثورات الربيع العربي على مستويات التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة العربية، من خلال مقارنة الدول التي اندلعت بها، والدول التي تأثرت بشكل غير مباشر.

الخلاصة

في الغالب لا تكون النساء هنّ المتسببات بوجه أساسي في نشوب الصراع، وبالتالي فهنّ لا يشاركن أيضاً بشكل مؤثر في إنهائه، لكن في الوقت نفسه يكون للنساء النصيب الأكبر في تحمّل نتائج هذا الصراع وتبعاته حتى بعد انتهائه. وقد اهتمت هذه الورقة بدراسة أثر الصراع على التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. وقد وجدت الدراسة أن مستويات التمكين الاقتصادي لاتزال ضعيفة بالدول التي ضربتها صراعات سابقة. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التمكين السياسي، من خلال نسب تمثيل المرأة بالبرلمان، بشكل ملحوظ، في الفترة اللاحقة مباشرة لانتهاء الصراع، فإن ذلك لا ينعكس بالضرورة فيما بعد بسياسات أكثر دعماً لحقوق المرأة في المجالات كافة. وتوضح نتائج التحليل الكمي الأثر السلبي لفترات وقوع الصراع وانتهائه مقارنة بما قبله على مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة، في حين يكون هذا الأثر إيجابياً على التمكين السياسي. وبزيادة مدة الصراع ترتفع الآثار السلبية له على مستويات التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة.

ويمكن القول بأنه لايزال هناك الكثير لتحقيقه، خاصة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، وخاصة بالدول العربية، وأن زيادة نسب تمثيل المرأة تشريعياً لا تقابلها زيادة مماثلة في مستويات تمكينها الفعلية في صنع القرار أو في المشاركة الاقتصادية. وهنا لا بدّ من السؤال: هل لا بدّ من الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي في حدّ ذاتها، أم أن عمليات التنمية الشاملة ستؤدي بالضرورة إلى تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها على الأصعدة كافة؟ ويمكن الرد على ذلك بأن معدلات النمو المرتفعة لا يصاحبها زيادة بالمعدلات نفسها في تمكين المرأة على المستويين السياسي والاقتصادي، وبالتالي فإنه لا بدّ من الاهتمام بزيادة مشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي وفي المناصب التنفيذية العليا، ووضع سياسات أكثر حساسية تجاه قضايا النوع الاجتماعي. كذلك فإن هناك دوراً هاماً تلعبه الثقافة السائدة في المجتمع والمؤسسات الدينية والمدنية، سواء في اتجاه الزيادة أو الحد من التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، فقد تقف العديد من المعتقدات والأعراف عائقاً أمام تمكين المرأة. فعلى سبيل هناك سمعة سائدة لمؤسسات المجتمع المدني أنها تدافع عن حقوق المرأة، بغضّ النظر عن

واجباتها، أو بالتعصب لها على حساب الرجل. كذلك فإن هناك تناقضاً بين ما يجري إبداءه من آراء، وما تكون الشعوب على استعداد لتقبُّله، فاستطلاعات الرأي تُبيِّن أن النسبة الغالبة تؤيد الحقوق السياسية والمشاركة المتساوية للمرأة مع الرجل، إلا أن الواقع يُظهر عكس ذلك، خاصة عند الحديث عن مناصب قيادية وعلياً، وخاصة عند الحديث عن الوطن العربي.

المراجع:

- الاتحاد البرلماني الدولي، 2017. النساء في السياسة: 2017- الوضع في 1 كانون الثاني (يناير) 2017، الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- الإسكوا، 2015. النزاعات طويلة الأمد والتنمية في المنطقة العربية، نيويورك: الأمم المتحدة.
- الجرباوي، ع. و خليل، ع.، 2008. النزاعات المسلحة وأمن المرأة. معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.
- السيد، م. ك.، 2010. الفصل الرابع: النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية. تأليف: ر. المعايطه، المحرر النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. القاهرة: منظمة المرأة العربية، 153 pp-185.
- جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2014. ورقة خلفية حول/ وضع المرأة المصرية خلال السنوات الخمس الأخيرة، القاهرة: جمعية نهوض وتنمية المرأة.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2013. تمكين المرأة: بيئة مساعدة وثقافة داعمة. [متصل]
Available at :<http://www.muthar-alomar.com/wp-content/uploads/2013/01/pdf-تمكين-المرأة>
[تاريخ الوصول 18 تشرين الأول (أكتوبر) 2017].
- عبد الفتاح، م. ب. و الكتبي، ا.، 2010. الفصل السادس: علاقات النوع الاجتماعي والمشاركة الاقتصادية. تأليف: ر. المعايطه، المحرر النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. القاهرة: منظمة المرأة العربية، 221 pp-272.
- فالجبي، ن.، 2012. فرصة مؤاتية: جعل العدالة الانتقالية تنصف المرأة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- كيوان، ف.، 2010. الفصل الخامس: تحديات التنمية السياسية وعلاقات النوع الاجتماعي. تأليف: ر. المعايطه، المحرر النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. القاهرة: منظمة المرأة العربية، 189 pp-217.
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014. السيدات والأعمال 2014 : تسريع ريادة الأعمال في منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وهبة، د.، 2014. المشاركة السياسية للنساء في مصر (أنماط تصويتهن في المرحلة اللاحقة على ثورة 25 يناير 2011)، اختيار.

Alexander, A. C., Bolzendahl, C. & Jalalzai, F., 2016. Defining Women's Global Political Empowerment: Theories and Evidence. *Sociology Compass*, 10(6), pp. 432-441.

Al-Shamsi, F. & Aly, H. Y., 2010. Chapter Five: Globalisation and Women's Status in the Arab World: Blessing or Curse?. In: B. Korany, H. Sholkamy & M. Morsy, eds. *Women in the Concept and Issues of Human Security Arab and International Perspectives-Proceedings of the Second Conference of the Arab Women Organisation*. Cairo: Arab Women Organisation, pp. 199-236.

Bandarage, A., 2010. Women, Armed Conflict, and Peacemaking in Sri Lanka: Toward a Political Economy Perspective. *Asian Politics & Policy*, 2(4), pp. 653-667.

Browne, E. et al., 2014. *Gender in Fragile and Conflict-affected Situations (Rapid Literature Review)*, Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.

Brown, G. K. & Stewart, F., 2015. *Economic and Political Causes of Conflict: An Overview and Some Policy Implications*, s.l.: Queen Elizabeth House, University of Oxford.

Buchowska, N., 2016. Violated or protected. Women's rights in armed conflicts after the Second World War. *International Comparative Jurisprudence*, Volume 2, pp. 72-80.

Castillejo, C., 2011. *Building a state that works for women: Integrating gender in to post-conflict state building*, Madrid: Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior (FRIDE).

Chaney, P., 2016. Civil Society and Gender Mainstreaming: Empirical Evidence and Theory-Building from Twelve Post-Conflict Countries 2005-15. *World Development*, Volume 83, pp. 280-294.

Coppedge, M. et al., 2017. *V-Dem [Country-Year/Country-Date] Dataset v7.1*. s.l.:s.n.

Cornwall, A., 2016. Women's Empowerment: What Works?. *Journal of International Development*, Volume 28, pp. 342-359.

Demetriades, J., 2007. *Gender Indicators: What, Why and How?*, s.l.: s.n.

Domingo, P. et al., 2013. *Assessment of the evidence of links between gender equality, peace-building and statebuilding*, London: Overseas Development Institute (ODI).

Economist Intelligence Unit, 2010. *Women's economic opportunity: Findings and methodology*, s.l.: Economist Intelligence Unit.

Economist Intelligence Unit, 2012. *Women's economic opportunity 2012: Findings and methodology*, s.l.: Economist Intelligence Unit.

- El-Bushra, J., 2012. *Gender in Peacebuilding: Taking Stock*, London: International Alert.
- Gichuru, J., 2014. *Participation of Women in Peace Building in Somalia: A Case Study of Mogadishu*, Nairobi, Kenya: International Peace Support Training Centre.
- Haffadh, N., 2010. Chapter Six: Women's Security and Health Issues. In: B. Korany, H. Sholkamy & M. Morsy, eds. *Women in the Concept and Issues of Human Security Arab and International Perspectives-Proceedings of the Second Conference of the Arab Women Organisation*. Cairo: Arab Women Organisation, pp. 311-334.
- Hudock, A., 2016. Protecting Spaces for Women's Economic Participation in Fragile and Conflict-Affected States. In: R. Warren, A. Z. Safir & T. Correia, eds. *Women's Economic Participation in Post-Conflict and Fragile Settings*. Washington, DC: Georgetown Institute for Women, Peace and Security, pp. 6-15.
- International Peace Institute (IPI) Global Observatory, 2017. *Catalogue of Indices 2016: Data for a Changing World*. [Online] Available at: <https://theglobalobservatory.org/catalogue-indices-map-women/#UnitedNationsGenderInequality> [Accessed 29 October 2017].
- International Republican Institute, 2016. *Women's Political Empowerment, Representation and Influence in Africa: A Pilot Study of Women's Leadership*, Washington, DC: International Republican Institute.
- Jarbawi, A. & Khalil, A., 2010. Chapter Two: Armed Conflicts and the Security of Women. In: B. Korany, H. Sholkamy & M. Morsy, eds. *Women in the Concept and Issues of Human Security Arab and International Perspectives-Proceedings of the Second Conference of the Arab Women Organisation*. Cairo: Arab Women Organisation, pp. 61-88.
- Justino, P., Cardona, I., Mitchell, R. & Müller, C., 2012. *Quantifying the Impact of Women's Participation in Post-conflict Economic Recovery*, Brighton: IDS.
- Korany, B., 2010. Chapter One: World Visions of Security: How Far Have Women Been Taken Into Consideration?. In: B. Korany, H. Sholkamy & M. Morsy, eds. *Women in the Concept and Issues of Human Security Arab and International Perspectives-Proceedings of the Second Conference of the Arab Women Organisation*. Cairo: Arab Women Organisation, pp. 21-59.
- Kudakwashe, M. A. & Richard, B., 2015. Causes of Armed Conflicts and Their Effects on Women. *International Journal of Research in Humanities and Social Studies*, 2(4), pp. 77-85.
- Marshall, M. G., 2017. *Major Episodes of Political Violence 1946-2016*. [Online] Available at: <http://www.systemicpeace.org/warlist/warlist.htm>[Accessed 26 October 2017].
- Masri, M. W., 2010. Women in the Concept and Issues of Human Security Arab and International Perspectives-Proceedings of the Second Conference of the Arab Women Organisation. In: B. Korany, H. Sholkamy & M. Morsy, eds. Cairo: Arab Women Organization, pp. 171-198.
- Nzomo, M., 2002. *Gender, Governance and Conflicts in Africa*, Dakar: s.n.

- OECD, 2014. *SIGI Methodological Background Paper*, s.l.: OECD.
- Pemstein, D. et al., 2017. *The V-Dem Measurement Model: Latent Variable Analysis for Cross-National and Cross-Temporal Expert-Coded Data*, s.l.: University of Gothenburg, Varieties of Democracy Institute: Working Paper No. 21, 2nd edition.
- Petesch, P., 2011. *Women's Empowerment Arising from Violent Conflict and Recovery: Life Stories from Four Middle-Income Countries*, s.l.: USAID.
- Pettigrew, J., 2012. Unexpected Consequences of Everyday Life during the Maoist Insurgency in Nepal. *Journal of International Women's Studies*, 13(4), pp. 100-112.
- Rehn, E. & Sirleaf, E. J., 2009. *Focus: Women, Gender and Armed Conflict*, Vienna: Austrian Development Agency.
- Reimann, C., 2014. *Promoting Women's Participation in Peace Negotiations and Peace Processes*, s.l.: Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.
- Rohwerder, B., 2017. *Conflict and gender dynamics in Yemen*, s.l.: K4D helpdesk, UK Department for International Development.
- Rostami Povey, E., 2003. Women in Afghanistan: Passive Victims of the borga or Active Social Participants?. *Development in Practice*, 13(2/3), pp. 266-277.
- Seckinelgin, H. & Klot, J. F., 2014. From Global Policy to Local Knowledge: What is the Link between Women's Formal Political Participation and Gender Equality in Conflict-affected Contexts?. *Global Policy*, 5(1), pp. 36-46.
- Shash, F. G. & Forden, C. L., 2016. Gender equality in a time of change: Gender mainstreaming. *Women's Studies International Forum*, Volume 56, pp. 74-82.
- Shemyakina, O. N., 2011. *The Labor Market, Education and Armed Conflict in Tajikistan*, Brighton: The Institute of Development Studies.
- Sherman, K., 2016. Women's Economic Empowerment and the Future of South Sudan. In: R. Warren, A. Z. Safir & T. Correia, eds. *Women's Economic Participation in Post-Conflict and Fragile Settings*. Washington, DC: Georgetown Institute for Women, Peace and Security, pp. 16-25.
- Sow, N., 2012. *Women's political participation and economic empowerment in post-conflict countries: Lessons from the Great Lakes region in Africa*, London: International Alert.
- Sundström, A., Paxton, P., Wang, Y.-t. & Lindberg, S. I., 2015. *Women's Political Empowerment: A New Global Index, 1900-2012*, s.l.: V-Dem Institute, University of Gothenburg.
- Taylor, G. & Perezniето, P., 2014. *Review of evaluation approaches and methods used by interventions on women and girl's economic empowerment*, London: Overseas Development Institute.

- Tessler, M., 2016. *Arab Attitudes toward Gender Equality and Toward the Islamic State: New Public Opinion Survey Findings*. [Online] Available at: <http://erf.org.eg/2016/09/08/arab-attitudes-toward-gender-equality-and-toward-the-islamic-state-new-public-opinion-survey-findings/> [Accessed 25 October 2017].
- Torres-Reyna, O., 2007. *Panel Data Analysis Fixed and Random Effects using Stata (v. 4.2)*, s.l.: s.n.
- Tripp, A. M., 2012. *Women's Political Empowerment in Statebuilding and Peacebuilding: A Baseline Study*, London: DFID.
- UNDP, 2015. *Human Development Report 2015: Work for Human Development-Technical Notes*, s.l.: UNDP.
- UNHCR, 2001. *A Practical Guide to Empowerment: UNHCR Good Practices on Gender Equality Mainstreaming*, Geneva: UNHCR.
- Williamson, S., 2016. Syrian Women in Crisis: Obstacles and Opportunities. In: R. Warren, A. Z. Safir & T. Correia, eds. *Women's Economic Participation in Post-Conflict and Fragile Settings*. Washington, DC: Georgetown Institute for Women, Peace and Security, pp. 26-40.
- World Bank, 2015. *Women, Business and the Law 2016: Getting to Equal*, Washington, DC: World Bank.
- World Bank, 2017. *World Bank Open Data*. [Online] Available at: <https://data.worldbank.org/> [Accessed 20 October 2017].
- World Economic Forum, 2015. *The Global Gender Gap Report 2015*, Geneva: World Economic Forum.
- World Economic Forum, 2016. *The Global Gender Gap Report 2016*, Geneva: World Economic Forum.

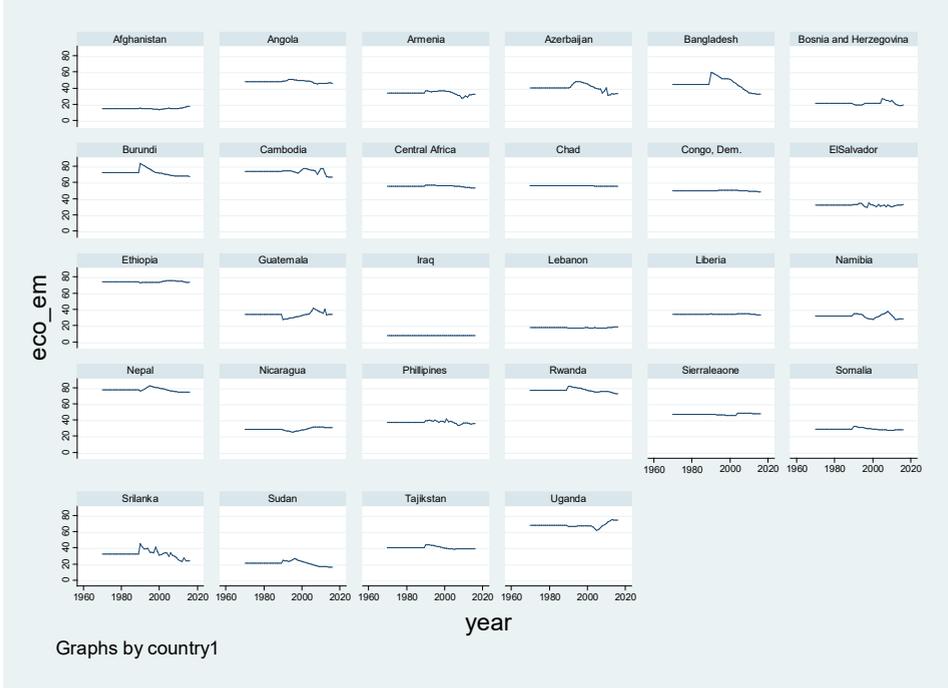
الملاحق:

الجدول (1): بيانات حول الصراعات محل التحليل ونوعها والفترة التي استمرت بها

	حرب أهلية
1997-1990	كامبوديا
1997-1972	الفلبين
2002-1975	أنغولا
- 1978	أفغانستان
1992-1979	السلفادور
1986-1981	أوغندا
1990-1981	نيكارغوا
1988-	الصومال
1997-1990	ليبيريا
2001-1991	سيراليون
1998-1992	طاجيكستان
2006-1996	نيبال
- 1996	الكونغو الديمقراطية
2010-2005	تشاد
	حرب إثنية
1996-1966	غواتيمالا
1991-1974	إثيوبيا
1991-1975	لبنان
1992-1975	بنغلاديش
2009-1983	سريلانكا
2002-1983	السودان
1998-1990	رواندا
1995-1992	البوسنة والهرسك
2005-1993	بوروندي
- 2005	إفريقيا الوسطى
	حرب دولية أو حرب استقلال
1994-1990	أرمينيا
1994-1990	أذربيجان
2010-2003	العراق
1990-1965	ناميبيا

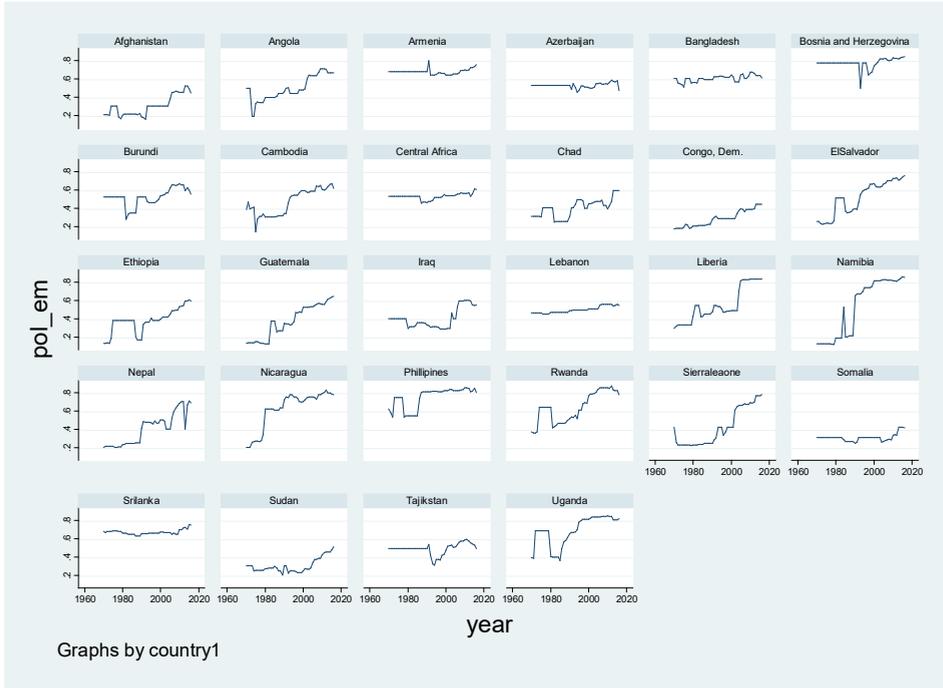
المصدر: (Marshall, 2017)

الشكل (1): التطور الزمني لمؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة (نسبة المشاركة بالقوى العاملة) للدول محل التحليل خلال الفترة (1970-2016)



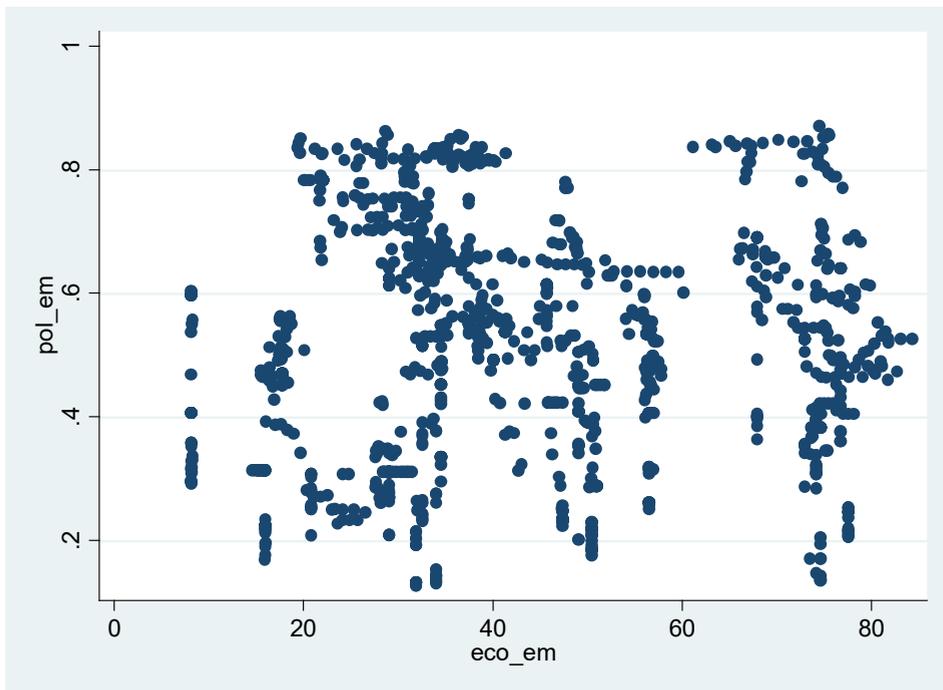
المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الشكل (2): التطور الزمني لمؤشر التمكين السياسي للمرأة للدول محل التحليل خلال الفترة (1970-2016)



المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الشكل (3): شكل الانتشار بين مؤشري التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي لدول العالم
محل التحليل



المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الجدول (2): معامل الارتباط بين مؤشري التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي لدول العالم
محل التحليل

	pol_em	eco_em
pol_em	1.0000	
eco_em	0.0198	1.0000
	0.4726	

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الجدول (5): نتائج اختبار هاوسمان للاختبار ما بين الآثار الثابتة والآثار العشوائية لنموذج التمكين الاقتصادي لدول العالم محل التحليل

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) fixed	(B) random		
during1	.4061983	.4060751	.0001233	.0075665
after	-.9014403	-.901403	-.0000373	.0076027
growth	-.0104341	-.0104523	.0000182	.0003392

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2}(3) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 0.00 \\ \text{Prob}>\text{chi2} &= 1.0000 \end{aligned}$$

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الجدول (6): نتائج اختبار هاوسمان للاختبار ما بين الآثار الثابتة والآثار العشوائية لنموذج التمكين السياسي لدول العالم محل التحليل

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) fixed	(B) random		
during1	.0431509	.0433436	-.0001927	.0003226
after	.221342	.2216421	-.0003001	.0004791
growth	-.0001067	-.0001016	-5.12e-06	.0000152

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2}(3) &= (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) \\ &= 0.58 \\ \text{Prob}>\text{chi2} &= 0.9003 \end{aligned}$$

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الجدول (7): نتائج اختبار بروش-باجن للاختبار ما بين الانحدار المجمع والآثار العشوائية
لنموذج التمكين الاقتصادي لدول العالم محل التحليل

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\text{eco_em}[\text{country1},t] = Xb + u[\text{country1}] + e[\text{country1},t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
eco_em	392.0103	19.79925
e	5.66881	2.380926
u	388.6162	19.71335

Test: Var(u) = 0

$$\text{chibar2}(01) = 29118.93$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0000$$

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الجدول (8): نتائج اختبار بروش-باجن للاختبار ما بين الانحدار المجمع والآثار العشوائية
لنموذج التمكين السياسي لدول العالم محل التحليل

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

$$\text{pol_em}[\text{country1},t] = Xb + u[\text{country1}] + e[\text{country1},t]$$

Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
pol_em	.0357801	.1891563
e	.0100029	.1000144
u	.0152055	.1233105

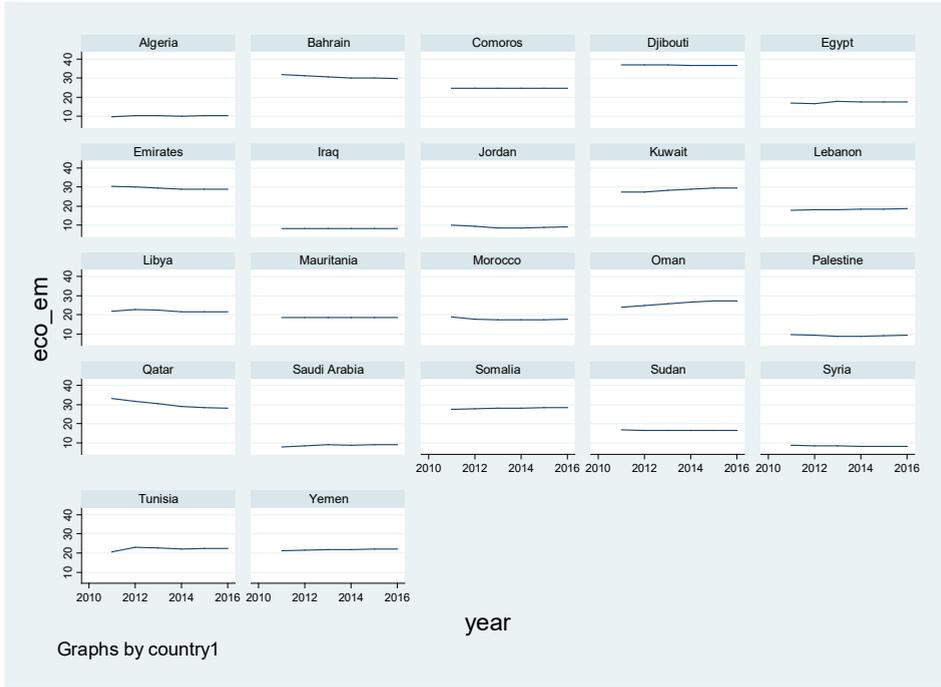
Test: Var(u) = 0

$$\text{chibar2}(01) = 9034.72$$

$$\text{Prob} > \text{chibar2} = 0.0000$$

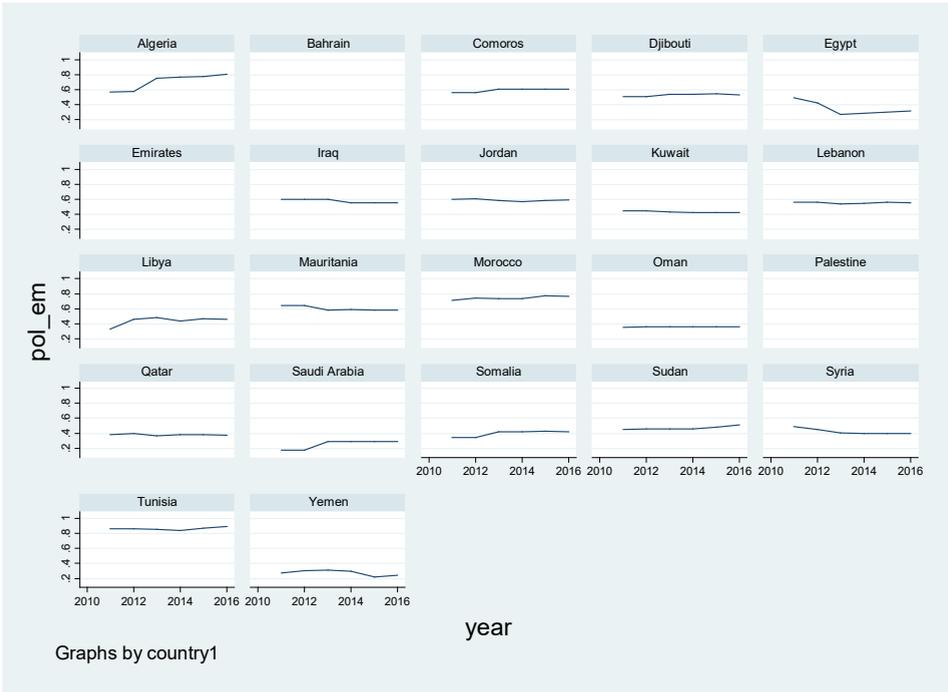
المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الشكل (4): التطور الزمني لمؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة العربية (نسبة المشاركة بالقوى العاملة) خلال الفترة (2011-2016)



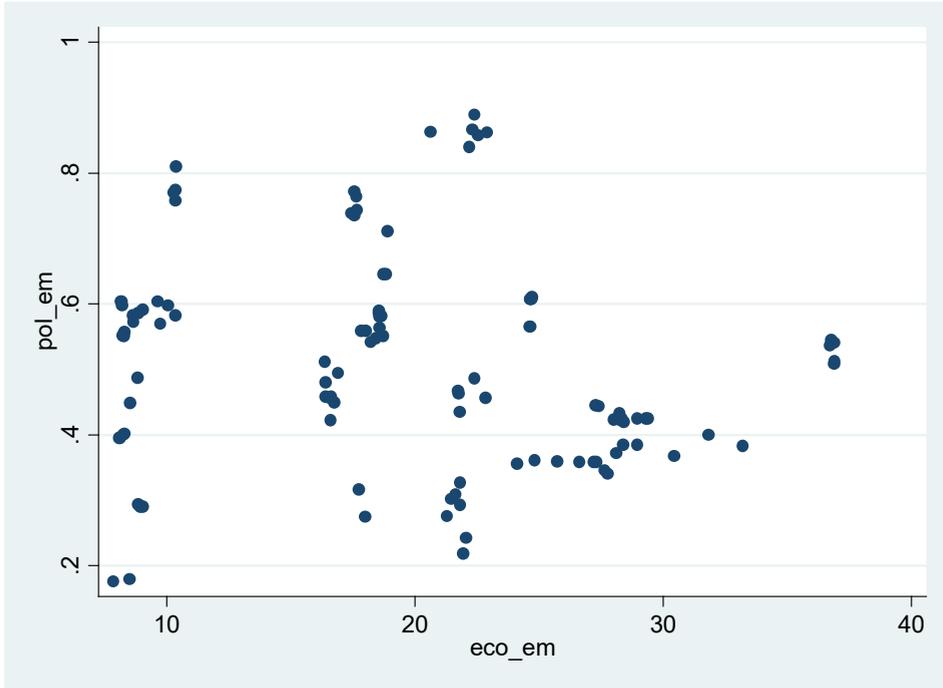
المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الشكل (5): التطور الزمني لمؤشر التمكين السياسي للمرأة العربية خلال الفترة (2011-2016)



المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الشكل (6): شكل الانتشار بين مؤشري التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي لدول العالم
محل التحليل



المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

الجدول (9): معامل الارتباط بين مؤشري التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي للدول العربية

	pol_em	eco_em
pol_em	1.0000	
eco_em	-0.1162	1.0000
	0.2226	

المصدر: محسوبة بواسطة الباحث

مشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام: التحديات والفرص

باسم الصقير، عبد الرحمن رزق¹

الخلفية

اليمن بلد هشٌّ يعاني من نزاعات متعددة وحروب أهلية وعدم استقرار؛ احتلَّ المركز الثامن في مؤشر الدول الهشة لعام 2014، من بين 177 دولة. ومنذ عام 2007، وصفت تقارير التنمية الدولية اليمن بأنه أفقر دولة في المنطقة العربية. والفروقات الجندرية فيه هائلة، بسبب الفجوات الكبيرة في حصول المرأة على الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي عام 2014، صنّف اليمن أسوأ دولة في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي باحتلاله المركز 130 للسنة التاسعة على التوالي. إضافةً إلى كل ذلك، يواجه اليمن حالياً أزمة إنسانية خطيرة، ففيه 21 مليون إنسان بحاجة إلى مساعدة إنسانية، أكثر من 50 في المئة منهم نساء وأطفال، وفقاً لتقارير منظمة أوكسفام البريطانية.

بعد ثورات الربيع العربي، في عام 2011، مرّ اليمن بفترة من السلام النسبي

1 أُعدت هذه الورقة البحثية بوصفها جزءاً من برنامج الماجستير التنفيذي في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي. المشرفة على الورقة: د. فوزية العمار.

والتحول السياسي (2012-2014). وضع خارطة الطريق لهذه المرحلة الانتقالية اتفاق مجلس التعاون الخليجي، والبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية، وإطار المساواة المتبادلة الذي دعم الحكومة اليمنية تقنياً ومالياً، من أجل استعادة الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتعزيز بناء الدولة. وأخيراً، شكّل مؤتمر الحوار الوطني منصّة لمدة 10 أشهر، لمختلف الجهات المعنية، للتوصل إلى توافق سياسي حول القضايا الوطنية: إعادة هيكلة الدولة والدستور.

شارك المجتمع المدني والمجموعات المعنية بالدفاع عن المرأة خلال الفترة الانتقالية، إلى حدّ ما، في حلّ النزاعات، وفي الأنشطة المتعلقة ببناء السلام. لكن معظم تلك الأنشطة تمحورت حول قضايا وطنية، وقادها نشطاء النخبة. وينبغي الاعتراف أيضاً بأن المجموعات المعنية بالدفاع عن المرأة نظمت حملات قوية على المستوى الوطني، لضمان إدراج حصة النساء السياسية في الدستور: 30 في المئة. لكن بالمقابل، غابت تماماً الحملات المماثلة المتعلقة بالتركيز على احتياجات المرأة ومصالحها في القطاعات المجتمعية الواسعة، مثل الحملات التي تتناول الحقّ في المساعدة الإنسانية والأمن والسلامة والإيرادات.

لم تُكلّل العملية الانتقالية في اليمن بالنجاح؛ إذ أوقفها اندلاع النزاع الدائر في أيلول (سبتمبر) 2014. لم تقبل جميع الأطراف السياسية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني بالنتائج التي انبثقت عنه، واتخذتها ذريعة لبدء الأعمال العسكرية التي استهدفت هياكل الدولة والرئيس، وأدّت إلى هربه إلى المملكة العربية السعودية. وبدأ من هناك، بدعم من المملكة وعشر دول خليجية وعربية أخرى، حرباً على اليمن ضد الانقلاب الذي وُصف بأنه يدمّر شرعية الحكومة في اليمن. ومنذ آذار (مارس) 2015 حتّى الآن، لا تزال الحرب مشتتة بلا توقف، وفشلت العديد من محاولات السلام في إيقاف الحرب والعنف المرافق لها.

المقدّمة

اتخذ الباحثان في هذه الدراسة إطارين قانونيين دوليين، بوصفهما إطاراً مفاهيمياً. وسوف يبحثان في الوضع الحالي للمرأة اليمنية ضمن إطار عمليات مفاوضات السلام

الجارية، مع إبراز التحديات والفرص التي تواجهها في هذا الشأن. الإطاران القانونيان اللذان سيستخدمهما هذا البحث خلفيّة له، هما: قرار مجلس الأمن 1325، (وبالتحديد المادة الثامنة منه، التي تشدّد فيها الدول على دور المرأة في عمليات التفاوض وبناء السلام)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي توفر مجموعة واسعة من الأحكام لدعم مشاركة المرأة العامة والمساواة بين فئات المجتمع المدني، وبالتحديد مواد القرار التي تؤكد أهمية دور المرأة في المفاوضات وبناء السلام.

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنها تُعنى بأهمية مشاركة النساء في مفاوضات السلام، باعتبارهن الفئة الأكثر تأثراً بالنزاع. إذ تتحمّل النساء العبء الأكبر، فبمجرد اندلاع الحرب، يتحوّلن إلى أهداف للعنف الجنسي، في معظم الأحيان، فقد يُقتل أطفالهن وأزواجهن - ويتركونهن دون حماية، كما أنهنّ يمثّلن الغالبية العظمى من ضحايا الحرب. وتشكّل النساء نسبة 80 في المئة من الذين يضطّرون إلى الفرار من منازلهم. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اغتُصبت أكثر من 200000 امرأة خلال عقدٍ من النزاع². هذا بالطبع يعطيهن أهمية قصوى في النضال من أجل السلام. بمقدور النساء تقديم مساهمات فريدة من خلال طرح وجهات نظرهن واستغلال الأدوار المتوقعة منهن.

تقول الدراسات: "المرأة أقل ميلاً للتعبير عن الغضب بشكل مباشر، وغالباً ما تميل إلى اقتراح التسويات"، ما يؤدي إلى التقليل من المواجهات الصدامية. وبالتالي، يكون وجود المرأة في المفاوضات خطوة ضرورية للغاية، لأنهن أقل عدوانية في التحاور. وعلى خلاف الأطراف المتنازعة، ليس لديهن أسباب كثيرة تجعلهن ينظرن إلى المفاوضات بوصفها عملية لا طائل منها؛ لذلك، ربما يؤدي حضورهن إلى تخفيف حدّة الروح العدائية وتعزيز التركيز على الفرص المتاحة لتحسين المجتمع، بدلاً من التركيز على حشد أقصى قدر من القوة³.

تؤكد هذه الورقة البحثية أهمية مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، وتؤمن بدور المرأة الكبير في ذلك.

2 Wallstrom, 2010

3 McCarthy, 2011

مشكلة البحث

لعبت المرأة أدواراً متنوعة وشاركت في أنشطة مختلفة، لكن، لاحظ الباحثان أن دور المرأة ومشاركتها يكادان أن يكونا غير ملموسين، في عملية مفاوضات بناء السلام الرسمية الخاصة بالنزاع اليمني الدائر. ومعظم الأنشطة المتعلقة ببناء السلام، والتي اضطلعت بها الناشطات السلميات وقادة المجتمع المدني، نُفِّذت خارج الإطار الرسمي لعملية المفاوضات.

على الرغم من مشاركة المرأة اليمنية في ثورة عام 2011، ودورها الواضح فيها، لكن ذلك تراجع منذ اندلاع النزاع في آذار (مارس) عام 2015، وأصبح دورها يكاد أن لا يكون ملحوظاً في مفاوضات السلام. هذا الانكفاء في المشاركة، هو ما دفعنا إلى استكشاف الأسباب الكامنة وراء حضورها الضعيف في مفاوضات السلام؛ والبحث في التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تستثمرها لتحسين مشاركتها.

غاية البحث

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الأسباب الكامنة وراء غياب مشاركة المرأة اليمنية عن مفاوضات السلام الجارية، وإيضاح الفرص التي يمكن استثمارها من أجل تحسين مشاركتها. كما تهدف إلى تقديم مجموعة معلومات عن الوضع الحالي للمرأة اليمنية في مفاوضات السلام، والتقصي عن الأسباب التي تقف وراء عدم وجودها في مفاوضات السلام الرسمية الجارية. إلى جانب ذلك، ستلقي الدراسة الضوء على الفرص التي يمكن أن تستثمرها المرأة اليمنية من أجل تحسين مشاركتها في مفاوضات السلام المقبلة.

الأهداف المحددة لهذا البحث هي كالتالي:

- تحديد دور المرأة اليمنية في مفاوضات السلام خلال الفترة الممتدة من آذار (مارس) 2015، إلى كانون الأول (ديسمبر) 2015.
- توضيح التحديات التي تواجه المرأة اليمنية وتمنعها من المشاركة في مفاوضات السلام.

- استكشاف الفرص التي يمكن للمرأة اليمنية استثمارها لتحسين مشاركتها في مفاوضات السلام الرسمية الجارية.

أسئلة البحث

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن سؤال رئيس: «لماذا تغيب المرأة اليمنية عن مفاوضات السلام الرسمية الجارية؟». سوف يُجاب عن هذا السؤال الرئيس من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف شاركت المرأة اليمنية في مفاوضات السلام التي جرت خلال الفترة الممتدة بين آذار (مارس) 2015 وكانون الأول (ديسمبر) 2015؟
2. ما هي التحديات التي واجهت المرأة اليمنية ومنعتها من المشاركة في مفاوضات السلام؟
3. ما هي الفرص التي يمكن للمرأة اليمنية استغلالها لتحسين مشاركتها في مفاوضات السلام الرسمية الجارية؟

قيود الدراسة

القيود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من آذار (مارس) 2015 إلى كانون الأول (ديسمبر) 2015.

وكل ما ورد في هذه الدراسة يركّز على الأحداث المتعلقة بتلك الفترة.

الكفاية التمثيلية للعينة: استخدم الباحثان عينة مختارة من 20 شخصاً في العاصمة صنعاء، لذلك، لا تعتبر النتائج ممثلة لمجموع الشعب اليمني، وتقتصر النتائج على المجموعة التي جرت مقابلتها.

التعاريف العملية

لغرض هذه الدراسة، عرّفت المصطلحات التالية عملياً كما يلي:

مفاوضات السلام: محادثات السلام الرسمية التي يقودها مبعوث الأمم المتحدة، والتي تحاول الوصول بالنخب السياسية و / أو العسكرية المتورطة في النزاع اليمني إلى نوع من الاتفاق المشترك حول كيفية إنهاء النزاع في اليمن.

النزاع الدائر في اليمن: النزاع الذي اندلع في آذار (مارس) 2015، ومستمر لغاية الآن، بين حكومة المنفى التي تقيم في الرياض، «مدعومة بالتحالف السعودي»، من جهة، وجماعة أنصار الله / الحوثيين «مدعومة بسلطة صالح»، من جانب آخر.

الإطار التحليلي

استعرض البحث الإطارين القانونيين الدوليين واستخدمهما إطاراً مرجعياً للتأكد من أن مشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام تأخذ هذه الأطر القانونية بعين الاعتبار أو لا. وفيما يلي نستعرض الإطارين القانونيين والنقاط التي اتخذناها بوصفها خلفية مرجعية لبحثنا:

- قرار مجلس الأمن 1325، وخاصة المادة التي تؤكد أهمية دور المرأة في المفاوضات وبناء السلام، الفقرة الثامنة⁴:

«يطلب إلى جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، يشمل، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) مراعاة الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة أثناء الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، وما يتعلق من هذه الاحتياجات بإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والتعمير بعد انتهاء الصراع؛

(ب) اتخاذ تدابير تدعم مبادرات السلام المحلية للمرأة والعمليات التي يقوم بها السكان الأصليون لحل الصراعات، وتدابير تشرك المرأة في جميع آليات تنفيذ اتفاقات السلام؛

(ج) اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء.

4 الترجمة كما وردت في نص القرار تماماً (S/RES/1325(2000))

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي توفر مجموعة واسعة من الأحكام لدعم مشاركة المرأة العامة والمساواة. وما له أهمية خاصة المادة 4 (التدابير الخاصة المؤقتة لضمان مشاركة المرأة)⁵.

استخدم الباحثان هذين الإطارين القانونيين الدوليين للبحث في الطريقة التي يمكن للمرأة اليمنية أن تلعب من خلالها دوراً مهماً في مفاوضات السلام، إذا ما حظيت بدعم التعهدات الوطنية والدولية التي تضع دور المرأة في قلب عملية السلام، وتدمجه في أجندة بناء الدولة. وبالتالي، سيساعد هذان الإطاران الباحثين في اكتشاف ما إذا كانت أدوار المرأة اليمنية ومطالبها مدمجة في جميع المفاوضات الرسمية الدولية والإقليمية والوطنية للسلام أو الأمن أو لا.

استعراض الأدبيات

من الأمثلة الناجحة على مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، مشاركة النساء في أيرلندا الشمالية في محادثات طاولة المفاوضات في عام 1996. أسفر إطلاق المحادثات متعددة الأطراف في أيرلندا الشمالية عن إمكانية توسيع مشاركة النساء من خلال تشكيل حزب سياسي يكون جزءاً من منتدى الحوار، ويكتسب مقاعد على طاولة المفاوضات. فاجتمعت المجموعات النسائية الكاثوليكية والبروتستانتية لجمع 10000 توقيع، وأسّس حزب ائتلاف المرأة في أيرلندا الشمالية على صعيد المجتمع المحلي، من أجل الحضور إلى جانب الأحزاب الرئيسية والممثلين السياسيين. تضمن برنامج الحزب قضايا المرأة وضمان اتفاق سلام شامل، وهكذا، أصبح واحداً من بين عشرة أحزاب منتخبة شعبياً لتشارك في المفاوضات. حشد الحزب ما يكفي من الدعم من المجتمعات المحلية، وفاز بمقعدين من أصل عشرين مقعداً على الطاولة. واستثمرت النساء وصولهن إلى المحادثات للتأثير مباشرة في مضمون اتفاق الجمعة العظيمة

5 وضعت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة توصية عامة بشأن المرأة في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع تتناول كيفية إنفاذ هذه المواد في بيئة النزاع وما بعد الصراع؛ انظر:

<http://www2.ohchr.org/english/bodies/cedaw/discussion2011.ht>

يركز الباحثان هنا على استخدام هذا لأغراض التفاوض.

في عام 1998. فقد شدّد الحزب على إدخال القضايا الاجتماعية في جدول الأعمال، وتمكّن في النهاية من إدراج نصّ يتعلق بحقوق الضحايا والمصالحة في الاتفاق، شمل الالتزام بدعم الشباب من ضحايا العنف، ودعا بند آخر إلى المشاركة السياسية الكاملة والمتساوية للمرأة. كما اقترح الائتلاف أيضاً إنشاء منتدى مدني يهدف إلى ربط عملية السلام بمشاورات شعبية بعد المفاوضات⁶.

وعلى اعتبار أن اليمن بدأ يخرج من حالة النزاع العنيف، فربما يحمل هذا إمكانية تغييرات إيجابية بالنسبة للمرأة. إذ يمكن أن تسفر تأثيرات الحرب المهولة على الأدوار الجندرية في جميع جوانب الحياة عن فتح فرص جديدة أمام المرأة للتأثير في الهياكل الاجتماعية والسياسية، كانت مغلقة أمامها في وقت السلم. ضمن السياق الحالي في اليمن، لا تكون مشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام مجرد خطوة مهمة، بل ضرورة، فهي جزء من ثورة عام 2011، وعنصر فعال في الفترة الانتقالية 2012 - 2014، ومشاركة قوية في مؤتمر الحوار الوطني وناشطة في المجتمع المدني. كل هذه المؤشرات تضع المرأة اليمنية في الصفوف الأولى في عملية دفع بناء السلام وحفظه في الدولة اليمنية. عندما اندلع النزاع في آذار (مارس) 2015، وبدأت محادثات السلام والمفاوضات، كان غياب النساء اليمنيات ملحوظاً. وذكرت رشا جرهوم⁷ في إحدى مدوناتها: «لن يكون هناك اتفاق سلام على الإطلاق دون إشراك النساء اليمنيات في محادثات السلام، وفشل مؤتمر جنيف 1 و2 يعود إلى غياب النساء اللواتي يستطعن تقديم وجهات نظر مختلفة عن الأطراف المتحاربة». وبما أن الأطراف المتحاربة عمياء عموماً، وما يحركها هو الانتصار أو الانتقام فقط، فسيكون التوصل إلى اتفاق سلام صعباً للغاية، ويبدو أنه بعيد المنال. مع وجود الطرفين المتحاربين في اليمن (حكومة المنفى المدعومة من التحالف السعودي، والحوثيين المدعومين من حزب المؤتمر الشعبي العام)، يبدو فعلاً أن التوصل إلى اتفاق سلام

6 Maarie Oreily, Andrea Osuilieabhan and Tania Paffenholz, 2015

7 رشا جرهوم: ناشطة وصحافية يمنية تكتب وتوثق بشأن أدوار المرأة اليمنية في جوانب مختلفة بما فيها عمليات بناء السلام الحالية. لمزيد من التفاصيل انظر هذا الرابط:

<https://jarhum.wordpress.com/2015/11/15/yemeni-women-at-the-forefront-of-the-peace-building-process/>

حلمًا، لأن كلا الطرفين لا يفكر إلا بالانتصار عسكرياً. ولهذا، فإن بوابة الأمل الوحيدة لتحقيق اتفاق السلام هي إشراك المرأة في المفاوضات، لأنها ستتمكن من إيضاح آثار الحرب وتحقيق الوساطة بين الطرفين. من هنا تأتي الأهمية الحقيقية لمشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام. لقد كان واضحاً لجميع المراقبين والمتابعين لعملية بناء السلام في اليمن، غياب المشاركة الفعالة للمرأة اليمنية في محادثات السلام التي عقدت في جنيف، أو في مفاوضات السلام/ اجتماعات الوساطة التي أجراها المبعوث الخاص للأمم المتحدة "إسماعيل ولد الشيخ أحمد"، سواء من جانب الحوثيين أو من حكومة المنفى⁸. غيابها عن هذه المحادثات كان واضحاً ومحبطاً، مع أن المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن التقى النساء مرتين خلال زيارته لليمن، ما يدل على أن النساء اليمنيات يحاولن لعب دور فاعل للتغيير في هذا النزاع، لكن مساهمتهن بقيت في حيز المفاوضات غير الرسمية.

تشير الدراسات التي نتناولها، وكذلك متابعتنا لفعاليات محادثات السلام، إلى أن جميع خطابات الأمين العام للأمم المتحدة وتصريحاته، وتصريحات المبعوث الأممي الخاص لليمن "إسماعيل ولد الشيخ أحمد" تطرقت إلى المرأة اليمنية. فقد ركز المبعوث الأممي الخاص في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي في 23 تشرين الأول (أكتوبر)، على تأثير النزاع في النساء بوجه خاص، ونبه إلى الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للمرأة في المنطقة، كما قدم رسالة أعدتها نساء يمنيات، يطالبن فيها بإنهاء العنف وإشراك النساء في جميع جهود السلام. التاريخ: 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

في 11 تشرين الأول (أكتوبر) 2015، التقت 45 سيدة يمنية المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في اجتماع نظمه الأمم المتحدة في لارنكا، قبرص. وأعربت النساء بقوة عن مطالبهن بالسلام الدائم والاستجابة الإنسانية العاجلة، مع التشديد على أهمية إشراك المرأة في مفاوضات السلام⁹.

8 موقع الأمم المتحدة للمرأة

<http://www.unwomen.org/en/news/stories/2015/10/yemeni-women-call-for-their-inclusion-in-peace-efforts>

9 تقرير الأمم المتحدة، المنشور في 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2015.

في يوم الاثنين الواقع في 28 تشرين الأول (أكتوبر) 2013، قدّمت أمة العليم السوسوة¹⁰، وسوزان ماركهام¹¹، وسمر لوبيز¹² حلقة نقاشية للتركيز على دور المرأة في مفاوضات السلام والحكومات الانتقالية. بحثت المشاركات في أهمية حضور المرأة في جميع مراحل عملية مفاوضات السلام، في مرحلة التحضير والإعداد وفي المرحلة التالية لها، للتأكد من عدم إغفال وجودها. وغالباً ما تُقطع الوعود بإشراك النساء في مفاوضات السلام، لكن دون تقديم أي جدولة زمنية لتنفيذها.

استهلت سوزان ماركهام حلقة النقاش بتقديم فكرة عن مشاركة المعهد الديمقراطي الوطني في التأثير في مشاركة المرأة في عملية السلام اليمنية. وشددت على أهمية إقرار الرجل بمشاركة المرأة. وفي كانون الثاني (يناير)، سافرت السيدة ماركهام إلى اليمن للقاء أعضاء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن الأحزاب السياسية، لمساعدتهم في إشراك المرأة في العملية. وبحثت معهم الطريقة التي ينبغي أن يركزوا فيها على عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية. بعد ذلك، التقوا مع مجموعات من النساء الريفيات لمناقشة ما يعنيه السلام بالنسبة لهن، وشعروا بالسعادة لمعرفتهم بأن الجميع أوردن الأشياء ذاتها: التعليم الأفضل والرعاية الصحية، والاقتصاد. واختتمت ماركهام بالتركيز على أن مكافحة محو الأمية هي العامل الرئيس في تغيير وضع المرأة في اليمن.

أوضحت سمر لوبيز دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تعزيز مشاركة المرأة اليمنية في عملية السلام. وأشارت إلى أن اليمن يختلف عن بقية حركات الربيع العربي، لأنه يضمن نسبة 30 في المئة لمشاركة المرأة. لم يحظ هذا الإنجاز بالتقدير الكافي. ووافقت السيدة لوبيز على أهمية إشراك النساء الموجودات خارج إطار العملية الرسمية، وتحفيز النساء والأطفال في جميع أنحاء اليمن¹³.

عند رصد منظور الجندر في محادثتي السلام الرئاستين حول اليمن: «جنيف 1 و

10 أمة العليم السوسوة، مندوبة في مؤتمر الحوار الوطني اليمني، ووزيرة سابقة لحقوق الإنسان.

11 سوزان ماركهام، مديرة لشؤون مشاركة المرأة السياسية في المعهد الديمقراطي الوطني.

12 سمر لوبيز، المنسقة الإقليمية (بالوكالة) لمركز الشرق الأوسط للتمييز في الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

2»، لوحظ في محادثات جنيف 1 التي عقدت في 25 تموز يوليو 2015، عدم وجود نساء على طاولة المفاوضات، باستثناء امرأة واحدة من جانب حزب المؤتمر الشعبي العام «فائقة السيد» التي حضرت بوصفها ممثلة للحزب أكثر من كونها ممثلة للمرأة، ولم تطرح شيئاً يخص مطالب المرأة بصفة تمثيلية.

وشاركت امرأتان في المحادثات الأخيرة، امرأة عن كل جانب¹⁴. وجاءت مشاركتهما نتيجة جهود بذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، ركزت على تشجيع الجانبين على إشراك المرأة في وفديهما. وقرر المبعوث الخاص رفع عدد المندوبين ليشمل 2 إلى 3 نساء. لكن الجانبين قررا تخصيص مقعد واحد فقط للنساء.

ثمة إجماع فيما يبدو، على أن الوقت لم يحن بعد لتكون المرأة طرفاً ثالثاً على الطاولة، نظراً لصعوبة المحادثات الحالية وطبيعتها، فهي لا تزال عالقة في المواضيع الأساسية مثل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وأضافت منظمة الأمم المتحدة للمرأة إن الجانبين لا يريدان أي طرف آخر على الطاولة، وأنهما لا يعارضان إشراك النساء بالتحديد.

طريقة البحث

اعتمد هذا البحث على مراجعة الأدبيات، وعلى مقابلات مع شخصيات نخوية مختلفة باستخدام أداة شبه منظمة فيما يتعلق بالمرأة اليمنية ومشاركتها في مفاوضات السلام؛ التحديات والفرص. ووفرا مجموعة معلومات عن الوضع الراهن للمرأة اليمنية في إطار عمليات مفاوضات السلام الرسمية، وتوضيحات عن التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تستثمرها لتحسين مشاركتها.

أُنجزت عملية جمع البيانات من خلال مراجعة الأدبيات، وعبر المقابلات مع نخب مختلفة. طرح الباحثان في المقابلات أسئلة مفتوحة لإثارة النقاش حول المرأة وبناء السلام في اليمن؛ والتحديات والفرص.

14 فائقة السيد من جانب حزب المؤتمر الشعبي العام، ونهال العولقي من جانب حكومة المنفى.

ونظراً لضيق الوقت، قرر الباحثان استخدام عيّنات محدّدة للإجابة عن أسئلة البحث، والعمل بشكل أساسي من صنعاء. مثّلت العينة نطاقاً مختلفاً من الأعمال، أبرزها: الأحزاب السياسية، وممثلون محليون ومستقلون عن المجتمع المدني، وأكاديميون، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية الدولية. بسبب نوع المعلومات، اختار الباحثان مقابلة النساء أكثر من الرجال، بوصفهن المعنيات بهذه القضية. وثمة مزيد من المعلومات عن العينة في الجدول التالي:

الجدول 1: وصف خصائص العينة

الرقم	الأسماء	الخلفية والعمل	الانتماء السياسي	العمر	الجنس
1	د. مريم الجوفي	دكتوراه في القانون الدولي، درست في كلية الشريعة والقانون في جامعة صنعاء. وهي واحدة من القيادات النسائية اليمنية التي شاركت في محادثات السلام في قبرص عام 2015	المؤتمر الشعبي العام	46	أنثى
2	آمة السلام الظاهري	ماجستير في السياسة والاقتصاد. ناشطة من حزب سياسي	حزب الإصلاح	41	أنثى
3	هناء مقبل	واحدة من القيادات النسائية اليمنية التي عملت في مفاوضات بناء السلام والأنشطة المتعلقة بها، التي نظمت بشكل رسمي أو غير رسمي.	المؤتمر الشعبي العام	43	أنثى
4	الدكتورة صبرية الثور	ناشطة نسوية في وسائل التواصل الاجتماعي، مهتمة بمحادثات السلام ودور المرأة	المؤتمر الشعبي العام	39	أنثى
5	د. وهبية صره	دكتوراه في السياسة، وإحدى العضوات الناشطات في حزب الرأي (حزب اشتراكي) وقيادية نسائية في اليمن. وهي معروفة جيداً بأنشطتها في بناء السلام.	الحزب الاشتراكي	45	أنثى
6	من دون اسم، صحفية	صحفية، لم ترغب في ذكر اسمها أو خلفيتها	منتمية سياسياً	30	أنثى
7	حنان يحيى	ناشطة نسوية	المؤتمر الشعبي العام	35	أنثى
8	عائشة الأحجري	ناشطة نسوية	المؤتمر الشعبي العام	44	أنثى

أنتى	34	المؤتمر الشعبي العام	ناشطة نسوية	هيفا الوابر	9
أنتى	20	المؤتمر الشعبي العام	ناشطة نسوية	خديجة مثنى	10
أنتى	37 29 23	الإصلاح والمؤتمر الشعبي العام	قيادات في منظمات المجتمع المدني	ثلاث نساء مقابلة قصيرة جداً	11
أنتى		رفضت التصريح	ناشطة نسوية	يمنى الثاوي	12
أنتى		رفضت التصريح	ناشطة نسوية	أمة الرزاق جحاف	13
ذكر		رفض التصريح	ناشط سياسي	محمد الشيخ	14
ذكر		رفض التصريح	ناشط	محمد فؤاد	15
ذكر		رفض التصريح	ناشط	د. محمد فاضل	16
أنتى		رفضت التصريح	ناشطة	حليمة جحاف	17
أنتى	28	المؤتمر الشعبي العام	ناشطة نسوية	عبير العبسي	18
أنتى	27	المؤتمر الشعبي العام	ناشطة نسوية وإحدى المشاركات في اجتماع قبرص	أشواق شجاع الدين	19

النتائج والاستنتاجات

الوضع الحالي للمرأة

من خلال مراجعة الأدبيات وإجابات المشاركين، تبين أن الوضع الحالي للمرأة اليمنية في مفاوضات السلام محدود للغاية، ويميل إلى الغياب، على المستويين المحلي والخارجي. ووفقاً للإجابات التي وردت في المقابلات عن هذه المسألة، وُجد أن ثمة مجموعات مختلفة من الناشطات في وسائل التواصل الاجتماعية تدعو إلى السلام ووقف إطلاق النار، من أجل الإنسانية وحماية حقوق الإنسان، لكن هذه المجموعات تعمل بشكل فردي وخارج دائرة مفاوضات السلام الرسمية. وتتنتمي

مجموعات أخرى من النساء إلى أحزاب سياسية، أو تقف مع أحد أطراف النزاع وتدافع عنه. وتعمل مجموعات أخرى مع منظمات المجتمع المدني التي تركز على الاستجابات الإنسانية وتقديم المساعدات للمجموعات المتأثرة من السكان. وثمة مجموعة أخرى من النساء، يعتبرن محايدات ومستقلات، هؤلاء غادرن البلاد، وينظمن بعض نشاطات الدعوة والضغط على المستويين الإقليمي والدولي لوقف النزاع، وتقديم المشورة لأطراف النزاع من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات.

أظهرت الردود، بشكل عام، أن وضع المرأة الحالي مشّتت، ولا يجمعه اتحاد قوي ليبدو مجموعة مستقلة لها صوت مسموع وتأثير قوي.

التحديات

جاءت الإجابات عن سؤال: «ما هو التحدي الذي يواجه المرأة اليمنية ويمنعها من المشاركة في مفاوضات السلام؟» متنوعة ومختلفة. وفي مراجعة الأدبيات والأحداث، وجدنا أن وسيط الأمم المتحدة قال ذات مرة: «تدرك النساء الوسيطات، والمفاوضات، وبانيات السلام جيداً ديناميكية السلطة التي تجعل من الصعب سماع أصواتهن- أو أخذها بجدية- في عمليات السلام». «إنها لعبة صراع القوى. وفي معظم هذه الألعاب، لا توجد نساء». «لذلك، عندما يتعلق الأمر بمناقشة السلام [على] الطاولة، يرى المشاركون - المفاوضات - أنها فرصة لإعادة التفاوض بشأن السلطة، ويريدون تقييد النطاق قدر الإمكان»¹⁵. وغالباً ما تواجه مجموعات النساء التي تسعى للانضمام إلى طاولة السلام أسئلة مسهبة حول مؤهلاتهن ومصداقيتهن وجمهورهن. عندما يتعلق الأمر بمفاوضات السلام في اليمن، تزداد الأمور تعقيداً، لأن نوع النزاع الدائر في البلد فريد من نوعه. الشخصيات المحلية والإقليمية والدولية متوافرة في جميع مراحل النزاع، وهذا يجعل من الصعب جداً التحدث عن التحديات التي تواجه المرأة

15 مارجریت فوجت في مقابلة مع ماري أوريلي، "دمقرطة عمليات السلام: النساء على الطاولة"، المرصد العالمي، 18 أيلول/ سبتمبر 2013، متوفرة على الموقع:

<http://theglobalobservatory.org/201309//democratizing-peace-processes-women-at-the-table/>.

اليمنية لتكون طرفاً ثالثاً في مفاوضات السلام، وبالطبع من الصعب العثور على شيء موثّق بهذا الخصوص. مع ذلك، جمع الباحثان مقتطفات من هنا وهناك حول هذا. عند العودة إلى خلفية السياق اليمني ووضع المرأة فيه، وجد الباحثان أن اليمن احتلت المركز 130 على مؤشر الفجوة الجندرية العالمي، وهو المركز الأسوأ على الإطلاق، للسنة التاسعة على التوالي في عام 2014. يعطي ذلك مؤشراً واضحاً عن وضع المرأة في اليمن في الأحوال الطبيعية، بالتالي فإن الأسوأ متوقع في حالة النزاع. في حلقة النقاش التي قدّمتها السيدة أمة العليم السوسوة، بيّنت بعبارات قوية أن المرأة لم تُمنَح حيزاً كافياً للمشاركة في مفاوضات السلام، وقالت: «يجب ألا يحدث هذا في الوضع اليمني مع النساء اليمنيات». تعتقد السيدة السوسوة اعتقاداً راسخاً أن هذا لا يتعلق بقوة المرأة اليمنية، وأثبتت ذلك من خلال مشاركتها المكثفة في احتجاجات عام 2011 ضد الرئيس السابق صالح.

من الواضح أن مشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام ضعيفة، وتكاد أن تكون معدومة إلى حد ما. استطاع المشاركون ذكر ذلك بوضوح، وإظهار الأسباب المختلفة الكامنة وراءه. وتحدثوا بطريقة عامة جداً، تظهر أن النساء اليمنيات يواجهن الكثير من التحديات؛ التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية. أوضحت معظم النساء المشاركات أن التحديات السياسية تعود إلى أن النساء اليمنيات غير متمكّنات سياسياً بشكل جيد، وإن وجدت نساء قويات، فما زالت أعدادهن قليلة جداً، وينتمين إلى المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية. وشرحن أن التحديات الاقتصادية تعود إلى أن المرأة اليمنية ليست مستقلة اقتصادياً وليست قوية، ما يجعلها تابعة للرجل أكثر من كونها حرة ومستقلة. أما بالنسبة للتحديات الاجتماعية، فكررت جميع المشاركات الفكرة نفسها؛ وأشرن جميعاً إلى أن الأعراف الاجتماعية والعادات والتفسير الخاطئ للمبادئ الإسلامية المتعلقة بالمرأة هي التحدي الرئيس الذي يواجه المرأة اليمنية في أن تكون عضوة فعالة في المجتمع، فضلاً عن أن تكون جزءاً من مفاوضات السلام. وأشرن إلى التحدي الثقافي بالقول: «ماذا تتوقعون من نساء يعانين من أمية تزيد نسبتها بينهن عن 60 في المئة».

ثمة تحدٍّ آخر ركّزت عليه بقوة أكثر من ستّ مشاركات، وهو الانتماء السياسي

لمجموعة نخب النساء. فقد ثبت أن الأحزاب السياسية تستغل المرأة وتستخدمها لتكون نصيرة لها، وليس لتمثيل قضايا المرأة. وقالت إحدى المشاركات بنبرة من الأسف: «حتى لو وصلت المرأة اليمنية إلى موقع اتخاذ القرار، فستكون قراراتها ضعيفة، بسبب الطرق الخاطئة في الانتماء الحزبي».

إضافةً إلى التحديات السابقة، طُرح عدم الاستقرار الأمني بوصفه أحد أبرز التحديات. وذكُر أن النساء مرهقات من عدم استقرار الحالة الأمنية. وجود تنظيم القاعدة وتنظيم داعش في اليمن، والاعتقالات والقتل وغياب الحكومة والسلطات الرسمية، كل ذلك تعتبره المرأة اليمنية تحدياً كبيراً يعيقها عن أن تكون مستعدة للمشاركة في مفاوضات السلام. وقالت إحدى المشاركات بنبرة محبطة للغاية: «لا تتعلق مخاوفنا بنا شخصياً فقط، بل تتعداها إلى القلق على أزواجنا وإخوتنا وعائلاتنا، لأنهم سوف يُستهَدَفون أكثر منا». وتحدّثن عن حالة حصلت مع إحدى الناشطات، فقد تعرّض والدها للضرب ومُنِع من المشاركة في المناسبات الاجتماعية ومن العلاقات مع القبيلة، بسبب «العار» الذي سبّته ابنته، لظهورها على التلفزيون تتحدث عن قضايا سياسية.

علاوة على ذلك، أوضحت المشاركات أن جهود النساء ليست موحّدة بشكل جيد. وأشرن إلى أن اليمينيات يتنافسن فيما بينهن، ويعملن مع مجموعات مختلفة، بدلاً من العمل في مجموعة واحدة. حتى أنّ بعضهن يحاربن البعض الآخر، وثمة الكثير من النزاعات فيما بينهن. قالت إحدى المشاركات: «اسمع يا أخي، معظم نساء النخبة ينشدن النجاح الفردي الشخصي فقط، وليس نجاح القضايا التي ينادين بها». تجعل هذه الجهود المبعثرة والآراء المشتتة النساء هدفاً سهلاً للأحزاب السياسية للاستثمار فيهن واستخدامهن لقضاياهم الخاصة، وليس للدفاع عن قضايا المرأة، وهذا بالطبع يشكل تحدياً أساسياً مخفياً أمام المرأة اليمنية يعيقها عن أن تكون جزءاً فعّالاً في عمليات بناء السلام بشكل عام، وليس فقط في عملية المفاوضات.

أخيراً، ذكر المشاركون تحدياً أخيراً من وجهة نظرهم، وهو نقص المعرفة بالدعم الدولي والتميز الإيجابي الذي تحظى به النساء في جميع أنحاء العالم. قيل إن المرأة اليمنية ليست على دراية جيدة بالقرار 1325، ولا باتفاقية القضاء على جميع أشكال

التميز ضد المرأة (سيداو)، وغيرها من الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تساعدنا في الضغط من أجل نيل حقوقها. قالت إحدى المشاركات: «تعتقد معظم اليمينيات أن المشاركة في مفاوضات السلام ليست من مسؤولياتهن، وأنهن ورثن هذه العادة من جدّاتهن، وأنه يجب أن تلتزم النساء الصمت عندما يتحدث الرجال». كان من الواضح أن القوانين الدولية ليست مفهومة جيداً بالنسبة لليمينيات، ولم تُشرح أو تُعلّم كما يجب. وهنّ ما زلن بحاجة إلى بذل الكثير من الجهود لمعرفة هذه الأطر الدولية. ذكرت إحدى المشاركات أنها لم تسمع بالقرار 1325 إلا في نهاية عام 2014. واعتبر هذا بالطبع أحد التحديات التي تواجه المرأة اليمنية وتمنعها من المشاركة في مفاوضات السلام.

الفرص

على الرغم من انزلاق اليمن في النزاع مؤخراً، يدرك الجميع أن الوثيقة الختامية للحوار الوطني ومشروع الدستور الذي يتضمن نصاً حاسماً يتعلق بالمساواة في المواطنة بالنسبة للمرأة، سيبقيان المدماك الذي سيبنى عليه السلام في البلد، وهذه هي الفرصة الأولى التي يمكن للمرأة اليمنية استثمارها، والضغط من أجل إدراجها في جميع مفاوضات السلام المقبلة¹⁶.

يعمل مكتب المبعوث الأممي الخاص ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة على مسارين اثنين لضمان مشاركة المرأة في المحادثات، وفي عملية الانتقال السياسي عموماً. ويجري العمل في هذين المسارين بطريقتين: مباشرة، وغير مباشرة. القناة المباشرة، العمل على وجود النساء على الطاولة باعتبارهن جزءاً من الوفود، أو بوصفهن مستشارات. ويضمن المسار الثاني إدراج رأي المرأة واهتماماتها ومساهماتها في عملية السلام في جدول أعمال المحادثات. اكتشف الباحثان منصتين تجمع النساء والشباب: منصة الشخصيات اليمنية المرموقة، بدعم من مؤسسة بيرغوف الألمانية¹⁷،

16 Maarie Oreily, Andrea Osulieabhan and Tania Paffenholz, 2015

17 <http://www.berghof-foundation.org/article/yemen-14-eminant-personalities-discussed-options-for-a-political-solution-to-end-the-war/>

والتوافق النسوي اليمني للسلام والأمن الذي أسسته ودعمته منظمة الأمم المتحدة للمرأة¹⁸. تعتبر كل هذه الجهود الدولية فرصة يمكن استخدامها لتعزيز دور المرأة اليمنية في مفاوضات السلام.

يعتبر القرار 1325 هو الفرصة القانونية الرئيسية التي يمكن للمرأة اليمنية استخدامها أيضاً للضغط على جميع أطراف النزاع، وعلى الوسطاء الدوليين، من أجل إشراكها في مفاوضات السلام وإعطائها الحيز الكافي.

فيما يتعلق بالفرص التي يمكن للمرأة اليمنية استخدامها لتعزيز دورها في مفاوضات السلام المقبلة، استخلص الباحثان بعض النتائج من المشاركات. تركّز هذه النتائج على استثمار الفرصة التي تتيحها القوانين والاتفاقيات الدولية، وتشجيع النساء على استخدامها من أجل الضغط والمطالبة بزيادة عدد المقاعد الخاصة بهن على طاولة المفاوضات.

والفرصة الأخرى هي مطالبات الأمم المتحدة بإشراك المزيد من النساء، وكيف يمكن للمرأة استخدام ذلك لتعزيز دورها في مفاوضات السلام. وأبرزت إحدى المشاركات ذلك بالقول: «إذا ركّزنا، بوصفنا نساء، على الحشد الذي تقوم به الأمم المتحدة والجهات المعنية الدولية الأخرى من أجلنا، فأنا متأكدة من أننا سنحظى بالمزيد من الفرص وبدور أفضل».

كما يوجد العديد من النساء المستقلات اللاتي يشاركن في مجال المجتمع المدني. شددت أكثر من أربع مشاركات على هذه النقطة، وأوضحن أن هؤلاء النساء كثيرات إلى حد ما، وأنهن متعلّقات بشكل جيد، ولديهن الكثير من المهارات التي يمكن استخدامها والاستثمار فيها. ربما يكنّ أفضل ممثلات لقضايا المرأة، وسوف يلعبن دوراً مهماً للغاية في مفاوضات السلام.

يبدو أن المشاركات يثقن في هؤلاء الناشطات أكثر من النساء الأخريات. فقد قدّمن أمثلة عن الجهود الذاتية التي تقوم بها هؤلاء النساء في وسائل الإعلام

18 <http://www.unwomen.org/en/news/stories/2015/10/yemeni-women-call-for-their-inclusion-in-peace-efforts>

الاجتماعية، والتدريب التطوعي وبناء القدرات التي يقدمها للنساء الأخريات، وعلى العمل الإنساني الذي يقمن به من أجل المجموعات الضعيفة المتأثرة بالحرب.

إضافةً إلى هذه الفرص، ثمة فرصة أخرى أخيرة أبرزتها مشاركتان، وهي وجود منظمة دولية يمكنها تقديم المساعدة في بناء قدرات النساء، وجمع جهودهن، وبناء معارفهن حول القرار 1325 وغير ذلك من القضايا ذات الصلة. وقالت المشاركتان بأن هذه ستكون فرصة جيدة لليمنيات في الوقت الحالي، الذي يحتجن فيه إلى تقديم النصح في عدم هدر جهودهن واستخدامها بفعالية.

الخاتمة

استناداً إلى تحليل هذه الدراسة البحثية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تبذل النساء اليمنيات جهوداً للمشاركة في مفاوضات السلام، لكن معظمها يكون ضمن الإطار غير الرسمي، ويحتاج إلى التمكين والدعم ليصل إلى مستوى الجهود الرسمية والمحادثات.
- الفرص التي يمكن للنساء استخدامها لتعزيز دورهن في مفاوضات السلام الرسمية كثيرة، وأهمها الدعم الدولي، لكن للأسف لا يمكنهن استخدامها بسبب العديد من التحديات التي تواجههن.
- ثمة تحديات كثيرة تواجه النساء اليمنيات في المشاركة في مفاوضات السلام الرسمية، وطبيعة النزاع اليمني من أهم هذه التحديات، إذ تدخل الأطراف المتنازعة في تحالفات خارجية متباعدة ومختلفة، ما يعيق مشاركة المرأة بفعالية.
- فيما يتعلق بالقرار 1325 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وجد الباحثان أن النساء اليمنيات بعيدات جداً عن مفاوضات السلام الجارية، وأن الجهود الدولية لا تأخذ هذه الأطر القانونية على محمل الجد في عمليات الوساطة.

المراجع:

Maarie Oreily, Andrea Osulieabhan and Tania Paffenholz. (2015). *Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes*. New York: International Peace Institute .

al-Sakkaf, N. (October 2012). *Yemen's Women and the Quest for Change Political Participation after the Arab Revolution*.

Bell, C. (2013). *Women and peace processes, negotiations, and agreements: operational opportunities and challenges*.

Focal Point for Fragile and Conflicted-Affected Situations. (May 2013). *The Role of Women in Peacebuilding in Nepal*.

Karuhanga, A. P. (n.d.). *THE ROLE OF WOMEN IN THE PEACE AND SECURITY PROCESSES IN AFRICA*. Retrieved January 16, 2016

Klein, H. (2013). Women and Peace building: Women's Roles in Political. *Peace Negotiations, Post Conflict Constitutions* , 2.

McCarthy, M. K. (2011). *Women's Participation in Peacebuilding: A Missing Piece of the Puzzle?* University of Pennsylvania.

Oxfam. (11 DECEMBER 2015). *Our country, our peace .Why women must be included in Yemen's peace process*. oxfam.

UN. (Published on 27 Oct 2015). Yemeni women call for their inclusion in peace efforts.

Wallstrom, M. (2010, November 3). *Women and War – UNSCR 1325 – Tenth Anniversary* . Retrieved December 27, 2015, from Sexual Violence in conflict, United Nations: <http://www.un.org/sexualviolenceinconflict/statement/women-and-war-unscr-1325-tenth-anniversary-keynote-speech/>

Akkaf, N. (October 2012). Yemen's Women and the Quest for Change Political Participation after the Arab Revolution.

Karuhanga, A. P. (n.d.). The role of women in the peace and security processes in Africa. Retrieved January 16, 2016

Oxfam. (11 December 2015). Our country, our peace .Why women must be included in Yemen's peace process. oxfam.

المشاركة النسوية في جهود تسوية النزاعات وبناء السلام في المواثيق الدولية (دراسة قانونية سياسية)

د. هالة الرشيدى

يتعيّن القول، بداية، إن الحديث عن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة لا يمكن فصله عن السياقات الاجتماعية والسياسية التي تعيش فيها. فإذا كان الدفاع عن حقوق المرأة واجباً في وقت السلم، فإنه يصبح من أوجب ما يكون في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة، نظراً لما تسببه من معاناة جسيمة للمدنيين من النساء والأطفال، تتفاقم أبعادها يوماً بعد يوم، في ظلّ التقدم التكنولوجي وتطوّر فنون القتال والتسلح.

وفي هذا السياق، نادى مجلس الأمن، في قراره رقم 1325 الصادر عام 2000، بضرورة المساواة بين الرجال والنساء بالمشاركة الكاملة في جميع جهود صيانة السلام والأمن وتعزيزهما، وذلك تطبيقاً للنهج الشامل في تطبيق العدالة الانتقالية، بالنظر إلى ما توفّره عمليات بناء السلام من فرصة فريدة وبيئة مواتية لإعادة توزيع القوة لصالح إدماج النساء وإقرار حقوقهنّ وتفعيلها في مجتمعات ما بعد النزاع.¹

1 زينة الزعتري، تعزيز حقوق المرأة في مناطق النزاع: دراسة عينية لمناطق مختارة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، آذار (مارس) 2007، ص ز.

وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة من أجل إقرار المشاركة السياسية للمرأة وتفعيلها، في مباحثات إحلال السلام وبنائه، وفي مقدمتها إقرار العديد من المواثيق الدولية ذات الصلة، إلا أن تفعيل هذه المواثيق وإنفاذها لا يزال دون المستوى المطلوب، وما زالت أصوات النساء ضحايا الحروب والنزاعات المسلحة غير مسموعة، واحتياجاتهن متجاهلة².

ومن هنا، تثار التساؤلات التالية: كيف ساهمت المواثيق الدولية العالمية في تعزيز المشاركة النسوية في عمليات إحلال السلام وبنائه؟ وما هي الإجراءات التي يتعين على الأنظمة الوطنية اتخاذها لإنفاذ هذه المشاركة وتفعيلها في الواقع العملي وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000؟ وأخيراً، ما هي العقبات والتحديات التي تحول، عملياً، دون الإدماج الحقيقي للنساء ومشاركتهن الفعالة في العملية السياسية، في مجتمعات ما بعد النزاع، وفقاً للخبرة الدولية المعاصرة؟

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن التساؤلات المذكورة، من خلال دراسة المحاور التالية:

أولاً - الإطار القانوني الحاكم لحماية المرأة وكفالة حقوقها في أوقات السلم والنزاعات المسلحة:

مع تطور الوعي الإنساني بفداحة ما تتعرض له النساء من عنف جسيم، وبخاصة أوقات النزاعات المسلحة، وتقدّم سبل الكشف عن ذلك في وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، وفي ضوء ما انتهت إليه الدراسات والتقارير الدولية من أن العنف ضد النساء أثناء النزاعات المسلحة إنما هو امتداد للعنف الأسري والمجتمعي الذي يعاني منه أصلاً، وعلى نحو مستمر، وقت السلم؛ أدركت الجماعة الدولية أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب اتباع نهجٍ شموليٍّ يتناول أوضاع النساء في أوقات السلم والنزاعات المسلحة على السواء. ومن ثم، اتجهت جهود الجماعة الدولية تدريجياً، منذ تسعينيات القرن العشرين، نحو اعتماد قواعد تناهض العنف ضد النساء في كلٍّ من القانون

2 دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325: منع النزاع وتحويل العدالة وضمن السلام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015، ص 8، متاح على الرابط: <http://wps.unwomen.org/en>

الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين، والقانون الجنائي الدولي.³

وفي هذا السياق، اهتمت الشريعة الدولية لحقوق الإنسان بمعالجة مسألة العنف ضد النساء وإزالة التمييز ضدّهنّ، وكفالة مساواتهنّ بالرجال. وذلك انطلاقاً من حقيقة وجوب تمتّع جميع البشر بكرامة إنسانية يجب ألا يُعتدى عليها، وضرورة حماية حقوقهم وحرّياتهم الأساسية دونما تمييز بسبب الجنس.

وقد أكدت المادتان 1، و55 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 على ضرورة إشاعة احترام حقوق الإنسان بلا تمييز بسبب الجنس. وبالمثل، أشارت المادتان 2، و7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، وأيضاً أحكام الفصل الثالث لكُلّ من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، إلى المعنى ذاته.

ومما هو جدير بالذكر، أيضاً، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أصدرت مجموعة من الإعلانات والتوصيات ذات الصلة، يأتي في مقدمتها: إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، لعام 1967، وإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، لعام 1974، وإعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين، لعام 1982، وإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، لعام 1993.⁴ وقد تضمنت هذه الإعلانات في مجملها توصيات بوجوب توفير الحماية اللازمة للنساء من أعمال العنف المختلفة واتخاذ ما يلزم لذلك من تدابير تشريعية وسياسية ومالية، وتقديم المساعدات لضحايا العنف، كالرعاية والمشورة والعلاج البدني والنفسي.

وبالنظر إلى الطبيعة العامة للوثائق التي سلفت الإشارة إليها، اتجهت الجماعة الدولية إلى اعتماد اتفاقية القضاء على كلّ أشكال التمييز ضد المرأة، لعام 1979،

3 د. علي الجرباوي، د. عاصم خليل، النزاعات المسلحة وأمن المرأة، سلسلة دراسات استراتيجية (20)، جامعة بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني (نوفمبر) 2008، ص 15.

4 تحديد الفجوات التشريعية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2000) حول المرأة والسلام والأمن في دول عربية مختارة، الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، نيويورك، آذار (مارس) 2015، ص 5.

والمعروفة اختصاراً باسم (اتفاقية السيداو). وتمثّل هذه الاتفاقية أوّل صكّ قانوني دولي مُلزم يوفّر إطاراً شاملاً يضمن المساواة الكاملة للنساء بالرجال، دون أي تفرقة بسبب الجنس، وقد كفلت الاتفاقية حماية النساء عبر آليات مختلفة، من بينها الإبلاغ ورفع التقارير عن ممارسات الدول في هذا الخصوص.⁵ ولاحقاً، جرى اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية السيداو، في عام 1999، لتعزيز الالتزام بأحكام الاتفاقية الأصلية، إذ سُمح للأفراد والمؤسسات غير الحكومية بتقديم الشكاوى بشأن انتهاك حقوق النساء.

وفي عام 1995، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع بشأن المرأة، ببكين، وهو المؤتمر الذي اعتُمد فيه إعلان ومنهاج عمل بكين بشأن مكافحة العنف ضد المرأة، بإجماع 189 دولة. وقد أفرد هذا الإعلان الفصل الخامس منه لبيان خصوصية تأثير النزاعات المسلحة والأعمال الإرهابية على النساء. كما اعتبر الإعلان الاغتصاب أثناء النزاع المسلح جريمة حرب وجريمةً ضد الإنسانية، وشدّد على ضرورة منع إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، الأمر الذي يتطلب التحقيق والملاحقة القضائية وتقديم الجناة إلى العدالة.⁶

وعلى صعيد آخر، أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2013، التوصية العامة رقم 30 بشأن وضع المرأة في النزاعات المسلحة، وتلخّص هذه التوصية بوضوح مبادئ المنظومة القانونية الدولية وبنودها الملزمة للدول في هذا السياق. وقد بدأت التوصية بالتأكيد على التكامل بين القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يشمل اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة ويحدّد حقوقها الإنسانية في حالات السلم، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي للاجئين، الساريين في الظروف الاستثنائية، واللذين يوفران متطلبات إضافية لحماية

5 أنسيل دريان، باول وسانام ناراجي اندرليني، السياسات الدولية الرئيسية والآليات القانونية: حقوق المرأة في سياق السلام والأمن، ص 4، متاح على الرابط:

<http://international-alert.org/sites/default/files/library/TKKeyPoliciesArabic.pdf>

6 المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة: خطة العمل، إطار عمل عالمي، المادة 23، نيويورك: الأمم المتحدة، 1996، متاح على الرابط:

www.un.org/womenwatch/daw/beijing/platform/plat1.htm#framework

النساء تتجاوز ما يوفرانه للمدنيين واللاجئين بشكل عام، إلى جانب القانون الجنائي الدولي الذي يتم تحريكه في حالات الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، التي باتت تشمل الآن الاغتصاب والعنف الجنسي المنظم.⁷

أما بالنسبة لحماية النساء في القانون الدولي الإنساني، فقد اهتمت الجماعة الدولية منذ القدم بتخفيف المعاناة الإنسانية الناتجة عن النزاعات المسلحة، واعتمدت لأجل ذلك اتفاقيتي لاهاي الأولى (عام 1899)، والثانية (عام 1907)، اللتين حددتا حقوق المتحاربين وواجباتهم في إدارة العمليات العسكرية، وتقييد وسائل القتال المستخدمة لإلحاق الضرر بالأعداء. ومع تقدم فنون التسليح والقتال لاحقاً، أُبرمت اتفاقيات جنيف الأربع (عام 1949)، وبروتوكولاتها الإضافية (عام 1977)، وقد ركزت هذه الاتفاقيات والبروتوكولات على حماية ضحايا النزاعات من المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال.

وتتمثل هذه الحماية بصفة عامة في إقرار مجموعة من الأحكام والمبادئ العامة التي يجب أن تحكم سير العمليات الحربية، والتي يكون من شأن احترامها توفير المناخ الملائم لحماية المدنيين بصفة عامة. وهي مبادئ: عدم التمييز والمعاملة الإنسانية، وحظر الآلام التي لا مبرر لها، والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وتقييد حق الأطراف المتحاربة في اختيار أساليب ووسائل القتال، وأخيراً، مبدأ التناسب.⁸

وعلاوةً، يمنح القانون الدولي الإنساني للنساء حماية وحقوقاً إضافية، مثلما هو الحال مثلاً بالنسبة للمادة 14 من اتفاقية جنيف الثالثة التي توجب معاملة «النساء... بكل الاعتبار الواجب لجنسهن».

وهناك، أيضاً، الأحكام المتعلقة بمعاملة النساء الحوامل وأمّهات الأطفال الصغار، بعناية خاصة، فيما يتعلق بتوفير الغذاء والملبس والرعاية الطبية وخدمات الإجلاء

7 دليل حول قرار مجلس الأمن 1325 والقرارات المكملة له ودور البرلمانين والبرلمانيات في تطبيقها، الأمم

المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الآسكوا)، نيويورك، 2016، ص 8.

8 أحمد الأنور، قواعد وسلوك القتال، في: د. مفيد شهاب (مقدم)، دراسات في القانون الدولي الإنساني،

القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 2000، ص 315 - 322؛ وانظر أيضاً، د. هنري ميروفيتز،

مبدأ الآلام التي لا مبرر لها، في: د. مفيد شهاب، المرجع ذاته، ص 323 - 350.

والنقل. ويكمن الهدف وراء اعتماد هذه الأحكام في مراعاة الخصائص البيولوجية والاحتياجات الطبية والنفسية للنساء.⁹

ويلاحظ، كذلك، أن اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين قد تضمّنت بعض الأحكام الخاصة بحماية فئات خاصة من النساء، كالسجينات أو المعتقلات، وأسيرات الحرب، وذلك لضمان عدم تعرّضهن للتعذيب، وبضمنه الانتهاك الجنسي، وأخذ حاجتهن الخاصة الجسدية والصحية بعين الاعتبار عند تصميم أماكن احتجازهن، من حيث تخصيص أماكن نوم ومرافق صحية منفصلة لهن، فضلاً عن إيكال مهمة تفتيشهن والإشراف عليهن إلى نساء.¹⁰

أما عن إسهام القانون الجنائي الدولي في هذ الشأن، فعلى الرغم من أن كلاً من المحاكم الوطنية والدولية لم تهتم حتى عهد قريب بالمعاقبة على أعمال العنف ضد النساء، إلا أن من المتفق عليه أن وجود نظام فعّال للمساءلة الجنائية عن الانتهاكات التي تستهدف حقوق الإنسان، وخاصة في أوقات النزاعات المسلحة، على المستويين الوطني والدولي، إنما يعدّ من أقوى الضمانات التي تكفل احترام هذه الحقوق، وعدم التّيل منها، والحيولة دون إفلات الأشخاص الذين يثبت ارتكابهم لهذه الانتهاكات، من المسؤولية والعقاب.

ويلاحظ أن الإشارة إلى استخدام الاعتداء على النساء كسلاح للحرب، قد وردت لأول مرة في المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة ليوغسلافيا السابقة لعام 1993. ويتمثل الإسهام الرئيسي لهذه المحكمة، في إصدار أحكام خلّفت سوابق قضائية بشأن التعامل مع الاعتداءات الجنسية الموجهة ضد النساء بطريقة أكثر شمولية من زاويتين؛ أولاهما، من حيث الفعل المجرّم ذاته، الذي امتدّ ليشمل جرائم جنسية مختلفة إضافة إلى الاغتصاب، والزاوية الأخرى، من حيث

9 شارلوت ليندسي، نساء يواجهن الحرب، دراسة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أثر النزاعات المسلحة على النساء، 2002، متاح على الرابط:

<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5nwhlh.htm>

10 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حماية النساء بموجب القانون الدولي الإنساني: نظرة عامة، نيسان (أبريل) 2010، متاح على الرابط:

<https://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/women/overview-women-protected.htm>

المتَّهَمين والمسؤولين جنائياً عن هذه الجرائم، وهم ليسوا فقط، بالضرورة، أولئك الذين ارتكبوها فعلاً، بل أيضاً مَنْ وقعت هذه الجرائم بعلمهم وبإذنه من هم تحت إمرتهم. ولاحقاً، سار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الخاصة لرواندا لعام 1994، على النهج ذاته، ولكن في سياق النزاعات المسلحة الداخلية.¹¹

وبصفة عامة، أعطت الأحكام التي صدرت عن هذه المحاكم الجنائية الخاصة قدراً غير مسبوق من الإنصاف للنساء ضحايا جرائم العنف الجنسي، وأرست مجموعة من المبادئ المهمة في هذا الشأن، تشمل: الاعتراف بأن الاغتصاب يمكن أن يكون أداة من أدوات الإبادة الجماعية، وأن العنف الجنسي يمكن أن يعتبر نتيجة منتظرة لغيره من الانتهاكات التي تحدث في أوقات النزاعات المسلحة، وأن الزواج القسري يمكن أن يشكّل جريمة ضد الإنسانية.¹²

ومما هو جدير بالذكر، أن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لنظام روما الأساسي لعام 1998، قد مثّل علامة فارقة في تاريخ الاهتمام الدولي بتجريم الاعتداءات ذات الطبيعة الجنسية ضد النساء، إذ اعترف هذا النظام بالاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية الأخرى، كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وكمكوّن من مكونات جريمة الإبادة الجماعية. كما حدّد النظام، تفصيلاً، الأركان المادية والمعنوية لكل من هذه الجرائم، الأمر الذي ساهم في تكوين إطار متكامل للجرائم الجنسية في القانون الدولي.¹³

وكما هو معلوم، تقوم أركان أيّ جريمة، إضافة إلى الجاني، على ركنين اثنين: أحدهما مادي، والآخر معنوي. ويتناول الركن المادي موضوع السلوك الإجرامي وصوره

11 فرانسواز هامبسون، إقامة العدل وسيادة القانون والديموقراطية: تجريم أعمال العنف الجنسي الخطير والتحقيق فيها والمقاضاة عليها، المجلس الاقتصادي والاجتماعي: لجنة حقوق الإنسان، تموز (يوليو) 2004، ص 5،4، متاح على الرابط:

https://digitallibrary.un.org/record/526573/files/E_CN.4_Sub.2_2004_12-AR.pdf?version=1

12 الدليل الإقليمي للرصد والتوثيق في قضايا العنف القائم على أساس النوع وخاصة العنف الجنسي ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز نظرة للدراسات النسوية، تشرين الأول (أكتوبر) 2016، ص 25.

13 الدراسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 37.

المختلفة، ويتمثل الركن المعنوي، في القصد الجنائي الذي ينهض على عنصرَي العلم والإرادة.¹⁴ وبالتطبيق على جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوقات النزاعات المسلحة، يلاحظ، أنها تتضمن، كذلك، ركناً ثالثاً، وهو الركن الدولي، وذلك باعتبارها تفيد حصول سلوك محظور بموجب قواعد القانون الدولي، وتشكّل، إذاً، إحدى أخطر الجرائم التي تثير قلق الجماعة الدولية، وتبرّر نشوء المسؤولية الجنائية الفردية.

ويقوم الركن المادي لجريمة الاغتصاب باعتبارها جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب، على: «أن يعتدي مرتكب الجريمة على جسد شخص بأن يأتي سلوكاً ينشأ عنه إيلاج عضو جنسي، أو أيّ جسم، في جسد الضحية مهما كان ذلك الإيلاج طفيفاً». في حين يتضمن الركن المادي لجريمة الاستعباد الجنسي على ممارسة مرتكب الجريمة السلطات المتصلة بالحق في الملكية على شخص الضحية، كأن يشتريه أو يبيعه أو يعيره أو يقايضه، وأن يدفعه إلى ممارسة فعل أو أكثر من الأفعال ذات الطابع الجنسي.¹⁵

ويُقصد بالركن المادي لجريمتي الحمل والتعقيم القسري كجرائم دولية تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ارتكابُ الجاني لسياسات تهدف إلى التأثير في التكوين العرقي لمجموعة من السكان المدنيين، سواء من خلال إكراه النساء على الحمل، أو من خلال حرمان شخصٍ أو أكثر من القدرة البيولوجية على الإنجاب، دون أن يكون هذا الحرمان بموافقة صريحة منه، أو دون أن يكون له ما يبرّره طبيّاً.

أما عن الركن المادي لجريمة الإكراه على البغاء فيقوم على: دفع مرتكب الجريمة شخصاً، أو أكثر، قسراً، إلى ممارسة فعل أو أفعال ذات طابع جنسي، مقابل الحصول على أموال أو أيّ فوائد أخرى. ويتطلب الركن المادي لجريمة العنف الجنسي كجريمة ضد الإنسانية، أن يقترب مرتكب الجريمة فعلاً ذا طبيعة جنسية على درجة عالية من

14 حول الأركان العامة للجريمة والبنيان القانوني للجريمة بوجه عام، انظر على سبيل المثال: د. أحمد عوض بلال، مبادئ قانون العقوبات: القسم العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص ص 115-121.

15 المذكرة التفسيرية لنظام روما الأساسي لعام 1998، ص ص 145 - 148، و ص ص 170 - 173، متاح على الرابط:

http://legal.un.org/icc/asp/1stsession/report/arabic/part_ii_b_a.pdf

الخطورة ضد شخص أو أكثر أو يرغمه/ هم على ممارسة فعل ذي طبيعة جنسية دون رضاه/ هم.

وفيما يخصّ الركن المعنوي للجرائم محلّ التحليل، فقد بيّنت المذكرة التفسيرية لنظام روما الأساسي، أنه يمكن الاستدلال على عنصر القصد فيها من الوقائع والظروف ذات الصلة المحيطة بملازمات ارتكاب هذه الجرائم. وعليه، يتوفر هذا القصد في حالة الجرائم ضد الإنسانية، على اختلاف صورها، في ارتكاب هذا السلوك الإجرامي كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد سكان مدنيين. في حين يتحقق هذا العنصر في حالة جرائم الحرب في صدوره في سياق نزاع دولي مسلح أو مقترناً به. كذلك، أوضحت المذكرة التفسيرية، بالنسبة لعنصر العلم في حالة الجرائم ضد الإنسانية، أنه لا يشترط بالضرورة توافر المشاركة في الهجوم واسع النطاق والمنهجي ضد المدنيين، ولا يشترط، أيضاً، تطلّب إثبات علم المتهم بجميع خصائص ذلك الهجوم أو بالتفاصيل الدقيقة للخطة أو السياسة التي تتبعها الدولة أو المنظمة المتورطة بالنزاع، بل يكفي توافر نية مواصلة الهجوم من جانب المسؤولين، للقول بتحقيق عنصر العلم. ويختلف الأمر بالنسبة لجرائم الحرب، التي يشترط توافر عنصر العلم بركنها المعنوي أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.¹⁶

وفيما يخصّ الضمانات التي تكفل احترام حقوق وحرّيات النساء عموماً، وتعزيز مشاركتهن السياسية في مجتمعاتهن، فيلاحظ أن بعض هذه الضمانات من طبيعة مزدوجة، فهو يتداخل، أحياناً، مع مفهوم الحقوق والحرّيات الأساسية المقررة للنساء. وتتعدد الضمانات التي نصّت عليها الاتفاقات والمواثيق الدولية ذات الصلة في هذا الخصوص، ولعل أبرز هذه الضمانات، ما يلي:

1 - مبدأ المساواة بين جميع أبناء الوطن الواحد رجالاً ونساءً أمام القانون، فهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم، بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

16 المذكرة التفسيرية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

2. كفالة الحق في التقاضي، ويُقصد به حقّ كل فرد من أفراد المجتمع في اللجوء إلى القضاء للفصل فيما يدّعيه من حقوق أو مراكز قانونية قبل الغير، أو لدفع ما يدّعيه الغير، قبله. ويتصل بالحق في التقاضي، حقّ كل فرد، أيضاً، في الدفاع، وحقّه في المحاكمة العادلة.

3- عدم تقادم الدعاوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الاعتداء على الحقوق والحريات، وذلك حرصاً على توفير أكبر قدر من الحماية لأصحابها.¹⁷

ومؤدّى ما تقدم، أن الحديث عن « ضمانات دولية » لحقوق الإنسان لا يعدو، في حقيقة الأمر، أن يكون بمثابة توكيد دولي على تلك المبادئ العامة المستقرة في عموم النظم القانونية والسياسية؛ كمبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ استقلال القضاء، ومبدأ المساواة بين الخصوم.

ومما هو جدير بالذكر، في هذا السياق أيضاً، أن الأصل في ضمانات حقوق الإنسان أنها تدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدول في المقام الأول. ولعل هذا هو الذي يفسر لماذا تبدو الجماعة الدولية عاجزة، في بعض الأحيان، عن التدخل لمواجهة بعض حالات تجاوز حقوق الإنسان، باستثناء حالات الانتهاك الصارخ، كحالات الإبادة الجماعية، أو سياسات التطهير العرقي التي تستهدف جماعة بذاتها أو أقلية معينة في إحدى الدول، بل إنه حتى في هذه الأثناء يتسم أسلوب التعامل مع هذه الحالات الأخيرة بالازدواجية وغلبة الطابع السياسي.

ثانياً - في ماهية قرار مجلس الأمن 1325: المرأة كعنصر فاعل في السلام والأمن:

اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة بالإجماع، في 31 تشرين الأول (أكتوبر) من عام 2000، القرار رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد شدد القرار على أهمية إدماج المنظور الجنساني وتعميمه في مبادرات منع نشوب النزاعات، ومفاوضات السلام، وعمليات حفظ السلام، والمساعدة الإنسانية، والتعمير بعد انتهاء النزاع، ونزع

17 راجع: د. أحمد الرشدي، حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2006، ص ص 137 - 155.

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما حثّ القرار، أيضاً، الدول الأعضاء على زيادة تمثيل النساء في جميع مستويات صنع القرار في جميع المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية وفي العمليات الميدانية للأمم المتحدة كمراقبات عسكريات وضمن فرق المساعدات الإنسانية.

كذلك، أكد القرار المذكور ضرورة الإنفاذ الكامل لقواعد وأحكام كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتبارهما الإطار القانوني الذي يكفل حماية النساء والفتيات من الانتهاكات المختلفة لحقوقهن في أوقات السلم والنزاعات المسلحة على حد سواء، وبخاصةً من جرائم العنف القائمة على النوع الاجتماعي.¹⁸

ويقوم القرار رقم 1325 على أربعة أركان أساسية، تهدف في مجملها إلى تحسين وضع النساء أثناء النزاعات وبعدها، وهي: الوقاية، والحماية والإغاثة، والمشاركة، والإنعاش والتعمير.

(1) الوقاية: منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر:

أكد القرار رقم 1325 أهمية اتباع النهج الوقائي، والعمل على منع جميع أشكال العنف ضد النساء، ورصد الانتهاكات التي تحدث أوقات النزاعات، ومراقبة مدى تصدي الجهات الأمنية المعنية لها وإخضاع مرتكبيها للمساءلة القانونية. كما حثّ القرار الدول الأعضاء على إقامة أنظمة الوقاية والإنذار المبكر وآليات منع نشوب النزاعات وتطويرها، وأهمية إشراك المنظمات النسوية في هذا الخصوص، دون أن يقتصر هذا الأمر فقط على الدول الأطراف في نزاعات مسلحة، بل يجب أن يشمل، أيضاً، الدول التي خرجت لتوها من نزاعات، و/ أو الدول المجاورة لمناطق النزاعات، إذ تضمن هذه الآلية عدم العودة إلى الورا، خاصة إذا ما كانت الأسباب التي أدت إلى نشوب النزاع المسلح لا تزال موجودة.¹⁹

18 أغنييتا سوم رباري ياكوبسون، فلنعد النظر! .. كتيب إرشادي من أجل سلام دائم، استكهولم: مؤسسة المرأة للمرأة، 2004، ص 21 - 23، متاح على الرابط:

<http://www.equalpowerlastingpeace.org/ar/resource-category/مواد-تدريبية/>

19 دليل حول تطبيق قرار مجلس الأمن 1325، مرجع سبق ذكره، ص 12.

واستجابة لهذه الدعوة، استحدث صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر المرتكزة على نوع الجنس، والمستمدة من مجموعة واسعة من التجارب النسائية في فترات التأهب للنزاعات وأثناءها، تتراوح بين الدلائل الواضحة مثل حركات نزوح اللاجئيين من جنس معين، وازدياد العنف ضد المرأة، وانخفاض متابعة الفتيات لتعليمهن بالمدارس مقارنة بالذكور، في ظل ما قد تفرضه الجماعات المسلحة غير المشروعة من تهديدات وقيود على الفتيات أو المنظمات النسائية، والعلامات الأقل وضوحاً مثل تكميم أفواه القيادات النسائية في وسائل الإعلام عن طريق التخويق.

2) المشاركة في المفاوضات واتفاقيات التسوية وبعثات الأمم المتحدة لحفظ

السلام:

يرتكز جوهر القرار رقم 1325 على مشاركة النساء وانخراطهن الكامل في جهود منع النزاعات، والمفاوضات واتفاقيات التسوية، وفي جهود الإعمار وبناء السلام. وذلك، انطلاقاً من خبراتهن المكتسبة طيلة فترة النزاع، بسبب الأدوار السياسية والاجتماعية غير التقليدية التي اضطررن إلى القيام بها نظراً لانشغال الرجال بالعمليات القتالية.

وإضافةً، طالب القرار المذكور بدمج المنظور الجنساني في تدابير وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ وحثّ الدول الأعضاء على زيادة دعمها المالي والتطوعي والفني واللوجيستي لبرامج التدريب، على المستويين الوطني والدولي، التي تتحسّس قضايا المساواة بين الجنسين. وكذلك، إشراك النساء في تخطيط العديد الأنشطة المتصلة بالنزاع، وتنفيذها، مثل: إيصال المساعدات الإنسانية، وتقييم الاحتياجات لتمويل خطط الاستجابة إليها في مؤتمرات المانحين، وإجراءات بناء الثقة، وضع استراتيجيات الحد من الفقر وخطط العمل الوطنية لإعادة تأهيل المجتمع بعد النزاع.²⁰

20 تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن المرأة والسلام والأمن، تشرين الأول (أكتوبر) 2002، ص 12، متاح على الرابط:

<https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/634/66/PDF/N0263466.pdf?OpenElement>

3) الحماية الإنسانية وجهود الإغاثة:

استكمالاً للجهود الحثيثة لحماية النساء في أوقات النزاعات المسلحة، طالب القرار رقم 1325 جميع الأطراف المتنازعة باتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء من جرائم العنف الجنسي، وخاصةً الاغتصاب، المرتكبة ضدّهنّ أثناء النزاع؛ وذلك بهدف ضمان أمنهنّ وسلامتهن وصحتهن البدنية والعقلية. كما شدد القرار المذكور، كذلك، على أهمية تحمّل الأطراف الفاعلة المسؤولية الكاملة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق النساء في هذه الأثناء، والعمل على معالجة آثارها الجسيمة على الضحايا نفسياً وجسدياً.²¹

وتطبيقاً لمبدأ مسؤولية الحماية، فإنه حيثما تكون الدولة - باعتبارها المسؤول الأول عن حماية المدنيين من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم أوقات النزاعات المسلحة - عاجزة عن توفير الحماية والمساعدة لمواطنيها أو غير راغبة في توفيرهما، فإن هذه المسؤولية تنتقل إلى الجماعة الدولية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن الدولي الجهاز التنفيذي للمنظمة، فيقع على عاتقه التصدي لهذه المهمة من خلال تمديد ولايات بعثات حفظ السلام لتشمل رصد الانتهاكات والأخطار الأمنية المحدقة بالنساء والفتيات، وتقديم العون اللازم لتخطيها ومعالجة آثارها.²²

وإضافةً، أعاد القرار رقم 1325 التأكيد على أهمية التزام جميع الأطراف المعنية بكفالة الحماية الواجبة للاجئين والنازحين داخلياً، واحترام حقوقهم على النحو المستقر في الاتفاقيات والقواعد الدولية ذات الصلة، وأن تحترم، كذلك، الطابع المدني والإنساني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين، وأن تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات، لا سيما عند تصميم المخيمات. كما شدد القرار أيضاً على ضرورة مراعاة المنظور الجنساني عند التخطيط لجهود المساعدة الإنسانية والإغاثة الطارئة وتنفيذها.

21 راجع نص قرار مجلس الأمن 1325، متاح على الرابط:

<http://wps.unwomen.org/pdf/1325/UNSCR-1325-AR.pdf>

22 لمزيد من التفاصيل حول مبدأ مسؤولية الحماية، انظر على سبيل المثال: د. هالة أحمد الرشيد، مبدأ مسؤولية الحماية كنهج جديد لتعامل المنظمات الدولية مع الأزمات الإنسانية: أزمة اللاجئين نموذجاً، بحث قدم إلى مؤتمر: أزمات الهجرة واللجوء وتحديات الدولة القومية في العالم العربي وأوروبا، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية وحوار الثقافات، 24 - 26 أيلول (سبتمبر) 2016.

4) التعافي والتعمير بعد انتهاء النزاع وبناء السلام:

ناشد القرار رقم 1325 جميع الأطراف المعنية إدراج المنظور الجنساني في جهود تعميم مجتمعات ما بعد النزاع، وخاصةً عند إصلاح المنظومتين التشريعية والانتخابية، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود التي تواجهها النساء في هذه الأثناء، كعدم امتلاك الأراضي وعدم الحصول على الموارد الاقتصادية والتحكم فيها.

وعلاوة على ذلك، دعا القرار، أيضاً، إلى ضرورة إدماج المنظور الجنساني في إجراءات العدالة الانتقالية، وعند إصلاح القطاع القضائي، بغرض تحقيق المساواة بين الجنسين على نحو أكثر منهجية في المحاكمات ولجان تقصي الحقائق وتقديم التعويضات لجبر الضرر. فيتعين أن تشمل إجراءات الإنصاف هذه إحداث تحوّل في سياق التمييز وانعدام المساواة التي شكلت أساساً للعنف داخل المجتمع.²³

واتساقاً مع ما تقدم، يتعين أن تشمل برامج التعويضات عناصر متباينة، في مقدمتها: إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه، وجبر الأضرار، وإعادة التأهيل النفسي والمجتمعي للضحايا، والضمانات بعدم تكرار الانتهاكات مرة أخرى. كما يفضّل استخدام التعويضات الرمزية كالاعتذار العلني وإحياء الذكرى ومراسم إعادة الدفن وإطلاق أسماء تذكارية للضحايا على الشوارع والمباني العامة، وذلك بغرض التصدي للمفاهيم السائدة عن علاقات السلطة بين الجنسين التي أنتجت في أوقات النزاعات المسلحة وفي أعقابها.²⁴

وبعد إصدار القرار رقم 1325، بدأ مجلس الأمن للأمم المتحدة بوضع موضوع المرأة والسلام والأمن على جدول أعماله، فقد تبنت القرار رقم 1820 لعام 2008، والقرارين رقم 1888 ورقم 1889 لعام 2009، والقرار رقم 1960 لعام 2010، والقرارين

23 منظمة العفو الدولية، قائمة مراجعة من ست نقاط بشأن العدالة المتعلقة بالعنف ضد المرأة: دليل مرجعي سريع، 2011، ص 5.

24 فرصة مواتية: جعل العدالة الانتقالية تنصف المرأة، الأمم المتحدة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الطبعة الثانية، 2012، ص 18، متاح على الرابط:

http://www.dealingwiththepast.ch/fileadmin/user_upload/2013_Course/Readings_2013/5aa_Arb_82794_UNW008_06B_Making_Transitional_Justice_READY.PDF

رقم 2106 ورقم 2122 لعام 2013، والقرار رقم 2242 لعام 2015. وتقرّ القرارات المشار إليها بأن الاستجابة للعنف الجنسي في أوقات النزاعات المسلحة تتطلب تبني استراتيجية شاملة أمنياً وسياسياً واقتصادياً تشارك فيها جميع الأطراف ذات العلاقة دولياً ووطنياً، وبخاصة المنظمات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية، كما تهدف في مجملها إلى تطوير مضمون القرار رقم 1325 ومعالجة نواقصه ومتابعة إنفاذه وطنياً ودولياً.

ثالثاً - تقييم الخبرة الدولية للمشاركة السياسية النسوية في عمليات إحلال وبناء السلام.. الإنجازات والمعيقات:

تجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من الإنجازات والنجاحات التي تحققت، منذ اعتماد القرار 1325، على الصعيد العالمي، بغرض حماية النساء والفتيات من كل أشكال العنف ضدّهن في أوقات النزاعات المسلحة. ونشير إلى أبرزها فيما يلي:

1. اعتمدت الجماعة الدولية إطاراً معيارياً شاملاً، على المستويين الفقهي والقضائي، فيما يتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع، شكّل نظام روما الأساسي لعام 1998 اللبنة الأولى فيه، فقد تضمن النظام قائمة تفصيلية شاملة بأخطر وأهم جرائم العنف الاجتماعي التي ترتكب ضد النساء، خاصة أوقات النزاعات المسلحة. وقد تم تطبيق هذا الإطار عند إصدار العديد من الأحكام في المؤسسات القضائية الوطنية والدولية على السواء.

2. على المستوى المؤسسي، استحدث الأمين العام للأمم المتحدة منصب "الممثل الخاص المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع"، ليتولى مهمة رصد حالات العنف الجنسي ضد النساء أوقات النزاعات المسلحة، وتوثيقها، ورفع تقارير بها إلى الأمين العام لترحها على جدول أعمال مجلس الأمن لاتخاذ ما يلزم حيالها. ولتسهيل القيام بهذه المهمة، أنشئت آلية الإبلاغ على المستوى المحلي.²⁵

25 الدراسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 15.

3. كذلك، فقد وسَّع مجلس حقوق الإنسان من صلاحيات لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التي يشكّلها لتشمل مهام التحقيق في حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي يتم الإبلاغ عنها. ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بقائمة من الخبراء الذين تم الاتفاق عليهم من قبل الجماعة الدولية خصيصاً لغرض دعم التحقيقات في هذه الجرائم الدولية.

4. بدأت الجماعة الدولية والحكومات الوطنية في إدراك أهمية التوصل إلى الحلول السياسية وصولاً إلى المصالحة المجتمعية والتلاحم الوطني، وأيضاً، أهمية تطبيق العدالة وفرض المساءلة عن جرائم العنف الجنسي ضد النساء، وبضمن ذلك تخليد الذكرى وجبر ضرر الضحايا، إذا ما أُريد لهذا التلاحم أن ينجح ويستمر.

5. ارتفاع نسبة تمثيل النساء في اتفاقيات السلام من 11% في الفترة بين عام 1990 وعام 2000، إلى نسبة 27% في الفترة من عام 2000 وعام 2015.

6. زيادة عدد النساء الشاغلات لمناصب قيادية عليا ضمن موظفي الأمم المتحدة وبين أفراد بعثاتها لحفظ السلام.

ورغم هذه الإنجازات المتقدمة في سبيل تنفيذ القرار رقم 1325، إلا أنه لا تزال هناك مع ذلك، عدد من العقبات والتحديات التي تحول دون التنفيذ الفعال والكامل لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ونشير إليها تفصيلاً، فيما يلي:

1. على الرغم من الإطار المعياري الشامل بالنسبة للعنف الجنسي والذي تم اعتماده، إلا أن هناك عدداً قليلاً جداً من الملاحقة القضائية الفعلية وبخاصة على المستوى الوطني، كما أنه لم يُحدِث فرقاً كبيراً بالنسبة للنساء على أرض الواقع.

2. على الرغم من ارتفاع نسبة تمثيل النساء في اتفاقيات السلام الرسمية، إلا أن مشاركة النساء فعلياً أثناء التفاوض بشأن هذه الاتفاقيات كان ضعيفاً للغاية. والمشاهد، أيضاً، اتسام هذه المشاركة الرسمية للنساء في العديد من السياقات المتضررة من النزاعات، بالطابعين النخبوي والمؤقت، ورمزية الأدوار الموكولة إليهنّ وعدم موضوعيتها. كما أن غالبية النساء المشاركات

في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام يعملن كموظفات ، ولا تتجاوز نسبة النساء العسكريات %3.26²⁶

3. على الرغم من التزام الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وفقاً للقرار رقم 1325 بإعداد خطط عمل وطنية بشأن مشاركة المرأة في جهود السلام والأمن والتنفيذ الفعال لمضمون القرار بأركانه الأربعة، إلا أن 54 دولة فقط قد استجابت لهذا الالتزام، كما جاءت غالبية هذه الخطط خلواً من أي آليات للمساءلة الحقيقية عن أعمال العنف ضد النساء، الأمر الذي أفقدها الكثير من محتواها؛ إضافةً إلى غياب الموارد اللازمة لتنفيذها فعلياً.

4. أدى انتشار الإرهاب والتطرف والإيديولوجيات الإقصائية في أجزاء عديدة من العالم إلى زيادة وضع النساء سوءاً، من حيث تمتّعن بحقوقهن وحریاتهن الأساسية، إذ ترتفع احتمالات تعرّضهن المباشر لأشكال العنف المختلفة، إضافةً إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفقدان الأمن، وهي أحوال تزيد من معاناة النساء ولا شك.

5. تظل إشكالية التمويل إحدى أهم العقبات والتحديات التي تحول دون التنفيذ الفعال والكامل للقرار رقم 1325. ويتقاطع مع هذا التحدي تحدّ آخر على درجة عالية من الأهمية، ألا وهو الافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية لدى القيادات في بعض المجتمعات لإشراك النساء على قدم المساواة مع الرجال في مجالات الحياة المختلفة. ومما يزيد هذا الأمر صعوبة، هو ضآلة حجم المساعدات الدولية المخصصة لإدماج المنظور الجنساني في جهود السلام والأمن بالدول الهشة.

وفي ضوء التحديات المشار إليها بشأن تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن، وفق ما وردت بقرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات المكملة له، فإنه يمكن التوصية بالملاحظات الختامية الآتية من أجل تحقيق مزيداً من الفاعلية لهذا التنفيذ:

1. أهمية اتباع استراتيجية شاملة قائمة على ضرورة التوازي بين الحلول السياسية وتقديم الدعم للنساء ضحايا العنف أثناء النزاعات المسلحة. وفيما

26 المرجع السابق، ص 18.

يخص المنطقة العربية على وجه التحديد، فقد سمح الجمود السياسي على المستوى الدولي، وخاصة في مجلس الأمن الدولي، بإطالة أمد الصراعات الجارية في المنطقة وتضعيدها. ففي سورية والعراق، تدعم مختلف الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية مجموعة واسعة من الجماعات المحلية على الأرض، في حين لم تؤت الجهود الدبلوماسية، التي كانت عملية جنيف أفضل تجسيد لها، ثمارها. وقد أدى ذلك إلى اختلال الميزان لصالح الخيارات العسكرية والأمنية في التعامل مع الصراعات الجارية، وبضمن تلك الخيارات التحالف الواسع الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، إضافةً إلى التحرك العسكري الروسي الأخير الداعم للنظام السوري.

2. استمرار دعوة الدول وتشجيعها على الانضمام - دون تحفظات قدر المستطاع - إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية السيداو لعام 1979، واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافيان لعام 1977، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن مركز اللاجئين لعام 1951، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، إضافةً إلى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ذات العلاقة، ورصد وتخصيص الموارد البشرية والمالية من أجل التنفيذ الفعال لمضمون هذه الأطر المرجعية بشأن حماية النساء في الأوقات والمراكز أو الوضعيات المختلفة، واتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات سياسية وثقافية وتشريعية واقتصادية من أجل ذلك.

3. الاهتمام برفع الوعي بأهمية مناهضة العنف ضد النساء، مع التأكيد على الدور المهم للإعلام في تعزيز ثقافة السلام ومواجهة قضايا التطرف العنيف والخطاب الديني المتشدد والقمع السياسي، إذ إن زيادة وجود المرأة في وسائل الإعلام يمكن أن يبنى سلاماً داخلياً عن طريق تشجيع كتاباتها وأفكارها من خلال المقابلات والحوار.

4. كذلك، من المهم، أيضاً، حثّ الدول على تطبيق مبدأ الحصص النسبية "الكوتا" لتعزيز إشراك المرأة في المناصب القيادية السياسية والدبلوماسية والإدارية المختلفة.

5. إجراء تعديلات هيكلية في المناهج التعليمية لمعالجة الصور النمطية للنساء والتأثير النوعي للنزاع عليهن، بشكل مختلف عن الرجال؛ كما ينبغي على الحكومات زيادة مبادرات تعليم الفتيات التي تركز على بناء الثقة بالنفس، وتزويد مهارتهن في إدارة مجتمعاتهن التي تشهد نزاعات مسلحة والوصول بها إلى سلام دائم.
6. يجب دعم الشبكات النسائية التي تضم بناءً وصانعات السلام لكي تحتل موقع الصدارة، وتوسيع نطاق عملها في مجال تقديم الدعم للنساء ضحايا النزاعات المسلحة، وإضفاء الطابع المحلي على أجندة المرأة والسلام والأمن، والدفع قُدماً بتنفيذها الكامل والفعال.
7. حثّ الدول على تقديم التدريب الموجه لأعضاء حكوماتها ولموظفيها في المجالات العامة المختلفة وبناء القدرات طويلة الأمد، من أجل تعزيز مساهمة المؤسسات والأفراد في الدفع بأجندة المرأة والسلام والأمن.
8. إتاحة وصول النساء ضحايا جرائم العنف إلى مؤسسات العدالة الرسمية لإيقاع العقوبة والجزاء المناسب بمرتكبيها، وعدم الاكتفاء بمنظومة العدالة غير الرسمية لتصبح هي الوسيلة العدلية الوحيدة التي يمكن لهؤلاء النساء سلوكها. كما يتعين إعادة النظر في الممارسات العدلية التقليدية أو غير الرسمية، بحيث تتوافق مع معايير حقوق الإنسان، إذ كثيراً ما تعكس هذه الممارسات انحياز السلطة للذكور داخل المجتمعات، ومن ثم، تكون هي في حد ذاتها مشجعة على ارتكاب أعمال العنف ضد النساء، كما هو الحال مثلاً، بالنسبة لإجبار المغتصبة على الزواج ممن اغتصبها.
9. العمل على إصلاح أجهزة الدولة المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترات النزاع، وبخاصةً جهاز الشرطة، ونشر الوعي بين أفرادها بواجباتها فيما يتعلق بمواجهة العنف ضد النساء. وذلك من أجل بناء الثقة بين الدولة ومواطنيها، وإرساء أسس السلام الدائم.

لم يعد استبعاد النساء من المشاركة في عمليات السلام خياراً

رشا جرهوم¹

شكر وتقدير

تعرب مبادرة مسار السلام عن شكرها وامتنانها للمساهمة القيّمة التي قدّمتها النساء اليمنيات اللواتي شملتهنّ الدراسة في عدن وتعز وصنعاء، واللاتي يواجهن تحديات هائلة لم تمنعهنّ من المشاركة في هذا البحث. كما نشكر شركاءنا المحليين، ومن بينهم مؤسسة أكون للحقوق والحريات، وشركاءنا في صنعاء (لم تُذكر أسماءهم لأسباب أمنية)، الذين قدموا مساعدة سخية في عملية جمع البيانات. كما نعرب عن شكرنا لرابطة النساء الدولية للسلام والحرية، للدعم الذي قدّمته في عملية جمع البيانات، ولإدراج نتائج هذا البحث في التحليل المقارن الذي نُشر بشأن اليمن وليبيا. وأخيراً وليس آخراً، تعرب مبادرة مسار السلام عن امتنانها لمؤسسة (فريدريش إبيرت شتيفتونغ)² على إتاحة الفرصة لها في عرض نتائج هذا البحث في المؤتمر الإقليمي

1 أنجز هذا البحث بمساهمات كل من: لينا الحسني (رئيسة مؤسسة أكون للحقوق والحريات)، ليلي حسين (منسقة البحث)، ليلي الشيببي (جمع البيانات، مؤسسة أكون للحقوق والحريات)، عابدة الرفيد (جمع البيانات)، فريق صنعاء.

2 لا تمثّل نتائج هذا البحث بالضرورة وجهات نظر مؤسسة (فريدريش إبيرت شتيفتونغ) ورابطة النساء الدولية للسلام والحرية.

للمرأة والسلام والأمن، وكذلك لأنها قدمت دعماً سخياً أيضاً في طباعة هذا البحث من بين أوراق إقليمية أخرى في مجلد.

المقدمة

يشهد اليمن حرباً منذ أكثر من 3 سنوات، ما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية القائمة في البلاد أصلاً، وإلى تسارع تدمير النسيج الاجتماعي. لطالما احتل اليمن المركز الأخير في مؤشر الفجوة الجندرية العالمي³، ما جعله واحداً من أسوأ البلدان بالنسبة إلى معيشة المرأة. تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أدوار المرأة المختلفة في اليمن. والأهم من هذا، أنها تركز على تغيير الصورة التي تحدد النساء بوصفهن ضحايا سلبيات، بغية إبراز دورهن القيادي في بناء السلام. تستند هذه الدراسة إلى المعلومات المتوفرة على الإنترنت، وإلى مقابلات مع مطلّعين، ومناقشات جماعية مكثفة مع 115 امرأة في عدن وتعز وصنعاء، من بينهن ممثلات عن المجتمع المدني، ونساء عاملات في القطاع الأمني، وقائدات وناشطات سياسيات محليات، إضافةً إلى نساء نازحات داخلياً.

الإطار القانوني والسياسي:

اليمن دولة شابة، تأسست في عام 1990 بعد توحيد اليمنين: الشمالي، والجنوبي. اعتبر اليمن الجنوبي متقدماً نسبياً مقارنة مع اليمن الشمالي، نظراً لتطبيقه سياسة "نسوية الدولة"، لتحسين النمو الاقتصادي أساساً، من خلال حشد النساء كرأس مال بشري. كما كانت مشاركة المرأة السياسية في الدولة الجنوبية أفضل نسبياً من حال مشاركتها بعد الوحدة. فعلى سبيل المثال، كان لرئيسة الاتحاد النسائي مقعد دائم في مجلس الشعب الأعلى، ونسبة النساء 10 في المئة من مجموع أعضاء المجلس⁴.

3 Gender Gap Index, 2015, Yemen Profile, World Economic Forum. Available at: <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=YEM>

4 CEDAW (1989), "CONSIDERATION OF REPORTS SUBMITTED BY STATES PARTIES UNDER ARTICLE 18 OF THE CONVENTION, Initial reports of States parties", DEMOCRATIC YEMEN. Available at: http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/YEM/CEDAW_C_5_Add-61_938_E.pdf

ويعتبر هذا أفضل مما حقته النساء بعد الوحدة، إذ لم تتجاوز مشاركتهن في البرلمان والمجالس المحلية نسبة 1 في المئة. إضافةً إلى ذلك، وقعت الدولة الجنوبية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1984 دون أي تحفظات. لكنها لم تصادق على البروتوكول الاختياري. وبقي هذا، إلى جانب التزامات دولية أخرى، على اليمن تنفيذه.

كانت حقوق المرأة أول ضحايا توحيد اليمن، فقد أصبحت التشريعات الخاصة بها تقوم على قوانين الوصاية، وعلى العديد من الأحكام التمييزية. لم يُنص الدستور على المساواة، إذ أشار إلى أن النساء شقائق الرجال، بدلاً من النص الصريح على المساواة. فالمرأة اليمنية تحتاج إلى موافقة ولي الأمر على العمل، وعلى الزواج، وعلى السفر، وعلى الحصول على المستندات القانونية... إلخ. فضلاً عن القوانين التي تشير ضمناً إلى أن قيمة المرأة تساوي نصف قيمة الرجل، على سبيل المثال، قيمة دية المرأة نصف دية الرجل.

أنشئت اللجنة الوطنية للمرأة في عام 1996 استجابةً لمنهاج عمل ييجين في إيجاد آلية لتنمية المرأة، وهي الآلية الحكومية لتطوير السياسات الخاصة بتمكين المرأة وتنميتها. وضعت هذه اللجنة استراتيجية وطنية لتنمية المرأة ما بين (2006-2015). ومن الجدير بالذكر هنا أن اللجنة أعدت، في عام 2008، خطة عمل شاملة لجميع القطاعات لتنفيذ الملاحظات الختامية لاتفاقية السيداو، ووافقت عليها الحكومة، لكنها لم تقدم لها أي دعم مادي. حالياً، وبسبب الحرب، من الصعب جداً بالنسبة للجنة تطوير خطة عمل وطنية للنساء والسلام والأمن، فهي لا تزال تعمل من صنعاء، والحكومة الشرعية لم تكلف نفسها عناء دعم فروع اللجنة في مناطق سيطرتها. لكن أعدت بعض القيادات النسائية الأجندة الوطنية للنساء والسلام والأمن في عام 2016، لتكون بمثابة إطار استراتيجي، وأرسلوها إلى مجلس الأمن الذي رحب بها⁵.

5 UNSC Meeting Report: Letter dated 18 July 2017 from the Permanent Representatives of Sweden, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and Uruguay to the United Nations addressed to the Secretary-General: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2017_627.pdf

خيرة في شؤون الجندر: «إن اللجنة الوطنية للمرأة غير قادرة على وضع خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن، بسبب معارضة الحوثيين لها».

لا يوجد قانون نافذ يحمي النساء من العنف. وعلاوة على ذلك، أعدّ المجتمع المدني مجموعة من المبادرات لوضع المشاريع الخاصة بهذا الموضوع في عام 2014، مثل مشروع القانون الخاص بالعنف ضد المرأة، الذي أعدته شبكة النساء المستقلات. لكن تصاعد العنف واشتعال الحرب عطل جميع هذه الجهود. كما يمكن أيضاً أن تشكل قوانين الميراث العشوائية التمييزية تحدياً، إذا ما استندت إليها تدابير العدالة الانتقالية، مثل التعويض والجبر.

تضمنت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني نتائج تؤكد المساواة بين النساء والرجال، مع ضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 30 في المئة في جميع العمليات السياسية⁶. كما نصت على الحقوق المتساوية للنساء والرجال في السلامة البدنية، والتعويض الخاص بالأضرار الجانبية الناجمة عن النزاع والاحتجاز التعسفي. وأكدت مسؤولية الدولة عن حماية النساء والأطفال في أثناء النزاع وبعده وفقاً للقانون الإنساني الدولي. إضافة إلى ضمان حقوق المرأة في الميراث، والحث على المساواة في التعويض الخاص بالدية. ونشر المؤتمر وثيقة خاصة تلخص حقوق المرأة في وثيقته الختامية⁷. كما تضمنت مسودة الدستور الجديد أحكاماً لحماية المرأة في أثناء النزاع المسلح، ومادة لتمثيلها في العمليات السياسية بنسبة 30 في المئة⁸.

دعا اتفاق مجلس التعاون الخليجي بوضوح إلى تمثيل المرأة في العمليات السياسية، وبضمنها تشكيل الحكومة والحوار. وكلف مؤتمر الحوار الوطني بمناقشة مسألة حماية المرأة. كما دعا قرار مجلس الأمن 2216 المعتمد في عام 2015، والذي يُعد الآن وثيقة مرجعية للعملية السياسية في اليمن، إلى استئناف العملية السياسية السلمية التي تلبى تطلعات الشعب اليمني بما فيه النساء، وفقاً لنتائج مؤتمر الحوار

6 Government of Yemen, GoY, 2014, National Dialogue Outcomes, Yemen. Available in Arabic at: http://www.ndc.ye/ndc_document.pdf

7 Women's Rights in the NDC: http://www.ndc.ye/ndcdoc/book_seven.pdf

8 Government of Yemen, GoY, 2015, Draft New Constitution, Yemen. Available in Arabic at: http://www.ndc.ye/constitution_draft.pdf

الوطني واتفق مجلس التعاون الخليجي. ولكن القرار لم يذكر صراحة مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن، ولم يُشر إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة مثل القرار 1325⁹. ولم يُصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً¹⁰ يتضمن مطالبَ جندرية صريحة لغاية منتصف عام 2017، إذصرح:

«يدعو مجلس الأمن الطرفين إلى كفالة تمثيل المرأة بنسبة 30 في المئة على الأقل في مفاوضات السلام، ويطلب إلى الأمم المتحدة أن تقدم تقارير منتظمة عن المشاورات مع القيادات النسائية والمنظمات النسائية وفقاً للقرار 2122 (2013)».

المرأة ومنع نشوب النزاعات:

قبل اندلاع النزاع الحالي، لعبت المرأة اليمنية دوراً رئيساً في ثورة اليمن في عام 2011، وقادت مظاهرات فيها. فكانت توكل كرمان (الحائزة على جائزة نوبل للسلام) تنظّم مظاهرة أسبوعية تدعو إلى الحرية، لسنوات متتالية، وهي من بين أوائل من ذهب إلى ساحة التغيير وحشد الجماهير في عام 2011. وعُيّنَت حورية مشهور، وهي أول مسؤولة حكومية تستقيل من منصبها، بوصفها رئيسة للجنة الوطنية للمرأة، متحدثة باسم مجلس الثورة للقوى السلمية.

خلال توقيع اتفاق السلام الانتقالي في عام 2011، الذي أنجز بوساطة من دول مجلس التعاون الخليجي، كانت أمة الرزاق حمد، من بين الموقعين على الاتفاق¹¹، الذي أسفر عن تنحي صالح ونقل سلطته إلى نائبه، هادي، رئيساً مؤقتاً. بدأت فترة انتقالية، مدّتها سنتان، وتشكّلت حكومة توافقية جديدة، عُيّنَت فيها 3 نساء فقط،

9 UNSC Resolution 2216 on Yemen:

<https://www.un.org/sc/suborg/en/s/res/2216-%282015%29-0>

10 UNSC Presidential Statement: Security Council Issues Presidential Statement Calling on Parties in Yemen to Engage Constructively in Good-Faith Effort for Conflict Resolution:

<https://www.un.org/press/en/2017/sc12873.doc.htm>

11 حضرت امرأة واحدة توقيع اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي ووقعت على الوثيقة في 2011، وهي الدكتورة أمة الرزاق حمد، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في ذلك الوقت، وعضوة في المؤتمر الشعبي العام.

تضمّنت وزارة حقوق الإنسان، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ووزارة دولة. ولطالما كانت هذه الوزارت من نصيب النساء.

أكدت اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي¹² أهمية إشراك المرأة في العملية السياسية الانتقالية. وتعرّز هذا بإقرار نسبة مشاركة بلغت 30 في المئة، وهي النسبة التي طالب بها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، بن عمر، في ذلك الوقت. شكلت النساء اليمنيات نسبة 28 في المئة من مجموع أعضاء مؤتمر الحوار الوطني، أي أقل من الحصة المحددة. وكان الهدف من عقد مؤتمر الحوار الوطني وضع عقد اجتماعي جديد، والخلوص إلى نتائج وطنية تُدرج في مسودة الدستور الجديد.

شكّلت لجنة التحضير للمؤتمر، سُميت اللجنة التقنية التحضيرية الوطنية. تألفت من 25 عضواً، 6 منهم فقط نساء (24 في المئة). وانتخبت اللجنة رئيسة لها، السيدة أمل باشا. والسيدة باشا ناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان. قادت عملية تشاورية تشاركية لتحديد المواضيع التي ستناقش في المؤتمر. وانتقدت بشراة عندما جاءت على طرح قضايا حقوق المرأة، ومنها تحديد الحد الأدنى لسن الزواج.

بحث المؤتمر 9 قضايا جذرية، شملت قضية الجنوب¹³، وقضية صعدة¹⁴، والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة، والإدارة، والأمن والجيش، والكيانات الخاصة المستقلة، والحقوق والحريات، والتنمية. ترأست ثلاث من هذه الفرق نساء: فريق قضية صعدة، ومجموعة الحقوق والحريات، وفريق الإدارة.

شاركت المرأة اليمنية بفعالية في مؤتمر الحوار الوطني، حتى أنها ترأست أو أدارت مجموعات العمل التي ناقشت أكثر القضايا خلافية. على سبيل المثال، ترأست

12 The GCC Agreement on Yemen 2011: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/YE_111205_Agreement%20on%20the%20implementation%20mechanism%20for%20the%20transition.pdf

13 كان اليمن الجنوبي يطالب بحق تقرير المصير منذ عام 2007. وذلك بسبب القمع الذي تعرض له الجنوبيون بعد الحرب الأهلية في عام 1994، بين الفصائل الشمالية والجنوبية. مُثل الجنوبيون بنسبة 50 في المئة في مؤتمر الحوار الوطني.

14 انخرطت الدولة في حوالي 6 حروب مع الحوثيين (أنصار الله) داخل معقلهم بمحافظة صعدة، بين 2004-2009. مُثل الحوثيون في المؤتمر الوطني، وعلى الرغم من أنهم كيان ثوري، فقد كان لديهم تحفّظات على اتفاق دول مجلس التعاون الخليجي.

امرأة فريق صعدة، هي نبيلة الزبير. ولم تكن عملية اختيارها سلسلة. فقد واجهت رئاستها اعتراضات كثيرة، نظراً لأن معظم أعضاء فريق صعدة محافظون من خلفيات قبلية أو سياسية. حُلَّت المشكلة بتصويتٍ فازت فيه الزبير بـ 24 صوتاً، ومعارضة 6 أصوات. وقال المعارضون، إن اعتراضهم يعود إلى جنسها، بالدرجة الأولى. كما واجهت رئيسة مجموعة الحقوق والحرية، أروى عثمان، تحديات في الدفاع عن حقوق المرأة، وبضمنها الكوتا وسنّ الزواج الآمن.

تدهورت مشاركة المرأة عندما تشكلت لجنة تحديد الأقاليم ولجنة صياغة الدستور. إذ لم تضم لجنة تحديد الأقاليم سوى امرأتين (نسبة 9 في المئة) من أصل 21 عضواً. واختيرت 4 نساء فقط (نسبة 23 في المئة) للمشاركة في لجنة صياغة الدستور، المكونة من 17 عضواً. وفي أثناء المداولات الخاصة بصياغة الدستور، أُخبرت العضوات النشطاء أن بعض أعضاء اللجنة يعترضون على حقوق المرأة التي وافق عليها مؤتمر الحوار الوطني. ما جعل النشطاء يطلقون حملة لذلك. ومن بين القضايا التي اعترضوا عليها، تحديد سن الزواج الآمن بـ 18 سنة، وتخصيص نسبة مشاركة النساء بـ 30 في المئة.

شكّلت لجنة وطنية لمراقبة تنفيذ نتائج مؤتمر الحوار الوطني، كانت نسبة النساء فيها حوالي 28 في المئة، على الرغم من أن المرسوم الرئاسي نص صراحة على أن لا تقل نسبة مشاركة المرأة عن 30 في المئة.

خلال فترة انعقاد جلسات مؤتمر الحوار الوطني، اندلعت نزاعات متقطعة بين الدولة وتنظيم القاعدة في الجنوب، وبين الحوثيين وقبائل يمنية أخرى، واستمر الحوثيون في التقدم نحو العاصمة صنعاء، واستولوا على محافظة عمران التي تبعد (52 كلم من صنعاء). ونظّموا مظاهرات شعبية للاحتجاج على قرار الحكومة برفع الدعم عن النفط. ودعوا إلى تغيير حكومة التوافق وتطبيق نتائج مؤتمر الحوار الوطني.

لجأت الدولة إلى إيقاف النزاع عبر تشكيل لجان رئاسية للوساطة، أو لجان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وانتقد النشطاء هذه التدابير على نطاق واسع بوصفها مؤشراً على هشاشة الدولة في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المخالفين، وفي إرساء القانون والنظام. وفشلت معظم اللجان الرئاسية كالعادة في إيقاف النزاع.

تجدر الإشارة هنا إلى أن معظم اللجان تشكلت من أعضاء ذكور فقط، مع بعض الاستثناءات. على سبيل المثال، عندما شكّل الرئيس هادي لجنة وساطة وطنية للذهاب إلى صعدة والمشاركة في حوار مع زعيم الحوثيين، عبد الملك الحوثي، للتخفيف من حدة النزاع في عام 2014، كانت الزبير من بين أعضاء لجنة الوساطة، وهي المرأة الوحيدة.

أخفقت الوساطة، وتحالف الحوثيون مع القوات التابعة لصالح، بهدف السيطرة على العاصمة. وأعلن رئيس وزراء حكومة التوافق استقالة حكومته. توسّطت الأمم المتحدة في اتفاقية أخرى، أُطلق عليها اتفاقية السلام والشراكة الوطنية، وقعت في 21¹⁵ أيلول (سبتمبر) 2014. وغابت المرأة عن توقيع هذه الاتفاقية تماماً. لكن الحوثيين رفضوا التوقيع على ملحق الاتفاقية المتعلق بالالتزامات الأمنية والعسكرية. وتشكلت حكومة جديدة وفقاً للاتفاقية الجديدة، سمّيت حكومة الكفاءات. ضمت هذه الحكومة ثلاث نساء أيضاً، لكن في هذه المرة كانت وزارة الإعلام، وهي وزارة سيادية، من نصيب امرأة، هي نادية السقاف.

عندما أعلنت لجنة الدستور إكمال مشروع الدستور الجديد في كانون الثاني (يناير) 2015، انتقم الحوثيون باختطاف مدير مكتب الرئيس ورئيس مؤتمر الحوار الوطني السابق، بن مبارك. ووضعوا الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزراء آخرين تحت الإقامة الجبرية. وتمكن الرئيس من الفرار إلى عدن، جنوب اليمن. وأشارت تقارير إعلامية غير مؤكدة إلى أنه تمكن من الفرار بمساعدة امرأة.

مشاركة المرأة في مفاوضات السلام:

يستكشف هذا القسم مشاركة المرأة في المسارين الأول والثاني من مسارات عملية بناء السلام.

المسار الثاني، ويشير إلى العملية الموازية لمفاوضات السلام، حيث يعمل مبعوث

15 The Peace and Partnership Agreement 2014: http://www.europarl.europa.eu/meet-docs/2014_2019/documents/darp/dv/darp20141204_05_/darp20141204_05_en.pdf

الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية الدولية لتسهيل مشاورات هذا المسار. وعادةً، لا تكون هذه المشاورات صريحة، وتنفَّذ من خلال «الدبلوماسية الهادئة». وبالتالي، لا تكون الكيفية التي تشارك بها النساء في هذا المسار واضحة. لكن، أفادت النساء اللواتي جرت مقابلاتهن في هذا البحث، ممن شاركن في بعض تلك الاجتماعات، بأن تمثيل النساء محدود، وأن جدول الأعمال يتجاهل قضية الجندر دائماً. إضافةً إلى ذلك، ثمة مسار موازٍ لمناقشة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي تنظمه عادةً المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودول خليجية أخرى، إضافةً إلى المملكة المتحدة والولايات المتحدة، مع المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وعادةً ما يستبعد هؤلاء النساء بشكل كامل.

من ناحية أخرى، كلف مبعوث الأمم المتحدة «منظمة الأمم المتحدة للمرأة» بتيسير مسار ثانٍ يركز على المرأة فقط. وهكذا، دعمت منظمة الأمم المتحدة للمرأة¹⁶، تأسيس التوافق النسوي اليمني للسلام والأمن. وهو منصة تجمع القيادات النسائية من جميع الخلفيات للدعوة إلى السلام. لكن، ربما أدى هذا النهج إلى عزل المرأة والأجندة الجندرية.

التوافق النسوي اليمني للسلام والأمن

أسس التوافق النسوي اليمني للسلام والأمن في تشرين الأول (أكتوبر) 2015. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للمرأة بتيسير تنفيذ التوافق، بالتعاون مع مكتب المبعوث الأممي. يعمل التوافق على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 مع تركيز خاص على مشاركة المرأة في بناء السلام والأمن. ويضم حوالي 60 امرأة يمنية يمثلن مجموعات مختلفة، تشمل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والإعلام، والقطاع الخاص... إلخ. يعتبر المبعوث الأممي الخاص التوافق هيئة استشارية تقدم الاستشارات بشأن مجموعة واسعة من القضايا، من الحكم المحلي إلى الإدارة الأمنية،

16 UN Strategic Framework for Yemen 2017-2019: <http://ye.one.un.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-strategic-framework-2017-2019-doc.pdf>

والتخفيف من حدة النزاعات، وسوء التغذية، وغيرها من البنود المدرجة على جدول أعمال المحادثات¹⁷.

فرض التوافق نفسه منصة تقف على مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع. كما ركز على إيجاد أرضية مشتركة وتوافقية بين عضواته. واعتبر هذا سلبياً في بعض الأحيان، لأنه يرغم النساء على التحدث بصوت واحد، وهو أمر غير سليم عندما يتعلق الأمر بمناقشة القضايا السياسية.

عمل التوافق على تطوير منظور نسوي حول القضايا الحساسة، مثل قضية المعتقلين وإحياء قطاع التعليم والنظم الصحية. كما عقد مجموعة من الاجتماعات التشاورية لمناقشة مواضيع مختلفة حول أجندة السلام مع مجموعات مختلفة من النساء في صنعاء. ركّز أحد تلك الاجتماعات على مناقشة قضية الجنوب، واحتدّت النساء الجنوبيات لأن التشاور عُقد في صنعاء. إضافةً إلى أن منظمة الأمم المتحدة للمرأة جعلت النساء يوفّعن على تنازل، قبل السفر إلى حضور الاجتماعات الخاصة بالتوافق، لتجنّب المسؤولية في حالة وفاة عضواته.

اعتُبر التوافق مشروعاً استوردته الأمم المتحدة من السياقين السوري والليبي، الذي لم يعتمد على المنصات الموجودة، وأنشأ آلية موازية أُعدت لتحل محل آلية مشاركة المرأة التي يسهرها الحوار الوطني. وشهد الميثاق انسحابات جماعية لبعض العضوات. وعبرت الكثيرات عن شعورهن بأن التوافق كان أشبه بممارسة شكلية بدلاً من أن يكون منصة حقيقية للمشاركة.

إلى جانب العمليات التي تتولى الأمم المتحدة تيسيرها، ثمة مبادرات محلية لتعزيز السلام. إذ تقود النساء الجهود الرامية إلى المصالحة والتماسك الاجتماعي. على سبيل المثال، كانت نساء، مثل الدكتورة بلقيس أبو عصبه، والدكتورة انطلاق المتوكل،

17 UNSC Meeting Report: Letter dated 18 July 2017 from the Permanent Representatives of Sweden, the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and Uruguay to the United Nations addressed to the Secretary-General: http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2017_627.pdf

جزءاً من هيئة المصالحة الوطنية وبناء السلام، وقدّمتا خارطة طريق للحل في أوائل عام 2016.

كما عملت النساء معاً على وضع أجندة وطنية للنساء والسلام والأمن، قُدمت إلى مجلس الأمن. لكن للأسف، يتجاهل أعضاء المجتمع الدولي هذه الجهود ويعتبرونها جهوداً تتحدّى العملية التي تيسرها الأمم المتحدة.

أما عملية مفاوضات السلام في المسار الأول، وهي العملية الرسمية للتفاوض بين الأطراف المتحاربة، فهي الأكثر إحباطاً من حيث المشاركة الشاملة، وبضمنها مشاركة المرأة. كان لدى جميع الأطراف المتفاوضة 3 نساء، من أصل 26 عضواً (اثنان مع الوفد المؤيد لهادي، وواحدة مع مجموعة صالح)، ولم توجد امرأة واحدة لتمثيل الحوثيين. مثلت هؤلاء النساء مصلحة الأطراف المتحاربة. وفي الفرق الاستشارية التابعة للوفود الرسمية، لم توجد سوى امرأة واحدة في الفريق الاستشاري الخاص بوفد حكومة (هادي).

تراجع هذا التمثيل النسائي إلى الصفر في العملية الدبلوماسية المكوكية، التي لا تجتمع فيها الأطراف المتفاوضة في المكان نفسه، ويطير مبعوث الأمم المتحدة ذهاباً وإياباً فيما بينها. فاللجان التي تشكلت باعتبارها جزءاً من عملية مفاوضات السلام، مثل لجان التخفيف من حدة التوتر، لم تضم أي امرأة في تشكيلتها.

بذل مبعوث الأمم المتحدة جهوداً لزيادة مشاركة المرأة في الجولة الثالثة من المحادثات، فدعا سبع نساء¹⁸ للقيام بزيارة لمدة خمسة أيام على هامش مفاوضات السلام. لكن أمر مهمتهنّ لم يكن واضحاً. وهكذا، اعتبرت هذه الجهود تعزيزاً للصورة النمطية السلبية للدور الثانوي للمرأة، بدلاً من تقديم صورة عن دورها القيادي.

18 Press Statement: <https://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=53866#.WlJKWt-nGyI>
YEMENI WOMEN DELEGATION MESSAGES TO SUPPORT PEACE TALKS: <https://jarhum.wordpress.com/2016/05/20/yemeni-women-delegation-messages-to-support-peace-talks/>

زيارة النساء السبع خلال محادثات السلام في الكويت

خلال الجولة الثالثة من المحادثات، دعا مبعوث الأمم المتحدة، إسماعيل ولد الشيخ، سبع نساء إلى الكويت لدعم محادثات السلام. كنّ أساساً عضوات في التوافق النسوي اليمني. اختارتهن الأمم المتحدة باستخدام معايير الاختيار التي وضعتها عضوات التوافق، ولكن دون إجراء عملية ديمقراطية للتشاور مع عضوات التوافق أنفسهن لاختيار الوفد. وهكذا، اعترضت عضوات التوافق على عملية الاختيار، وأرسلن رسالة إلى مبعوث الأمم المتحدة.

كانت الزيارة على هامش المحادثات، ولم تُدعَ النساء بهدف مراقبة مجال التفاوض الرئيس أو حضوره. عوضاً عن ذلك، عقدن لقاءات مع بعثات دبلوماسية دولية وإقليمية، راعية لعملية السلام. في البداية، رفضت الأطراف المتفاوضة مقابلة النساء. لكن، بعد اتصالات مستمرة، اجتمعت الوفود التفاوضية المختلفة معهن بشكل رسمي وغير رسمي. وأعدت النساء مجموعة من الرسائل¹⁹، وعقدن مؤتمراً صحفياً، لتوجيهها إلى مندوبي المفاوضات.

إضافةً إلى ذلك، أثارت مشاركة النساء جدلاً واسعاً على وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الوقت الذي عبّر فيه الكثيرون عن تفاؤلهم بمشاركة المرأة وحثهم الأمل في تحقيق السلام على أيدي النساء، رافعين بذلك مستوى التوقعات لما يمكن أن يصنعه، شنّ آخرون هجمات شخصية شرسة غير أخلاقية على النساء، تضمنت انتقاداً لزيهن الرسمي وتعليقات مهينة.

يُبرّر عدم إشراك النساء عادة، إما بعدم وجود نساء مؤهلات، أو خشية انزعاج الوفود الرسمية المتفاوضة. وكلا التبريرين باطل، لأن المرأة اليمنية أثبتت مراراً وتكراراً أنها أكثر من قادرة على القيادة، كما يعكسان جهلاً بأهمية مساهمتهم. إضافةً إلى أن

19 YEMENI WOMEN DELEGATION MESSAGES TO SUPPORT PEACE TALKS: <https://jarhum.wordpress.com/2016/05/20/yemeni-women-delegation-messages-to-support-peace-talks/>

الرضوخ لمطالب الأطراف المتحاربة باستبعاد النساء ليس حلاً. ويعود السبب الوحيد لاستبعاد المرأة اليمينية اليوم إلى البطيركية الدولية التي ترحب بالبطيركية المحلية. وصفت المشاركات في هذا البحث مفاوضات السلام بأنها تفتقر إلى الاستدامة وبأنها موسمية. وقلن إن الأمم المتحدة تتحرك بوتيرة بطيئة للدفع باتجاه الحل. وعلّقن على فشل تمثيل النساء بنسبة 30 في المئة في عملية السلام، ورددنه إلى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية، وإلى تجاهل القرار 1325. وهنّ يعتقدن أيضاً أن بإمكان مبعوث الأمم المتحدة لعب دور أكثر حزمًا للدفع باتجاه إشراك المرأة.

تشاطرت النساء في عدن خيبة أملهن في محادثات السلام، لأنها لم تطرح قضية الجنوب، وبضمنها مسألة تقرير المصير، على الطاولة، ولأنها لم تشمل الجماعات الجنوبية وبضمنها نساء الجنوب.

ووصفت المشاركات خارطة الطريق التي يطمحون من خلالها إلى التوصل إلى حل سياسي يرتكز على أساس نتائج الحوار الوطني، وعلى مبادئ العدالة الاجتماعية والأمن البشري.

حماية المرأة:

الأزمة الإنسانية في اليمن طويلة الأمد بطبيعتها، وقائمة منذ سنوات. قبل هذه الحرب المدمرة، كان هناك أكثر من 14 مليون إنسان بحاجة إلى مساعدات إنسانية، وأكثر من 10 ملايين إنسان يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من 13 مليون إنسان لم يتمكنوا من الحصول على مياه صالحة للشرب، وأكثر من 8 ملايين إنسان لم يحصلوا على الخدمات الصحية، ومليون طفل يعانون من سوء التغذية²⁰.

فاقم النزاع الدائر هذه الأزمة إلى حدّ كبير. تشير تقديرات الأمم المتحدة الأخيرة في الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لعام 2018²¹، إلى أن 22.2 مليون من أصل

20 Yemen: Humanitarian crisis overview (as of 9 Oct 2014) https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YEM_humanitarian_crisis_overview.pdf

21 Humanitarian Needs Overview 2018, OCHA: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/yemen_humanitarian_needs_overview_hno_2018_20171204_0.pdf

29.3 مليون إنسان في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية وحماية، وهذا العدد يفوق عدد سكان هولندا. ارتفع عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى 14 مليوناً، مع وجود 7 ملايين إنسان على حافة المجاعة. وهناك أكثر من 14 مليون إنسان لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب المأمونة، وخدمات الرعاية الصحية، وبضمنهم نصف مليون امرأة حامل لا يستطعن الوصول إلى خدمات الولادة الآمنة، هناك أيضاً أكثر من 3 ملايين طفل وأم مرضعة يعانون من سوء التغذية، و مليونان من النازحين داخلياً يفتقرون إلى خدمات الإيواء المناسبة. وأكثر من ثمانية ملايين فقدوا وظائفهم ودخلهم. أما رواتب الموظفين الحكوميين فقد علقت بالكامل أو توقفت لأكثر من ثلاث سنوات لغاية الآن. كما علقت البرامج المستخدمة لدعم الفئات الضعيفة التي تعيش تحت خط الفقر بمساعدات نقدية منذ عام 2015.

شكّل العنف القائم على الجندر مشكلة خطيرة في اليمن قبل الحرب، وتضخمت مع النزاع الدائر. وقد قدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نسبة ارتفاع حوادث العنف القائم على الجندر بـ 70 في المئة بين آذار (مارس)، وأيلول (سبتمبر) 2015. وسجّل نظام إدارة المعلومات الخاص بالعنف القائم على الجندر 8031 حادثة بين كانون الثاني (يناير) وأيلول (سبتمبر) 2016، منها 64 في المئة اعتداءات عاطفية أو نفسية (373 حالة)، أو اعتداءات جسدية (1767 حالة).

حسب تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان، هناك حوالي 3 ملايين فتاة وامرأة في سن الإنجاب معرضات لخطر العنف القائم على الجندر، وكذلك، 61000 امرأة وفتاة معرضات للعنف الجنسي، وبضمنه الاغتصاب²². تم الإبلاغ عن 17277 حالة من العنف ضد المرأة. إضافةً إلى ذلك، نزح 3.1 ملايين إنسان بسبب النزاع إلى محافظات صنعاء وعدن وحجة التي تستضيف أكبر عدد من النازحين داخلياً، منهم 788,643 نساء وفتيات تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة، يتعرضن لخطر العنف القائم على الجندر، 15,773 منهن معرضات لخطر العنف الجنسي، وبضمنه الاغتصاب.

تشمل الاتجاهات الحالية في استراتيجيات المواجهة لسد الفجوة في الدخل،

22 UNFPA HUMANITARIAN RESPONSE IN YEMEN – 2017: http://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Yemen%202017%20Humanitarian%20Response%20brochure_Update%2020-4-2017.pdf

والوصول إلى الخدمات والاحتياجات الأساسية التي يعتمد عليها النازحون الضعفاء والمجموعات المعرضة للخطر، زواج الأطفال، وممارسة الجنس للبقاء على قيد الحياة، والجنس مقابل الأجر، والتسول، والبغاء القسري والإكراه على ممارسته، وعمالة الأطفال، والتحرش الجنسي والاعتداء، وعدم تناول الطعام بشكل كاف، والاقتراض، وبالتالي تعريضهم للاستغلال. وفقاً لنظام إدارة المعلومات الخاص بالعنف القائم على الجندر التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، عادة ما يكون المنتهكون من أفراد الأسرة المقربين؛ بما فيهم الآباء والإخوة والأزواج وأفراد العائلة الممتدة.

على الرغم من أن اليمن سجّل تحسّناً في موضوع زيجات الأطفال في عام 2013، وفقاً للمسح الصحي والديموغرافي الوطني (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014)، الذي وجد أن سن الزواج يبلغ في المتوسط 18 عاماً. لكن، بسبب النزاع الدائر، تشير التقديرات إلى ارتفاع نسبة زواج القاصرات إلى 66 في المئة، كآلية تتبعها الأسر لحماية بناتها أو تخفيف الأعباء المالية المرتفعة.

في اليمن، شلّت الحرب النظام القانوني في الجنوب وعطلته في الشمال. ولم يكن لدى البلد أصلاً نظام خاص بالعنف القائم على الجندر. يوجد ملاجئ محدودة جداً للناجيات من العنف القائم على الجندر. فضلاً عن أن العنف القائم على الجندر لا يحظى بالتمويل الكافي حتى في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية. كما لا تؤخذ التقييمات الجندرية بجديّة، ولا تُدرج عادةً في خطة الاستجابة الإنسانية. على سبيل المثال، تشير جميع التقييمات والتقارير المتعلقة بالجندر تقريباً، إلى أن أنشطة كسب الرزق والدخل هي من أولويات النساء، وبضمنهنّ النازحات داخلياً، ومع ذلك، انخفضت المخصصات الخاصة بالمعيشة والعمالة الطارئة في خطة الاستجابة الإنسانية من 3 في المئة في عام 2016 إلى 1.9 في المئة في عام 2017²³، ولا تموّل تمويلًا بالضرورة، بسبب الوعود التي لا يتحقق الوفاء بها. إضافةً إلى أن الاستجابة للنزوح غير كافية، ولا تركز إلى حلول مستدامة لمعالجتها.

23 حسب مقارنة المخصصات في خطة الاستجابة الإنسانية لعامي 2016 و2017، من البيانات المتوفرة في دائرة التتبع المالي. في عام 2016، خصص 50.6 مليون دولار أمريكي للعمالة الطارئة من أصل 1.6 بليون دولار أمريكي (3 في المئة)، مقارنة بـ 44.9 مليون دولار أمريكي في عام 2017، من أصل 2.34 مليار دولار أمريكي (1.9 في المئة).

عامل في المجتمع المدني: «رأيت النازحين يعيشون في ظروف قاسية بلا ملاجئ في تعز ..».

تتركز معظم المساعدات الإنسانية التي تصل إلى حوالي 75% في شمال اليمن. تعيش النازحات في عدن ظروفاً قاسية، منها، الإقامة في مساكن مكتظة تفتقر إلى الخصوصية، ونقص الطعام، كما يواجهن مصاعب في تسجيل الأطفال في المدارس، ومشاكل في الحصول على وثائق الهوية. وقد اتهمن الوكالات الإنسانية بالفساد والتوزيع غير العادل.

إحدى النازحات المشاركات: «... جاءت المنظمة غير الحكومية «X» إلينا، وسجلت أسماءنا للحصول على المعونة الغذائية، لكننا لم نلتق أي شيء..»

كما نبّهت النازحات في عدن إلى البيئة المجتمعية غير الآمنة، مع انتشار المخدرات والزحرس الجنسي الذي يستهدف الأطفال. وأُشِرْن إلى بعض شباب المجتمع الذين أصبحوا أثرياء فجأةً، وهو ما اعتبرنه مؤشراً على التطرف والنشاط الإرهابي المحتمل.

إحدى النازحات المشاركات: «... الشرطة لا تصغي إلينا.. نشكو من الشباب الذين يتحرشون بأطفالنا.. والشرطة لا تفعل شيئاً..»

حددت النازحات في صنعاء الحصول على الدخل، والمأوى، والمال من أجل تأمين السكن، والأمن الغذائي، من ضمن أهم الأولويات. كما أُشِرْن إلى أن جهود الإغاثة والمساعدات الإنسانية لا توزع توزيعاً عادلاً، وتخضع للمحسوبيات، وفي كثير من الأحيان، تقوم الجماعات المسلحة بتحويل وجهة هذه المساعدات.

إحدى النازحات المشاركات: «تذهب المعونة إلى الأشخاص الذين لا يحتاجون إليها، ونحن لا يصلنا إلا القليل الذي لا يسدّ رمقنا..».

نبّهت النساء في صنعاء أيضاً إلى القضايا الأمنية التي تشمل استهداف النساء وإخضاعهن للاعتقالات التعسفية، خاصة النساء المنتميات سياسياً، أو المنتميات إلى أقليات دينية. إضافةً إلى استبعاد النساء بشكل ممنهج من العمل في القطاع العام.

حدّدت النساء في تعز: انعدام الأمن، والاستهداف من قبل جميع الأطراف المتحاربة عبر الضربات الجوية أو القصف العشوائي أو القنص، أو الموت بسبب الألغام المنتشرة في كل مكان، باعتبارها هواجسهن الرئيسة.

كما ارتفعت تكاليف النقل بشكل عام، ولكن ارتفاعها يكون جنونياً عندما يتعلق الأمر بالنقل المرتبط بالزواج.

ممثلة منظمة غير حكومية: «تتراوح تكلفة النقل خلال الزواج ما بين 150 إلى 450 دولاراً أمريكياً لكل أسرة، وهذا ما لا يمكن أن تتحمّله معظم الأسر المتأثرة». وكذلك، تضاعفت المدة الزمنية التي تقضى بالتنقل في المناطق المتأثرة بالنزاع، بسبب اتخاذ طرق صعبة وخطيرة.

إحدى النازحات المشاركات من تعز: «الرحلة التي تستغرق نصف ساعة في الأيام العادية داخل المحافظة أصبحت تستغرق 7 ساعات بسبب الحرب... ورحلتي إلى صنعاء من تعز، التي تستغرق عادة 4 ساعات، استغرقت 15 ساعة».

تكلّمت النساء في عدن عن مجموعة من المخاوف، مثل: عدم وجود معلومات دقيقة، وعدم وجود أفراد أمن مؤهلين، وانتشار الأسلحة، وزيادة النزعة الإقليمية، والاختفاء القسري، واستخدام السجون غير القانونية. كما شددن على أهمية إيقاف عمل التشكيلات الأمنية الأخيرة ودمجها في كيان واحد يخضع لسيطرة الدولة.

اشتكت النساء من التهميش الممنهج في القطاع العام وزيادة الفساد. وحدّدن دعم نساء وأسر الشهداء والمصابين أولوية. كما نَبّهنَ إلى ارتفاع نسبة العنف ضد المرأة، وبضمنه التحرش الجنسي والاعتصاب. وأعربن عن مخاوفهن بشأن التهديد بالاغتيال الذي يشمل المدافعات عن حقوق المرأة، وبسّان القيود المفروضة على حرية التعبير. وأعربت النساء في عدن أيضاً عن بطء سير عملية إعادة الإعمار في المدينة، وأنه لا يوجد وضوح في أي شكل من أشكال التعويض.

انتشار الأسلحة وتجنيد النساء:

عانى اليمن، منذ ما قبل الحرب، من مشكلة انتشار الأسلحة. وتشير التقديرات إلى وجود حوالي 8-11.5 مليون قطعة سلاح نارية ذات حيازة فردية. وتحتل اليمن المركز العاشر من بين 178 بلداً في حيازة الأسلحة الفردية، وتحتل المركز الثاني بالنسبة لحيازة الأسلحة الفردية لكل 100 شخص. كان هناك 54.8 سلاحاً نارياً لكل 100 شخص.

في عام 2008، كان لدى 61 في المئة من الأسر 1-2 بندقية، أو اثنتان. إضافةً إلى ذلك، أُبلغ عن 1,866 حالة قتل في عام 2012، 84 منها ارتُكبت بالأسلحة الفردية²⁴. ازداد انتشار الأسلحة مع الحرب. وفي آب (أغسطس) 2016، وافقت 19 دولة من الدول الأعضاء في معاهدة تجارة الأسلحة، و 3 دول موقعة عليها، على تسليم الأسلحة أو نقلها إلى المملكة العربية السعودية التي تقود الائتلاف²⁵ الذي يدعم الحكومة. كما يجري تزويد الحوثيين من خلال عمليات نقل مسلحة غير مشروعة، وذخائر محلية الصنع، وأسلحة يستولون عليها من ساحة المعركة، ومخزونات غير مؤمنة، وتسريبات من القوات الوطنية اليمنية.

لطالما هُمّشت النساء في قطاع الأمن داخل مؤسسات الدولة الرسمية، ولم يكن بوسعهن تجاوز الحواجز المتعلقة بالرتب العسكرية. وأشارت النساء العاملات في قطاع الأمن في عدن إلى عدد من التحديات، مثل عدم امتلاك الأسلحة الشخصية، والزي الرسمي، وتوقف الرواتب.

امرأة تعمل في مجال الأمن: «على الرغم من أن أسماءنا مدرجة في القائمة، إلا أن الزي الرسمي لم يُعطَ لنا.»

وأشارت النساء أيضاً إلى أنهن يُكلّفن بالقيام بعمليات اقتحام أمنية دون وحدات حماية إضافية، وأحياناً دون أسلحة نارية. وأثرن مسألة ضرورة بناء القدرات للنساء العاملات في مجال الأمن. تُكلف النساء العاملات في مجال الأمن بتفتيش السفن والشحنات أيضاً.

من ناحية أخرى، تلجأ جماعات مسلحة، مثل الحوثيين، إلى تجنيد النساء بشكل متزايد، ويهتمون بإعدادهن جيداً. وقد وُثّق عدد من العروض العسكرية للمقاتلات الحوثيات وهن يحملن أسلحة الـ (آر. بي. جي) و(الكلاشينكوف)، إضافةً إلى قيادة

24 Yemen — Gun Facts, Figures and the Law: <http://www.gunpolicy.org/firearms/region/yemen>

25 ATT Monitor (2016), DEALING IN DOUBLE STANDARDS HOW ARMS SALES TO SAUDI ARABIA ARE

CAUSING HUMAN SUFFERING IN YEMEN <http://controlarms.org/en/wp-content/uploads/sites/2/2016/02/ATT-Monitor-Case-Study-2-Saudi-Arabia-FINAL.pdf>

المركبات العسكرية. وعادة ما تُستخدم هؤلاء النساء في فضّ الاحتجاجات، وخاصة النسائية منها، وفي اقتحام منازل المعارضات، والبحث في الهواتف ومحتويات الكمبيوتر... الخ. وثمة أيضاً حالات قبض فيها على نساء يزرعن الألغام أو يتجسّسن.

التحدّيات التي تواجهها النساء اللواتي يرأسن منظمات المجتمع المدني:

لا تتلقّى المنظمات غير الحكومية في اليمن، عموماً، تمويلاً كافياً، وتحتاج إلى الكثير من بناء القدرات، خاصة المنظمات التي لا يكون مقرّها في صنعاء. لم يخصّص سوى 18 في المئة فقط من التمويل الإنساني لعام 2016 للمنظمات غير الحكومية في اليمن²⁶، وهذا أقلّ من النسبة الموصى بها في المنتدى الإنساني العالمي (25 في المئة)، كطريقة لتوطين المساعدات الإنسانية. وليس واضحاً كم يخصّص منها للمنظمات غير الحكومية التي ترأسها نساء. إضافةً إلى ذلك، لا يجري تسجيل معظم المبادرات النسائية بوصفها منظمات مجتمع مدني، وبالتالي فهي تواجه صعوبة كبيرة في الحصول على الأموال.

أشارت معظم العاملات في المجتمع المدني إلى أن أولويات المشاركة المدنية تحولت إلى برامج الإغاثة الإنسانية. وذكرن أن العمل على بناء السلام المجتمعي والتماسك الاجتماعي من الأولويات التي لا تتلقّى تمويلاً من المانحين. ونبّهن إلى ضرورة رفع مستوى الوعي بالقرار 1325، على مستوى المجتمع المحلي، وعلى مستوى صنّاع القرار. إضافةً إلى ذلك، تُستهدف المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بشكل ممنهج. وثمة العديد من الصعوبات التي لاحظتها المشاركات فيما يتعلق بالتنقل، إذ يعتبر التنقل بين المحافظات الشمالية والجنوبية صعباً جداً. يوجد العديد من نقاط التفتيش التابعة لجماعات مسلحة مختلفة، وهي تطلب من العاملين في المنظمات غير الحكومية الحصول على تصاريح للتنقل، تستغرق وقتاً طويلاً لتجهيزها. أشارت المشاركات في صنعاء إلى أنهن يضطرنّ غالباً، بسبب إغلاق مطار صنعاء، إلى السفر إلى عدن لمغادرة البلاد بالطائرة. وفي الوقت الحالي، فُرضت

26 Humanitarian Fund Annual Report, Yemen, 2016: http://www.unocha.org/sites/unocha/files/2016_YHF_Annual%20Report_Final.pdf

المزيد من القيود، مثل الحصول على تصريح أمني من الحوثيين للسفر خارج صنعاء. ممثلة منظمة غير حكومية: «أصبحت حرية الحركة صعبة، فنحن مطالبون بالحصول على تصاريح عند التنقل بين المحافظات، ويطلب من النساء تقديم أدلة على أسباب الحركة، مثل تذاكر السفر وجوازات السفر، كما يُطلب إيهن تقديم نسخ من هذه الوثائق».

وفي التعليق على اللجوء إلى وجود محرم [مرافقة وصي ذكر] في أثناء التنقل، أشارت النساء العاملات في منظمات المجتمع المدني إلى أنه لا يُطلب منهن وجود محرم، غير أنهن أوضحن أن بعض النساء يخترن أن يكون معهن محرم، لأسباب تتعلق بالسلامة، وخاصة عند الذهاب إلى مناطق ليست داخل أراضيهم المعتادة. وأفادت أخريات بأنهن، في بعض المناطق، مثل صعدة، ملزمات بوجود محرم.

أشارت النساء العاملات في المجتمع المدني في صنعاء، إلى أنهن مطالبات بالحصول على تصاريح لتنفيذ أنشطة أو مشاريع. ويلجأن أحياناً إلى العمل بسرية لتجنّب عملية الحصول على التراخيص.

إحدى المشاركات: «يتطلب القيام بنشاط بسيط، كزيارة مدرسة أو مقابلة نازحين، الحصول على تصريح يستغرق الحصول عليه شهراً، في حال الحصول عليه أصلاً».

دور المرأة في بناء السلام على مستوى المجتمع المحلي:

تتولّى النساء عموماً القيادة في المسار الثالث، بناء السلام على مستوى المجتمع، من خلال تنفيذ مبادرات تتعلق بالإغاثة الإنسانية، وتخفيف حدّة النزاع وتسويته، ومن خلال قيادة حملات لدعم السلام والترويج لنزع السلاح. ولطالما تصدّرن معالجة قضايا مختلفة.

- معالجة قضية تجنيد الأطفال: تواجه اليمن تحديات متزايدة في مسألة تجنيد الأطفال. وفقاً للأمم المتحدة، يُقدّر أن ثلث المقاتلين في اليمن هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً. على الرغم من أن قرار مجلس الأمن 2216 دعا صراحة إلى إنهاء تجنيد الأطفال. ولكن لم يدرج جدول

أعمال السلام خلال الجولة الثالثة للمحادثات، قضية معالجة مسألة تجنيد الأطفال، وجرى تناولها بشكل خجول، ضمن إطار قضية المحتجزين، من مبدأ إعطاء الأولوية لإطلاق سراح الأطفال الذين أُسروا خلال العمل المسلح. عندما أُسر هؤلاء الأطفال في عدن، استجابت منظمات غير حكومية ترأسها نساء، عبر تقديم برامج لإعادة الدمج وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي. وفشلت الأمم المتحدة في معالجة هذه المشكلة، لأنها علقت في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016، برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج التي تستهدف الأطفال المقاتلين، معللة ذلك بانتظار التوصل إلى اتفاق سياسي، مع أن حقوق الطفل يجب ألا تكون تحت أي ظرف من الظروف جزءاً من المفاوضات السياسية.

• **إطلاق سراح المعتقلين:** وفقاً لرابطة أمهات المختطفين، جرى، منذ بداية الحرب، توثيق 1,866 حالة من حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري في أوائل عام 2017. وتبذل النساء في اليمن جهوداً جبارة للإفراج عن المعتقلين تعسفاً.

في تعز، ساهمت امرأة في عملية تسهيل إطلاق سراح أسرى الحرب من جانب الأطراف المتحاربة، في حين وصلت عملية إطلاق سراح المعتقلين، خلال الجولة الثالثة من محادثات السلام، التي تيسرها الأمم المتحدة، إلى طريق مسدود. كما وجهت النساء العائلات إلى تقديم معلومات حول المعتقلين تعسفاً، أو المختفين قسرياً أو أبناء سجناء الحرب، وإبلاغ اللجنة الدولية للصليب الأحمر. كما تعمل النساء على إطلاق سراح المعتقلين من خلال تسهيل الوساطة والاتصال بالوسطاء.

مشاركة: «قضية المعتقلين قضية خطيرة.. أرى نساء يصطفن أمام السجون.. وبعض السيدات الطاعنات في السن يقبلن يد ميليشيا الحراسة ليسمحوا لهن برؤية أبنائهن.. لكنهن يقابلن بالإهانة وكيل الاتهامات لأبنائهن.. الميليشيا تطلب المال لتوفير معلومات عن المعتقلين.. لتسجيل أصواتهم.. لإطلاق سراحهم.. تدفع العائلات ما بين 600 إلى 20 ألف دولار لتحرير أبنائها..».

تذهب مجموعة من الناشطات إلى السجون لتحديد مكان وجود المعتقلين وجمع المعلومات.

مشاركة: «أمضيت 7 أشهر من سجن إلى آخر.. من منطقة إلى أخرى، للبحث عن المعتقلين .. ظلوا يكذبون علي... وفي كل مرة يطلبون المال للحصول على معلومات وفي كل مرة تكون كاذبة.. اعتقل 10 من زملائي و5 من أفراد عائلتي. كانوا طلاب جامعات فقط .. أخذوهم من الطريق...».

رابطة أمهات المختطفين

شكلت النساء والأمهات رابطة للدفع باتجاه الإفراج عن الأبناء المحتجزين تعسفاً والمختفين قسراً في عام 2016. نظمت جهودهن، وعملن على جمع معلومات حول وضع المعتقلين والمدنيين المختفين قسراً. وهنّ يعملن على تقديم الدعم النفسي للعائلات والأطفال. وتوفير الطعام والملابس والأغطية للمعتقلين، وهو أمر ليس من السهل دائماً القيام به. كما يبقين العائلات على اطلاع عبر تقارير شهرية. تنسق الرابطة مع المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان للدفاع عن المعتقلين وإطلاق سراحهم.

مشاركة: ”ذهبنا إلى مأرب واقترحنا إطلاق سراح الجرحى والأطفال المعتقلين.. تمكّنا من تحرير 26 طفلاً.. أشركنا أصحاب المصلحة من القبائل..“.

إضافةً إلى ذلك، نظمت الرابطة بكل شجاعة 100 مظاهرة أمام السجون في صنعاء وعدن وحديدة ومأرب وتعز وحجة وإب. واجهوهن بالدفع والتهديدات ومحاولات اختطاف النساء المحتجات. اختطف ما لا يقل عن 35 امرأة من الرابطة في عام 2017 واحتُجزن تعسفاً لساعات، وتعرضن للاستجواب والتهديد لساعات طويلة. لجأن إلى استخدام العادات القبلية اليمينية التقليدية لاستثارة الشهامة عند الرجال وصنّاع القرار، وتذكير الميليشيات باحترام قانون السلوك القبلي على الأقل. قصص ضفائرهن وأحرقنها باستخدام السيّارة التقليدية [رداء ملون ترتديه المرأة خارج المنزل].

• **منع التطرف العنيف ومكافحته:** تحتل اليمن المركز السادس في مؤشر الإرهاب العالمي الذي سجل 366 حادثة إرهابية خلال عام 2017²⁷. المرأة ضحية للإرهاب إما بسبب فقدان أبنائها الذين تجندهم الجماعات المتطرفة، أو بوصفها هدفاً في أثناء الهجمات الإرهابية. في عام 2015، عندما كانت حُرموت تحت سيطرة تنظيم القاعدة، رجمت امرأة حتى الموت بتهمة الزنا. ومؤخراً، قُتلت ثماني نساء في هجوم إرهابي استهدف مكتب الأدلة الجنائية في عدن، وهن من العاملات في المكتب، وقيل إن واحدة من بينهن قُطع رأسها على يد أحد المهاجمين الإرهابيين. تركز النساء في عدن على مكافحة التطرف العنيف، وعلى التماسك الاجتماعي ونزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم.

مشاركة من عدن: «قمنا بتنظيم جلسات توعية حول نزع السلاح من أجل مدينة خالية من الأسلحة..»

مشاركة من عدن (محاضرة): «لدي طلاب من الشمال ومن الجنوب... أحاول الحد من حساسيات النزاع، وأقول لهم، لا ينبغي أن تتحملوا وزر أخطاء الكبار...»

تتصدى النساء للتطرف بين الشباب من خلال مراقبة علامات الإنذار المبكرة، وعقد جلسات توعية لتصحيح الأفكار المتطرفة. كما يلجأن إلى الكتابة في الصحف حول التطرف والإرهاب.

مشاركة: «نعقد جلسات توعية تستهدف الشباب... نوضح لهم الفرق بين المقاومة والإرهاب.. نشرح لهم كيفية تحديد المجموعات المشبوهة وكيفية الإبلاغ عنها..»

بعد دحر الإرهاب في الجنوب ومطاردة المتطرفين خارج المدينة، ازدادت حالات الاعتقال لمن يُزعم بأنهم ينتمون إلى جماعات إرهابية. وعادة ما يُحتجز هؤلاء دون إجراءات قانونية، لأن النظام القانوني الحرب. فتنظم النساء

27 Global Terrorism Index 2017: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Glob-al%20Terrorism%20Index%202017%20%284%29.pdf>

في عدن مظاهرات تطالب بالإفراج عنهم، أو أن تأخذ الإجراءات القانونية مجراها. وثمة محاميات يتطوعن لدعم تلك النساء والمحتجزين الخاصين بهن. فيواجهن تهديدات باستمرار، ويتهمن بالدفاع عن الإرهابيين.

تعمل النساء في تعز على تحسين الحالة الأمنية ورفع الحصار الذي تفرضه الميليشيات على المحافظة. فيقمن بالإبلاغ عن الحوادث الأمنية إلى قيادة المحافظة. ويلتقين مع السلطات المحلية والشخصيات العسكرية للدفع باتجاه كسر الحصار. كما اجتمعت النساء مع قادة الأحزاب السياسية لوضع خطة أمنية للمحافظة.

• **الإغاثة والتعافي:** ركزت معظم جهود النساء في صنعاء على أعمال الإغاثة التي تستهدف النازحين، وتقييم الأضرار، وعلى الدعوة إلى السلام. قدمت النساء للنازحين الدعم النفسي الاجتماعي، وخدمات الإيواء، وجمع التبرعات للمساعدة... الخ. كما تقوم النساء بحماية الرجال.

مشاركة: «.. كنا في دورة تدريبية وجاءت [الميليشيا]، وأرادوا اختطاف مشارك ذكر، أوقفتمهم وانضمت إلي النساء الأخريات.»

مشاركة: «لقد أوقفت [ميليشيا] ومنعتهم ذات مرة من خطف شاب.. أخبرتهم أنه ابني.. اتركوه..»

عملت النساء في تعز، وهي مدينة محاصرة منذ أكثر من عامين الآن، على تنظيم قوافل الإغاثة وتهريب الأدوية إلى المستشفيات في المناطق المحاصرة، وإنقاذ المواطنين المصابين.. إلخ. يجازفن بالعبور خلال تبادل إطلاق النار لمساعدة أسر عالقة في الهروب من خطوط النار.

مشاركة: «نقوم بتهريب الدواء، نتعرض لخطر محقق إذا ما ألقى القبض علينا.. صديقتي كانت تهرب الأدوية إلى مرضى الفشل الكلوي، قبض عليها، وعندما بدؤوا في استجوابها، استهدف الموقع بالغازات الجوية.. فتمكنت من الفرار...».

عقدت النساء اجتماعات مع جماعات مختلفة، للمطالبة بتقديم الرعاية لعلاج

المصابين. وضغطن على السلطات في عدن لتسهيل عمليات الإغاثة في تعز. وعملن أيضاً على تحسين الخدمات الاجتماعية، وبضمنها التعليم.

مشاركة: «هدفت إحدى المبادرات التي اضطلعت بها إلى إعادة فتح المدارس من خلال التواصل مع قادة الميليشيات. نجحت في بعض الأماكن، والآن نعمل على إعادة فتح المزيد من المدارس، وشاركت بمبادرة أخرى لفتح ممرات إنسانية من شرق المدينة إلى غربها، لكن للأسف، لم تنجح جهودنا بسبب عدم التزام الطرفين المتحاربين».

دعمت النساء التعافي الاقتصادي، من خلال الاستمرار في زراعة حبوب البن في تعز، وتمكنن بمساعدة المنظمات غير الحكومية مثل خدمات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، من تصدير حبوب البن إلى دول الخليج، حتى في خضم النزاع.

ساهمت النساء في الشتات أيضاً في الإغاثة الإنسانية ومساعدة اللاجئين اليمنيين. على سبيل المثال، نشطت منظمة المعونة اليمنية، التي أسستها امرأة يمنية أمريكية، في جمع الأموال وإرسال الإغاثة إلى اليمن، وبضمنها مجموعات لوازم مكافحة الكوليرا، فقد عانت البلاد من تفشي الكوليرا التي أصابت أكثر من 900000 إنسان، مما أثر على 52 في المئة من النساء. إضافةً إلى ذلك، عملت النساء في الأردن على مساعدة اللاجئين اليمنيين والمسافرين الباحثين عن العلاج الطبي.

الخاتمة:

لم يعد استبعاد النساء من عملية السلام في اليمن خياراً. وينبغي أخذ ما يلي بعين الاعتبار لتحسين إشراك النساء:

- من المهم تناول البعد الجندي في العدالة الانتقالية، وضمان ارتكازه على المساواة، وعدم خضوعه للتأويل من القوانين والأحكام الوطنية التمييزية القائمة، كتلك المتعلقة بالميراث. وأيضاً، ثمة حاجة لبدء برامج التعويض في المناطق المحررة، وإعطاء الأولوية لتعويض النساء؛

- يجب دعم وضع خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن في اليمن. وإيجاد نهج لتطوير خطة عمل وطنية مناطقية وفقاً لاحتياجات كل منطقة في البلد.
- لم يعد استبعاد النساء من مفاوضات السلام في المسارين الأول والثاني خياراً. ويجب على الأمم المتحدة والبلدان التي ترعى عملية السلام، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الحرص على تمثيل النساء في جميع عمليات السلام، وبضمنها المفاوضات وتشكيل اللجان، وتأسيس الهيئات السياسية، وضمان المشاركة الفعالة للمرأة في تخطيط عملية إعادة البناء والتعافي وتنفيذها. إضافة إلى ذلك، يجب أن تأخذ أجندة السلام في الاعتبار القضايا الجندرية، والقضايا ذات الأولوية بالنسبة للمرأة.
- ينبغي مأسسة مسألة حماية المرأة من خلال بناء نظام مستدام فعال يعالج قضايا العنف القائم على الجندر، يتضمن تأسيس الملاجئ وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية. إضافة إلى إحياء برامج الحماية الاجتماعية، بدءاً من المناطق المحررة، واستئناف التحويلات النقدية لمساعدة النساء الضعيفات. والأهم من ذلك، يجب استئناف رواتب جميع موظفي الخدمة المدنية في جميع المجالات.
- يجب وضع خطة استجابة إنسانية بطريقة تشاركية، تضمن إدراج صوت النساء، ولا تقتصر على الشركاء المحليين التقليديين. كما يجب تناول نتائج التقييمات الجندرية وتحليل النزاع في خطة الاستجابة الإنسانية. كما يجب وضع برامج تتعلق بالعنف القائم على الجندر وضمان استدامتها.
- يجب دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وخاصة تلك التي تستهدف الأطفال. ويجب تصميم هذه البرامج لمعالجة مسألة تجنيد الجماعات المسلحة للنساء.
- يجب دعم المرأة العاملة في قطاع أمن الدولة تقنياً ومالياً.

- يجب رفع مخصصات التمويل الإنساني للمنظمات غير الحكومية المحلية إلى 25 في المئة، وضمان دعم المنظمات التي ترأسها النساء. كما يجب دعم مبادرات المرأة الخاصة ببناء السلام على مستوى المجتمع، وبضمنها الإفراج عن المعتقلين، والتعافي الاقتصادي، والمبادرات الإنسانية والإغاثية، ومكافحة التطرف العنيف ومنعه.

الكوتا الجندرية والنسوية السياسية والقيادة النسائية: التحديات والأولويات وصناعة القرار في لبنان

أنجيلا كحيل

المقدمة

يبدو عدم إدراج (الكوتا) الجندرية، في القانون الانتخابي الجديد في لبنان، ترجمةً لأزمة قانونية، وأزمة تحول ديمقراطي سياسي كذلك. فمنذ عام 1952، تاريخ حصول المرأة على حق الاقتراع، ما زالت نسبة النساء اللواتي يشاركن في السياسة وعمليات صنع القرار ضئيلة جداً.

تشكل النساء حوالي 53 في المئة من السكان¹، 80 في المئة من النساء يشاركن في الاقتراع. ونسبة مشاركة الناخبات أعلى من نسبتها لدى الرجال (78 في المئة²). لكن، وعلى الرغم من عدم وجود فجوة جندرية في نسبة المشاركة في التصويت، غير أن مشاركة المرأة المتدنية محدودة، وتمثيلها في البرلمان متدنٍ للغاية. يوجد 4 نساء من أصل 128 نائباً في البرلمان في عام 2017 (3.1 في المئة)؛ نائلة تويني، جيلبرت زوين، ستريدا جعجع، وبهية الحريري، وصلن إليه في الانتخابات الأخيرة التي جرت

1 Source: *National Commission for Lebanese Women (NVLW)*, March 2017

2 “Focus on Lebanon – Civic and Political Participation Topic Brief”, *The Status of Women in the Middle East and North Africa (SWMENA) Project*, 2009

في عام 2009، والتي لم تترشح إليها سوى 12 امرأة. وبالمقارنة مع انتخابات برلمان عام 2005 الذي ترشحت إليها 14 امرأة، نجحت 6 منهن، نلاحظ التراجع في التمثيل النسائي³. غالباً ما يكون تسييس المرأة نتيجة الروابط الشخصية و / أو العائلية، وليس نتيجة تغيرات منهجية واسعة تتعلق بالجنس. في الواقع، يعود انتخاب ثلاث نساء، من أصل الأربع الموجودات في البرلمان، إلى ارتباطهن بعلاقات مع شخصيات بارزة من الذكور؛ نائلة تويني، ابنة جبران تويني، وهو نائب سابق وصاحب صحيفة «النهار» العربية، توفي خلال هجوم في سيارة مفخخة في عام 2005؛ ستريدا ججعج، زوجة سمير ججعج، زعيم حزب القوات اللبنانية، بهيئة الحريري، أخت رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وبهذا، يحتل لبنان حالياً المركز 180 من أصل 187 بلداً في العالم، من حيث تمثيل المرأة في البرلمان، وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

قدمت مساهمة (بول كينغستون) إطاراً يحمل جانبيين هيكلين مهمين في النظام السياسي في لبنان، وهما: نهج التبعية، والجندرية، أي نظام المحسوبيات العشائري الذي يهيمن عليه الذكور⁴. وبناءً عليه، تحمل النساء الولاءات والإيديولوجيات نفسها، بغض النظر عن الأجندات والدوافع السياسية الشخصية. في الواقع، يُحدّد اختيار الناخب من خلال ثلاثة معايير: المال، والطائفية، والمحسوبية. ويستند تشكيل النخبة السياسية على «الأسرة السياسية»⁵، لا على الجدارة.

الأحزاب السياسية و(الكوتا) الجندرية⁶

على الرغم من توقيع لبنان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد

3 In 2013, the percentage of women standing as candidates was 6.2%, a significant increase from the 1.7% of candidates in 2009 who were women in 2009, but still a comparatively low figure. The average proportion of women as parliamentarians in the Arab region is 14.7% and globally is 20.5%. (Source: Inter-Parliamentary Union, www.ipu.org)

4 Paul Kingston, *Reproducing Sectarianism: Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Postwar Lebanon*, Suny Press, New York, 2013.

5 Suad Joseph, "Political Familism in Lebanon", *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol. 636, Patrimonial Power in the Modern World (July 2011), pp. 150-163

6 By Reem Katrib, AUB student, course PSPA 213, Fall 2017

المرأة (سيداو) في عام 1997⁷، وهي وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق المرأة، ترفض بعض الأحزاب السياسية اللبنانية تطبيق (الكوتا) الجندرية، مثل حزب الله، الذي يرى أن النساء يشاركن بالفعل في هيكلية الحزب، وأنهن متحررات بما فيه الكفاية للمشاركة في صنع القرار الوطني، متى أردن ذلك. ولكن، مادام الحزب لا يُطالب صراحة بتطبيق (الكوتا) الجندرية، فهو لن يرفضها بشكل رسمي أيضاً. وفقاً للجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، يعكس الموقف غير الواضح للأحزاب مخاوفها من تعزيز الإصلاحات في النظام السياسي⁸.

يأتي تيار «المستقبل» في طليعة الأحزاب التي تنادي بتطبيق الكوتا الجندرية، وفقاً لما صرح به رئيس الوزراء سعد الحريري في 3 كانون الثاني (يناير) 2017، ومؤخراً، صار جان أوجاسبيان، أول وزير لشؤون المرأة في لبنان⁹. لكن، على الرغم من دعم الكوتا من زعيم سياسي كبير، رئيس الوزراء الحريري، أظهرت دراسة سابقة، قام بها غسان صليبي وسعدى علوة، في عام 2014، أن الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب الكتائب، والحزب الاشتراكي التقدمي، وحزب الله، والحزب الشيوعي اللبناني، وتيار «المستقبل»، لم يعيّنوا سوى «50 في المئة من النساء في بعض المناصب القيادية، ولم يرشحوا سوى 16.6 في المئة من النساء للانتخابات البرلمانية»¹⁰. علاوة على ذلك، «لم يعتمد أي من الأحزاب المذكورة كوتا خاصة بالنساء في نظامه الداخلي، ورفض 33 في المئة منها الكوتا بالملء»¹¹. لكن من المهم الإشارة إلى أن بعض

7 Hussein, W. (2017, February 17). The «Female Quota» in Lebanon: A Temporary Solution to a Chronic Political Problem. Retrieved October 29, 2017, from https://lb.boell.org/en/2017/02/17/female-quota-lebanon-temporary-solution-chronic-political-problem#_edn1

8 in *L'Orient -le-Jour*, «Le quota feminine: bête noire des partis politiques libanais», June 15, 2017.

9 Massena, F. (2017, January 24). Lebanon's new women's affairs minister fails to charm. Retrieved October 29, 2017, from <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/01/lebanon-government-women-ministry-men.html>

10 Alkantar, B. (2014, October 17). Sectarian system, familial ties keep Lebanese women locked out of politics. Retrieved October 29, 2017, from <http://english.al-akhbar.com/node/22067>

11 *ibid.*;

العضوات في «حركة أمل»، وتيار «المستقبل»، والحزب الاشتراكي التقدمي، والقوى اللبنانية والحركة الوطنية الحرة، شاركوا مؤخراً في سباق جمعية ماراتون بيروت من أجل تعزيز حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ودعمها¹². كما عقدت لجنة المرأة في حزب الكتائب، والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات اجتماعاً في البقاع في 9 أيلول (سبتمبر) 2017 لمناقشة قانون الانتخابات الجديد ومشاركة المرأة في السياسة¹³. أبدى بعض الأعضاء الذكور ردّاً فعلياً يؤكد مجدداً وجهة النظر البطريركية، ورفضوا ضرورة وجود الكوتا. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن عضوات الحزب شجبن النظام البطريركي معلنات أن «أنظمة الأحزاب الداخلية ليست في مصلحتهن»¹⁴.

النسوية السياسية: النظرية والتطبيق في لبنان

تواجه النساء في الإطار السياسي والقانوني، «التمييز الجندري المؤسسي، الذي يُعرّف بأنه «القوانين والعادات والممارسات المعمول بها التي تنتج الظلم الجماعي وتعكسه بشكل ممنهج في أي مجتمع»، على أساس الجنس أو الجندر¹⁵. يعكس التمييز الجندري الذي يرتبط بضعف الأداء في التنمية، انعدام الديمقراطية، أو احترام قواعدها ومبادئها¹⁶.

12 Nasrallah, H. (2017, May 24). Advancing Gender Equality One Step at a Time in Lebanon. Retrieved October 29, 2017, from <http://eng.majalla.com/2017/05/article55253710/beirut-marathon-womens-race>

13 Khoury, D. (2017, October 25). Lebanese women in parties have capacities but face sexist attitudes. Retrieved October 29, 2017, from <https://southern-africa.hivos.org/blog/lebanese-women-parties-have-capacities-face-sexist-attitudes>

14 *ibid.*;

15 Henry, P.J. (2010). Institutional Bias. *The SAGE Handbook of Prejudice, Stereotyping and Discrimination*, 426-440, p. 427.

16 Organisation for Economic Co-operation and Development. (2012). 2012 Social Institutions and Gender Index Summary: Understanding the Drivers of Gender Inequality. Retrieved July 20, 2013 from <http://genderindex.org/sites/default/files/2012SIGISummaryresults.pdf>

في الواقع، وفقاً لعدة دراسات¹⁷، ثمة علاقة إيجابية بين إنشاء نظام الكوتا الجندرية، والإصلاحات الاجتماعية والتنمية. قال أوجاسابيان، وزير شؤون المرأة في لبنان، إنه «في إمكان النساء إغناء الحكومة من خلال حضورهن. ويمكن أن يكنّ منتجات وأن يؤثرن في جميع المستويات، ويمكن أن يؤدّين دوراً أساسياً في تحسين عمل الحكومة»¹⁸.

لكن التمثيل الحقيقي لمصالح المرأة يتطلب وصول نسبة النساء في الحكومة إلى «كتلة حرجة»، لتشكل على الأقل، أقلية ذات تأثير في هيئات صنع القوانين¹⁹. وهذا مبعث قلق في لبنان، إذ لا يوجد سوى القليل من المرشحات، والمنتخبات كذلك.

قد تحمل نظرية الكوتا الجندرية إمكانية لتعزيز مشاركة المرأة في البلدان التي تخصص فيها التقاليد والبنية البطيركية المقاعد أو الترشيحات الحزبية للرجال فقط، ما يؤدي إلى عدم المساواة الجندرية. كما تتيح الكوتا الجندرية تعزيز التمثيل «الوصفي» و«الحقيقي» في المؤسسات²⁰، وبالتالي تحسين التوازن بين الرجال والنساء في عملية صنع القرار، وبشكل أدق في صنع القوانين.

وفقاً للبنك الدولي²¹، أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تخصص حصصاً للنساء في البرلمان، إلا أن الأردن ومصر وجيبوتي خصصت بشكل قانوني 10 في المئة

17 Chattopadhyay, Raghavendra and Esther Duflo. (2004). Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India. *Econometrica*, Vol. 72, No. 5 1409–1443 ; Chen, Li-Ju.(2010). Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies? *The European Journal of Comparative Economics*, 7, 13-60.

18 Panel organized by the National Commission for Lebanese Women (NCLW) reflecting the achievements of the EU-funded project «Gender Equity and Empowerment of Women in Lebanon», on March, 3rd 2017.

19 Childs and Krook. (2008). Critical Mass Theory and Women's Political Representation. *Political Studies*, 56, 725-736, p. 725.

20 Wangnerud, Lena. (2009). Women in Parliaments: Descriptive and Substantive Representation. *The Annual Review of Political Science*, 12, 51-69

21 «The State of Women's Rights in the Arab world», March, 7 2017 retrieved from <http://www.worldbank.org/en/news/feature/2016/03/07/the-state-of-womens-rights-in-the-arab-world>

من مقاعدها البرلمانية للنساء، فيما خصص المغرب 15 في المئة، والعراق 25 في المئة. مصر طبقت مؤخراً قانوناً يفرض على المجالس المحلية تخصيص 25 في المئة من مقاعدها للنساء، إضافة إلى 10 في المئة من مقاعد البرلمان. في لبنان، دعت منظمة «تحالف نساء» غير الحكومية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي²² إلى فرض كوتا جندرية في الانتخابات البرلمانية، عبر إدراج نسبة لا تقل عن 30 في المئة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، والتي ينبغي أن تجري في أيار (مايو) 2018. «الهدف الأساسي لهذا التحالف هو 30% كوتا نسائية في الانتخابات النيابية القادمة، مما يضمن تطبيق العملية الديمقراطية والدستورية التي تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة، واحتراماً للالتزامات الدولية المتعلقة بالمرأة والطفل، مما سيمكّن لبنان من التقدم نحو الديمقراطية وتخليه عن منصب واحد من أقل الدول في العالم تمثيلاً للمرأة في مجلس النواب»²³.

هناك طرق مختلفة للتفكير في آلية الكوتا الجندرية وتطبيقها في نظام البلد؛ لكن، سواء فرضت الكوتا على قوائم مرشحي الأحزاب السياسية التي ستخوض الانتخابات، أو وضعت مباشرة في الاقتراع العام، ستكون في كلتا الحالتين، آلية صعبة للغاية، لأنها مرفوضة أو مستبعدة من جانب معظم الأحزاب السياسية، وهي الجهات الفاعلة الرئيسة في النظام السياسي، ومن الإطار الانتخابي أيضاً. لا تتردد الأحزاب السياسية بشأن الكوتا الجندرية فحسب، بل بمشاركة المرأة وعضويتها وقيادتها أيضاً. فقد أظهرت منذ تأسيسها أنها تعمل وفق النهج البطريكي في القيادة. وينطبق ذلك على واحد من أكثر الأحزاب تأثيراً في جبل لبنان، حزب الكتائب. فعوضاً من السماح للنساء بالعضوية في الحزب، أنشأ لهن لجنة خاصة، يمكنهن فيها تبادل الآراء والنشاط السياسي. ولم يكن هذا هو الهدف الرئيس، إنما تحقيق المكاسب السياسية والطائفية، وهم يعلمون أن النساء لن يخضن الانتخابات أو يرفعن صوتهن على المستوى الوطني، هنّ موجودات فقط لخدمة الحزب وإيديولوجيته.

22 <http://iknowpolitics.org/en/learn/video/video-gender-quotas-numbers-and-figures-lebanon>

23 Panel organized by the National Commission for Lebanese Women (NCLW) reflecting the achievements of the EU-funded project «Gender Equity and Empowerment of Women in Lebanon», on March, 3rd 2017.

حلّ (بول كينغستون) تأثير افتقار الأحزاب السياسية اللبنانية إلى الجهود الحقيقية والفعالة لتعزيز المساواة الجندرية، فكتب: «لم يكن تأسيس «اللجان النسائية» وتهميشهن داخلها، طريقة فعالة تاريخياً، لتشجيع مشاركة نسائية أوسع في العملية السياسية»²⁴.

لماذا لا يتوافق النظام السياسي والكوّتا الجندرية في لبنان في 2018؟

نظام تقاسم السلطة الطائفي: منذ توقيع اتفاق الطائف في 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1989، انتخب 128 عضواً في البرلمان، بالتساوي بين الطائفتين الرئيسيتين: «يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية للإجراء. وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزّع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب- نسبياً بين طوائف كلّ من الفئتين.

ج- نسبياً بين المناطق»²⁵.

حتى لو كان من الممكن استخدام الكوتا الجندرية، عبر تخصيص مقاعد في البرلمان، أو عبر إلزام الحزب أو القوائم الانتخابية بإدراج نسبة معينة من المرشحات، فإن النظام التوافقي القائم على الطائفية يحدّ من المساواة الجندرية المؤسسية. تعتبر الكوتا، بوصفها وسيلة لتعزيز الحقوق السياسية الجندرية، جزءاً من الإصلاحات التي تشمل إلغاء الطائفية. هذا ما اقترحه صوفيا سعادة: «وهكذا، يرتبط تقدم المرأة ارتباطاً وثيقاً بتقويض الطائفية. لقد فشلت المحاولات السابقة في تحقيق حقوق المرأة الكاملة، بسبب قوة النظام الطائفي. ومن أجل تحقيق التغيير، يجب علينا وضع

24 Paul Kingston, "Women and Political Parties in Lebanon: Reflections on the Historical Experience", in *Emerging Voices: Young Women in Lebanese Politics*, International Alert, September 2011.

25 The Lebanese Constitution promulgated on May 23, 1926 with its amendments, 1995, Part One, Chapter Two, Article 24.

قواعد جديدة للأطراف الفاعلة، كالأحزاب السياسية داخل النظام السياسي. وينبغي أن يشمل ذلك إدخال نظام الكوتا الذي من شأنه أن يمنح المرأة الحد الأدنى من التمثيل²⁶».

انعكست العلاقة الوثيقة بين الطائفية وغياب الكوتا الجندرية في التصويت على القانون الانتخابي الجديد في لبنان في 16 تموز (يوليو) 2017، الذي استبعد الكوتا الجندرية، بسبب رفض العديد من الأحزاب السياسية لها تماماً. وقال وزير شؤون المرأة، السيد أوجاسابيان آسفاً لذلك: «قانون انتخابي من دون إقرار الكوتا جندرية هو قانون ظالم، ويشوّه صورة لبنان والبرلمان»²⁷.

بما أن الهدف من اتفاق الطائف لعام 1989 إلغاء الطائفية في لبنان²⁸، هل ينبغي علينا اعتبار إنشاء الكوتا الجندرية جزءاً من هذه العملية أم نتيجة لها؟ في كلتا الحالتين، يجب أن تكون الكوتا حلاً مؤقتاً لمساعدة النساء على المشاركة في الحياة السياسية، لأن إحدى القضايا العميقة المتعلقة بالإقصاء السياسي القائم على الجندر هي الافتقار إلى التثقيف السياسي من قِبَل المؤسسات العامة، أو انعدامه، بالنسبة للرجال والنساء، على حدٍ سواء.

يشمل التثقيف السياسي إقامة دورات تدريبية للانخراط في العمل المدني، وورشات عمل، وتعريف بالإطار القانوني والمؤسسي للنظام السياسي اللبناني: النظام الحكومي، قانون نظام التصويت، مؤسسات المشاركة المدنية، منظمات المجتمع المدني، الديموغرافيا اللبنانية، الجغرافيا السياسية والبشرية، وبالطبع وضع المرأة المتعلق بكل من المواضيع السابقة. سيساعد التثقيف السياسي العام في إدخال روح

26 Sofia Saadeh, "Women in Lebanese Politics: Underlying Causes of Women's Lack of Representation in Lebanese Politics", in *Emerging Voices: Young Women in Lebanese Politics*, *International Alert*, September 2011.

27 In *L'Orient-le-Jour*, "Le Parlement vote une nouvelle loi électorale", June 16, 2017.

28 The Lebanese Constitution promulgated on May 23, 1926 with its amendments, 1995, Part Six, Article 95: "The Chamber of Deputies that is elected on the basis of equality between Muslims and Christians shall take the appropriate measures to bring about the abolition of political confessionalism according to a transitional plan."

النسوية السياسية والوعي إلى لبنان، وكذلك، إدخال النسوية السياسية إلى الكتب المدرسية والمناهج الجامعية.

عرّف قاموس أكسفورد السياسي الوجيز النسوية السياسية على أنها «طريقة للنظر إلى العالم الذي تشغله المرأة من منظور المرأة». يحمل هذا التعريف في صلبه مفهوم البطيركية، الذي يمكن وصفه بأنه نظام السلطة الذكورية الذي يقمع النساء من خلال مؤسساته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبالتالي، النسوية نقد للنظام البطيركي من جهة، وإيديولوجية ملتزمة بتحرير المرأة من جهة أخرى²⁹.

يلاحظ وجود أربع موجات من النسوية السياسية في لبنان منذ عشرينيات القرن العشرين، تأثرت بالثورتين الفرنسية والأمريكية. لكن عندما نأتي لتسجيل إنجازات الدولة المتعلقة بحقوق المرأة، على مدى قرن تقريباً، تبدو الإصلاحات قليلة جداً، وهذا ينطوي على تناقض كبير، لأن الحركات النسائية نشطة جداً منذ ذلك الحين³⁰.

في الوقت الحاضر، تروج للنسوية السياسية المنظمات الخاصة، والجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ولكنها لم تُطبّق إلى الآن على أساس مؤسسي، حتى مع إنشاء وزارة لشؤون المرأة لأول مرة في تاريخ لبنان، في عام 2016، تتركز مهامها في الدعوة إلى حقوق المرأة، وضمان حق النساء والرجال في التمتع، على قدم المساواة، بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية³¹.

نظمت وحدة شؤون المرأة، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية، سلسلة من ورشات العمل، في تموز (يوليو) 2012، لتعزيز تمثيل المرأة السياسي في الحكومة. ركزت هذه المبادرة على المواضيع التالية:

- استكشاف وتحديد «دوائر السلطة القائمة على الجندر»؛
- استراتيجيات لنقل حركة المرأة من "المجال الخاص" للعائلة والمنزل إلى "المجال العام"، بوصفها شخصية سياسية أو عامة؛

29 Iain McLean and Alistair McMillan, *Concise Oxford Dictionary of Politics* (3rd. Edition), Oxford University Press, 2009

30 see Annex 1: "Four waves of Lebanese Feminism". Source: www.e-ir.info/2014/11/07/four-waves-of-lebanese-feminism

31 <http://www.womenaffairs.gov.lb/en/content/vision-mission-responsibilities>

- مفاهيم تحقيق الذات والتمكين؛
- تعبئة المجموعات النسائية لبناء التضامن والقاعدة السياسية؛
- استراتيجيات لتغيير هياكل السلطة البطيريركية وقواعدها؛
- مناقشة نقاط الانطلاق السياسية للمرشحات.

ركزت حلقة العمل هذه على العوائق المختلفة التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة من وجهة نظر النساء والرجال. ووفقاً لوجهة نظر المرأة، تتمثل العوائق في: «التقاليد الثقافية» و«الخوف» و«ضعف الثقة» و«نقص برامج التدريب» و«صعوبة الوصول إلى الشبكات السياسية». ووفقاً لوجهات نظر الرجال، يمكن للمرء أن يلاحظ بوضوح تأثير الثقافة البطيريركية، إذ تمثلت العوائق، على سبيل المثال، في «التقاليد الدينية والثقافية» أو في أن «النساء مواطنات من الدرجة الثانية»³².

لذلك، يبقى الافتقار إلى التربية المدنية والسياسية هو السبب الرئيس في انخفاض مشاركة المرأة وغياب الكوتا الجندرية في لبنان.

الخاتمة والتوصيات

لن تنجح زيادة مشاركة المرأة السياسية في لبنان إلا من خلال تطبيق الكوتا الجندرية. لبنان حالة خاصة جداً، إذا قارنه المرء بالبلدان الأخرى في العالم العربي. فنظامه السياسي والاجتماعي فريد من نوعه، إذ يمثل لبنان عشيرة، مع كل تبعاتها الدينية والطائفية. ونظام المحاصصة الذي يفرض احترام المساواة بين الطوائف والجمهورية الديمقراطية، صالح لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة. يبدو أن ازدواجية النظام هي العائق الأول أمام مصالح المرأة ومشاركتها في السياسة؛ غالباً ما يكون عدد النساء اللبنانيات المهتمات بالسياسة في المناطق الريفية أو حتى في المناطق

32 See Annex 2: "Barriers to women's political participation articulated by participants". Source: Tanya Henderson, Camille Nelson and Zeina Chemali, "Increasing Women's Political Participation in Lebanon: Reflections on Hurdles, Opportunities and Hope", *Journal of Politics and Law*, Vol. 8 No. 4, pp. 233-241, Canadian Center of Science and Education, 2015.

الحضرية التقليدية، قليلاً جداً، وعدد أقل منه مهتمات بالعمل في مهنة سياسية. تمثل النساء أكثر من نصف عدد سكان لبنان، ومن عدد الناخبين، وتمثل 3 في المئة فقط من الممثلين في البرلمان. تجعلنا العقلية السياسية الطائفية نشكك في كفاءة مأسسة الكوتا الجندرية في الإطار القانوني اللبناني.

أولاً- ينبغي تطبيق الكوتا الجندرية في موثيق الأحزاب السياسية اللبنانية، واحترامها في قوائم المرشحين للانتخابات المحلية أو الوطنية؛

ثانياً- لا يمكن إنشاء كوتا جندرية في دولة طائفية. ويجب إطلاق إصلاحات عميقة لتحويل لبنان إلى دولة علمانية، واحترام عملية اتفاق الطائف؛

ثالثاً- يجب على المؤسسات العامة توفير التدريب وورشات العمل المجانية، لتعزيز المشاركة المدنية والمصلحة العامة بين اللبنانيين، من أجل جعلهم مواطنين فعالين، ومتساوين ومنفتحين على التغيير الاجتماعي والسياسي. وينبغي أن تركز المدارس والجامعات في مناهجها الدراسية على قضايا المواطنة والوعي السياسي من خلال الدورات النظرية، وكذلك عبر تنظيم دورات وأنشطة للوصول بالنساء والطالبات إلى المجال الاجتماعي والسياسي العام.

رابعاً- يجب أن تكون الجامعات متخصصة في دراسات الجندر، وأن تكون قادرة على تقديم هذا البرنامج لطلابها. واليوم، لا يوجد سوى الجامعة اللبنانية الأمريكية تقدم هذا البرنامج البحثي للطلاب والمدرسين والباحثين³³.

خامساً وأخيراً- بما أن الرجال يمثلون الجزء الأكبر من صناع القرار في لبنان، يجب عليهم أن يكونوا أول الأطراف الفاعلة في قيادة التغيير وتعزيز حقوق المرأة، بدءاً من تغيير العقلية، بدلاً من فرض الكوتا الجندرية، التي ستكون غير مجدية كخطوة أولى.

33 See Institute for Women's Studies in the Arab World: iwsaw@lau.edu.lb

الملحق 1: «أربع موجات من الحركة النسوية اللبنانية»³⁴.

الفاعلون	المطالب	السمة	الفترة	
النخب	التصويت التعليم التمثيل	ليبرالية	1960-1940	الموجة الأولى
البرجوازية الفكرية	برنامج وطني السلام المساواة في حقوق المرأة	الإيديولوجيات ما بعد الاستعمارية والوجودية	1990-1960	الموجة الثانية
المنظمات غير الحكومية	تطوير الإصلاحات القانونية وتعميم منظور الجندر	المأسسة	2005-1990	الموجة الثالثة
طلاب الحركة النسوية الغربية	العنف الأسري الصراع الطبقي البيئة السلام التمييز على أساس الجنس	ثورة الربيع «الشعب يريد تغيير..»	2005-الوقت الحاضر	الموجة الرابعة

الملحق 2: عوائق المشاركة السياسية للمرأة، كما حدّدها المشاركون³⁵

الجدول 1. العوائق التي تمنع المرأة من المشاركة السياسية كما عبر عنها المشاركون

ورشة عمل الرجال	ورشة عمل النساء
تاريخ لبنان في الصراع (الاحتياجات العسكرية والأمنية)	التقاليد الثقافية
التقاليد الثقافية والدينية (أي دور الرعاية)	القوانين وحقوق المرأة
عدم إحراز تقدم في قيادة المرأة	تحديات الانتقال من المجال الخاص إلى المجال العام
عدم وضوح ما يحتاجه / يريده المجتمع من النساء	الخوف
النساء مواطنات درجة ثانية	ضعف الثقة بالنفس
النساء في ظل الرجال	احتراماً لصناع القرار الذكور
لا يثق الرجال بقدرة المرأة على الحكم	عدم المساواة الجندرية في التمويل
	عدم وجود برامج تدريبية
	صعوبة الوصول إلى الشبكات السياسية

35 Tanya Henderson, Camille Nelson and Zeina Chemali, "Increasing Women's Political Participation in Lebanon: Reflections on Hurdles, Opportunities and Hope", Journal of Politics and Law, Vol. 8 No. 4, pp. 233-241, Canadian Center of Science and Education, 2015.

الجزء الثالث:

النزاع كفرصة لتغيير هياكل السلطة القائمة: كيف يساهم المجتمع المدني في ذلك؟

نظراً إلى وصول المرأة المحدود إلى السياسة الرسمية ومحادثات السلام، غالباً ما تنشط المرأة في مجال إدارة النزاعات، والمصالحة، وإعادة الإعمار في العمليات غير الرسمية. ويسعى هذا الجزء إلى تقديم تقييم نقدي حول هذه المشاركة غير الرسمية إما كفرصة للمزيد من الحضور أو كامتداد للقوالب النمطية الجندرية التقليدية. وعند النظر في الاستراتيجيات التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني التي تعنى بشؤون المرأة للعمل بفعالية على توسيع فسحة مشاركة المرأة في السياسة الرسمية ومحادثات السلام، يطرح الجزء الأسئلة التالية:

- كيف باستطاعة المجتمع المدني المساهمة في تعزيز انخراط المرأة في السياسة الرسمية وعمليات السلام والأمن؟
- كيف باستطاعة منظمات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسوية، الدفع لتحقيق المزيد من التغيير في رؤية الأدوار الجندرية؟
- ما الاستراتيجيات التي تعتمد عليها المنظمات النسوية للتغلب على المقاومة المجتمعية والتهميش السياسي؟

المشاركة المدنية للشباب والتعبئة العربية: ست سنوات على
تحليل الخطاب وتقييم الفترة الماضية
نموذج مساهمة المرأة في الحياة السياسية المصرية

د. صفاء صابر خليفة

ملخص

لقد أصبح البحث في أسباب الحراك العربي، وكذلك أدوار فواعل المجتمع المدني، من أكثر المجالات اهتماماً في مجال النظم السياسية المقارنة، من قبل كثير من المفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية. إضافة إلى ذلك، فإن دور هؤلاء الفاعلين المدنيين، وخاصة الشباب، من أكثر الأدوار التي تستحق الاهتمام بها لدى تحليل الظروف والأسباب والتحديات والمستقبل لذلك الحراك الذي اجتاحت المنطقة العربية منذ عام 2011، والذي ما زلنا نعيش تبعاته إلى الآن، ولقد احتلت المرأة جزءاً من تكوين ذلك الدور الذي قام به الشباب في هذا الحراك.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحريّ العلاقة بين الأدوار المنوط بها فواعل المجتمع المدني (تحديداً المرأة) من ناحية، والحراك السياسي العربي من ناحية أخرى، وهل نجح الحراك العربي على اختلاف صوره من مطالبات إصلاح ومظاهرات وثورات وقلب لأنظمة الحكم، بعد ستة أعوام على الثورات والمطالبات الشعبية،

في تحسين أوضاع النساء العرب بصفة عامة، والنساء في مصر بصفة خاصة؟ وهل نجحت المرأة المصرية كأحد الفواعل المدنية أن تكون جزءاً من الحراك في مصر؟ وهل يمكن للمرأة أن تلعب هذا الدور مستقلاً، أم لا بدّ أن يكون جماعياً ضمن أطر ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في الحياة السياسية المصرية؟ وفي أي الأطر يمكن لهذا الدور أن يكون فاعلاً بشكل أكبر في المستقبل في الإطار الرسمي أم غير الرسمي؟ وفي الإطار النسوي فقط أم في الإطار المدني بصفة عامة؟! وأخيراً، إلى أي مدى يمكن أن يؤدي الاستقرار السياسي من خلال المشاركة السياسية الفعالة لكل الأطراف إلى حدوث نوع من الاستقرار الأمني ومنع العنف والنزاعات بين الأطراف غير المشاركة؟

إذاً، لدينا هنا مستويان من التحليل، أولاً، على المستوى النظري، فإن عمليات التحول الديمقراطي معقدة وطويلة، ولا توجد ضمانات محددة قادرة على إنجاحها في مراحل ما بعد الحراك، ومن هنا تأتي أهمية التركيز على دور هؤلاء الفاعلين المدنيين، ومنهم المرأة، لما قاموا به من أدوار كان لها عظيم الأثر في الدفع بهذا الحراك من البداية، وهو ما قد يساهم في تقديم رؤية منهجية شاملة متعددة الأبعاد، يمكن من خلالها تحليل الظاهرة وأسبابها ونتائجها ومستقبلها، وفهمها. أما على المستوى التطبيقي، فعمليات التحول الديمقراطي نسبية بل وتدرجية، وتختلف أسبابها وديناميكياتها ونشاطاتها من دولة إلى أخرى، وفي كل مرحلة زمنية عن غيرها، وفي هذا السياق يأتي التساؤل حول دور هؤلاء الفاعلين المدنيين، ومنهم المرأة، في التأثير على مراحل ما بعد الحراك، للتأسيس لوضع أكثر استقراراً وسلاماً في المجتمعات العربية؟

أولاً- مقارنة تحليلية

- تلازم التحول الديمقراطي ومشاركة المرأة

جدير بالذكر أن العمل السياسي قد ارتبط بمفهوم الحقوق والواجبات، وبمفهوم المشاركة الشعبية الواسعة، فأصبح العمل السياسي مرادفاً للممارسة الديمقراطية بكلّ

عناصرها، فالوصول إلى ديمقراطية صحيحة، يتطلب، كشرطٍ أساسي لا يمكن التنازل عنه، المشاركة بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون المجتمع كافةً، وعلى قدم المساواة بينهما بحيث تتكامل جهودهما. وعليه فإن العمل من أجل حقوق المرأة هو جزء لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية، لأن الديمقراطية تستلزم المساواة لجميع المواطنين، وبالتالي، فإن تعزيز حقوق المرأة يعني تعزيز الديمقراطية. وبهذا المعنى، فإن هناك حاجة إلى ديمقراطية شاملة بمشاركة من الجنسين، ولتحقيق ذلك، لا بدّ من وجود درجة عالية من المشاركة الشعبية، التي تتطلب تغيير المفاهيم الاجتماعية والقوانين السائدة، بحيث يتم التوصل إلى إيجاد إطار اجتماعي، يعمل فيه الرجل إلى جانب المرأة، على قدم المساواة في الحقوق والواجبات.

اتفق معظم الباحثين في الدراسات السياسية، على أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أصبحت ضرورية لتحقيق أهداف النظام السياسي في المجتمعات المعاصرة، بحيث يمنح حق الترشيح والانتخاب للمرأة والرجل بالتساوي، وذلك انطلاقاً من أن توسيع قاعدة التمثيل في الهيئات البرلمانية، لا بدّ أن تشمل الشرائح الاجتماعية بمختلف فئاتها وأطيافها السياسية كافة، وبضمنها النساء، مما يساعد على توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات السياسية داخل النظام السياسي، وبالتالي تتعمق مفاهيم الانتماء الوطني، وتتعزيز مكانة المرأة في المجتمع.

ولقد أثارت ثورات الربيع العربي موجة من التوقعات والتحليلات حول مستقبل المرأة في العالم العربي، إذ يشهد الوقت الراهن منعطفاً خطيراً حول الدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في التحول نحو الديمقراطية، وخاصة بعد موجة الثورات التي اجتاحت المنطقة العربية، فأصبح تمكين المرأة داخل كل دولة عربية تنتقل إلى نظام حكم ديمقراطي، هو أحد التحديات الكبرى التي تواجه استقرار نظم الحكم الديمقراطية التي قامت الثورات العربية من أجل تحقيقها، فالنظم السياسية تكون بتراء عندما لا يكون فيها تمكينٌ للمرأة بشكل أو بآخر.

ولذلك، تأتي أهمية إلقاء الضوء على التجربة المصرية، وذلك لكونها تشهد مرحلة تحول ديمقراطي بعد الإطاحة بالأنظمة السابقة، وتتمثل أهميتها في أنها قد تمثل مرجعية وتوفر دروساً مستفادة للنساء في نضالهن من أجل المساواة والحقوق في باقي الدول العربية.

- المجتمع المدني والحراك العربي

وجد المجتمع المدني اهتماماً لدى الباحثين المهتمين في شتى فروع العلوم الاجتماعية المتعددة، وقد نبغ هذا الاهتمام بعد أن أخفقت الدولة في تحقيق التنمية في المجتمع، فاتجهت الأنظار إلى تنظيمات المجتمع المدني كقوة دافعة نحو التغيير، حتى يكون شريكاً أساسياً في تطوير المجتمعات وتنميتها، ويتضح ذلك في دعوة (أنتوني جيدنز) في كتابه «الطريق الثالث»، الذي انتقد فيه طريقي الاشتراكية والليبرالية الجديدة، ودعا إلى تجديد «الديمقراطية الاجتماعية» عن طريق سياسة «الطريق الثالث»، وضرورة تنشيط المجتمع المدني، وأهمية مشاركة تنظيماته لتجديد المجتمع وتنميته.

المقصود هنا بـ «المجتمع المدني» هو المنظمات غير الحكومية بكل أشكالها وأنواعها، والمقصود بـ «المجتمع المدني» هنا مجموعة المنظمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف. ويعد المجتمع المدني من أهم العوامل الداخلية التي تهدد بقاء الأنظمة السلطوية، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي، وتسعى للضغط على المجتمع السياسي، وعرفه (هيجل) بأنه: «نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة»، ويتحدث «دي توكفيل» عن مؤسسات المجتمع المدني بأنها «حجر الأساس للديمقراطية»، وانتقل مفهوم المجتمع المدني إلى الدول النامية في أواخر القرن العشرين، نتيجة للانفتاح الثقافي والعولمة. وتتحدد فاعلية المجتمع المدني إذا كان مسموحاً له بممارسة النشاط والحرية، أي أنّ دور المجتمع المدني يبرز في المجتمعات الديمقراطية، ولذلك، هناك علاقة طردية بين فاعلية المجتمع المدني وتكريس الديمقراطية. إذاً، في هذا السياق، هناك ثلاثة أركان أساسية ينطوي عليها مفهوم المجتمع المدني، أولاً: الفعل الإرادي الحر (مبادرات أهلية مجتمعية)، ثانياً: إطار تنظيمي أو مؤسسي، ثالثاً: ركن أخلاقي سلوكي يشير إلى الثقافة المدنية لهذه التنظيمات وهي (قبول الاختلاف).

- واقع المرأة العربية وثقافة المجتمع المدني بعد الحراك العربي

«إن واقع المرأة العربية بعد الربيع العربي لم يتغير كثيراً رغم وقوفها في الصفوف الأمامية في الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بطغاة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

- ويدني براون - منظمة العفو الدولية

لم يكن الربيع العربي انتفاضة من أجل حقوق النساء، فقد كان ولا يزال من أجل الدفاع عن حقوق الجميع، من أجل الديمقراطية والحرية والكرامة الإنسانية، ومن أجل إيجاد مناخ سياسي تنافسي. ولأن الثورات لا تنشأ من فراغ ولا تحدث فجأة، ولكن لا بد من وجود محركات سابقة أدت لانفجارها. جاءت ثورات الربيع العربي منذ 2011 في العديد من البلدان العربية كرد فعل على التهميش السياسي والاقتصادي والحقوقى للشعوب العربية، فانتفض المهمشون للدفاع عن حقوقهم، وكانت المرأة، إحدى أبرز تلك الفئات المهمشة، واتضح أن تنظيمات المجتمع المدني في الدول العربية من أهم العوامل الداخلية التي تهدد بقاء الأنظمة السلطوية.

وفي هذا السياق، ولأن ثقافة المجتمع المدني تضيء مناخاً يساعد على تحقيق الديمقراطية والعدالة في المجتمع، من خلال قيم المشاركة والتسامح الانتماء، ومساعدة الفئات المحرومة في المجتمع، ظهرت نوعية من تنظيمات المجتمع المدني تهتم بالدفاع عن حقوق المرأة وتوعية المرأة بحقوقها، ونجد أن هناك نوعين من تلك المنظمات التي تدافع عن حقوق المرأة، منظمات يقوم بإنشائها نساء من أجل الدفاع عن حقوقهن، ومنظمات أخرى تهتم بقضايا المرأة. وإن كانت تصنف بأنها نسائية غالباً بهدف الاهتمام بفئات معينة من النساء كالمرأة الفقيرة والمرأة المتعرضة للعنف والاضطهاد.

واقع النسوية المصرية

- المرأة المصرية وثورة يناير 2011

لقد اكتسب مفهوم «النسوية» اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة، ويعدّ نموّ

الفكر والممارسة، فيما يتعلق بدور المرأة العربية سياسياً ومجتمعياً، من المُقدمات الضرورية من أجل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية. وقد سارعت المرأة العربية للالتحاق بركب هذه الثورات وانخرطت في صفوفها، ولم تُخفِ سعيها لاستثمار الربيع العربي بمشاركة سياسية حقيقية في السلطة التي حُرمت منها منذ عقود. فقد خاضت النساء العربيات مخاض هذه التغييرات فشاركت في الثورات ولعبت دوراً هاماً.

جاءت ثورات الربيع العربي التي اجتاحت المنطقة العربية في العديد من البلدان كرد فعل على التهميش السياسي والاقتصادي والحقوقى للشعوب العربية، فانتفض المهمشون للدفاع عن حقوقهم، وكانت المرأة، إحدى أبرز الفئات المهمشة في البلدان العربية. ولقد أثارت ثورات الربيع العربي موجة من التوقعات والتحليلات حول مستقبل المرأة في العالم العربي، وتشكّل الفترة الراهنة منعطفاً خطيراً حول الدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في التحول نحو الديمقراطية، فأصبح دور المرأة داخل كل دولة عربية تنتقل إلى نظام حكم ديمقراطي، هو أحد التحديات الكبرى التي تواجه استقرار نظم الحكم الديمقراطية التي قامت الثورات العربية من أجل تحقيقها، فالنُظم السياسية تكون بترء عندما لا يكون فيها تمكينٌ للمرأة بشكل أو بآخر.

ويبقى التساؤل عن حالة المرأة في الدول العربية بعد انتفاضات الربيع العربي، وما إذا كانت الثورات ربيعاً على المرأة، وهل كانت الانتفاضات العربية حافزاً لنهوض المرأة أم حاجزاً أمام حقوقها؟ هل هزم الربيع العربي المرأة أم انتصر لها؟

ومما لا يدع مجالاً للشك فيه، أن المرأة المصرية كانت فاعلاً هاماً من فواعل المجتمع المدني، ومسبباً قوياً للحراك، وأدّت دوراً مركزياً في الحركات الاحتجاجية، سواء من خلال مشاركتها في المظاهرات والاعتصامات الجماهيرية، أو من خلال إنشاء المدونات وعبر صفحات مواقع التواصل المختلفة، هادفة إلى الإطاحة بالأنظمة المستبدة، انطلاقاً من اقتناعها بأن المشاركة في مسيرة التحول الديمقراطي هي الوسيلة الرئيسية التي يمكن أن تمثل مصلحة المرأة. ولقد أتاحت ثورة 25 كانون الثاني (يناير) 2011 هذا المجال للتحرك والانتشار بين الجماهير، وبذلك، أصبح الشارع هو القناة الأكبر لعرض أفكارها، مما رفع من سقف آمالها في تحقيق المساواة.

جاءت مشاركة النساء في الثورة عاكسة لما بلغته من تطور على مستوى الوعي والتعليم والرغبة في إثبات الوجود، وخلال الانتفاضات كان للنساء صوتٌ وحضورٌ قويان. وكانت الحركات النسوية جزءاً لا يتجزأ من الحراك الشعبي العربي والقوى الديمقراطية المحركة للثورات. فالتنظيمات النسوية كانت أكثر تماسكاً، وتجلّى ذلك في توحيد الخطابات أثناء الاحتجاجات والمظاهرات وفرض مطالبهن عبر البيانات التي يصدرنها وعبر التحركات الميدانية.

بعد ثورة 25 كانون الثاني (يناير) 2011 تم تشكيل تجمّع أُطلق عليه «تحالف المنظمات النسوية»، وضم 15 منظمة، بدأ بصياغة جديدة وفق المتغيرات والسعي لبناء دولة مدنية ديمقراطية، ووضع التحالف مبادئ عامة ومطالب أساسية للمرأة المصرية تحقيقاً لشعارات الثورة: «عيش- حرية- كرامة- عدالة اجتماعية». وأكد التحالف في بيانه ضرورة مشاركة المرأة وتمثيلها تمثيلاً ملموساً في لجنة صياغة الدستور، بما يعكس دورها في المرحلة القادمة لبناء الوطن، ومشاركة النساء في اللجان المنوط بها صياغة التشريعات وفي كلّ الحوارات الوطنية التي تناقش قضايا الوطن فضلاً عن تمثيلها المتوازن في الوزارات وفي القوائم النسبية للانتخابات. وأيضاً مشاركة النساء في صياغة دستور جديد للبلاد يضمن احتواءه على مواد تنص صراحة على المساواة بين النساء والرجال في مناحي الحياة كافة، ويجرّم كل أنواع التمييز المبني على أساس الجنس، وأن ينص على نسبة يتم الاتفاق عليها لضمان تمثيل المرأة في البرلمان لا تقل عن 40%.

كما انتقد تحالف المنظمات النسوية الدعوة لإنشاء مفوضية للمرأة تابعة لمجلس الوزراء دون أن يسبقها أي تنسيق أو حوار مع المنظمات النسوية الفاعلة في المجتمع، خاصة بعد معاناة تلك المنظمات من استئثار المجلس القومي للمرأة بتمثيل النساء المصريات رسمياً فقط، وتجاهل باقي المنظمات التي جمعت عضواتها بين العمل النسوي والوطني على مدار السنين.

وطالبت عضوات التحالف بدور رئيسي لإعلام الدولة، من أجل خلق ثقافة عامة تؤيد دور النساء وتعترف بمساهمتهن المختلفة، وذلك من خلال الاستعانة بإعلاميات ومثقفات مصرية ذوات الكفاءة والمعرفة والرؤية بحيث يشاركن في صياغة

السياسات الثقافية والإعلامية بمشاركة المجتمع المدني. كما طالبت بفتح قنوات إعلامية لحوارات مع النساء والتعريف بالعمل النسوي والمنظمات النسائية المدنية المختلفة من أجل الارتقاء بالوطن وترسيخ صورة واقعية وإيجابية للمرأة المصرية.

تلا هذه البيانات عقد مؤتمر أكد فيه التحالف النسوي رفضه القاطع لأي محاولة لإقصاء النساء أو تهमيش دورهن بعد أن أخذت لغة الإقصاء تتضح، واعتبر ذلك التفافاً حول شعارات الثورة «عيش - حرية - كرامة - وعدالة اجتماعية» التي روتها دماء الشهداء في ميدان التحرير والميادين المصرية المختلفة، من أجل أن تكون حقوقاً ثابتة لكل المواطنين.¹

غير أن ما حدث هو استثناء المرأة من عضوية لجنة صياغة الدستور، في خطوة بددت الآمال في إشراك المرأة في العملية الانتقالية، وتم إلغاء نظام (الكوتا) من قانون الانتخابات، إضافة إلى خفض عدد النساء في الحكومة المصرية الجديدة إلى وزيرة واحدة.

- المرأة المصرية وحكم الإسلاميين في مصر (2012-2013)

ثمة مكاسب طفيفة استطاعت النساء تحقيقها بعد الربيع العربي، غير أنها في تلك الفترة تعرضت لهجمة دينية واجتماعية تطالب المرأة بالرجوع إلى البيت، خاصة في الدول حيث وصل الإسلاميون إلى السلطة، كانت نتائج التمثيل السياسي للنساء سلبية، باستثناء تونس التي أجبرت القوى الإسلامية فيها على احترام نوع من أنواع المساواة في التمثيل، نتيجة التراث البورقيبي وقوة التنظيمات النسائية، أما في الدول العربية الأخرى وتحديداً في مصر، في الفترة (2012-2013)، فقد عمل هؤلاء على الحد من حريات النساء وحقوقهن لاسيما في المجال السياسي.

فوجدنا أن الأحزاب السياسية المصرية التي تبوأَت العملية السياسية لم تكثر بوجود للمرأة في البرلمان، خصوصاً في ظل صعود الأحزاب الإسلامية المحافظة كحزب الحرية والعدالة إلى دفة البرلمان المصري، وقد نال 70% من مقاعد البرلمان

1 للمزيد من التفاصيل: راجع بيان تحالف المنظمات النسوية المصرية في 5 آذار (مارس) 2011.

ومحاولته أن يشكل الحكومة والرئاسة في الوقت ذاته. أضف إلى ذلك وجود نفور لدى بعض فئات المجتمع من كل ما يتعلق بالخطاب النسوي، بدعوى أنه خطاب مستورد من الغرب.

أتاحت الثورات وما نتج عنها من الإطاحة بالأنظمة المستبدة سقفاً من الحرية خلق الفرصة لقوى كانت مقموعة في السابق لتنشط في المجال السياسي والاجتماعي، وجاءت تلك التيارات التي شملت الكثير من الأفكار الدينية والاجتماعية المتشددة، مما أنتج خطاباً أكثر محافظة يجد من النساء هدفاً سهلاً، فهو يربط الهوية الدينية بلباس المرأة وتصرفاتها ولا يدافع عن جوهر حقوقها.

- المرأة المصرية بعد 30 حزيران (يونيه) 2013

مع سقوط حكم الإسلاميين في مصر، الواقع يقول إن حالة المرأة العربية، في معظم بلدان الدول العربية التي مرت بالثورات، بدت فيها المرأة أنها «المعادلة الحرجة» في الديمقراطيات الحديثة نتيجة عدة عوامل منها عدم الاعتراف بأهمية حقوقها السياسية، وعدم رغبة الأطراف في اتخاذ مواقف جادة حول قضاياها!

بداية، شكّلت مشاركة النساء في الثورات العربية تحدياً للرجال، فهم لم يعتادوا على هذا المشهد بالرغم من أن العنصر النسائي كان له حضور في الحركات المطالبة التي عرفها العالم العربي في السابق، مشيرة إلى أن المرأة استطاعت تحقيق بعض المكاسب، لكن التحولات على الأرض تعكس فقدان الثقة بالمرأة، فالمجتمع لا يعطي النساء الثقة الكاملة، كما أن المجتمعات العربية ذكورية ولا تستطيع التحرر من هذه الظاهرة التاريخية إلا إذا حدث تحول جذري في الثقافة.

واللافت للنظر في الثورات العربية، ومنها المصرية، عدم وجود ناطقة باسم النساء، فنلاحظ ظهور الأبطال الذكور ولا نجد بطلات أو قيادات نسائية، باستثناء توكل كرمان، في اليمن، التي حصلت على جائزة نوبل للسلام، وبعض الاستثناءات في تونس.

كان متوقعاً أن تتاح الفرصة للمرأة من أجل المشاركة السياسية باعتبارها فاعلاً ينتمي للمجتمع، ويشارك في تنميته، وأن يكون لها دور في هذا النوع من التنظيمات

من حيث عضويتها في هذه المنظمات، وإمكانية وجودها في المراكز القيادية لها. ولا يمكن أن ننكر أن بعض المنظمات قد استطاعت أن تنشر الوعي بحقوق المرأة وأن تسعى إلى الحصول على بعض هذه الحقوق، إلا أن تلك الآمال المرجوة من منظمات المجتمع المدني في قضية المرأة مازالت في معظمها قيد التحقيق، وما زال أمام هذه المنظمات في المجتمع العربي طريقاً طويلاً لإنصاف المرأة العربية ومنها المصرية على حدّ سواء.

هل للمواطنة جندر؟

تعتبر المواطنة أداة تضمين وإقصاء في حدود الدول، لقد حُرمت النساء لفترات ممتدة من لقب «المواطن» ومن تأدية مهام المواطن معظم حقب التاريخ الحديث والقديم. تجاهلت تنظيرات المواطنة في القرن العشرين أنماط حصول النساء على الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية، وتجاهلت اختلاف تلك الأنماط عن الرجال. المواطنة هي بالأساس ذكورية (male) على مستوى الممارسة والنظرية، رغم كل الادعاءات بالعمومية (universalism)، وأساس هذا هو الثنائية بين العام والخاص القائمة على الجندر، والتي ساهمت في دمج النساء في المواطنة بمفردات وعلى أسس ذكورية ساهمت في إقصائهن على مدار التاريخ، وقد تجاهل منظرو المواطنة هذا الإقصاء.

ويتضح لنا عبر فهم الطبيعة الذكورية للمواطنة أن إقصاء المرأة لم يكن مجرد انحراف تاريخي، بل إنه جزء أصيل من نظرية المواطنة وممارستها، ولذلك، فالمواطنة لها جندر، وذلك لوجود تمييز ضد المرأة، ولم يتضح ذلك إلا من كتابات النسويات وجهودهن، لتوضيح أوجه التمييز والتفرقة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالمواطنة، ولذلك يعتبر إعادة تعريف المواطنة وتفسيرها بمفردات الجندر هو أكبر تحدٍّ للنسويات. وفي هذا الصدد هناك ثلاث مقاربات نسوية للمواطنة يمكن التمييز بينها وتشمل:

1. حيادية-الجندر Gender-Neutrality، نموذج يقوم على مساواة المرأة مع الرجل، فلا اختلاف أو تمايز بينهما على أساس الجنس.

2. تمايز-الجندر **Gender-Differentiation**، نموذج أساسه أن هناك اختلافاً بين الجنسين

3. تعددية-الجندر **Gender-Pluralism**، نموذج يقول بأن كلاً من الرجل والمرأة أعضاء في جماعات متعددة.

لقد تطور وضع المرأة كمواطنة في القرن العشرين، وقد رفضت مفهوم المواطنة الذكوري، وظهر عددٌ من الكتابات حاولت إعادة تعريف المواطنة وخلق تصور جديد لها يقوم على تصورات النساء، يهدف إلى تقديم نموذج لإعادة صياغة مفهوم الجندر وموقعة من المواطنة «إعادة-جندرة Re-gendering المواطنة» يقوم على التوليف والجمع بين مختلف المقاربات النسوية للمواطنة، مع تغيير المجال العام والخاص، بما يسمح بإمكانية تمكين المرأة، وعلاقتها الرجل، وييسر إمكانية الجمع بين العمل مدفوع الأجر ومسؤوليات الرعاية.²

ثانياً- رؤية تقويمية

”المرأة آخر مستعمرات الرجل، وقصة المرأة مع المجتمع الذكوري تزدهم بوقائع المعاناة، وما كانت محنة المرأة مع دول تقف في وجه حقوقها، وإنما كانت- وما برحت حتى اليوم- مع مجتمع ذكوري ينازعها الحق في المساواة والمواطنة الكاملة، باسم الدين أو باسم القانون، أو باسم العرف، أو باسمها جميعاً، ولا يتعلق ذلك بالتيارات المحافظة في هذا المجتمع، حصراً، بل حتى بتلك التي مستها رياح الحداثة بدرجات متفاوتة، فهذه نفسها تلبع حداثتها في الغالب ما إن يتعلق الأمر بحقوق المرأة، وكثيراً ما تكون تلك الحقوق عندها شعار سياسي محض ترفعه في وجه خصومها المحافظين، وتنساه عندما تصل للسلطة، وفي مواجهة ذلك تقاوم المرأة بشجاعة لانتزاع مسروقاتها“.

- عبد الإله بلقزيز

2 Edwin Amenta, Kate Nash, Alan Scott, the Wiley-Blackwell Companion to Political Sociology. March 2012. Wiley-Blackwell (Chapter 33| Citizenship and Gender | Ruth Lister)

أ- تحدّيات عامة

- **أزمة المشاركة السياسية شاملة وعامة:** حصر المدافعون عن حقوق المرأة اهتمامهم، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، في ضرورات مشاركة المرأة، في حين أن مجتمعاتنا تعاني من أزمة مشاركة سياسية ليست قاصرة على المرأة، ولكن يعاني منها الرجل أيضاً، فضلاً عن أن المشاركة يمكن أن تتخذ معنى أكثر اتساعاً يمتد إلى المشاركة في المجتمع المدني والمجال العام بكل مساحاته، وليس في النظام الرسمي فقط.
- **ذكورية المجتمعات العربية:** فالمجتمعات العربية لا تثق بالنساء، فلم تشهد أوضاع المرأة تطوراً بسبب عدم ثقة المجتمعات العربية بقدرات المرأة للقيام بالدور السياسي، ومدى قدرتها على التوفيق بين واجباتها الاجتماعية وعملها السياسي (القيادي) الذي يتطلب الجهد والوقت. فضلاً عن سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تمييزية، وخاصة في الريف والمناطق الطرفية في المدن، التي تجعل المرأة بصورة أو أخرى تابعة للرجل، أكان أباً أم زوجاً أم أخاً.
- **ضعف التمثيل البرلماني:** نسبة مشاركة المرأة في المجالس التشريعية في العالم العربي هي من أقلّ النسب مقابل دول العالم الأخرى، فلم تحظ النساء في المجالس النيابية بنسبة تمثيل جيدة مقارنة بمشاركتها في الميدان.
- **ضعف الدعم الحزبي للمرأة:** الأحزاب يقع على عاتقها أيضاً مهمة دعم دور المرأة سياسياً، بإعدادها وإمدادها بأساسيات الآلية الفعالة لخوض المعارك الانتخابية، ولن يتحقق ذلك دون تفعيل الأحزاب السياسية المصرية ومنظمات المجتمع المدني لمبدأ مساواة النوع الاجتماعي عند تكوين قاعدة الكوادر الحزبية، عندئذٍ سيتحقق للمرأة نصيب عادل وفاعل من التمثيل الحزبي.
- **التوظيف السياسي للدين:** الدور السلبي الذي تلعبه بعض المؤسسات الدينية المحافظة بطبيعتها، وعلمائها، فضلاً عن الفتاوى التي تصدرها، والتي تعمد في النهاية إلى تكريس حالة الجمود والوضع القائم كجزء من المعادلة السياسية السائدة في العالم العربي.

ب- حول واقع الحراك النسوي

- ذكورية المواطنة: اتسمت المواطنة بالذكورية على مستوى الممارسة والنظرية، وحاولت العديد من الكتابات والدراسات إلقاء الضوء على هذه المسألة، لكن اتجهت بعض الدراسات لدراسة إشكالية وعلاقة الرجل بالمواطنة.

- غياب وجود ناطقة باسم النساء (في الثورات العربية) ومنها الثورة المصرية.

- في العالم العربي تيارات نسوية، لكنها لا تمثل كتلة منسجمة ومتآلفة، وذلك للأسباب التالية:

• لا يوجد في العالم العربي حركة نسوية بالمفهوم العلمي الدقيق، وإنما هناك تيارات تتبناها جماعة من النساء بطريقة فردية، أو أحياناً تشتغل بعض الجمعيات وفق أسسه، وبناء على ذلك لا يمكن الحديث عن هوية حركة أو جهود ملموسة.

• شهدت ممارسات المدافعين عن قضايا المرأة، كجزء من منظمات المجتمع المدني، استقطاباً حاداً بين الاتجاهات والقوى المتنوعة، وقدمت نموذجاً منقوصاً، فيه قدرٌ من التحيز وعدم الديمقراطية، في الوقت الذي يفترض فيه أن يكون هذا المجتمع المدني من دعائم التحول الديمقراطي المأمول في المجتمع.

• اتهمت الحركة النسوية بالاستعلاء الطبقي، والنخبوية، وعدم الانخراط الكافي في المجتمع، وخصوصاً بين النساء الأكثر ضعفاً، وفقراً وتهميشاً، والباحثات عن الحماية وقاسم مشترك، مما يضعف من مصداقية هذه الحركات، ويقلل من نسبة المؤيدين والداعمين لها على مستوى القاعدة.

• انتقد البعض الحركة النسوية المصرية متهماً إياها بالأرستقراطية الليبرالية التي تشابهت فيها مع الحركة النسوية في الغرب، والتي كانت في منطلقاتها ترسيخاً لاستعلاء طبقي من نساء الأرستقراطية والبورجوازية ضد الرجال الفقراء، كما أن بعض دعاة الدفاع عن حقوق المرأة هم من المعادين للحركة النسوية نفسها، وبالتالي يصبح خطاب الدفاع عن المرأة منقوصاً أو مشوهاً،

لأنه يفتقد الرؤية الدينية لوضع المرأة في المجتمع ودورها في الإصلاح السياسي والاجتماعي.

- فشلت الحركة النسوية في الترويج لأهدافها، لا لعدم وجود الاهتمام أو النية، بل بسبب سيادة الحركة النسوية الليبرالية في المنظمات التي تمد بعض الحركات النسائية بالتمويل، على أن ينحصر اهتمامها بالحجاب والختان، لا بقضايا المرأة المعيلة أو المرأة العاملة.

- قضايا المرأة لا تحتاج إلى تشريعات بقدر احتياجها إلى عمليات تنظيم تعتمد على تحديد المطالب النسوية بشكل دقيق، واختيار المدافعين عن هذه المطالب بعيداً عن التحيزات الطبقية، وبعيداً عن تهميش بعض الفئات النسوية، مع الاهتمام بالتوافق بين هذه المطالب والمبادئ الدينية والتقاليد في المجتمع حتى لا تصبح المطالبة بحريات وحقوق للمرأة مهددة لاستقرار المجتمع وأمنه.

- هناك فناعة بأن المؤسسات النسوية لم تبذل الجهد الكافي لبناء التحالفات والشبكات المحلية والإقليمية والدولية الفعالة، فتشتتت مجهوداتها وأخذت طابعاً فردياً ومؤسسياً محدوداً، مما أضعف من قدرتها على إحداث التغيير.

- مدى قدرة الحركة النسوية على بذل الجهد المطلوب لاستقطاب عناصر جديدة وشابة لصفوفها من أجل رفدها بفكر مختلف ودم جديد. ولقد أدى ذلك إلى عزوف الكثير من النشطاء والناشطات الشباب عن التحالف مع الحركات النسوية وتبني مطالبها، وهناك ضرورة ملحة لبناء التحالفات مع جميع أقطاب الحراك الديمقراطي والمجتمع المدني.

- اعتماد المنظمات النسائية على التمويل العام من الدولة، الأمر الذي يؤثر على حرية هذه المنظمات في ممارسة نشاطها خاصة فيما يتعلق بالأدوار الدفاعية، مما يجعلها تركز على الخدمات التي تكمل أنشطة الدولة أي تدمج وظيفياً في الدولة.

ج- توصيات

- الثقافة هي التعبير الواعي عن واقع المجتمع، ومن دونها لن يتحقق إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.
- تعزيز خطاب نسوي عربي مشترك حول قضايا المرأة، ولاسيما قضية مشاركتها في الحياة السياسية.
- حداثة التجارب الديمقراطية في المنطقة العربية تؤثر سلباً على تمتع المرأة بحقوقها. ولذلك، تحتاج الحركات النسوية أن تبني تحالفات مع التيارات الديمقراطية والتشبيك محلياً وإقليمياً ودولياً، والاطلاع على تجارب نساء خضن تجربة النضال من أجل حقوق المرأة في مراحل التحول الديمقراطي لتبادل الخبرات والتجارب والاطلاع على الدروس المستفادة.
- لا بدّ أن تنطلق قضية تفعيل وتدعيم قدرة المرأة المصرية على ممارسة جميع أنماط المشاركة الحقيقية في الحياة بشكل عام، وليس فقط السياسية، من إرادة حقيقية في تطبيق المواثيق والمعاهدات الدولية التي أقرتها مؤتمرات دولية.
- الحالة الثورية مبنية على مفهوم التغيير للإصلاح وبناء جديد، والمرحلة الحالية هي مرحلة انتقالية في العديد من الدول العربية، لذلك فإن الكثير من المواضيع المطروحة تستدعي إصلاحات دستورية وقانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية.
- لا ديمقراطية من دون تكريس حقوق النساء، فلا بد من تخطيط آليات التوعية السياسية من قِبَل المؤسسات المنوط بها هذا الدور، سواء كانت تابعة للدولة أو للمجتمع المدني، حتى يتحول هذا المجتمع إلى بيئة داعمة للمرأة.
- تتضح أهمية إعادة- جندرة المواطنة وأنها تتطلب تغييرات في المجال العام والخاص وفي علاقة الرجل والمرأة بالمواطنة، إذ يوجد لدينا كنساء خطاب نواجه به السياسة والمجتمع، وهناك مساحات جديدة يمكن أن نخلقها ونعمل عليها، ولكن يجب أن لا ننتظر نتائج سريعة.

المراجع:

الكتب:

- أحمد محمد سالم، المرأة في الفكر العربي الحديث، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)،
- آصف بيات، كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط؟، ترجمة: أحمد زايد، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014).
- أكرم عبد القيوم وآخرون؛ عزة خليل (محرر)، الحركات الاجتماعية في العالم العربي: دراسات عن الحركات الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006).
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تأريخ الحركات النسائية في العالم العربي، (نيويورك، الأمم المتحدة، 2005).
- أنتوني جيدنز، الطريق الثالث، ترجمة: أحمد زياد، ومحمد محيي الدين، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 1999).
- إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي: دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996).
- حسين العودات، المرأة العربية في الدين والمجتمع، (دمشق: الأهالي، 1996).
- دينا شحاته (محرر): عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2010).
- ربيع وهبة، وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
- رفعت السعيد، الديمقراطية والتعددية_ دراسة في المسافة بين النظرية والتطبيق، سلسلة الفكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).
- رويدا المعاينة (محرر)، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، (القاهرة: منظمة المرأة العربية، 2010).

زهيرة كمال، مراجعة تقييم آليات النهوض بالمرأة في تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في البلدان العربية، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2010).

سعد الدين إبراهيم، في مقدمة الدولة والمجتمع المدني في قطر، (القاهرة، مركز ابن خلدون، 1997).

سعيد العلوي، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، حوارات لقرن جديد، (بيروت، دار الفكر المعاصر، 2006).

عبد الإله بلقزيز (محرر)، المرأة العربية: من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية، سلسلة كتب المستقبل العربي (70)، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014).

فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007).

مديحة أحمد عبادة، قضايا المرأة العربية: بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2011).

مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات، (نيويورك: الأمم المتحدة، 2013).

نبراس المعموري، المرأة والربيع العربي: (الحالة المصرية أنموذجاً): دراسة مقارنة تحليلية لوضع المرأة المصرية قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011، (القاهرة، دار العربي للنشر والتوزيع، 2013).

النسوية العربية والثورات: المرأة في العالم العربي وتحديات الإسلام السياسي، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي 2013).

نورة بنت عبد الله الهزاني، المرأة العربية بين الماضي والحاضر، (عمان، الأردن: نبلاء ناشرون وموزعون: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2014).

نيفين مسعد، عليّ الدين هلال، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، (عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).

وفاء عبد القادر، المرأة العربية والمجتمع المدني، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2011).

الدوريات والمقالات:

أماني قنديل، المجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، السنة الثالثة، العدد التاسع، شتاء 2003.

أميرة عبد الحليم، المرأة العربية والدفاع عن حرية الرأي، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مجلة أحوال مصرية، تشرين الأول (أكتوبر) 2010).

عبد الغني سلامة، ملف آفاق المرأة والحركة النسوية بعد الثورات العربية بمناسبة 8 مارس 2012 عيد

المرأة العالمي، الحوار المتمدن، العدد (3677)، 2012.

معن بشور، التجربة الحزبية العربية في نصف قرن، قراءة نقدية، المستقبل العربي، العدد (244)، 1999.

نجوى إبراهيم، الديمقراطية بين الأحزاب والمجتمع المدني، مجلة الديمقراطية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (4)، 2001).

آمال قرامي، الاختلاف في الثقافة العربية الإسلامية: الحراك النسوي العربي، المجلة، 2 آب (أغسطس)، 2014.

عفيف عثمان، المستقبل - الأربعاء 7 آب 2013 - العدد 4770.

الربيع العربي لم يغير من واقع المرأة،

<http://archive.arabic.cnn.com/2012/CNNI/inside.me/314//women.>

arab.spring/index.html

المرأة العربية والتحول الديمقراطي: التحديات وآفاق تحقيق المساواة والمواطنة،
<http://www.jadaliyya.com/Details/24535/-المرأة-العربية-والتحول-الديمقراطي-التحديات-وآفاق-تحقيق-المساواة-والمواطنة>

Books:

Abouelnaga, Shereen, **Reconstructing Gender in post revolution Egypt**, In: Meari, Lena & others (Ed), **Rethinking Gender in Revolutions and Resistance: Lessons from the Arab World**, (London, Zed Books, 2015).

Sadiqi, Fatima (Ed), **Women's Movements in Post -"Arab Spring" North Africa**, Comparative Feminist Studies Series, (New York, Palgrave Macmillan, 2016).

Sami, Hala G., **a strategic Use of culture: Egyptian women's Subversion and Resignification of Gender Norms**, In: Meari, Lena & others (Ed), **Rethinking Gender in Revolutions and Resistance: Lessons from the Arab World**, (London, Zed Books, 2015).

Schneider, Irene, translation: Steven, Rendall, **Women in the Islamic World: From Earliest Times to the Arab Spring**, (Markus Wiener Publishers Princeton, 2014).

Tadros, Mariz, **Resistance and Gender Justice in Egypt**, (New York, Syracuse University Press, 2016).

Helen, R., **the importance of social and political involvement in support for Women's Rights in the Middle East**, (the American University in Cairo, 2004).

Periodicals & Articles:

Douja, Mamelouk, **New National Discourses: Tunisian Women Write the**

Revolution, Alif: **Journal of Comparative Poetics**, No. 35, *New Paradigms in the Study of Middle Eastern Literatures* (2015), pp. 100-122.

Hassan, Hamdy A, State versus Society in Egypt: Consolidating democracy or upgrading autocracy, **African Journal of Political Science and international Relations**, Vol. 4 (9), December 2010).

Karima, Bennoune, Women and Transitional Justice in the Wake of the Arab Spring, **Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law)**, Vol.106, *Confronting Complexity* (2012), pp. 502-505.

Lila Abu-Lughod and Rabab El-Mahdi, Beyond the “Woman Question” in the Egyptian Revolution, *Feminist Studies*, Vol. 37, No. 3, **Feminist Histories And Institutional Practices**, (Fall 2011), pp. 683-691.

Madawi, Al-Rasheed, The meaning of rights for women, **The World Today**, Vol. 68, No. 2 (February & March 2012), p. 14.

Margot, Badran, Between Secular and Islamic Feminism/s: Reflections on the Middle East and Beyond, **Journal of Middle East Women’s Studies**, Vol. 1, No. 1 (Winter, 2005), pp. 6-28.

Mervat, F. Hatem, Gender and Counterrevolution in Egypt, **Middle East Report**, No. 268, *Gender Front Lines: Egypt, Syria, Tunisia, Turkey* (Fall 2013), pp. 10-17.

Nadine Naber, Women and the Arab Spring: Human Rights from the Ground Up, II Journal Fall 2011 University of Michigan.

Nawar, Al-Hassan Golley, Is Feminism Relevant to Arab Women?, **Third World Quarterly**, Vol. 25, No. 3 (2004), pp. 521-536.

Sahar, Khamis, The Arab “Feminist” Spring?, **Feminist Studies**, Vol. 37, No. 3, *Feminist Histories And Institutional Practices* (Fall 2011), pp. 692-695.

Therese, Saliba, Arab Feminism at the Millennium, **Signs**, Vol. 25, No. 4, *Feminisms at a Millennium*, (summer, 2000), pp. 1087-1092.

Victor, Asal, Gender ideologies and forms of contentious mobilization in the Middle East, **Journal of Peace Research**, Vol. 50, No. 3, Special Issue: Understanding Nonviolent Resistance (may 2013), pp. 305-318.

هل هناك استثناء تونسي؟ الحركة النسوية والمشاركة السياسية للمرأة في تونس

د. خديجة بن حسين

كل التقارير الدولية تؤكد وتركّز على العلاقة التي تربط:

- بين نسبة تمثيل النساء في مراكز القرار ومشاركتهم في الحياة السياسية، من جهة، ومراعاة السياسات لحقوق النساء ولاحتياجاتهن الخاصة، من جهة أخرى.
- بين مشاركة النساء في أخذ القرار وفي الهياكل الاستشارية، وإرساء الديمقراطية ودولة القانون.
- بين ضعف نسبة التمثيل النسائي في البرلمانات وفي المجالس المنتخبة وفي مراكز صنع القرار، والاستعداد الكبير لدى المجتمع لاستعمال العنف لحلّ النزاعات.

ليس من باب المصادفة، إذ أنّ تكون اليوم جغرافيا النزاعات المسلحة هي نفسها جغرافيا العنف تجاه النساء، وعنوان تغييبهنّ عن مراكز صنع القرار. ولأنّ الأطفال يستبطنون كل ما يعتبر طبيعياً في محيطهم الأسريّ، ويعتمدونه في تعاملهم في الفضاء العام، فليس انبهار شبابنا اليوم بأمراء الحرب والإرهاب إلا تأكيداً لثقافة

العنف السائدة في المحيط الأسري والاجتماعي، وبصورة خاصة للعنف تجاه المرأة وحاصل إقصائها من مراكز القرار، باسم دونيتها الطبيعية، بحسب الخصوصية الثقافية لمجتمعاتنا.

هكذا فإن أي برنامج لبناء السلام لن يستقيم ما لم يأخذ بعين الاعتبار البُعد الجندريّ لأسباب العنف، وما لم يخصّص حيزاً لمسألة التمييز الجنسي، وذلك بإعادة الاعتبار للنساء في الفضاءين الخاص والعام، والاعتراف لهن بمواطنتهن الكاملة التي تستوجب مشاركتهن على قدم المساواة مع الرجل في مراكز القرار.

العالم يتحدث اليوم عن استثناء تونسي، وقد يكون ذلك فعلاً استثناءً، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما توصلت إليه تونس، بالرغم عن جميع ضروب الانقسام التي ظهرت منذ 14 كانون الثاني (جانفي) 2011. وإذا ما قارنا ذلك بما آلت إليه الأمور في ليبيا أو في سورية، بل وحتى مصر: إن تونس قد وضعت لنفسها دستوراً توافقياً يصحّ أن يُعتبر من عدة جوانب ثورياً. كما أنه قد تتالت على سدة الحكم فيها سبع حكومات في ست سنوات دون السقوط في الفوضى مع ذلك.

السؤال الذي يتعين أن يطرح حينئذ هو: «إلى ماذا يعود هذا الاستثناء»؟

يعود ذلك إلى أمور ثلاثة، جميعها مرتبطة بمكانة المرأة التونسية في الأسرة والمجتمع.

- **تاريخ خاص**، قد يكون جزء منه أسطورياً، ولكنه يبين أن المرأة في تونس لم تكن على مر العهود مجرد جسد لأجل الولادة، بل كانت عنصراً فاعلاً في المجتمع؛ فهي قد حملت السيف والقلم حماية للوطن في مناسبات عديدة وأثناء جميع المراحل الحاسمة من تاريخ تونس، من عليسة الفينيقية، إلى الكاهنة البربرية، وأسماء القيروانية وعزيزة العثمانية وعائشة المنوبية وأم الزين الجمالية، وكلّ النساء المتصوفات اللواتي أثرين التراث الروحي لبلادنا، وكُنّ قدوة للنساء المتعلمات والعالمات اللواتي برزن زمن الاستعمار وبعده. لا غرابة حينئذ أن توجد في تونس عادات والتزامات اجتماعية وقوانين تحمي النساء، من قبيل الصداق القيرواني، أو جواز توقيف الأملاك الكبرى على الإناث وفقاً لتراتب التوقيف على الذكور نفسها، أو مجلة الأحوال الشخصية.

- **مجلة الأحوال الشخصية:** وهي عريضة الحقوق التي أصدرها بورقيبة في آب (أوت) 1956 مباشرة إثر الاستقلال، والتي ركّزت القانون كمرجعية تنظيم للأحوال الشخصية عوضاً عن القضاء الشرعي، وبشرت بقطيعة مع الأعراف البالية والأحكام الشرعية الجامدة والخارجة عن التاريخ، بحيث تزامن في تونس: الاستقلال، وبشائر إصلاحات امتدت على أكثر من خمسة عقود نفذت إلى عمق البنية الاجتماعية وثورتها محدثة نقلة نوعية في العلاقات الأسرية وفي النمط المجتمعي. وقد كانت هذه المجلة حدثاً غير النظام القانوني للبلاد، كما أنه قد تزامن مع نشأة الدولة الوطنية وأعطاهم توجيهاً مخالفاً لما توجهت إليه بقية الدول العربية.

- لقد أراد بورقيبة أن تكون المجلة إصلاحاً عميقاً وجوهرياً وجريئاً، لأنه كان مؤمناً بأن تثوير المجتمع يمرّ عبر تثوير وضع المرأة، وهذا التثوير يتمثل في سحب مسألة الأحوال الشخصية من اختصاص السلطة الدينية، وبالتالي الحدّ من حضور الشريعة وفعاليتها على مستوى التشريع، ليصبح القانون هو المرجعية التنظيمية الوحيدة لشؤون المجتمع. هذه التحولات هي الرحم الذي ولدت منه المرأة التونسية الجديدة التي شكلت ولادتها حجر الزاوية للمشروع المجتمعي الحديث الذي منح المرأة لا مكاسب سياسية فقط، من قبيل الانتخاب والترشح، بل وأخرجها أيضاً من أسوار البيت ومن عزلة الجهل، بإرساء إلزامية التعليم ومجانيته للجميع، وبجعله مختلطاً، وافتح ميدان الحياة المهنية لها.

- **مجتمع مدني قويّ ويقظ:** هو ذلك الذي انتظم قبل الاستقلال منذ بداية القرن العشرين وشارك في الحركة الوطنية، وقد كانت المرأة فيه منذ البداية عنصراً فاعلاً. فالمنظمات والجمعيات النسائية، بالرغم عن عددها القليل مقارنة بالمنظمات والجمعيات المهنية والنقابات، كانت هيكل فاعلة في الحركة الوطنية وفي إرساء الدولة الوطنية، وكان لها تأثير في الرأي العام السياسي وفي المجتمع. هو إذاً مجتمع مدنيّ تميّز بانحيازه للمنحى الديمقراطي الحدائي، وفي بعض الأحيان اليساري، حتى وإن ارتبطت بعض عناصره

بالحزب الحر الدستوري التونسي باعتباره الحزب الذي قاد معركة التحرير، والذي حكم البلاد إلى سنة 1978. إنه مجتمع مدني تموقع ضد السلطة، وفي جبهة موحدة مع التيارات السياسية الديمقراطية واليسارية، لمّا حاد النظام السياسي عن قيم الحرية والديمقراطية في بداية ثمانينات القرن الماضي.

إن كون كل هذا لم ينجح، مع ذلك، في وقاية تونس من العواصف الإرهابية، ومن عدم الاستقرار، لهو دليل على أن الأمن لا يرتبط بفكّ النزاعات المسلحة، بقدر ما يرتبط بتحديد مصدر الدمار وبتوفير آليات مواجهتها. عندما يكون مصدر الدمار هو غياب الديمقراطية والعدل والحرية، يكون السلم مرتبطاً بتوفير أنظمة وقواعد أمنية تقوم على احترام حقوق الإنسان، وتوفير الاستقرار الاقتصادي، وتعميق الانتماء للوطن؛ فالديمقراطية لا تستقيم مادام موجوداً الاستثناء من المواطنة على أي أساس كان: عرقياً أو طبقياً أو دينياً أو جنسياً.

فشروط الأمن هي ذاتها شروط الديمقراطية، وهو ما نصّ عليه صراحة برنامج المجلس الدولي للأمن في مجموعة القرارات الخاصة بالمرأة والسلم والأمن:

- القرار 1325 سنة 2000، الذي «حثّ الدول على ضمان زيادة تمثيل المرأة في جميع مجالات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها»، «وتعزيز مشاركتها في صنع القرار السياسي والاقتصادي في المراحل المبكرة من عمليات الانتعاش»، و«دعم المنظمات النسائية والتصدي للمواقف المجتمعية السلبية حول قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة».
- القرار 1889 الذي حثّ على «إجراء مشاورات مع المجتمع المدني بما فيها المنظمات النسائية وتشريكها في المناقشات المتصلة بمنع نشوب النزاع وتسويته وصون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع».
- القرار 2122 الذي دعا إلى «تيسير مشاركة المرأة بصورة كاملة وتوفير الحماية التامة لها في التحضير للانتخابات وفي العمليات السياسية».

أين تونس من تطبيق هذه القرارات؟

صحيح أن إجبارية التعليم وتغيير نمط الأسرة والتنظيم العائلي قد أفرزا ظهور نخبة نسائية قادرة على المساهمة على قدم المساواة مع الرجل في كل الميادين، العلمية منها والمهنية والاقتصادية، لكن هذه النخبة النسائية لم تستطع أن تقتحم بصورة فعلية وفاعلة مجال السياسة. تبدو المرأة التونسية مستثناة من المواطنة، وكادت بعد الثورة أن تفقد ما كسبته في العهود السابقة، وذلك جراء ظهور خطاب رجعي قائم على مبادئ تؤكد الدونية الطبيعية للمرأة وتستثنيها من المواطنة وتقصيها من صنع القرار.

إنه صحيح أيضاً أن المرأة التونسية كانت قد وُجِدت منذ سنة 1957 في مراكز القرار (البرلمان والحكومة السلك الديبلوماسية)، ولكن ذلك كان بموجب لفتة سياسية في إطار التسويق لنسوية رسمية. وقد طرحت الجمعيات النسائية منذ الثمانينيات قضية المشاركة السياسية للمرأة، وذلك على شكل تنديد بازدواجية الخطاب المتصل بهذا الموضوع، ذلك أن النساء اللواتي اقتحمن كل الميادين الاقتصادية والعلمية تقع إحالتهن إلى التوزيع التقليدي للأدوار بين الجنسين، كلما تعلق الأمر بصعودهن إلى مراكز قيادية، بتعلّة أن الفضاء الطبيعي للنساء هو الفضاء الخاص والأسري، بينما يعود الفضاء العام والسياسي للرجال. وقد كشفت الثورة التباين الحقيقي بين المضمون قانونياً للمرأة، والمتوفر في ما يتعلق بالحقوق عامة والحقوق السياسية بشكل خاص. طالبت الجمعيات النسائية بالتناصف، مباشرة بعد المؤتمر العالمي للمرأة سنة 1995، ولكنها لم تحرز على تلبية ذلك إلا بعد الثورة، لأن الجمعيات النسائية فرضت نفسها كجزء من آليات الرقابة واليقظة أثناء كل الفترة التي تلت خروج "بن علي" وإعداد سيناريوهات الانتقال الديمقراطي، فكان للجمعيات النسائية التاريخية (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية) وكذلك المنظمات الحقوقية كلمة في تحديد أهداف الثورة وكيفية تحقيقها، وكذلك على صياغة الأهداف الخاصة بالأحزاب التي تتنافس على المجلس التأسيسي سنة 2011 والتشريعي سنة 2014 .

لقد أعطى سيناريو الثورة توجّهاً جديداً لحراك الجمعيات النسائية التي كانت تريد

أن يكون لها دور في تحديد ما يجب تغييره، وما يجب إلغاؤه لتحقيق أهداف الثورة، انطلاقاً من الإيمان بأن مطلب الديمقراطية لا بد أن يشمل الكل دون استثناء، أي أن يكون للمرأة المكانة التي تستحق في مواقع القرار حتى لا يكون النظام الجديد توابعاً للنظام السابق: نظاماً أبويّاً يقوم على الفكر الواحد والسلطة الرجالية المطلقة.

هاجسان حركا الجمعيات النسائية منذ كانون الثاني (جانفي) 2011 هما:

- الحرص على أن يقع الانتقال الديمقراطي بأقل الأضرار، بمعنى ألا يحدث في تونس ما حدث في ليبيا أو سورية.

- والحرص على ألا تستثنى النساء من المشاركة في تحديد التوجه والآليات التي ستكون للانتقال الديمقراطي.

بالنسبة إلى النقطة الأولى: حرصت الجمعيات النسائية على أن تكون ممثلة في الهياكل المضطعة بإعداد آليات الانتقال الديمقراطي، لذلك فقد شاركت النساء الممثلات عن الجمعيات النسائية والحقوقية: (الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، بنسبة عالية، في "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، وطرحت من جديد، وبأكثر حدة، مسألة التناصف، وقامت بتحركات عديدة على الساحتين الإعلامية والسياسية لدى الأحزاب لفرضه. ولقد نص القانون الانتخابي الجديد على مبدأ التناصف، واعتمد التناصف والتناوب في القوائم الانتخابية عند انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي في 2011 والمجلس التشريعي لسنة 2014. وقد وقعت دسترة المبدأ في الفصل 46 من دستور 2014.

لقد مكن النص على التناصف من الترفيع من نسبة وجود النساء في المجلس التأسيسي والمجلس التشريعي، ولكن ليس بالنسبة التي سعت الجمعيات لتحقيقها، لأن الأحزاب لعبت على غياب الإشارة إلى التناصف العمودي، ولم تمنح للنساء رئاسة القوائم إلا بنسبة ضئيلة جداً (7 في المئة سنة 2011)، وذلك ما جعل التمثيل النسوي في المجلسين لا يتجاوز 35 من المائة.

شهدت الفترات الانتخابية حركية كبيرة في صفوف الجمعيات النسائية والحقوقية،

من أجل تطبيق التنافس، وكان ذلك بحثاً النساء على التسجيل على قوائم الاقتراع والالتحاق بالأحزاب السياسية والترشح، وقد أقدمت النساء على الانخراط في الأحزاب السياسية وترشحت على القوائم الحزبية بنسبة 48 من المئة.

وركزت الجمعيات النسائية والحقوقية حملاتها التحسيسية على التهديدات التي تجابهها البلاد، والحاجة إلى قوة نسائية للتصدي لها. كما عملت على إقناع الأحزاب السياسية بتضمين التنافس في نصوصها الانتخابية وتطبيقه على قائماتها.

ولئن التزمت عدّة أحزاب بهذه التوصيات، وعملت على إقحام النساء داخل هيئاتها التسييرية وقياداتها، مثل حركة «نداء تونس»، و«حركة النهضة»، وحزب «المسار الديمقراطي»، وحزب «آفاق تونس»؛ فإن عدّة أحزاب قد بقيت كمن بها صمم إزاء هذه المسألة.

أما بالنسبة إلى النقطة الثانية فقد كانت الجمعيات النسوية حازمة في مواقفها، وهي: لا سبيل إلى الإبقاء على النمط القديم لتقسيم الأدوار بين النساء والرجال، ولا سبيل كذلك للتسامح مع الخطاب الرجعي القائم على القول بدونية النساء، والذي ازدهر مباشرة بعد الثورة. فقد عملت الجمعيات على إعادة الاعتبار للنساء والاعتراف بمواطنيتهن، وذلك بضمان تمثيلهن في كل الهياكل التي سهرت على الانتقال الديمقراطي، وهي: «الهيئة المستقلة للانتخابات»، و«الهيئة العليا للعدالة الانتقالية».

اعتبرت فترة كتابة الدستور أكبر فترة يقظة وانتباه للمجتمع المدني عامة وللجمعيات النسوية خاصة، من أجل مجتمع عادل وحر وديمقراطي يضمن للنساء المساواة التامة والفعلية إلى جانب الرجال. كتبت الجمعيات النسائية ووزعت منشورات من قبيل «النساء تريد»، ومشاريع دساتير مثل «دستور المواطنة والمساواة من خلال عيون النساء: دسترة حقوق الإنسان للنساء»، وقدّمتها إلى المجلس التأسيسي، ونظمت ورشات عمل لتفسير المسار التأسيسي للنواب والنائبات المنتخبين ولفت انتباههم إلى مخاطر الصياغة. وضعت على ذمة المجلس التأسيسي خبيراتها وخبرائها لتقديم الاستشارة ولفت النظر للمخاطر.

عرفت كل نواحي البلاد التونسية حركية كبيرة قام بها المجتمع المدني من منظمات ونقابات وجمعيات، لتحسيس الناس بمخاطر التغافل عما يحدث أثناء

صياغة الدستور، والتصدي للتوجه الرجعي الذي كان يريد منح الشرعية الدستورية للنظرة الدونية إلى المرأة، وتعتبر المسيرة الحاشدة التي نظمتها الجمعيات النسائية المنضوية تحت راية «ائتلاف حراير تونس» يوم 13 آب (أوت) 2013 احتجاجاً على الفصل 28 من المسودة الأولى للدستور التي تنص على أن النساء «مكملات للرجال» تجسيداً لهذه الحركة من أجل:

- الوقوف أمام كل محاولات المسّ بمكتسبات المرأة التونسية والرجوع بها إلى الوراء.
- الدفاع عن المساواة التامة والفعلية بين المرأة والرجل، والمشاركة الحقيقية للمرأة في مواقع القرار.
- التأكيد على أن المساواة التامة والفعلية بين المرأة والرجل لا تستقيم دون عدالة اقتصادية واجتماعية فعلية، وأن المجتمع الذي لا تساهم في بنائه المرأة هو مجتمع محكوم عليه بالعطالة والإخفاق.
- المطالبة بدسترة الحقوق الأساسية للنساء، وبالتصدي للعنف المسلط على النساء لعزلهن عن الفضاء العام والفعل السياسي.

وقد خرج ما يقارب مليون نسمة إلى شوارع العاصمة تلبية لهذا النداء.

بشكل موازٍ عملت الجمعيات النسائية على توفير تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وخلق الإطار السياسي والاجتماعي الذي يسمح بأن يمكّن النساء من النفاذ إلى مراكز تنفيذية وقيادية، في ظل منظومة قانونية تحترم المواطنة وتعزز مشاركة المرأة في مسيرة التنمية والعدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي.

لقد تصدّت الجمعيات النسوية لكل محاولات التشكيك في المكاسب التاريخية للمرأة التونسية، ومحاولات التراجع عنها وانتهاك حقوق الإنسان، خاصة بعدما انتشرت مظاهر التقليل من هذه الحقوق، وبرزت عدة أشكال لتجاوز مجلة الأحوال الشخصية، مثل العودة إلى فكرة تعدد الزوجات، وانتشار ظاهرة الزواج العرفي وتزويج القاصرات وتعنيف النساء في الفضاء العام.

يصح بالتالي أن نعتبر أن قانون تجريم العنف ضد النساء، وقانون تجريم التحرش

الجنسي، هما نتيجة عمل الجمعيات النسائية منذ 1995، وقد صاغت هذه الجمعيات، منذ 2013، النسخ الأولى لهذين القانونين، اللذين تبنتهما وزارة المرأة وقامت بعرضهما على مجلس النواب للمصادقة.

يعد هذان القانونان بداية عملية مدّ لجسور التواصل بين الجمعيات النسائية والسلطة السياسية الرسمية، قد أنصتت فيها السلطة إلى الجمعيات وتبنت مطالبها ودخلت معها في شراكة تتمثل في اعتمادها في تطبيق سياسة الدولة في خصوص التنمية والتكوين، وتسيير مراكز إيواء خاصة بالنساء المعنفات. كما احتل المجتمع المدني بما فيه الجمعيات النسائية مكانة هامة في الحوار الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والدولة التونسية والمجتمع المدني في ما يخص الهجرة والتنمية الاقتصادية وحقوق المرأة وإصلاح القضاء، وكذلك في وضع آليات تنفيذ برامج الأمم المتحدة، وقد كان لهذا الإدماج وزن كبير في رفع التحفظات على معاهدة «السيداو»، ومناصرة قانون تجريم العنف الموجه للنساء وكل مشاكل الهجرة.

مثل المجتمع المدني في تونس منذ الثورة سلطة فاعلة اعترف بها العالم، وجسّد هذا الاعتراف في منح الرباعي الراعي للحوار جائزة نوبل للسلام. لقد أبطل الرباعي الراعي للحوار حرباً أهلية كانت على الأبواب، يسندها خصام إيديولوجي لرؤيتين متضاربتين لما يجب أن يكون عليه مستقبل البلاد والمجتمع والمرأة.

وإذا استعرنا صورة الجسد السياسي يكون من المشروع هنا أن نحمل دور المجتمع المدني من منظمات وجمعيات نسائية وحقوقية على محمل الضمير أو العقل الذي سعى للحد من صراع الغرائز المتضاربة ووضع السلم والسلام كأفق لكل فعل سياسي، على أن ذلك ما تعنيه الديمقراطية كفعل سياسي يجد فيه الصراع المهدد لبقاء المجموعة حلاً رمزياً تمثله غلبة الأغلبية عن طريق الاقتراع.

لقد كان المجتمع المدني في تونس مهندساً لحالة سلم داخلية أبرمت بين كتلتين سياسيتين متعارضتين، وشاهداً عليهما، إحداهما تتكلم باسم الدين والأخرى باسم الدنيا، دون أن يكون هو طرفاً في هذه الحرب الداخلية، بل وقد كان راعي السلام ومراهنًا عليه.

لكن هل هو قادر على أمر ضمانه؟

خلقت الثورة فضاء داخلياً جديداً أرحب من فضاء العائلة يتحرك في الفضاء العام دون أن يكون عنصراً ضمن الفضاء السياسي هو فضاء المجتمع المدني، وهو قوة اقتراح ومراقبة وسلطة استشارية موازية. ولكن، لئن نجح المجتمع المدني في تكوين قوة مضادة جانبية للسلطة إلا أنه لم يفلح في فتح مراكز السلطة للنساء بالشكل الذي يضمنه الدستور.

إن المجتمع للمدني في تونس اليوم ليس في مأمن من التصدّ به ومن الرغبة في إحداث الإرباك عليه والتوظيف له، فبقدر ما توجد جمعيات ومنظمات تهتم بالأمن والسلام، توجد جمعيات تعمل على استقطاب الشباب ذكوراً وإناثاً لبؤر التوتر. وعلاوة على هذا فإن مشكلة الأمن والسلام ترتبط أيضاً ارتباطاً كبيراً بمسألة تمويل الجمعيات ومصادره. هذا ما يجعل التهديدات اليوم على السلم في تونس تصدر عن قانون الجمعيات ودخول الأموال تحت غطاء النشاط الجمعياتي، وهو القانون الذي حرصت فئة سياسية بعينها على الإبقاء عليه.

دور الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء في الفترات الانتقالية بالعالم العربي

د. فاطمة الزهراء عبد الفتاح

المقدمة

تكشف الدراسات التاريخية عن ارتباط بداية الخطاب النسوي في القضايا العامة بظهور المجلات النسائية أواخر القرن التاسع عشر، وانتقال المسألة النسائية في الخطاب العربي الحديث من خطاب «التحرير» الذي يقوده رجال أمثال قاسم أمين، إلى خطاب «التحرُّر» الذي تقوده نساء متعلّقات تمكّن من النفاذ للمجال العام عبر الصحف والمجلات¹، وهو ما يكشف عن الارتباط المبكر بين تمكين المرأة ودورها في الحياة العامة من ناحية، ونشأة وسائل الإعلام وانتشارها من ناحية أخرى، وبين هذا وذاك انتشار التعليم والثقافة بين النساء.

ومع تطور المجتمعات العربية استمرت وسائل الإعلام في الانتشار بوتائر وأساليب مختلفة، إلا إنها ظلت في مجملها محل احتكار وتوجيه على اختلاف القوى الحاكمة في هذا الشأن، إلا أن العقد الأخير شهد تغيرات جذرية في هذا المشهد بظهور وانتشار وسائل الإعلام الاجتماعي، التي تمنح المستخدم الفرد إمكانات غير مسبوقة،

1 فاطمة الزهراء أزرويل، المسألة النسائية في الخطاب العربي الحديث من التحرير إلى التحرر، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 207-211.

ليس فقط على مستوى إنتاج المحتوى النصّي والمصوّر، وإنما أيضاً على مستويات التشبيك وتكوين المجتمعات الافتراضية وتداول المعلومات وغيرها من الأبعاد التي دفعت المحللين إلى إطلاق مسميات «الإعلام البديل» على تلك الشبكات التي غيرت قواعد اللعبة.

وعلى الرغم من محدودية حصة النساء العربيات في استخدام تلك المنصات الجديدة، إذ لا تتجاوز نسبتهم الثلث من إجمالي عدد المستخدمين، إلا إنه لا يمكن إغفال الدور الذي لعبته هذه الوسائل في حفز مشاركة النساء بمجتمعاتهن، لاسيما عقب موجات الاحتجاج التي عصفت بالعالم العربي مطلع العقد، وما أعقبها من تحولات سياسية وأمنية، كان للإعلام الاجتماعي دورٌ بارزٌ فيها، بما هيأ - في مجمله - بيئة أكثر انفتاحاً ومجالاً نشطاً - ولو افتراضياً - للنقاش والتفاعل والتواصل والتعبير الحر، أتاحت أبعاداً جديدة لمشاركة النساء في المجال العام.

وتسعى هذه الورقة البحثية الاستكشافية إلى رصد محاور وأنماط وسمات توظيف الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء بالفترات الانتقالية في العالم العربي، وتحليلها من منظور بنيوي - وظيفي يربط بين مستجدات الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية في تلك الفترات، وما طرحته من فرص وتحديات أمام النساء من جانب، وتوظيف منصات الإعلام الاجتماعي لتعزيز قدرتهن على استثمار تلك الفرص أو مجابهة تلك التحديات من جانب آخر، أخذاً في الاعتبار التحولات القيمة التي أحدثتها تلك الوسائل نفسها.

وعلى الرغم من ارتباط مفهوم الفترات الانتقالية باندلاع الثورات والحروب والاضطرابات الأمنية، إلا أن الورقة لا تستبعد التوظيف النسوي للإعلام الاجتماعي في المجتمعات التي لم تشهد مثل تلك التغيرات العنيفة بشكل مباشر، ولكنها شهدت تحولات لا يمكن فصلها بحال من الأحوال من تلك الموجات التي غيرت وجه المنطقة، إذ تتطرق إلى دول مثل المملكة العربية السعودية، التي تتمتع بتجربة مميزة في توظيف الإعلام الجديد لتعزيز مشاركة النساء.

وتنقسم الورقة إلى خمسة محاور رئيسية، الأول يتناول المؤشرات الرقمية لمعدلات

التوزيع الجندري لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي، فيما يرصد الثاني والثالث كيف استخدمت النساء العربيات وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز مشاركتهن في فعاليات المجال العام بالفترات الانتقالية، من خلال تحليل محاور القضايا الرئيسية التي تم توظيفها فيها وأنماط هذا الاستخدام وصولاً إلى سماته العامة، ويقدم المحور الرابع تحليلاً للفرص التي يطرحها الإعلام الاجتماعي أمام تعزيز مشاركة المرأة، وكذلك التحديات التي قد تعترض ذلك، وتنتهي الورقة بالمحور الخامس الذي يطرح مجموعة من الاستخلاصات والتوصيات في ضوء معطيات الواقع العربي الانتقالي.

أولاً - مؤشرات استخدام المرأة العربية للإعلام الاجتماعي:

يكشف تقرير الإعلام الاجتماعي العربي لعام 2017 عن استمرار الفجوة النوعية في استخدام منصات الإعلام الاجتماعي، حتى وإن تحسنت نسبة استخدام النساء لتلك المنصات على مدار الأعوام الماضية، إذ توجد سيدة واحدة بين كل ثلاثة مستخدمين لتلك الوسائل، بنسبة استخدام 32.3%، وهي الفجوة التي تبلغ أعلى معدلاتها في منطقة الخليج حيث لا تمثل النساء سوى 24.6% من إجمالي مستخدمي الإعلام الاجتماعي، وأفضل معدلاتها في دول الشمال الإفريقي بنسبة 36%، وقال التقرير: «إنه على الرغم من نمو تأثير الإعلام الاجتماعي إلا أن عدم المساواة في التمثيل النوعي الرقمي مازالت مصدراً للقلق. فعلى مدار سبع سنوات - هي عمر التقرير السنوي - لم تكسب النساء في المنطقة العربية صوتاً يمثلهن أو يستطعن زيادة حصتهن في الفضاء الرقمي بالمنطقة»².

2 Arab social media report 2017, Social Media and the Internet of Things: Towards Data-Driven Policymaking in the Arab World: Potential, Limits and Concerns, Mohammed Bin Rashed School of Government, p. 65

الجدول رقم (1)

حصة النساء من إجمالي مستخدمي شبكات الإعلام الاجتماعي في العالم العربي

أقل مشاركة للنساء	أعلى مشاركة للنساء	نسبة النساء لإجمالي المستخدمين بالدول العربية	الشبكة
عمان 20.6%	فلسطين 44.6%	32.3%	فيسبوك
اليمن 17%	البحرين 44%	32.4%	تويتر
السعودية 15.3%	لبنان 44%	28%	لينكد إن

Source: Arab social media report 2017

ويمكن ملاحظة تراجع مشاركة النساء في فضاء الإعلام الاجتماعي بالعالم العربي، بالنظر إلى إحصاءات دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي يبلغ فيها نسبة النساء المستخدمات لوسائل التواصل الاجتماعي 72% مقارنة بالرجال 66% وفق إحصاءات عام 2016، وهو الرقم الذي تضاعف عشرات المرات خلال عشر سنوات فقط، إذ كانت تلك النسبة 4% للنساء و6% للرجال عام 2005.³

ثانياً - محاور توظيف الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء بالعالم العربي:

ولم تكن أوضاع النساء بمعزل عن تلك التحولات الجسيمة التي شهدتها الدول العربية، وإنما كانت دوماً في القلب منها، لاجئاً ونازحة وسجينة، وكذلك ناخبة ومرشحة ومقاتلة. هذه التحولات التي وضعت المرأة أمام مخاطر جسيمة وفرص عظيمة أيضاً، شهدت توظيفاً متنوعاً لوسائل التواصل الاجتماعي جاء استجابة لتلك التحولات تارة وفاعلاً فيها تارة أخرى.

وعلى الرغم من محدودية المؤشرات الكمية المتعلقة باستخدام النساء العربيات للإعلام الاجتماعي، إلا أن ملاحظة نشاط التدوين الإلكتروني عبر هذه الشبكات يكشف عن مجموعة من القضايا الرئيسية التي تم توظيفها في إطارها، وهو التوظيف الذي انطوى على مجموعة من أنماط وسمات الاستخدام التي تباينت من قضية إلى أخرى

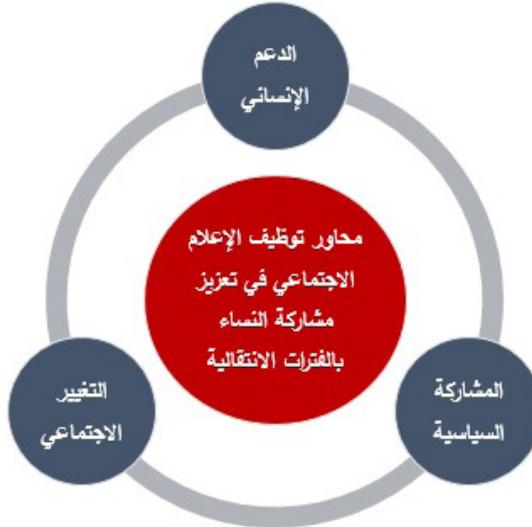
3 Pew research center, social media fact sheet, 12 January 2016, available at: <http://www.pewinternet.org/fact-sheet/social-media/>

وكذلك من بلد إلى آخر. ويمكن إجمال القضايا الرئيسية لتوظيف الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء بالفترات الانتقالية في ثلاثة محاور:

- **المشاركة السياسية:** وهي الأنشطة المرتبطة بالمشاركة في الفعاليات الاحتجاجية والعمليات الانتخابية والتمثيل السياسي وغيرها.
- **التغيير الاجتماعي:** وهي التغييرات التي لا تتصل فقط بالأوضاع المباشرة للنساء، مثل زواج القاصرات والتحرش وغيرها، إلا أنها أيضاً ترتبط بالقيم المتضمنة في استخدام الإعلام الاجتماعي، والتي تتفاعل أيضاً مع القيم السائدة سواء باتجاه الصدام أو التوافق والتغيير.
- **الدعم الإنساني:** فقد شهدت الدول العربية اشتباكات مسلحة أسفرت عن أوضاع إنسانية متدهورة بمناطق الاشتباكات فضلاً عن آلاف من المهجرين واللاجئين، وهو ما شهد توظيفاً للإعلام الاجتماعي من قبل النساء ليس فقط كإغاثية وناشطة إنسانية وإنما كلاجئة ومهجّرة أيضاً.

الشكل رقم (1)

محاور توظيف الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة المرأة بالفترات الانتقالية



تعزير المشاركة السياسية للمرأة:

ارتبطت موجات التغيير السياسي في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة بالإعلام الاجتماعي ارتباطاً وثيقاً، حتى أن بعض الكتابات الصحفية باتت تسميها بـ «ثورة الفيسبوك»، وقد كانت المرأة جزءاً فاعلاً من هذه الحركة سواء كمستخدمة عادية أو ناشطة سياسية فضلاً عن الحملات التي تطلقها التنظيمات النسائية بهدف نشر الوعي والمطالبة بالحقوق السياسية.

فقد تفاعلت مستخدمات الشبكات الاجتماعية مع الصفحات السياسية، وشاركن في مختلف أوجه التفاعل السياسي عبر تلك الشبكات سواء بالنقاش والتفاعل أو نشر الفيديو والصور والتدوينات، وهي الأنشطة التي ساهمت في نشر المعرفة وتبادل الآراء وكذلك المشاركة في الفعاليات العامة التي تدعو لها الصفحات الإلكترونية، وهو ما لا تتوافر بشأنه إحصاءات واضحة، ولكن يمكن الاستدلال عليه من مشاركة النساء بالفعل في الفعاليات التي بدأت من على صفحات إلكترونية، وفي مقدمتها دعوات الاحتجاج عام 2011.

كما شهدت الساحة العربية بروز أسماء ناشطات سياسيات لمعت أسماءهن من الفضاء الإلكتروني، مثل توكل كرمان (في اليمن)، ومنى سيف، وإسراء عبد الفتاح، وأسماء محفوظ، ونوارة يونس (في مصر)، ولينا بن مهني، ومها الجويني (في تونس)، وسعاد نوفل (في سورية)، وغيرهن كثيرات، هذا إلى جانب استخدام الشخصيات النسائية السياسية لتلك المنصات في الحملات الانتخابية والتفاعل مع الجمهور العام، إذ أتاحت لهن مساحات للتعبير والتفاعل مع الجمهور العام لم تكن متاحة لهن من قبل عبر القنوات السياسية والإعلامية التقليدية.

الجدول رقم (2)

قائمة بأكثر الشخصيات النسائية السياسية العربية متابعة على تويتر

عدد المتابعين	البلد	الاسم
9.2 ملايين	اليمن	توكل كرمان @TawakkolKarman
8.3 ملايين	العراق	حنان الفتلاوي @hanansmohsin
5.2 ملايين	الكويت	صفاء الهاشم @safaalhashem
3.3 ملايين	مصر	جميلة إسماعيل @GameelaIsmail
2.4 مليونان	تونس	كريمة سويد @KarimaSouid
132.5 ألفاً	المغرب	مريم بن صالح شقرون @MiriemBensalah
75 ألفاً	تونس	لبنى جريبي @LobnaJeribi
43.5 ألفاً	تونس	مبروكة مبارك @mabmbarek

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات موقع social bakers لتحليلات وسائل التواصل الاجتماعي، 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017 - تم رصد الأسماء الواردة في قائمة الحسابات العشر الأكثر متابعة في كل دول عربية على حدة.

وإذا كانت النساء يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي كمواطنات أو فاعلات سياسيات، إلا أن هناك محدودية في استخدام تلك الشبكات لنشر الوعي السياسي للمرأة أو تحفيزها على المشاركة أو المطالبة بحقوقها من جانب منظمات نسوية أو مدنية أو أحزاب، سواء من حيث ضعف عدد هذه الحملات، أو ضعف تسويقها، ما يجعلها لا تحظى بالتفاعل المناسب.

وتنطلق بالفعل حملات عامة لنشر الوعي السياسي على الإعلام الاجتماعي، وهي عادة ما ترتبط بالمواسم الانتخابية، إلا أنه لم يلاحظ تصميم أيٍّ منها بشكل نوعي، خاصة في ظل ضعف نسب مشاركتها وتمثيلها، ما يتطلب توجيه محتوى مصمّم خصيصاً للمرأة بدءاً من الاستمالات الإقناعية المستخدمة، إلى انتقاء المنصات التي تتيح وصولاً أكبر لهن، وانتهاءً بقياس نتائج تلك الحملات في ظل مؤشرات التفاعل والمشاركة الافتراضية والفعلية كذلك على السواء.

حفز التغيير الاجتماعي الداعم لحقوق النساء:

عزّز الحراك السياسي الذي شهدته الدول العربية مناخاً عاماً أكثر قبولاً لطرح القضايا المسكوت عنها، وفتح الملفات المغلقة، وتحفيز الانفتاح بشأن مناقشة تابوهات قضايا المرأة التي ظلت محل حظر وتحريم لسنوات طويلة، وهو ما لا يتوقف على دول «الربيع العربي» فحسب، وإنما يمتد للدول الأخرى شهدت تحولات لا يمكن فصلها بحال من الأحوال عن سياقها الإقليمي.

وقد شهد الفضاء الإلكتروني نماذج واضحة لاستخدام منصات التواصل في الدفاع عن قضايا النساء الاجتماعية، سواء على المستوى القطري في كل بلد على حدة، وكذلك على المستوى الإقليمي، بشن حملات مشتركة مثل حملة #انتفاضة_المرأة_في_العالم_العربي، التي أطلقتها نساء فلسطينيات ولبنانيات ومصريات عام 2012 لمناصرة حقوق المرأة الإنسانية وحريتها واستقلاليتها في العالم العربي، والحشد لرفض جميع أشكال العنف ضد النساء ونشر مفاهيم الحرية والمساواة، ويتابع صفحتها على فيسبوك نحو 120 ألف شخص⁴.

وفيما يتعلق بالحملات القطرية، لا يقتصر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لحفز التغيير الداعم لحقوق المرأة على المنظمات النسوية، التي حرصت على تدشين منصات لها عبر تلك الشبكات، مثل اتحاد نساء اليمن @yemenwu ورابطة المرأة السورية @syrianwomenassociationswa وغيرهما الكثير، ولكن من اللافت اتجاه النساء العاديات غير المندرجات في مثل تلك الكيانات التنظيمية للتعبير عن أنفسهن وقضاياهن عبر أساليب منحتها هذه الوسائل نفسها آفاقاً لاكتساب قيم الانفتاح والحرية المتضمنة فيها، وهو يمكن الاستشهاد فيه بتجربتين مميزتين شهدتا توظيفاً واضحاً لوسائل التواصل الاجتماعي من جانب النساء، بما عزز مشاركتهن في التعبير عن قضاياهن والمطالبة بحقوقهن المجتمعية وحفز التغيير الاجتماعي الداعم لهذه الحقوق، وهما حملات مكافحة التحرش الجنسي في مصر، وقيادة المرأة للسيارة في المملكة العربية السعودية.

ففي مصر، وعلى الرغم من أن قضية التحرش ليست بالجديدة، إلا أن حراكاً

4 طالع صفحة الحملة على الرابط: <https://www.facebook.com/intifadat.almar2a>

ملحوظاً بشأنها شهدته مصر عقب الحركات الاحتجاجية المتواترة التي أعقبت ثورة كانون الثاني (يناير) 2011، والتي كان التحرش قضية بارزة فيها، بل وسلاحاً موجهاً ضد مشاركة النساء في فعاليتها، وقد برز استخدام الإعلام الاجتماعي في شن الحملات المناهضة لتلك الظاهرة، بل وتنظيم الكيانات الجديدة العاملة في مكافحته، وهو ما لم يحدث من خلال منظمات المجتمع المدني فحسب، وإنما شاركت فيه السيدات المستخدمات للشبكات الاجتماعية من خلال وسوم #أول مرة تحرش #امسك_متحرش #افضح_متحرش #افضحوهم، والذي تقوم فيه الفتيات بتصوير الأشخاص الذين يتعرضون لهم بأشكال التحرش اللفظي والمعنوي، بل إنه تم تأسيس صفحة على فيسبوك باسم "السجل الشعبي للمتحرشين" لتوثيق تلك الحالات.

وشهدت مصر حالات شهيرة لجرائم تحرش حكت ضحيتها ما حدث تفصيلاً وبشجاعة غير معتادة عند حكي مثل تلك المواقف، مثل حادثة ياسمين البرماوي، وكذلك سمية عبيد الملقبة بـ«فتاة المول»، وهي الحوادث التي أثارت ضجة على السوشيال ميديا استتبعها اهتماماً إعلامياً ثم رسمياً بها.

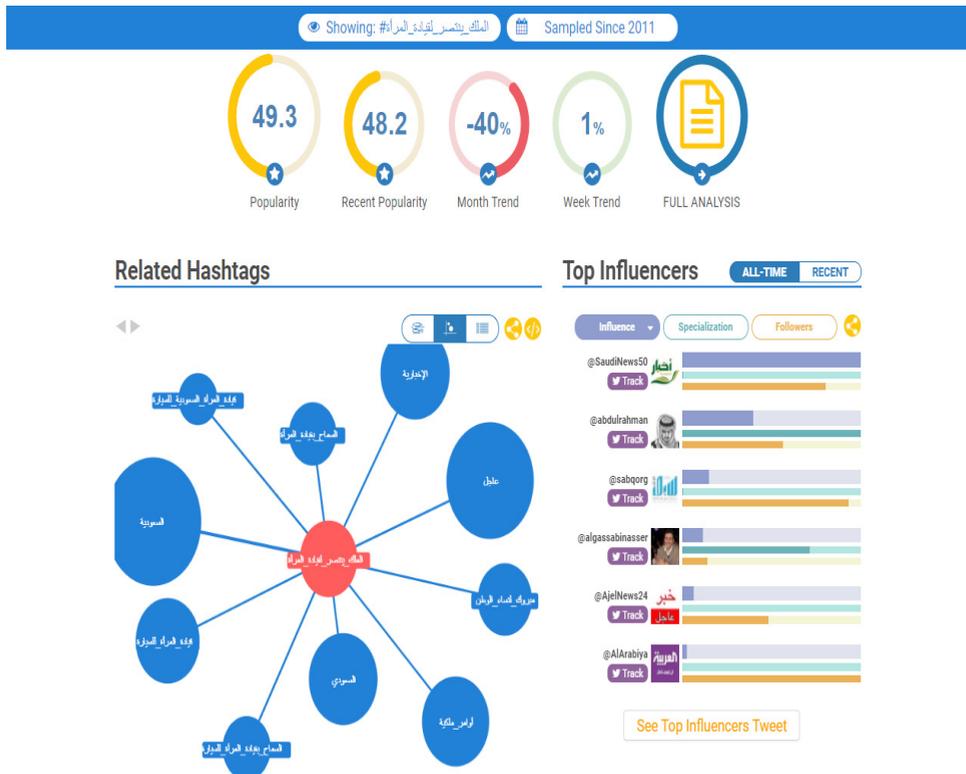
كما شهد الفضاء الافتراضي ظهور مبادرات انتقلت إلى تنظيم كيانات فاعلة واقعياً تتجاوز حدود نشر الوعي والتعبير عن القضية إلى الممارسات الفعلية، مثل مبادرة «شفت تحرش» التي قامت على فكرة رسم خرائط بأماكن الاعتداء ودعم الضحايا، حتى تحولت فيما بعد إلى مبادرة تتضمن العديد من النشاطات المختلفة لمقاومة الاعتداءات والتحرشات، مع مجموعة من المتطوعين الذين يعملون على تأمين الشوارع في الأعياد والمناسبات والمسيرات النسوية⁵.

5 طالع صفحة الحملة على الرابط: <https://www.facebook.com/Shoft.Ta7rosh>

في سلسلة من الحملات الرقمية، وكذلك توقيع العرائض الإلكترونية التي نظمتها مجموعة «سعوديات يطالبن بالقيادة»⁶ وحظيت بدعم أكثر من 35 ألف شخص، أو الحراك الفردي القائم على تصوير النساء لأنفسهن وهن يقدن سياراتهن، وهو ما بدأ عام 2011 برفع السيدة «منال الشريف» فيديو لنفسها وهي تقود سيارتها للمطالبة بمنح النساء رخص القيادة.⁷

الشكل رقم (3)

إحصاءات التفاعل على هاشتاغ #الملك_ينتصر_لقيادة_المرأة



المصدر: البيانات المتاحة على موقع hashtagify.me لتحليل وسائل التواصل الاجتماعي، 14 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017

6 طالع روابط العرائض الرقمية لحملة سعوديات يطالبن بالقيادة على الرابط:

https://www.change.org/o/saudi_women_for_driving

7 Aline Sara, Digital activism for women's rights in the Arab World , 2015, available at:

<https://goo.gl/USYn7U>

وينبغي الإشارة هنا إلى الدور البالغ لاستخدام النساء للكاميرا ونشر الفيديوهات على «يوتيوب» - الذي يعدّ السعوديون الأكثر استخداماً له في العالم - ليس فقط للتعبير عن قضايا المرأة، ولكن أيضاً في حفز النساء داخل مجتمع شديد التحفظ على إبداء رأيهن بجرأة وثقة لم تخلّ من تكتيكات جديدة، كالغناء مثل فيديو كليب «لا تقودي» الذي تظهر فيه سيدة سعودية محجّبة تغني مع مجموعة من الشباب للمطالبة بحق المرأة في القيادة⁸، وهو ما لا يتوقف عند قضية القيادة فحسب، وإنما ارتبط بغضب النساء من تسلّط التيارات المتطرفة في الشارع أيضاً، وسعيّن إلى توثيق ذلك بالكاميرا ونشره، مثل مقطع فيديو ملاحقة أحد رجال (هيئة الأمر بالمعروف) لسيدة في مركز تجاري اعتراضاً على وضعها طلاء للأظافر، وهو الفيديو الذي حظيت إحدى نسخه على 3.6 ملايين مشاهدة⁹، الاستخدامات التي تعكس جراً النساء السعوديات في مواجهة التيارات التقليدية، وثقتهنّ في منصات الإعلام الاجتماعي كفضاء بديل يعبرن فيه عن رفضهن لتلك الأمور وفضح ممارسيها.

فقد أتاح «يوتيوب» مجالاً حيويّاً لمشاركة المرأة بالصوت والصورة، في مجتمع لا يقبل أن تسير في الشارع ووجهها منكشف، فقدمت المرأة السعودية صورة مناقضة لذلك الواقع من خلال ناشطات في التدوين بالفيديو Youtubers لاقين شهرة واسعة، حتى أن قائمة «فوربس» لأكثر النساء تأثيراً على وسائل التواصل الاجتماعي ضمت ثلاث سعوديات شهيرات على «يوتيوب» هنّ نجود الشمري، ودارين البايض، ونورة بو عوض¹⁰، اللاتي يتابعهنّ الملايين عبر إنستجرام أيضاً.

وتتنوع المجالات التي تنشر السعوديات بشأنها ما بين الموضة والتجميل والحياة العامة وقضاياهن الخاصة، مثل قناة «قوارير» التي تهتم بحقوق النساء الاجتماعية، إلا أن استخدام هذه الوسائل المصوّرة نفسها، وعلى رأسها يوتيوب وإنستجرام، يعكس تغييراً قيمياً حفزته هذه المنصات المصوّرة، ويمكن استكشاف دلالات هذا التغيير

8 شاهد فيديو أغنية «لا تقودي» عبر الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=V8C-6EvHQvM>

9 شاهد فيديو (فتاة يلاحقها رجال هيئة الأمر بالمعروف بسبب وضعها طلاء الأظافر) على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=4CEq7_tD07c

10 فوربس، أكثر 10 سيدات عربيات تأثيراً على مواقع التواصل الاجتماعي لعام 2017، متاح على الرابط:

<https://goo.gl/MfkNvN>

بالنظر إلى تصريحات نجومات يوتيوب بشأن تأثير نشاطهن عليه في نظرتهن إلى أنفسهن وإلى المجتمع، فقد اعتبرته حصة العوض - التي يتابع قناتها عن الجمال أكثر من نصف مليون شخص - سبباً في اكتسابها المزيد من الثقة في نفسها، فيما قالت الجوهرة ساجر - التي شاركت بصوتها فقط في بداية نشاطها عام 2012، ثم ظهرت في فيديوهات تالية بوجهها: «أنا لست الشخص نفسه الذي كنت عليه قبل 5 سنوات، لم يغيّرني اجتماعياً وإعلامياً فحسب، بل غيّر في شخصيتي أيضاً. لقد أصبحت أكثر صراحة وأشجع وأجرأ وأكثر تفتُّحاً حينما التقيت بأشخاص كثيرين من خلفيات ثقافية مختلفة، والآن لديّ أفكار أكبر»¹¹.

الجدول رقم (3)

قائمة بالسعوديات الأكثر شعبية على يوتيوب وإنستجرام

الاسم	اسم القناة	التعريف	سنة التأسيس	عدد المتابعين	عدد المشاهدات
نجود الشمري	Njoud	كوميديا اجتماعية	20 يونيو 2015	1,5 مليون	91 مليون
أسرار عارف	DramaQueen أسرار	منوعات وفكاهة اجتماعية	30 ديسمبر 2012	931 ألف	99 مليون
	DramaBeauty أسرار	تجميل	1 سبتمبر 2015	590 ألف	39 مليون
آمال المزرياحي	Amal Elmziriyahi	الطبخ	18 مايو 2008	391 ألف	65 مليون
حصة العوض	Meva Flowers	الأزياء والجمال	5 يناير 2011	534 ألف	71 مليون
الجوهرة ساجر	JaySajer	التجميل	26 فبراير 2012	476 ألف	52 مليون
	Travel With Jay	السفر والرحلات	14 يوليو 2012	130 ألف	842 ألف

11 هافبوست، يتابعهن الملايين.. قصص نجاح نجومات يوتيوب السعوديات، 24 نوفمبر 2016، متاح على الرابط:

story_n_13174642.html/23/11/http://www.huffpostarabi.com/2016

32 مليون	352 ألف	25 أبريل 2012	كوميديا اجتماعية	NoonAlniswa نون النسوة	هتون القاضي
18 مليون	211 ألف	15 أبريل 2014	قضايا المرأة	قناة قوارير	أميرة العباس
6.6 ملايين	187 ألف	17 أكتوبر 2016	التجميل	NORA BO AWADH	نورة بوعوض
3.5 ملايين	-	4 مايو 2015	كوميديا اجتماعية	Darin Al Bayed OFFICIAL	دارين البايض

(* تم جمع البيانات وفق الأرقام المتاحة يوم 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017

ولا يقتصر دور الإعلام الاجتماعي في حلحلة القيم المضادة لتفعيل مشاركة النساء على النموذج السعودي فحسب، وإنما شهدت منصّاته مبادرات ومشاركات تعكس انفتاح النساء على قضايا طالما مثلت تابوهات عربية، مثل الاحتياجات الجنسية لهنّ، وهو ما يمكن ملاحظته عند متابعة مجموعات مثل «اعترافات امرأة متزوجة» أو تعليقات النساء على مجموعات جنسية علمية مثل «سيكولوجي» @ScienceofSex التي تعمل تحت شعار «الجنس ليس خطأ أحمر».

تعزير مشاركة المرأة في مناطق الحرب واللاجئين:

برز الإعلام الاجتماعي في العديد من قصص جمع التبرعات ومساندة اللاجئين، التي طالما تبدأ قصصها بصورة أو تعليق على تلك المنصات، يتبعه تفاعل متواتر يسفر عن حركة دعم واسعة النطاق، مثل حملة اشتر الأقلام @Buy_Pens التي انطلقت على تويتر لجمع تبرعات للاجئين سوري نُشرت صورته وهو يبيع الأقلام في نيويورك حاملاً طفله على كتفيه¹²، فضلاً عن تجمّعات نشر الأخبار وتبادل المعلومات، مثل صفحة كراجات المشنطيين @Syrian1D على فيسبوك التي يتابعها أكثر من 47 ألف شخص، كما كشفت دراسة أعدتها الحكومة الكندية ونشرت نتائجها في نيسان (أبريل) 2017 أن أكثر من 40 ألف لاجئ سوري في كندا يستخدمون وسائل التواصل

12 Share America, 5 ways social media helps Syrian refugees, 13 Sep. 2016

الاجتماعي كوسيلة تواصل أساسية يتبادلون من خلالها المعلومات، ويقارنون بين الخدمات المقدّمة في المناطق المختلفة، ويتعرفون على الفرص المتاحة¹³، وهو ما أشارت إليه دراسة أخرى بشأن توظيف الإعلام الاجتماعي في الإدماج الاجتماعي والثقافي للاجئين بمجتمعاتهم المضيفة كتعلّم اللغة والثقافة¹⁴.

وتظل النساء هن المتضرر الأكبر من اندلاع الصراعات المسلحة وما يتبعها من كوارث إنسانية وعمليات التهجير واللجوء التي تتخللها انتهاكات جسيمة، عادة ما يكون ضحاياها النساء وأطفالهن، وقد برز توظيف وسائل الإعلام الاجتماعي لتحفيز مشاركة المرأة كإغاثية تعمل على تقديم العون الإنساني بتلك المناطق، وكلاجئة ومهجّرة أيضاً تستخدم المنصّات الاجتماعية للتواصل مع مجتمعها الجديد، والبحث عن سبل للعيش والنجاة.

فعلى الرغم من أن أنماط توظيف الإعلام الاجتماعي، في التآزر بين مجتمعات اللاجئين والدعم الإنساني وجمع التبرعات وغيرها، تشمل المرأة أيضاً، إلا أن التحليل النوعي لتلك الأنماط يكشف عن دور خاص للنساء العربيات في هذا الشأن، إذ يشير الواقع إلى أن المرأة لم تكتفِ بدور المهجّرة واللاجئة، وإنما كان للنساء دور فاعل في دعم أوضاع ضحايا مناطق النزاع المسلح واللاجئين، سواء كنّ خارج هذا النطاق، أو ينتمين هنّ أنفسهن إلى جموع المهجّرين واللاجئين.

وقد تمحورت أنماط توظيف وسائل الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء، فيما يتعلق بمناطق الحرب واللجوء، في تفعيل دور الناشطات العاملات بمجال الإغاثة، وكذلك تعزيز فرص النساء اللاجئات، وحفز إدماجهن في مجتمعاتهن المضيفة بما يعمل على تفعيل مشاركتهن ووعيهن بحقوقهن، لاسيما في ظل تضاعف مخاطر اللجوء بالنسبة للنساء، بالنظر إلى جرائم الاستغلال الجنسي وزواج القاصرات وغيرها. إذ باتت الناشطات العاملات في مجالات الإغاثة تتجهن إلى استخدام فيسبوك

13 Global News, Social media a vital lifeline for Canada's Syrian refugees: report, 21 April 2017, available at: <https://goo.gl/8Aj4ES>

14 Amanda Alencar, Refugee integration and social media: a local and experiential perspective, Information, Communication & Society Journal, Feb. 2017, available at: <https://goo.gl/FN7gdi>

لجمع التبرعات ونشر الوعي وحشد الجهود الإنسانية، مثل حساب الطبيبة اليمنية أشواق محرم @Ashwaqmohrram التي تقود فريقاً للإغاثة الإنسانية في محافظة الحديدة، وتستخدم حساباتها الاجتماعية في دعم الفريق وجهوده، ويتابع حسابها أكثر من 155 ألف شخص، وكذلك حساب الدكتورة أنجيلا أبو إصبع، وهي أستاذة جامعية يمنية في الثلاثين من العمر تواجه الحرب التي تعصف ببلدها منذ نحو عامين، وتستخدم حساباتها الاجتماعية لحشد الجهود والتبرعات في إطار مبادراتها "نعم لنحيا"¹⁵ ويتابع حسابها على فيسبوك أكثر من 40 ألف شخص، وكذلك الناشطة حياة الذبحاني التي يتابعها قرابة 70 ألفاً من مستخدمي فيسبوك.

وإذا كانت تلك الأنشطة في مجال الإغاثة بمنطقة الحروب، فقد جرى توظيف الإعلام الاجتماعي لخدمة مجتمعات اللاجئين أيضاً، وهو التوظيف الذي اتخذ أنماطاً ومسارات متنوعة مثل إنشاء الاتحادات النسائية الافتراضية للاجئات، وشن حملات الدفاع والتوعية، وكذلك ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تساعد اللاجئات في التفاعل مع مجتمعاتهن المضيفة وتحسين فرصهن في العيش الكريم، إلى جانب تفعيل دور المنظمات النسوية العاملة وتفاعلهن مع مجتمعات اللاجئات عبر منصات الإعلام الاجتماعي.

فإلى جانب توظيف المنظمات التنموية النسائية مثل «سوريات من أجل التنمية» منصات الإعلام الاجتماعي في التسويق لأنشطتها وحملاتها، شهدت شبكات التواصل تأسيس تجمعات افتراضية للاجئات، سواء بغرض التعبير عن قضايا ومشكلات اللاجئات، بنشر الآراء والأخبار مثل تجمع سوريات في الملاجئ على فيسبوك @SwryatFyAlmljy، أو لأغراض دفاعية مثل حملة لاجئات لا سبايا @Lajiaat.Lasabayaa، التي تعمل على مكافحة العنف والانتهاكات ضد اللاجئات وسماسة التزويج، مع نشر الوعي القانوني والحقوقى بينهن لتوعيتهن بحقوقهن وسبل طلب الدعم والإغاثة.

ومن أبرز الظواهر المميزة في هذا الشأن استخدام اللاجئات السوريات الإعلام الاجتماعي لتدشين مشروعاتهن الرامية للربح من أجل توفير معيشة كريمة لهن

15 دويتش فيله، اليمن - بصمات نسوية قوية في زمن الحرب، 5 شباط (فبراير) 2017، متاح على الرابط:

<https://goo.gl/oc6fBX>

ولأسرهن في الدول المضيفة، وعلى رأسها صفحات تحضير الوجبات والأطعمة، التي لاقت انتشاراً ملحوظاً، ومن أبرزها صفحة "مشروع لسنا لاجئات بل منتجات" التي يتابعها 60 ألف شخص، وتبيع الوجبات منزلية الصنع التي تعدّها اللاجئات.

كما يتم توظيف الإعلام الاجتماعي في أنشطة دمج اللاجئات وتأهيلهن اقتصادياً، بتعليمهن الحرف والمهارات مثل رابطة سوريات @SouriyatAssociation.SY التي يتابع حسابها على فيسبوك نحو 10 آلاف شخص، وتقوم بإعلان التدريبات والدعوة إليها عبر المنصّات الاجتماعية.

ثالثاً - سمات توظيف الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء بالعالم العربي:

من خلال تحليل محاور التوظيف السابقة والأنشطة المتضمنة فيها، يمكن الكشف عن مجموعة من السمات العامة لتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي في حفز مشاركة المرأة بالفترات الانتقالية في:

- بروز ظاهرة نشاطات الشبكات الاجتماعية، فالحراك النسائي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بما له من انعكاسات على الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي، لم يكن قاصراً على التحركات التنظيمية فحسب أو التحركات الفردية كتسجيل التجاوزات ضد النساء بكاميرات المحمول، وإنما برزت بقوة ظاهرة الناشطات الإلكترونيات، ليس فقط في المجال السياسي، وإنما على صعيد التعبير النسائي عن قضايا المجال العام، وهن الناشطات اللائي حظيت حساباتهن بملايين المتابعين، ويقدمن آراءهن بشأن القضايا المختلفة بما يدعم مشاركة النساء العامة.

- البصمة الأنثروبولوجية، فوسائل الإعلام الاجتماعي ليست وليدة المجتمعات العربية، وإنما هي وليدة مجتمعات غربية متباينة في الثقافة والاتجاهات، واستخدام هذه الوسائل بما تتضمنه من قيم - كما سبق التوضيح - لم يحدث بشكل متماثل من دولة عربية إلى أخرى، وإنما شهد حالة من التلاقح بين قيم هذه الشبكات والبصمة الأنثروبولوجية للبيئة المجتمعية التي ينتمي إليها

المستخدمون، وهو التلاقح الذي أخضعه فريق بحثي بريطاني من جامعة لندن لدراسة بعنوان «أنثروبولوجيا الإعلام الاجتماعي»¹⁶. فالدول العربية رغم ما يجمعها من أواصر مشتركة إلا أنّ كلاً منها يمثل حالة ثقافية فريدة، تطرح تحدياتٍ وكذلك فرصاً متباينة، فالواقع المجتمعي للمرأة المصرية مختلف عن نظيرتها الخليجية وكذلك العراقية وغيرها، بل إن الدولة الواحدة تتضمن تباينات فيما يتعلق بأوضاع النساء فيها، فقضايا المرأة الصعيدية تتباين عن نظيرتها القاهرية ... إلخ، وهو عدم التجانس الذي كان له بالغ الأثر في تنوع قضايا توظيف الإعلام الاجتماعي وأنماطه، بشكل إبداعي ساهم في إثراء تلك الممارسات إلى حد بعيد.

- **التنظيمات الافتراضية**، إذ إن توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لم يتحقق فقط من خلال التنظيمات النسوية الموجودة بالفعل، وإنما شهد الفضاء الإلكتروني تكوين تجمعات نسائية افتراضية كان مجالها حدود تلك المنصات، وساعدت على تبادل المعلومات والخبرات بين أعضائها، إلا إنه لا يمكن البتّ في مدى تأثيرها الفعلي على سلوك المتفاعلات معها.
- **التوثيق المصور**، الذي استُخدم في تسجيل التجاوزات التي تعترض النساء في حياتهن اليومية، الأمر الذي عزّز ثقتهن في أنفسهن وقدرتهن على التأثير ومن ثم التغيير، الأمر الذي يظهر في لهجة النساء في هذه الفيديوهات والصور وشعورهن بالقدرة - على الأقل - على فضح مرتكبي تلك التجاوزات.
- **توظيف أشكال الاحتجاج الرقمي**، إذ اتبعت النساء أساليب أشبه بالتظاهرات الإلكترونية، ليس فقط من خلال التدوين عبر هاشتاج الحملات، ولكن استحداث أساليب مبتكرة للتعبير عن التضامن، ومنها استخدام صورة أو شعار موحد في مكان الصورة الشخصية Profile photo، أو تحميل صور مع رفع لافتة معينة للتعبير عن موقف معين فيما يشبه التظاهرة الإلكترونية فضلاً عن توقيع العرائض الرقمية.

16 Social media anthropology: why we post, London's Global University, available at: <https://www.ucl.ac.uk/why-we-post>

- استخدام أشكال التعبير الإبداعية، إذ جرى توظيف أدوات التواصل المصورة visual communication بكفاءة، سواء من خلال فيديوهات يوتيوب أو تصميمات الجرافيك للحملات على فيسبوك وتويتر وإنستجرام، وهي العناصر المرئية التي تُعد الأكثر رواجاً وتشجيعاً على التفاعل، كما لم يتوقف الأمر عند طرق التدوين النصي أو المصور، ولكن عن طريق الأغاني والكوميكس والإنفوجرافيكس والرسم على الجسد واللافتات وغيرها.

رابعاً - قراءة في الفرص والقيود:

إن تنفيذ أبعاد توظيف الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء بالفتريات الانتقالية في العالم العربي، وتحليلها في ضوء مستجدات الواقع العربي، وكذلك سمات هذه الوسائل الجديدة، يكشف عن جملة من الفرص التي تطرحها تلك الشبكات، يمكن إجمالها في:

- توفير قنوات بديلة لتداول المعلومات والتعبير عن الرأي، ليس فقط فيما يتعلق بقضايا النساء، وإنما قضايا المجال العام أيضاً بما يسمح بشيء من التوازن النوعي في الأطروحات المتداولة، ففيما تكشف الإحصاءات الرسمية عن التراجع النسبي لمشاركة المرأة في قنوات المشاركة والتعبير التقليدية، توفر وسائل التواصل الاجتماعي فضاءً أرحب لمشاركة المرأة، بطرح القضايا والتعبير عن آرائها في قضايا المجال العام والمطالبة بحقوقها، وهو ما انعكس في ظهور رؤى مغايرة ونماذج مناقضة للصورة النمطية السائدة عن النساء العربيات.
- تعزيز صورة بديلة إيجابية لأدوار المرأة المجتمعية، فقد ساهم هذا الدور الإيجابي للنساء على وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز التصورات المدركة لأدوار النساء وسماتهن، وهو ما تعكسه نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الدكتورة ثريا بدوي (2016)¹⁷ على عينة من الشباب الجامعي المصري، والتي

17 Souraya El Badaoui, Facebook Oriented Perspective of Egyptian Woman, Global Media Journal, Vol. 14 No. pp. 27: 43

أظهرت دور فيسبوك في تعزيز التصورات الإيجابية بشأن الأدوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء مقارنة بالرجال، وأن فيسبوك وضع النساء في قالب يبتعد عن الابتذال أو استخدام الجسد، كما هو السائد في وسائل الإعلام التقليدية، إذ أفضى المبحوثون صفات إيجابية للمرأة على فيسبوك مثل إنها: عفوية، حرة في التعبير عن رأيها، جريئة، ليبرالية، نشطة على المستوى السياسي، وكذلك أدوراً إيجابية مثل: تشارك الآخرين، تعبّر عن معتقداتها دون خوف أو خجل، ناشطة حقوقية تدافع عن حقوق النساء، قادرة على حشد الرأي العام في العديد من القضايا الخلاقية.

- **أنسنة قضايا النساء وتعزيز ثقافة الحكي**، إذ لا يقتصر طرح القضايا النسوية على الناشطات أو الباحثين والمتخصصين عبر فعاليات وأطروحات متخصصة، وإنما باتت النساء يتحدثن عن أنفسهن وتجاربهن بلغتهن الخاصة ومصطلحاتهن الفريدة في تعزيز لثقافة الحكي الإنساني والتعبير الحر عن التجارب الواقعية التي تطرح بعداً إنسانياً فعالاً وقادر على الانتشار والتأثير.
- **حلحلة القيم المضادة**، من خلال القيم الثقافية المتضمنة في أدوات الإعلام الاجتماعي، التي تهيئ بيئة أكثر قبولاً لحقوق المرأة، فلا يمكن النظر إلى تلك الشبكات باعتبارها أدوات تقنية جامدة، وإنما هي تحمل ضمناً مجموعة من القيم الثقافية باتجاه التشبيك والتواصل وحرية التعبير، فكتابة التعليقات ومشاركة الصفحات ونشر الفيديوهات والتعليق على حسابات الوزارات والتفاعل مع تدوينات الشخصيات العامة هي سلوكيات تتضمن قيماً ذات تأثير بعيد الأمد يتجاوز مجرد كونها ضغطة أزرار. فجانب كبير من تأثير الإعلام الجديد على الأفراد هو ما يحمله في ثناياه من سلوك وثقافة، فهذا التفاعل متعدد الاتجاهات الذي ينأى عن التوجيه الأحادي ويتيح مساحات واسعة للفرد ليعبر عن رأيه ويشارك أفكاره مع الآخرين، لا بدّ أن يؤثر تدريجياً على أسلوب التفكير والسلوك الاجتماعي للفرد خارج نطاق ذلك الواقع الافتراضي. فالتعود على أن يكون للفرد دور في نقل الحدث وامتلاكه قنواته الخاصة التي يمكنه من خلالها بث ما يريد من صور أو نصوص أو فيديوهات، هي كلها أمور لا تمثل فقط أزرار المشاركة والتعليق والإعجاب، ولكنها تطرح ثقافة

أكثر قبولاً للتفاعل والنقاش، وهو ما يهيئ مجالاً أكثر ملاءمة لطرح قضايا النساء وحقوقهنّ عبر «حلحلة» المنظومة القيمية المناقضة.

- تعزيز قدرات الانتشار والوصول، تتمتع وسائل التواصل الاجتماعي بمعدلات انتشار فائقة بين المستخدمين في العالم بشكل عام، والعالم العربي على وجه الخصوص.

..وفي مقابل هذه الفرص، تظهر عدة تحديات قد تعرقل توظيف الإعلام الاجتماعي وتضع قيوداً أمام الرؤى التفاوضية إزاء أدواره السياسية والاجتماعية والثقافية بشكل عام، وتجاه قضايا المرأة بشكل خاص، منها:

- الاستخدام المضاد للإعلام الاجتماعي، إذ إن وسائل التواصل الاجتماعي، كما أتاحت منصات للتعبير الحر والتواصل الإيجابي بشأن قضايا المرأة ومشاركتها في فعاليات المجال العام، إلا إنها أيضاً أتاحت الفرصة نفسها أمام التيارات المناهضة لحريات المرأة. فشبكات التواصل الاجتماعي باتت مجالاً لما يسمى باللجان الإلكترونية، ومنفذاً للتعبير عن أشد أوجه الاستبداد والتطرف إزاء المخالفين، ليس فقط من جانب الذكور وإنما من جانب النساء أيضاً. فرغم توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في دعم حق المرأة السعودية في قيادة السيارة، إلا إنه بالتزامن مع هذه الحملات نفسها، ظهرت حملة مضادة باستخدام الوسائل نفسها، وهي «#حريم_بיתי_لن_يقودوا»، وبالمثل فإن التوظيف الإيجابي للإعلام الاجتماعي في تعزيز دور المرأة لدعم مجتمعات النزوح واللجوء، قابله دور مناقض لاستخدام المنصات نفسها لانتهاك حقوق اللاجئات واقتناصهن من قبل سماسرة زواج المتعة والمسيار، وهو ما أثارته بقوة صفحات مثل «لاجئات سوريات للزواج»¹⁸، بل إن أكثر الكلمات المفتاحية باللغة العربية ارتباطاً بكلمة «سوريات» في البحث على غوغل كلمات زواج وتعارف ومنتعة¹⁹.

18 Elite Daily, Social Media Pages In Syria Are Being Used To Sell Refugee Women Into Marriage, 23 May 2014, available at: <https://goo.gl/yVkJZrz>

19 إحصاءات مخطط غوغل للكلمات المفتاحية Google Key planner عن العام السابق، 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 2017.

- **استعداد الإعلام الاجتماعي:** على الرغم من المبالغات في تقدير أثر الإعلام الاجتماعي تأثيراً بمرور دوره في الموجات الاحتجاجية التي اجتاحت الدول العربية 2011 وما بعدها، لدرجة تسمية تلك الفترة بـ«ثورة فيسبوك» إلا أن هذا التقدير الإيجابي لتلك الشبكات ودورها السياسي والاجتماعي انقلب إلى حد العدا والمطالبة بالحجب والإغلاق، في ظل ما آلت إليه دول عربية من اضطرابات واستقطابات ونزاعات أشاعت حالة من الغضب إزاء حركات التغيير وأدواتها ومن ضمنها الإعلام الاجتماعي، فبعد سبع سنوات شهدت تغيرات واضطرابات وكوارث آلت بكثير إلى الكفر بتلك الثورات والانقلاب عليها، والمطالبة بإبادة كل ما له صلة بها، وفي القلب منها وسائل التواصل الاجتماعي.
- **تراجع مصداقية الإعلام الاجتماعي:** فقد بات العالم كله في حالة قلق إزاء انتشار الشائعات والأخبار المزيفة والمعلومات المضللة عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي تمثل بيئة خصبة لانتشار الشائعات وتداولها بشكل فائق السرعة، بفعل خصائص التشبيك والبث الفوري والتداول الجماعي التي تتمتع بها، وهي الأمور التي تؤثر في مجملها على مصداقيتها، وبالتالي توظيفها لخدمة أي من القضايا العامة، وكذلك النسوية.
- **الفجوة الرقمية الجندرية:** فإذا كانت الدول العربية تعاني من فجوة رقمية فيما بينها، وكذلك فجوة داخل كل دولة على حدة، فإن النساء يعانين من تلك الفجوة بشكل أشد، في ظل تنامي معدلات الفقر والامية بينهن، ما يحرمهن من إمكانيات الولوج الرقمي، ومن ثم استخدام تلك التقنيات.
- **القيود الثقافية على مشاركة المرأة رقمياً:** وهي القيود التي قد تكون لأسباب دينية، مثل الفتاوى التي تحرم مشاركة النساء عبر الإعلام الاجتماعي، أو لأسباب اجتماعية بسبب توجهات الأسر والعائلات، وهي القيود التي يحفزها انتشار المخاطر «الأخلاقية» التي تجد فيها هذه التوجهات مبررات قوية للحظر والمنع، مثل شيوع المحتوى الإباحي وانتشار الجرائم الرقمية.

خامساً - توصيات عامة:

إن هذه الفرص والتحديات تضعنا أمام مشهد متوازن يحدّ من التفاؤل المفرط في التعاطي مع ظاهرة الإعلام الاجتماعي، التي سادت الكثير من الدراسات في هذا المجال، ويفتح المجال أمام مناقشة دور تلك الوسائل عنها، باعتبارها أدوات تقنية يمكن استخدامها من قبل الحكومات والحركات المسلحة والجماعات الليبرالية واتحادات الطلاب وروابط محبي ألوان الطلاء على السواء.. وفي إطار تلك الرؤية وبالنظر إلى المحاور السابقة يمكن استخلاص عدة توصيات بغرض تفعيل دور الإعلام الاجتماعي في تعزيز مشاركة النساء بالعالم العربي، كالتالي:

- **تعزيز جهود التمكين التكنولوجي للمرأة،** على مستوى المهارات والأدوات وتحسين قدرات المرأة في التعامل مع الوسائط التقنية الحديثة، ليس فقط على صعيد الإعلام الاجتماعي من حيث الاستخدام الفعال لمنصّاته بما يدعم ويساند مشاركتها بفعاليات المجال العام المختلفة، كمنصّات بديلة للتعبير والتفاعل والحشد، وإنما أيضاً على صعيد مهارات الاستثمار الذكي لتلك التقنيات، بما يسهم في تحسين قدراتها الاقتصادية ومراعاة الفجوة النوعية في خطط التنمية التكنولوجية الحكومية وغير الحكومية.
- **تطوير السياسات الإعلامية للخطاب النسوي التنظيمي بما يستثمر الفرص التي تتيحها منصات الإعلام الاجتماعي،** مثل تصميم الحملات النوعية على شبكات الإعلام الاجتماعي، إذ تتيح الشبكات الاجتماعية إمكانيات الوصول إلى مستخدمين بصفات معينة، وهو ما يتيح التوجه إلى الفئات المستهدفة بدقة، الأمر الذي يستتبعه مراعاة تلك الخصائص في صناعة المحتوى نفسه شكلاً ومضموناً، وكذلك استثمار إمكانات المحتوى التفاعلي وتعدد الوسائط، وذلك عبر صناعة محتوى مصمم خصيصاً لهذه المنصات ويستفيد من تقنيات الفيديو والرسوم الجرافيكية والكوميكس والحوارات التفاعلية والتعاون مع المدونين المؤثرين، والتشبيك بين المجتمعات الافتراضية المهمة وغيرها من الإمكانات بما يثري ويعزز فرص الانتشار والوصول.
- **تدريب كوادر التنظيمات النسائية،** وتعزيز قدراتهن على الاستخدام الفعال

لتلك الوسائل الجديدة، وعدم الاعتماد على الخبرة الذاتية في التعامل معها، وصياغة أسلوب يتلاءم مع مستخدميها، دون الاقتصار على نشر روابط الأخبار عليها والتعامل معها بمنطق المكاتب الإعلامية، مع إمكانية عقد ورش عمل لتوعية الجهات العاملة في العمل الخيري والتطوعي بأهمية تلك الشبكات وكيفية التواصل عبرها بشكل احترافي.

- استحداث أدلة لأفضل الممارسات، وأساليب التعامل مع شبكات التواصل لأغراض دعم قضايا المرأة وتعزيز مشاركة النساء ونشر الوعي بقضاياهن، التي تساعد الناشطات التنظيميات وغير التنظيميات في الاستخدام الرشيد والفعال لتلك الوسائل، فضلاً عن توفير إرشادات بشأن تنظيم الحملات الموجهة للمرأة.
- إنشاء مرصد محتوى الإعلام الاجتماعي وتفعيل أدوار القائم منها، إذ تتمتع منظمات المرأة بفرق لرصد المحتوى الإعلامي وتحليله، ولكن ينبغي توجيه اهتمام أكبر لرصد المحتوى المتداول عبر الشبكات الاجتماعية ورصد الاتجاهات المضادة والعمل على مكافحتها والرد عليها.
- تعزيز التعاون العابر للدول في هذا الشأن، وذلك بالاستفادة من إمكانات التشبيك وبناء المجتمعات الافتراضية التي تتيحها تلك المنصات للإعلام الاجتماعي.
- إثراء الإسهامات البحثية في العلاقة بين المرأة والتكنولوجيا، إذ لا يزال المجال البحثي في هذا الشأن زاخراً بالعناوين والموضوعات التي بحاجة إلى البحث والدراسة، من أجل الكشف عن جوانب تلك العلاقة وأوجه تحسينها وتفعيلها بما يصب في صالح تعزيز أوضاع المرأة العربية.

دور منظمات المجتمع المدني (النسوية) في تغيير الأدوار الجندرية

علياء أحمد المصطفى

مقدمة:

أيقظ «الربيع العربي» في سورية وغيرها من البلدان العربية آمالاً كانت راقدة لدى النسويات والنسويين، الحالمين بأن تبدأ عجلة التغيير بالدوران، للانتقال نحو واقع أفضل تُحترم فيه حقوق الإنسان، ويتحقق الاعتراف بالمرأة وجدارتها الإنسانية، ومكانتها الاجتماعية وحقوقها المدنية، بصفتها كائناً حراً ومستقلاً بذاته.

وعلى الرغم من تحوُّل الانتفاضة الشعبية في سورية إلى حربٍ عبثية، إلا أن هذا لم يحدَّ من الحلم، وإن زاد من صعوبة تحقُّقه، بل إنَّ النزاع المسلح قد شكَّل حافزاً قوياً للوقوف في وجه السلطات الذكورية في مختلف مواقعها في المجتمع، الذي بدأ يشهد، تحت وطأة الصراع الراهن ومفرازاته، تخلصاً في قيمه وتراخياً في بعض معاييرهِ، وانزياحات في الكثير من المفاهيم السائدة، بصورة حملت معاني ودلالاتٍ جديدة من شأنها أن تؤسِّس لتغيير جنديٍّ كبير، في مجتمع رزح طويلاً تحت قبضة ديكتاتورية عززت السلطات الذكورية بمختلف أشكالها.

في ضوء ذلك، يتحتمُّ على منظمات المجتمع المدني عموماً والنسوية منها

خصوصاً، أن تؤدّي دوراً أساسياً في إنجاز التغيير الجندري، والضغط من أجل توسيع نطاق دور المرأة الطبيعي في المجتمع ومشاركتها الفعّالة في الشأن العام.

وهنا يُطرح السؤال: هل لدى المنظمات المعنية رؤية نسوية واضحة واستراتيجيات عمل ملائمة بالفعل لتحقيق مهامها، والدفع بشكل فعلي نحو تغيير الصور النمطية والحدّ من هيمنة السلطة البطركية؟ تجدر الإشارة إلى أن الهيمنة الذكورية قد ازدادت، في ظل الحرب الدائرة، تعمّقاً وترسخاً بكلّ محمولاتها العنيفة ضد النساء، في مواقع كثيرة.

ستناقش الدراسة هذه النقاط والمحاور السابقة وفقاً لمعطيات الواقع، بغية الخروج بتوصيات ومقترحات مناسبة، وقد أجري العديد من المقابلات، سواء الشخصية أو عبر الإنترنت لمناقشة محاور الدراسة، ولم تقتصر المقابلات على النساء الناشطات، وإنما شملت عدداً من الرجال المهتمين، إيماناً بأن الرؤية المتكاملة يشارك فيها جميع الأطراف المعنيّين بالشأن العام، فالمجتمع المدني ينتج حقائقه باستمرار، بمشاركة وفعالية جميع أفراد نساء ورجالاً انطلاقاً من ذواتهم الحرة، ونؤكد هنا أن الرؤية النسوية ليست حكراً على النساء وحدهن، إذ هناك أنثى داخل الذكّر، وذكراً داخل الأنثى، وهو ما يؤكده العلم بوجود الهرمون الجنسي التستوستيرون (الذكري) عند النساء، وهرمون البروجسترون (الأنثوي) عند الرجال بنسب مختلفة، فلا تستمر ديناميكة الحياة دون تكامل الروحين الأنثوية والذكورية معاً.

أولاً- في تطور المجتمع المدني السوري

حكم نظام الحزب القائد سوريا منذ 1963 /3/8 مهيمناً طوال عقود، لا على مجال السلطة فقط، وإنما على مفاصل الحياة كافةً في المجال العام، وتغلغلت هذه الهيمنة لتخترق المجال الخاص أيضاً بصورة جليّة هنا، وخفيّة هناك¹، ورغم التغييرات الظاهرية

1 المجال العام: اصطلاح طرحه (هابرماس) في كتابه «التحول البنيوي للمجال العام»، وتبنته مجموعة كبيرة من علماء الاجتماع والمختصّين للتعبير عن الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي المستقل عن الأجهزة الإدارية للدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية (مجال السلطة)، ومستقل كذلك عن السيطرة العائلية أو أشكال الروابط الاجتماعية الأخرى كالأسرة الممتدة والقبيلة والعشائر والأديان والطوائف (المجال =

الكثيرة التي طرأت على النظام، وخاصة بعد عام 2000 عند تولّي الرئيس الابن منصبه، إلا أن التغييرات لم تكسر الحالة الستاتيكية القائمة، بل على العكس تركزت هيمنة السلطة على المجالين العام والخاص، وحاربت أي محاولة للتغيير، فامعة أي ظاهرة تحمل بذوراً ديمقراطية في حناياها. يفاخر النظام السوري بـ«ديمقراطيته» الفريدة، من خلال «الجهة الوطنية التقدمية»، ويتباهى بهيئات ومنظمات تابعة له تغطي شتى المجالات، إلا أن ادعاءاته لم تخدع الجميع، ويعلم أصحاب التجربة افتقار الأحزاب ومؤسسات «المجتمع المدني»، أي مؤسسات الواجهة، إلى الحرية والاستقلالية في ممارستها، إذ انحصرت وظيفتها في تمجيد السلطة، شأنها في ذلك شأن «المنظمات الشعبية» التي أنشأها نظام البعث، لضمان تنظيم أكبر عدد من المواطنين والمواطنات في صفوفها، في ممارسة تدلّ على الشمولية والاحتكار، باستخدام إيديولوجيات تركزس الدكتاتورية، كالذكورية والدينية والقومية وسواها.

ولا تخفى على أحد وسائل القمع التي اعتمدها النظام للتحكم في المجالين العام والخاص، عن طريق الميلشيات الحزبية والأجهزة الأمنية والعسكرية، وكذلك المنظمات المجتمعية «الرديفة للحزب»، يضاف إليها الإعلام والسياسة التعليمية المؤدلجين، ومن خلالهما جرت مماهة المجالين العام والخاص بثقافة السلطة البطيركية المهيمنة والرافضة للاختلاف، مما عقّد وزاد من خطورة عمل الفاعلات الحقيقية والفاعلين الحقيقيين في المجتمع. هكذا، لم يستطع هؤلاء، على مدى عقود، العمل كما يجب لتطوير آليات ديمقراطية، أو إيجاد تشكيلات مجتمع مدني حرة.

يرى (بارسونز) في نظرية النسق الاجتماعي، أن التنظيمات الاجتماعية تقوم على ثلاثة عناصر أساسية مترابطة ومتكاملة، هي الفاعل/ة، المكانة، الدور. فلا يمكن أداء الدور من دون فاعل/ة أو من دون مكانة. والمكان الذي تموضعت فيه محاولات المجتمع المدني السوري المستقلة ظلّ مكاناً معطلاً في ظل القمع والاستبداد. وباعتبار منظمات المجتمع المدني السوري عامة والنسوية (الحكومية وغير الحكومية) خاصة،

= (الخاص). يتفاعل في هذا المجال المؤسسات السياسية غير الحكومية، والمؤسسات والمنظمات الأهلية، والجماعات الضاغطة والمؤثرة، والنخب، والكتل الاجتماعية والسياسية والثقافية، والجماعات غير المنظمة والأفراد لتشكيل الرأي العام ولا يمكن فهم ديناميكية المجال العام أو تطويرها واتساعه وانفتاحه بمعزل عن فهم مجال السلطة العامة والمجال الخاص وتطويرهما.

جزءاً مهماً من محدّدات المجال العام ويجب عليها توسيع آفاقه، سعت السلطة دوماً إلى الهيمنة عليها وضمان عدم خروج المجال العام عن السيطرة، وبالتالي فإنّ هذه المنظمات لطالما كانت مؤدّجة ومراقبة،

اقتصر «الاتحاد العام النسائي» على مرّ 42 عاماً على المنظمات النسائية الحكومية، إلى أن حُلَّ مؤخراً، فلم يعد يحقق الغاية التي وجد من أجلها، خاصة بعد تشكُّل مئات المنظمات النسائية والنسوية منذ وصول «الربيع العربي» إلى سورية في آذار (مارس) 2011، سواء في مناطق سيطرة النظام أو خارجها²، وبدء عمل هذه المنظمات بآليات أكثر حداثة وتطوراً مما كشف الهشاشة التي أصبح عليها الاتحاد النسائي، وتبيّن ضعف تأثيره في المجتمع، وخاصة في المجال الخاص (الأسرة) المكان الذي كان يسعى دوماً إلى التغلغل فيه وتكريس الصورة النمطية التي تخدم المجتمع البطريركي.

قبل آذار 2011 حملت مجموعة من المنظمات والجمعيات النسائية غير الحكومية على عاتقها عبء اسم «منظمات نسوية»، ولكن تحت قبضة أمنية مُحكّمة، حدّت من نشاطها وفعاليتها، فاقتصرت على النخبة وعلى أعداد محدودة جداً من المناضلات اللواتي سعين بما هو متاح ليكنّ صوتاً يطالب بحقوق النساء وتمكينهن ومساواتهن الاقتصادية والاجتماعية في الأسرة والمجتمع. وقد استطاعت هذه الفئة ضمن إمكانياتها البسيطة أن تحقق حضوراً على الصعيدين الوطني والعالمي، وأن تنظم حملات مناصرة للمطالبة بتعديل قانون الأحوال الشخصية، أو من أجل حق المرأة في منح جنسيتها لأطفالها، وغير ذلك من المطالب المشروعة. ويعدّ اتخاذ الحكومة خطوات كبرى، كالمصادقة على اتفاقية السيداو، ورفع التحفظ على الفقرة 4 من المادة 15 المتعلقة بحق المرأة في السفر، واختيار مكان السكن والإقامة، إنجازات هامة للمناضلات والمناضلين من أجل حقوق النساء في سورية، غير أنه في الوقت ذاته ما كان لهذه الإنجازات أن تتحقّق لولا وجود مناخ مؤاتٍ، في ظلّ سعي السلطة إلى تحسين صورتها في المجتمع الدولي، أي إنها لم تحصل فقط بفعل مطالبات قلة المناضلات اللواتي يعملن تحت ضغوط أمنية، تحظر عليهن القيام بأي خطوة لا ترضي الحكومة، وإلا فإنّ حلّ أيّ تجمّع وارد وممكن لأوهى الأسباب³.

2 للمزيد انظر/ي: واقع المرأة السورية في الأزمة الراهنة، علياء أحمد، بيت المواطن، ط1، 2014.

3 <http://elaph.com/Web/Politics/2007/2/209683.htm?sectionarchive=Politics>

انطلقت الثورة السورية (آذار 2011)، وراح (الستاتيكو) الذي كان قائماً لعقود يتفكك، ووُجِدَت هوامش من الحرية سمحت لأول مرة منذ 1963 بظهور منظمات مدنية مستقلة عن النظام. يذكر تقرير صادر عن منظمة «مواطنون من أجل سورية»⁴ أن عدد المنظمات المدنية السورية تجاوز 905 منظمات، منها 654 تشكلت خلال السنوات الخمس الماضية⁵. يعدّ وضع السوريين الكارثي في مختلف مناطق وجودهم، سبباً رئيساً في هذه الزيادة الهائلة للمنظمات، فكثير منها بات يسدّ غياب مؤسسات الدولة، ويؤمن الاحتياجات الأساسية لحياة الناس. ورغم اختلاف أسباب تشكّل هذه المنظمات وتنوّع فئاتها المستهدفة، إلا أنه يمكن اعتبارها نويّات أولى وضرورية لتشكيل المجتمع المدني.

ولكن، في الوقت نفسه، سببت هذه الزيادة العشوائية غير المنضبطة بأهداف واضحة، والمفتقرة إلى الرؤى، خللاً في آليات تشكّل أسس المجتمع المدني الناشئ، خاصة أنها من لحظة تأسيسها مرهونة بالأيديولوجيات السياسية وإرادات الداعمين والممولين، وبحسب التقرير السابق تفتقد هذه المنظمات إلى الحوكمة والشفافية في إطار عملها، ويفتقد 25 % منها إلى وجود نساء في مجالس إدارتها، وتشارك النساء بنسبة ضئيلة في بعضها الآخر.

ثانياً- المنظمات النسوية السورية

تعتبر المنظمات المدنية النسوية هيئات فاعلة في المجتمع ومؤثرة في النساء، لاسيّما المتضامات معها لوعيهن بأهدافها التي تخدم مصالحهن وتنعكس على حياتهن، ويُنتظر منها أن تُؤسس منهجياً لإمكانية التمرد على السلطة البطركية ومواجهتها في المستقبل، الأمر الذي سينعكس على توجّهات الحكومة - أياً تكن هويّتها السياسية - في الجوانب المتعلقة بقضايا النساء، ويضمن تحقيق مشاركتهنّ الفاعلة في مختلف مستويات صنع القرار.

4 https://citizensforsyria.org/OrgLiterature/Syrian_CSOs_Reality_and_challenges_2017-CfS_AR.pdf

5 التقرير السابق، الشكلان 4 - 5، ص 16.

يشير تقرير «مواطنون من أجل سورية» إلى وجود حوالي 261 منظمة تستهدف النساء في عملها، وفي سياق بحثنا عن رؤية المنظمات النسوية وآليات عملها، كان من الصعب المرور على جميع هذه المنظمات. ولأن تلك الموجودة تحت سيطرة النظام لا تزال معظمها تخضع لظروف العمل التي كانت قبل الثورة، هناك منظمات أنشأتها السلطة أو شجعت على إنشائها، ومنظمات ذات امتياز بادرت إليها زوجة رئيس الجمهورية، بل إن الانشقاق السياسي بين التأييد والمعارضة دفع إلى المغالاة في إظهار الولاء عند معظمها، لذا تركّز عملنا على المنظمات الموجودة خارج مناطق النظام، وستعرض الدراسة جانباً من عملها، وهذه أمثلة عن التحالفات التي أنجزتها بعض المنظمات النسوية التي تشكّلت حديثاً للاستئناس بها، واستعراض رؤاها واستراتيجياتها:

- تحالف شبكة المرأة السورية⁶ (المؤتمر التأسيسي في أيار 2013)

يضم التحالف 14 منظمة وعدداً من الشخصيات المستقلة التي تعمل على «المساواة بين الجنسين وعلى ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلم الأهلي وتحقيق العدالة الانتقالية، ومشاركة المرأة في صنع القرار في سورية المستقبل». تعمل هذه الشبكة، من خلال فرق عمل مختلفة، على تحقيق أهدافها المعلنة على موقعها، وقد أنجزت العديد من المشاركات السياسية الهامة مع الهيئات الدولية، ونظمت حملات وأنشطة مشاركة مع غيرها من المنظمات لضمان مشاركة النساء الفاعلة في المرحلة الانتقالية، وفي صياغة الدستور، والتصدي لثقافة التهميش والإقصاء بحق النساء، والتزام تغيير الصورة النمطية.⁷

- اللوبي النسوي السوري⁸ (تأسس في 15 تموز 2014)

وهو هيئة نسوية تضم حتى وقت كتابة هذه الدراسة 30 امرأة ناشطة. يهدف إلى «الضغط من أجل أدوار ومشاركة متساوية للمرأة في عمليات صنع القرار السياسي،

6 http://swnsyria.org/?page_id=380

7 مقابلة مع السيدة خولة دنيا (مديرة مكتب شبكة المرأة السورية في غازي عنتاب). جرت المقابلة عبر الإنترنت بتاريخ 2017/10/8

8 <http://syrianfeministlobby.com/aside-post/>

لإنجاز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين كأولوية على الأجندات الوطنية، من أجل تقرير وبناء مستقبل سورية». ويطرح اللوبي النسوي رؤيته على موقعه الإلكتروني: «سورية هي دولة مدنية ديمقراطية تعددية ملتزمة بالحقوق العالمية للإنسان وحقوق النساء الإنسانية، تسعى لمجتمع خالٍ من التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الطبقة أو الدين، لتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة الكاملة بين المرأة والرجل في اتخاذ القرارات في حياتهم ومستقبل بلادهم»⁹.

- التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325¹⁰ (إعلان التأسيس 23 كانون الثاني 2017)

يضم التحالف أكبر عدد حتى الآن من الشخصيات والمنظمات والشبكات التي تؤكد أهمية مشاركة المرأة السورية المتكافئة والكاملة في جميع مراحل المفاوضات، وبناء السلام وحفظه، وضرورة أن لا تُتجاهل المرأة فيما يخص بقية المراحل، من ناحية التخطيط وإعادة الإعمار وحفظ السلام والمشاركة في مختلف العمليات القادمة، سواء في الإعداد لجميع أنواع الانتخابات القادمة، أو غيرها من العمليات خلال المرحلة الانتقالية التي تفضي إلى مرحلة الاستقرار.

- الحركة السياسية النسوية السورية¹¹ (عقد المؤتمر التأسيسي 22-24 تشرين الأول 2017)

وهي أحدث التشكيلات السياسية النسوية، تضم شخصيات نسائية اتفقت على رؤية قوامها «بناء دولة ديمقراطية تعددية قائمة على أسس المواطنة المتساوية، دون تمييز بين مواطنيها على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الطائفة أو المنطقة أو أي أساس كان، دولة القانون التي تساوي بين نساؤها ورجالها دون تمييز، بضمانة دستور ضامن لحقوق النساء، يكون أساساً لإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة

9 مقابلة مع السيدة لى فنوت (منسقة لجنة الدراسات في اللوبي). جرت المقابلة عبر الإنترنت بتاريخ 2017/10/8

10 <http://cswdsy.org/> إعلان-تأسيس-التحالف-النسوي-20%-السوري

11 <https://www.facebook.com/-486794785030767> /الحركة-السياسية-النسوية-السورية

على جميع الأصعدة السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالاستناد إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة اتفاقية السيداو»¹².

ثالثاً- منظمات وتحالفات جديدة وعضوات وتحالفات سابقات

تشير الأمثلة السابقة إلى وجود عدد كبير من المنظمات والتحالفات والحركات المناهضة بحقوق النساء وضرورة تمثلهن لدورهن في صنع المستقبل السوري، ويلحظ المتابع انسجاماً كبيراً وتشابهاً في طروحات التحالفات السابقة كافةً، وللدقة أيضاً يلاحظ عند ظهور تحالف جديد مشاركة الشخصيات ذاتها تقريباً التي شاركت في التحالف الذي قبله، ولكن في الوقت نفسه تعكس الوقائع تناقضاً حاداً بين زيادة عدد هذه المنظمات والتحالفات، وانخفاض تمثيل النساء في مواقع صنع القرار¹³، إضافة إلى زيادة عدد الانتهاكات وأشكال العنف التي تعاني منها النساء في جميع أماكن وجودهن خارج سورية وداخلها¹⁴، الأمر الذي يثير استفسارات حول جدية عمل هذه المنظمات، وماهية التحديات التي تعيق عملها وتحول دون تحقيق أهدافها.

السيدة جمانة سيف¹⁵ تجيب عن سبب انضمامها إلى أكثر من تجمّع بالقول: «لكلّ تجمّع أهداف ومهام مختلفة، وإن وُجدت بعض التقاطعات، فشبكة المرأة السورية هي منظمة تعمل على تمكين المرأة مدنياً، وسياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، وتعمل على إيصال صوتها ونقل قضاياها ومعاناتها إلى المنظمات الحقوقية والإنسانية والمحافل الدولية كافةً، بينما يعمل اللوبي النسوي السوري على الضغط من أجل أدوار ومشاركة

12 المصدر السابق.

13 مثلاً عدد النساء العضوات في الهيئة العليا للمفاوضات أو في الحكومة المؤقتة

14 تشير تقارير عديدة، على سبيل المثال، إلى زيادة نسبة التسرب من المدارس للطفلات/ زواج الصغيرات/ العنف الأسري.

15 رئيسة اللجنة القانونية في شبكة المرأة السورية، وعضوة في اللوبي النسوي، من فريق عمل المركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، وتعمل مع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، وعضوة في الحركة السياسية النسوية السورية التي جرى إطلاقها مؤخراً.

تمت مقابلتها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي في تاريخ 2017/10/11.

متساوية للمرأة في عمليات صنع القرار السياسي على جميع المستويات والمجالات». وترى سيف أن هذه المشاركات المتعددة أثّرت إيجابياً في الحراك النسوي، فقد أتاحت فرصة الالتقاء والتفاعل وتطوير الأفكار، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أن ذلك مرهون بعدم المبالغة واحتكار النشاط النسوي لصالح «نخبة»، فهذا مقتل للحركة النسوية التي بدأت تتبلور ملامحها.

أما السيدة صبيحة خليل¹⁶ فتقول: كنت أبحث عن الهدف ذاته (المشاركة الفاعلة للمرأة في الشأن السياسي)، فأنا نسوية ونحن النسويات نجد في النسوية سياسة هدفها التغيير نحو الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة، دون تمييز على أي أساس كان: اللون، الجنس، العرق، المعتقد.

وعن المعوقات التي تمنع انضواء مختلف التجمّعات تحت سقف واحد، تعتقد السيدة صبيحة أن ذلك مرتبط بالوضع السوري العام المتشردم طويلاً وعرضياً، وترى أن التمويل والتدخلات في الأجندة السورية تلعب دوراً كبيراً في ذلك، وتورد مثلاً «تجمّع النساء السوريات للسلام والديمقراطية»، الذي تشكّل بإشراف الأمم المتحدة، فترى أن بدايته كانت ناجحة، إذ صدرت عنه رؤية وورقة توافقية تعبّر عن تطلعات الشعب السوري للحرية والكرامة، ولكن «سرعان ما جرى إغراق هذا التجمع بالرماديات المكتسيات بموالة مبطنة للنظام، وتم عرض النساء في المجلس الاستشاري لمبعوث الأمم المتحدة لسورية ستيفان دي مستورا، بصورة مائية، بلا لون أو طعم أو رائحة. وكأن الرأي السياسي المنصف يفسد المرأة»- حسب تعبيرها.

رابعاً- في الرؤية النسوية والاستراتيجيات

عند السؤال عن وجود رؤية نسوية عند المنظمات وماهية هذه الرؤية، لمسنا ضبابية في المفاهيم، لذا وجدنا ضرورة تحديد المصطلحات، لأن غياب الوعي بالنسوية مفهوماً وأبعاداً، ترك الباب مفتوحاً للخلط بينها وبين النسائية، وهذا الخلط نجده في

16 عضوة مؤسسة في شبكة المرأة السورية، وعضوة في اللوبي النسوي السوري، ومؤسسة أيضاً في الحركة السياسية النسوية وغيرها أيضاً من التجمّعات. جرت مقابلة السيدة صبيحة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 2017/10/11.

الخطاب الثقافي والحقوقى والسياسي عموماً، ويظهر أيضاً عند (المنظمات النسوية) التي تعيش إرهابات تبلور رؤاها النسوية.

من نافل القول عدم وجود تعريف جامع مانع لأي مصطلح أياً كان منبته، فلسفياً أو ثقافياً أو اجتماعياً، لكننا سنحاول قدر الإمكان ضبط مفهوم الرؤية النسوية اعتماداً على أدبيات مختصة متنوعة.

- النسوية (feminism): مجموعة من التصورات الفكرية والفلسفية المؤسّسة على تمحور الأنثى حول نفسها وتفاعلها مع العالم، انطلاقاً من ذاتها الحرة بعيداً عن أيّ تأثير بالأيديولوجيات التي سعت طويلاً إلى ترسيخ فكرة دونيتها أمام الرجل، مؤكدة أن المرأة والرجل متساويان في الجدارة الإنسانية، وباحثة في الجذور والأسباب التي أدت إلى حدوث التفرقة غير العادلة بين الرجال والنساء، استناداً إلى حقائق وإحصائيات حول أوضاع النساء في العالم، ترصد التمييز القائم عليهن سواء من حيث توزيع الثروة، أو المناصب والفرص إلى ما ذلك من الحقوق الأساسية للإنسان¹⁷. فالنسوية، بإيجاز، هي وعي فكري مؤسس على حقائق مادية وليست مجرد هوية، ويترجم هذا الوعي على الصعيد الشخصي عند النساء، ويمتد ليصل إلى مشاركتهن في مجالات الحياة كلها العامة والخاصة والسياسية.

استناداً إلى هذا التعريف يمكن القول إن الرؤية النسوية (Feminist Vision): هي المنظور الذي ترى منه النساء العالم من موقعهن كنساء، بعقولهن ولغتهن وعيونهن وأحاسيسهن، وسواء اختلفت توجهاتهن الفكرية والسياسية والاجتماعية وغيرها، فهن يشتركن في وعيهن الأنثوي تجاه ذاتهن وتجاه العالم، ويعملن من مواقعهن المختلفة على المشاركة في تشكيل قوانينه بما يناسب وجودهن ويحفظ حقوقهن، وصياغة قيمه وأحكامه انطلاقاً من استقلالهن الذاتي، بعيداً عن التأثير أو الخضوع للنظرة البطرورية التي تعلي من شأن الرجل، وتجزئ له ما لا تجيزه للأنثى، مستندة في تبريراتها على أيديولوجيات مختلفة، سواء كانت ثقافية، أم دينية، أم سياسية أو غيرها. و«الرؤية النسوية، النقدية، ترمي إلى الكشف عن الجزئي والحصري

17 هناك العديد من المراجع في هذا الصدد، للمزيد انظر دليل للمبادرات النسوية/النسائية الشابة، نظرة للدراسات النسوية، الإصدار الأول، آذار (مارس) 2016

في وجهة النظر الأخرى (الرجالية)، وتُظهر الخطابات الأبوية على حقيقتها، أي على أنها ليست موضوعيةً، وليست شاملةً كما تدّعي، ولا تشكّل نماذج نهائيةً، بل هي أثرٌ أو نتيجةٌ للمواقع السياسية التي يحتلّها الرجال»¹⁸.

- النسائية (womenism): مفهوم يتركز على النشاطات التي تقوم بها النساء في مختلف الصعد الحقوقية والسياسية والاجتماعية والثقافية، التي تشدّد على مطلب المساواة مع الرجل في الحقوق التي شرعها الرجال أنفسهم وفق رؤيتهم الذكورية.

في تفريقنا ما بين النسوية والنسائية، نريد القول إن النسوية والنسائية تتقاطعان في استهدافهما الفئة ذاتها (النساء) ومعالجة قضاياها، ونرى أن النسوية تتضمن النسائية، ويمكن أن تكون النسائية إحدى أدوات تحقيق الرؤية النسوية، شريطة عدم تماهياها مع الثقافة الذكورية، فالنسائية تُعيد إنتاج هذه الثقافة من خلال تبنيها الرؤية الذكورية للعالم، دون العودة إلى الذات الأنثوية المختلفة والمتكاملة مع الذكورة، في حين تعيد النسوية صياغة المطالب بشكل يعبر عنها وفق رؤيتها، وبالتالي تنعكس مشاركتها في الفضاءات المختلفة محققةً هويةً جديدةً.

خامساً- شهادات وآراء حول واقع العمل النسوي

عن رؤية المنظمات النسوية تقول السيدة سوسن زكرك¹⁹: يمكننا القول إن المنظمات النسوية التي تشكّلت قبل انتفاضة آذار 2011 كانت رؤيتها النسوية أكثر وضوحاً من التي تشكلت بعد 2011، وذلك بسبب التداخل الكبير بين البعد المدني النسوي، والبعد السياسي الذي قسم الحركة النسوية السورية، معظمها، بين تأييد النظام ومعارضته»، وتعتقد السيدة سوسن أن الاستراتيجيات التي تستخدمها المنظمات النسوية تختلف بحسب مقاربة هذه المنظمة أو تلك، ولكن «الاستراتيجيات الفعالة غائبة عن ساحة العمل النسوي لأسباب عديدة؛ فاستراتيجية حشد التأييد وحملات الضغط، من أجل تعديل القوانين، لا يمكن استخدامها الآن، بسبب ضغط الاستبداد في

18 جاد الكريم الجباعي

ar/مأزق-الحركة-النسوية/763/details/suwar-magazine.org

19 عضوة في رابطة النساء السوريات، باحثة وناشطة نسوية منذ عام 1988.

جميع المناطق السورية، واستراتيجية التشبيك محدودة الاستخدام في ظل الانقسام السياسي الحاد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى استراتيجية التواصل مع القاعدة الشعبية لإشراكها في حركة التغيير التي تتأثر بالاستبداد وبالانقسام السياسي.»

كذلك ترى السيدة نورا جيزاوي²⁰ أن هناك مجموعة متراكبة لمؤشرات ملامح رؤية نسوية، لا تعدو أن تكون شعارات كبيرة تحتاج إلى الكثير من الاستراتيجيات والتطوير، فمعظم المنظمات النسوية تكتب أن رؤيتها تتمحور حول المساواة، لكن تعود هذه المنظمات وتقع في فخاخ التطبيق، تقول السيدة نورا: «يصعب القول إن المنظمات النسوية، قد تمكّنت من رسم استراتيجيات واقعية لتحقيق هذه المساواة. علقت معظم المنظمات في نقطة التمييط والبيانات، أو في حالات عديدة العمل مع النساء/ النخبة، وبالتالي دخلت من جديد في دوامة التمييط، وأول ما يتبادر للذهن العام حين نقول منظمة تحمل رؤية نسوية؛ أنها تعمل مع النساء بمشاريع الخياطة والكونسروة وبعض ورشات محو الأمية، وإن نشطت هنا وهناك بعض حركات رد الفعل، كبيان تضامن مع سيدة ما أو رد فعل على حدث معين، إلا أن هذه البيانات لا تعدو كونها ردود أفعال كيفية، تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي وإلى وضوح الرؤية، وإلى أدوات التأثير والتغيير.»

ويشير السيد فايز علام إلى دلالة اللغة في خطاب المنظمات قائلاً: «رؤية هذه المنظمات متخشّبة، هي ذاتها، ويكرّرون الأشياء نفسها التي كتبت منذ سنوات طويلة، لا يعمل أحد على تطوير الخطاب وتحديثه، على فرض أن المطالبات والأفكار هي نفسها، ولكن، ألم تتطور اللغة؟»²¹.

يصعب رصد تأثير المنظمات النسوية بدقة، لجهة تحسين واقع النساء السوريات في مختلف أماكن وجودهنّ، ومدى مساهمتها في تغيير الأدوار الجندرية، التي تتغير حكماً بفعل بعض المتغيّرات في الواقع، ولكنها تحتاج إلى قوى مؤسّسة لتكريس التغيير وقيادته بما يفرض لإنجاز المزيد من الاستحقاقات، لا أن يكون تغييراً مؤقتاً عرضياً فرضه الواقع إلى حين، وتذهب جهود النساء المكافحات من أجل حرّيتهن أدرج الرياح عند عودة مياه الواقع الاجتماعي إلى مجاريها.

20 نائبة رئيس الائتلاف السوري سابقاً، جرت مقابلتها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

21 مهمت بالشأن العام، جرت مقابله عن طريق الإنترنت في تاريخ 2017/11/9.

بالاستناد إلى المعطيات المتوفرة بشأن تأثير المنظمات في النساء، من دراسات ميدانية أو إحصائيات، يتبين أنّ واقع النساء السوريات، في مختلف أماكن وجودهنّ، يزداد سوءاً بنسب مختلفة، فآليات عمل المنظمات غير محدّدة بشكل واضح، وهي غير قابلة للقياس عموماً، ومرهونة دوماً بإرادة الممولّين، إضافة إلى أنّ تعقيدات الصراع وجسامة الكوارث التي لحقت بالمدينين عموماً، وبالنساء على نحو خاص، أدّت بالكثير من المنظمات النسوية إلى الانخراط في أنشطة إغاثية ومجتمعية مختلفة، هي رغم أهميتها، ليست في صلب العمل النسوي، وزادت من تحدياته في ظل ظروف الحرب والجوء والعنف المرّكب الذي تعاني منه النساء السوريات.

لا تقتصر محاولات السيطرة والتحكم على الناشطات والمنظمات النسوية في الداخل السوري، بل تتعدّاهما إلى الخارج. تؤكد السيدة أليس مفرّج²² وجود «الوصاية البطريكية في أيّ تجمّع مدني، ذلك أن هناك إشكالية تمثيل الجميع ضمن مشروعات المنظمة، أو التمثيل في المؤتمرات والمحافل الدولية وحصرتها بلجنة التنسيق، ومساهمة قليلة من الهيئة العامة التي تأخذ صلاحيتها من النظام الداخلي. وهي، نعم، تمثّل الوصاية الأبوية على الهيئة العامة، وهناك شكوى عامة في جميع المنظمات بلا استثناء، وخاصة إن لم يتحقق تفعيلهن/م ضمن لجان توزع العمل على الجميع، وهذا الذي لم ينجح بعدُ في المنظمات».

ورغم أن تجربة السيدة أليس الشخصية تؤكد أنها تلقت من زملائها التزاماً بدور النساء واحتراماً له، ولكن المسألة من وجهة نظرها تتعلق باختلاف التوجهات والآليات، وهذا يحدث مع الرجال والنساء معاً. تقول: «ربما هناك حالات استعداد جوبهت بها بطريقة علنية وكواليسية، وهذا طبيعي أن يحدث كوني علمانية ويسارية، وأشارك بجميع الوثائق التي تأخذ نقاشات مطولة نختلف فيها لنصل إلى توافقات». وتؤكد أن البعض لم يتعود المشاركة النديّة مع النساء في ميادين القتال، وحتى في ميدان السياسة، وإنما اعتادوا أن تكون المنافسة بين الرجال، وهم يعتبرون أن لهم الحق الوحيد والحصري في القيادة- حسب تعبيرها.

22 ناشطة سياسية نسوية، تشغل منصب نائبة رئيس الوفد التفاوضي، عضوة مؤسّسة في الحركة السياسية النسوية وغيرها من التجمعات النسائية. أُجريت المقابلة معها عن طريق الإنترنت بتاريخ 2017/10/13.

أما محمد حجي درويش²³، فيعتقد أن الحركة النسوية السورية خلال القرن الماضي تأسست على جذر الأحزاب الشمولية، والشعارات الإيديولوجية. ويعود الفضل في تشكيلها لنسوةٍ وُجِدْنَ في هذه الأحزاب لسبب أو لآخر، وهذا ما جعلها بعيدة عن الهموم النسوية الحقيقية، ولم تستطع أن تدخل في بنية المجتمع. ويقول السيد محمد: «اتسمت الحركة النسوية بشكل عام بالارتجال وعدم نضوج الأفكار، وبالشخصنة والرغبة الأنانية، لدى كثير من المشتغلات في هذا المجال، في اختزال المنظمة في شخصهن. وقد عانت المنظمات من عدم اتساق بين الرؤيا والرسالة والأهداف».

وعن علاقة الحكومة السورية المؤقتة بالمنظمات يقول: «كان أحد أهم بنود بيان تشكيل الحكومة هو العمل على التنمية الديمقراطية، وعليه، ومن أجل الحرص على استقلال منظمات المجتمع المدني، لخصّ البيان القضية بـ(العمل على المساهمة في خلق بيئة مواتية للعمل المدني)، وقد اتُّخذ قرار لخلق آلية تسهّل تسجيل هذه المنظمات في بلدان اللجوء، ولكن التخريب كان على صعيدين من وجهة نظره: «الأول هو بثّ روح الريبة بين الحكومة والمنظمات تحت ذريعة أن الحكومة تريد مصادرة عمل هذه المنظمات، والثاني، وهو الأخطر، روح الاستحواذ التي سيطرت على وزارات الحكومة (وزارة الثقافة والأسرة، ووزارة الإغاثة والإدارة المحلية، ووزارة العدل)، فقد تزاممت هذه الوزارات فيما بينها لوضع المنظمات تحت سيطرتها لا رعايتها، الأمر الذي أدّى، لأسباب سياسية ومصالح ضيقة، إلى تعطيل القرار وبقاء المنظمات أسيرة لرغبة الدول المانحة، وأسيرة لأجنداتها».

سادساً- هل يُعاد إنتاج الذكورية في المنظمات النسوية؟

لا يخفى على أحد حجم العقبات التي تعترض طريق الناشطات، بسبب جنسهن، وتثبت الوقائع مواجهة النساء أشكالاً متعددة من العنف عند انخراطهن في المجال العام، يبدأ بالتحرش البصري واللفظي، ولا ينتهي بمحاولات التشهير والإساءة للسمعة

23 محمد حجي درويش: معارض ومستشار سياسي في الحكومة المؤقتة، جرت المقابلة بشكل شخصي في مدينة لايبزغ - ألمانيا 2017/10/18.

وتضييق الخناق، عدا الضغوط المتواصلة لإثبات الجدارة والكفاءة، الأمر الذي لا يُطلب بالقدر نفسه من الرجال العاملين في المجال ذاته. إضافة إلى محاولة التقليل من أهمية الإنجازات، ورفض فكرة تفوّق النساء على زملائهن في العمل، ورفض كثيرين أن ترأسهم امرأة، ومحاربتها في موقعها ومحاولة التصدي لها من خلال تكريس الصور النمطية. وحتى في طرق النقد والتعليق والمزاح، تتحكم العقلية الذكورية في إطلاق أحكام خاصة بالنساء غير التي تطلق على الرجال، حتى من قبل رجال يعلنون مناصرتهم لحقوق النساء، لكنهم ينزلقون في ذكوريتهم عند أول مطب، الأمر الذي يدفع النساء إلى تقييد عفويتهم، وإلى الدفاع عن أنفسهن بالأدوات وبالأسلحة نفسها التي يحاربن بها، غالباً ما تكتسي ردود أفعالهن ذكورية لا تقل سوءاً عن خصومهن عند تماهيهن بهم، وينجررن دون قصد إلى ساحة النزال الذكورية التي تحكمها قيم وأحكام وقواعد لم تشارك النساء في وضعها، وبالتالي يرسخن القيم نفسها التي تجعلهن في المرتبة الثانية أمام الرجال الذكوريين.

يفرّق السيد محمد السلوم²⁴ بين المنظمات النسوية خارج سورية، والمنظمات النسوية في الداخل. وهو يرى أن «المنظمات في الخارج عندها رؤية نسوية، لكنها «منظمات صالونات راقية، بعيدة عن المجتمع لا يوجد تواصل حقيقي بينهم وبين النساء»- وفق تعبيره، وهو يرى أن المنظمات في الداخل «كبيرة عليها كلمة النسوية، فهي مجرد منظمات نسائية لا تعطي شيئاً بمعنى كلمة النسوية، مجرد تدريب وتأهيل ومساعدة حتى تصبح المرأة قادرة على مساعدة الرجل». ويؤكد محمد أن جميع نشاطات هذه المنظمات تحت هذا السقف ولا تجرؤ على الخروج فوقه، «لأنها تعمل تحت سلطة الرجل البطيريركية وتخضع لها من حيث التخطيط، أو من خلال حصة الدعم التي يحصلون عليها، أو من خلال السلطة العسكرية على أرض الواقع، كجبهة النصرة وتنظيمات عسكرية أخرى». ويضيف إنه حتى عند وجود تعاون بين المنظمات، وتخطيط مشاريع مشتركة بين الداخل والخارج السوري، فالتنفيذ لا يتحقق كما يجب، بل إنه ينحرف بكل معنى الكلمة، لأن مجرد أن يُنقل إلى الداخل، يصبح تحت سقف المتاح في الداخل، أي تحت سقف السلطة البطيريركية: المجتمع والعسكر.

24 ناشط في الشأن العام، أُجريت المقابلة الصوتية معه عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي

الأمثلة أكثر من أن تُحصى، فكثير من المنظمات استخدمت، في تعريفها الرسمي، كلمة النسائية، بدلاً من النسوية، وذلك لأن مصطلح النسوية يحمل أبعاداً إشكالية، من وجهة نظر الرجال المتحكّمين بعملها، وتسعى المنظمات وخاصة في مناطق المعارضة، إلى تأمين احتياجات النساء اللواتي تغيرت أدوارهن الاجتماعية في ظل الحرب، ولكن بحرص شديد على مراعاة القيم والعقليات الذكورية المتحكمة في المنطقة، والاكتفاء بتنفيذ نشاطات تساعد النساء في تأمين لقمة العيش، دون أدنى محاولة تغيير في الأدوار الجندرية أو بنية السلطة. وجدير بالذكر أنه رغم المحاولات والمراعاة الشديدة لهذه العقليات الذكورية المتسلطة تعرضت كثير من المنظمات النسائية في الداخل للاعتداءات والإساءة، وتعمل كثير من الناشطات النسائيات داخل مناطق المعارضة خصوصاً في ظل ظروف خطيرة تجبرهن على سلوك هذا النهج في العمل، سواء شئن ذلك أم أبينّه، وتسجّل لهن الشجاعة سواء أصابت أو فشلت هذه المنظمات في تحقيق أهدافها على المدى القريب، إلا أن مجرد وقوفها في وجه قوى مستبدة تحاول التحكم بها يعتبر خطوة مهمة يبني عليها لاحقاً.

وتحدّث السيدة أرز أسمر²⁵ عن تجربتها مع المنظمات: «لم تقبل بعض المنظمات السورية القائمة على أساس الجندر بتوظيفي عندما كنت في تركيا، لأنني حامل ومعني طفل، وكانت الامتيازات تذهب دوماً للرجال تحت مبررات وحجج غير مقنعة». وتضيف السيدة أرز: «تم إلغاء ورشة عمل مع منظمة نسوية، لأننا اختلفنا على ضرورة مراعاة العقليات التقليدية، وبدلاً من أن يكون المشروع لتمكين النساء سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ذهب التمويل لاستحداث منظمة إغاثية جديدة بنكهة دينية».

سابعاً- هل هي منظمات نخبوية؟

في سياق تحليل رؤية المنظمات وأشكال عملها تعتقد سحر حويجة بأنه²⁶: «على الرغم من بروز منظمات نسوية عديدة بعد الحراك الثوري الذي شهدته الساحة

25 فنانة تشكيلية وناشطة نسوية، جرت مقابلتها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي في تاريخ 2017/10/14

26 محامية وناشطة سياسية وكاتبة تمت مقابلتها عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي في تاريخ 2017/10/11

السورية، من ميزاتها أنها ما زالت نخوية. عدد أعضاء أغلب هذه المنظمات لا يتجاوز عدد الأصابع، والشخصيات نفسها نجدها في عدة منظمات في آن معاً، والغاية هي الاستفادة على الصعيد الشخصي من فرص الورشات والدورات المتاحة من قبل المنظمات الدولية المعنية بقضايا المرأة، أكثر من اهتمامهن برفع سوية المرأة أو الإفادة».

تتردد كلمة «نساء النخبة» كثيراً في سياق الحديث عن الحركة النسوية وعمل المنظمات، ويلاحظ استحواذ فئة معينة على نشاطات غالبية المنظمات، التي تتماهى إلى حد كبير مع التركيبة الذكورية. في الدراسة المعنونة بـ«إعادة إنتاج العملية السياسية بين الناشطات من النساء في لبنان: «أصحاب الدكاكين» والحركات النسوية»²⁷، تقدّم سعاد جوزيف دراسة ميدانية تحلل فيها التركيبة البتركية للمنظمات النسوية، محاولةً إثبات «أن المنظمات النسائية لا تقدم بدائل بنوية للمنظمات الرجالية المؤسّسة على قاعدة السيد/ التابع. بل تنزع في الحقيقة إلى إعادة توليد هيكلية الهيمنة السلطوية الشائعة في الميادين والمنظمات الذكورية، وإنتاجها داخل الأوساط والدوائر النسوية، وفي الوقت الذي تضيف فيه مكوناً أنثوياً إلى المجتمع المدني، فإنها لا تقدم القواعد الأساسية لحركة نسائية متحررة ومستقلة ومعتمدة على الذات». ومع اختلاف خصوصية وضع المنظمات النسوية السورية، إلا أننا نجد أن هذه المقاربة تتقاطع إلى حد كبير مع المنظمات النسوية السورية، مع فارق أنه لا يوجد في الوضع الراهن ذوبان بالمطلق مع منظمة واحدة بعينها تستبدّ فيها النساء المسؤولات عنها، وإنما مجموعة من «الدكاكين» يخلقها الممولون ويستقطبون إليها، على حد سواء، النساء المتحمسات للعمل والمندفعات للقضية، والنساء الباحثات عن أمجاد ومصالح شخصية.

يقول السيد ماهر إسبر²⁸: «تتماهى بعض النساء بالسلوك الذكوري، إذ تمارس بعضهن أساليب ذكورية تصل إلى حد العنف أحياناً، ويدخلن في صراعات عامة باسم الدفاع عن النسوية، غافلاتٍ عن الدفاع الحقيقي لنساء فعلاً مظلومات وغير قادرات

27 تنظيم النساء، نور الضحي الشطي/ انيكا رابو، ترجمة معين الإمام، الطبعة الانكليزية: بيرغ برس/ اوكسفورد ونيويورك/ 1997، الطبعة العربية 2001 ص 53-54

28 مدير منظمة إنسان، تمت مقابلته عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي في تاريخ 2017/10/15

على الدفاع عن أنفسهن». ويؤكد أن هناك من يعملن حقيقة على تمكين النساء في المخيمات وتوعيتهنّ على حقوقهن، ولكن المشكلة الواضحة برأيه هي تكرّر بعض الأسماء النخبوية وتنازعها على الصدارة في العمل النسوي، حتى أن بعضهن يملكن عقلية «بعثية» في طروحاتهن، ويشير إلى أن آلية وجود بعض النساء في مواقع قيادية لا يتحقق من خلال إمكانياتهن ومهاراتهن، وإنما اعتماداً على العلاقات الشخصية ومهارات التواصل عند بعضهن.

ثامناً- التمويل وأثره في أداء المنظمات:

لا تخفى على أحد تأثير سياسة الممولين والدول المانحة في عمل المنظمات، وجليّ للعيان تبدل السياسة التمويلية بتبدل المتغيرات السياسية، الأمر الذي حدّ من قدرة المنظمات على التركيز في مجال واحد وتنميته وترسيخه، وإنما ظهر عملها مبعثراً ومتشتتاً وفق ما يمليه الممول.

في تقرير تحت عنوان «الاستشارات السورية حول خطة العمل الوطنية للمملكة المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن»، تطرح مجموعة من الناشطات النسويات الصعوبات والتحديات التي تقف في وجه المنظمات النسوية بسبب التمويل، فهي «لا تقدم دعماً كافياً للمجتمع المدني السوري. وثمة حاجة ماسة إلى إجراء دراسة نقدية لمفهوم «القيادة النسائية» في مقاربات المانحين، على أن يشمل ذلك أموراً عدّة، منها الاستثمارات المستهدفة والنوعية في تنظيم حقوق المرأة السورية»²⁹. وركز التقرير على دعم المجتمع المدني بحدّ ذاته، وتوفير تمويلٍ مباشرٍ لجماعات حقوق المرأة السورية بحيث يتسم بطول المدى والمرونة ويغطي التكاليف الأساسية. وتعزيز القيادة النسائية بالاستثمار في الشبابات، ومساءلة المنظمات غير الحكومية الدولية عن شراكاتها مع الجماعات النسائية السورية، والطلب من جميع الشركاء اعتماد سياساتٍ للموارد البشرية تراعي الفوارق بين الجنسين، وتوفير مساحةٍ عادلة للمرأة تحتفي بها وتمكّنها.

29 <http://wilpf.org/new-report-on-syria-response-consultations-on-the-uk-national-action-plan-on-women-peace-and-security/>

في هذا السياق تقول صبيحة خليل: «علينا أن ننتظر المرحلة القادمة لحظة انقطاع التمويل والاعتماد على التمويل الوطني، الذي نأمل أن يكون في ظل دولة تعددية ديمقراطية حديثة، تعتمد الكفاءة والجدارة بدل المحسوبيات والرشاوى في منح التمويل. وقتئذٍ سيبقى الجادون فقط في الساحة. أما والحال أن تشكيل المنظمات أصبح مهنة للتكسب في زمن الحرب، فبال تأكيد سنعاني من حمى التوالد الانشطاري الكيفي. ولا بد أن ينتهي هذا إن عاجلاً أو آجلاً. ولكن بالطبع الساحة تتسع للجميع، ومن يثبت جدارة قطعاً فسيكون موجوداً بلا انقطاع، والفائدة ستكون موجودة مادامت تلك المنظمات تلبي احتياجات شرائح مجتمعية معينة. وربّ تراكم كمّي وُلد تراكماً نوعياً!»

بينما أشار د. مازن أكنم سليمان³⁰ إلى مشكلة التّمول الخارجي، وتوجّهات بعض جهاته لتنميط صورة المجتمع السوري بوصفه مجتمعاً دينياً محافظاً مغلقاً، وهو أمر صحيح في جانب منه، لكنّه «أولاً لا يقبل التعميم، لأنّ الصورة أوسع وأعمق وأكثر تنوعاً وتراكباً من ذلك، وثانياً يتجاهل هذا التّمنيط المُسبق المشكلة المحورية المُتعلّقة بالجانب السياسي السلطوي البطريركي الذي رسّخ قيم الذكورية في كلّ جوانبها، وحبس في ممارساته دور المرأة، كما خنق الرجل والمجتمع بوجه عام، بحيث لم يُعد الاستثمار في المشكلة الدينية (الإسلامية) استشرافياً كافياً وحده للتعبير عن أزمات المرأة في المجتمع السوري».

خاتمة

لا يبدو أن هناك رؤية نسوية واضحة عند المنظمات النسوية، ولا حتى استراتيجية واضحة لدور المنظمات النسوية في تغيير الأدوار الجندرية، ولا بدّ أن تصحح هذه المنظمات مساراتها وتعيد تقييم عملها بالشكل الذي يساهم في تحقيق أهدافها على أرض الواقع، ويساهم أن تتخذ النساء مكانتهن الحقيقية، ليُقمن بدورهنّ الفاعل في المجتمع، وتبدأ عملية تغيير الأدوار الجندرية، وهنا نعود لتأكيد أن إنتاج الحقيقة

30 شاعر وناقد سوري، جرت مقابلته عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي في تاريخ 2017/10/20.

الاجتماعية، في المجتمع البطريركي، ليس نتاجاً اجتماعياً، وإنما هو رهن بعقائد وإيديولوجيات وضعها الرجال بمعزل عن مشاركة النساء، الأمر الذي كرس عبر عقود طويلة تفوق الرجل وقلص فرص المشاركة الحقيقية للمرأة، وعكس تماهي الكثير من النساء، في سياق مطالبتهن بحقوقهن، مع العقلية الذكورية التي يحاربنها، في تناقض واضح نتج عنه تخبطات وضبابية بين الرؤى المنشودة، واستراتيجيات العمل عليها على أرض الواقع.

إن عملية السلام نفسها ليست واضحة المعالم، ومشاركة المرأة وبناء استراتيجية نسوية واضحة للمشاركة الفعالة هو أمر شديد الصعوبة، في ظلّ الواقع السوري الحالي، وواقع المنظمات نفسها على نحو ما مرّ بيانه.

لكن يبقى التأكيد أن تحقيق المواطنة يعتبر التحدي الأكبر المطروح على السوريات والسوريين، فهو الحكم والمعيار، سواء في عملية بناء السلام، أو في عملية/عمليات تشكّل المجتمع المدني. فإن اعتبار جميع السوريات والسوريين، مواطنين ومواطنات متساوين ومتساويات في الحقوق والالتزامات القانونية، بغضّ النظر عن انتماءاتهم وانحيازاتهم، هو الأساس، لكنه لا يزال مرفوضاً عند كثيرين، في ظل الانقسام السياسي الحاد، فلا تزال ثنائية الموالة/المعارضة هي الحكم الأساس للتواصل والتفاعل ما بين منظمات المجتمع المدني، وكذلك المنظمات النسوية، ورغم أن غالبيتها تضع في خططها وأهدافها المعلنة شعارات كبرى لبناء السلام، بل تشارك في اللقاءات والاجتماعات، إلا أنه لم تتبلور لحد الآن استراتيجية نسوية لبناء السلام. ولا يمكن لهذه المنظمات أن تسهم في بناء السلام، من دون العمل جدياً على موضوع العدالة الانتقالية، وهو ما يتهرب منه الجميع، فلا سلام من دون تحقيق عدالة انتقالية، ويُحظ على أرض الواقع ضعف دور المنظمات في موضوع العدالة الانتقالية.

المجتمع المدني يتغيّأ السلام، وبالتالي يُنتظر من هذه المنظمات تكريس مفهوم السلام وفق رؤيتها النسوية، والعمل بشفافية وقبول الانتقاد، وطرح خطط استراتيجية ذات أهداف واضحة ومعلنة قابلة للقياس ووضع روائز لنجاحها أو عدمه من أجل الاستئناف، واعتماد آليات واضحة في التقييم، وقياس احتياجات الفئة المستهدفة

وابتكار آليات لتلبية هذه الاحتياجات أو التمهيد لذلك، واعتماد الحوار المباشر وغير المباشر بين التنظيمات كلها، الأمر الذي ينتج قيماً جديدة وأفكاراً تتبناها القوى المستقبلية والفاعلة، وتدمجها في الوعي الاجتماعي العام.

منظمات المجتمع المدني النسوية وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن

أسماء حمادي

المقدمة

إن التغيير السياسي الذي حدث في ليبيا وما صاحبه من ترهّل لمؤسسات الدولة وتغيّب الأجهزة الحكومية والأمنية عن أداء دورها بشكل فعال، بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، هذا كلّه جعل المرأة الليبية تشعر بعدم الأمان وتتعرض للعنف بكل أشكاله، وتدهورت أوضاعها بسبب الفقر والقهر والنزوح وأشكال الدمار الاقتصادي والاجتماعي.

كما أن مسار المصالحة الوطنية في ليبيا بدأ، ولكنه أخذ شكل عضو المطافي الذي يتدخل بعد نشوب الحريق، ورغم هذا الدور الذي لعبه أعضاء المصالحة الوطنية المجتمعية، والذي يجب عدم التقليل من شأنه، ولكننا احتجنا دائماً إلى مصالحة دائمة ومستمرة؛ وحتى نحقق ذلك فقد لعبت مؤسسات المجتمع المدني النسوية والمبادرات النسائية دوراً مهماً في فضّ بعض النزاعات التي كانت تحدث بين المناطق، مثل (غلق الطريق بين الزاوية وورشافة - مصراتة وتاورغا - فتح محطة غاز بجبل نفوسة بعد إغلاقها من قبل مسلحين). وكانت هناك فرصة لتدريب النساء ضمن مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة في عمليات السلام من المنظمات الدولية.

وقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا العديد من الخطوات والتدابير، لتعزيز مشاركة النساء في مبادرات صنع وبناء السلام المحلية والإقليمية والوطنية.

ويجب الإشارة إلى أن هناك منظمات مدنية نسوية في ليبيا، مثل المنظمة الوطنية لأمازونات ليبيا، وشبكة مدافعات، ومنظمة نتاج ... الخ ، وهي تعمل على حقوق المرأة والدفاع عنها وضمان مشاركة المرأة السياسية وتعزيز قدرات المرأة في عمليات صنع السلام داخل المجتمعات المحلية، هدفها تسليط الضوء علي قضايا المرأة الليبية والانتهاكات التي تتعرض لها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. لذلك فإن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً وكبيراً جداً في تأمين سلامة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، ولكن في ظل النزاع في ليبيا تعرّضت كثيرات منهن للتهديد والعنف والتشهير والاعتداء، وتقوم هذه المؤسسات برصد الانتهاكات ضدّهن وإرسالها إلى المنظمات الدولية التي تعمل على حقوق الانسان.

أوضاع المرأة الليبية في مرحلة النزاعات المسلحة

نتيجة الأوضاع الأمنية التي مرّت بها ليبيا منذ 2011 تبين أن الاهتمام الواسع بالسياسة، والفرص التي أتاحت أمام النشاط النسائي، قد صاحبتها مخاطر متزايدة وتراجع في حقوقها، بسبب ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار الأسلحة انتشاراً واسعاً، وظهور التنظيمات الإسلامية والجماعات المسلحة، فالمرأة الليبية تعرّضت للعنف الموجّه ضدّها لأنها امرأة، فقد تعرضت للتهجير والنزوح والتهديد والتشهير والخطف والسرقة ، ويمثل عنف التهجير والنزوح معاناة جديدة لم تتعرض له المرأة الليبية منذ سنوات بعيدة، لقسوته، وبسببه تعرضت النساء الاستغلال والتمييز وانعدام القدرة المالية، وصعوبة الحصول علي أبسط المقومات الحياتية من كهرباء ومسكن لائق وتعليم لأبنائها، بسبب ويلات الحرب والعنف، وأصبحت حياة النازحة الليبية صعبة وقاسية في ظل الاشتباكات التي كانت تستمر لفترات طويلة في الكثير من المناطق.

ومن الآثار السلبية للعنف المسلح داخل ليبيا، زيادة ظاهرة الخطف التي استهدفت المرأة، سواء كان ذلك على الهوية، أو لأنها فاعلة في المجتمع المدني، أو لطلب الفدية، ما أثر سلباً في النساء وأدى إلى خروج كثيرات خارج البلاد، وقُتل من

نشاطهنّ وخاصة الناشطات في المجتمع المدني، وعزوف بعض الفتيات وانقطاعهن عن الدراسة، وعدم ذهاب الموظفات إلى العمل، وانتشار الزواج المبكر للفتيات وخاصة بين العائلات النازحة.

واجهت النساء العديد من التحدّيات الأمنية التي كنّ يتعرّضن لها وجهاً لوجه، وأطلقت منظمات المجتمع المدني النسوية عدة مبادرات شعبية في مواجهة انعدام الأمن، وبالأخص المبادرات الداعمة لتفعيل الشرطة والمؤسسات الأمنية والجيش النظامي، بدلاً من دعم الجماعات المسلحة داخل ليبيا، والمطالبة بدولة القانون والمؤسّسات، وذلك بالخروج في مظاهرات شعبية ووقفات تضامنية.

حكومات محلية يهيمن عليها الذكور ومنظمات مجتمع مدني تهيمن عليها النساء

- بدأت النساء في ليبيا بشغف باستخدام المساحة المفتوحة حديثاً للعمل المدني بعد الإطاحة بالنظام السابق، وأصبحت النساء يشكّلن أكثر من نصف العاملين في المجتمع المدني، وتبدو المرأة الليبية ممثلة تمثيلاً جيداً، ولكن في الحقيقة تمثيلها ضعيف في مؤسسات الحكومية المحلية والوطنية، ولم يقتصر دورهن على المشاركة مع الرجل في أنشطة المجتمع المدني ، بل برزت نساء تولين تأسيس جمعيات ومنظمات خيرية وإدارتها، وساهمت هذه المؤسسات المحلية في العديد من المبادرات لتعزيز السلام على المستويين المحلي والإقليمي.

- وتخوض المرأة الليبية صراعاً قوياً مع التقاليد والصور النمطية التي وضعت فيها، إلا أنها تكافح من أجل إسماع صوتها من خلال الجمعيات الأهلية والمنظمات النسوية والمنتديات الفكرية والعلمية المتخصصة.

- الحماس والجهود المبذولة من قبل بعض منظمات المجتمع المدني المحلية، أدت إلى دعم المرأة وتقويتها وإعطائها فرصة للمشاركة الحقيقية في العملية السياسية والمشاركة في مفاوضات السلام (المشاركة في الاتفاق السياسي بالصخيرات، والتوقيع عليه).

- كانت هناك مشاركة للمرأة في المجلس الانتقالي، فقد ضمّ اثنتين من النساء من ضمن 31 عضواً، وعلى الرغم من القرار الإيجابي باستخدام قوائم يكون فيها الذكور والنساء بالتناوب في انتخابات المؤتمر الوطني العام، وبذلك تحوّلت النساء على 32 مقعداً من القوائم للأحزاب، وفازت سيدة واحدة مستقلة من إجمالي 200 مقعد، بنسبة 17% ، وكان الخطر عند تكوين الحكومة لتقديم الخدمات للمواطنين، بتهميش المرأة بشكل أكبر، وعيّنت امرأتان في مجلس الوزراء من ضمن 27 وزيراً في مناصب ثانوية (السياحة ، والشؤون الاجتماعية) ، ولم تتمكن امرأة واحدة خلال انتخابات لجنة الدستور من ضمان مقعد واحد من خلال القائمة المفتوحة، وبسبب ذلك لم تشغل النساء سوى 6 مقاعد من مقاعد أعضاء الهيئة، وكذلك في انتخابات البرلمان تحصلت النساء على 32 مقعداً بنسبة 16%، وفي انتخابات البلدية هناك كوتا بمقعد للمرأة في كل بلدية.

دعم الشبكات النسائية والمبادرات المحلية

- تم تقديم الدعم للشبكات النسائية ومنظمات المجتمع المدني النسائية والتضامن الدولي والإقليمي معها عن طريق تقوية حلفاء المرأة الإقليميين وتشجيعهم على دعم وجود المرأة في الحوار السياسي الليبي والمصالحة الوطنية، وكان هناك دعم لممثلات عن المجموعات النسائية في ليبيا وناشطات لبيبات في مجال المرأة في إطار الحوار السياسي الليبي، وهذه المجموعات تعمل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على تعزيز دور النساء اللبيبات في تعزيز واستدامة الحل السلمي للصراع في ليبيا، ومن أهم مطالبنا:
- تمثيل النساء في سلطات دولة ليبيا كافةً، في المرحلة الانتقالية.
- إنشاء وحدة المرأة في الحكومة، وتخصيص ميزانية خاصة بها لتعزيز دورها.
- الإشارة إلى المرأة في الاتفاق النهائي، وذلك لضمان دورها في عملية السلام وإعادة الإعمار.

- مع وجود الدعم للمنظمات والشبكات النسائية محلياً ودولياً، وخاصة لمنظمات المجتمع المدني النسوية التي تعمل في مجالات التوعية، بنشر ثقافة السلام واللاعنف والمصالحة الوطنية وتنمية قدرات المرأة في المجتمع، (مثل ذلك منظمة أمازونات ليبييا، ومنظمة نتاج)، ومنظمات نسائية تعمل على تعزيز مشاركة المرأة السياسية (مثل ذلك شبكة مدافعات، ومنبر المرأة الليبية)، وبتقديم مبادرات في نزع السلاح و التوعية بخطر انتشار الأسلحة ومخاطر تخزينها داخل المنازل، ورصد الانتهاكات في مناطق النزاع، ومبادرات لعودة النازحين والمهجرين.

استراتيجيات لضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية في ليبيا

1- المسار النسائي للحوار السياسي الليبي

- وهذا المسار من أهدافه القيام بدور إيجابي، والتركيز على ما يجمع الليبيين والابتعاد عن ما يؤجج الخلافات والانقسام، والدعوة الدائمة إلى الإشارة للمرأة بالتحديد في نصوص الاتفاق النهائي، لضمان دورهن في عملية السلام وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات.

2- وحدة تمكين المرأة في المجلس الرئاسي (المادة 11 من الاتفاق السياسي)

- الرؤية: - مشاركة فعالة للنساء في بناء ليبييا، ولتلبية احتياجات النساء والفتيات، والمساهمة في إحلال السلام المجتمعي والتنمية المستدامة.
- المبادئ: - المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والمواطنة والمساهمة المتكافئة من الجنسين لحل الأزمة الليبية والمشاركة في العملية السياسية وتمكين النساء في مواقع صنع القرار، ومناهضة جميع أشكال العنف ضد النساء، وبناء علاقات وإقامة التحالفات مع منظمات المجتمع المدني النسائية، وتطوير أجندات تراعي النوع الاجتماعي في مفاوضات السلام، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القرار 1325 ملزم بتنفيذ القرارات لتكوين هذه الوحدة.

وثيقة المرأة الليبية لبناء السلام وتعزيز دورها في السلم الاجتماعي.

أمكن الخروج بهذه الوثيقة المهمة من أجل تعزيز دورة المرأة لبناء السلام والسلم المجتمعي، بدعم من المجتمع الدولي ومناصري السلام، وذلك بمدينة مونترو من 7 إلى 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، وصدرت في شكلها النهائي في 2015/12/2 لمناقشة القضايا الهامة والحساسة التي تؤثر في مسار السلام والسلم الاجتماعي في ليبيا.

- الهدف الاستراتيجي العام: - تعزيز دور المرأة الليبية لبناء السلام والسلم الاجتماعي.
- الهدف الاستراتيجي 1: - مشاركة المرأة في إطار الوضع الأمني.
- الهدف الاستراتيجي 2: - إدماج المرأة في التخفيف من معاناة النازحين والمهجرين.
- الهدف الاستراتيجي 3: - مناهضة العنف ضد المرأة.
- الهدف الاستراتيجي 4: - إعلام فاعل يعزز تكافؤ الفرص بين الجنسين.
- الهدف الاستراتيجي 5: - تحسين الوضع الاقتصادي للنساء.
- الهدف الاستراتيجي 6: - تفعيل دور المرأة في العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
- الهدف الاستراتيجي 7: - ضمان حقوق المرأة في الدستور والمشاركة السياسية.

حقوق المرأة ومشاركة المرأة في المفاوضات السياسية

- يمكن أن يكون هناك دافع لإحداث تغيير قانوني أو سياسي لتحسين الوفاء بحقوق المرأة، وحيثما كانت هناك جهود دولية لحفظ السلام أو إعادة البناء فقد تتوفر ضغوط خارجية لإيجاد سياسات تدعيم المرأة، ويتم توفير تمويل مباشر للمنظمات النسائية، ويصعب قيام المرأة بممارسة حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من دون تعريفها ورفع وعيها بأهمية تلك الحقوق،

لذلك فإن توعيتها بحقوقها القانونية والسياسية تُعدّ خطوة أولى لدعم مشاركة المرأة في شؤون المجتمع والدولة، وفي عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية.

- رغم استمرار الاعتداءات على الاعتصامات والمظاهرات وخاصة على الإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني النسائية خاصة، فقد أصبحت المرأة تؤكد حقها في المشاركة، وتسعى بشكل أكبر لمناقشة الأعراف القانونية والثقافية المتعلقة بدور المرأة، وتسعى المرأة الليبية إلى زيادة مساحات مشاركتها في الحياة العامة، وفي الوقت نفسه، تستمرّ مهاجمة المرأة بضراوة بسبب نشاطها السياسي، وظهور الخطاب الديني المتصلّب عموماً الذي يبرّر عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

المرأة الليبية وعمليات السلام الرسمية أو غير الرسمية

الفرص:

- العديد من المنظمات النسوية الليبية استخدمت القرار 1325 للضغط على الحكومة وعلى المؤسسات الدولية، من أجل احترام المسؤوليات المنوطة بها، وقد استعانت المنظمات المحلية بأحكام القرار 1325 لدفع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا نحو الأخذ بوجهات نظر المرأة حول الأمن والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والحوار السياسي.
- التشبيك وإقامة الاتحادات والتحالفات النسائية في ليبيا.
- وثيقة المرأة الليبية للسلام ومسار الحوار النسائي الليبي، وإصدار أكثر من بيان باسم «صوت النساء الليبيات في الحوار السياسي الليبي».
- الموثيق والاتفاقيات الدولية الداعمة للمشاركة المرأة في المفاوضات الرسمية، والتي وقعت عليها ليبيا.
- أن يضمن دستور المستقبل المساواة التامة بين الرجال والنساء، مع إشارة

صريحة إلى المساواة بين الجنسين في نص الدستور. يجب أن يعلن الدستور بوضوح ضمن مواده أن المساواة تملو أي قانون.

التحديات:

- نتيجة المخاطر التي تتعرض لها المرأة الليبية عند مشاركتها في النشاطات السياسية، بشكل مباشر في المؤسسات الرسمية على المستوى الإقليمي، وغير الرسمية المتعلقة باتخاذ القرار محلياً، فإن النشاط السياسي يعتبر مسعياً خطير العواقب علي النساء، والأكثر من ذلك أن هناك مجموعات من العوائق المتعلقة بالأمن تصعب على النساء الوصول إلى المؤسسات والتأثير في صانع القرار، والمشاركة في الحياة العامة بشكل أوسع، باستمرار انعدام الأمن.
- عدم وجود إطار مرجعي في مجال التصرف والتعامل مع الممارسات العنيفة ضد المرأة.
- محدودية القوانين المقررة في مجال حماية المرأة.
- انتشار الجريمة والعنف الموجه ضد المرأة والصراع العنيف والانتشار الواسع للأسلحة أدى إلى إيجاد حالة من عدم الشعور بالأمان.
- انتشار الأسلحة، فقد تعرضت المرأة بسبب هذا للتهديد والتشهير وسرقة السيارات والاختطاف والعنف اللفظي والجسدي.
- المشاركة النسائية، عادة ما يجري الدفع بالنساء وحصر مشاركتهن في قضايا المرأة، مثل الصحة والتعليم، أو وضعهن في وزارات المرأة .
- التشهير مشكلة خاصة بالنساء المشاركات في النشاط السياسي أو المجتمع المدني.
- الانقسامات الإقليمية في ليبيا
- ضعف تمثيل النساء في مواقع القرار.
- قلة التشبيك بين مؤسسات المجتمع المدني بالذات فيما يتعلق بقضايا النساء.

- عدم وجود خارطة وطنية شاملة لكلّ احتياجات النساء.
- استمرار تدهور الوضع السياسي مما يؤثر في تأخر تطبيق مطالب الناس واحتياجاتهم (وبضمنها قضايا النساء).
- ضعف دور الإعلام في الترويج لقضايا النساء.

المجتمع المدني العراقي.. جهود ضاغطة في تعزيز الأمن والسلام

هناء حمود عباس

أولاً- موجز عن الوضع الإنساني ووضع المرأة في العراق:

- بعد 9 حزيران 2014، شهدت المناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش الإرهابي عملية نزوح هائلة. بلغ عدد النازحين داخلياً في كل أنحاء العراق من 2014/1/1 لغاية 2016/5/26: (3,306,822) ثلاثة ملايين وثلاثمئة وستة آلاف وثمانمئة واثنين وعشرين شخصاً، تشكّل النساء والأطفال الغالبية العظمى منهم، وارتكبت أبشع جرائم الإبادة والتطهير العرقي والديني ضد المدنيين، وخاصة ضد النساء والفتيات، وهي ترقى إلى جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، كما أشار إلى ذلك تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة، في آذار 2015.
- تعرّض أفراد الأقليات من المسيحيين والإيزيديين والتركمان والشبك لحملة تهجير واسعة، بعد احتلال عصابات داعش محافظات (نينوى، وصلاح الدين، والأنبار)، وما رافق ذلك من ممارساتهم اللا إنسانية المنهجية والمعاملة الوحشية التي ارتكبت ضد النساء والفتيات، من قتل واختطاف، والبيع كسبايا،

وإجبارهن على تغيير دياناتهن، وتعرض العديد منهن الى سوء المعاملة ولاسيما الاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، وما زال مصير المئات منهن لم يُعرَف إلى الآن. لقد عكست هذه الممارسات جانباً أساسياً من إيديولوجية داعش المتطرفة، ولاسيما ضد الأقليات الدينية.

- منذ عام 2015 حتى الآن، ما تزال عمليات التحرير مستمرة لاستعادة المناطق المحتلة من قبل داعش، وجرى تحرير معظم المدن والقرى في محافظات صلاح الدين، وكركوك، والأنبار. وتفاقت معاناة السكان المدنيين بسبب العمليات العسكرية في داخل المدن والأحياء المدنية، إذ أدت إلى زيادة كبيرة في عدد الأرمال واليتامى، وإصابات فظيعة بين النساء والأطفال والمسنين.

- معاناة النازحين كبيرة عند عودتهم إلى مناطقهم الأصلية، بسبب تهديم المنازل والبنى التحتية والخدمات، إضافة إلى نقص الموارد المالية لدى الحكومة، والفساد في برنامج الإغاثة، مما يعرقل عملية إدماج العائدين ومساعدتهم في إنعاش مناطقهم.

- لا تزال النساء يعانين، في ظل استمرار الصراع، من زيادة نفوذ الجماعات المسلحة وعسكرة المجتمع، وغياب آليات الحماية، وضعف مؤسسات إنفاذ القانون، وترسيخ الأعراف والتقاليد القبلية والدينية، فالنساء أكثر عرضة للاعتداءات الجسدية والجنسية، والعنف المنزلي، وبرز ظواهر كالزواج المبكر والقسري، والزواج خارج المحكمة والزواج المؤقت، والهجر، والطلاق التعسفي، والاتجار بالنساء، وما يسمى «جرائم الشرف»، والحرمان من التعليم والعمل، وقد أضحت النساء ثمناً لتسوية النزاعات العشائرية بدلاً من أن تكون عنصراً فعالاً في حل النزاعات والمفاوضات، كما يؤكد القرار 1325.

- أصبحت النساء بحاجة إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لحمايتهن، والمعاونة من الأذى الذي لحق بهن بسبب تعرضهن لمختلف أشكال العنف الجنسي والجسدي والنفسي، وتشير التقارير إلى حدوث عمليات انتقامية ضد العوائل التي يُشتبه بانتماء أبنائها إلى داعش، وهذا يشمل حتى النساء والأطفال، ويعرضهم للأذى الجسدي. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة العراقية

وحكومة إقليم كردستان شكّلتا فريقاً وطنياً معنياً بالتصدي للعنف الجنسي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بهدف إعداد خطة عمل لتنفيذ بنود البيان المشترك، ولكنّ الأزمة الاقتصادية والمشاكل السياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم جعلت آليات العمل المشترك غير فعالة.

- انخفاض نسبة تمثيل النساء في صنع القرار وحل النزاعات، والمفاوضات والمصالحة الوطنية وحرمانهنّ من ممارسة دورهنّ في بناء الأمن والسلام والتنمية، وجعلهنّ في موقع التهميش والإقصاء.

ثانياً- دور المجتمع المدني:

- ضمن جهود الحركة النسوية في الضغط على صنّاع القرار، وتأكيد ضرورة تفعيل دور النساء في بناء السلام وحل النزاعات والمشاركة في المفاوضات، وتعزيز ثقافة اللاعنف والتسامح ونبذ الكراهية والتمييز، عُقد منتدى الأمن النسوي الإقليمي حول القرار 1325 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في أربيل في أيار 2015، تحت عنوان «مقاومة النساء للتطرف والإرهاب ونضالهن من أجل حقوقهن وفي سبيل السلام والأمن»، صدر عنه إعلان أربيل الذي أكد التضامن مع محنة النساء والفتيات ضحايا التطرف العنيف في العراق وعموم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما عُقد لاحقاً في آب الماضي «المؤتمر الوطني لتمكين النساء في مواجهة أثر الإرهاب»، نظّمته بعثة الأمم المتحدة في العراق، وتركزت مناقشاته على خطة الطوارئ لتنفيذ قرار 1325 التي تبنتها الحكومة العراقية بعد المنتدى الإقليمي. وقد ساهم هذان النشاطان في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى ما يواجه النساء من مخاطر، بسبب النزاعات المسلحة، من خلال ما خرجا به من توصيات، انعكست في تبني مجلس الأمن قراره رقم 2242 بتاريخ 2015/10/31.

- عبّرت منظمات المجتمع المدني عن قلقها من ممارسات التهميش والإقصاء المتعمّد للنساء، من خلال المذكرة التي وجّهت إلى رئيس الوزراء ورئيس

مجلس النواب، في آب 2015، وقعتها العديد من ممثلات المنظمات النسوية، وتضمنت تأكيد الحاجة إلى تفعيل مشاركة النساء في إصلاح العملية السياسية، وبالذات في البرنامج الحكومي المقترح (2015 - 2018)، بالتركيز على نشر ثقافة تكافؤ الفرص بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتمكين النساء سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، والتأكيد على مشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية البناء والرصد والتقويم. كما طالبت بضرورة وجود آلية وطنية تعنى بالنهوض بواقع النساء العراقيات في ظل عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل.

- تمكّنت الحركة النسوية في العراق من تحقيق بعض النجاحات في حملات المدافعة التي بادرت إليها، بتشريع برلمان إقليم كردستان العراق القانون رقم 15 (2008)، لتعديل تطبيق قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 المعدل، وتبعه قانون مناهضة العنف الأسري رقم 8 (2011)، وأقرت الحكومة العراقية الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، في آذار 2013، ثم في 2014 أعلنت الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، والخطة الوطنية للقرار 1325 المعنية بتعزيز مشاركة المرأة في بناء الأمن والسلام. وقد واجهت هذه التشريعات والسياسات تحديات جديّة، منها الثغرات القانونية في نصوص التشريعات، والاحتيايل عليها عند التطبيق، أو في غياب الآليات التنفيذية وعدم تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ السياسات المذكورة.

- صدرت مبادرات عديدة في الترويج للمصالحة الوطنية والوصول إلى مختلف المجموعات الدينية والعرقية والقبلية، العمل على بناء جسور الثقة بين المواطنين، التقليل من الانقسامات الطائفية التي عزّزها السياسيون، وتشجيعهم على مبادئ التعايش السلمي والتسامح، في مناطق تعاني من مستويات عالية من العنف الطائفي.

- ظهرت مبادرات إنسانية تطوعية رائعة لإغاثة النازحين الموزعين في كل أنحاء العراق، ولعب الشباب ومنظمات المجتمع المدني دوراً ريادياً فيها.

- عزز المجتمع المدني دور النساء في بناء السلام، من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية، تضمّنت تدريبات متعددة في مجال حل النزاعات والحوار والبرامج الإنمائية. والترويج لزيادة مشاركة المرأة في عمليات المفاوضات السياسية وفي وزارات الداخلية والدفاع والعدل والمصالحة الوطنية وجهاز الأمن الوطني ولجان مجلس النواب والهيئات المستقلة، وتنظيم حملات مدافعة ومناصرة لتثبيت حقوق المرأة على المستويات الوطنية والإقليمية.
- بروز النساء في الحركة الاحتجاجية ومطالبتهن بالإصلاح الحكومي والوقوف بوجه العديد من التشريعات وقرارات مجلس النواب العراقي المجحفة بحق المرأة.
- حملة المدافعة والضغط بالتعاون مع لجنة المرأة والأسرة والطفل النيابية، لتمرير قانون مكافحة العنف الأسري، لكي يحفظ للضحايا، ومنهم ضحايا العنف الجنسي، الحماية والتأهيل، ويعترف رسمياً بإنشاء ملاذات آمنة للناجيات من العنف، مازال يفتقر إليها العراق، وهو طلب ملح، كما يضمن للضحايا سبل الانتصاف للعدالة دون خوف، ويحدّ من ظاهرة الإفلات من العقوبة، بالنسبة لمرتكبي جرائم العنف الأسري.
- سجلت المنظمات النسوية تحفّظها على قانون الأحزاب، وطالبت بتعديله، بمذكرة مؤرخة في أيلول 2016، قدمت إلى الرئاسات الثلاث في أجهزة الدولة، حول خلوّ القانون من إدراج (الكوتا) للنساء عند تشكيل الأحزاب، وكذلك في تشكيلاتها التنظيمية وقياداتها، فقد ذُكرت فيه عبارة «مع مراعاة التمثيل النسوي»، مما يتناقض مع نص الدستور وقانون الانتخابات اللذين أكدا على (الكوتا) للنساء.
- الجهود محدودة من حيث التخطيط الكبير للسلام والأمن، ولكنها تدل على قدرة المجتمع المدني، (هل يوجد هنا نقص في التنضيد؟؟؟- المدقق) والعمل على بناء جسور الثقة بين المواطنين للتقليل من الانقسامات الطائفية التي عززها السياسيون، كما كان لها تأثير واضح على تبني مؤسسات الدولة مفاهيم النوع الاجتماعي، والعنف القائم على أساسه، والمطالبة بميزانية

المستجيبة للنوع الاجتماعي، وتجسيدها أيضاً في الاستراتيجيات الوطنية والخطط الوطنية وفي التشريعات.

- نشر مفاهيم القرار 1325 وأهمية وجود النساء في بناء الأمن والسلام.
- توحيد جهود المنظمات وتقديم تقرير الظل عن اتفاقية سيداو 2014، وتقرير رصد لواقع تنفيذ القرار 1325 في العراق 2014، والتقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان 2014.

ثالثاً- مكاسب أحرزتها الحركة النسائية العراقية:

- ضمان الدستور العراقي لمبدأ (الكوتا) في مشاركة النساء على المستوى التشريعي بنسبة لا تقل عن 25 %، وقد حصلت النساء في انتخابات 2010 على 81 مقعداً، من أصل 325 في البرلمان العراقي. وقد اعتُمدت هذه (الكوتا) في انتخابات مجالس المحافظات لعام 2009، إذ نالت النساء 110 مقاعد من أصل 440.
- تشريع قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان- العراق، رقم 8 (2011)، لكنه يفتقد إلى تعليمات للتطبيق، يُضاف إلى ذلك مشكلة الافتقار الوعي لدى الأطراف المشاركة، وقلة وجود تدريبات للشرطة والموظفين الصحيين.
- جهود من فريق مبادرة الخطة الوطنية، أُقرت في نيسان 2014 الخطة الوطنية للقرار 1325 مدمجة ضمن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة، التي لم يجر تنفيذها بسبب تجاذبات وتغييرات سياسية حكومية وبرلمانية، وعدم تخصيص ميزانية لها. وبضغط متوالي من عدد من منظمات المجتمع المدني، أقرت الحكومة العراقية في 26 أيار 2015 خطة طوارئ لتنفيذ القرار 1325 لمدة سنة واحدة، أخذة بعين الاعتبار الوضع الجديد بعد غزو تنظيم داعش الإرهابي لعدد من محافظات العراق في 9 حزيران 2014.
- سحب الحكومة قرارها بإحالة مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفرية في عام 2014 إلى مجلس النواب.

- الضغط على الحكومة والنجاح بشمول 1226 امرأة إيزيدية من الناجيات من داعش ببرنامج الإعانة الاجتماعية في حزيران 2016.
- الاستجابة الطارئة للنازحين وتقديم المساعدات القانونية والنفسية الاجتماعية من خلال مراكز منتشرة في مناطق وجودهم.

رابعاً- التحديات:

- غالباً ما تتجاهل القيادة السياسية في البلاد دور منظمات المجتمع المدني والنساء، وتعتمد إلى اتهامها بمخالفة العرف والتقاليد والدين، وتستمر بمحاولات إقصائها عن المشاركة والشمول.
- الفساد في النظام السياسي أثر بتراجع مشاركة المرأة، من خلال تهميش جدي لمشاركتها في المناصب القيادية (مفوضية الانتخابات المستقلة، لجنة المصالحة الوطنية، مجلس الخدمة الاتحادي، المفوضية العليا لحقوق الإنسان).
- على الرغم من كون بعض النساء أعضاء في الأحزاب السياسية، يوجد هناك تحجيم لمشاركة النساء الفاعلة في السياسة، إذ تقتصر مشاركتهن في أغلب الأحيان على تنفيذ سياسة الحزب وليس رسمها، وقد تتعرض الناشطة سياسياً للتهميش، إذا لم تتوافق نشاطاتها مع أولويات الحزب.
- استمرار الصراع في العراق بتغيير أشكاله ومسمياته وتداخل الأجناس الخارجية في مصير البلد ومقدراته.
- غياب الآلية الحكومية المسؤولة عن متابعة تنفيذ السياسات الوطنية للنهوض بالمرأة، منذ إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة في آب 2015 ضمن حملة الإصلاحات الحكومية، وفي شباط 2016، شكّلت دائرة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء - أي بعد مرور 6 أشهر من إلغاء الوزارة- باسم (دائرة تمكين المرأة)، وهي بصلاحيات محدودة جداً ودون موازنة، تكون مسؤولة عن متابعة تلك السياسات.

- صعوبة تعديل التشريعات الوضعية، ذلك أن هنالك تشريعات لا تحترم كرامة المرأة، وتفتقر المرأة إلى الحماية والإنصاف وسبل الوصول للعدالة، وخاصة قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية، بل لاتزال قائمة الخشية من تشريع قانون لتعديل قانون الأحوال الشخصية النافذ، باتجاه تكريس الطائفية والعنف والتمييز ضد المرأة.
- استدامة المجتمع المدني واستقلالته أمر بالغ الأهمية، ويمكن ان يكون لتراجع الوجود الدولي المكثف في العراق آثار إيجابية وسلبية على المجتمع المدني العراقي.

الخلاصة والتوصيات

منار زعيتر

نظمت مؤسسة (فريدريش إيبيرت)، ومساواة/مركز دراسات المرأة، مؤتمراً إقليمياً بعنوان «مشاركة النساء في السلام، الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي».

انعقد اللقاء في بيروت لمدة ثلاثة أيام بتاريخ 16 و17 و18 تشرين الثاني من عام 2017، بمشاركة عدد كبير من الفاعلين/ات والناشطين/ات من الدول العربية، إضافة إلى مشاركة من بعض الأطر والشبكات الدولية.

هدف المؤتمر إلى إنشاء فهم أعمق لظروف مشاركة المرأة والتحديات المطروحة من أجل تحسين المناقشة الأكاديمية الرامية إلى تعزيز وتطوير التضامن بين جميع المنصرين في العالم العربي.

- تركز الجزء الأول على الانتفاضات والنزاعات في العالم العربي كمحفزات للتحوّل الاجتماعي.
- فيما تناول الجزء الثاني عنوان تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار السياسي وإحلال السلام والأمن.
- أما الجزء الثالث فتطرق إلى عنوان: النزاع كفرصة لتغيير هيكل السلطة القائمة ودور المجتمع المدني.

وسنعرض هنا تلخيصاً لأهم مخرجات المؤتمر، التي تمخّضت عنها نقاشات الأيام الثلاثة.

ومن المفيد، قبل استعراض العوامل، أن نشير إلى تقاطعية قضية مشاركة النساء في حلّ النزاعات، مع جوانب أخرى تعيشها المنطقة.

أدّت النزاعات المسلحة إلى تدهور الأوضاع الإنسانية، ورافق ذلك انتشار للسلاح، وتساعد خطاب التطرف والعدائية والعنصرية، وازدياد نسبة تعرّض النساء لجميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، من قتل واعتقال وتعذيب وتشريد وفقدان الأحبة والمُعيل، وتفاقم ظاهرتي العنف الأسري والمجتمعي.

ويمثّل العنف السياسي أحد أوجه إقصاء النساء من قبل مختلف الأطراف الفاعلة على المستويات السياسية الوطنية والإقليمية والدولية.

أقرّت دول عربية عديدة قوانين وطنية لحماية النساء من العنف الأسري، ولكن تبقى المؤشرات خطيرة، منها استمرار الأحكام التمييزية في عدد من التشريعات الوطنية في الدول العربية، لا سيما قوانين الأحوال الشخصية، والقوانين الجزائية، وقوانين الجنسية.

ساهمت الأحداث الأخيرة في إعادة انتشار ظواهر سيئة بحق النساء والفتيات، أهمّها: تزويج الطفلات، والتزويج القسري، والحرمان من التعليم.

وما زالت النساء والفتيات عرضة لمختلف أشكال العنف الجنسي وأبرزها الاتجار بالنساء. وعلى الرغم من مصادقة عدد كبير من الدول العربية على الاتفاقيات الدولية التي تجرّم الاتجار بالبشر، والتي تدعو الدول إلى بذل العناية الواجبة، فما يزال السياق الوطني يشهد مسارات عنف ممنهجة بحق النساء والفتيات.

ما تزال هذه الإشكاليات عقبةً رئيسية أمام حماية النساء في سياق النزاعات، وأمام مشاركة النساء مشاركة فاعلة في حلّها. ساهم في ذلك جملة من العوامل، سواء تلك المرتبطة بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو تلك المرتبطة بالتدخلات.

العوامل العامة

- ترتبط قضية "مشاركة النساء في الأمن والسلام" بالبنى السياسية، والفشل في إنتاج الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة والعدالة، واستمرار الاستبداد، والفشل في إنتاج بنى حزبية حاملة لقضية المساواة، كما ترتبط بهوية الدولة ومرجعيتها غير القائمة على مبدأ المواطنة المتساوية، التي فشلت الدول بشكلها القائم في إنتاجها. وكذلك قصور الدساتير في بناء هوية مرجعية ضامنة لحقوق النساء وحرّياتهنّ، وضعف التزام الدساتير والقوانين بالمواثيق والقرارات الدولية.
- العسكرية كأحد العوامل المؤثرة. ولا يُقصد بها عسكرة الأنظمة فحسب، بل عسكرة المجتمعات أيضاً، وتأثير العسكرة في الهوية والذاكرة الجماعية والإعلام. وتساعد خطاب العدائية والعنصرية مع موجات اللجوء والاقتيال. وتساعد فكرة الأمن القائم على العداء للآخر، والحاجة إلى الحماية من الآخر، وانتقال الصراعات إلى هياكل السلطة فيما بعد النزاع.
- احتكار النخب السياسية في المنطقة للفعل السياسي، ومصادرة حق الشعوب في صنع مصائرها بأيديها.
- تصاعد الإسلام السياسي، وأثر ذلك في تشكّل هوية الدولة ومصدر التشريعات، ما يعيق أي عملية تحديث للتشريعات ولبناء الدولة المدنية الحديثة الديمقراطية، بالتزامن مع الرّدّة الدينية التي تشهدها المجتمعات، بفعل قوى الإسلام السياسي.
- السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها غالبية حكومات المنطقة، ودورها في تكريس الفقر والتمييز بحق النساء والفتيات.
- عدم اعتماد غالبية الدول العربية الخطة الوطنية الخاصة بالقرار 1325، كما أن تجارب الدول التي اعتمدت الخطة لم تعطِ نتائج على القدر المتوقع.
- القيود المفروضة على المجتمع المدني في عدد كبير من الدول العربية. كما يجري اعتماد قوانين لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات تحدُّ كثيراً من فاعلية دورها.

- قرارات الأمم المتحدة ومسارات تفاعلها مع قضايا المنطقة لم تكن على مستوى التطلعات المرجوة.
- الانزلاق في فخ المفاضلة بين الأنظمة والإسلاميين.

العوامل على مستوى التدخلات

- انفصال القضية النسوية تاريخياً عن النضال السياسي في التدخلات السابقة. كما أن الحلول التي تُقدّم وتعتمد لتفعيل مشاركة النساء كانت تقنية في أغلب الأحيان، في ظل ضعف العمل على مسارات سياسية.
- نخبوية الكثير من المنظمات والابتعاد عن العمل القاعدي المباشر مع النساء، كل النساء، والعمل المركزي وإهمال القرى والأرياف، واعتماد خطاب إقصائي من قبل المنظمات في كثير من الأحيان.
- اعتماد المقاربة الإغاثية الخدمائية في صياغة التدخلات والاستراتيجيات.
- ضعف الشراكات والعمل ضمن الشبكات.
- دور سيئ أحياناً للمانحين الدوليين لناحية أجندة التمويل/ الاستدامة/ المقاربة.

بمقابل هذا التحليل، وعلى الرغم مما تعيشه المنطقة من أزمات كبيرة، فقد شكّل النزاع فرصة لـ:

- رفع الصوت عالياً باتجاه قضايا النساء، ولنقل القضية النسوية إلى الحيّز العام، والضغط من أجل حضورها ولو ظاهرياً على أجندات مختلف الفاعلين، والمطالبة بمشاركة فاعلة للنساء في كل المجالات والهيئات والمؤسسات ومراكز صنع القرار.
- ازدياد عدد المنظمات النسائية والنسوية الفاعلة، سواء في العمل الإغاثي، أو في مجال حماية النساء وتمكينهن، أو المجال الذي يستهدف الدفاع عن حقوقهن. واعتماد المنظمات وتدريبها على استخدام أدوات عمل جديدة.

- كسر التابوهات وطرح مختلف قضايا النساء على جميع الأصعدة السياسية والإعلامية والمجتمعية.

إضافة إلى ذلك، وعلى ندرتها، ثمة بعض الفرص التي يمكن استثمارها:

- حزمة المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق النساء بشكل خاص، والحرب والسلام بشكل عام، وأجندة الأمن والسلام للنساء بشكل خاص.
- آليات الحماية الدولية.
- أجندة التنمية 2030.
- تزايد تشكيل أحزاب ونقابات ومنظمات المجتمع المدني في عدد من الدول العربية، بعد عقود من القيود.
- الدور المتفاعل لوسائل التواصل الاجتماعي في الإضاءة على مشكلات النساء وقضاياهن، لذا من المهم التفكير في استراتيجيات استثمارها للترويج لهذه القضايا، لحشد الرأي العام وللتضامن والاحتجاج.
- تراكم الخبرات في العمل على المناصرة والضغط على المستويات الوطنية والدولية.

بمقابل الفرص، ومن خلال التجارب المختلفة، تبرز جملة من الدروس المستفادة والتي تؤكد الحاجة إلى:

- وجود رؤية نسوية متكاملة والابتعاد عن العمل ضمن سياق تجزئة القضايا، وتطوير أدوات جديدة لمواجهة الثقافة الاجتماعية الأبوية المميزة ضد النساء والفتيات في المنطقة، وإعداد أدوات عمل جديدة للدفاع عن قضايا النساء.
- تطوير مقاربة التعاطي مع النساء في أوقات النزاعات، وعدم التفاعل معهن كضحايا فحسب، بل كفاعلات.
- فهم ديناميات العلاقات والعوامل في مراحل ما قبل النزاع، لأهميتها في صياغة التدخلات الخاصة بالنساء والفتيات في سياق النزاعات.

- التفكير في مقاربات جديدة لآليات تمكين النساء، وعدم الاكتفاء بالمقاربات التقنية، بل اعتماد مقارنة سياساتية عامة، أي بالتلازم مع تغيير للبنى والهيكل، والحاجة إلى التفكير في مسارات استراتيجية تساعد في تحويل القضية النسوية إلى قضية مجتمعية.
- صياغة استراتيجيات وطنية وإقليمية لمواجهة الاستبداد والتطرف والأصوليات وخطاب الإرهاب.
- توثيق التجارب التي تعمل عليها المنظمات النسوية والحقوقية، وتوثيق الانتهاكات من خلال أدوات الرصد والتوثيق، وتبادل التجارب المتنوعة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية.
- فهم السياق المحلي في صياغة التدخلات نظراً لخطورة التعميم، والتمييز بين سياقات الدول المختلفة، بين دول تعيش النزاع، وثانية تخطته، وثالثة تتأثر به فحسب.
- التفكير في مفهوم جديد لـ "المشاركة السياسية" ربطاً بالتحويلات التي عاشتها وتعيشها المنطقة، وربطاً بأشكال التعبير الجديدة التي برزت بعد عام 2011. ومن المهم بلورة قراءة جديدة لمفهوم (الكوتا) النسائية في المنطقة، وفهم ديناميات إقرارها، وضرورة تلازمها مع إنتاج قيادات نسوية سياسية، واستمرار العمل على تأهيل النساء للمشاركة في المفاوضات وحلّ النزاعات.
- قراءة تجربة الهيئات الاستشارية التي تعمل عليها الأمم المتحدة في سياق النزاعات، وتقييمها، تزامناً مع قراءة تجربة مشاركة النساء ضمن وفود المفاوضات.
- رصد آليات فضّ النزاع على مستويات محلية، لأهميتها في تمكين النساء وتعزيز انخراطهنّ في العمل العام، مع أهمية رصد تجارب مشاركة النساء على مستويات محلية، وتقييم المبادرات المتخذة في هذا السياق.
- قراءة تجربة النضال من خارج أطر المؤسسات المهيكلة والمنظمة، وتقييمها، إذ برزت في الفترة الأخيرة حركات اجتماعية حديثة تستقطب العناصر الشابة تحديداً، وهي مؤثرة في المشهد السياسي والاجتماعي؛ لذا من المهم فهم ديناميات عملها ومقارباتها.

• توفير فضاءات آمنة للنساء من العنف المبني على النوع الاجتماعي الموجّه ضدّهنّ.

• الحاجة إلى سياسات إعلامية مناصرة لقضايا النوع الاجتماعي.

• تعزيز التضامن النسوي بين مختلف الشبكات والتحالفات والقطاعات والمؤسسات، على مستويات محلية وإقليمية ودولية، وتعزيز الحوار بين المدارس النسوية المختلفة، وبين الأجيال النسوية المختلفة. ومناقشة قضية الحوار مع المدارس النسوية الإسلامية.

إن مجمل هذه الدروس تتمحور حول نقطة أساسية وهي: كيف يمكن للأجندة النسوية أن تكون سياسية؟ وكيف يمكن للأجندة السياسية أن تكون نسوية؟

ختاماً لا بدّ من صياغة جملة من التوصيات، أبرزها:

- تلازم مسارات المساواة والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية.
- البحث عن مساحات مشتركة.
- صياغة التدخلات بناء على دراسة احتياجات النساء.
- إلغاء جميع القوانين التمييزية بحقّ النساء.
- إقرار قوانين حمائية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- استمرار العمل على منظومة القيم والمواقف، بالتلازم مع العمل على التشريعات والسياسات.
- العمل على العدالة الانتقالية من منظور النوع الاجتماعي.
- إقناع كل مكوّنات الحركة الديمقراطية بأهمية إدماج البعد الخاص بحقوق النساء.
- تعديل المناهج التربوية.
- تعزيز التمكين التكنولوجي للنساء.
- تطوير خطاب إعلامي مناصر لحقوق النساء.

- إنتاج خطاب نسوي لمواجهة التطرف.
- توفير الموارد لخطط تفعيل مشاركة النساء في عمليات السلم والانتقال الديمقراطي.
- إقرار جميع الدول العربية الخطط الوطنية الخاصة بالقرار 1325.
- انضمام الدول العربية إلى مجمل المواثيق الدولية الخاصة بقضايا حقوق الإنسان، ما يوسع من مرجعية السياق الدولي الملزم بحماية حقوق النساء.

المشاركون والمشاركات في الكتاب بحسب ورود أبحاثهم:

د. سلمى النمى:

تمّ تعيين د.سلمى النمى أمينة عامة للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في عام 2014. وتهدف بعملها إلى تحقيق مهمة اللجنة المتمثلة بتحويل جدول الأعمال الوطني للتنمية من أجل ضمان المشاركة الكاملة والتمساوية للرجال والنساء في العملية الإنمائية، كسبيل لتحقيق التنمية والمساواة بين الجنسين في الأردن. تملك النمى 15 عاماً من الخبرة في مجال الجندر والتنمية وهي ناشطة في مجال حقوق المرأة منذ أوائل التسعينيات. ومنذ عام 2005، قدّمت النمى خدمات في مجالي التنمية المهنية والاستشارات للشؤون الجندرية إلى عدد من المنظمات الحكومية والدولية بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. وهي عضو في لجان المجلس الأعلى للسكان، وصندوق التنمية والتشغيل، ومنصة تقدّم، ومركز حماية حريات الصحفيين ومنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)، إلى جانب عدد من اللجان الوطنية الفنية والتوجيهية للتخطيط الاستراتيجي.

د. شهد وادي:

تبحث د. شهد وادي عن المقاومة من خلال نسويّة الأجساد الفلسطينية المحتلّة. تعمل الآن على تحرير أطروحة دكتوراه ستصدر في كتاب باللغة البرتغاليّة، بعنوان «جسد في بقعة: قصص الحياة الفنيّة للنساء الفلسطينيات في المنفى»، حيث تتناول

فيه مقاومة الجسد في الأعمال الفنيّة المعاصرة لنساء المهجر. تعمل الآن كمسؤولة الصحافة في سفارة فلسطين في البرتغال.

حائزة على شهادة دكتوراه في الدراسات النسويّة من جامعة كويمبرا في البرتغال. اختيرت أثناء ذلك للانضمام إلى مجموعة أفضل الباحثين الأوروبيين الشباب. حائزة ماجستير في التخصّص نفسه بأطروحة بعنوان «نسويّات الجسد المحتلّ: النساء الفلسطينيات ما بين مقاومتين»

أوريليا شترايت:

طالبة ماجستير في الدراسات الإنمائية مع تركيز إقليمي على الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وتحمل شهادة ماجستير في السياسات العامة والتنمية البشرية مع تخصص في الهجرة من جامعة الأمم المتحدة، تخرّجت من كلية الحوكمة في جامعة ماستريخت وكان تركيز بحثها على تأثير الهجرة القسرية للسوريين في المشرق. وحازت على إجازة في الدراسات الأوروبية من جامعة ماستريخت. هي مؤسسة ورئيسة مبادرة المجتمع المدني المعروفة باسم مشروع اللاجئين في ماستريخت، وهي عضو في المجلس الحاكم لمبادرة الطالب والمجتمع في ماستريخت وعضو في اللجنة المؤسسة للمنظمة غير الحكومية «ليس مجرد عدد» في ماستريخت.

د. هدى صلاح:

باحثة في العلوم السياسية، وحائزة شهادة دكتوراه من جامعة فرانكفورت حول المشاركة السياسية للناشطات الإسلاميات في مصر. إلى جانب الشهادات والزمالات، حازت أيضاً على شهادة ماجستير من جامعة مانهايم، بفضل أطروحة حول النظام السياسي المصري وتفاعله مع التعليم المهني. وقد تمّ تعيينها مؤخراً زميلة باحثة في قسم الدراسات الإسلامية في جامعة كولونيا. كانت سابقاً زميلة باحثة ومحاضرة في مركز السياسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جامعة «فراي» في برلين. وفي

خلال الثورة المصرية في عام 2011، عملت كخبيرة مستقلة في العلوم السياسية لدى المؤسسات السياسية وعاشت بين مصر وألمانيا. يركّز بحثها الأخير على الثورة وأثرها على الذكورية كممارسة ثقافية، وعلى الهجرة، والحركة الإسلامية، والدراسات الجندرية، والحركة النسوية، والخصائص الذكورية، والمحظورات في العالم العربي في سياق السياسة، والحياة الجنسية، والدين.

جيهان أبو زيد:

هي مؤسسة منظمة «سلامة» لتمكين المرأة وخبيرة جندرية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. شغلت مناصب كثيرة مثل مستشارة سياسات لوزير الأسرة في مصر، ومديرة البحث للمشروع القطري التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/شركة كيمونكس حول العنف ضد النساء والأطفال في مصر، ومستشارة شؤون جندرية لدى المؤسسة الأوروبية للتدريب، ومستشارة إقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في سوريا لتطوير استراتيجية تعميم المنظور الجندري من أجل الحكومة السورية. وعملت أيضاً مع مشروع الحزمة الإنمائية لرعاية الطفل من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة «أنقذوا الأطفال»، ومع وكالات مانحة وشركات الاستشارات بالإضافة إلى الكيانات الحكومية في المنطقة. أجرت أبو زيد بحوثاً معمّقة في مجالات تنمية الشؤون الجندرية وحقوق الإنسان. وشاركت في مشاريع بحوث دولية في مجالات متعددة على غرار الشباب والديمقراطية والشؤون الجندرية والتنمية مع الاتحاد البرلماني الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، إلى جانب جامعات دولية، ومنظمات المجتمع المدني. وقد ألّفت كتابين وساهمت في الكثير من الكتب والمجلات العلمية.

طارق عزيزة:

كاتب سوري مجاز في الحقوق من جامعة دمشق. باحث في مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية، ويكتب في العديد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية

والمراكز البحثية العربية. عمل أستاذًا للتاريخ المعاصر في «المعهد الفرنسي للشرق الأدنى - IFPO» ببيروت حتى نهاية عام 2014، من مؤلفاته: العلمانية (2014). جبهة النصره لأهل الشام (2013).

د. مي عز الدين عثمان:

تخرّجت من كلية علم النفس في جامعة الأحفاد للبنات- السودان، وحازت على ماجستير العلوم في دراسات الجندر والتنمية وبكالوريوس العلوم في علم النفس، كما أنها تحمل شهادة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي من جامعة جوبا. تعمل عثمان منذ العام 2004 في جامعة الأحفاد للبنات كأستاذة مشاركة في مجال الجندر والتنمية، مع تخصص في قضايا علم النفس الاجتماعي ودراسات الجندر والمرأة، وكمنسقة برامج الماجستير في معهد الجامعة الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق. تدرّس عثمان مقررات عدة في المرحلة الجامعية الأولى وفي مرحلة الدراسات العليا، منها: مقدمة إلى علم النفس، ودراسات المرأة، والجندر والتنمية، والجندر والنسوية، والسياسات والتخطيط الجنديان. وقد نشرت عدة دراسات وكتب عن قضايا مثل العنف والتنوع والثقافة والتمكين والسلام، وهي تركّز في بحثها الحالي على العنف ضد المرأة في مناطق النزاع.

د. حبيبة العلوي:

حائزة على شهادة دكتوراه في تحليل الخطاب. تعمل حاليًا كأستاذة محاضرة في جامعة الجزائر 2، عملت لمدة عشر سنوات كباحثة في مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية في الجزائر. عملت في الصحافة الثقافية فكتبت في أكثر من صحيفة جزائرية وعربية، وما زالت تسهم حاليًا بكتابات نقدية وإبداعية. أسست سنة 2009 شبكة «حوار في الثقافة الجزائرية» وانتخبت سنة 2011 كممثلة لمنطقة شمال إفريقيا، لرابطة «يو فورتى» (U40) كما عملت مع «مجموعة العمل حول السياسة الثقافية في الجزائر» لكتابة سياسة ثقافية جديدة للجزائر .

صدر لها أول مجموعة شعرية في 2011.

د. حليمة قعقور:

حازت د. حليمة قعقور على دكتوراه في القانون العام حول شمولية حقوق الإنسان والخصائص الثقافية ضمن الإطار الأورومتوسطي مع تقدير من جامعة مونتيليه. تشغل منصب أستاذة مساعدة في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية في بيروت، وتعمل كباحثة في مجالات حقوق الإنسان والتنمية المحلية، وحقوق المرأة والأمن على سبيل المثال لا الحصر. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ قعقور منصب مستشارة في غرفة التجارة وتعمل مع عدد من المنظمات المحلية والدولية، الحكومية وغير الحكومية التابعة للأمم المتحدة على مشاريع تتعلق بحقوق الإنسان، وأدبيات الأعمال، والتوعية بشأن المخدرات، والقيادة، والتنمية المحلية، والحكم الرشيد.

د. عمر فساطوي:

باحث جامعي ومسؤول حقوق الإنسان في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (مكتب تونس). كتب العديد من المقالات حول حقوق المرأة في تونس وفي العالم العربي. كما شارك في العديد من المؤتمرات وورشات العمل حول هذا الموضوع. هو متخصص في الميادين التالية: القانون، والعلوم السياسيّة، والدراسات الجندريّة، وحقوق الانسان، والحوار بين الأديان، وأخلاقيّات علم الأحياء. يتكلم اللغات الانجليزية والفرنسيّة والايطاليّة والاسبانيّة إلى جانب اللغة العربيّة. حائز شهادة دكتوراه في القانون والعلوم السياسيّة من جامعة إكس مرسيليا (فرنسا) وعلى بحث ما بعد الدكتوراه من جامعة جنيف (سويسرا).

ليليان هولز-فرينش:

عالمة اجتماع فرنسية والرئيسة المشاركة لمبادرة «يوروميد Euromed» النسوية IFE-EFI، عملت خلال معظم حياتها المهنية كباحثة في عدة معاهد وشركات وإدارات عامة في مجال العمل والإقامة والحراكيات والأمن من منظور جندي. وهي تحاضر في علم الاجتماع منذ سنوات عدة، كما أنها عملت في الحقل السياسي كمستشارة

وزارية لحقوق المرأة وكريسة ديوان وزاري (1997-2001)، إضافة إلى مشاركتها في جهود التنسيق الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة. وتصبّ هولز-فرنش اهتمامها بشكل أساسي على الجانب السياسي والترابطي لحقوق المرأة وعلى أبحاثها حول دول حوض المتوسط.

د. رانيا مكتبي:

عالمة سياسية متخرجة من جامعو أوسلو في النرويج، تحمل شهادة دكتوراه في سياسات المواطنة في الشرق الأوسط (2012)، وهي أستاذة مشاركة في جامعة أوستفولد في النرويج، حيث تحاضر في السياسة الدولية والمقارنة. يتعلق مجالها البحثي بالمواطنة وانعدام الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على قانون الأسرة ومواطنة المرأة والقضايا المتعلقة بالدين والقانون والسياسة. وقد نشرت مؤخراً دراسة عن المحاميات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنها تشارك في مشروع عنوانه «الجندر والأحكام». وتتعلق إصداراتها الأخيرة بشؤون المرأة بعد احتجاجات الربيع العربي في العام 2011 وبالضغوط الرامية إلى إصلاح القوانين الذكورية.

سمر عبد المجيد:

أستاذة محاضرة مساعدة في قسم إدارة الأعمال في الجامعة البريطانية في مصر، وهي متخرجة من معهد البحوث الإحصائية في جامعة القاهرة وحائزة على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة آجو في كوريا الجنوبية عبر منحة دراسية من الوكالة الكورية للتعاون الدولي. هي حالياً طالبة دكتوراه في مجال التمويل في قسم إدارة الأعمال في جامعة عين شمس في مصر. وقد عملت عبد المجيد كباحثة إحصائية في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مجلس الوزراء المصري، حيث ساهمت في إعداد عدة دراسات وتقارير حول قضايا اقتصادية وسياسية مختلفة في مصر، واكتسبت خبرة في البحث الاجتماعي التطبيقي. وتشمل اهتماماتها البحثية عدة مواضيع من ميادين الاقتصاد والتمويل والإحصاء وإدارة الأعمال.

باسم محمد السقير:

يحمل باسم محمد السقير شهادة عليا في التنمية الدولية والجنادر من برنامج أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية للدراسات العليا من معهد سينثيا نيلسون الدنماركي لدراسات المرأة والنوع الاجتماعي ومن الجامعة الأميركية في القاهرة، فضلاً عن إجازة من قسم اللغة الإنجليزية في جامعة صنعاء. ويشغل منصب المنسق القطري للشراكة مع مكتب منظمة أوكسفام بريطانيا العظمى في اليمن. تشمل مناصبه السابقة كبير مسؤولي تنمية الشراكة في مكتب أوكسفام في اليمن واختصاصي الإشراف المدني في مبادرة إرساء الاستقرار اليمنية التي أطلقتها المنظمة الدولية للهجرة، فضلاً عن مسؤول مشروع في وحدة التدريب والدعم المؤسسي.

عبد الرحمن رزق:

طالب ماجستير في التنمية الدولية والجنادر في برنامج أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية للدراسات العليا في معهد سينثيا نيلسون الدنماركي لدراسات المرأة والشؤون الجنادرية وفي الجامعة الأميركية في القاهرة. ويحمل إجازة من قسم اللغة الإنجليزية في جامعة صنعاء. يعمل رزق كمستشار ومنسق في عدد من المنظمات وكصحافي مستقل أيضاً. وتشمل مناصبه السابقة باحث في مركز أوكسفام للجنادر والتنمية، ومستشار ومنسق في دراسة أوكسفام للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في صنعاء. وقد أشرف أيضاً على عدد من المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المنتدى الإنساني اليمني على غرار برامج تمكين النساء التي يتم تدريبهنّ فيها على إدارة الأعمال الصغيرة.

د. هالة الرشيد:

أستاذة في العلوم السياسيّة والقانون الدولي - قسم العلوم السياسيّة - كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة في جامعة القاهرة. عملت كأمينة مجلس قسم العلوم السياسيّة بين عامي 2014 و2015. عُيّنّت منسّقة برامج تدريبيّة وأنشطة ثقافيّة في منتدى القانون

الدولي في كَلِيَّة الاقتصاد والعلوم السياسيَّة، جامعة القاهرة بين عامي 2008 و2011، كما عملت كاستشاريَّة وباحثة قانونيَّة لأحد مشاريع مركز بازل الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربيَّة. وضعت عدة دراسات و مؤلِّفات في القانون الدولي .
حائزة على دكتوراه في العلوم السياسيَّة (القانون الدولي العام)، وماجستير في العلوم السياسيَّة، وبكالوريوس في العلوم السياسيَّة، وإجازة في الحقوق.

رشا جرهوم:

مستشارة رفيعة المستوى بشأن السياسة التنموية وخبيرة في شؤون المرأة والسلام والأمن من اليمن. تعمل جرهوم في المجال الإنساني والتنموي وتدافع عن حقوق الإنسان والمرأة والطفل منذ أكثر من 15 عامًا، إضافة إلى أنها ناشطة في المجتمع المدني ومناضلة للتنمية. وقد حازت جرهوم على جائزة Women Have Wings، وهي تعمل حاليًا كباحثة منتسبة في الجامعة الأميركية في بيروت. سابقًا كانت جرهوم تتولى منصب مديرة المناصرة والجندر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن برنامج العدالة الجندرية الإقليمي لمنظمة أوكسفام، إضافة إلى عملها في عدة منظمات دولية، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالة اليابان للتعاون الدولي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. كذلك، فإن جرهوم هي مؤسسة مبادرة «مسار السلام Peace Track»، وهي تحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة نوتنغهام.

أنجيلا كحيل:

أستاذة في التاريخ والعلوم السياسية والجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، مع تخصص في الدراسات الشرق الأوسطية المعاصرة، وعمليات بناء السلام، والنزاع العربي الإسرائيلي والمسائل الجندرية. تعلَّم كحيل في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي جامعة الروح القدس الكسليك، وهي أستاذة زائرة في جامعة إيرفرت في ألمانيا. هي في صدد الحصول على شهادة دكتوراه من المعهد الوطني للغات والحضارات

الشرقية بباريس في مجال الدبلوماسية والحركة النسوية في العالم العربي ولبنان. تخرّجت كحيل من جامعة القديس يوسف، وجامعتي بانتيون-سوربون وبانتيون-أساس في باريس، وتمّ عرض أبحاثها في مؤتمرات كثيرة مثل حوار الشرق الأوسط 2017 في العاصمة واشنطن وكلية الحقوق في جامعة كاليفورنيا، بيركلي. وتمّ اختيارها للمشاركة في برنامج فولبرايت لأساتذة الجامعات الجدد في الصيف الماضي في جامعة تكساس في أوستن.

د. صفاء صابر خليفة:

محاضرة في كليّة الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسيّة في جامعة الإسكندريّة في مصر. كما أنّها باحثة أكاديميّة في مكتبة الإسكندريّة. شاركت بالإضافة إلى ذلك في مؤتمرات وورش عمل وجامعات صيفيّة وتدريبات دوليّة وإقليميّة في عدد من الدول منها إنكلترا وهولندا وألمانيا والبرتغال وإيطاليا وجورجيا وبيروت وغيرها من البلدان. كما نشرت مؤلّفات عديدة من كتب ومقالات وأوراق عمل لمؤتمرات باللغتين العربيّة والإنجليزيّة. وهي حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ودرجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الإسكندرية في مصر، بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

د. خديجة بن حسين:

أستاذة جامعيّة بجامعة تونس 1 اختصاص فلسفة وأنثروبولوجيا فلسفية. كاتبة وباحثة في الفلسفة السياسية والعلوم الإنسانية وخبيرة في قضايا النوع الاجتماعي. لها مؤلّفات حول: فلسفة اللغة والثقافة، الفكر الأسطوري، الفكر الديني، وعدة دراسات حول المرأة التونسية: المشاركة السياسية للمرأة، المرأة والسلام والأمن، المرأة والتعليم، مجلة الأحوال الشخصية.

د. فاطمة الزهراء عبدالفتاح:

محاضرة وباحثة مصريّة متخصصة في الدراسات الإعلاميّة. تُدرّس حاليّاً الصحافة وتكنولوجيا الاتّصالات في جامعة الأهرام الكنديّة في القاهرة في مصر.

حاضرت حول منهجيّات البحث الإعلامّي في فعاليّات تدريبيّة في القاهرة والإمارات. سبق لها العمل مع عدد من المؤسسات المصريّة والعربيّة والدوليّة منها منظمة اليونسكو، والصوت الحرّ الهولنديّة، ومركز جون غيرهارت للتعطاء الاجتماعي، ومركز المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدّمة في أبو ظبي، ومركز الخليج للدراسات الاستراتيجيةّ حيث عملت مديرة لمجلة «شؤون خليجيّة» العلميّة، وكذلك مؤسسة المصري اليوم للصحافة والتي أسّست فيها مركز المصري للدراسات والمعلومات وأدارته.

شاركت بأوراق بحثيّة في عدد من الفعاليّات العلميّة في القاهرة وتونس ولبنان، ولها أربعة كتب في المجال الإعلامّي فضلاً عن أكثر من 20 دراسة ومقالة علميّة منشورة في دوريات ومواقع بحثيّة.

حازت درجتَي الدكتوراه والماجستير من كليّة الإعلام في جامعة القاهرة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

علياء أحمد المصطفى:

علياء أحمد المصطفى باحثة اجتماعيّة ومدربّة في قضايا المرأة والطفل. تعمل حاليّاً كباحثة في منظمّة دا ميّجرا ضمن مشروع الشجاعة لتمكين النساء اللاجئات والمهاجرات في ألمانيا.

عملت كباحثة اجتماعيّة ومن ثمّ كمرشدة مدرسيّة في وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

صدر لها كتاب بعنوان «واقع المرأة السوريّة في الأزمة الراهنة» ولهان العديد من الدراسات والمقالات المنشورة.

خريجة علم إجتماع من جامعة حلب. تدرّبت في معهد جنيف على الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

أسماء محمد علي حمادي:

حاصلة على شهادة في الهندسة المدنية وعضوة في تنسيقية منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، شاركت في عدة تدريبات وحملات لتمكين المرأة و الشباب ، وورشات حول المرأة و العمل السياسي و القوانين الدولية ، لها خبرة في العمل مع المجتمع المدني بإقامة ورشات عمل و برامج لحماية و تمكين المرأة و الطفل.

هناء حمود عباس:

ناشطة عراقية ذات خبرة طويلة في العمل مع منظمات غير حكومية مختلفة. هي حالياً رئيسة مكتب بغداد لمنظمة الإغاثة العامة PAO وعضو في شبكة النساء العراقيات وتعمل بشكل وثيق مع النساء العراقيات المشرديات داخليا. يركز عمل حمود على تمكين النساء العراقيات، والعمل على إصدار تشريعات جديدة تدعم حقوق المرأة وحمايتها.

شاركت حمود في كتابة تقارير حول القرار 1325 وتطبيقه في العراق.

منار زعيتر:

محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان ومدربة معتمدة مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية في مجالات حقوق الإنسان وحقوق النساء والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

شاركت في إعداد دراسات وأدلة تدريبية حول حقوق الإنسان وحقوق النساء.

مؤسسة فريدريش إيبيرت

مؤسسة فريدريش إيبيرت هي منظمة غير ربحية تلتزم بقيم الديمقراطية الاجتماعية. وتعمل في ألمانيا وفي أكثر من 100 بلد من حول العالم. تهدف المؤسسة إلى تعزيز الديمقراطية والتنمية، ودعم الحرية والأمن، ومساعدة بناء المجتمع المدني ومؤسسات الدولة وترسيخها، فضلاً عن تعزيز العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان.

www.fes.de

مساواة/ مركز دراسات المرأة

هو مركز هدفه الأساسي نشر ثقافة مدنية ديمقراطية، تعنى بشكل خاص بقضايا المرأة، والنضال من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها في المجالين العام والخاص، وتمكينها ومشاركتها في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحظر وتجريم كل أشكال العنف ضدها، سعياً لنيل كل مواطن/ة حقوقه/ا، في ظل الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

ينشر المركز كتباً ودراسات حول قضايا المرأة والمساواة بين الجنسين، ويستخدم وسائل الإعلام التقليدية والحديثة لنشر هذه الأفكار. كما ينظم المركز المؤتمرات وورش العمل للتوعية بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين. ويولي اهتماماً خاصاً للمرأة السورية النازحة واللاجئة من خلال تنظيم دورات توعية، وإنشاء مراكز تمكين ودعم نفسي اجتماعي.

www.musawasyr.org